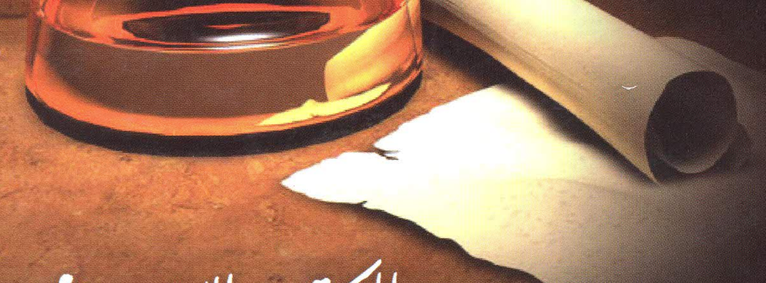
الأعمال الفكرية الكاملة

عمر عبيد حسنه

المجلد الرابع



المكتب الإسلامي

الأعمال الفكرية الكاملة

عمر عبيد حسنه

المجلد الرابع

المكتب الإسلامي

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠(٠٥)
عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٤٦٥٦٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

يَقُولُ تَعَالَى:

﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾

(يُوسُفَ: ١٠٨)

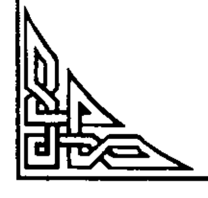
فهرس المحتويات

□ □ □ □ □ □




المشكلة الثقافية

مساهمة في إعادة البناء




٩/ ١٨٧٧

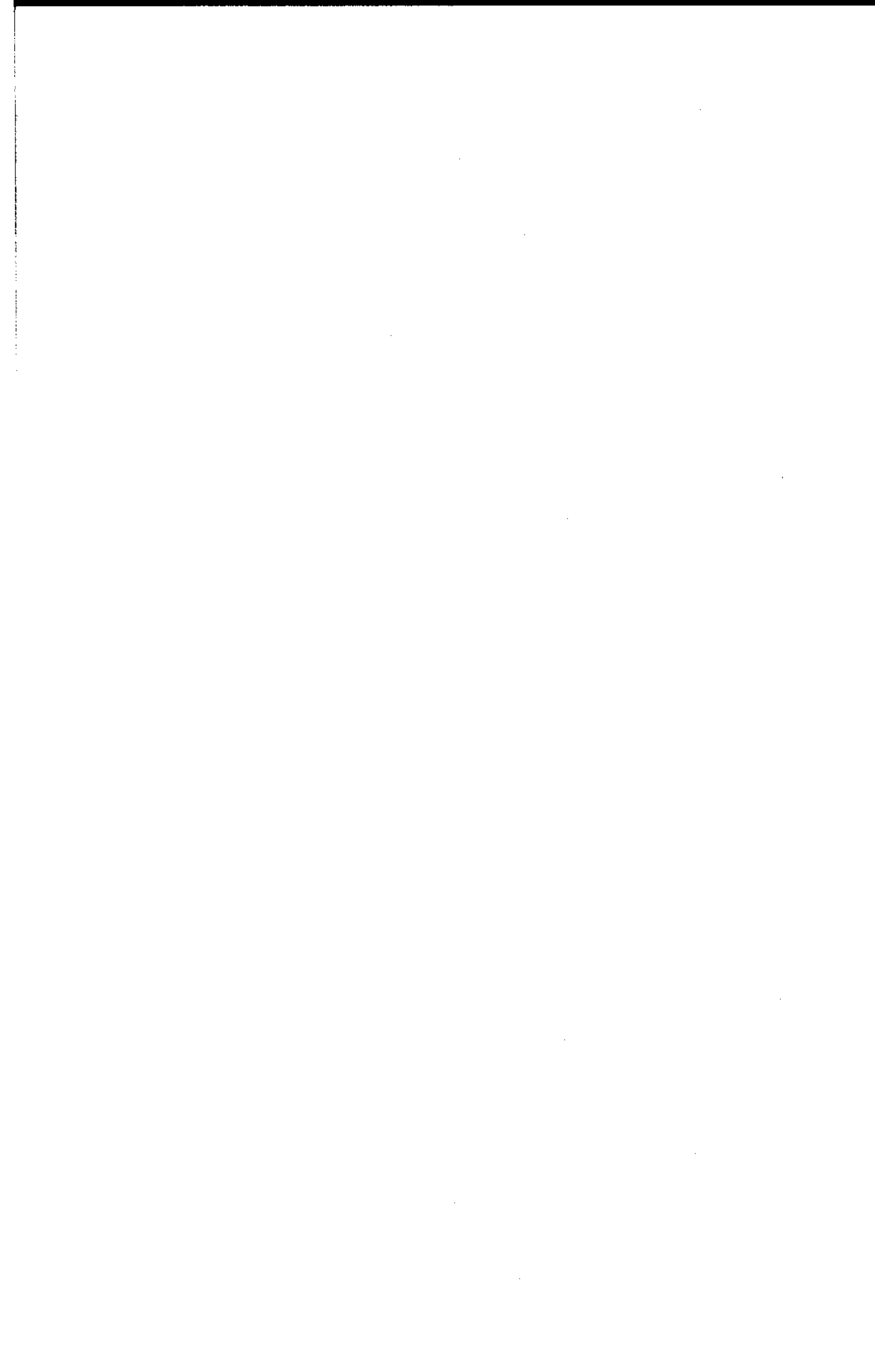


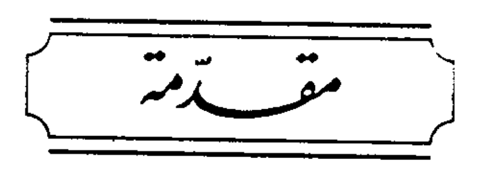
بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى

﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾

سورة الإسراء : ٨٤





مقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب والميزان، ليقوم الناس بالقسط، وجعل المعيارية، والشهادة على الناس، وقيادتهم إلى الخير، وإلحاق الرحمة بهم، من أخص خصائص الرسالة الخاتمة، لتصويب مواريث النبوات السابقة، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾(البقرة: ١٤٣)... فجاء الوحي القرآني، مصدقاً لما بين يديه من الكتاب، ومهيمناً عليه، كما جعل العلم والمعرفة مفتاح هذا الدين، والقراءة باسم الله الأكرم، منطلق وغاية العلم والتعلم، فالله الأكرم، هو الذي منح الإنسان مؤهلات المعرفة، وأرشده إلى وسائلها، وبنى له بالوحي مركز الرؤية الذي يعتبر الموجِّه، الذي تنطلق منه سائر المعارف الإنسانية، وتحدد في ضوئه وظائف وأهداف العلوم، ومقاصد التجارب والكشوف العلمية.

والصلاة والسلام على معلم الناس الخير، الذي تمثل بناؤه للشوكة الفكرية، وجهاده الكبير، بالقرآن بلاغاً وبياناً، في إيصال حقائق الوحي إلى الناس، ومجادلتهم بالتي هي أحسن، وتزكية نفوسهم، وصناعة شاكلتهم الثقافية، التي تشكل الوجهة، التي يعملون عليها، وينطلقون من خلالها؛ الذي أكد أن المعيارية، والتصويب، والتجديد، صفات ملازمة للرسالة الإسلامية، وسر خلودها بقوله: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه: تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين». (رواه البيهقي).

ذلك أن من لوازم الخاتمية: استمرار القيم صحيحة، وحراستها بالقيام على الحق، ليكون التكليف صحيحاً، إذ يستحيل عقلاً وواقعاً، أن يخاطب الناس بقيم منحولة، وتعاليم محرفة.. كما أن من لوازم الخلود امتلاك القدرة المعرفية، أو النظام المعرفي، على استمرار التجديد، والتوليد، والامتداد، في ضوء معطيات الوحي، التي تشكل الإطار المرجعي، والضابط المنهجي، ومركز الرؤية، ودليل العمل لاجتهادات العقل.. وَبَعْد:

فإن إعادة بناء الحاضر، والاستشراف الصحيح لصناعة المستقبل، وتقويم واقع الأمة بتعاليم الكتاب والسنة، منوط ـ إلى حدٍ بعيد ـ بقدرتنا على استلهام الوحي، في إعادة تشكيل مركز الرؤية، وبناء النظام المعرفي للعقل المسلم، ودراسة أسباب الإصابات التي لحقت به، ورسم سبيل الخروج، والتحرر من أسر البيئة، والانشطار الثقافي المفتعل بين الوحي والعقل، الذي صنع شاكلته التي يعمل عليها اليوم، وإخراجه من تحكم الأبنية الفكرية المسبقة، وتقاليد الآبائية والعودة به إلى التزام القيم المعصومة في الكتاب والسنة، في معايرته للواقع، وتنقيته للمواريث الفكرية، ومحاكمته للموارد الثقافية الوافدة، التي تساهم في تشكيله، وتخليصه من ثنائية العقل والنقل، التي استنفدت الكثير من طاقاته.

ذلك أن ثنائية الوحي والعقل، التي تسللت إلينا من الأمم والفلسفات السابقة، والتي يمكن أن تكون من علل التدين، وليست من إصابات الدين نفسه، لا بد من إعادة طرحها، ومناقشتها، والعودة بها إلى المنطلق الأصل في التصور الإسلامي: من أن خالق العقل، ومرسل الوحي بتعاليمه، هو الله، وأن منطلق النظام المعرفي، الإسلامي، هو الوحدانية في الخلق، والتوحيد الذي يعني وحدة المصدر والتوجه، الأمر الذي يقتضي انتفاء الثنائية العقيمة، التي عانى منها الفكر اللاهوتي، وأورثها الفلسفة الوضعية التي تمردت على سلطان الكنيسة، وانتهت إلى إلغاء الوحي، كمصدر

للمعرفة، ومن ثم تسللت إلى العقل المسلم المعاصر، نتيجة الغزو الثقافي، والاستلاب الحضاري.

لذلك نرى أن تصويب هذه المعادلة، والعودة بها إلى المنطلق الإسلامي في التوحيد، وإعادة بناء النسق المعرفي، الذي تتسق فيه معارف الوحي، ومدارك العقل، يعتبر من أولى الخطوات المطلوبة في تجديد أمر الدين، وإعادة بناء الشاكلة الثقافية، وتصويب الوجهة التي يعمل عليها الإنسان.

ذلك أن الإشكالية، التي يعاني منها العقل المسلم المعاصر، هي إشكالية ثقافية في الأصل، وأن أية محاولة للنهوض، وتجديد أمر الدين، بعيداً عن إعادة بناء عالم الأفكار، وتنقية الموارد الثقافية، والتحصن بهدايات الوحي ومعاييره، وإطلاق قدرات العقل، سوف تبوء بالفشل.

ونسارع إلى القول: بأن الذي نقدمه في هذا الكتاب، هو نوع من الاجتهاد الفكري، ووجهات النظر لا ندعي لها الصواب المحض، وإنما هي محاولة لفتح النوافذ على مجموعة إشكاليات، وقضايا فكرية، تتعدد فيها وجهات النظر، ليس الغاية من ذلك حسم القول، أو الادعاء برؤية الحقيقة، من كل جوانبها، وإنما الغاية استدعاء هذه القضايا إلى ساحة الاهتمام، وجعلها ملفاً مفتوحاً ومحلاً للحوار، والمناقشة، والتفاكر، والتصويب، والتقويم، وصولاً إلى إعادة البناء المعرفي السليم.

ولا أريد أن أعرض للقضايا والإشكاليات التي طرحتها في الكتاب وقد اخترت لها عنوان: «**الشاكلة الثقافية**»، كمصطلح قرآني، يعني وجهة الإنسان التي يعمل عليها: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ (الإسراء: ٨٤)، والتي تأتي ثمرة للمكونات الفكرية، تلك المكونات التي لو أحسنا بناءها، والتعامل معها، لأمكننا تحقيق الميلاد الجديد للإنسان المسلم، الذي يفقه الدين، ويفهم العصر، ويكون مؤهلاً بحق للقيام بأمانة وأعباء الاستخلاف

الإنساني، في ضوء هداية الوحي، ومجاهدة العقل، ويقدم الأنموذج الذي يثير الاقتداء ويغري بالاتباع.

ولا بد أن نشير إلى أن هذه القضايا المطروحة أمام القارىء، والتي عرض لها الكتاب تحت عنوانه العام: الشاكلة الثقافية، كتبت في ظروف ومناسبات شتى، ـ الأمر الذي جعلها لا تخلو من معاودة الطرح لبعض الأفكار والقضايا أحياناً ـ مساهمة في ترشيد الصحوة، وتجديد أمر الدين، وإعادة تشكيل الشخصية المسلمة، وبناء عالم الأفكار.

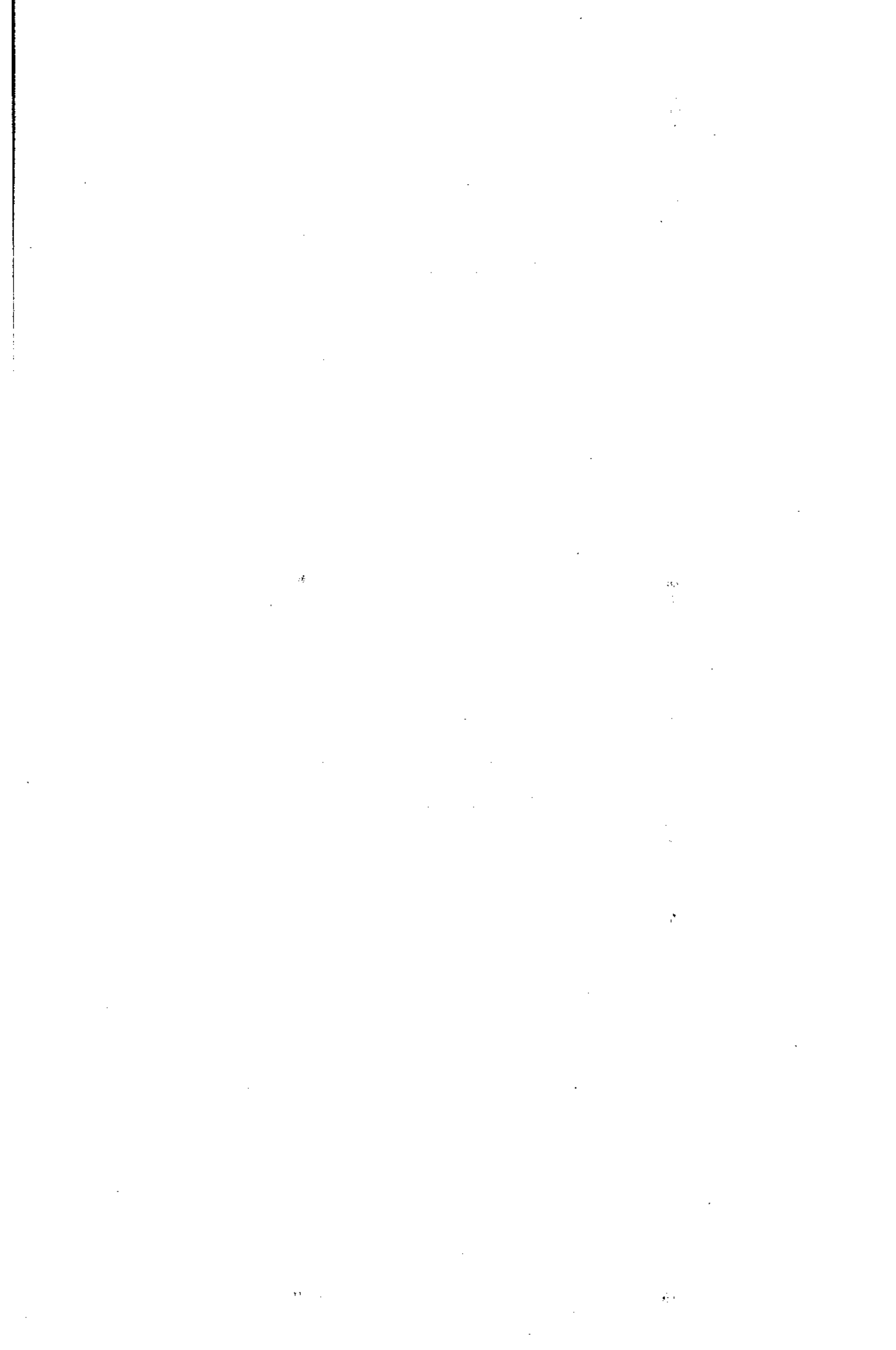
ويشفع لها في أن تكون متجاورة، يضمها كتاب واحد، في أنها تنطلق جميعها، من منطلق الحرص على استعادة الدور الريادي للأمة المسلمة، وتمكينها من الأدوات المعرفية، التي تسمح لها، باستئناف الدور المنوط بها، مستثمرة إمكاناتها الروحية، والذهنية، والمادية كلها، في ضوء رؤية ذات دراية وفقه، تجمع بين معارف الوحي، ومدارك العقل، في محاولة للإقلاع من جديد.

والله الموفق والهادي إلى الصواب.

الدوحة: رمضان ١٤١٣ هـ
مارس (آذار) ١٩٩٣ م

عمر عبيد حسنه

نَظرة إلى أزمة التعليم



خلق الله الإنسان، علمه البيان، وجعل التعلم فريضة شرعية على المسلم، وعبادة من أعلى أنواع العبادة وأسماها، وناط الخيرية بالتعلم والتعليم، فلا خير في سواهما، وبدأ الرسالة الخالدة الخاتمة بالكلمة: اقرأ، ولم يبدأها بفرض صوم، أو صلاة، أو زكاة، أو جهاد، على أهمية ذلك في بناء الإسلام، لأن القراءة، والكتابة، والتعلم، والعلم، هي جماع الأمر كله، وهي مفتاح هذا الدين، وحسبنا أن نعلم، أن العلم والتعلم دين، وأن الدين علم ويقين، بعيداً عن الخرافة، وإسقاط العقل، وأن العلم يدعو إلى الإيمان، والإيمان يقود إلى العلم، فكلٌ من العلم والإيمان، يمكن أن يكون مقدمة، ونتيجة للآخر، في الوقت نفسه.

فالعلم في الإسلام قاصد، والقراءة هادفة، تنطلق باسم الله الخالق، الذي خلق الإنسان، وأنعم عليه، وميزه بالقدرة على التعلم، وتستصحب الاعتراف بفضل الله الأكرم، في تحصيل العلم، وتحقيق العبودية لله، وضبط المعرفة بأخلاقها، وتوجيه العلم، ليؤدي وظيفته، في تحقيق إنسانية الإنسان، وتخليصه من التسلط، والطغيان السياسي، والظلم الاجتماعي، والارتقاء به، إلى استشعار المسؤولية عن علمه، ماذا عمل فيه؟ يقول تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ﴾ (العلق: ١ - ٨).

١٨٨٧/٩

حتى إن القرآن جعل الغاية من البعثة: تزكية الأميين، وتعليمهم الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين. وجعل مهمة التربية، والتزكية، والتحويل الثقافي، تتمحور حول التعليم، وتنطلق منه، قال رسول الله ﷺ: «إنما بعثت معلماً»، حتى إننا لنراه يستصحب أهمية التعليم، وحتى التخصص في شعبه، في كل مراحل الدعوة، في سلمه، وحربه، فكان من فداء الأسرى في معركة بدر، أن يعلم الأسير عشرة من أبناء المدينة، يكون ذلك ثمناً لفكاكه من الأسر. واعتبر العمل الفكري من أعلى أنواع الجهاد، وكان الجهاد بالقرآن مصدر جهاده الكبير، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٢). والنفرة لطلب العلم، والتفقه في الدين، مقدمة على نفير مواجهة الأعداء، وحصانة ثقافية، ومقدمة لا بد منها للنصر، لقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾(التوبة: ١٢٢). كما جعل التفسح، وإتاحة المجال لطلبة العلم، والنفرة إليه، سبيلاً إلى الارتقاء، والرفعة درجات: يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُوا۟ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُوا۟ فَٱنشُزُوا۟ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ (المجادلة: ١١)، بحيث تحدد مكانة الإنسان، وارتقاؤه في الجنة، بمقدار تعلمه وقراءته، يقول رسول الله ﷺ: «يقال لقارىء القرآن: اقرأ وارتق، فإن مكانك في الجنة، عند آخر آية قرأتها».

ولا شك أن التعليم والعلم، هو محور الارتكاز الأساس في الانطلاق إلى إعادة بناء، وتشكيل شخصية المسلم المعاصر، وصنع شاكلته التي يعمل عليها، قال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ (الإسراء: ٨٤)، المسلم الذي يفقه الدين، ويفهم العصر، ويكون قادراً على تحويل الفكر إلى فعل، وتخليصه من التقليد والمحاكاة، الذي يعتبر من أخطر الإصابات الثقافية، وأبرز مظاهر الكسل العقلي، بحيث يجسد القيم،

في برامج عملية، ويبرهن على أن خلود الرسالة، إنما يتحقق بقدرتها على إنتاج، وإنجاب النماذج المطلوبة، وتقديم الحلول الحضارية، لمشكلات البشرية الكبرى، وتخليصها من شقوتها، وإلحاق الرحمة بها، وأن معجزة الرسالة الإسلامية، إنما هي معجزة تكليفية تعليمية، تتحقق من خلال عزمات البشر، وإرادتهم الفاعلة، والإشراف التربوي والتعليمي السليم على تكوينهم، في المراحل الأولى، وبناء مرجعيتهم، وتوجيههم، في المراحل التعليمية المتوسطة، وإثارة تفكيرهم، وبناء ملكة الإبداع، والتمرين على الاجتهاد الفكري، في مراحل النضج العقلي، ليكونوا مؤهلين لحمل أمانة البلاغ المبين، في الشهادة على الناس، والريادة لهم.

ونرى أن هناك حقيقة، لا بد أن نؤكد عليها، ونعاود طرحها في كل الظروف والأحوال، على الرغم من أن الاعتراف بها قائم من الناحية النظرية، لكن كل التوجهات والمؤشرات ـ في عالمنا الإسلامي على الأقل ـ تدل على أنها تُغْتَالُ، وتُتَجاهَلُ عمليًا، بحيث أصبحت أقرب للشعارات، التي ترفع بالمناسبات، للتظاهر، والتفاخر، والاحتفال، منها للواقع، وعزائم التطبيق، وهي: أن أي مشروع للنهوض والبناء، والتنمية، ومعالجة الخلل، والتجاوز، ومحاولة التغيير، والإقلاع من جديد، يتم بعيداً عن الارتقاء بنظام التعليم، واستمرار مراجعته، وتقويمه، ودراسة جدواه، واختبار مدخلاته ومخرجاته، هو من قبيل المجازفات السياسية، والضلال الاجتماعي، والعمىٰ الفكري، ولون من الضرب في الحديد البارد، وابتعاد عن الموقع الفاعل، وتعامل مع عالم الأشياء التي تمثل وسائل الإنسان على حساب عالم الأفكار، التي هي الإنسان، الأمر الذي يجعلنا، نخسر الإنسان، والأشياء معاً، وتحولٌ عن معالجة أسباب التخلف، والتقهقر، والتخاذل الفكري، والتقليد، والكسل العقلي، وتوفير أسباب الإبداع، إلى الاكتفاء بترميم الآثار، وادعاء العافية الكاذبة، أو الخادعة على أقل تقدير.

فليس عبثاً في تاريخ هداية الوحي، أن ينقل إلينا: أنه في البدء كانت

الكلمة، وليس عبثاً، أن تبدأ الرسالة الخاتمة بكلمة: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، لكن المشكلة التي نعاني منها اليوم: أن أمة (ٱقۡرَأۡ)، أصبحت لا تقرأ. ذلك أن التعليم، هو المحضن والرحم، الذي تتخلق، وتنمو فيه، قابليات الإنسان، وتتشكل شخصيته، وتنمى مهاراته، وتتكون ثقافته، أو تصنع شاكلته، التي يعمل عليها ـ إن صح التعبير ـ والمدارس والمعاهد والجامعات هي مجتمعات المستقبل، فأي تخطيط استراتيجي، أو استشراف للمستقبل، أو تصور لمجتمعه، أو رؤية لعالم الغد، بعيداً عن بناء نماذجه وأمثلته، في المدارس والمعاهد، هو رسم بالفراغ، واستنبات للبذور في الهواء، وحراثة في البحر.

التعليم صناعة استراتيجية:

لذلك أطلق على صناعة التعليم، الصناعة الاستراتيجية، وذلك لما يقوم به التعليم، من دور خطير في صياغة الأفراد، وتشكيلهم الثقافي والعلمي، والتأثير بعيد المدى، والوصول إلى النتائج غير المنظورة، حيث تزرع في معاهد التعليم، بذور مستقبل حياة الإنسان العقلية والسلوكية، فإذا لم نحسن بناء المقدمات، التي نملكها بشكل سليم، فسوف ننتهي إلى النتائج التي تملكنا، ولا نمتلك إزاءها أي إمكانية للتغيير.

وصناعة التعليم من الصناعات الثقيلة، والأساسية والدقيقة، والاستراتيجية، في الوقت نفسه، لأن صناعة التعليم، لا تتعامل مع جوامد، كسائر الصناعات، وإنما موادها الأولية، هم البشر، بكل مكوناتهم، واستعداداتهم، ومواريثهم، وغرائزهم ودوافعهم، وتطلعاتهم، وخضوعهم لشتى العوامل المؤثرة في بناء الفرد. هو صناعة، مدخلاتها، ومخرجاتها، من البشر، أكرم خلق الله، فالتعليم لا يصنع الآلة، وإنما يصنع النفس، ويكوّن العقل، ويمنح المهارة، التي تصنع الآلة؛ يصنع القادة، والزعماء، والعلماء، والآباء، والأمهات، والمبدعين، والمفكرين؛ وبكلمة مختصرة

يصنع الإنسان، ويحضره للتعامل مع الحياة، بشتى مجالاتها. . فالتعليم يتعامل مع أعقد المهمات، وأخطرها، وأبعدها أثراً، لذلك، فإن أي خطأ، أو خلل، أو عجز، أو تقصير، سوف تكون له نتائجه الممتدة والمتراكبة، على المستويات كلها.

وبإمكاننا القول بكل اليقين: إن مظاهر التخلف، والتراجع، والعجز جميعاً، لا تخرج عن أن تكون أعراضاً للإصابة في العملية التعليمية، فالتعليم سبب النهوض، وسر التخلف والتراجع، لذلك نرى أن الأمم المتقدمة، لم يأت تقدمها من فراغ، من دعاوى وأمنيات، ولم يأت تقدمها بعيداً عن استشعار أهمية التعليم، واستمرارية المراجعة لنظم التعليم، وطبيعة المعلومات، ودورها في بناء الإنسان، وتشكيل مجتمع المستقبل، وقدرتها على تكوين الجيل، الذي يمتلك التفوق في السباق الحاضري.

وقد يكون من المفيد، أن نذكر هنا، أن الرئيس الأمريكي (بوش)، الذي يكاد يتحكم بالعالم، رضي لنفسه، أن يكون رئيساً للتربية والتعليم، ويعلن ذلك، لأنه من التعليم، يكون الانطلاق إلى العالم، لذلك دعا لاجتماع حكام خمسين ولاية في قمة خاصة، للبحث في شؤون التعليم في أمريكا، وترجع مشكلة التربية والتعليم عند الأمريكيين، إلى وجود شعور متنام، بأن نظامهم التعليمي، ليس بمستوى طموحات الأمة الأمريكية، ومكانتها في العالم، ولم يقتصر المؤتمر على النظرات السريعة، وإنما تجاوز إلى الدراسات، والإحصاءات الدقيقة، حول مدخلات ومخرجات معظم المواد، خاصة في الرياضيات والعلوم، وكانت النتيجة التي انتهت إليها بعض الدراسات: أن الأمريكيين، يتفوقون في مجال الثقة بالنفس، ولكنهم غير معتادين على بذل الجهد، لأن الدراسة الجدية، لا تبدأ إلا بعد الدراسة الثانوية، كما أن المسؤولين، يلاحظون: أن الفائزين في المسابقات في المدارس هم غالباً أولاد المهاجرين، من أصل آسيوي على وجه الخصوص.

وقد تفجرت قضية نظام التعليم، على المستويات كلها، عندما سُبِقَت أمريكا في مجال رحلات الفضاء الخارجي، وكان من نتيجة ذلك، عنوان القرار الإعلامي والمثير: «أمة في خطر»، ولم تتوجه الدراسة لدرء الخطورة عن الأمة إلى أي موقع، غير التعليم، ومما جاء في الدراسة:

«إن طلابنا لا يدرسون المواضيع الصحيحة، ولا يبذلون النشاط الكافي، ولا يتعلمون بما فيه الكفاية. ومدارسهم تعاني من مستويات خفيضة، وغير متوازنة، كما أن جاهزية المعلمين غير سليمة، ولو أن دولة أجنبية، غير صديقة، حاولت فرض هذا الأداء التعليمي، غير المناسب، على أمريكا، لاعتبرنا ذلك عملاً من أعمال الحرب».

وأضافت الدراسة: «وما لم تسارع الولايات المتحدة، لوضع الأمور في نصابها، فإن هياكلنا الاجتماعية ستنهار، وثقافتنا ستتآكل، واقتصادنا سيترنح، ودفاعاتنا القومية ستضعف».

وحسبنا أن نعلم، أن الشركات في أمريكا، تنفق ما يناهز المائة مليار دولار، لإقامة دورات تدريبية، للحصول على كفاءات، لم توفرها الجامعات والمعاهد إلى جانب الكتب الكثيرة، التي عرضت لمسألة إخفاق التعليم، وإغلاق العقل الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى افتقاره إلى مقومات الحس الحضاري، والتخوف من تميز مؤسسات التعليم الياباني، والتفوق على أمريكا في فهم المقومات الحضارية، والأسس اللازمة لإثراء العقل.

فالعملية التعليمية أو النظام التعليمي، بما في ذلك نوعية المعلومة، ومدى ملاءمتها، وأدوات التوصيل: من المعلم، والمناهج، والكتاب والوسائل المعنية، أو تقنيات التعليم كلها، لا بد أن تخضع دائماً، للمراجعة والتقويم، ودراسة الجدوى، والتغيير، والتطوير، والتجديد، في هذا العصر، الذي يمكن أن يطلق عليه بحق، عصر التسارع العجيب،

وثورة المعلومات، حيث لم تعد تقتصر عمليات التطوير، والتحديث، على وسائل نقل المعلومة، وإنما تجاوزت ذلك إلى طبيعة، ونوعية المعلومة نفسها، وابتكار وسائل حفظ، ونقل، واسترجاع المعلومات، واخضاع المعلومات، إلى برمجات مسبقة، تقوم الحاسبات بدراستها، وتقرير النتائج المطلوبة فيها، توفيراً للطاقة، واختزالاً للزمن، وبذلك تم نقل العملية التعليمية، من موقع الحفظ، وأهمية الذاكرة، إلى موقع التفكير، وأهمية الابتكار، والإبداع، الأمر الذي انتهى إلى صورة، جعلت من التراكم المعرفي، والإنجاز العلمي، لعشرات السنين، أو مئات السنين، يختزل، أو ينجز، في سنة واحدة، أو أقل، لذلك نعتقد أن الإبقاء على نظام التعليم التقليدي، سواء بالنسبة لطبيعة المعلومة، أو لوسائل التوصيل، سوف تنتهي بالجيل، إلى العزلة والغربة، في الزمان والمكان، والتحنط في متاحف التاريخ، حيث لا مجال للكسالى، الذين يفنون أعمارهم، ويستنزفون عقولهم، في الحفظ والتلقين، ويقضون أوقاتهم، في عمليات حسابية عقيمة، ويعتمدون أصابعهم في عصر الحاسبات الالكترونية، التي توفر أعقد العمليات بلحظات. لا مجال لهم في عالم الغد، إن لم نقل: في عالم اليوم.

وقد تكون المشكلة، بعجز، وعدم إدراك، بعض من يوكل إليهم أمر التخطيط، للعملية التعليمية، للتطورات السريعة، والحاجات المتبدلة، واختلاف إيقاع العصر، واستيعاب التطورات العلمية من حولهم، إلى جانب الخلط بين أهداف ومنطلقات التعليم، ووسائله، والتوهم: أن الإبقاء على طرائق التعليم، ووسائله التقليدية، التي تجاوزها العصر، من الأصالة، وحماية الأهداف، حتى ولو أدى ذلك، إلى الخروج من الحاضر، والمستقبل معاً، وكأن الوسائل التي أنتجت في عصور سابقة، كانت لها مواصفاتها، وسماتها، وحاجاتها، باتت مقدسة، وخالدة، ويجب أن تنتج في كل عصر، حتى ولو تغير الحال!

دور التخصص في تحقيق الاكتفاء الذاتي:

ولعل من أخطر المشكلات، التي يعاني منها نظامنا التعليمي، في العالم الإسلامي، والتي لا بد من حسم الأمر فيها، هي مشكلة عدم الاعتراف بأهمية التخصص، سواء في ذلك العلوم الإنسانية، أو العلوم التجريبية، وإنهاء مرحلة الادعاء الخادع، والرجل الملحمة، الذي يدعي المعرفة في كل شيء، حيث لم يعد العمر، ولا العقل، يتسع إلا لاختصاص واحد، أو جزء من اختصاص، يمكّن صاحبه من الإحاطة بالعلم، والتطوير له، والإبداع في نطاقه، واستيعاب التراكم المعرفي، ذلك أن الاختصاص، أصبح من لوازم التقدم العلمي، وتكامل التنوع المعرفي، إضافة إلى ما يترتب على الاختصاص، من متانة بناء المجتمع، وتماسك هياكله، ونمو العمل المؤسسي، بحيث سيصعب على الفرد في المستقبل، أي إنجاز بعيداً عن التكامل مع الآخرين، وبذلك تسهم فلسفة التعليم المتخصص، بالقضاء عل الروح الفردية، والتبعثر، والتمزق الاجتماعي، الذي يعتبر من أخطر آفات المسلم اليوم.

ولا شك أن هناك خلطاً بين مفهوم الثقافة، ومفهوم العلم، في الذهن المسلم المعاصر، فالثقافة في هذا المجال، تعني: أن يعلم الإنسان شيئاً عن كل شيء، حتى لا يعيش غريباً معزولاً عن الحياة العامة، أما العلم، فهو: معرفة كل شيء عن الشيء، وهذا هو التخصص المفضي إلى الإبداع.

وكم ستكون المأساة مخيفة، إذا علمنا أن كثيراً في عالمنا الإسلامي لا يزالون يتطاولون على غير تخصصهم، أو يعملون في غير تخصصهم، أو يغادرون تخصصهم، عمليًا، باسم العمل للإسلام والمسلمين، وكأن العمل للإسلام، يعني، عمى الألوان، والعامية العلمية، ويعني العجز عن التعامل مع التخصص، وإدراك حاجة المسلمين إليه، من طب، وهندسة، وعلوم، وجعله في خدمة الإسلام، والتحول إلى مواقع الخطب، والوعظ،

والتنظير للإسلام، بلا زاد كاف من العلم الشرعي! وهذا التطاول، لا يقتصر على دارسي العلوم التجريبية، وإنما أصبح آفة عامة لحقت ببعض دارسي العلوم الشرعية أيضاً، الذين يقحمون أنفسهم في الحديث عن أخطر القضايا العلمية الدقيقة، التي مجالها أهل الاختصاص.

وقد تكون المشكلة حقاً، في تشكل ذهنية بعض قيادات العمل الإسلامي، أو القائمين على مؤسساته، فبدل أن يرعوا الدارسين ويشجعوهم، ويقنعوهم بأهمية التخصص، ودوره في البناء الحضاري الإسلامي، ويذللوا لهم السبل، ويتابعوا الإشراف على تحصيلهم، يقبلون منهم حالة التسكع، والفشل التي قد تؤهلهم فيما بعد للعمل في ريادة المؤسسات الإسلامية، فكم من الأطباء والمهندسين المتخصصين في شعب المعرفة المتنوعة، غادروا اختصاصاتهم إلى ما يتوهمون أنه عمل إسلامي، والمسلمون بحاجة إلى تخصصاتهم.

ولا ندري كيف يمكن أن نقيم الدين، الذي هو منهج شامل، لجميع جوانب الحياة، ونقوم بأمانة الاستخلاف الإنساني، ونبدع البرامج في كل المجالات، التي تمكن من تنزيل الإسلام على الواقع، بدون الإيمان بأهمية التخصص، وترجمتها إلى واقع؟!

وقد يكون من المفيد التوقف قليلاً أمام هذه القضية من الناحية الشرعية، وبالمقدار البسيط، الذي يسمح به المقام، وهو: أن التخصص، في شتى فروع العلم والمعرفة، يعتبر من الفروض الكفائية، حيث لا تتحقق مهمة الاستخلاف إلا باستدراكها، فإذا لم تتوفر للمجتمع الإسلامي، الاختصاصات المطلوبة، يعتبر المجتمع كله آثماً من الناحية الشرعية، ولعلنا نقول: إن اعتبار تحصيل الاختصاصات العلمية المتنوعة من فروض الكفاية، يعني فيما يعني: تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي للأمة المسلمة، ذلك أن فرض الكفاية يعرف: بأنه إذا قام به بعض المسلمين، سقط الإثم عن

الباقين، ومعنى قام به: أي أداه على الوجه الأكمل، وكفى المسلمين الحاجة في هذا المجال، أما إذا باشره بعض الأفراد، دون أن تتحقق الكفاية، فمعنى ذلك، أن المجتمع بعمومه لا يزال آثماً، لأنه لم يوفر ذلك. هذه قضية، وقضية أخرى، لابد أن نعرض لها أيضاً، وهي أن هذه التخصصات، التي شرعت على الكفاية، تصبح لمن اختارها، وانسلك فيها، فرض عين، لا تجوز مغادرته، إذا كانت الأمة المسلمة بحاجة إليه.

صحيح أن هناك علماً وجوبه عينيّ، أو هو فرض عيني، وهو معرفة فقه العبادات، وحكم الحلال، والحرام، أما فيما وراء ذلك، فالعلوم جميعاً، فرضيتها على الكفاية.

إن غياب هذا الفهم عن العقل المسلم، وعن نظم التعليم، وفلسفته، يعتبر من الكوارث الثقافية، والعجز عن إدراك مقاصد الدين. والتوقف عن الامتداد، بعطاء النبوة الخالد، الذي بدأ التخصص فيه مع الخطوات الأولى، حيث كان يُعرف: الأقرأ، والأفقه، والأفرض.. إلخ، فهل يحق لنا، بعد ذلك، أن نعتبر الطلبة، الذين يغادرون جامعاتهم، والأطباء، والمهندسين، الذين يغادرون مواقعهم، إلى مجالات الوعظ والتنظير لأمور الدين، من التدين السليم؟!

وما لم يدرك المسلمون بشكل عام، والقائمون على أمر التعليم، بشكل خاص، أهمية التخصصات العلمية المتعددة، واعتبارها من الدين، وأن الإبداع، والنبوغ فيها، من الفروض، وأنها عبادة من العبادات، ويتحول العاملون للإسلام فعلاً، من مرحلة الحماس، إلى مرحلة الاختصاص، واعتلاء المنابر الفاعلة، والمؤثرة، وامتلاك القدرة على إنتاج العلم، وجعله في خدمة مقاصد الدين، وإبراز المنهج الوظيفي للتعلم، فسوف يبقى كلامنا عن مكانة العلم، والتعلم، في الإسلام، دعوى بلا دليل، خاصة وأن الحاجة أصبحت ماسة اليوم لإسلامية العلوم، وربطها

بوظائفها، وأهدافها التي تحقق إنسانية الإنسان، ذلك أن العالم المتقدم تكنولوجياً، بحاجة إلى هدى الإسلام لأنه: امتلك الوسيلة، وافتقد الغاية، وتمكن من العلم، وأضاع الحكمة.

الابتعاث العشوائي.. والحاجة إلى دليل فكري:

إن الكلام عن أهمية التخصص، ودوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة المسلمة، على اعتبار أنه من الفروض الكفائية، يقودنا بشكل طبيعي، إلى التوقف عند قضية الابتعاث، من أجل التخصص، تلك القضية الخطيرة التي يمكن أن تشكل ـ لو أُسِيء استخدامها ـ جسراً للغزو الثقافي، والاستلاب الحضاري، يكرس التخلف والتبعية، وذلك إذا تمت بشكل عشوائي، وغير مخطط وهادف، بينما يمكن أن تكون مصدراً للتبادل المعرفي، والتفاعل الثقافي، والتحريض الحضاري، يشعر الأمة بالتقصير، ويستفزها لتستجمع قواها، وتستكمل نواقصها، وتستدرك الاختصاصات غير المتوفرة عندها، لتقلع من جديد.

ولا بد من الاعتراف، أن الابتعاث التعليمي في العالم الإسلامي اليوم، صار يخلق مشكلة، بدل أن يقدم حلاً، لأننا لم ندرك بعد، أبعاد القضية ومخاطرها تماماً، كما أننا لا نحسن التعامل معها، فهو من جانب يشكل نزفاً للعقول والطاقات الفكرية، التي ترتحل للغرب، للحصول على التخصص، فلا تعود، بسبب العوامل الطاردة في العالم الإسلامي، والعوامل الجاذبة هناك، حيث الحرية النسبية، وتقدير قيمة التخصص، واحترام المواهب الإنسانية، وتقديم المكافآت المادية المجزية، بينما الحال في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي، محزن حقاً، ذلك أن كثيراً ممن دفعتهم روح الانتماء، وحب الوطن، والشعور بالواجب نحوه، إلى العودة، كان نصيبهم الضياع، والإهمال، والنسيان، والتعيين بمراكز بعيدة عن

اختصاصهم، مساواة لهم بعوام المتعلمين، بحيث أصبحوا ينتظرون الفرصة، للهروب، والعودة من حيث أتوا.

وقد كان المأمول، من بعض دول العالم الإسلامي، أن تجد فيهم فرصتها، وتحسن الإفادة، من هذه الطاقات المتخصصة، والمتميزة، الهائمة على وجوهها، بشكل أفضل، لكن مخططات السوء، تحاول الوصول إلى كل المواقع، حتى لا يبقى سبيل للنهوض. إضافة إلى أن بعض الجامعات والمعاهد في الغرب التي تحكمها الروح الاستعمارية، وليس العلمية، رضيت لنفسها أن تتخصص بإعطاء الشهادات، لأبناء العالم الإسلامي، والعالم الثالث بشكل عام، دون أي اعتبار للمعايير العلمية، والمعرفية، ليعودوا رؤوساً جهالاً، يحتمون بشهادات من الغرب فاشلة، لقيادة مؤسسات علمية، وعملية، فلا يزيدون الأمة إلا خبالاً، بحيث تبقى الأمة المسلمة، بحاجة إلى الخبراء، والعلماء، والمستشارين، وسائر المناصب الأخرى التي تتحكم فيها، هذا على أحسن الأحوال، التي يعيشها العالم الإسلامي، إلا من رحم الله.

أما الوجه الآخر لقضية الابتعاث، فهم أولئك الذي ينتهون إلى مزابل الحضارة الغربية، فلا يرون منها إلى صورتها الداعرة، ومجتمعها الإباحي.

وفي كلا الحالين، نرى الخسارة فادحة للعالم الإسلامي، سواء أولئك الذين انتهوا إلى مقابر الحضارة الغربية، وشكلوا دماء في شرايينها، وقوة في تقدمها ودفعها، فأصبحوا كالآلات في ماكنتها، توظف طاقاتهم، وتسخر أوقاتهم وإمكاناتهم، بعد أن أنفقت عليهم بلادهم المبالغ الطائلة، في مراحل التعليم الأولى، أم أولئك الذين انتهوا إلى مزابلها، فضاعوا وأضاعوا.

ولذلك لا بد من استشعار خطر قضايا الابتعاث، وتخليصه من العشوائية، والارتجال، وإعادة دراسته، في ضوء الحاجات الحقيقية للأمة، وتحقيق المرجعية المطلوبة للمبتعثين، وتزويدهم بالدليل الثقافي، أو

الفكري، الذي يمكّنهم من التعامل مع حضارة وثقافة البلاد، التي يرتحلون إليها، والإشراف المستمر عليهم من مؤهلين متخصصين.

ونحن في العالم الإسلامي لا نقتصر على الابتعاث العشوائي إلى جامعات ومعاهد الغرب، بدون أن نزود الطالب بدليل فكري، ومعيار ثقافي لكيفية التعامل مع ثقافة الغرب، وإنتاجه الفكري، بل نصر على تكريس حالة التخلف، والتخاذل الثقافي، أمام الآخرين. وبدل أن نقيم ندوات ومؤتمرات تُطرح من خلالها مشكلات المبتعثين العلمية، والفكرية، والثقافية، ونكون على إدراك مسبق بما تقدمه مراكز البحوث والدراسات والجامعات، ومراكز الإعلام هناك، ونفتش له على المتخصصين، القادرين على معالجته، ومناقشته مع الطلبة، والمبتعثين، وتبصيرهم بدوافعه، وأهدافه، ومنطلقاته، وأغواره، وكيفية الإفادة من إيجابياته؛ نقيم مؤتمرات لاتحادات الطلبة، ونحمل إليها مشكلاتنا، وقضايانا، وخلافاتنا في العالم الإسلامي، وإن لم توجد خلافات معاصرة، نستنجد بالتاريخ ليمدنا بمشكلات فكرية، وعقيدية، مضت بخيرها وشرها، وقد لا يكون الطلبة سمعوا بها من قبل، فنصبها فوق رؤوسهم لنمزق وحدتهم ونكرس خصوماتهم، ونفرق جمعهم، ونحضِّرهم، شتى أم أبينا، ليكونوا ضحايا الاستشراق والغزو الثقافي.

والذي يراجع قوائم الخطباء، والمتحدثين، في تلك المؤتمرات من سنوات، يراهم هم أنفسهم، يصلحون لكل المناسبات، وكل الموضوعات، وكل المواسم، وقد لا يرى بجوار ذلك ندوة متخصصة بحاجات المبتعثين الأصلية، ونوعية دراساتهم، واهتماماتهم، والمستقبل الذي نعدهم له، ونطلبه منهم، إلّا من رحم الله.

فمتى نرتقي بندواتنا ومؤتمراتنا، ونبصر الساحة الثقافية والفكرية، التي يخضع لها هؤلاء الطلبة، ونرسل لهم المتخصصين في العالم الإسلامي،

يلتقون بهم، ويعالجون قضاياهم العلمية والثقافية؟ فـذلك أجـدى من أن يبقى كياننا الفكري قائماً على مهاجمة الآخرين، دون أن نقدم البديـل، وفي تلك الحال سوف ينتهي معها هجومنا، إلى مصلحة الآخرين.

ولعلنا نقول: إن قضية الابتعاث، لا تخرج عن أن تكون صورة من الصور المرعبة، التي وصلت إليها العملية التعليمية، في عالمنا الإسلامي، بعد أن انسلخ أو كاد، عن المرجعية الإسلامية، حيث تفشل المؤسسات التعليمية اليوم عن الإنتاج المطلوب، وكل منها تلقي باللوم على الأخرى، على الرغم من كل الوسائل المعينة، والتقنيات التربوية المتقدمة، وتـوفر الكتاب المدرسي، بإخراجه المتميز، ومواصفاته المطلوبة، وشكله الجذاب.

وحقيقة العملية التعليمية، في كثير من أنحاء العالم الإسلامي، أشبه بمن يقيم أشكالاً، وهياكل من الثلج، ثم يبكي على ذوبانها، لقد أصبح وضع المعلم ومكانته الاجتماعية، هو النموذج الاجتمـاعي الرديء، الفقير، المهزوم، الذي يدفعه العـوز، إلى مواقف وممـارسات، تـزري بالقضيـة التعليمية، وتنفر منها، إلى جانب أن بعض الذين يلجأون إلى مهنة التعليم، بعد هذا التردي، غالباً هم الذين لا يجدون غيرها، وقد يترقبون الفرص، للهرب منها، أملاً في تحسين أوضاعهم. . إضافة إلى العواصف السياسية، في بعض بلاد العالم الإسلامي، التي اقتلعت العملية التعليمية من أساسها، وعبثت بمفاهيمها وقيمها، وعايرت من يعملون فيها: ليس بمدى كفاءتهم التعليمية، وإنما بمدى ولائهم السياسي. وجرأت الكثير من الطلبة، بسبب انتماءاتهم السياسية، والحزبيـة، على معلميهم، وأماتت قـابلياتهم للتعلم، وسمحت لهم باختراق قدسية المعايير التعليمية، والقفز من فوقها، للوصول إلى المعاهد، والكليات، والبعثات، بدون مؤهل علمي مناسب؛ إضافة إلى أوهام كثيرة، زرعت في عقول الطلاب، بأن التعلم سبيل البوار، وأن الذي يمتلك المال، يستطيع التحكم بكل الخبرات، وتوظيفها، وأن الذي يمتلك

العلم، عالة على من يمتلك المال والسلطان، الأمر الذي يكرس الجهل، ويقتل القابليات للتعلم، ويلغي الدافعية تماماً مهما حاولنا التظاهر بغير ذلك.

إن معظم أنظمة الحكم في بلاد العالم الإسلامي، استنفدت جهدها. ومالها، وطاقاتها، في حماية السلطة، وليس في بناء الإنسان، فانشغلت بالسلطة، وتقدمت في وسائل حمايتها، وأفادت من منجزات التكنولوجيا المعاصرة كلها، ووضعت مصادر البلاد وخيراتها، تحت تصرف السلطة بعيداً عن الموقع الحقيقي لبناء الإنسان، حيث يتم تدمير التعليم والثقافة، لصالح السياسة، مع العلم أن تدمير الثقافة، هو تدمير للسياسة والثقافة معاً في نهاية المطاف.

ولعل من أخطر إصابات العملية التعليمية، ونظم التعليم، في عالم المسلمين اليوم، هو في إنتاج شخصيات مشوهة، مشوشة، متناقضة، وممزقة، تعيش صراعاً وانشطاراً ثقافياً، لا ينتهي، نتيجة لتناقض الموارد التعليمية، واضطراب فلسفة التعليم، الذي يذهب ضحيتها الطالب، وذلك بسبب الفصل بين التعليم الديني، والتعليم المدني، الذي كان ثمرة طبيعية، للصراع بين العلم، والدين، أو بين العلم، ورجال الكنسية على الأصح، عندما وقف رجال الكنسية، في وجه العلم والعلماء، ومن ثم جيء به إلى عالم المسلمين، الذي لم يعان من تلك المشكلات أصلاً، وإنما كان ارتقاؤه العلمي، بسبب الإسلام الذي اعتبر العلم بشكل عام عبادة، وفريضة عينية، أو كفائية.

لذلك بإمكاننا القول: إن مؤسسات التعليم المدني ـ إن صح التعبير ـ التي أقيمت في العالم الإسلامي، إنما بنت فلسفتها، على تكريس فصل الدين عن الحياة، ومعاداته، ووضعه في خانة الخرافة والأساطير، والغيبيات المبهمة، وحاولت إلغاء الوحي كمصدر للمعرفة، لأنه غير خاضع للحس

والتجريب، وأريد لمؤسسات التعليم المدني، أن تخرِّج أعداءً للإسلام، جهلة بتاريخه وثقافته، وحضارته، يدينون للتحكم الثقافي الغربي، في المنهج، والمصدر، والمرجع، والأستاذ، وكان من الطبيعي أن يحتل خريجوا مؤسسات التعليم المدني، المواقع المؤثرة، في المجتمع، سواء قلنا: إن ذلك جاء بسبب التخطيط والاحتواء الثقافي والسياسي، أم قلنا: بأنهم هُيِّؤوا بطبيعة دراستهم لشغل وظائف الدولة الحديثة، بينما انغلقت بعض مؤسسات التعليم الشرعي والديني، على الماضي، فعاشت غربة الزمان، وإن لم تعش غربة المكان، الذي عاشته مؤسسات التغريب، ولم تتنبه لشمولية التصور الإسلامي، وأهمية التخصصات، المطلوبة للمجتمع، وأهمية تطوير فلسفتها، ومناهجها، ودراساتها، وحوصر خريجوها ببعض الوظائف الهامشية، التي حالت دون تأثيرهم في المجتمع، مما أدى إلى عزوف كثير من الطلاب عنها، إلا في حالات خاصة، من الفقر، والعجز، عن متابعة التعليم، في مؤسسات، تقتضي نفقة، أو بسبب ضعف المستوى العلمي، الذي لا يؤهلهم، إلى دخول مؤسسات التعليم المدني، وهنا وقعت الواقعة في نوعية الطلبة، وفي أسلوب التعليم وطرائقه، ولولا عطاء الصحوة الإسلامية، التي حفزت الكثير من الطلبة النابهين على الدراسات الشرعية، ودخلت المؤسسات التعليمية حقيقة، ولم تخرج منها، كما هو المنطقي، والمطلوب، فأنقذت كثيراً من الأجيال المسلمة، من التيه، وضياع الانتماء الحضاري، وأعادت الثقة، والاعتبار، لبعض خريجي المدارس الشرعية، وتقدمت بهم إلى الحياة، لكانت الكارثة التعليمية والثقافية مدمرة فعلاً.

ونستطيع أن نقول أيضاً: إن مؤسسات التعليم الشرعي، لم تستطع الامتداد بالنظم التعليمية، التي بدأت فيها مسيرة التعليم الإسلامي، في القرون الأولى، ولم تحاول أن تدرك فلسفتها، فانقلبت عند كثير منها الوسائل إلى غايات، وثوابت، فاستقرت، واستمرت عليها، ظناً منها أنها

من الدين، فجففت بذلك منابع الدين في الكتاب والسنة، وغيبت مقاصده، عن فلسفة التعليم، وسادها التقليد والمحاكاة، وانغلقت عن المجتمع؛ كما أريد لها، وانعزل خريجوها عن الحياة، ووظائف المجتمع الجديد، وحدث الانشطار الثقافي الرهيب، بين خريجي التعليم الشرعي، وخريجي التعليم المدني.

وقد لا نكون معنيين باستقصاء إصابات العملية التعليمية، في عالمنا الإسلامي، والتي تحول دون الإبداع، والإنتاج المطلوب، بعد هذا التاريخ العريق من النظم، والأنماط التعليمية، التي يزخر بها تراثنا، والتي نعجز اليوم عن محاكاة إنتاجها، وحسن تطويرها، والامتداد بها، على الرغم من التقدم كله في أدوات التوصيل، ولكن ذلك لا يمنع من الإشارة السريعة إلى مواطن الانهدام الرئيسة، التي أتينا على ذكر شيء منها، ولعل من أخطرها على الإطلاق: تهديم مدرسة التعليم الأولى (المعلم الأول)، أو تهديم مرحلة التعليم الأولى في حياتنا العلمية. وهي: المرأة الأم، وحرمانها من التعليم لعقود طويلة، تحت شعارات من التدين المغشوش، والثقافة الفاسدة، والفهوم المعوجة، وغلبة التقاليد الظالمة، على التعاليم الإسلامية، التي جاءت ثمرة للتخلف والغياب الحضاري، عندها أصبحت قيمة الجهل، أفضل من قيمة العلم، بالنسبة للمرأة، فاعتبر تعليم المرأة مفسدة لها، لذلك وحفاظاً على دين المرأة وخلقها، منعت من التعليم، سدًا للذريعة، ودرءاً للمفسدة، وكأن العلم مفسدة، والجهل محمدة! فكان العلم والتعليم مقتصراً على كثيرات ممن رق دينهن بحسب الظاهر، وكان لا بد لهذه الفتاوى المحزنة، التي يُتَذَرَّعُ بها، أن تسقط أمام المنطق، والشرع، والواقع، فخرجت المرأة المسلمة إلى التعليم، لتجد أستاذاتها اللواتي يمثلن القدوة، ممن يتنكرن للدين، ويسخرن من تعاليمه، التي تحرم من العلم، ـ بزعمهن ـ وتشيع الجهل.

لذلك نقول بكل اليقين: إن تقاعس العلماء العاملين، والمصلحين، عن مهمتهم في تصحيح الحال، وتحرير المرأة، من التقاليد الجائرة، التي لا علاقة لها بالتعاليم الشرعية، هو الذي أشاع هذا الواقع البئيس، ومكّن لأن تجيء دعوات تحرير المرأة، وأهمية تعليمها، على يد أعداء الإسلام، من المفسدين في الأرض، فكانت دعاواهم في تحرير المرأة، في الحقيقة، دعوة إلى تحللها، وكانت الاستجابة لدعاواهم طبيعية، لأن المرأة في العالم الإسلامي أعطاها الله، وحرمتها التقاليد الظالمة، فكانت دعوة التحرير، والتعليم، على يد دعاة التغريب، فتهدمت بيوتنا ومؤسساتنا التربوية والتعليمية الأولى من داخلها. ولا تزال رواسب التقاليد المخالفة للتعاليم الإسلامية، تعمل عملها في حياتنا، وتتحكم بالمرأة باسم التدين، أو باسم الدين، وتمنعها من التعليم، سدّاً لذريعة الفساد، وادعاءً بضرورة انصرافها إلى القيام بوظيفتها الأولى، وهي تربية أولادها، ولا ندري كيف يمكن لها القيام بتربية أولادها، وتأهيلهم لمجتمع لا تعرفه، وحياة لا تدركها؟ وكيف يمكن لأم جاهلة، أن تعد أبناءها للتعامل مع الحياة، وتبصرهم بمسالكها، وهي أشبه ما تكون بالمعوقة، الفاقدة لبعض نعم الله عليها من الحواس؟

محاصرة النص بحجة فساد العصر:

وهنا قضية، قد يكون من المفيد التوقف عندها قليلاً، وإن كان لها مقام آخر، وهي: ظاهرة محاصرة بعض النصوص بحجة فساد العصر، سدّاً للذريعة، ودرءاً للمفسدة، والتوسع في مبدأ سد الذرائع، إلى درجة أدت إلى تعطيل كثير من النصوص، الأمر الذي يتنافى مع خلود الشريعة، ويناقض علم الله، الذي أنزل الشريعة، بتطور الأحوال في الزمان والمكان، فالله أعلم بالعصور، وفسادها، وصلاحها، وما يصلحها، فالمصلحة فيما أمرت الشريعة، والمفسدة فيما نهت عنه. وتعطيل كثير من النصوص، باسم سد ذريعة الفساد، يشكل خطورة، لا تقل من حيث

النتيجة، عن فعلة أعداء الإسلام، في ادعائهم بأن الشريعة إنما جاءت لعصرٍ ماضٍ، ولا تصلح لهذا العصر، بعد أن تطورت المجتمعات.

فالنتيجة عند من يعطل النص سداً للذريعة ودرءاً للمفسدة، ومن يعطل النص لعدم صلاحيته لهذا العصر، واحدة وإن اختلفت الدوافع وبدل أن يعمل المسلمون، لتحقيق مقاصد الدين، وتصويب الوسائل التعليمية، وتطبيق النصوص جلباً للمصالح، استنفدوا طاقاتهم في درء المفاسد، فضاعت المصالح، وشاعت المفاسد.

وحسبنا أن نعلم: أن الإسلام لم يفرق، بين المرأة والرجل، في التعليم، والولاء، والبراء، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فالمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، إلى درجة، تميزت فيها المرأة في بعض المراحل، وتفوقت، فاستدركت على الصحابة، وصوبت لبعضهم، وكانت عائشة تفتي في عهد عمر وعثمان رضي الله عنهم، وكان يجلس في حلقة نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي رضي الله عنهم، مشاهير العلماء والمجتهدين، كما أن المرأة، تعلمت، وبايعت، وهاجرت، وشاركت في الجهاد.

والحقيقة أن الفرصة، ما تزال سانحة لتحرير المرأة (المعلم الأول) من الإفساد والإباحية التي أريدت لها، باسم الحرية، وتحريرها من التقاليد الجائرة، التي لا علاقة لها بالتعاليم الشرعية، لتأخذ دورها في الحياة الإسلامية، تعلماً وعملاً، وتحسن القيام بوظيفتها الأولى، في التربية والتعليم، ذلك أن الإسلاميين المعاصرين انشغلوا بالدفاع عن المرأة في الإسلام نظرياً، عن الاشتغال بإعادة بناء شخصيتها، وتنشئتها وفقاً لتعاليم الإسلام، إلى حدٍّ بعيد.

ولا بد لنا من القول: إن التعليم على أهميته، وخطورة الآثار المترتبة على الخلل في العملية التعليمية، يبقى منظومة، في نظام مجتمعي أكبر

مساند، لذلك فالاعتماد على التعليم وحده، في التغيير، وعدم إدراك دور المؤسسات المساندة، التي تسهم بتشكيل المناخ المناسب، وتنمي القابليات، قد لا يؤدي الغرض تماماً، وينتج المبدعين، لذلك لا بد أن نعمم حركة التغيير الجذري الشامل، لتؤمن بها جميع المؤسسات المجتمعية، وعندئذ يستطيع التعليم أن يؤدي دوره، ويسرع الخطا، ويحقق النتائج، لذلك نرى ابن خلدون رحمه الله يقول: إن ازدهار العلم، مرتبط بمدى وفرة العمران.

والعمران الاجتماعي أو الحضاري، هو التقدم، والتكامل في كل أبنية الجسم الاجتماعي الكبير.

أن انعدام المناخ الحضاري، أو وفرة العمران، كما يقول ابن خلدون، هو الذي يجعل طلبة العالم الإسلامي، مبدعين متألقين في الغرب، متخلفين مأزومين وعجزة معطلين، في عالم المسلمين.

لذلك نرى أنه لا بد من معاودة التأكيد على أن معظم الإصابات التي نعاني منها على الأصعدة المختلفة هي نتيجة طبيعية للإصابة في العملية التعليمية، والعجز عن تقويم جدواها، وتطوير وسائلها، والانطلاق من مرجعيتها، وفق النسق الإسلامي، والانتظام في مسار التراث المنهجي، العلمي والتعليمي، وامتلاك القدرة على الامتداد به، في شعب المعرفة جميعاً التي توقف عندها ذلك التراث العظيم، الذي تمثل في مناهج المفسرين والمحدثين، وعلماء أصول الفقه، وغيرهم منذ وقت مبكر، سواء في ذلك بناء المرجعية لطالب العلم، أو ترتيب تراكم المعرفة، في إطار النظام التعليمي، وتشكيل مركز الرؤية، وذلك بحفظ القرآن أولاً، قبل الجلوس لتلقي علم الحديث، أو في استكمال المعرفة في الموطن، قبل الارتحال، والابتعاث لطلب العلم، *أو في استنفاد الوسائل الممكنة في* توصيل العلم إلى أهله، أو الخصائص المطلوبة للمدرس، أو المعلم

القدوة، الذي يعتبر ركيزة العملية التعليمية، سواء في ذلك اختبار وصوله إلى المرحلة العلمية المشهود لها، قبل الجلوس للتعليم، أو العناية بمظهره وهيئته، أو طرائق الحصول على المعلومة واختبارها، أو تحويل الفكر إلى فعل، والعلم إلى عمل، أو دور المرأة في نظام التعليم الإسلامي، أو التخصص في الفن المطلوب، وعدم قبول الروايات، وادعاء العلم من غير أهله. هذا التاريخ التعليمي، الذي لا يزال يشكل سبقاً في بعض جوانبه إلى اليوم، لكن تبقى المشكلة في عجز المسلم المعاصر، عن تمثل التراث وفقهه، وامتلاك القدرة للامتداد به، في ضوء فهمه للعصر، واعتبار ذلك عبادة من أسمى العبادات، يحكمها الإخلاص لله في النية، والصواب في الوسيلة، والاحتساب في الأجر.

رجب ١٤١٣ هـ

كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ م



الثّاكلة الثقافيّة



أنشأ الله الإنسان خلقاً آخر، متميزاً عن سائر الخلق، كرمه بالعقل، ومنحه حرية الاختيار، وقابلية العلم التي جعلته محلاً لسجود الملائكة المكرمين، وناط به حمل الأمانة، التي عجزت عنها السمٰوات والأرض والجبال، فأبت حملها، وأشفقت منها، لأنها لا تمتلك المؤهلات، من الحرية والاختيار، وحملها الإنسان المخلوق الحر المختار، فكانت بالنسبة له، تكليفاً ومسؤولية، وكان هذا التكليف، تشريفاً ومكانة، وأهلية لامتلاكه القدرة على اكتشاف السنن، والقوانين، والأسباب، سواء في ذلك السنن والقوانين التي تحكم الأنفس، وتسهم بالتشكيل الثقافي، في إطار العلوم الاجتماعية والإنسانية، أو تلك التي تحكم الآفاق، في إطار العلوم المادية والتجريبية، حتى يتمكن من السيادة على الكون، وتسخيره وفق منهج الله، وبذلك يتبين له الحق، فيحمل الرسالة، ويؤدي الأمانة، ويحسن القيام بمهمة الاستخلاف الإنساني، ويحقق بذلك العبودية التي تمثل الغاية النهائية للحياة، وعلة الخلق والتكليف، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦).

وجعل النبي الخاتم، المؤيد بالوحي، المسدد به، وحده محل القدوة والأسوة بقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١)، لأنه معصوم بالنبوة، فلا قدوة بسواه، ولا مرجعية لغير هديه، الذي جعل العقل دليل الوحي، ومحل استجابته، وحرره من قيد الآبائية، التي تشكل مرحلة التفكير الخرافي، كما حرره من التفكير

الخوارقي، الذي يعفي الإنسان من مسؤوليته عن العمل، ويسلبه القدرة على التغيير، وتحقيق ما يهدف إليه، بانتظار حدوث الخوارق، والمعجزات المادية، التي يمكن أن يكون لها محل من التفكير، في أطوار البشرية الأولى، في مرحلة الطفولة العقلية، البعيدة عن عطاء النبوة؛ أما في طور الرشد البشري، ومرحلة ختم النبوة، فكان لا بد من اعتماد العقل، لتجريد الوحي من إطار الزمان والمكان، والاجتهاد في توليد الأحكام، لتحقيق صفة الخلود والامتداد، فإذا كانت صفة الخاتمية تعني التوقف، والانقطاع للوحي، وكانت صفة الخلود تعني، وتقتضي الامتداد، المجرد عن حدود الزمان والمكان، فإن العقل، الذي هو محل الوحي والتكليف، هو وسيلة الامتداد، وتحقيق صفة الخلود، في ضوء معطيات الوحي، الذي يشكل بالنسبة للعقل مركز الرؤية، ودليل العمل.

ذلك أن ثنائية الوحي والعقل، أو المنقول والمعقول، التي تسللت إلينا من الأمم والفلسفات السابقة، والتي يمكن أن تكون من علل التدين، وليست من إصابات الدين نفسه، لا بد من إعادة طرحها ومناقشتها، والعودة بها إلى المنطلق الأصل في التصور الإسلامي: من أن خالق العقل، ومرسل الوحي بتعاليمه، هو الله، وأن الوحدانية في عقيدة المسلم، تعني وحدة المصدر، الأمر الذي يترتب عليه انتفاء الثنائية العقيمة، التي عانى منها الفكر اللاهوتي، والفلسفة الوضعية، ومن ثم تسللت إلى العقل المسلم.

إن تصويب هذه المعادلة، والعودة بها إلى المنطلق الإسلامي، والنسق المعرفي، الذي تتسق فيه معارف الوحي، ومدارك العقل، يعتبر من أولى الخطوات في تجديد أمر الدين، وإعادة تشكيل مركز الرؤية، وبناء العقل المسلم المعاصر، في ضوء معطيات الوحي، وإخراج الأمة المعيار، وتبصيرها برسالتها ووظيفتها، في تحقيق الشهادة على الناس، والقيادة لهم إلى الخير، من موقع الوسطية والاعتدال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا

لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣)، وفك قيود التحكم، والارتهان الثقافي، والاستلاب الحضاري، ومعالجة أسباب التقليد، والتخاذل الفكري، وفتح مجالات التفاكر، والتشاور، والحوار، والاجتهاد الفكري، في محاولة لتجديد الفاعلية، واسترداد الإرادة، وامتلاك القدرة على تحريك العقل المسلم، واستعادة عافيته، ليكتشف السنن الفاعلة في الأنفس والآفاق، التي تمثل أقدار الله، ويتمكن من تسخيرها، وذلك بتحقيق المداخلة في مقدماتها، للتحكم بنتائجها، وامتلاك القدرة والبصارة للفرار من قدر إلى قدر، ومغالبة قدر بقدر، والتعامل مع تلك السنن الجارية، بعيداً عن التفكير الخوارقي والخرافي، ذلك أن التعامل مع السنن الخارقة، يجعل من خلق الكون والحياة عبثاً من العبث، ويلحق بالعقل الإنساني الزراية، وتشيع روح العطالة، وانطفاء الفاعلية، والهروب من المسؤولية، كما يشيع الكسل العقلي، والإلقاء بالتبعة على الخارج، ويعطل مهمة التكليف، ومشروعية وعدالة الثواب والعقاب.

مركز الرؤية:

إن إعادة بناء الحاضر، والاستشراف الصحيح لصناعة المستقبل، وتقويم واقع الأمة بتعاليم الكتاب والسنة، وتحديد مواطن الخلل والإصابة، التي تعيق النهوض، منوط إلى حدٍّ بعيد بقدرتنا على إعادة تشكيل مركز الرؤية، للعقل المسلم، ودراسة أسباب الإصابات التي لحقت به، ورسم سبيل الخروج به من الأزمة، وتحقيق الانعتاق العقلي، والتحرر من أسر البيئة، والمناخ الثقافي، الذي يحيط به، وإخراجه من تحكم الأبنية الفكرية المسبقة، والعودة به إلى التزام القيم المعصومة في الكتاب والسنة، في معايرته للواقع، وتنقيته للموارد الفكرية، التي تساهم في تشكيله، ذلك أن العقل في نهاية المطاف، هو الذي ينتج ويولد عالم الأفكار، وهو الذي

يتشكل بها، ومن ثمّ ينظر، ويبدع، ويحكم على الأشياء، من خلالها.

ولعل من أهم ما يتميز به العقل المسلم دون غيره، هو امتلاكه المعايير والثوابت المعصومة، التي تحققت من خلال معرفة الوحي، والتي تشكل له مركز الرؤية والمرجعية، وتمنحه إمكانية القدرة على التصويب، والتقويم، والمراجعة المستمرة، وتحصنه من كل محاولات الإلغاء، والاحتواء الثقافي.. تلك المعايير النبوية، القادرة على حمايته وانتشاله، لأنها ليست من وضعه، ولم تأت ابتداءاً ثمرة لبيئته الثقافية.

وقضية إعادة التشكيل الثقافي، أو بناء الشاكلة الثقافية، التي يعمل عليها الإنسان، ويصدر عنها، في دراساته، وعلاقاته، وأهدافه، وحتى وسائله في كثير من الأحيان، يمكن أن تعتبر القضية الملحة، والأهم في جدول الأولويات، لأنها تمثل بنية عالم الأفكار، وهي من أخص خصائص الإنسان، وهي القضية المستمرة استمرار الحياة، المحتاجة دائماً للتعديل، والتبديل، والإلغاء، والإضافة، بما يمكن أن نطلق عليه مصطلح «الاجتهاد الفكري» لتنزيل القيم على الواقع، وتقويم حياة الإنسان بها، في ضوء الظروف المحيطة، والمشكلات الطارئة، والإمكانات المتاحة.

إن وضوح المنهج، أو إعادة تشكيل مركز الرؤية، هو المنطلق الصحيح لتقويم الواقع، وإبصار كيفيات صناعة المستقبل، ذلك أن الأزمة الحقيقية، أو الأزمة الأم، التي يعاني منها العقل المسلم المعاصر، هي أزمة فكر، أو أزمة شاكلة ثقافية ـ إن صح التعبير ـ وذلك بسبب انسلاخه عن مرجعيته، وإن ما وراءها من الأزمات، يمكن أن تعتبر إلى حدٍّ بعيد، من أعراض ومظاهر الأزمة الثقافية. وعلى الرغم من اعترافنا أن الكثير من الأزمات، تعتبر عاملاً مؤثراً وفعالاً في التشكيل الثقافي، لكن يبقى الإنسان هو المخلوق الحر المختار، القادر على التقويم، والمراجعة، والتصويب، والتجاوز، والتجدد، والانفلات من المناخ الثقافي، وخاصة إذا كان

يمتلك ـ كعقل مسلم ـ القيم الثابتة، الخارجة عن وضعه، القادرة على انتشاله، غير الخاضعة لأسر البيئة الثقافية، كما أسلفنا.

ذلك أن التغيير لا يتحقق، والحضارة لا تُبعث ـ كما هو ملاحظ تاريخياً ـ إلا بالعقيدة الدينية، والتعاليم النبوية (معارف الوحي).. فالحضارة، كما يقول الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله: لا تظهر في أمة من الأمم، إلا في صورة وحي، يهبط من السماء، يكون للناس شرعة ومنهاجاً.. أو هي ـ على الأقل ـ تقوم أسسها: في توجيه الناس نحو معبود غيبي، بالمعنى العام.. فكأنما قدر للإنسان ألا تشرق عليه شمس الحضارة، إلّا حيث يمتد نظره إلى ما وراء حياته الأرضية، أو بعيداً عن حقيقته، إذ حينما يكتشف حقيقة حياته كاملة ـ وهذا لا يتحقق دون معارف الوحي ـ يكتشف معها أسمى معاني الأشياء، التي تشكل له مركز الرؤية، وتتفاعل مع عبقريته.

دور القيم.. ووظيفة العقل

والقضية التي لا بد من إعادة طرحها: أن التوجه صوب عالم الأفكار، والبحث في مكونات العقل المسلم المعاصر، وموارده الثقافية، ومواريثه الفكرية، وكيفية التعامل معها، وواقع الإنتاج العقلي والمعرفي، وطرح إشكالية هذا العقل، والبحث في إعادة التشكيل، لإعادة الإنتاج المعرفي المأمول، في ضوء قيم الكتاب والسنة، لم يأخذ بعد البعد المطلوب، والاهتمام الكافي، والتقدير الدقيق، لدوره في عملية النهوض، والبناء الحضاري، وإنما هي ملحوظات، وإشارات، وإثارات، لم ترق بعدُ إلى المستوى المأمول.

وذلك يعود إلى عدة أسباب، لعل من أهمها: الخلط بين وظيفة القيم الإسلامية، المعصومة في الكتاب والسنة، ودورها في تحديد المنطلقات، والأهداف، والأطر المرجعية للحياة، وتشكيل مركز الرؤية، وبين وظيفة

العقل، وما ينتجه من أفكار، تجسر العلاقة، وتحدث التفاعل، بين الإنسان والإسلام، وتجتهد في تنزيل القيم الإسلامية، على الواقع المعاش، من خلال إبداع البرامج، والوسائل، الذي يجيء ثمرة الجمع بين فقه القيم، وفقه الواقع، ومن ثم تنزيل الإسلام على الواقع، وتقويم سلوك الناس به، والارتقاء بهذا الواقع في ضوء استطاعاته ومشكلاته الحقيقية، ليتحقق بمنهج الله.

إن الخلط بين القيم الإسلامية، التي تشكل المنطلق، والهدف، ومركز الرؤية، وبين وظيفة العقل، والظن أن القيم التي تعتبر الموجهات الأساسية، تُغني عن وظيفة العقل، ودوره في إبداع البرامج، والأوعية الشرعية لحركة الأمة، انتهى بالكثير في العالم الإسلامي إلى الاسترخاء والكسل العقلي، والترهل الحضاري، وعدم الإدراك الكامل لدور العقل، وأهمية بنائه السليم، ووسائله في تنزيل الإسلام على الواقع، وتحقيق الانفعال به! فاقتصر نشاطهم الذهني ـ في أحسن الأحوال ـ على الشحن من التراث، والتفريغ على الواقع، دون القدرة على وضع الواقع وحاجاته الأساسية في موقعه الصحيح من مسيرة التراث التاريخية، ومدى قدرة التراث على الإجابة عن أسئلة الحاضر، والمساهمة بحل مشكلاته؛ أو مخاطبة الناس بعموميات القيم في الكتاب والسنة، دون إدراك دورهم في الكيفيات، والآليات، والأوعية المطلوبة، التي لا بد من إبداعها للوصول إلى تحقيق مقاصد الدين التي ندعو إليها.

دراسة الأسباب.. وتحليل الواقع:

وقد تكون المشكلة: أننا في مشاريعنا للنهوض، ودعواتنا للتغيير والتجديد، ونقدنا للواقع، نقتصر دائماً على طرح ما يجب أن يكون عليه الناس، ويرتقوا إليه، بما يمكن أن نسميه (علم الأخلاق والأيديولوجيا)، بعيداً عن بحث وتحليل هذا الواقع، ودراسة الأسباب والسنن المطردة،

والمؤثرات والخصائص، التي صارت به، إلى ما هو عليه، فيما يمكن أن نسميه (علم المجتمع، أو العلوم الاجتماعية)، ومن ثم دراسة الكيفيات والأوعية والآليات، والمناهج التي لا بد منها، للارتقاء به، لما يجب أن يكون عليه، بما يمكن أن نسميه (علم التربية أو علم التنشئة)، الذي هو ميدان التشكيل وإعادة التشكيل دائماً.

إن خطاب الناس، بما يجب أن يكون، في ضوء القيم في الكتاب والسنة، بعيداً عن امتلاك القدرة على معرفة واقعهم تماماً، ومن ثم وضع الأوعية والوسائل، وتحديد المراحل بدقة، في ضوء الإمكانات المتاحة، والمتوفرة، والظروف المحيطة، هو تعطيل لدور العقل، ووظيفته، وتبسيط للأمور، وعجز عن إدراك وسائل وآليات التغيير، ومراوحة بالموقع نفسه، وامتداد بالحاضر ليكون هو المستقبل، دون أي تغيير، أو ارتقاء بالموقع، ذلك أن الاقتصار على طرح شعارات وأمنيات لما يجب أن يكون، من الأمور السهلة، والمثيرة جماهيرياً، لكن الاجتهاد في وضع الخطط، وتحديد المراحل، ورسم مناهج وآليات، وسبل الخروج، تعتبر من المراكب الصعبة، والمهمات الشاقة، التي قد تقصر دونها الهمم، إضافة إلى ما يمكن أن يترتب عليها، من احتمالات الخطأ في الاجتهاد، والفشل في تحقيق الهدف، الذي يتعارض مع عقلية إيثار السلامة، التي تقتضي الاستمرار في الشحن، والتفريغ التراثي، دون القدرة على الإفادة من التراث، وتوظيفه للإجابة عن مشكلات الحاضر، حيث نقتصر على نقل أقوال الماضين، بحيث نضمن البراءة لأنفسنا في كل حال.

ولعل ذلك بسبب من شيوع التعصب، والإرهاب الفكري، والاستبداد السياسي، في عصور التخلف، والتقليد، والمحاكاة، وتحوّل عمليات التفكير والاجتهاد ـ حتى المخطىء منها ـ من مجال الأجر والثواب ـ حيث لم يثب الله على خطأ إلاّ في مجال الفكر والاجتهاد ـ إلى ساحة التأثم والذنب. .

هـذا المنـاخ المشحـون بـالتـوتـر، والتخـوف، والإرهـاب الفكـري والاستبداد السياسي، عطل الكثير من العقول عن وظيفتها، وشل حركتها ونشاطها، وانتهى بها إلى مجالات التقليد، والتمذهب، والمحاكاة للنماذج السابقة، حتى ولو لم تستطع الإجابة عن مشكلات مستجدة في الواقع المعاصر، ولم يبق لها إلاّ القيمة التاريخية.

صحيح أن ترك الحبل على الغارب، وفتح الباب على مصراعيه، في مجال الاجتهاد، مدعاة لأن يدخل ساحة الاجتهاد الفكري والفقهي، كل من هبّ ودبّ، مما يمكن أن يلحق آثاراً سلبية بنسيج الأمة الاجتماعي، وبنائها العقلي؛ لكن صحيح أيضاً أنه إذا توفرت أقدار من الحرية المطلوبة، فإن الكثير من الاجتهادات الفكرية والفقهية، سوف تسقط، لعـدم صلاحيتهـا وصوابها، بحيث يتحصحص الحق، ولا يصح إلا الصحيح؛ وتبقى عواصم هدايات الوحي وعصمة عموم الأمة، هي الضمانة الكفيلة بعدم التواطؤ على الخطأ، والقبول به.

ولعل الكثير من فتـاوىٰ الأهواء، وفتـاوىٰ السلطة الظالمـة، وفتاوىٰ التسويغ للمواقف السياسية، التي تسقط يوميّاً، ولا يعتدّ بهـا في الساحـة الفكرية الإسلامية اليوم، يشكل دليلاً على مناعة الأمة الثقافية والفقهيـة، وعدم تواطئها على الخطأ، على الرغم مما تعـاني، الأمر الـذي يقتضي إتاحة المجالات الكاملة للعقل المسلم، للنظر والاجتهـاد، ومنحه الحس بالأمن النفسي والفكري، والثواب على الخطأ الفكري والفقهي، لينطلق من عقـاله، ويمـارس وظيفته، ويتمـرن على التفكير، والحـوار، والمناقشـة، والتحليـل، والتركيب، والاستـدلال، والاستقراء، والمقـايسة، والمقـارنة، والاستنتـاج، ويمارس سـائر العمليـات العقلية التي بسـطها القـرآن، في الظروف كلها، ووفر لها المنـاخ المناسب، بـطروحاتـه المتعددة، ليحكم تنشئة العقل المسلم من خلال ذلك.

وحسبنا أن نؤكد أن العقل في الإسلام، دليل الوحي، ووسيلة فهمه

ونقله، ومحل تكليفه، وأن الوحي من بعض الوجوه، يمكن أن يُعتبر أحد مدارك العقل ومعارفه.

الغزو الديني:

والحقيقة التي لا بد من الإشارة إليها، والتوقف عندها قليلاً، بما يسمح المجال، هي: أن الغزو الفكري لعالم المسلمين، لم يقتصر على الجانب الثقافي، وإنما تجاوزه إلى شيء من الغزو الديني - إن صح التعبير - وانتقال علل التدين، التي ابتليت بها الأمم السابقة، إلى المسلمين، الأمر الذي حذر منه القرآن بأكثر من مناسبة، وأكثر من أسلوب، وجعل السير في الأرض، والتوغل في تاريخ الأمم والشعوب السابقة، وما ذكر في القصص القرآني عن مجتمع الأنبياء، كنماذج، إنما كان ذلك للتبين والاهتداء إلى الطريق السليم، ولتحقيق الوقاية الحضارية، والثقافية، من علل التدين التي كانت سبباً في السقوط الحضاري للأمم السابقة.

ولا شك أن الأمة المسلمة التي لا تجتمع على الخطأ بعمومها، استعصت على الغزو الديني، وانتقال علل التدين من الأمم السابقة، إليها بشكل عام - وهذا من لوازم حملها الرسالة الخاتمة، إذ كيف يمكن أن يصحّ التكليف، ويترتب الثواب والعقاب بنصوص محرّفة؟ - إلا أن ذلك لم يمنع من بعض الإصابات التي لحقت بالتدين، وليس بالدين المعصوم، على أكثر من مستوى، فساهمت بمحاصرة العقل، وتشكيل عقلية التقليد الجماعي، كما شكلت عقبات كبرى في طريق الانطلاق الإسلامي، فوقعت الأمة بالتقليد والمحاكاة للأمم السابقة، الأمر الذي حذر منه الرسول ﷺ بقوله: «لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم» قلنا يا رسول: آليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟» (رواه مسلم).

الصراع المفتعل بين الوحي والعقل:

ولعل من أخطر علل التدين، التي تسربت إلى المسلمين، ذلك الصراع المفتعل بين الوحي، وبين العقل، أو بين الدين، وبين العقل، حيث تشكلت الكهانة الدينية الكنسية التي مارست الإرهاب الديني، واحتكرت الفهم والتفسير، والاجتهاد، والتعليم، وجعلت الدين نقيض العلم، والعقل، وجعلت من مقتضيات التدين الصحيح، إلغاء العقل، وإغلاقه، «فمن تفلسف فقد تزندق»، وكان شعارها: «أطفىء سراج عقلك واتبعني»، وحالت دون العقل ووظيفته في النظر والتفكير، واكتشاف السنن والأسباب، وإدراك علة الخلق، ونسبت ذلك لإرادة الله، وكأن في الأمر تعارضاً، بين الأسباب التي أرادها الله، موصلة إلى النتائج، وبين إرادة الله! وتسرب هذا البلاء، وهذه الثنائية، بين الوحي والعقل، إلى الفكر الإسلامي، واستنزفت منه هذه الجدليات، البعيدة عن طبيعة الإسلام وقيمه، ردحاً طويلاً، مزق نسيج الأمة الثقافي، وبعثر وحدتها الفكرية، وملأ حياتها بالفرق والاختلافات، بعيداً عن المواقع الفكرية المجدية؛ وبدل أن تترجم قيم ومبادىء الإسلام، إلى الأمم الأخرى، لتخليصها من شقوتها، وما يمارس عليها من الإرهاب الديني، ومن ثم إلحاق الرحمة بها، ترجمت تلك الجدليات إلى الإسلام، وفصِّلت عليه، فأدى ذلك إلى لون من الانشطار الثقافي الرهيب، الذي لا يزال يفعل فعله في مناهجنا التعليمية إلى اليوم.

فالذين توجهوا صوب الوحي الإلهي، توجسوا في كل دعوة، لإحياء وظيفة العقل، واستعادة دوره في الاجتهاد، وتطبيق الإسلام على الواقع من خلال الخلفيات الفكرية التاريخية، التي دخلت على الإسلام باسم العقل لإلغاء الشرع؛ وتخوفوا من أن الدعوة العقلية في حقيقتها يمكن أن تكون بديلاً عن الوحي، ونقيضاً له، خاصة وأن كثيراً من دعاة إحياء وظيفة

العقل، نشأوا في مناخ الفصام الثقافي النصراني، بين العقل، والوحي، ولم يكن للدين نصيب من فكرهم وسلوكهم.. وساهمت بهذا التشوه الثقافي، مناهج التعليم المزدوجة، إلى حد بعيد.

ولا يزال هذا الانشطار الثقافي، يستنزف الكثير من الطاقات الفكرية والعقلية في العالم الإسلامي، في معارك مفتعلة، بين الوحي، والعقل، على الرغم من أن العقل في الإسلام سند الحقيقة الدينية، ومحل الوحي - كما أسلفنا - وإذا أسقط العقل، سقط الوحي والتكليف؛ وأن الوحي هو الإطار المرجعي الذي يمنح العقل القيم المعصومة، ولا تعارض - كما يقول الإمام ابن تيمية وغيره - في الإسلام: بين صحيح المنقول، وصريح المعقول، ذلك أن مصدر العقل والوحي هو الله، فلا يمكن أن يقع التناقض والتعارض، وأن أي تعارض معناه ضعف في سند المنقول، أو عجز وخطأ في كيفية الاستدلال. وعند احتمال التعارض، فإن حكم الوحي المعصوم مقدم على حكم العقل المظنون. ومع ذلك يأبى دعاة التغريب والعلمنة في العالم الإسلامي، إلا أن يجعلوا الوحي والغيب والدين، نقيض العقل، والعلم اليقيني.

ولعل من أخطر القضايا في تشكيل العقل المسلم المعاصر أيضاً: هو الخلط بين معارف الوحي المعصومة، ومدارك العقل المظنونة، خاصة في إطار التعامل مع التراث، أو المواريث الثقافية بشكل عام، التي تعتبر ذاكرة الأمة، ومخزونها الثقافي، والمصدر والأساس في عملية التشكيل، وذلك بمحاولة نقل القدسية والعصمة، من قيم الكتاب والسنة، إلى الاجتهادات البشرية، التي لا تخرج في حقيقتها، عن محاولات بشرية، لتنزيل القيم على الواقع المعاش، والاستجابة لمعالجة مشكلاته، في ضوء قيم الكتاب والسنة.. تلك الاجتهادات، التي يجري عليها الخطأ والصواب، والتي جاءت ثمرة لواقع معين، بمشكلاته ومعاناته، وليس بالضرورة أن تكون

قادرة على حل مشكلات جميع العصور، مع اختلاف الزمان والمكان..
وبدل أن يكون التراث والفهوم السابقة، من الموارد الخصبة، التي تُثري العقل المسلم، وتمنحه قدرات إضافية، وتجارب فكرية، مختبرة ميدانياً، على التعامل مع قيم الكتاب والسنة، وتمكُّن من توليد الأحكام، والنظر الشامل، انقلبت عند بعضهم إلى آبائية، وقيد مسبق يحول دون العقل وطلاقته، وحريته في النظر والاجتهاد، والعودة إلى الينابيع الأصلية في الكتاب والسنة.

وعلى الرغم من تعدد الاجتهادات، وتنوعها في العصر الواحد، حتى في اجتهاد خير القرون، فإن صوابية الاجتهاد، وإبداع الحلول لمشكلات عصر معين، لا يعني أبداً امتداد صوابية، وصلاحية ذلك الاجتهاد لكل العصور، وإلا لكان اجتهاد العصر الأول، اجتهاد خير القرون، المشهود له، يكفي لكل العصور، ولا حاجة لاجتهاد المجتهدين على مر العصور..

التعامل مع التراث:

ونحن هنا لا ندعو لطرح الاجتهادات السابقة، والقفز من فوقها، والاغتراف المباشر من الكتاب والسنة، بمؤهل وبدون مؤهل، أثناء عملية إعادة تشكيل العقل المسلم، وإنما نقول: إنه لا بد من العودة من خلال التراث، بكل جوانبه، السلبية والإيجابية، لأنها اجتهادات اختبرت ميدانياً في مجال الخطأ والصواب، ونظرت في تنزيل قيم الإسلام على الواقع، وتقويم سلوكه بها، في العصور المختلفة، ذلك أن تجاوزها، والقفز من فوقها، ليس من المنهج، ولا العقل، ولا العلم، ولا الدين.

وقد تكون المشكلة في: عمليات الانتقاء من التراث، والنظرة الأحادية، من جانب، ونقل القدسية وصفة الخلود من القيم المعصومة، إلى فهوم البشر واجتهاداتهم، من جانب آخر. حيث يُخشى والحالة هذه، أن

تصبح الفُهوم والاجتهادات البشرية، هي الحاكمة على القيم، والمفسرة لها، وبذلك نفتقد عواصم الفكر، والضابط المنهجي لمعارف العقل..

وقد وقع في هذه الإصابة الفكرية، بعض المفكرين، والفقهاء، حيث اعتبروا كل حديث، أو آية، ليست على ما عليه مذهبهم هي مؤولة، أو منسوخة، وهنا تقع الكارثة العقلية، وتنتكس عمليات العقل، وينمو العجز عن التجديد والتغيير، حيث تصبح البيئة الثقافية هي الحاكم والمقوم، ويبدأ التغيير والتنزيل للقيم على الواقع، والتفسير في ضوء معطيات التخلف والعجز، ويغلب فقه المخارج، وتسويغ الواقع ، على فقه المقاصد، والارتقاء به..

وبدل أن تكون قيم الكتاب والسنة هي المعايير الحاكمة على الواقع، تصير محكومة به، فيصبح لكل إنسان كتاب وسنة، بحسب تشكيله العقلي، ويشيع اتباع المتشابه، والاختلاف حوله، ويغيب فهم المحكم، والارتكاز إليه، وتقع الكارثة الثقافية، ويستحيل بعد ذلك الانعتاق، أو الانفلات من البيئة الثقافية المتحكمة، وتنشأ تفسيرات وقراءات لعقل التخلف، وعصر التخلف، لتكريس التخلف. وهذا لم يقتصر على القيم المعصومة، وإنما يتجاوزها إلى قراءة التراث، والانتقاء منه لإضفاء المشروعية التراثية على الواقع، أو على خيارات معينة مسبقة.

ولعل من المشكلات، التي يعاني منها العقل المسلم المعاصر، أثناء محاولات إعادة التشكيل، في كيفية التعامل مع التراث التي أشرنا إلى جوانب منها، وفي كيفية التعامل مع الوافد الأجنبي، أيضاً، هي: ما يعانيه من الانشطار الثقافي، حيث لا بد من الاعتراف بأن واقع العقل في بلاد المسلمين، جعله يفتقد مركز الرؤية، والإطار المرجعي، ويفتقد المعيار.

فهل يُعرض الوافد على القيم في الكتاب والسنة، وما تولد عنها من

التراث الإسلامي، وبذلك يتمكن من توظيف منتجات الحضارة، والتعامل معها، في ضوء رؤية إسلامية، تفقه الشرع، وتفهم العصر؟

أم تُعرض القيم والمواريث الثقافية على قيم الوافد الأجنبي الغالب، وينتقى منها ما يوافقه، ليضفي على وجوده مشروعية تراثية، ويلغي أو يسقط ما عداه، وبذلك توظفه الحضارة الوافدة تماماً؟!

ولعل من الأمور الخطيرة أيضاً، ونحن بصدد إعادة التشكيل: التوهم بأن الإنتاج المادي، والعلوم التجريبية، هي منتجات وعلوم بريئة ومجردة عن ثقافة أهلها، ومنتجيها، وبالتالي فهي لا تشكل خطورة على المتعاملين معها، مع أن الحقيقة: أن الإنتاج المادي هو ثمرة للمكوِّن الثقافي، وسبيل إليه، ذلك أن أي إنتاج مادي لا ينشأ في فراغ، وبدون خلفيات فكرية، لذلك يمكننا القول: بأن أي إنتاج مادي لا بد أن يكون متشبعاً بثقافة المنتج، وهو بالتالي يشيع قيمها، بطبيعة استعماله في المجالات المتعددة، لأن الإنتاج المادي، وآفاق الارتقاء به، والتعامل معه، تغرس قيماً، وعلاقات اجتماعية، ومكونات نفسية، تتسق معه، وتتشكل به.. صحيح أن المخاطر المترتبة على العلوم والدراسات الإنسانية، هي الأخطر، لكن صحيح أيضاً أنه من الصعب وضع الحدود الفاصلة، بين الثقافة، التي تمنحها العلوم الإنسانية، ودورها في التشكيل، وبين ما تحمله العلوم والمنتجات التجريبية، من ثقافة منتجيها، ذلك أن الثقافة هي التي تنتج العلم، وتحدد أهدافه، وتُبين وظيفته، وتضع فلسفته، التي لا تغيب، ولا تتخلف عنه.

الثوابت والمتغيرات: نظرة في المصطلح:

ومن الأمور التي لا بد أن نعرض لها، ونحن بسبيل طرح قضية إعادة التشكيل الثقافي، للعقل المسلم المعاصر، قضية مصطلح الثوابت والمتغيرات، التي كثر الحديث عنها في الساحة الثقافية، ومشاريع النهوض

وحركات التجديد.. تلك المصطلحات التي قد تكون فكرتها مقبولة، ومرضية للجميع ابتداءاً، لأنها تمنح الأمة نوعاً من الارتياح، وعدم الارتياب بالمشاريع المطروحة، ولأنها بهذا الطرح تطمئن وتحافظ على ثوابتها، ومقوماتها، وجذورها، وكيانها الذاتي؛ لكن بمجرد أن نتجاوز طرح هذه التعميمات والمصطلحات كشعارات، إلى البحث في تحديد مضموناتها، ومفهوماتها، ومعاييرها، فعند ذلك كثيراً ما تختلف الفهوم، وتتباين الرؤى؛ وبدل أن تكون تلك الطروحات وسيلة تجمع واتفاق، تصبح أداة تفريق واختلاف.

والحقيقة التي نعتقد أنه لا يتنكر لها أحد، هي أهمية وجود ثوابت ومرتكزات ثقافية للأمة، تمثل القسمات المشتركة لعقول أبنائها، أو هي - إن صحّ التعبير - جذور الشاكلة الثقافية، وأن تلك الثوابت هي عقل الأمة الجماعي، ونسيجها الثقافي.. وقد تنشأ المشكلة الأساسية في ذلك، عندما تكون تلك القيم، أو الثوابت، من وضع الإنسان نفسه، المحكوم بمجموعة مؤثرات ذاتية، وزمانية، ومكتسبات علمية، نسبية، وبذلك تفتقد الصفة الأساسية للثبات والخلود، إضافة إلى افتقارها إلى عنصر الارتكاز النفسي والعقلي، الذي يضمن لها الاحترام، والقبول، ويحقق الالتزام بها.. فهي مرفوضة، لأنها من وضع البشر الذي يريد أن يتفضل ويمتاز عن الآخرين.. تلك المشكلة الأساسية التي نراها كثيراً ما حالت دون إيمان كثير من الناس بالأنبياء، تحت دعوى أنهم بشر، يريدون أن يتفضلوا على الناس، ويمتازوا عليهم.

لذلك نرى أن هذه المسألة بحاجة إلى الكثير من النظر، وتحرير القول فيها، لأن عملية الحسم فيها مطلوبة ابتداءاً، وقبل أن نمارس أيَّ تشكيل ثقافي، أو إعادة التشكيل. ذلك أن الثوابت، إضافة إلى أنها تشكل القسمات المشتركة، والعقل الجماعي للأمة، فإنها تكوِّن الإطار المرجعي،

ومركز الرؤية، ومؤشر الهداية للعقل، وتحقق له الإجابات الأساسية التي يعجز بطبيعة تكوينه عن الوصول إليها، والاطمئنان إلى نتائجها، إضافة إلى ما يمكن أن ينشأ من اختلاف العقول حولها.

وهذه الثوابت، بالصورة التي أتينا على ذكرها، لا تشكل قيداً، أو أنموذجاً مسبقاً، يحاصر العقل، ويحول دون الحرية والطلاقة الفكرية، بقدر ما تُشكل مركز رؤية، وعواصم تفكير معصومة، ذلك أنه لا يمكن لنا أن نتصور عقلاً، أو أية عمليات فكرية من مثل: الاستقراء، أو الإستنتاج، أو المقايسة، أو التحليل، أو التركيب، تنشأ في فراغ، بعيداً عن الأسس، والمقومات، والمعايير الفكرية، التي تشكل مقومات النظر إلى الأمور، وتمكِّن ـ كعناصر لا بد منها ـ للعملية العقلية.

والثوابت في العقل الإسلامي، هي معارف الوحي الثابتة بنصوص محكمة قطعية الثبوت، وقطعية الدلالة، ويبقى دور العقل: الاجتهاد في محل تنزيلها، وفهمها. أما ما وراءها من الظنيات، فيمكن أن تختلف فيها وجهات النظر الفكري، والفقهي، ولا ضير..

فالقاعدة الثقافية المشتركة للتشكيل العقلي في الإسلام، هي: محكمات، وقطعيات العقيدة، والشريعة، والأخلاق، وهذا يمنح الثوابت في الإسلام الاستقرار الذي يعتبر من أهم الخصائص التي لا تتوفر لغيره، فهي ليست من وضع العقل، حتى تكون عرضة للاهتزاز، والإلغاء، والتعديل، والتنكر لها، لأنها تمكن لتسلط الآخر، وإنما هي مستمدة من خالق الحياة والإنسان، العالم بكينونة خلقه، وما يصلحهم. إضافة إلى أنها تمنح المؤمن بها، الارتكاز إلى العقيدة والإيمان، والارتكاز إلى المقدس، الذي يضمن لها الاحترام والالتزام.

وقد يكون من نعم الله سبحانه على هذه الأمة، صاحبة الرسالة الخاتمة، ومن لوازم ختم النبوة، واستمرار وخلود ثوابتها، أنه لم يسلط

٩/ ١٩٢٦

عليها عدوها تسليط استئصال وإلغاء، وهي التي حملت الرسالة الخاتمة، ونيطت بها القيادة الدينية للعالم، وإنما هي عقوبات ومؤدبات على المعاصي الفكرية والسلوكية، ومنبهات حضارية، لاستعادة العافية، والنهوض من جديد، لاستئناف المهمة الرسالية، لأن القيم المحفوظة لديها في الكتاب والسنة الصحيحة، هي التي تشكل خميرة النهوض، والإمكان الحضاري، والتشكيل الثقافي، والقدرة على إعادة التشكيل.

إصلاح عالم الأفكار: شرط لتجديد أمر الدين:

لذلك فقد يكون المطلوب، من الذين يستشعرون التحدي، ويدركون الواقع، الذي صارت إليه الأمور، من الانهدام الحضاري، الذي لحق بالأمة، ويبصرون مسافة التخلف، التي تتسع كل يوم، وحالة الاستنقاع، والركود الاجتماعي، وتكريس ذلك بنوع من التبعية الثقافية، وحمايته بضروب من الاستبداد السياسي، أن يدركوا أن تجديد أمر هذا الدين مرتبط أولاً، وقبل كل شيء، بإصلاح عالم الأفكار، وإعادة تشكيل العقل المسلم المعاصر، وتجديد مناهج التفكير، وتنقية الموارد الثقافية.

ولا شك أن التربية والتعليم، والتخصص، هو محور الارتكاز الأساس في الانطلاق، وعملية إعادة البناء، وصنع الشاكلة للمسلم المعاصر، الذي يفقه الدين، ويفهم العصر.. وعلى الرغم من موارد التشكيل الثقافي الكثيرة، يبقى التعليم والتربية هو المحضن والرحم، الذي تزرع فيه بذور ومستقبل الشخصية المطلوب تشكيلها، والذي تتخلق وتنمو فيه قابليات الإنسان، وتتكون شخصيته، وتُنمى مهاراته، وتتشكل ثقافته..

وتبقى المعاهد والمدارس والجامعات، هي مجتمعات المستقبل، فأي تخطيط، أو استشراف للمستقبل، أو تصور لإنسانه، ومجتمعه، أو رؤية لإنسان الغد، بعيداً عن بناء نماذجه، وأمثلته في المدارس، والمعاهد، هو رسم بالفراغ، واستنبات البذور في الهواء، على الرغم من

وجود المؤسسات الكثيرة التي تمارس عملية الضخ الثقافي، وتساهم بالتشكيل، لذلك فليس عبثاً في تاريخ هداية الوحي، أن ينقل إلينا أنه في البدء كانت الكلمة، وليس عبثاً أيضاً أن تبدأ الرسالة الخاتمة بكلمة ﴿اقرأ﴾، كمنطلق لعملية التشكيل للإنسان، والمجتمع الجديد.

والحقيقة التي لا بد من التوقف عندها قليلاً؛ أن الضخ الإعلامي والثقافي العالمي، والقنوات الضخمة التي حققتها التكنولوجيا له، والذي تجاوز بها الحدود والسدود، والرقابات الرسمية، وبدأ يصب على رؤوس المسلمين، ويعيد تشكيلهم؛ إنَّ هذا الواقع، بمقدار ما يشكل للمسلم من إشكالية وعقبة، بمقدار ما يحقق له حلاً، ويمنحه قدرة تمكنه من إيصال الخطاب الإسلامي، والقيام بمهمة البلاغ المبين، على المستوى العالمي.

وعلى الرغم من أن التوجه صوب دراسة واقع العقل المسلم، والتعرف على الصورة التي انتهى إليها على مختلف الأصعدة، ومحاولة إعادة التشكيل، وبناء مركز الرؤية، في ضوء قيم الكتاب والسنة، وتحقيق الوعي الحضاري، والتحصين الثقافي، أو صناعة الشاكلة الثقافية، كان ولا يزال، هو القضية الأساسية والمركزية، التي لا بد أن تتمحور حولها الجهود؛ فإننا ما نزال نعتقد أن إعادة التشكيل، والاستمرار في عملية المراجعة، والتقويم، والتسديد، والتصويب، يجب أن تبقى الهاجس الدائم، الذي ينمي الإحساس بالأزمة، ويوجه الجهد، ويصنع القلق السوي (المحرض الحضاري)، الذي يحمل الإنسان على الارتقاء والتسامي المستمر.

وإن ما تحقق إلى الآن، يمكن أن يكون خطوة على الطريق، وإشارة لأهمية القضية، واستدعاءاً لها إلى ساحة الاهتمام، ورسم ملامحها العامة، ومحاولة لتحديد موضوعها الأساس.. أما وسائلها، وآلياتها، وإعادة بناء مناهجها، فلا يزال بحاجة إلى الكثير من الكتابات، والحوارات،

والمناظرات، والندوات، والمفاكرات، حتى يتحدد إطار الموضوع، وتتبلور وسائل ومناهج البحث، والنظر فيه، لأنه حتى الآن، ورغم الدخول في هذا الهم، والاهتمام، ما نزال في مرحلة التمهيد، وبناء المداخل، والمفاتيح الأساسية، ووضع اللبنات الفكرية، التي لا بد من استكمالها لبناء المنهج، على مستوى الداخل الإسلامي.

أما الآخرون المسكونون بالمناهج والأدوات الغربية، الذين يعيشون على الأرض الإسلامية، من تغريبيين وعلمانيين، الذين يمتلكون القدرة على الترجمة، والشحن من هناك، والتفريغ هنا، ممن نُفتتن أحياناً بطروحاتهم، فلا تخرج طروحاتهم في الحقيقة عن أن تكون محاكاة للفكر الغربي المهيمن، في التوجه صوب نقد العقل الإسلامي، ليس فقط في الآلية والمنهج، وإنما في الأسلوب، والهدف، وحتى في اختيار العناوين للأعمال الفكرية.

رمضان ١٤١٣ هـ

آذار (مارس) ١٩٩٣ م



في مسألة التراث



أورث الله الأمة المسلمة الكتاب، وجعلها محل الوحي الخاتم الخالد، وناط بها القيادة للناس والشهادة عليهم، وحمّلها أمانة إلحاق الرحمة بالعالمين، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ (فاطر: ٣٢).

وأنزل القرآن مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه، وانتهت إليه أصول رسالات السماء، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ (الشورى: ١٣). فكان ميراث الأمة المسلمة، هو ميراث النبوة، من لدن آدم، حتى الرسول الخاتم، الذي يقف على خلاصة الرسالات السماوية وقمة التجربة البشرية التاريخية، ذلك أن تراث الأمة المسلمة، لم يقتصر على تجربتها الذاتية، وإنما ميراثها جاء حصيلة النبوة الممتدة من بدء الخلق، وحتى ينشىء الله النشأة الآخرة.

ولا شك أن مشكلة التراث والمعاصرة، أو ما يعبر عنه بالأصالة والمعاصرة، قضية لا تزال مطروحة في حياتنا الثقافية، منذ أوائل القرن التاسع عشر تقريباً، الذي حمل معه إلى عالمنا الإسلامي، إضافة إلى المواجهات العسكرية التاريخية، مواجهات من نوع آخر، هي المواجهات الحضارية الشاملة التي جاءت بها أوروبا إلى بلادنا، حاملة معها نواتج

نهضتها، ووسائل تقدمها، كلها، حاملة أفكارها، وأشياءهـا، إضافـة إلى اعتقادها: أن الحضارة الأوروبية أو قيمها، ومناهجها، وأنساقها المعرفية، وتـاريخها الثقـافي، هي المقياس الـوحيد، لكـل نهوض، وتقـدم، تؤمن بـذلك، وتبشـر به، في عـالمنا الإسـلامي، الذي أصيب بهـذه الصدمـة الحضارية، وعاش حالة من الانبهار، أفقدته القدرة على التميز، والرؤية الصحيحـة، خاصـة وقـد تـوقف العقـل المسلم، عن الإبـداع والعـطاء، وخرجت الأمة المسلمة من الساحة، وانطفأت فاعليتها الحضاريـة، وخيم عليها الركود، والتقليد الجماعي، وسادها مناخ التخلف، وأصبحت القضية المطروحة، على العقل المسلم، ولا تزال آثارها ممتدة إلى الآن: كيف نحتفظ بهويتنا، ونواجه التحدي، ونواكب العصر؟

مشاريع النهوض:

هل نعوض مركب النقص، ونعالج هذه الأزمة النفسية، والفكـرية، ونردم فجوة التخلف، بتبني الحضارة الغربية، بأفكارها وأشيائها؟ ذلك أن الذهنية التي خلفتها حالة الانبهار أمام هذه الصـدمة الحضـارية، أوصلت أصحابها إلى درجـة الشعور بـالاستحالـة، التي تقضي على كل محـاولة للابتكار، والإبداع، والنهوض، وتشل كل نشاط، وخاصة أن المغلوب مولع بتقليد الغالب.

لقد استجاب كثير لحالة الانبهار هذه، وتعالت أصواتهم في المجتمع الإسلامي ـ بعد أن مُكّن لهم في وسائل التعليم، والتأثير، والإعلام ـ أن لا سبيل إلى اللحاق بركب الحضارة المعاصرة، إلا بـالانسلاخ الكـامل من مواريثنا كلها، والالتحاق السريع بركب الحضارة الغربية، ومحاكاة الإنسان الغـربي الأوروبي، في كل شيء، حتى في لبـاسه، وطعـامه، وشـرابه، وعلاقاته الإباحية.. إلخ.

وكان هذا النزوع إلى الأوربة ـ إن صـح التعبيرـ وتجـاوز مواريثنـا

الفكرية والحضارية، أحد ردود الفعل، الذي سقط ضحيته أفراد، ومؤسسات، وانتهت إليه دول في العالم الإسلامي، وفي مقدمتها تركيا الكمالية، مركز دولة الخلافة! واتخذوا من التراث الإسلامي، المواقف الرافضة نفسها التي اتخذتها أوروبا من تراث الكنيسة، ووقعوا في خلط عجيب، عندما حاولوا تطبيق مقاييس الفحص، والاختبار، التي محلها معرفة العقل، وفهوم الناس، واجتهاداتهم، على التراث كله، بما في ذلك الكتاب والصحيح الثابت من السنة، دون تمييز بين المعرفة الواردة عن طريق الحواس، والمحاكمات العقلية القابلة للخطأ والصواب، وتلك المقررة عن طريق الوحي المعصوم، التي خضعت لشروط التلقي، والحفظ والنقل، والتدوين، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى إنكار الوحي، وبالتالي إسقاط كل ما بني عليه من معارف واجتهادات، وعلى أحسن الأحوال، اعتبروا كليات وقيم الحضارة الغربية، ميزانا للقبول والرفض للمواريث الإسلامية.

وعلى الجانب المقابل، أخذ النزوع وجهاً آخر، من الفخر والاعتزاز بالآباء، والأجداد ـ السلف ـ ودورهم التاريخي، وإسهاماتهم المبدعة في مجال الحضارة والثقافة والعلوم، كنوع من رد الفعل الطبيعي في الالتجاء إلى الماضي، والاحتماء به، واتخاذه درعاً وحصناً، يدفع غوائل التيار الكاسح، القادم من بلاد غريبة عنا، في دينها، وثقافتها، وحضارتها وموروثاتها، تستهدف ذاتنا الإسلامية، وتعمل على تذويبنا، وبذلك نتجاوز حالة الشعور بالذل، والهوان، والانكسار النفسي، والغياب الحضاري التي أوقعتنا فيها الصدمة الحضارية، ونعوض بالتراث (إنجاز الآباء والأجداد)، عن عجزنا ومركب النقص الذي نعاني منه أمام المواجهة الحضارية.

ولا شك أن الالتجاء إلى الماضي، والاحتماء بالتراث، يعتبر رد فعل سوي لحماية الحالة النفسية للأمة من الانكسار، والشخصية الحضارية التاريخية، من الذوبان، خاصة في مراحل التعبئة والمواجهة الأولى، لكن

تبقى المشكلة المطروحة هنا، والتي لا بد من الإجابة عنها، تكمن في أن معالجة تخلف أي مجتمع من المجتمعات، ونقله إلى مرحلة العطاء الحضاري، والمعاصرة المطلوبة، لا تتحقق برؤية أمجاد ماضية، واستغراقه في نشوة الفخر والاعتزاز، واستسلامه للمديح لإنجاز الماضي[1]، الذي - إن لم نحسن توظيفه، وإعادة قراءته، بما يخدم مشاريع النهوض - قد ينقلب إلى مانع، ومعوق حضاري، بدل أن يكون دافعاً إلى تجديد الرؤية وشحذ الفاعلية، ذلك أن ظاهرة الفخر والاعتزاز بالماضي، إذا تجاوزت الحدود المطلوبة للوقاية الحضارية، واكتشاف ظروف وشروط ميلاد المجتمع لإعادة بنائه، فسوف تنقلب إلى معوق، يبتعد بالماضي عن قدرة الأشخاص على الإفادة منه، حيث تصبح الحالة النفسية، والذهنية السائدة: الاقتصار على تعظيم البطل، والعجز عن إدراك معاني ووسائل صناعة البطولة. . .

الاغتراب عن الموقع الصحيح:

فالنهوض لا يمكن أن يتحقق بالاقتصار على رواية الماضي، والافتخار به، كبديل عن ممارسة فقه الحاضر، وتغيير الواقع، كما لا يمكن في الوقت نفسه، أن يتحقق باستيراده من خارج أفكار الأمة وقيمها، ومعادلاتها الاجتماعية، ونستطيع أن نقول: إن كلا النزوعين وقع في حالة من الاغتراب عن الموقع الصحيح، الاغتراب في المكان بالنسبة للاتجاه الأول، والاغتراب في الزمان بالنسبة للاتجاه الآخر.

ومع شديد الأسف قد لا يجد الإنسان المتأمل، كبير فارق بين دعاة المعاصرة، واللحاق بأوروبا، الذين لا يرون سبيلها إلا بالتخلي عن الذات، المترافق باستحالة اللحاق بالعصر بدون ذلك، الأمر الذي يشل الإمكانية،

---

(١) كما يقول الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله.

ويعطل الفاعلية، ويدعو إلى تقليد الغالب، في كل شيء، وبين التراثيين - إن صح التعبير - أولئك الذين يقتصرون على التوجه صوب الماضي، والفخر والاعتزاز به، بحجة أن الأولين لم يتركوا للآخرين شيئاً، كبديل عن الإسهامات المعاصرة، من حيث النتيجة والممارسة، وإن اختلف المنطلق.

إنهم يقفون على أرض واحدة، أرض التقليد والمحاكاة، ويتنفسون هواء مناخ واحد، هو مناخ الواقع المتخلف، وإن كانت ميزة الذين توجهوا صوب التراث في أنهم تشبثوا بالجذور، واحتفظوا بقابلية الأمة، وهويتها، الأمر الذي يمكِّن من النهوض، إذا توفرت شروطه، في الوقت الذي انتهى فيه الآخرون إلى الاستلاب الحضاري، والتفكير من خلال النسق الغربي وكلياته العامة.

ولا بد أن نذكر أنه يقف بين الاتجاهين، أصحاب الحلول التوفيقية، أو التلفيقية، الذين يحاولون أن يمثلوا تياراً انتقائياً، يسعى للتوفيق والمقاربة بين التراث، والحضارة الغربية، وهذا الاتجاه يقترب تارة من الاتجاه السلفي التراثي، عندما يسلم بمعطيات الوحي الإلهي، ويعترف بدوره في بناء حضارة إسلامية معاصرة، وتارة أخرى بدافع من المقاربة، يقترب من الاتجاه الرافض للتراث بمعناه الشمولي، عندما يجعل الانتقاء والفحص والاختبار يمتد للوحي القطعي الدلالة والثبوت، ويعامله مثل بقية المعطيات العقلية الأخرى.

ويشتد التناقض والانشطار الثقافي أحياناً، فيرى التوفقيون طريق الخلاص، باقتراح الفصل بين القرآن والسنة (معطيات الوحي)، باعتبارهما وحياً إلهياً، وإخراجهما من التراث، وبين الإنتاج الثقافي والحضاري في التراث، وذلك - كما يرى الدكتور أكرم ضياء العمري - لإبعاد العقيدة الدينية، وعدم المساس بها.. والحق أن هذا الرأي يبتعد عن واقع المشكلة الحقيقية، لأن الفصل غير ممكن عملياً، ولأن النقد من الخارج

يمكن أن يتعرض لثمرات ونتائج العقيدة، من خلال نقد قيم التراث المستمدة من الوحي الإلهي[1].

مفهوم التراث:

والأمر الذي لا بد أن نسارع إلى التأكيد عليه: أن مفهوم التراث ومدلوله في الإسلام، يشمل الكتاب والسنة، كما يشمل سائر الانتاج الفكري، المتعامل معهما، ولا أدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ (فاطر: ٣٢)، ومن قول أبي هريرة رضي الله عنه عندما خاطب الصحابة رضي الله عنهم بقوله: أنتم هنا وميراث محمد ﷺ يوزع في المسجد. فلما انطلقوا إلى المسجد اندهشوا إذ لم يجدوا سوى حلق الذكر وتلاوة القرآن، فأوضح لهم أن هذا هو ميراث محمد ﷺ. ومن هنا نقول: إن مدلول مصطلح التراث الإسلامي، يشتمل على عطاء الوحي من الكتاب والسنة، وعطاء العقل من الاجتهاد، والإبداع، والتفسير، والفهم، وكل صور التعامل مع الواقع في ضوء قيم الكتاب والسنة.

فالتراث الإسلامي هو ما ورثناه عن سلفنا، من عقيدة، وثقافة، وقيم، وآداب، وفنون، وعادات، وصناعات، وسائر المنجزات المادية، والمعنوية ومن ثم فلا يقتصر مدلول التراث في التصور الإسلامي على منجزات العقل الثقافية والحضارية والمادية، بل إنه يشتمل على الوحي الإلهي أيضاً. وعندما نتبنى هذا التعريف الشامل للتراث، فإن النظرة إليه، والتعامل معه، لن يكون واحداً يستوي في ذلك عطاء الوحي المعصوم، ومدارك العقل المظنون، ذلك أن معيار القبول والرد للوحي، يختلف عن وسائل اختبار معطيات العقل، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الوحي الإلهي لا يقبل الانتقاء، والاختبار والإلغاء، بل هي قيم خالدة معصومة، مجردة عن

(١) الدكتور أكرم ضياء العمري: التراث والمعاصرة.

حدود الزمان والمكان، وإطار يحكم الحياة، التي يناط بالعقل تطويرها، داخله، والاجتهاد في فقه التدين، أو التنزيل على الواقع، بحسب قابليته واستعداده وتوفير ظروف وشروط التنزيل، وإلا وقع الانحراف الذي لا بد من تقويمه. وهذا طبعاً لا يتنافى مع إمكانية الاستثناء، والتأجيل، والتدرج في التنزيل على الواقع، أثناء التعامل مع أحكام الوحي، بحسب ظروف الحال التي عليها المكلَّف، ومدى استطاعته، لأنه محل الحكم الشرعي.

التميز بين الدين.. وفقه التدين:

وقد يكون من المفيد، بعد أن تقرر لدينا أن التراث الإسلامي يعني الوحي المعصوم (الكتاب والسنة)، كما يعني الإنتاج العقلي، أو الاجتهاد البشري في التعامل مع الكتاب والسنة، وفهم مدلولاتهما، وتحويل القيم إلى برامج، والفكر إلى ممارسة، بفعل الاجتهاد الظني الذي يجري عليه الخطأ والصواب، ككل اجتهاد وفهم بشري، أن ندرك أهمية التمييز بين ما هو فقه للدين، وما هو فقه للدين، أو تدين، وإن كان كل منهما من مواريثنا الفكرية، ذلك أن فقه التدين، هو النتاج العقلي في شعب المعرفة المختلفة، في العصور المتطاولة، المحكوم بواقع الحال، الذي استدعى هذا الفقه في التنزيل كما أنه محكوم بظروف الزمان والمكان؛ أو هو فقه التطبيق والتنزيل للقيم المعصومة على الواقع من خلال مجاهدات العقل البشري، والفعل البشري، فالأزمة الفكرية، أو المعادلة الصعبة في العقل المسلم اليوم - إن صح التعبير - هي في الخلط بين النص الإلهي الخالد، المطلق، المعصوم، المجرد عن حدود الزمان والمكان، وبين الاجتهاد البشري المظنون، النسبي، المحدود المحكوم بحدود الزمان والمكان وظروف الحال، كما أسلفنا، ونقل الخلود والقدسية من النص المعصوم، إلى الاجتهاد المظنون، الأمر الذي عطل العقل، وأغلق آفاق الاجتهاد، وأدى إلى اعتبار فهم عصر يصلح لكل العصور، الأمر الذي أدى إلى

التقليد الجماعي، والكسل الفكري، والتخاذل العقلي، وتوقف الاجتهاد والإبداع.

بل لعلنا نقول: إن هذا الخلط هو الذي جعل من التراث (اجتهادات البشر) في العصور التاريخية المتطاولة، قيداً وأنموذجاً مسبقاً يحاصر العقل، وآبائية جديدة مُعطِلة عن النظر والارتقاء، لا يمكن الحيدة عنها، بدل أن يكون وسيلة لطلاقة العقل، ورحابة الاجتهاد، وتمرينا للذهن المسلم على الإحاطة العلمية، والسياحة الفكرية، وإغناء الرؤية، ذلك أن المشكلة في اعتبار الاجتهاد هو الدين الملزم، بينما هو اجتهاد بشري للتدين، أو لتنزيل الدين على الواقع. صحيح أن هذه الاجتهادات التراثية المتطاولة قد خضعت للاختبار التجريبي، والتطبيق الميداني، وذلك بلا شك يميزها عن الاجتهادات والأبحاث النظرية التي لما تجرب بعد، لكن صحيح أيضاً أن هذه الاجتهادات إنما جاءت لمعالجة مشكلات عصر معين في ضوء قيم الكتاب والسنة، وهذا لا يعني بالضرورة صلاحيتها لكل عصر، ولو كان ذلك كذلك لما كان هذا الرصيد من الاجتهاد المتنوع والمتباين، حتى في عصر الصحابة الذين شهدوا الوحي، وحتى في العصر الواحد، وعند الشخص الواحد، عندما تتغير عنده ظروف الحال.

فصوابية الاجتهاد في عصر، وقدرته على معالجة مشكلات معينة لذلك العصر، لا يعني بحال من الأحوال امتداد الصوابية، والقدرة على المعالجة لكل العصور.

ونحن هنا لا نقول: بتجاوز التراث الاجتهادي، والقفز من فوقه أثناء التعامل مع قيم الكتاب والسنة، وإنما الذي نؤكد عليه أن هذه الفهوم البشرية، التي جاءت ثمرة لعصر معين ومشكلات معينة، هي خاضعة للانتقاء والتعديل، والإضافة والتبديل، والاعتماد والإلغاء، بما تقتضيه ظروف الحال وفقه التنزيل المعاصر، وأنه ليس من العلم، ولا المنهج، ولا

التراكم المعرفي، ولا التدين والتعامل مع قيم الكتاب والسنة، عدم التحقق بفهوم العصور المتطاولة، تلك الفهوم والاجتهادات التي تمكننا من الملكة الفقهية والآفاق الفكرية، وتمنحنا روح التنوع والاجتهاد والتعددية في النظر، ذلك أن القطيعة مع التراث، لا يمكن أن تسمح ببناء معرفي سليم.. كما أن التقليد والإعادة والتكرار في نطاق التراث، بعيداً عن المنهجية الواضحة في التعامل، والنقل الثقافي، لا تزيد العقل إلا ركوداً وعجزاً وكسلاً، وبعداً عن إمكانية الإبداع.

فالتراث من بعض الوجوه هو ذاكرة الأمة، ومختبرها الحقيقي، ومنجم للاعتبار والمقايسات العقلية، والمقاربة، والاستقراء، والاستنتاج، وسائر عناصر العمليات العقلية والفكرية... هو سير في الأرض، وتوغل في العقل التاريخي للأمة.

مشكلة التعامل مع التراث:

إن تغييب روح التنوع، والاجتهاد، والتفاكر، والتحاور، واستيعاب التعددية، في النظر أثناء التعامل مع التراث، جعل من التراث قيداً حاصر رحابة القيم في الكتاب والسنة، وعطل خلودها وصلاحيتها لكل زمان ومكان، وشل نشاط العقل المسلم.

وقد تكون الأبجدية المخطئة في التعامل مع التراث، جاءت ثمرة للتداخل بين السياسة والثقافة، الأمر الذي أدى إلى تحول المدارس والاجتهادات الفكرية، إلى مذاهب سياسية وفرق حزبية، تتوهم أنها تحتكر الحقيقة، وتعمل على إلغاء الآخر المعارض.. ولعل مما ساعد على ذلك أو مكن له، فترات المواجهة التي دفعت إلى إلغاء الاجتهادات والتعددية، والخشية من أن التعددية فرقة تضعف عن مواجهة الأعداء، وتخلخل الصفوف، والظن أن خيار المذهب الفكري والفقهي الواحد، والإلزام به، يمنح الدولة القوة على مواجهة الخصوم، حتى وصلت الأمور إلى درجة من

المجازفة والتجاوز، اعتبرت معها التعددية في النظر الفقهي، تفريقاً لأمر الدين، واختلافاً يذهب الريح، لذلك برز مفهوم قاصر ومحدود للفرقة الناجية في الداخل الإسلامي، وأصبحت كل نحلة فكرية وسياسية تدعي أنها الفرقة الناجية، كما برز في العصر الحاضر المشبع بالتقليد: مفهوم جماعة المسلمين، ولعل هذا من أزمة الفكر التي قادت إلى التعامل مع التراث وتوظيفه من خلال مفهومات مقررة مسبقاً، أو ظروف اقتضتها المواجهة، الأمر الذي حرم العقل المسلم من الإفادة من تنوع التراث، وأعجزه عن النظر والتقدير، وساهم بجموده.

إن الفكر والاجتهاد إذا ما خضع لسنة المدافعة من الحوار، والمناقشة، والمناظرة، والمفاكرة، لا يمكن أن يتجمد، وإنما يتفجر بالمعرفة نتيجة للسياحة الفكرية في تنوع التراث، وتنوع الطاقات المعرفية، التي تمنحه القدرة على الإبداع، والعطاء، وحسن التوظيف. وبالتالي يصبح قادراً على التجريد، وتعدية الرؤية، والإفادة من عطاء الماضي لفقه الحاضر، والتعامل معه، ذلك أن نظم التفكير البشري مدفوعة دائماً بدوافع وحاجات وظروف وقتية، تجيء ثمرة لعلم الإنسان المحدود، وعمره المحدود، لذلك لا بد من النظر إلى التراث من خلال الإطار التاريخي والزماني، وعدم تحميله خاصية المطلق، التي تتمتع بها قيم الكتاب والسنة.

وقد تكون المشكلة أن معظم الكتابات الفكرية المعاصرة، على مستوى الداخل الإسلامي، اتسمت بالنظرة المذهبية التجزيئية الانتقائية، الأمر الذي لم يمكن من استيعاب جميع التراث، والتعرف على مختلف اتجاهاته، مما يكسب العقل الإحاطة، ويمنحه المرونة الكافية للترجيح، والمقارنة، والمقابلة، والمقاربة مع الواقع، واستصحاب الرؤية الشمولية، لوضع الواقع في إطاره الصحيح، والإفادة من نظرات واجتهادات الماضي

في تحليله، وإدراك أبعاده، وحسن تنزيل الإسلام، وتقويم مسيرة المجتمع به.

إن القراءة الأحادية والمذهبية، أو ذات البعد الواحد، على الرغم مما قد يترافق معه من حسن النوايا تؤدي إلى الانغلاق حول أنموذج معين، والتوهم بأنه يمثل الحقيقة المطلقة، الصالحة لكل زمان ومكان، الأمر الذي يقود إلى التعصب له، وعدم القدرة على إبصار غيره، يضاف إلى ذلك أن جهود ما اصطلح على تسميته: «إحياء التراث»، على الرغم من القيمة العظيمة التي قدمتها في تحقيقها للنصوص، ونشرها للمخطوطات ومقابلتها، وإخضاعها لمناهج صارمة في النقل الثقافي، مما يكسبنا الاطمئنان إلى الاحتفاظ بتراثنا سليماً، ووصوله إلينا وفق طرق علمية متميزة، الأمر الذي يميز التراث الإسلامي ـ لما له من قيمة في الارتكاز على المقدس، والشعور بالمسؤولية والأمانة تجاهه، لأنه نضح الوحي ـ عن تراث الأمم الأخرى، حيث لم تتحقق له تلك الخدمات والجهود التحقيقية، إلا أن جهود الإحياء في تعاملها مع التراث، اقتصرت غالباً على تحقيق النص، وما أضيف إليه حديثاً من فهرسته، وتكشيف مفرداته ومسائله، وهذا يبقى يمثل نصف الطريق إلى المطلوب، أو يشكل الوسيلة والمقدمة التي لا بد من توفيرها ـ وهو الشرط الذي لا بد منه ـ لتبدأ المرحلة الأهم، والتي تشكل المقصد والنتيجة، وهي فقه هذا التراث، والإفادة منه في تشكيل الحاضر، واستشراف المستقبل، والتعرف من خلاله على عقل الأمة الجماعي، وكيفيات استجابتها، وتعاملها مع الكتاب والسنة، وأسباب النهوض، وعوامل السقوط، من خلال سيرورتها التراثية، ليكون التراث دليل عمل لرواد الإصلاح، والتجديد، والتغيير، والتحويل الثقافي، كما يكون دليل اهتداء وتبصير لكيفيات التعامل مع القيم في الكتاب والسنة، وفقه تنزيلها على الواقع (فقه التنزيل).

إن تحقيق الأحاديث والنصوص، مهم ومهم جداً، وهو أشبه ما يكون بمراقبة ومعايرة الدواء قبل بدء العلاج، لكن يفتقد هذا العمل أهميته وقيمته عند عجزنا عن فقه هذه الأحاديث والنصوص، وتجريدها من ظروف الزمان والمكان، واستصحاب مقاصدها لمعالجة الواقع، وتقويمه بها، وبدون هذا الفقه تصبح نصوصاً جامدة، وتنقلب عملية «إحياء التراث» إلى عمل في الوسائل، دون الارتقاء إلى المرحلة الأهم، وهي تحقيق المقاصد، ونخشى أن نقول: إن الوسائل في هذه الحالة، تنقلب لتصبح أهدافاً بحد ذاتها... أو بمعنى آخر: لقد استغرقنا المنهج البنيوي في الإحياء التراثي، عن المنهج الوظيفي، وتحصيل الفقه الحضاري.

ولعل المشكلة عند بعض الذين يحاولون استلهام التراث، والتركيز على المنهج الوظيفي له، أن الكثير منهم ينطلق في قراءة التراث واستلهامه من مواقف مسبقة، قَبْلية، ويصبح غاية عمله إيجاد المسوغات التراثية للمذاهب السائدة أو المعتقدة، ومن هنا ندرك التشعب في السبل لاستلهام التراث بين المذاهب والاتجاهات المختلفة، كل يقرأ التراث، ويستدعي منه ما يسوغ توجهه الفكري، ليجد لنفسه المشروعية في الوسط الإسلامي، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، وفي هذه الحالة لم يعد استلهام التراث بريئاً ولا مجرداً، وإنما أصبح يوظف لإسقاط غطاء تراثي، ومبرر شرعي، على الخيارات والمذاهب الفكرية الخارجة ابتداءً عن النسق الإسلامي.

ولعل من أهم ما يميز التراث الإسلامي، إلى جانب ما نوفر له من مناهج النقل، والحفظ، والتحقيق، والارتكاز الديني، أن معاييره وموازينه التي انطلق منها، والتي تبقى الحاكمة عليه، هي قيم الكتاب والسنة، وهي معايير لها صفة القدسية، والعصمة، وقطعية الثبوت، وخلود المقاصد، الأمر الذي يحول دون الانحراف في اجتهادات العقل، ونزعات الهوى، ويكشف

الانحراف والتوظيف الذي لا ينطلق من تلك القيم، ولا ينتهي إلى تحقيق مقاصدها.

كيفية التعامل مع التراث:

لذلك نقول: إن أي إعادة لقراءة التراث (اجتهاد العقل)، واستلهامه، وتوظيفه لحاضر هذه الأمة ومستقبلها، إنما يكون في ضوء وضعه في إطاره التاريخي، ومن ثم عدم التسليم بقدسيته وعصمته، والتنبه إلى أن يكون فحصه، واختباره، ومعايرته بالقيم التي استُمِد منها، وحاول تجسيدها في الواقع، بحيث تبقى القيم هي الميزان، والبرامج والاجتهادات هي الإنتاج، الذي يصيب إذا حقق المقصد، وقد يخطىء إذا تجاوز ذلك... ويبقى التصويب والهيمنة من نصيب القيم أولاً، ثم دراسة الحال الذي هو محل تنزيل القيم، والاجتهاد في التطبيق للقيم، واستصحاب الفهم التاريخي، وظروف وشروط الواقع الحالي، ومدى ملائمته لما ينزَّل عليه، ويحقق مصالح الناس.

وأثناء التعامل مع التراث، للإفادة منه في كيفيات التعامل مع الكتاب والسنة، ووضع البرامج والأوعية الشرعية لحركة الأمة، في الحاضر، واستشراف المستقبل، لا بد أن يتضمن التعامل أو الدراسة، الإجابة عن أسئلة الحاضر، أو بمعنى آخر: ما هو العطاء الذي يمنحه التراث لمعالجة الحاضر، والآفاق التي يبصر بها في شعاب المستقبل؟ ذلك أن التراث يمثل بحق: ماضي الحاضر، كما يمثل الحاضرُ مستقبلَ الماضي، وماضي المستقبل.

وقد تكون المعادلة الصعبة التي لم نقترب من حلها إلا بأقدار بسيطة، هي في التوفيق بين ماضٍ متألق، وحاضر متخلف. وفي ظني أن ذلك بسبب القطيعة مع التراث، وعدم القدرة على التعامل معه بشكل سليم، واستلهامه، وتحقيق تواصله مع الحاضر، واستمرار الإنتاج الفكري

وفق الأنساق المعرفية التي شرعتها وضبطتها القيم في الكتاب والسنة، الأمر الذي انتهى بنا إلى ذلك الموقف الصعب، وجعل في حياتنا الفكرية والثقافية الكثير من التناقض.

ولعل ذلك أيضاً يرجع إلى أسباب وأخطاء كثيرة، في التعامل مع التراث، قد يكون في مقدمتها أن الواقع المتخلف، لا نعايره بأصوله المعرفية، وقيمه التي صدر عنها، ولا نحاول تحديد مواطن الخلل، والانحراف في مسيرتنا في ضوء المسيرة التراثية، ونواتجها المتنوعة، وإنما بمعايرته بكليات وأصول حضارية غريبة عنه، وبذلك افتقدنا المرجعية، وافتقدنا مركز الرؤية الذي يمكننا من اكتشاف الخلل، الأمر الذي ما يزال يكرس التخلف، والتراجع، والتقهقر، ويعمق القطيعة مع التراث.

فالمعروف، أنه لا يمكن معايرة واقع حضاري بأصول ومقاييس حضارية غريبة عنه. فمعايرة الحاضر الإسلامي بمرجعية الحضارة الغربية، والقبول والرفض في ضوء معاييرها، التي لم تنتج هذا الواقع، هو المشكلة، أو هو معادلة المسلم الصعبة اليوم، وما لم نحقق النقلة النوعية في المسألة الثقافية والمعرفية، ونستطيع إخضاع التراث في سيرورته التاريخية إلى مرجعيته وقيمه التي صدر عنها، ونستطيع أن نحدد مواطن الانحراف وأسباب الانحراف، وندرك أدوات التقويم والتصويب، فسوف نكون عاجزين عن التعامل مع الحاضر، وإبصار المستقبل، لأننا أشبه بمن يتعامل مع آلة دون امتلاك دليل التشغيل، الذي يضمن الحركة للآلة، والإنتاج لوظيفتها، والتصليح لمعاودة الإنتاج أثناء التوقف بسبب الأعطال.

وفي تقديري أننا ما نزال نفتقد دليل التشغيل لآلة التراث، أو دليل التوظيف لهذا التراث، الأمر الذي يضعه في مربع التبرك، والتقديس، والفخر، والآبائية المقيدة، والعجز عن كل إنجاز.

إن أي مشروع للنهوض، وخاصة في المجال المعرفي سوف

يبقى عاجزاً عن تحقيق هدفه طالما هو بعيدٌ عن امتلاك الرؤية الشاملة، والنظام المعرفي الدقيق للتعامل مع التراث، والقدرة على توظيفه للإجابة عن أسئلة الحاضر، وإبصار المستقبل، والتعرف من خلاله على عقل الأمة الجماعي، واستجاباته المتعددة، في ظروف السلم، والحرب، والسقوط، والنهوض، والهزيمة، والنصر، والحوار، والمواجهة، والتعامل مع الآخر، والاختلاف، والاتفاق.

هذه الرؤية لا يمكن أن تتحصل، ما لم نتحقق بالمرجعية لهذا التراث في الكتاب والسنة، تلك القيم المعرفية التي تمكننا من تحديد مواطن الانحراف والخروج، وأسبابهما، وتضع يدنا على مواطن الخلل، وتمنحنا التجارب الميدانية، وتضيف أعماراً إلى أعمارنا، وعقولاً إلى عقولنا، وتجارب إلى تجاربتنا.

إن أي مشروع للنهوض، يتجاوز ذلك، أو يخطىء في دليل العمل، والتعامل، محكوم عليه بالفشل.. وعلى الرغم من الإنجاز الكبير في إطار تحقيق نصوص التراث وفهرسة موارده، وتكشيف مفرداته الثقافية، فإن ذلك يبقى في إطار المرحلة التحضيرية، وتأمين المواد الأولية للتصنيع والصياغة، ولسوف تفتقر هذه الجهود المقدورة قيمتها الحقيقية، إذا توقفت عند تلك المرحلة، مرحلة علم الوسائل، مع العجز عن استعمالها، والوصول إلى توظيف التراث وفق المرجعية التي أنتجته، وبذلك تستمر المعادلة المعكوسة في حياتنا الفكرية: نتعلم لنقرأ، لا نقرأ لنتعلم.

والأمر الذي لا بد من الاعتراف به، أن عطاءنا في مجال توظيف التراث، والإفادة منه لمعالجة حاضرنا، وإبصار مستقبلنا، لا يتناسب أبداً مع الجهود الذي بذلت لتحقيقه، وفهرسته، وتكشيف موارده ومفرداته، أي مازلنا إلى الآن نعمل في إطار الوسائل والمقدمات، والسبب في ذلك باعتقادي: غلبة التقليد على العقل المسلم، ونقل صفة القدسية من الكتاب

والسنة إلى التراث (فهوم البشر)، الأمر الذي حال دون القدرة على تخطيئه وتصويبه، أو على الأقل عدم صلاحية بعضه للعصر الحاضر، على الرغم مما بين جوانبه من اختلاف، وتنوع وتناقض، يصل أحياناً إلى درجة الإلغاء.

إن نقل القدسية إلى فهوم البشر، أشاع جواً ومناخاً من التخويف والإرهاب الفكري، أو الفزع الفكري، أثناء التعامل مع التراث، جعل الخوف من الخطأ، يشل حركة العقل، ويحول دون الممارسة والتعامل مع التراث، وحسن توظيفه، على الرغم من أن الخطأ حالة فكرية صحية، وأنه أحد أدلة الصواب؛ إضافة إلى غياب المؤسسات والجهود الجماعية، التي تكون الأقدر على فتح قنوات الحوار، والتشاور، والقراءة الجماعية، التي تمنح الرأي القيمة، والقدرة على الامتداد، وتمرن الأفراد، على المجاهدات الفكرية في تنزيل القيم على الواقع من خلال استصحاب التراث، والاهتداء به.

وقد يكون في مقدمة الأسباب لهذا العجز: قيام أنظمة التعليم في المؤسسات الإسلامية، على غلبة منهج التلقين، الذي يصنع التقليد، والتعصب، والانحياز لما يحفظ، على مناهج تعليم التفكير، التي تحقق للعقل القدرة على الموازنة، والمناقشة، والترجيح، والاجتهاد، والإضافة، والحذف. مما جعل خريجي المؤسسات التعليمية، أقرب إلى أن تكون عقولهم في آذانهم، لا يقدرون إلا على التكرار، والإعادة، والتقليد، الأمر الذي قتل الإبداع، وشل العقل، وسلبه أخص خصائصه، إلى درجة لم يصبح أمامه إلا تبني الأفكار الجاهزة، وحال بينه وبين القدرة على الإفادة من التراث.

المسوغ التراثي:

كما أن من الأسباب أيضاً جنوح بعض القراءات التراثية، وخروجها

عن المرجعية، ومحاولة توظيفها لقيم حضارية غريبة عن نسقها، وتاريخها، وشخصيتها الحضارية التاريخية، أي قراءة التراث بمواقف مسبقة، ليضفي صاحبها مشروعية ومسوغاً تراثياً على مذاهب وعقائد معاصرة، كما أسلفنا، هذا التخوف الذي انتهى بالكثير منا إلى لون من الانغلاق والانكفاء، الذي يحقق الاحتفاظ بالتراث من أن تمتد يد العبث إلى هذه الكنوز، ولو عجزنا عن إعادة صياغتها، بما يلائم الحاضر، ويفضل ذلك على بعض المقاربات، التي تضيع هذه الكنوز، وتلغي خصائصها، وتقود الأمة إلى الارتهان والتبعية الثقافية، ولا يزيدها إلا تقليداً.

ونستطيع أن نقول: إن قضية التراث ستبقى القضية المحورية المطروحة، سواء في كيفيات تعاملنا مع العصر، أو مع الواقع، أو استشراف المستقبل، أو مع الآخر الوافد، أو مع القيم نفسها، كما أن مسألة التراث لا تزال تحتل موقعاً متميزاً من الجدل والاجتهاد الفكري، نظراً للأزمات والتحولات التي تمر بها المجتمعات الإسلامية، الأمر الذي يدفع المفكرين بشكل طبيعي إلى البحث عن خريطة فكرية، ودليل تعامل، ونماذج من العصور والحالات المتشابهة، تمكنهم من التعامل مع هذه الأزمات.. وبدون التراث، هذه الذاكرة التاريخية للأمة، سوف تعمى علينا الأبواب، وطرائق العمل. ومع الأسف الشديد، كان للخارج الإسلامي قصب السبق في التنبه للتراث، ومحاولات قراءته، وتوظيفه طبقاً لأبجديات خارجة عن النسق الإسلامي.

فالتراث هو السجل الموضوعي لتاريخ الأمة البعيد والقريب، يحدد لها اتجاه مسارها، وثقافتها، وتعاملها مع قيم الإسلام، على امتداد الزمن، ويرصد ما عرض لها من أسباب النهوض والسقوط، وما طرأ عليها من فترات التراجع، والتخلف، والانكسار. فالعودة إلى هذا السجل الذي يشكل عقل الأمة العام، وإنجازها التاريخي، لا بد منها، ولا بد من إشاعة الاهتمام بالتراث، وإذاعته، حتى يتمكن أولي العلم من خلاله، استنباط

واكتشاف العوامل والقوانين الاجتماعية، الصانعة للحاضر، المؤثرة في المستقبل.

ولا بد من الاعتراف: أننا إلى الآن لم نستقر بعد على رؤية واضحة، واختيار حضاري، ومنهج منضبط، ومحدد ذهنياً، وواقعياً، للتعامل مع هذا التراث، حيث ما يزال التعامل مع التراث تتنازعه مواقف وطرائق متباينة..

وقد كان علماء الحضارة الغربية، بدوافع الاستعمار الثقافي، الذي يقتضي الاطلاع على سجل الأمة التاريخي، لاكتشاف مداخلها، وكيفيات التعامل معها، أسرع منا إلى ما يسهل لهم المهمة، ويحقق لهم ما يريدون، فكانت عمليات الانتقاء لمواطن من التراث، ومن ثم قراءتها بأبجديتهم، وبما يخدم مصالحهم.

إن القلق الحضاري، أو القلق السوي - إن صح التعبير - واستشعار الأزمة الفكرية التي نعيشها، بين ماض متألق، وحاضر متخلف لا يتسق معه، والحس بالأزمة، يقتضي الإحاطة بها، والإدراك لكل أبعادها، وعدم التوقف عند مرحلة الإحساس بها، الأمر الذي يقتضي التوغل والسير الفكري في سجل الأمة التاريخي ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (الأنعام: ١١). وتحديد الموقف من مجموعة قضايا ومشكلات، بشكل واضح وصريح، ومن ثم تحويل هذا الموقف وتجسيده في أطروحات فكرية، وممارسات فعلية في القضايا التي يمكن أن نجملها في الآتي:

- موقع التراث من حاضرنا.
- أهمية توظيف هذا التراث.
- دليل التعامل مع التراث، في ضوء هدايات الوحي.

ـ كيف يصبح هذا التراث دليلاً للتعامل مع الحاضر وإبصار المستقبل؟

ـ توازي المنهج الوظيفي للتراث، مع المنهج البنيوي، وعدم الاقتصار على تحقيق المخطوطات، وضبط النصوص، وتكشيف وفهرسة مفردات التراث.

ـ تقديم نماذج من قراءات التراث، سواء على المستوى الداخلي، أو التوظيف الخارجي، وتحديد المواطن أو المواقع المكشوفة، أو الثغور المفتوحة في العقل الإسلامي.

جمادى الأولى ١٤١٣ هـ
نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٢



فقه الدّين .. وَفهْم العَصْر



أنزل الله الكتاب تبياناً لكل شيء، بما يمتلك من القيم الضابطة، والمبادىء الأساسية لمسيرة الحياة، وبما شرع من السنن النفسية، والآفاقية التي تحكم الحياة والأحياء، وتؤصل لقوانين الاجتماع، والعمران.

وأورث الأمة المسلمة الكتاب، وجعلها أمة وسطاً، وناط بها مسؤولية الشهادة على الناس، والقيادة لهم، وتقويم سلوكهم بقيم الدين، قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾، (البقرة: ١٤٣)، ذلك أن الشهود الحضاري على الناس، وللناس، يعتبر من أخصّ خصائص الأمة المسلمة، صاحبة النبوة الخاتمة، الخالدة، والرسالة المعيار، يقول تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ (المائدة: ٤٨). فجاء القرآن مصدقاً للكتب السابقة في أصولها السماوية، ومعياراً مصوِّباً لما داخلها من التحريف، والتبديل، فكان الإيمان بالرسول محمد ﷺ، إيماناً بالنبوة كلها عبر تاريخ البشرية الطويل.

وكانت الغاية من ابتعاث الرسول ﷺ إلحاق الرحمة بالعالمين، وإنقاذ البشرية من شقوتها، وضلالها، يقول تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، وليقف بأمته المسلمة على قمة التجربة البشرية، والعبرة التاريخية للأنبياء مع أقوامهم، حيث جُعل القصص القرآني، المختبر البشري التاريخي، لصدقية، ويقينية، واطراد القوانين،

والسنن الاجتماعية، التي أكدها القرآن، وأوقف عليها الأمة الخاتمة، لِتتبين قوانين السقوط والنهوض، وتأخذ العبرة والعظة، وتحقق الوقاية الحضارية، مهتدية بقوله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (آل عمران: ١٣٧ ـ ١٣٨).

ذلك أن السير في الأرض، الذي تأمر به الآية، والتوغل في تاريخ الاجتماع البشري، هو الذي يحملنا إلى الاهتداء للسنن والقوانين الفاعلة، التي شرعها الله في الأنفس والآفاق، ومحاولة تسخيرها، والاضطلاع بهذا الفرض الكفائي الغائب عن حياة المسلمين اليوم.

فالتاريخ هو المختبر الحقيقي في إطار علوم الإنسان، وهو الأب الشرعي لكل العلوم الاجتماعية، التي لا بد من الإحاطة بها، والرسوخ فيها، ومعرفة قوانينها وسننها، التي تحدد المداخل الصحيحة للشهادة على الناس، وتقود إلى صناعة تاريخية مستقبلية علمية، بعيدة عن التنبؤ، والظن والتخرص.

والتاريخ، الذي هو منجم العلوم الاجتماعية، ومختبرها، لا يأتي من فراغ، ولا ينشأ في فراغ، وليست حوادثه عبثاً من العبث، وإنما هو يمثل الاستجابة المجسَّدة، بشكل أو بآخر، لعقيدة الأمة وقيمها، ونظرتها للكون، والحياة، والإنسان.. لذلك يعتبر التاريخ أحد المداخل الرئيسة التي لا بد من استصحابها لإدراك حقائق الحاضر، وأبعاده العميقة، ومساراته الأساسية، بعيداً عن صورة الواقع وما يعتريه من الإيهام والزيف، خاصة عند من يمتلكون القدرة على التشكل والمخادعة.

كما لا بد من استصحاب التاريخ، ووضع الحاضر في موقعه الملائم من السيرورة التاريخية، لإدراكه، وتقدير ما سوف يصير إليه في ضوء المقدمات والعبر التي يوفرها التاريخ، ويؤكدها الحاضر.

لذلك نعتقد أننا حتى نتمكن من إدراك الأبعاد الحقيقية لحاضر أية أمة من الأمم، أو حضارة من الحضارات، لا بد لنا من دراسة عقيدتها، التي تشكل نظرتها للحياة، ومنظومتها الفكرية (عالم أفكارها)، ولا بد أيضاً من دراسة تاريخها الذي يمثل الصورة المجسدة لعقيدتها ولعالم أفكارها، ووضعه في سياقه الطبيعي، من خلال السنن التي تحكم المجتمعات البشرية.

إننا بهذا الفقه الاجتماعي، أو العلم بالسنن والقوانين الإلـهية، التي تحكم المسيرة البشرية (علم قوانين الاجتماع والعمران)، نكون قادرين على التعامل الصحيح، وتحديد الأبعاد والمداخل الصحيحة لذلك التعامل، والمجالات المؤثرة في البناء والتغيير، والتجديد، والتحويل الثقافي، من خلال الاهتداء إلى السنن الإلـهية، التي تشكل أقدار السقوط والنهوض للأمم والحضارات.

اكتشاف السنن.. وفهم الواقع:

وقد يكون من المفيد هنا، أن نسارع إلى القول: إن فهم الواقع، والتعرف على آليات التحريك، والتغيير، والتجديد، مرهون إلى حدٍ بعيد بالوقوف على اكتشاف السنن النفسية والآفاقية، التي يمكن أن نطلق عليها: «قوانين الاجتماع والعمران»، والإحاطة بالشروط والعوامل الفكرية المؤثرة فيها.

إن فهم الواقع، والوقوف على سنن التغيير الاجتماعي، أمر مطلوب لحركات التغيير، والتجديد، والنهوض، والوقاية الحضارية بالنسبة لأمة الإجابة: «مجتمع المسلمين»، لأن ذلك يمكن من معرفة مداخل الشعوب، وخصائص وصفات خطابها، وعوامل استنفارها واستفزازها، أو استنقاعها الحضاري، على حدٍ سواء.

صحيح أن الله سبحانه وتعالى، الذي خلق الإنسان، هو أعلم بكينونته، وحاجاته الأصلية، ومشكلاته التي سوف تعرض له، وأن الخطاب

الإلهي للناس، يحمل كل المواصفات المطلوبة للاستجابة، لأنـه خطاب الخالق المعصوم، لمن خلق، وبذلك يمكننا القول: إن بين خـطاب الله الخالق، واستجابة المخلوق، تواعد والتقاء، وإن عدم الاستجابـة تعني، إلى حدٍ بعيد، وجود خلل في أدوات التوصيل، قال تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ (الملك: ١٤).. فالذي خلق الإنسان، أعلم بالقوانين التي تحقق لـه السعادة، وتـرفع عنـه الشقوة المتـأتية من تسلط الإنسان على الإنسان، باسم التشريع له، أو وضـع المنظومـات الفكريـة والقوانين الاجتماعية للأمة.

لذلك، كانت رسالة النبوة، متميزة، وكانت أكثر عمقاً، وأبعد أثراً في التغيير والاستجابة، من الفلسفة القائمة على الاستقـراء، والعلم البشري المحدود، من جانب، الخاضع للكثير من العوامل والمؤثرات من جـانب آخر. ذلك أن الخطاب الديني «رسالة النبوة»، معصوم بمواصفات خطاب الخالق، بينما يجري الخطأ والصواب والنسبيـة على الخطاب الإنسـاني في إدراك الحق من جانب، وفهم حال المخاطَبين من جانب آخر.

إضافة إلى ذلك، فإن معارف الوحي، قدمت نماذج كثيرة من السنن والقوانين الاجتماعية، التي تمثل الأمور الرئيسة في مسيرة الحياة والاجتماع الإنساني، للاهتداء بها، ولتكون النافذة التي نطل منها على كثير من السنن الاجتماعية، المنوط اكتشافها وتسخيرها باجتهاد العقل.

إن نصوص الوحي المعصومة، تحدثت عن مجتمع الأنبياء، والعوامل النفسية والمادية المؤثرة فيه، على شكل معادلات اجتماعية، أشبه ما تكون بمعادلات العلوم المادية، بل لقد تجاوزت الحقائق اليقينية التي تترتب على المقدمات في العلوم المادية، إلى الكلام عن العواقب والمآلات التي سوف تنتهي إليهـا المجتمعات التي تتحكم فيهـا بعض العادات والممـارسات، المفضية إلى الهلاك.

إن طلب السير في الأرض، والنظر في العواقب والمآلات، جعله النص الإلهي من الفروض الكفائية، التي تفضي إلى التبين، والتبصر، والاهتداء إلى السنن الاجتماعية في السقوط والنهوض، واختزال التاريخ الإنساني، وتحقيق الاعتبار، وإضافته إلى عمر الأمة المسلمة، وتجربتها، لتحقق بذلك الوقاية الحضارية، وتتعظ بأحوال السابقين.

ذلك أن سنن الله لا تتغير، ولا تتبدل، ولا تحابي أحداً، وأن الذي يدركها، هو القادر على التغيير، والتجديد، ومغالبة قدر بقدر، والفرار من قدر إلى قدر، وأن الذي لا يدركها يصبح مُسخَّراً، بدل أن يكون مُسخِّراً لها، الأمر الذي يؤكد لنا أن دراسة المجتمعات، وفهم واقعها، وتاريخها، وثقافتها، ومعادلاتها الاجتماعية، هو الذي يوضح لنا كيفيات وآليات التعامل معها، ومواصفات خطابها، والفقه الذي يمكننا من التدرج في الأخذ بيدها إلى تقويم سلوكها بشرع الله.

إنّ ما ورد في القصص القرآني، يشكل مختبرات بشرية خالدة، مجردة عن حدود الزمان والمكان، من الناحية الاجتماعية، كما يشكل منجماً لاغتراف الثقافة الاجتماعية، والعلوم الاجتماعية، وتعدية الرؤية، وإعادة الصياغة، ودليلاً إلى أن فهم الواقع أمر أساس، لا يقل عن فهم تعاليم النبوة، لأن فهم الواقع هو الذي يمكِّن من حسن تنزيل تعاليم النبوة، والتعرف إلى وسائل إحداث التفاعل، وتحريك آليات التغيير الاجتماعي، وهذا لا يكون إلا بالفقه الاجتماعي، أي بالتحقق من القوانين التي تحكم الاجتماع والعمران.

فقه الحكم.. وفقه الحال:

وإن كنا نعتقد أن فقه التعاليم الإلـهية، لا يتحقق بشكله المطلوب دون الفقه الاجتماعي، الذي يشكل محل هذه التعاليم، وأن فقه الحكم الشرعي، وفقه الحال، أمران متلازمان، حيث لا اعتداد بالحكم من دون

المحل، ولا قيمة للمحل بدون الحكم، لأن الأحكام بمقاصدها، وبمقدار ما تحقق من التغيير والاستجابة في المحل. لذلك نرى في كثير من الأحيان، ضرورة العدول عن الحكم إلى الترخُص شرعاً، عندما لا تتوفر الشروط المطلوبة في المحل. وكأن ظروف محل الحكم، هي التي تحكم المدى المطلوب لمراحل التنزيل. لذلك نقول:

إن فقه التعاليم، من لوازم فهم الواقع.. وفهم الواقع، من لوازم فقه التعاليم.

حتى ليمكن اعتبار كل منهما مقدمة للآخر، ونتيجة له في وقت واحد، كما هو الحال في التلازم بين السنن النفسية والسنن الآفاقية، في الرؤية القرآنية.

إن معظم الخطاب في الكتاب والسنة، في بدء التنزيل، انصرف إلى تشكيل الإنسان والمجتمع (محل الحكم)، وفق منهج معين، ومن ثم جاءت مرحلة تشريع الأحكام لهذا المجتمع، إذ لا فائدة من الحكم، حفظاً، وفقهاً، إذا افتقدنا المحل، الذي هو الإنسان، أو المجتمع الإنساني.

إن امتلاك القدرة على دراسة هذا الإنسان، المخلوق الاجتماعي، والتحقق من القوانين التي تمكنا من التغيير الاجتماعي، وفقه تنزيل الحكم على محله، هو الأمر الغائب.. ولعل مشكلة المسلمين اليوم، وإلى عقود تاريخية ماضية، ترجع في الغالب إلى قصر الاهتمام على فقه الأحكام، دون إعطاء القدر اللازم للاهتمام بمحل الحكم، الذي هو الواقع الاجتماعي.. ولا ندري، كيف يتحصل فقهٌ للنص دون فهمٍ للواقع؟.

ولا بد من الاعتراف أن كثيراً من شعب المعرفة قد توقفت في حياة المسلمين منذ زمن بعيد، ونخص بالذكر هنا شعب المعرفة في العلوم الاجتماعية، والإنسانية، الأمر الذي لم نلق له بالاً بعد، ونظن أن التخلف

والتوقف منحصر في العلوم التجريبية المادية، فقط!، مع أن أمر التوقف في العلوم الاجتماع والإنسانية هو الأخطر، ذلك أن التخلف في تلك العلوم هو سبب التخلف في العلوم المادية، ولأن التخلف في العلوم الإنسانية عصي عن الإدراك، إذا ما قورن بالعلوم والمخترعات المادية، في الوقت الذي بلغت فيه عند غيرنا من الأمم الناهضة شأواً بعيداً.. وفي اعتقادي أن الذي لا يزال يمنحنا الإمكان الحضاري، والقدرة على إحداث النقلة النوعية، هو امتلاكنا التعاليم الإلهية السليمة، التي تشكل خميرة هذه العلوم الإنسانية، وأدواتها، والكثير من وسائلها، وتبصر بوظائفها.

لذلك نرى أنه لا بد من التوجه صوب هذه الدراسات التي توقفت في حياة المسلمين، حيث اقتصر الفقه في الدين على فقه الحكم دون فقه المحل، الذي لا يتأتى فقهه إلا بفقه المجتمعات، والسنن الاجتماعية التي تحكم مسيرتها، في الوقت الذي تطورت عند الآخرين، وأدركوا أهميتها وخطورتها للتعرف على الواقع البشري، الأمر الذي كان لا بد منه لتسهيل عمليات الاستعمار والتنصير.

لذلك يمكن القول: بأن معظم هذه العلوم الإنسانية، إنما نشأت في مناخ التبشير والاستعمار، وجاءت استجابة لحاجات مؤسسات التنصير، ومراكز صنع القرار، وأن تطورها فيما بعد، إضافة إلى ذلك، كان لحاجات التجارة والتسويق، والتحكم الثقافي.

ولا بد أن نشير إلى أن السلف الصالح، ومن خلال نضح الكتاب والسنة، انشغلوا بوظيفة تلك العلوم الاجتماعية، وأدركوا أهميتها من خلال تعاليم النبوة، عن الاشتغال بتحرير مصطلحاتها، وحدودها العلمية. ولكن المشكلة في: توقف فقه النبوة في عصور الركود والتخلف، الذي أدى إلى توقف هذه العلوم، وإدراك أهمية وظائفها على حدٍ سواء.

وكأن الأمر المطروح اليوم: كيف يمكن للمسلمين استئناف دورهم،

وذلك بإدراك أهمية هذه المعارف، والانطلاق صوب المستقبل لبناء علوم اجتماعية إسلامية، متميزة بنسقها، ومنطلقها، وهدفها؟ وهل الآليات العلمية والمنهجية، التي بلورتها تلك العلوم عند الآخرين، يمكن أن تكون أدوات سليمة، ومحايدة لعلوم اجتماعية إسلامية، أم أنها جاءت ثمرة للرؤىٰ، والمنطلقات الأخرى، ولعمر حضاري وثقافي معين؟ وإلى أي مدي يمكن للمسلمين في مواقعهم الحالية المتخلفة، التعامل مع هذه الأدوات، دون الاخلال بالمنطلقات الإسلامية؟ وهل المسلمون اليوم، في المستوى الذي يمتلكون فيه معايير وشروط التعامل، أم أنهم في منخفض حضاري، تصب عليهم الثقافات، والمذاهب، والمناهج، دون القدرة على التعامل معها كما هو حال الأواني المستَطْرَقة في تلقي السوائل؟

وبالإمكان القول: إن تعاليم النبوة في المسألة الاجتماعية، تشكل بالنسبة للمسلم، إن هو فقهها تماماً، مركز الرؤية، وتبصر بالسنن الاجتماعية الأساسية التي تحكم مسيرة الحياة، والاجتماع البشري، والتي تشكل له عواصم من الزلل، كما أنها تمكن في الوقت نفسه من الإفادة من الوسائل التي حاولت مناهج البحث الغربي تجريدها في أدوات تسهم في تقليل الخطأ في النتائج، كالتأكيد على استخدام الملاحظة، والإحصاء، والاستبيان، واختيار العينات، والمقابلة، والمعايشة، والمقارنة، والمطابقة. وهذه كلها أدوات تستعين بها العلوم الاجتماعية اليوم، ويمكن أن تستعين بها العلوم الاجتماعية الإسلامية، وتصوب، وتحسن توظيف نتائجها بما تمتلك من الضوابط المنهجية في الوحي المعصوم، والسنن الاجتماعية التي شرعها الكتاب، وبينتها السنة.

المفاهيم الغربية ثمرة لمجتمعاتها:

ونستطيع أن نقول: إن علم الاجتماع وغيره من العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، التي تأصلت وتبلورت وامتدت على يد الآخرين بعد

توقف العقل المسلم، إنما صُبّت في العالم الإسلامي من الخارج، وهي وليدة حضارة وثقافة لها تاريخها، وفلسفتها، وخصائصها، وعمرها الفكري، ووليدة لمجتمعات لها أزماتها، ومشكلاتها، وتحولاتها الاجتماعية ونسقها المعرفي، والسؤال المطروح: هل تعتبر المعايير والمفاهيم التي طرحتها الحضارة الغربية، ولا سيما في علم الاجتماع، مفاهيم علمية حقاً؟ ذلك أن وصف العلمية يفترض أن تكون هذه المفاهيم والمعايير عامة وعالمية، كما هو الحال في ميدان العلوم الطبيعية، ومن ثم يكون بالإمكان تطبيقها على كل المجتمعات؟ وهل يمكن الادعاء بأن المناهج، والتقنيات المختلفة، وأدوات التحليل، التي جاءت ثمرة لعلم الاجتماع الغربي، هي فعلاً أدوات موضوعية ودقيقة، تساعد على دراسة الظواهر الاجتماعية؟

وتبقى القضية الأساسية المطلوبة بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، أن يقتحم الباحثون في علم الاجتماع وغيره، الساحة، ويبدأون طرح بعض التساؤلات، والقيام ببعض الدراسات حول تلك المفاهيم، والمناهج المتبعة، والتقنيات المستخدمة، وحول مشروعية تطبيقها في دراسة مجتمعات تختلف جذرياً في عقائدها، وأفكارها، وتحولاتها الاجتماعية، عن المجتمع الذي نشأ فيه علم الاجتماع.

وقد تكون المشكلة الأساسية، أيضاً عند بعض علماء الاجتماع العرب، في معايرة واقع حضاري أو اجتماعي، بأصول حضارية وقوانين اجتماعية غريبة عن أصوله ونسقه المعرفي.. أو بمعنى آخر، معايرة واقع حضارة، بأصول ومنطلقات حضارة أخرى.

وهنا يكون من المفيد أن نشير إلى أن الحصيلة الإسلامية المعاصرة في إطار علم الاجتماع، ما تزال في طور الأفكار، والملحوظات، بحيث لم ترق بعد إلى بلورة النسق المعرفي الإسلامي في هذا الموضوع، وتأسيس علم الاجتماع الإسلامي، بعد أن توقفت تلك الشعب المعرفية في تاريخنا

الثقافي، إلا من بعض النظرات والبوارق التي لم تستطع تأصيل الموضوع والامتداد به من بعد ابن خلدون ـ رحمه الله ـ سواءً في ذلك أصحاب المقاربات الفكرية، الذين حاولوا محاكاة الطروحات الغربية، واستعمال أدواتها، وتطبيقها على المجتمع الإسلامي، أم أصحاب المقارنات، الذين حاولوا بيان بعض الفوارق، التي تتميز بها السنن الاجتماعية والنفسية في الرؤية القرآنية، عنها في مذاهب علم الاجتماع الغربي، سواء في المنطلقات أو في التطبيقات، وتفسير الظواهر والتحولات الاجتماعية، وسنن التغيير، لكن دون القدرة على تأسيس النظرة الإسلامية، وتقديم الدراسات الرائدة.

ونستطيع القول: بأن المتحصل في ذلك إلى الآن، هو رد فعل، وفكر دفاعي، أو ثقافة دفاعية، لحماية الذات غالباً، دون القدرة على الامتداد، وإيجاد البديل.. وقد تكون المشكلة أن كثيراً ممن اهتموا بهذا اللون من الدراسات، والذي جاء اهتمامهم ثمرة للاستفزاز والتحدي الثقافي، لم يتوفروا على هذه الدراسات، ويتخصصوا فيها، لذلك جاء عطاؤهم عبارة عن نقرات، ونظرات، والتماعات، مبعثرة هنا وهناك، يمكن أن تشكل المرحلة التمهيدية، أو بناء الهاجس الثقافي حول التقصير في مثل هذا الميدان، وتقود فيما بعد إلى التأسيس والتأصيل.

لقد سارع العلماء والباحثون في العالم الإسلامي ـ كلون من رد الفعل ـ إلى إنشاء كليات للعلوم الإنسانية، ومراكز للبحوث المختلفة، لكن جاءت هذه المؤسسات رهينة للمرجع، والكتاب، والمدرس، والمنهج، وأدوات التحليل، واستخدام المفاهيم النظرية، والتقنيات الغربية، لفهم واقعنا المعاصر دون التنبه إلى الفوارق الجذرية بين المجتمعات العربية الإسلامية والمجتمعات الصناعية الغربية، الأمر الذي أدى إلى سوء الفهم لمشكلات وظواهر مجمعاتنا الإسلامية، وتطبيق مناهج بعيدة عن معادلتها النفسية

والاجتماعية، في بلورة أنماط اجتماعية عاجزة عن الانطلاق من الماضي، واستصحاب السنن الاجتماعية في القرآن والسنة في التواصل مع الحاضر.

ودون الدخول في استقصاء الأسباب، لعلنا نقول: إن الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي انتهت إليه المجتمعات الغربية، مكن الباحثين والعلماء من التوفر على أبحاثهم، بعيداً عن معادلة الجوع، والخوف، التي نهبت الإنسان في العالم الإسلامي، ولا تزال. كما أن تلك المجتمعات أتيحت لها أقدار من الحرية، أمكن معها استقرار الظواهر الاجتماعية على الشكل الصحيح، بعيداً عن النفاق والتشكل الاجتماعي المغشوش، الأمر الذي يسر دراستها، والوصول إلى القوانين الاجتماعية التي تحكم سيرورتها.

وعلى الرغم من أن وعي المسلمين بأهمية العلوم والمعارف الاجتماعية المتنوعة، الذي جاء متأخراً نسبياً، بسبب المواجهة المفروضة على العالم الإسلامي، حيث بدأت المحاولات سواءً على مستوى إنشاء المؤسسات، أو الهموم والاجتهادات الفردية، لإقامة علوم اجتماعية ذات مرجعية إسلامية، تعيد النظر في أهداف ومنطلقات تلك العلوم، وتحاول الإفادة من آلياتها في ضوء رؤية ذات درايةٍ بالعصر، وفقهٍ بالنصوص المعصومة في الكتاب والسنة، فإن البشائر مطمئنة، وذلك بالاهتداء إلى الإمكان الذي يمنحه الوحي، الذي يقف على قمة التجربة للأنبياء، مع أقوامهم، ويوقف المسلمين على سنن السقوط والنهوض، ويجعلهم قادرين على هضم التراث العالمي في مجال الدراسات الإنسانية، والتجاوز به إلى تحقيق المقاصد، والحِكَم ِ، والوظائف التي يفتقدها الغربي، الذي أوجد العلم، وأضاع الحكمة، وأبدع الوسيلة، وافتقد الغاية.

إن رصيد المسلمين من القيم والتجارب في إطار العلوم الإنسانية،

يجعلهم مؤهلين لتشكيل ريادة حقيقية في هذا المجال، تخلِّص هذه العلوم من الخلل، وتحرر أهدافها من الرغبة في الهيمنة والتحكم، وتوجهها لتحقق الغاية من الخلق، وتلحق الرحمة بالعالمين.

لذلك نرى أنه لا مندوحة لنا من الانطلاق من أهدافنا، ومفاهيمنا الأساسية، واستخدام تجربتنا، وتراثنا العلمي، والتوجه إلى إعادة تشكيل مركز الرؤية، واستصحاب السنن الاجتماعية والنفسية، التي اختبرتها رحلة النبوة، ومجتمع النبوة، وتخلينا عن هاجس المقاربة، والمقارنة، الذي لا يورث إلا ردود أفعال غالباً، لإنتاج علوم اجتماعية متلائمة مع نسقنا المعرفي. لكن هذا لا يتحقق ما لم يتوفر المناخ الملائم لانتاجنا المعرفي.

ولعل مما يبشر بالخير، توجه الكثير من الباحثين والدارسين إلى هذا اللون من الدراسات، واختيار موضوعاتها، لتكون مجالاً للدراسات الجامعية، والرسائل الأكاديمية، في الماجستير والدكتوراة، إضافة إلى فسح المجالات في بعض الجامعات الإسلامية إلى مقررات في العلوم الاجتماعية، وفي مقدمتها علم الاجتماع الإسلامي، علاوة على ما تتضمنه مناهج مادة الثقافة الإسلامية، التي تُدرس في الجامعات كمتطلب جامعي، من جوانب دراسية في المجال الاجتماعي والإنساني، وقيام مؤسسات وجمعيات وجماعات علمية، مثل جمعية علماء الاجتماع المسلمين، وغيرها.

ربيع الأول ١٤١٣ هـ
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢ م

إشكالية التنمية

١٩٦٧/٩

أنزل الله القرآن، ليكون للناس شرعة ومنهاجاً، يحدد أهداف الخلق، ومقاصد الدين، يبصرنا برحلة الحياة، ويعرفنا بعلوم النشأة والمصير، ويبين لنا موقع الإنسان من الكون، وعلة خلقه، ووظيفته في الحياة، وسبيل قيامه بأعباء الاستخلاف الإنساني، أداءً لأمانة التكليف، وتحقيقاً للعبودية، التي خلق من أجلها، واستشعاراً للمسؤولية عن العمل، انطلاقاً من توفر القناعة، وتحقيقاً لحرية الاختيار، وحملاً لرسالة استنقاذ البشرية، والشهادة عليها، وقيادتها إلى الخير، وإلحاق الرحمة بها، وبناء المجتمع الإسلامي المتكافل، مجتمع المساواة والكفاية والعدل، الذي يشكل النواة التي تثير الاقتداء، وتغري بالاتباع، بعيداً عن الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، حيث يتوقف فيه تسلط الإنسان على الإنسان، الأمر الذي كان ولا يزال مصدر الشر في العالم، وتتحقق حماية المجتمع، وذلك بعدم الاقتصار على بيان معالم المنهج، ومسالك المسيرة البشرية، وإنما بوضع الحدود والضوابط، وتأمين السلطة الرقابية، من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي تضمن ـ إلى جانب إيقاظ الوازع الداخلي ـ ديمومة تنمية دوافع الخير، وتغلبها على نوازع الشر، حماية من السقوط.

ولقد تجسد الوحي الإلهي في سيرته وسنته ﷺ، فكانت حياته الصورة العملية، لتقديم الأنموذج، في تحويل القيم إلى برامج، والفكر إلى فعل، والنظرية إلى تطبيق، من خلال عزمات البشر. فأقام المجتمع الإسلامي ـ مجتمع خير القرون ـ على عين الوحي، ليكون محل الأسوة والقدوة،

بحيث يكون اتباعه، ومحاكاته، وتمثل علاقاته، استجابة للتكليف الشرعي: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، وعضوا عليها بالنواجذ» (رواه أحمد)، والمعلوم أن النواجذ هي أقوى، وآخر، ما يتبقى من الأسنان.

وقد يكون من أهم الأمور المطروحة على العقل المسلم اليوم، الذي ينتمي لماضٍ متألق، وحاضر متخلف، هي:

كيف يصوِّب هذه المعادلة، ويبصر سبيل الخروج، من نفق التخلف؟

هل يتحقق ذلك باستمرار الفخر بالماضي، والاعتزاز بإنجاز الآباء والأجداد، والاحتماء به، لتعويض مركب النقص، والعجز عن التعامل مع الحاضر، وإبصار ملامح المستقبل؟ أم يتحقق بالانسلاخ من هذا الماضي، والالتحاق بركب حضارة الغالب، ومعايرة مواريثنا الفكرية بقيم وأصول حضاراته؟، أم الانتفاع بنواتج تلك الحضارة، ومعايرتها بقيمنا ومواريثنا الفكرية، الأمر الذي يقتضي إعادة بناء شخصية المسلم المعاصر، وتقويم سلوكه، وضبط حركته، بقيم الكتاب والسنة، وفك قيود الارتهان، والتحكم الثقافي، والسياسي، والتورط الاقتصادي، والانعتاق من أسر المذاهب، والمؤسسات، والقوالب، التي فرضها عليه مناخ الاستعمار، وامتدت به إلى ما بعد عصر الاستعمار، من التبعية، والتخلف، من أجل أن يسترد ذاته، ويكتشف طاقاته المعطلة، ليستأنف دوره، الذي ناطه الله به، مستثمراً إمكاناته الروحية، والذهنية، كشروط لا بد منها لتحقيق التوثب الروحي، واستعادة الفاعلية، وإبصار طريق العمران البشري، الذي ينسجم مع نسقه الحضاري، ومعادلته الاجتماعية، في ضوء قيمه، واستصحاب تطبيقها في الواقع، من خلال الشخصية الحضارية التاريخية للأمة المسلمة، بعيداً عن الأنماط الاستعمارية، لحضارة الغالب المفروضة عليه

وقد تكون المعادلة الصعبة، المطروحة بإلحاح على مسلم اليوم، ـ كما أسلفنا ـ هي في انتمائه لماضٍ متألق، على الأصعدة المتعددة، ومعاناته لواقع متخلف على مختلف الأصعدة أيضاً، على الرغم من أن أمته المسلمة، صاحبة الرسالة الخاتمة الخالدة، تمتلك الخطاب الإلهي السليم، الذي يمنحها الطاقات الفاعلة، والقيم الروحية، ويشكل لها مركز الرؤية الحضارية. كما تمتلك الإمكانات، والطاقات المادية الهائلة المركوزة في بلادها، والتي يمكن ـ لو أحسن توظيفها ـ أن تتحكم بحركة العالم، وتعيِّن وجهته، إضافة إلى التراث العظيم، الذي يشكل بحق قسمات الشخصية الحضارية التاريخية، كدليل للعمل، والتعامل، واستعادة الذات، وتحريك الفاعلية.

لكن قد تكون المشكلة حقيقة، في الإصابات التي لحقت بالعقل المسلم المعاصر، فأعادت تشكيله وفق الأنماط الاستعمارية، حيث بدأت تجري عليه سنة التقليد والمحاكاة، حتى لا يرىٰ معالجة مشكلاته، وقضاياه، إلا من خلال القوالب، والأوعية، والمناهج، والمذاهب، والمقاييس، التي اكتسبها من خلال المناهج المعرفية، التي طبقت عليه، وشكلت شخصيته، بعيداً عن قيمه، ونسغه الحضاري، ونسقه المعرفي، وإذا امتلك موقف اختيار في هذه الحالة، فإنما يكون بين الحلول، والأشكال المطروحة، من خلال حضارة الغالب، أو على أحسن الأحوال، يقوم بمحاولة مقاربتها ببعض مواريثه الثقافية ـ كنوع من التعويض عن مركب النقص ـ لكنه يبقى عاجزاً عن ارتياد طريق آخر، هو الطريق الإسلامي المتميز، وامتلاك القدرة على الإبداع من خلاله.

الخروج من نفق التخلف:

وأعتقد أن هذا اللون من الزيغ بسبب الانشطار الثقافي، هو الذي يتحكم بالواقع الإسلامي اليوم، وتلمح آثاره، ومظاهره، على مختلف الأصعدة، حيث لا يزال السؤال الكبير والملح، مستمراً:

كيف يمكن لنا الخروج من نفق التخلف؟

وعلى الرغم من هذا الزمن المتطاول، والضائع، فلم نعثر بعد، على سبيل متفق عليه للخروج، يجمِّع طاقات الأمة، ويستعيد فاعليتها، ويشد قواها، لحل تلك المعادلة، والإقلاع من جديد.

والذي زاد الطين بلة، أن الذي يمتلك التقدم المعاصر ـ على الأقل في الجوانب المادية ـ هو الآخر، الذي كان في يوم من الأيام هو السيد المستعمِر، وكان هو أحد الأسباب الرئيسة للسقوط في وهدة التخلف، وهو الذي لا يزال يتحكم ـ بشكل أو بآخر ـ ويسهم باستمرار التخلف، لذلك باءت بالفشل محاولات التحديث، والنهوض كلها تقريباً، التي حاولتها بعض بلاد العالم الإسلامي، وعلى رأسها تركيا الكمالية، عندما رأت: أن التحديث والتنمية والنهوض، إنما يتم من خلال الانسلاك في منظومته الحضارية، وأنماطه الثقافية جميعها، كما فشلت خطط التنمية كلها في بلاد العالم الإسلامي، التي قامت على استيراد الخطط، والبرامج، والخبراء، لأن تلك الخطط، إنما نبتت وتكاملت من خلال الظروف الخاصة بالمجتمعات الأخرى، وجاءت ثمرة لمعادلة الإنسان النفسية، والاجتماعية في تلك المجتمعات. بعيداً عن ظروف وحاجات المجتمعات الإسلامية الحقيقية.

لذلك رأينا، أن الذين حاولوا استيراد الخطط، والخبراء، والبرامج، كما يستوردون الطعام، واللباس، والدواء، والحذاء، دون الالتفات إلى تلك المعادلة، وتلك الخصوصية، لم يزيدوا الأمة إلا ارتكاساً، وتخلفاً، وارتهاناً، واعتماداً على الآخر. فالواقع الذي نعيشه، والصورة التي انتهت إليها الخطط المستوردة لتنمية العالم الإسلامي، والعالم الثالث بشكل عام، أكبر دليل على ذلك، وإن كان يحلو لبعضهم المماراة بالباطل، ومحاولة الإلقاء بالتبعة على فساد التطبيق، وليس على الخلل في الخطط المستوردة نفسها، وبُعدها على معادلة الإنسان النفسية، والاجتماعية، التي تحول دون

التفاعل معها، والاستجابة لها، لأنها في نظرهم جربت، ونجحت في أماكن أخرى، ولم يسألوا أنفسهم ـ ولو مرة واحدة ـ عن سبب فساد التطبيق الذي يدّعونه، وسبب عدم تحقق الانسجام بين الهيكل المستورد، والروح الذاتية للأمة.

ونحن لا نريد بهذا إغلاق الأبواب والنوافذ، وعدم الإفادة من التجارب العالمية، في إطار التبادل المعرفي، خاصة وأن العالم أصبح اليوم دولة واحدة، تأثراً وتأثيراً، وإنما ندعو إلى إعطاء خصوصية الأمة وثقافتها، وعقيدتها، بعدها الصحيح، في عملية التنمية والنهوض، ذلك أن أية عملية نهضوية تتجاهل هذه الخصوصية، وتفتقد عنصر الارتكاز إلى عقيدة الأمة، وإبداع آليات التعامل، في ضوء مرجعيتها والتكيف معها، محكوم عليها بالإخفاق، ذلك أن في معادلة التبادل المعرفي، نجد الفرق واضحاً بين التاجر الذي يسافر ليستورد، ويعود ليسوق البضائع الأجنبية، وبين التلميذ الذي يرتحل ليتعلم، ويعود ليدرك عوامل الإنتاج، وعناصره، وإمكاناته، ومعادلة إنسانه، فينتج، ويبدع من خلال استصحاب تلك الشروط كلها، كما يقول الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله.

التنمية.. قضية ثقافية:

وقد تكون مشكلة التنمية، ومعاودة النهوض، واستعادة فاعلية الأمة، مشكلة معرفية، أو بتعبير آخر: مشكلة ثقافية، أو مشكلة مفاهيم بالدرجة الأولى.

ذلك أن مفهوم التنمية في غالب الأحيان، أصبح يقتصر على الجانب الاقتصادي المادي، ويرتبط إلى حدٍّ بعيد، بالعمل على زيادة الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم، تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوي، بعيداً عن

تنمية خصائصه، وصفاته، ومزاياه، وإسهاماته الإنسانية، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها.

ولا بد من الاعتراف بأن قضية التنمية، ومفهوماتها، لها فلسفاتها المختلفة، التي تتبلور من خلال القيم الاعتقادية، والظروف النفسية، والتاريخية، والأزمات المادية، التي تمر بها كل أمة، كما أن لها أوعيتها وأشكالها ووسائلها.

فالتنمية في حقيقتها، عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع، بما يحقق رفاهية الإنسان، ويحفظ كرامته، حيث لا قيمة للرفاهية المادية، مع فقدان الكرامة.. وهي أولاً وقبل كل شيء، بناءٌ للإنسان، وتحرير له، وتطوير لكفاءاته، وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع، وطاقاته المذخورة فيه، وحسن توظيفها، وتسخيرها، وادخارها، في ضوء استراتيجية، ورؤية علمية للمستقبل، أو لعالم الغد، ويبقى الإنسان، هو غاية التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه، وتبقى التنمية في المفهوم الإسلامي، هي التنمية الثقافية بالمفهوم الشامل للثقافة، التي تشكل الإنسان، وفق قيم الله.. الإنسان الذي يحقق عبوديته، ويؤدي وظيفته، في القيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، والعمران البشري.

ذلك أن التخلف في المجال الاقتصادي المادي، لا يمكن أن يوجد في مجتمع بمفرده، متعايشاً مع تقدم في المجال السياسي، أو الثقافي، أو الاجتماعي، وإنما يأتي التخلف الاقتصادي ثمرة لتخلف سياسي، وثقافي، واجتماعي.. فكل جانب من هذه الجوانب، يمكن أن يكون مقدمة، ونتيجة لغيره، في الوقت نفسه.. والتخلف في واحد من هذه الجوانب، مؤشر خلل واصابة، وفساد في الجوانب الأخرى، حتى ولو كانت الصورة الظاهرة على غير الحقيقة المستورة.

لذلك نقول: إن قضية التخلف الاقتصادي أو التنمية، لا يجوز أن

تفهم إلا ضمن إطار اجتماعي، وثقافي، ونفسي، وعقدي، وأن الظن أو التوهم أن مجرد استيراد، أو تغيير الهياكل، أو الأشكال الاقتصادية، أو الاستدانة والاستقراض، للوصول بالمجتمع إلى مرحلة الرفاه، والترف، والاستهلاك، هو تشويه لحقيقة التنمية، وقد يكون سبباً لتكريس التخلف، كما هو الحال في معظم بلاد العالم الإسلامي.

وبالإمكان القول أيضاً: إن العالم الإسلامي سوف يستمر في حالة المعاناة التي هو عليها، ما لم يستطع استلهام قيمه المعصومة في الكتاب والسنة، واستصحاب تجاربه التاريخية في الركود والنهوض، وامتلاك القدرة، من خلال ذلك كله، على إبداع برامج، وأوعية، لحركة الأمة المسلمة، في إطار التنمية الشاملة، خاصة بعد أن أخفقت محاولات التحديث والإنقاذ المستوردة من الخارج، والتي ما زادت الأمة إلا تخلفاً وارتكاساً، يستوي في ذلك، بلاد العالم الإسلامي، ذات الوفرة السكانية، والندرة المالية، التي تتوفر فيها الطاقات، وكثافة اليد العاملة، أو البلاد ذات الوفرة المالية، والندرة السكانية، حيث إن النهوض بقي شكليّاً، لأنه تم في نطاق أشياء الإنسان، وأدواته الاستهلاكية، على حساب الإنسان نفسه، والارتقاء به، كهدف نهائي للتنمية، ووسيلة فاعلة فيها.

وحتى في مستوى تنمية أشياء الإنسان، وأدواته الاستهلاكية، اقتصر الأمر على الاستيراد، واستمر العجز عن الاستنبات، لغياب بناء الإنسان، لتستمر من ثم حالة التحكم والارتهان، ولا شك عندنا، أن من مقتضيات ولوازم استمرارحالة الارتهان، والتحكم بالعالم الإسلامي، إيجاد المناخات، وخلق المشكلات، التي توفر ذلك، وتبقي عليه، حيث تستمر إشاعة حالة القلق، والاستبداد السياسي، وانعدام الأمن والحرية، التي تعتبر من أول شروط النهوض، وتوفير مناخات التنمية، على مختلف الأصعدة.

هذه الحالة من القلق والخوف، كانت ولا تزال تدفع دائماً الطاقات،

والعقول، والأموال، التي تعتبر العناصر الأساسية في عملية التنمية والنهوض، إلى الهجرة من مواطنها، وإذا لم تستطع الهجرة إلى الخارج، نجدها تمارس عملية الهجرة، والتخفي والغياب في مواطنها.

وقد لا نكون بحاجة إلى تقديم إحصائية عن الأموال، والعقول، والسواعد المهاجرة من بعض بلاد العالم الإسلامي بسبب الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، والقهر الثقافي، والتي لو أمكننا الاحتفاظ ببعضها، لكانت سبيلاً إلى تنمية العالم الإسلامي كله، بعيداً عن القروض، واستيراد الخبرات، واستمرار الاستنزاف، وتكريس التخلف لأمتنا.

ومحاولات الاحتواء، والارتهان، والاستلاب هذه، قد تكون أمراً طبيعياً في معركة الصراع الحضاري، أو الحوار الحضاري على حدٍ سواء، لكن ليس من الطبيعي ألا تدرك النخب الحاكمة، ومؤسسات العمل الثقافي والسياسي ذلك، وتضع الوسائل المناسبة، والكيفيات الملائمة للتعامل معه، وتخليص العالم الإسلامي من واقعه البئيس.

وإذا كان لنا عذر في الماضي، حيث استنفدت جهودَنا كلها محاولاتُ مواجهة الاستعمار، والبعث والإحياء الإسلامي للأمة، وإعادة الانتماء للإسلام، والالتزام بقيمه، وأحكامه، بما يمكن أن تقتضيه فترة إنهاء التبعية واسترداد الذات، فليس لنا اليوم عذر، وبعد أن تحقق هذا بأقدار كبيرة، ألا تبدأ في عالمنا الإسلامي مرحلة إعادة بناء الذات، بعد استردادها، ووضع البرامج والخطط التنموية، من خلال القيم الهادية الواقية، والاعتبار بالتجارب الماضية. . ذلك أن القيم في الكتاب والسنة، لا تخرج عن كونها مؤشرات كبرى، ومنطلقات أساسية، ومراكز رؤية، تمنح الإمكان الحضاري، لكنها لا تغني أبداً عن إبداع البرامج، ورسم الخطط، ووضع الاستراتيجيات المنبثقة في ضوء الظروف المحيطة، والإمكانات المتاحة، والمقاصد الهادفة، وحسن توظيف فوائض الطاقات الموفورة، حيث لا يزال

الخطاب الإسلامي في معظمه اليوم، يتوجه صوب تأكيد القيم، وما يجب أن يكون عليه المسلمون، دون إعطاء القدر الكافي، لفهم ما هو كائن، من واقع التخلف، ومن ثم إبداع أوعية، وكيفيات، وبرامج، الخروج من الواقع.

الأصول النفسية للتكافل:

وفي إطار العملية التنموية، وتحقيق التكافل الاجتماعي، لا شك أن القيم في الكتاب والسنة، قد وضعت الأسس الكاملة، ورسمت المسارات، وغرست الأصول النفسية، وحددت الموارد المالية، ووضعت التشريعات الملزمة، وأقامت الحراسات الواقية من السقوط والنكوص، أو التوقف الاجتماعي، حيث لم يقتصر التكافل الاجتماعي، والتنمية في الإسلام، على الجانب المادي، كما هو الحال في الضمان الاجتماعي في الدول الحديثة، وإنما جاءت القيم والتشريعات التكافلية شاملة لجميع جوانب الحياة، بما في ذلك الجانب المادي، وأكثر من ذلك، حيث جعلت تكامل الفرد، وتكافله مع نفسه، وتزكيتها، ووعيه لذاته، هو الأساس في عملية التنمية والتكافل الاجتماعيل مع الآخرين. فالإنسان غير المتكافل مع نفسه (غير السوي)، يصعب عليه أن ينظر للآخرين نظرة سوية، ويمتلك القدرة على التكافل معهم، بل لقد تجاوز الأمر في التصور الإسلامي إلى مرحلة أرقىٰ من ذلك، حيث جعل الإسلام نجاة الفرد، مرهونة إلى حدٍ بعيد بتنجية الآخرين، وربط كمال الإيمان بحب الآخرين، وبذلك أقام بناء الأصول النفسية للعملية التكافلية والتنموية على:

● الأخوّة: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠)، وقال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» (رواه البخاري).

● والرُّحمة: وهي الغاية التي من أجلها كانت النبوة، يقول تعالى:

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، ويقول الرسول ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن. ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء» (رواه الترمذي)، ووصف مجتمع المسلمين بقوله تعالى: ﴿ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ (الفتح: ٢٩)، والرحمة عاطفة قلبية، تدفع الإنسان المسلم إلى حماية الآخر والتكافل، وتقديم المساعدة والرعاية لكل مخلوق، حتى الحيوان كان له نصيب من الرحمة، وتخفيف المعاناة، والرعاية المادية، وذلك بوقف المال للنفقة عليه، استجابة للندب الشرعي: «إن لكم في كل كبد رطبة أجر» (متفق عليه).

● والإيثار: وهي مرتبة متقدمة جداً في العملية التكافلية، حيث لم يعد يقتصر الأمر على الإحساس بحق الآخر، والحب له كما تحب لنفسك، وإنما تتجاوز إلى مرحلة أرقى، بحيث تقدمه على نفسك، وتخصه بما هو لك، قال تعالى: ﴿وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ﴾ (الحشر: ٩).

● والعفو: وهو المسامحة، والتجاوز النفسي والمادي، مع الآخر، مع القدرة على تحصيل الحق منه، قال تعالى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾ (البقرة: ٢٣٧) وفي ذلك ما فيه من إعادة بناء اللحمة ومتانة النسيج الاجتماعي.

● والعدل: وهو أن تعطي الناس كامل حقوقهم، ولا تظلمهم، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ (المائدة: ٨).

● والإحسان: وهو عدم الاقتصار على إعطاء الناس حقوقهم، بل الإحسان إليهم في التعامل، والتنازل لهم عن بعض حقك، وهو مرحلة فوق مرحلة العدل، قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ وَأَحۡسِنُوٓاْۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ (البقرة: ١٩٥).

● والتَّقوى، وخلاصتها: أن لا يفتقدك الله حيث أمرك، ولا يجدك حيث نهاك.. وهذا الالتزام، هو الذي يحقق الوقاية من السقوط في المعاصي الفكرية، والأثرة النفسية والمالية.. والتقوى هي خير الزاد، وجماع الأمر كله، والعلامة المميزة للمجتمع الإسلامي المتكافل.. مجتمع المتقين، قال تعالى: ﴿ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ (البقرة: ١٩٧).

﴿ قُل لَّا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (المائدة: ١٠٠).

وهكذا نرى أن القيم في الكتاب والسنة، أوجدت الأسس للنسيج الاجتماعي، وأشاعت المناخ المطلوب لعملية التكافل والتنمية، الأمر الذي يمكِّن من إبداع البرامج التي يخف الناس إلى القيام بها، لأن التعامل معها، والإيمان بها، وإن لم يكن مقدَّساً ـ كاجتهادات بشرية ـ فإنه يرتكز إلى القيم المقدسة.

الموارد المالية للتكافل:

ولم يقتصر الإسلام على بناء الأصول النفسية، وإعادة تشكيل النسيج الاجتماعي للتنمية، والتكافل، والتدريب عليها، على المستوى التربوي فقط، وإنما ضمن تحقيق ذلك بتشريع موارد مالية ملزمة، كالزكاة، والوصية، والميراث، والوقف، والنذور، والكفارات، والصدقات، وزكاة الفطر، والنفقات الواجبة، وغير ذلك من الموارد المالية التكافلية، وضمن حراسة ذلك واستمراره، بحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي تشكل الرقابة العامة الدائمة، والحراسة المستمرة، كما أسلفنا.

ولا يتسع المجال لوقفات عند كل مورد من هذه التشريعات

التكافلية، وبيان أثره في عملية التنمية، وإنما هي إشارات سريعة تعين على رؤية الإطار التشريعي للتكافل الاجتماعي، بشكل عام.

ولا يقتصر الأمر في أوقات الشدائد والأزمات، على هذه الموارد، وإنما يتجاوزها ليصل إلى مرحلة تحريم الادخار، تلك المرحلة التي لا يقتصر فيها واجب المسلم على دفع الزكاة التي هي حق المال، ودليل جواز الادخار، ولا يقتصر أيضاً، على بعض الواجبات المالية الطارئة، التي ترتب على المال حقاً سوى الزكاة، وإنما تتجاوز إلى تحريم الادخار، وليس تحريم الاحتكار فقط، بل واعتباره من الكنز الذي تكوىٰ به الجباه والجنوب.

وما أظن أن أشد المذاهب الاقتصادية تطرفاً، وصلت إلى مرحلة تحريم الادخار، حتى في حالات الشدة، واقتصاد الحرب، كما يقولون. ولا بد أن نذكر هنا أن التشريعات المالية، التي تحقق الموارد التكافلية، مبنية على قناعه شخصية، وإيمان وعقيدة، وأصول نفسية، كما أسلفنا، بحيث يسعى الفرد المسلم لأدائها من ذاته، وبدافع من الوازع الداخلي، ويطمئن إلى ثواب فعله، وأنه دين، يتقرب به إلى الله. ومن هنا فشلت في عالم المسلمين سائر المصادرات، ومحاولات تأميم المدخرات، والفوائض، التي فرضتها بعض الحكومات في العالم الإسلامي، تحت عناوين الاشتراكية، وغيرها لأكثر من ربع قرن، وأخفقت في مجالات التنمية، وكانت سبباً في تكريس التخلف، لعدم إيمان الإنسان بها، ووجود الأثرة واستبدال استغلال الدولة باستغلال الفرد والتشريعات المتعسفة في تطبيقها.

إن التكافل الاجتماعي، أو التنمية بالمفهوم الشامل في الإسلام، تقتضي في بعض الظروف والشدائد، تقديم المدخر، من ظهر، وزاد، وجهد، وطاقة، إلى الآخرين، حتى إننا نرى فهم الصحابة الذي ينقله لنا أبو سعيد الخدري رضي الله عنه من قول الرسول ﷺ: «من كان معه فضل

ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له»، فذكر من أصناف المال ما ذكر، حتى رأينا: أنه لا حق لأحدٍ منّا في فضل، (رواه مسلم)، أي: لا حق في الزائد عن الحاجة، حتى لقد وصل الأمر ببعض الصحابة ـ أبو ذر الغفاري رضوان الله عليه ـ إلى القول: (الكنز هو: الزائد عن حاجة يومك).

أما الكنز الذي هو الاحتفاظ بالمال، وتعطيل وظيفته الاجتماعية، ومنعه من التداول، فهو من الأمور المحرمة، في كل الأحوال والأوقات، في الشدة والرخاء على حدٍ سواء.

العجز عن توظيف الموارد:

وقد تكون المشكلة من بعض الوجوه، أن العقل المسلم المعاصر، يعاني من حالة العجز، في التعامل مع موارد التكافل المالية، حيث لا يبصر من خلال تلك المعاناة التي يعيشها، ومناخ التخلف الذي يحيط به، إلا وضع تلك الموارد في المواقع الاستهلاكية، دون امتلاك القدرة على إبصار المواقع الإنتاجية، التي يمكن أن تكون أوعية للاستثمار وتنمية هذه الموارد، بحيث تتحول هذه الفوائد من الاقتصار على معالجة آثار المشكلة، وترميمها، بتقديم المساعدات الاستهلاكية؛ إلى معالجة أسباب المشكلة، والقضاء عليها، بجعل المساعدات إنتاجية، حيث تنتهي المشكلة تماماً.

ولعل من أسباب العجز أيضاً، غياب الحس بأهمية وأبعادالفروض الكفائية، ودورها في عملية التنمية، والتكافل الاجتماعي، وانكماش فكرة الاحتساب في العمل، والشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين، وتقديم ذلك في الأهمية على الفروض العينية، لأن تحقيق الفروض الكفائية، التي هي في النهاية فروض تكافلية تنموية، تصل بالأمة إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، أو التنمية الذاتية، وحسن التوظيف لطاقاتها، وفوائضها المالية، أمر يخص

الأمة كلها، ويتعلق بكيانها ومصلحتها، والمصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، شرعاً وعقلاً. لكن المشكلة في تقطيع أوصال الأمة الواحدة، ونمو الحس الفردي، الأمر الذي أدىٰ إلى عدم إبصار إلاَّ الفروض الفردية العينية، لغياب الدولة المسلمة، وغياب المؤسسات التي تقوم ببعض وظائفها حال غيابها عنها.

وقد يكون من المداخل المغلوطة، توهم بعض الجماعات أو العاملين للإسلام، أن تحقيق التكافل الاجتماعي، والامتداد به، هو من وظائف الدولة فقط. وأن أية مساهمة في هذا المجال، تشكل خدمة، ودعماً، وتأييداً، وتقوية، لمؤسسات قد لا تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة، الأمر الذي أدى إلى نكوص وقعود كثير من العاملين عن وظائف الاحتساب، والقيام بالفروض الكفائية، والتدريب عليها، وتقديم البرهان للأمة، على أن الإسلام هو القادر وحده على تقديم الحلول لمشكلاتها، ولا يخفىٰ ما للقيام بالفروض الكفائية من أهمية في مجال الدعوة للإسلام، والتحول إليه، إضافة إلى أنه ليس من المسلَّم به شرعاً وعقلاً: أن تحقيق التكافل هو واجب الدولة وحدها، كما أن الدول التي قد لا تلتزم بتطبيق الشريعة، لا يخرج المجتمع فيها، عن أن يكون مجتمع مسلمين، ولا بد أن تحكمه وتسوده حقوق الأخوة الإسلامية، في تحقيق التكافل الاجتماعي على المستوى الشعبي.

وقد يكون المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضىٰ وبعد أن أوشكنا على إنجاز تحرير الذات واستردادها، والبدء بمرحلة بناء الذات، أن ندرك أهمية التحول من الحماس إلى الاختصاص، ومن المبادىء إلى البرامج، ومن الفكر إلى الفعل، وذلك بتقديم دراسات ومقترحات، تشكل نقلة نوعية للمؤسسات الإسلامية، وللعقل المسلم بشكل أخص، تمكنه من إبصار الكثير من الملامح والآفاق الغائبة، عن العمليات التنموية في العالم الإسلامي، وتلفته إلى الطاقات الكبيرة الفائضة، المذخورة والمعطلة،

بسبب إصابات التخلف، التي أورثته العجز، عن حسن توظيف تلك الطاقات، ذلك أن أية محاولات للنهوض، بعيداً عن حسن استثمار هذه الطاقات، وتوظيفها، من خلال إعادة إحياء مفهوم فروض الكفاية، التي هي في الحقيقة واجبات اجتماعية تكافلية، تحقق الاكتفاء الذاتي، سوف تبوء بالفشل.

لذلك نرى أنه من الخطورة بمكان أن نقتصر على مخاطبة المسلمين بما يجب أن يكون (وهي الصورة المثالية نصبوا للوصول إليها) شأن الكثير من مواصفات الخطاب الإسلامي اليوم، وإنما لا بد من تجاوزذلك، إلى اقتراح نماذج للأوعية، والكيفيات، والتطبيقات، التي يمكن أن تتحرك من خلالها هذه الطاقات الفائضة، في ضوء الواقع الذي عليه الناس، بتقديم دراسات رائدة، للجمع بين الفقه للحكم الشرعي، الذي يعتبر نقطة الارتكاز الأساسية للمعاملات، وما يمنحه الفقه الاقتصادي، أو علم الاقتصاد، من إبداع وابتكار البرامج والأوعية العملية، لحسن استثمار وتوظيف فوائض الطاقات، والتخطيط لتنمية العالم الإسلامي.

وما لم تدرك المؤسسات، والتنظيمات الإسلامية، والعاملون للإسلام، أهمية فروض الكفاية، وتوفير التخصصات المطلوبة، التي تمكن من إبداع البرامج، وتقديم النماذج الإسلامية العملية، لتنزيل القيم الإسلامية في الكتاب والسنة على الواقع، وتقويم سلوكه به، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فسوف تستمر المراوحة في الموقع ذاته، مهما كانت أمنياتنا كبيرة، وآمالنا عريضة ومثالياتنا مغربة.

رمضان ١٤١٣ هـ
آذار (مارس) ١٩٩٣



ملامح النظام المعرفي
عند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله



لا شك أن من الأهمية بمكان، التوجه صوب الدراسات المنهجية لامتلاك الأدوات المعرفية الصحيحة، وإعادة بناء النظام المعرفي الإسلامي، وذلك من خلال الإدراك الواعي لمصادر المعرفة، الذي يعتبر وسيلة التعرف على طرق البحث، ومعايير المعارف، وأدوات النقد والتمحيص والتقويم، في محاولة لإعادة بناء العقلية المنهجية المعاصرة، بعد هذا التبعثر الفكري، والتخاذل الثقافي، وبعد أن امتلأت الساحة الفكرية بالغث والثمين.

ولعل المدخل الصحيح لهذا البناء، من الناحية العلمية والمنهجية، البدء بمراجعة التراث، والقدرة على هضمه، وتمثل مناهجه، التي كانت وراء هذا الإنتاج المعرفي العظيم، والذي تحقق له ما لم يتحقق لغيره من الاجتهادات النظرية، والاختبار التاريخي والتجربة والمناهج العلمية، لتشكل هذه المراجعة اللبنات الأساس في البناء المعرفي المأمول، بعد أن توقف العقل المسلم في كثير من شعب المعرفة، في نطاق العلوم الاجتماعية والإنسانية، واقتصر على التقليد والمحاكاة في شعب المعرفة والدراسات الفقهية التشريعية. ولتكون هذه المراجعة التراثية وسائل معينة على حسن التعامل مع قيم الكتاب والسنة، وتشكيل المناخ العلمي، وتحقيق التراكم المعرفي، الذي لا يتحقق الإبداع، والابتكار، والتوليد، والتجديد، إلا بتوفره.

وقد تكون المشكلة، أو الخلل الذي يعاني منه العقل المسلم اليوم في نظامه المعرفي، يتمثل في محاولة بعضنا التعامل مع قيم الكتاب والسنة بعيداً عن التراث، وأصوله المنهجية، وميراثه المعرفي، وإسقاط هذه الوسائل والأدوات، التي تقتضي المنهجية الاطلاع عليها، واستصحابها لإغناء الرؤية، واكتساب الخبرة، والانطلاق من مواقع منهجية ومعرفية صحيحة، ذلك أن هدم البناء المعرفي للقرون المتطاولة، الذي أُنتج من خلال الظروف والتجارب المختلفة، ليس من العلم، والدين، والمعرفة، والمنهج، في شيء.

كما تتمثل المشكلة، أو الخلل الذي يعاني منه العقل المسلم اليوم، في نظامه المعرفي، في محاولة بعضنا الآخر الوقوف عند حدود التراث، ومحاكاته، والتوهم بأن هذه الفهوم البشرية في التعامل مع قيم الكتاب والسنة، وتنزيلها على الواقع، من خلال عصر له ظروفه ومشكلاته، هي نهاية المعرفة، وغاية الاجتهاد، ويتأكد هذا التوجه، ويكرس أكثر فأكثر، عندما يذهب العلم، وتخلو الساحة من العلماء والمجددين، القادرين على التعامل مع القيم من خلال الواقع.. أو التوهم الآخر، الذي لا يقل خطورة من الناحية المعرفية عن سابقه، وهو أنه طالما أن هذه الفهوم التراثية، لم تنشأ في فراغ، وإنما هي مستقاة من قيم الوحي في الكتاب والسنة، ففيها الكفاية، ولا حاجة بنا إلى العودة إلى التعامل مع الكتاب والسنة، والاتصال بالينابيع الأولى، التي هي وحي من الوحي، وليست من مواضعات البشر، التي يختلف الناس حولها، ويجري عليها الخطأ والصواب، كما أنها على أحسن الأحوال ليست اجتهادات وفهوم بشرية نسبية محكومة بظروف الزمان والمكان، وليست معصومة ولا مقدسة، جاءت ثمرة لعصور معينة، لها ظروفها، وسويتها الحضارية، ولمعالجة مشكلات معينة.. وقد تبدل العصر، وتبدلت المشكلات، ولم يبق لبعض الفهوم التراثية إلا القيمة التاريخية، التي تبني الملكة، وتساهم بتشكيل أهلية النظر.

لقد استبدل العقل المسلم المعاصر، النسبي بالمطلق، والقابل للخطأ بالمعصوم، ونقل القدسية من قيم الوحي المعصومة إلى فقه البشر، فتوقف عن النظر، والعطاء، أو الامتداد، وانتهى إلى الانكفاء والتخاذل الثقافي والمعرفي، أو إلى المجازفات المعرفية التي تحاول تجاوز التراث، وإسقاطه، والتقليل من شأنه، والتعامل مع القرآن والسنة مباشرة، ولا ندري أي منهجية معرفية هذه التي تحاول القفز من فوق القرون، وعدم الاستيعاب للمناهج والمعارف السابقة، ومن ثم تدعي أنها بسبيل بناء منهجي سليم!؟

استصحاب التراث لفهم الواقع:

إن أية محاولة للفهم والبناء المنهجي، في ضوء قيم الكتاب والسنة، دون استصحاب التراث، تبقى محاولة عقيمة، نخشى أن تضيع الوقت في الارتكاس، ونقض الغزل. ولا نريد بهذا أن يصبح التراث هو البناء المعرفي المتحكم، والمثال المسبق، الذي لا يمكن التحرر من أسره، بحيث تصبح غاية البحث محاكاته، وتقليده، مع إسقاط بعدي الزمان والمكان، ومحاصرة النص المعصوم الخالد، بفهوم عصر معين، وإنما الذي نريده: أن استصحاب هذه الفهوم، يمنحنا قدرات أكبر في التعامل مع النص، وخصوبة أرحب على الإحاطة به، وإدراك أبعاده المختلفة.

وقد لا يكون مستغرباً أن يبذل أحدنا اليوم جهداً ووقتاً في النظر والتنهيج المعرفي لبعض الأمور الفكرية، ثم يجد سلفنا بذلوا في ذلك جهوداً مقدورة، وبلغوا أبعاداً كان من الأهمية بمكان الاطلاع عليها، والامتداد بها، قبل أية محاولة تجديدية، لكن ما نعاني منه هو الاغتراب المعرفي، الذي حال بيننا وبين الإبداع، بسبب عدم هضم التراث واستصحابه، ومن ثم القدرة على البناء عليه، والامتداد به.

ولعل بعض مدلولات التجديد التي أشار إليها حديث الرسول ﷺ،

في قوله: «يبعث الله على رأس كل مائة عام من يجدد للأمة أمر دينها» (رواه أبو داود في الملاحم)، يعني فيما يعني: كسر أسوار التقليد والركود، والتحرر من إلزام الفهوم البشرية التاريخية، التي جاءت لتنزيل القيم الإسلامية على واقع معين، وإعادة الفاعلية، وتشغيل المنهجية المتجمدة، للمساهمة بالإنتاج المعرفي في ضوء قيم الكتاب والسنة، مع استحضار بعدي الزمان والمكان، واستصحاب التراث، والتوغل فيه باتجاه الينابيع الأولى، وتجديد الذاكرة، وإعادة صلتها بقيم الكتاب والسنة، وتحريك آليات ومناهج التغيير.

والتجديد، الذي هو من لوازم الخلود والخاتمية، لا يعني الإلغاء، أو التعديل، الذي يعني الإلغاء الجزئي، بقدر ما يعني العودة إلى الينابيع الأولى للتلقي والتعامل، وإزالة ما يمكن أن يكون لحق بالقيم، ومصادر المعرفة، من تراكمات وفهوم، حاصرتها، وحالت دون الامتداد بها، في ضوء مقاصد الدين وأهدافه العامة، وإعادة الثقة لمصادر المعرفة الإسلامية، وضبط النسب بين مدارك العقل ومعارف الوحي، بعد الاضطراب الذي لحق بها، فألغى بعضها، وأعظم من شأن بعضها الآخر.. فالتجديد والمجددون بهذا الاعتبار، يمكن تصنيفهم في إطار الطائفة التي لا تزال قائمة على تمثل الحق، وتجسيده في حياتها، وتحرس استمراره، وتساهم بعملية النقل الثقافي.. هذه الطائفة، تضيق وتتسع، لكنها لا تنقطع، لأنها من لوازم الخلود، ولأن انقطاعها ينافي خاصية الخلود، والامتداد، والمعيارية.

من الأولويات المنهجية: دراسة حركات التجديد:

ولعل من الأولويات المنهجية في إطار هضم التراث، وبناء الملكة، وامتلاك الوسائل المعينة على فهم كيفيات التعامل مع الكتاب والسنة: دراسة حركات التجديد والمجددين، الذين حاولوا الانعتاق من أسر الفهوم

المسبقة، التي كرست الواقع، في محاولة للانطلاق المنهجي في بناء معرفة إسلامية، تستمد من قيم الوحي، وتستصحب فهوم السلف، بعيداً عن القفز من فوقها أو إسقاطها، أو نقل القدسية لها، والاكتفاء بها.

إن العودة إلى قيم الكتاب والسنة، وتجديد أمر الدين، وتنزيله على الواقع المعاصر، وتقويم سلوك الناس به، وامتلاك القدرة على هضم التراث في هذه الرحلة المعرفية، بحاجة إلى إبصار المقاصد الأساسية، وإدراك علوم الطريق، وامتلاك الوسائل التي تمكن من الوصول، والعلامات والحدود التي تحمي من السقوط أثناء العبور.. هذه المعارف جميعها، هي اللبنات التي تتكامل في إنتاج وإنضاج المنهج المعرفي، أو البناء المعرفي، الذي يجعل التعامل مع التراث، والاهتداء بالقيم، يسير في طريقه الصحيح، وينتج معارف معاصرة، تعيد تشكيل العقل المسلم، خاصة في هذا الوقت بالذات، الذي تقطعت فيه أوصالنا المعرفية، وتوقفت في حياتنا الفكرية كثير من شعب المعرفة، في حين بلغ الآخرون شأواً بعيداً.

لقد افتقدنا البوصلة الفكرية، واهتز عندنا مركز الرؤية، الذي يشكل المرجعية للعلوم جميعاً، والضابط المنهجي لمسيرتها ووظيفتها.. وتشتد الحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لتقدم شعب الاختصاص وتنوعها، والقيام بهذا الفرض الكفائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولا يتم هذا إلا ببناء منهجية سليمة، وتكامل الجهود المتنوعة، بعد أن اقتضت التطورات إلغاء الرجل الملحمة، وإقامة المؤسسات والمعاهد، ومراكز الدراسات لكل فرع من فروع المعرفة، ضمن إطار منهجية ومرجعية تنطلق منها جميعاً.

ولا شك أن المرابطة في المواقع المنهجية والفكرية، يعتبر اليوم من الفروض الفكرية المعرفية، ومن العزائم، والمشقات، التي لا يستطيعها، ولا يحسنها، إلا صفوة الصفوة، ممن أُوتوا بسطة في العقل والعلم، ووطّنوا أنفسهم على القيام بهذه المسؤولية الضخمة، التي سوف لا يتحقق للأمة

أي إنجاز مقدور، ولا للنخبة أي إنتاج يمكث في الأرض، دون إنضاج دراسات منهجية في شعب المعرفة المختلفة، وإعادة صلتها بمنطلقاتها، ومصادرها الأولى في الكتاب والسنة. . فإدراك أبعاد المهمة، والتعرف على طبيعتها، وتوفير متطلبات نجاحها، يعتبر من الشروط الضرورية للإقدام عليها، والمضي بها، إلى غاياتها.

وقد يكون من الخطوات الأولى المطلوبة على طريق بناء المنهجية المأمولة، القيام بمحاولة اكتشاف ومسح للمواريث الثقافية في شعب المعرفة المختلفة، حتى يسهل الرجوع إليها، والإفادة منها، وتمثلها، لتأتي الولادة المنهجية الجديدة، شرعية، تنتسب لآبائها.

ولعل أولى الخطوات المطلوبة أيضاً على طريق بناء المنهجية الإسلامية المعاصرة، تقديم دراسات تقويمية جادة، تعرض وتقوِّم البناء المعرفي لحركات التجديد، ومناهج المجددين، وتلقي الأضواء الكاشفة على بعض الجوانب التي يمكن أن تشكل مرتكزات، للبناء عليها، والامتداد بها، والاستعانة بها، لإقامة منهجية معاصرة، تنطلق من معرفة الوحي، كمصدر يقيني للمعرفة، يشكل المرجعية، والضابط المنهجي للمعارف الأخرى.

وعلى الرغم من أن حركات التجديد والمجددين في ميراثنا الثقافي، جاءت ثمرة لواقع معين، وللتعامل مع هذا الواقع من خلال قيم الكتاب والسنة، وأن كثيراً من القضايا والمشكلات، قد تبدلت وتغيرت، وأن التعامل مع الواقع الحالي، والاستشراف المستقبلي، يقتضي الاجتهاد للوصول إلى رؤى جديدة، فإن أصول المشكلات، لم تتبدل، ولم تتغير، وإنما تغيرت الصور والأحداث، الأمر الذي يقتضي التغيير في الخطط والبرامج، أما القيم الضابطة، والأسس المنهجية، فهي من الثوابت.

من هنا تأتي أهمية دراسة مناهج حركات التجديد والمجددين، خاصة

أولئك الذين اختاروا الموقع الفكري في الإصلاح، وتوجهوا صوب دراسة أسباب الخلل، وانتهوا إلى القناعة، بأن أسباب الخلل هي في غياب المنهجية المعرفية الصحيحة، أو توقفها في حياة المسلمين اليوم، الأمر الذي كان ولا يزال وراء الأزمات كلها، التي تعاني منها الأمة.

منهج ابن تيمية في التجديد:

ولعل ابن تيمية رحمه الله، يعتبر في مقدمة المجددين في هذا الإطار، ذلك أن كثيراً من القضايا التي طرحها، والمعارك الفكرية التي خاضها، والمشكلات التي اجتهد فيها، لا تزال مطروحة على الساحة، فكراً وفعلاً، خاصة والعقل المسلم اليوم، قد يكون أشد حاجة من أي وقت مضى لهذا اللون من المنهجية، والشجاعة في الحق، أثناء النظر في القضايا المطروحة، والفقه بالواقع المعاصر.

لقد تميز ابن تيمية عن علماء عصره، وكثير ممن سبقه، فلم يكن الاجتهاد الفقهي عنده، قواعد مجردة، ومقايسات ميكانيكية بعيدة عن الواقع، وإنما كان الواقع عنده محل اختبار النظر الفقهي، وكان تحقيق مقاصد الشريعة، وتوفير مصالح الناس، ودرء المفاسد، وإقامة العدل، هي المحاور التي ينطلق منها في اجتهاداته الفقهية.. كانت له اجتهاداته الفقهية المتميزة، وكانت له اجتهاداته في فقه الأولويات، والسياسة الشرعية، والحكم، والحسبة، جاءت ثمرة متميزة لمنهجه المعرفي وأصوله العلمية، وخبرته الميدانية.. ولعل اجتهاداته المتميزة في نطاق الأسرة، وأحكام الطلاق، كانت سبباً في حماية كثير من الأسر من التفكك والشتات، والطفولة من التشرد والضياع، ذلك أن ضلوعه في العلوم الأصلية: الكتاب والسنة، وما تفرع عنهما من علوم الوسائل، وسعة اطلاعه على الواقع الاجتماعي ومشكلاته، مكنه من امتلاك ناصية النقد، والتقويم، والترجيح، بحيث تصدق عليه القاعدة المأثورة: من عمل بما علم، أورثه الله علم ما

لم يعلم. فالميدان العملي، هو المختبر للنظر الفقهي. . والميدان العملي، هو مصدر للمعرفة أيضاً، لذلك بالإمكان القول: إن عطاء ابن تيمية الفقهي، دليل على أن باب الاجتهاد لم يغلق، ولن يغلق، طالما أن هناك قادرين على العطاء والاجتهاد، وأن العجز هو الذي جمد الفقه، وأغلق بابه، لذلك جاء عطاء ابن تيمية ثمرة عقل منهجي ناقد، بعيد عن التقليد والمحاكاة.

ونستطع أن نقول: بأن ابن تيمية أعاد للوحي (الكتاب والسنة) اعتباره، كمصدر مستقل للمعرفة اليقينية، بعيداً عن التأويل العقلي لظواهر النصوص، أو الخروج بالمعنىٰ عما وُضع له اللفظ، بعد أن كادت المواريث الفكرية والفقهية تحول بين المسلم ومرجعية الوحي، وأكد على ظنية الدليل العقلي، أو المعرفة العقلية، خاصة في نطاق معارف العلوم الاجتماعية، وقطعية الدليل النقلي المعصوم (معرفة الوحي)، إذا توافرت له الشروط المطلوبة شرعاً، واستدل لذلك بتفاوت اجتهادات العقول في المسألة الواحدة.

وقد تكون المشكلة التي تنبه لها ابن تيمية، ووقع فيها كثير من الباحثين، سواء في ذلك العلوم الشرعية أو الاجتماعية: الأحكام المطلقة في جعل المعرفة العقلية قطعية في كل المجالات، دون التفريق بين المجالات الإنسانية، والمجالات المادية، وفي جعل أحكام النقل، أو معرفة الوحي، قطعية مهما كانت درجة ثبوتها ودلالتها، وميدانها، واستطاع حل المعادلة الصعبة حيث قرر: أن كلًّا من معرفة العقل والنقل، تكون تارة قطعية، وتارة ظنية، إلى جانب أهمية التفريق بين ميدان المعارف العقلية وميدان معارف الوحي، وانتهىٰ إلى درءالتعارض بين معرفة الوحي القطعية، ومعرفة العقل القطعية، كحقيقتين، وأن التعارض يمكن أن يكون بين القطعي والظني. وفي هذه الحالة تقدم المعرفة القطعية على الظنية مهما كان مصدرها.

لقد اعتمد العقلَ مصدراً للمعرفة في نطاقه، وعظم من قدره، إلى درجة اعتبر معها: أن النقل المخالف لصريح المعقول، إما موضوع، أو ضعيف الدلالة.. ولم يقتصر على اعتماد الوحي والعقل كمصدرين للمعرفة، وإنما اعتمد الحواس أيضاً، وبذلك يمكن وصف منهجه المعرفي بالتكامل بين مصادر المعرفة: الوحي، والعقل، والحواس.. كما أنه اعتمد اللغة كأداة للتوصيل والتواصل، وليست مصدراً مستقلاً بذاته، بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها، أو إلغائه، لكن في الوقت نفسه، لا يمكن أن نتجاوز به الحدود والمجال الذي يمكنه العطاء المعرفي فيه، وإن كان الوحي الصحيح الثابت بشروطه الشرعية، مقدماً ومصوباً عند التعارض، لأنه صادر عن المعصوم، بينما معارف العقل في نطاق العلوم الاجتماعية والإنسانية، تبقى ظنية، ولا أدل على ذلك من تفاوت العقول واختلافها في النظر، سواء في ذلك، المعرفة الناتجة عن خطأ الحواس، أو المحاكمات العقلية نفسها.. فالوحي هو الإطار المرجعي، والضابط المنهجي للمعارف الأخرى. فهو مصدر المعرفة اليقينية، ومعيار المعرفة العقلية.. والمعرفة بشكل عام لا تتحقق إلا بالوحي والعقل معاً، ذلك أن المعرفة الإنسانية تحتاج إلى أصل ثابت يكون مصدراً لها، وميزاناً عادلاً، ومعياراً تعرض عليه عند الاختلاف، لأن معرفة الوحي هي عن المعصوم، الذي لا يخطىء، ولا يقر على الخطأ، فهي تستمد مصدريتها ممن يملك اليقين الثابت، والحق المطلق، بخلاف المعارف الأخرى، ولهذا جاء التنزيل برد الناس عند الاختلاف إلى الكتاب والسنة: ﴿فَإِن تَنَـٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩).

ومعرفة الوحي، التي وعاؤها ودليلها العقل، لا تأتي بمحالات العقول، بل بمجاراتها، لذلك اشتملت على القضايا البدهية الفطرية، وعلى الأمثلة الحسية، وعلى الأقيسة العقلية العامة.. من ذلك، انتهى ابن تيمية إلى الأصل المعرفي الهام: إن معرفة الوحي الصحيح، لا تتعارض

مع معرفة العقل الصريح. والدليلان القطعيان لا يُتصور وقوع التناقض بينهما، وهذا المنهج المعرفي يبدو واضحاً في كل اجتهاداته الفقهية، ومجاهداته، ومناظراته الفكرية، لذلك فمنهجه في التفسير يقوم على الأصلين المعرفيين: الرواية عن السلف، وصحة الدراية للنص.

اللغة عند ابن تيمية:

واللغة عند ابن تيمية ليست مصدراً للمعرفة ـ كما أسلفنا ـ وإنما هي أداة توصيل وتواصل، وتعبير عما يتصوره الإنسان، ويشعر به.. فهي وعاء للمضمون، كما أنها أداة لتمحيص المعرفة الصحيحة، ولضبط قواعد التخاطب.. وعلى الرغم من أنه أنكر المجاز، إلا أنه قدم نظرات متعمقة في دلالات الألفاظ، من حيث الظهور والخفاء، والحقيقة والمجاز، وتطور الدلالات، بما أسماه التوسع في المعنىٰ اللغوي الأصلي، الأمر الذي يحكم الرباط بين التفكير والتعبير، ويجعل لكل منهما تأثيره في بناء الآخر.

ولعل موقف ابن تيمية من التأويل والمجاز اللغوي، كان بسبب شيوع التأويلات الباطنية، والشطحات الصوفية، التي خرجت بالمعنىٰ عما وُضع له اللفظ، وغلبة المذاهب العرفانية، التي تخرج بالنص عن ضوابط ومدلولات الألفاظ، إلى ضروب من المجاز والكنايات، التي قد تلغي التكاليف الشرعية، وتدمر الحدود الفاصلة بين الحلال والحرام، ذلك أن المجاز باب هام من أبواب الدلالات اللفظية، وهو من معهود العرب في الخطاب، والقرآن إنما نزل على معهود العرب في الخطاب وأساليبهم البيانية. فالقول بإلغاء المجاز، يؤدي إلى كثير من التعسف والمجازفة، وقد يوقع في شبهات وإشكالات في الاعتقاد والتفسير، لا تقل خطورة أحياناً عما وقع به أصحاب التفسير الإشاري، والمجازي، والباطني.

ولعلنا نقول: إن إلغاءه للمجاز، كان موقفاً ناتجاً عن ضرورة المواجهة للانزلاقات الفكرية، والمخالفات الشرعية.. وتبقى المشكلة المطروحة: هل اللغة تحكم وتحدد مراد النص، ومقاصده، وأبعاده، بحيث

تشكل مصدراً مستقلاً للمعرفة، وتفسير الوحي، وتأويله، أم أن اللغة أداة فهمٍ لا بد منها لجميع مناهج التفسير والتأويل، وأن مراد الشارع، وبيان الرسول ﷺ، هو الذي يحكم اللغة، ويحدد مدلولاتها، ويوسع في معاني بعض ألفاظها؟ لأن الرسول ﷺ في القمة من الفصاحة والبيان، وقد أوتي جوامع الكلم، وأُنزل عليه القرآن كمعجزة بيانية، مما يجعلنا نقول: إن كثيراً من وجوه البلاغة والإعجاز، التي امتدت بها العربية، كانت من عطاء أسلوب القرآن المعجز، فالوحي هو الذي امتد باللغة ودلالاتها، وليست اللغة هي التي حكمت مدلول النص، وإن كانت أداة فهمه، حيث نزل بلغة العرب. ويبقى استصحاب البيان النبوي، هو العاصم من التأويل والخروج بالمعنى عما وضع له اللفظ القرآني.

لذلك لا بد من التمييز بين لغة التنزيل ولغة العرب، فلغة التنزيل هي الحاكمة على لغة العرب، وهي الفيصل عند الاشتباه، فليس هناك ما هو أفصح وأبين وأوضح من لغة الشرع. لذلك ينبغي النظر إلى لغة الوحي المنزل، حسب زمن الخطاب، وحال المخاطب، وقصد المتكلم، وهو الشارع، وبدون مراعاة هذه الشروط الأساسية، يفقد الخطاب اللغوي قيمته في الاحتجاج، وتتعدد القراءات للنص الواحد، وتصير مدلولات الألفاظ مائعة، قابلة لأي معنىً، ولو كان مصادماً لمراد المتكلم.. فالمضمون الشرعي من خلال سياقه الدلالي، ومن خلال اللغة المتداولة في عصره، هو الذي يحكم اللغة، وليس معاني اللغة هي الحاكمة على قصد الشارع.

ولقد كان لابن تيمية فضل في السبق إلى تحديد بعض المصطلحات اللغوية، وضبطها بمدلولاتها الواضحة، من خلال الإحاطة بورود اللفظ في المواقع المتعددة في التنزيل، خاصة إذا كان هناك نوع من الالتباس المفضي إلى الانحراف عن ضوابط العقيدة والشريعة.

إن تحديد المصطلحات، أصبح اليوم على غاية من الأهمية، من

الناحية المعرفية، بحيث بات من لوازم التأليف، والحوار، والتفاهم، حتى لا يُحمل على الإنسان ما لم يقصد، ويقوَّل عالم بما لم يقل. لذلك يقول ابن تيمية: من تكلم بلفظ يحمل معاني كثيرة، لم يُقبل قوله، ولم يُردّ، حتى نستفسره، ونستفصله، حتى يبين المعنى المراد.

المنهجية الاجتماعية عند ابن تيمية:

ولم يكن منهج ابن تيمية المعرفي وفقهه بعيداً عن الواقع الاجتماعي والسياسي، الذي انتهت إليه الأمة المسلمة، لذلك حاول دراسة الأسباب التي وصلت بالأمور إلى ما صارت إليه من التفرق، والخذلان، وتداعي الأمم، وربط كثيراً من الظواهر الاجتماعية والنفسية، بشيوع الإلحاد، وما يسببه من ضياع وضعف في المقاومة، وانحلال روح الأمة، وعزيمتها، وما يورثه من النفاق الاجتماعي، وانحسار التدين إلى مجالات سلبية بدعية، بعيدة عن التأثير والفاعلية، واعتبر تسليط العدو، هو من قبيل العقوبة من الله على التقصير في التكاليف الشرعية، والانسلاخ من شرائع الإسلام.

ومن الأمور التي تنبه لها، موضوع السنن الاجتماعية، التي تجري على الأمم جميعاً، ذلك أن التحذيرات القرآنية، وطلب الاعتبار بأحوال الأمم السابقة في الصلاح والفساد، والنهوض والسقوط، يعني أن الله سبحانه وتعالى سنة في عبادة، لا تتحول ولا تتبدل، وعرّف السنة بقوله: هي أن يُفْعَل في الثاني ما فُعِلَ بنظيره الأول، فسنة الله في خلقه تقتضي، أن يحكم في الأمور المتماثلة، بقضاء مماثل، لا بقضاء مخالف، فحيث وجد الوصف وجد الحكم (رسالة الفرق بين الحق والباطل).

وأعتقد أن ذلك يشكل منهجاً واضحاً في الدلالة على السنة الاجتماعية وفاعليتها، التي تعتبر بمثابة الأسباب المطردة في الوصول إلى النتائج، إذا توفرت الشروط وانتفت الموانع، وأن غير ذلك لا يليق بعدل الله، وميزانه، الذي أُنزل ليقوم الناس بالقسط، فالسنن هي مادة

التكليف الشرعي وعلته، وميزان الثواب والعقاب، وإلا انقلبت الحياة إلى عبث من العبث.

ولا بد أن نشير إلى أن هذه القضايا المهمة التي عرض لها، يمكن أن تصنف في إطار المنهجية الاجتماعية (علم الاجتماع)، أو سنن الأنفس التي هي مناط التغيير، والتي لا تزال غائبة عن الذهنية الإسلامية المعاصرة، الأمر الذي يقتضي إعادة الطرح والاستدعاء، حيث أكد القرآن على ذلك في القصص القرآني كلها، والأمثال المضروبة، وطلب الاعتبار بذلك.

وقد رد ابن تيمية بشدة على من ينكر تأثير المقدمة في حصول النتيجة، وتأثير الأسباب في حصول المسببات، والقول بأن: الأسباب عبارة عن إمارات لوجود المسببات، فهي تقع عندها لا بها.. وبيَّن تهافت هذا القول المخالف لصريح العقل، وصحيح الكتاب والسنة والإجماع، فإن العقل دل على أن النار فيها خاصية الإحراق، والعين فيها قوة الإبصار، والعبد فيه قوة مؤثرة في فعله، كما دل الكتاب على إثبات فاعلية الأسباب في غير موضع، وأن السلف اتفقوا على إثبات الأسباب، كما اتفقوا على أن الله يخلق الأشياء والأسباب، وأكد أن وجود السبب وحده لا يكفي لحصول النتيجة، حتى يوجد الشرط وينتفي المانع، وبهذا أخرج الفكر الإسلامي من حالات الركود والسقوط، والإرجاء، والسلبية، والتقليد، التي أصابته بالعطالة.

ومنهج كشف السنن ودراسة الظواهر الاجتماعية، لم يقتصر عند ابن تيمية على النطاق الفكري النظري، بل تجاوز ذلك إلى الممارسة الميدانية، حيث حاول دراسة الأسباب التي انتهت بالمسلمين إلى ما صاروا إليه، كما أشرنا إلى ذلك مسبقاً.

ولعل ابن تيمية رحمه الله، تنبه بشكل مبكر في منهجه المعرفي إلى

أهمية إيضاح أبعاد تزاوج الإخلاص والصواب، طرفي المعادلة في العمل الصالح.. فالإخلاص الذي مداره النية والتربية، لا يكون خالصاً ما لم يوافق روح الشريعة ومقاصدها، أما الشطحات الصوفية باسم الإخلاص، فهي خروج عن الدين.. والصواب لا يتحقق إلا بموافقة الشريعة، والانضباط بالكتاب والسنة.. وأن الأمرين متلازمان، لا يغني أحدهما عن الآخر، وأن إصابة المسلمين كانت دائماً من فقه بلا تدين، ومن تدين بلا فقه، وأن التفريق بين الحقيقة والشريعة، هراء وتملص من التكاليف الشرعية.

والحقيقة التي لا بد أن نؤكد عليها لاستيعابها، ومن ثم استصحابها فيما نسعى إليه من بناء المنهجية الإسلامية المتكاملة: أن ابن تيمية اعتمد جميع وسائل المعرفة: الوحي، والعقل، والحس، واللغة كوسيلة وأداة، ولم يلغ بعضها لحساب بعض، وضَبَط النسب بين جوانب التواصل والتفاصل فيها، الأمر الذي جعله يستقصي البحث في مجالاتها، وانتهى إلى منهج التكامل المعرفي، حيث إن إسقاط أي مصدر أو وسيلة من وسائل المعرفة (الوحي، أو العقل، أو الحس)، أو جعله بديلاً أو مقابلاً لغيره، سوف يلحق بالمعرفة كثيراً من الإصابات الفكرية.. وقد تكون آفة المعرفة عند الوضعيين، بإسقاط الوحي كمصدر للمعرفة اليقينية، أو إسقاط الحواس عند العقليين، أو إسقاط العقل عند الحسيين، وعدم تحقيق التكامل والتواصل والتوازن، بين تلك الوسائل جميعاً، الأمر الذي أدى إلى الاضطراب والتناقض.

لقد استطاع ابن تيمية في ضوء منهجه المعرفي المتكامل، أن يفتح ملفات كثير من القضايا، في الاعتقاد، والتصوف، والاجتهاد، واللغة، والفلسفة، والسياسة الشرعية، وكانت له نظرات دقيقة وذكية تنم عن قدرته، ووضوح المنهج المعرفي الذي يصدر عنه، وكان شديد الثقة فيما يعتقده

من الحق، كما كان صاحب همة عالية، وشجاعة متميزة، جعلته واثقاً من قدرته على خوض المعارك المتنوعة، وله في معظمها جولات موفقة، ومعظم ما أخذ عليه خصومه: شدته، والحدة التي تعتريه أثناء المواجهة. ولعل الظروف التي كانت تمر بها البلاد الإسلامية، والزلازل الثقافية والفكرية والسياسية والخلقية، التي خلفتها الحروب الصليبية، والغزو التتري، والتي خلطت الحق بالباطل، والبدعة بالسنة، جعلت ابن تيمية أكثر ميلاً للمناظرة والمواجهة، منه إلى المهادنة، والحوار، وتبادل الرأي، والمشورة، فهو أشبه بالمقاتل، الذي يريد أن يقضي على خصمه، المعتدي على شرع الله، ويحقق الانتصار الكامل عليه؛ لذلك خاض أكثر من معركة في أكثر من ميدان، في محاولة لاستعادة الفاعلية، وبعث روح الجهاد، وتجديد أمر الدين..

والحقيقة: أن المواجهة المستمرة، وكثرة الخصوم، وتنوع المعارك، جعلت ابن تيمية ـ إلى جانب ما منحه ذلك من التنوع الثقافي، والخصوبة الفكرية، والفقه الميداني ـ موزع الاهتمام، لذلك نراه يدرك ذلك أثناء سجنه، ويسجله حيث يقول: قد فتح الله علي هذه المرة من معاني القرآن، ومن أصول العلم، بأشياء كان كثير من العلماء، يتمنونها، وندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن (العقود الدرية).

ولعل ذلك إشارة واضحة إلى أهمية التخصص، والتوفر عليه، حتى يمكّن صاحبه من الاجتهاد والإبداع.. وعلى الرغم من منهج ابن تيمية السلفي في الاتباع الصارم، واعتبار معرفة الوحي هي المرجع، وتنوع المعارك التي خاضها من أجل ذلك، فإن ذلك لم يمنعه من الإبداع، بل دفعه إليه. وأعتقد أن الذي أتاح له فرصة التأثير والقدرة على التغيير، زهده في السلطان، حيث أحسن اختيار موقعه المؤثر، ولم ينازع أهل السلطان سلطانهم، الذين ينظرون إلى كل ناصح أنه منازع لهم، لذلك أعلن

مبكراً، أنه رجل ملة، لا رجل دولة. لا يهمه أن يكون هو السلطان، بقدر ما يهمه إشاعة العدل، وانتصار سلطان الحق والشرع.

هـذه ملامـح عامـة عن منهج شيـخ الإسلام ابن تيميـة رحمه الله، سجلتها بعد إطلاعي على رسالة جامعية بعنوان: (تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية)، لـلأخ الباحث الفـاضل: إبـراهيم عقيلي، التي عرضت لجوانب هامة في منهجه المعرفي رحمه الله، وأثر هذا المنهج في اجتهاده الفقهي، ومجاهداتـه الفكريـة، ومناظـرته للفـرق الخارجـة عن الإسلام، وضوابط الشريعـة، وتجديـده لأمر الـدين، بالعـودة إلى الكتاب والسنـة، واستصحاب فهم السلف خير القرون.. وعلى الرغم من أن كانه متفقهاً على مذهب الإمام أحمد رحمه الله، الذي يمكن أن يصنف في إطار فقه أهل الأثر، ومنهج السلف، إلا أن ذلك لم يحمله إلى التقليد، وإنما منحه القدرة على الاجتهاد المستقـل، والعودة إلى اليـنـابيع الأولى في الكتـاب والسنة، وحسن تنزيلها على الواقع المعاش، ومعالجة مشكلاته في ضوء مقاصد الدين العامة، بما يحقق فقه النص، ودراية العصر.

والأمر الجدير بالإشارة إليه، والإشـادة به، البـدء بتوجيـه الرسـائل الجـامعية والبحـوث الأكاديميـة إلى دراسة حـركات التجـديـد، ومنـاهـج المجددين، وإسهامها في البناء المعرفي، وتخليصها من عملية الشحن من الكتب والمراجع، والتفريغ على أوراق الرسائـل دون جديـد، بعيداً عن الحاجات الحقيقية للأمة، وأزماتها المعرفية والفكرية. ذلك أن المأمول من البحوث والدراسات الجامعية، أن تكون ميدان بحث وتدريب، تخلص منه إلى نتائج تأتي ثمرة للتقـويم والمراجعـة، بحيث تشكل لبنـات في البناء المنهجي، والمعـرفي، ولا تـقـتـصـر على إعـادة الاجـتـهـادات والآراء والموضوعات، لأن المفترض بالدارس أنه أصبح مهيئاً من حيث الاطلاع والإحاطة والإعداد الأكاديمي، أن يمتلك المعايير المنهجية، لأن يقدم رأياً

واجتهاداً، يشكل إحدى الركائز المعرفية التي يُبنى عليها، وبذلك يكون بحثه ورسالته الجامعية موصولاً بحاجات الأمة، يمكنها من إنهاء القطيعة مع التراث، ويمنحها القدرة على الإفادة من الجوانب المنهجية فيه، وتأسيس وتأصيل العودة لاستئناف ما انقطع في نسقنا المعرفي بشكل سليم، ويتحدد هذا المطلب بشكل أخص، في مجال دراسة حركات التجديد، ومناهج المجددين، وتقويمها، واستخلاص العبرة منها، واستصحابها لتحقيق التراكم المعرفي، الذي لا بد منه في بناء المناهج المعاصرة، ذلك أن الدراسات الأكاديمية، ورسائل البحث العلمي، لا بد أن تتحدد في ضوء حاجات الأمة، بحيث تشكل لها بصائر مستقبلية في ضوء مختبرات الماضي.

إن الاكتفاء بالعرض للتراث، دون القدرة على الخطوة التالية لما يمكن استصحابه في ضوء حاجات الأمة، وما تعانيه من أزمات فكرية، قد لا يكون كبير الجدوىٰ، كما هو حال كثير من الدراسات، والرسائل الجامعية التي لا تخرج في حقيقة الأمر، عن ضروب من التكرار، الذي لا يكلف صاحبه شيئاً من الاجتهاد الفكري للجوانب التي تمثل أزمات فكرية، وثغوراً مفتوحة في بناء الأمة الثقافي، حيث المفترض في الدراسات والرسائل الجامعية، أن تنطلق من مواقع فكرية متقدمة: على طريق النهوض، وليس وسائل لنيل الشهادات فقط.

وأعتقد أن ابن تيمية رحمه الله، ومنهجه المعرفي، لا يزال بحاجة إلى وقفات في أكثر من جانب، في ضوء أهدافٍ محددة، للخلوص إلى المعايير المنهجية، ومدىٰ إسهامها في النهوض المعرفي المطلوب للتعامل مع الواقع الفكري المعاصر ـ الأمر الذي أسأل الله أن يوفق لإنجازه مستقبلاً ـ وبذلك تمتد خطوات ومناهج التجديد، ونكون قادرين على توظيف التراث، والإفادة منه للحاضر والمستقبل. أما الاقتصار على عرض

منهج ابن تيمية في التعامل مع المشكلات الفكرية والفقهية والثقافية في عصره، فإنه على الرغم مما يمنح من الملكة، ويغني في الثقافة المنهجية، يبقى دون المطلب تماماً.

المحرم ١٤١٣ هـ
تموز (يوليو) ١٩٩٢ م

قضيّة النقل والعَقْل
في التصوُّر الإسْلامي

خلق الله الإنسـان، علّمه البيـان، وأنزل القـرآن تبياناً لكل شيء، واستنفر الوعي لذلك البيان، وجعل العقل مناط التكليف، وأداة فهم الوحي وتدبره، ووسيلة التلقي والأخذ، ومعرفـة مقاصـد الشرع، وتعـدية الـرؤية القرآنية والحكم الشرعي، وبسطه على واقع البشر، وتقويم سلوكهم به، وجعله مصدر الامتداد بالرسالة الخاتمة، بعد توقف الوحي، وختم النبوة، ونعىٰ على الكفار الذين يعطلون عقولهم، ويغلقون نوافـذ المعرفـة، فلا تقودهم عقولهم إلى معرفة الحق: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٧١)، ويوقفون دور العقل في الفهم والتدبر، ويقبلون لأنفسهم أن يكونوا نسخة مكررة، تعيش على المحاكاة، أو التقليد الجماعي، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (البقرة: ١٧٠)، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾(محمـد: ٢٤)، ويكتفون من الـوحي بالقـراءة، التي لا تتجاوز تراقيهم، ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (البقرة: ٧٨). فالبـلاغ من الله، والبيان من الـرسول ﷺ، يقـول تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤)، فحمل ما جاء به من الوحي بين دفتيه تجربة النبوة من لدن آدم عليه السلام، ما يحقق استشراف الماضي والشهود التاريخي، بما قصّ من أخبار الأمم السابقة، حيث قصص الأنبياء تمثل المختبر الحقيقي لتنزيل

قيم الوحي، ومدركات العقل، والمنجم الدائب، الذي يمد العقل المتأمل، باكتشاف سنن الله في الأنفس والآفاق. حتى يتمكن من تسخيرها، وتوظيفها، ليحسن أداء الأمانة، والقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، بما زُوّد به من رصيد الشهود التاريخي، وما نيط به من تحقيق الشهود الحضاري، وما استصحبه من ذاكرة الماضي ومشاهدة الحاضر، لتأهيله للشهود المستقبلي واستشراف آفاقه: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۢ ﴾ (ص: ٨٨).

فتدبر قصص الأنبياء، والسير في الأرض الذي أمر به الوحي، هو الذي يُبصِّر بالسنن التي تحكم حركة التاريخ، ويمكن العقل من اكتشاف قوانين نهوض وسقوط الأمم: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ . . .﴾ (يوسف: ١٠٩) ذلك أنه لو لم تحكم الحركة البشرية سنن، وتنتظمها قوانين مطّردة، لا تتبدل ولا تتحول، لما كان لقصص الأنبياء، ولطلب السير في الأرض، وإطلاق العقل من قيوده، لتحقيق الاعتبار بالعواقب، ومن ثمّ التحكم وإمكانية التسخير، أيّ معنىً.. فالقيم من عطاء الوحي، والآيات والبراهين التي تؤكد تلك القيم، وتبرهن عليها، من وظيفة العقل.. وتبيُّن الحق، وإبانته كامنة في القدرة على رؤية الآيات في الأنفس والآفاق: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ (فصلت: ٥٣).. فالعقل دليل الوحي.. ورؤية العقل للآيات، برهان الوحي.. ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (الذاريات: ٢٠ - ٢١).

لقد شغلت قضية الوحي والعقل، أو ما يعبر عنه بالنص والاجتهاد، أو المنقول والمعقول، أو المأثور والرأي، أو الأصالة والمعاصرة، أو التراث والعصر، الفكر الإسلامي قديماً وحديثاً، وتعرضت لكثير من عمليات المد والجزر، وردود الفعل، كلما تعرض البناء العقلي الإسلامي لتحديات غالباً

ما تأتيه من الخارج. ولم يعان العقل المسلم في فترة القدوة من هذا التأزم.. وقد يكون مصدر ذلك التأزم الذي ظهرت بوادره عند أول اتصال مع فكر من الخارج الإسلامي، عندما دخلت الفلسفة اليونانية إلى ساحة الثقافة الإسلامية.. وعودته إلى الظهور اليوم، إنما جاء بسبب التخلف الحضاري، والتحدي الذي تفرضه فلسفة الحضارة الغربية المادية المعاصرة على العقل المسلم.. فكانت الإشكالية دائماً في القبول بالمقدمات الخاطئة، التي تؤدي بالضرورة إلى النتائج الخاطئة، حيث يوضع العقل مقابل الوحي، ويوضع الاجتهاد مقابل النصّ، ويوضع الإنسان أمام خيار في هذه الثنائية، والمعادلة الصعبة، بحيث يُجعل اختياره لأحد طرفي المعادلة، يلغي بالضرورة الطرف الآخر، أو يعطله، أو يحاصره، حيث يختل الميزان، ليكون في صالح العقل، على حساب الوحي، أو يكون لصالح النقل، على حساب العقل.. وقد لا تكون للمشكلة جذور في الدين الإسلامي، والفكر الإسلامي، وإنما هي في الحقيقة والواقع الثقافي: معركة في غير عدو، وهي دخيلة على العقل المسلم، ليست من طبيعته، ولا من مكوناته.

فالدين الإسلامي، بقدر ما جاء يؤسس الحياة، ويحدد أهدافها وغاياتها على قيم الوحي، بقدر ما جاء يعلي من شأن العقل، ويجعل منه ظهيراً وقسيماً للوحي، وأداة لفهمه، وأهلاً لخطابه، ووسيلة التلقي والأخذ، ومعرفة مقاصد الوحي، والامتداد بالرسالة الخاتمة في ضوء الوحي، بعد أن توقف الوحي.. بل جعله في كثير من الأحيان، في وضع مواز للوحي، لا يصطدم به، وليس مقابلاً له.. كما جعل العقل مصدر البرهان على أحقية قيم الوحي، ودليل صدقها من الواقع المشهود.

وإذا تيقنّا وسلمنا ابتداءاً بسلامة وصحة النصّ الديني - الوحي - (المنقول أو المأثور) مما اصطلح على تسميته: قطعي الثبوت، والدلالة،

الأمر الذي يفيد علم اليقين، فإن من مقتضى العقل، والعدل، وسلامة التكليف، وصحة التكليف في الرسالة الخالدة والخاتمة، وصول خطاب الوحي، أو النص، أو النقل، سليماً وصحيحاً، ليكون التكليف صحيحاً، إذ لا يعقل أن يُخاطب الإنسان، ويُحاسب بنصٍّ محرَّف أو منحول، وقد انتهىٰ نسخ الشرائع، وتتابع النبوات.. إضافة إلى أن القرآن الكريم الذي يمثل الوحي أو النص الدِّيني، يعتبر أقدم وثيقة تاريخية فكرية دينية وردت بالتواتر، وهو ما ينقله الجمع عن الجمع، الأمر الذي يحيل العقل تواطؤهم على الكذب، وهذا يفيد علم اليقين.

هذا من الناحية الوثائقية والعلمية، المعتمدة في وسائل النقل الثقافي.. أما من الناحية الدينية الاعتقادية، فالله سبحانه وتعالىٰ، تكفل بحفظ النصّ الديني الخاتم، وهذا من لوازم الرسالة الخاتمة الخالدة ـ كما أسلفنا ـ يقول تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (الحجر: ٩).. فإذا سلمنا بصحة النص، وسلامة النقل، الذي هو من لوازم الصحة، وأن مصدر النص والعقل واحد، هو الله الذي خلق الإنسان ووهبه العقل، وكرّمه به، وخاطبه بالقرآن، فلا يمكن أن نتصور أيّ مظهر من مظاهر التأزم أو الثنائية بين النصّ والعقل، في الفكر الإسلامي.

وقد تكون المشكلة ـ كما أسلفنا ـ منقولة بمقدماتها ونتائجها إلى الساحة الفكرية الإسلامية من الخارج الفكري والديني، وقد يكون منشؤها، أن النص الديني في الخارج الإسلامي، قد تعرض لعدة إصابات جعلته عاجزاً عن الصمود أمام العقل، وجعلت المعركة بين النص والعقل، أو بين المأثور والمعقول، حتمية.. فليس النص الديني عند غير المسلمين، إلاّ صناعة واجتهاد بعض العقول في عصور متعددة، لا يوجد دليل على صحتها وسلامة نقلها.. والمعروف أن الأحكام العقلية، كلما اتجهت صوب المستقبل، وتراكمت معارفها، كلما اقتربت من اليقين، الأمر الذي يلغي

بالضرورة، ويصفي، وينقّي، ويحكم على بعض معطيات العقول السابقة بالبطلان، بما توفر لدى العقل اليوم من تقنيات، ووسائل فاحصة.

فالمعركة في حقيقتها، بين نصٍّ ظني محرّف، من وضع العقل، في عصر من العصور، وبين عقل معاصر هيأت له الوسائل وتراكم المعارف، حقائق تكاد تكون أقرب لليقينيات..

أما النصّ الديني في الإسلام، فلم تصل إليه يد التحريف والانتحال، فهو يمثل الحقيقة المجردة عن حدود الزمان والمكان، واليقين الثابت، وهو أشبه بنتائج التجربة العملية في العلوم التطبيقية.. لذلك نرى وعلى الرغم من مرور أربعة عشر قرناً على النص الديني في الإسلام، وعلى الرغم من تراكم المعارف، وتقدم العلوم، إلا أنه لم تُسجل إصابةً واحدة للعلم على حساب النص الديني، وللعقل على حساب الوحي، إذ كيف يكون ذلك إذا كان مصدر النص والعقل واحداً؟! فالتعارض مأمون، والتباين والتدابر بين الوحي والعقل، غير وارد في التصور والمنطق الإسلامي..

ونعتقد ـ كما أشرنا ـ أن ثنائية الوحي والعقل، لم يعان منها الجيل الأول أصلاً، كما أنها حُسمت في الفكر الإسلامي بشكل مبكر، عندما تعرض الفكر الإسلامي لتحدي الثقافات الأخرى، الأمر الذي بلغ أوجه عند أبي الوليد بن رشد في كتابه: «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال»، وعند شيخ الإسلام ابن تيمية في: «درء تعارض العقل والنقل»، إلّا من بعض إشكاليات جانبية وفرعية، تبقى مطلوبة وقائمة، وذلك عندما يستغلق فهم النصّ على العقل، أو يكون ثبوت النصّ ظنياً، أو مشكوكاً في صحته.. وهي من المعارك الفكرية المشروعة ـ إن صحّ التعبير ـ حيث لا بد منها لاستنفار العقل واستفزازه، ليقوم بدوره المنوط به شرعاً، وحسبنا أن

نعلم: أن من علامات الحديث الموضوع، مخالفته للثابت من أحكام العقل.. وحسبنا أن نعلم أيضاً: أن العلوم الإسلامية جميعاً، التي نشأت في مناخ النصِّ الديني، جاءت ثمرة لإعمال العقل، وعطائه.

العقل وإدراك مقاصد النص:

وقد يكون منشأ المشكلة، في قدرة العقل على إدراك مقاصد النص الديني، وفي تحديد منهج وضوابط، وشروط، وحدود إعمال العقل في هذا النص؛ أو إن شئت فقل: في التوصل إلى منهج المعرفة، الذي مناطه وأداته العقل، للتعامل مع مصدر المعرفة، الذي هو الوحي.. فالنص الديني، خالد مجرد عن حدود الزمان والمكان، مقتصر على المقاصد الكلية، والأهداف العامة للحياة، ومبين لوظيفة الإنسان، وأمانته في الاستخلاف.. والمعارف العقلية، متجددة ومتراكمة.. وكلما ازدادت مسافة السير في الأرض، واستطال الزمن، كلما تراكمت المعارف العقلية، وتحقق الكشف والتبين، وكان لا بد أن يعود هذا التراكم المعرفي العقلي، على اكتشاف آفاق وأبعاد إضافية للنص، ويمنح العقل المعاصر قدرات أكبر تمكنه من ارتياد الآفاق والأبعاد التي يشملها.

ولو سلمنا بالتوقف عند حدود فهم واجتهاد الجيل الأول، المصاحب لنزول الوحي، لكان الأمر بالتدبر والسير في الأرض، والتوجه إلى رؤية الآيات في الأنفس والآفاق، لا معنىً له، كما أن صفة الخلود ـ وهي قدرة قيم الوحي على العطاء المتجدد، المجرد عن الزمان والمكان ـ تصبح مفقودة في الواقع. ولذلك نعتقد أن مناهج المعرفة للنص الديني، أو إعمال العقل في النصِّ الديني، هي في النهاية اجتهاد عقلي، قابل للفحص والاختبار، والإضافة والتعديل والإلغاء، كلما تراكمت معارف جديدة يقينية، تمكن من هذا الاختبار، ذلك أن مناهج إعمال العقل في النص، تبقىٰ محكومة بمعطيات العصر، ومعارفه.. والخلود والامتداد في الرؤية، يعني:

عدم الاقتصار على العطاء في عصر معين.. لكن، يبقى هذا ثمرة ونتيجة وامتداداً للفهم الأول، لا يعود عليه بالإلغاء.

ولا شك أن علماء أصول الفقه، قد أبدعوا مناهج دقيقة ومنضبطة، لإعمال العقل في النصّ (أو ضوابط الاجتهاد)، كانت ولا تزال مفخرة من مفاخر العقل المنهجي والمعرفي.. ونعتقد أن تلك المناهج، أو آليات الفهم، لا بد من النظر إليها من زاويتين:

الأولى: أن التقدم في معارف العقل، وتراكم تلك المعارف، وما قدمته العلوم من حقائق يقينية في المجالات كلها، وما أبدعه العقل من تقنيات للحفظ، وبرامج للمقارنة، والموازنة، والإحاطة، لا بد أن ينعكس بالضرورة على تلك المناهج والضوابط، بالتعديل والتطوير.

والثانية: أن المناهج التي وضعها علماء الأصول للمعرفة، ولإعمال العقل في النصّ الديني، إنما تمحضت كوسائل وأدوات للوصول إلى الحكم الفقهي في الحلال والحرام، واقتصرت غالباً على النص التشريعي وآيات الأحكام، لاستنباط الأحكام.. فإلى أي مدى يمكن أن نعتمد هذه المناهج والضوابط، كمناهج وضوابط لتحقيق المعارف المتنوعة والشاملة التي جاء بها النص الديني، فيما وراء الفقه التشريعي، في مجال الأخلاق، والتاريخ، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وبقية العلوم الإنسانية؟

ويبقى السؤال المطروح: هل يمكن لمناهج علم ما، وضوابطه، وأدواته، وآليات فهمه، أن تعتمد للوصول إلى المعارف المطلوبة في العلوم الأخرى؟ وبمعنى آخر: هل يمكن لمناهج أصول الفقه أن تصل بنا إلى بناء معرفي في علم النفس، وعلم الأخلاق، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، يكون مصدره ومرجعيته النص الديني؟ وهل بإمكانها أن تحقق لنا المعرفة المطلوبة الشاملة لآيات القرآن، فيما وراء آيات الأحكام بمساحتها التعبيرية المحدودة؟ وما مصير بقية آيات الوحي الديني، في معرفة فقه السنن،

والأخلاق، والاجتماع، والتاريخ؟ وما هي المناهج المطلوبة للوصول إلى الفقه الحضاري في هذا جميعاً، والتشريع جزء بسيط ومساحة تعبيرية محدودة منه؟

ويمكن أن نعتبر علم أصول الفقه، منهجاً متكاملاً للبناء المعرفي الفقهي: فقه الأحكام، وأنه بلغ في هذا، المدىٰ المطلوب والمتصور، فجاء هذا الاستبحار في الفقه، والاستقصاء لكل الأبعاد والآفاق المعرفية، التي يمكن أن يحتملها النص بعبارته، أو إشارته، أو مقتضاه، وكانت مناهجهم اليمعرفية في دلالات الألفاظ، ثمرة لإعجاز القرآن، الذي نزل بالعربية، ودليل عبقرية اللغة العربية، وقدرتها على استيعاب التطور الفكري والحضاري، الأمر الذي لا بد من الإفادة منه في إطار تأصيل المناهج المعرفية للعلوم الأخرىٰ على اختلاف موضوعاتها، وخاصة الإنسانية منها، لما بينها من التواصل، حيث لا يخرج علم الأصول عن أن يكون على رأس العلوم الإنسانية.

هذا الامتداد الذي بلغ مداه في المنهج المعرفي لأصول الفقه، سواء من حيث إنضاج المنهج، أو من حيث إثماره في مجال الفقه، والذي كان مجاله غالباً آيات وأحاديث الأحكام، أي كان محله الأثر، أو المرويات في التفسير والحديث، واقتصر على إنتاج الفقه التشريعي، لم يترافق بمناهج معرفية متوازية ومتكاملة للفقه، بالمعنىٰ الشمولي، أي الفقه الحضاري.

فنحن، في تاريخنا المعرفي، نمتلك ـ لا شك ـ مناهج معرفية للفقه، بالمعنىٰ الاصطلاحي.. والذي ما يزال ينقصنا حقاً هو: إنضاج مناهج معرفية للفكر، أو الفقه بمعناه الشمولي، وإن أي محاولة لتطبيق مناهج الفقه التشريعي، في الميادين الأخرىٰ من كل جانب، هي وضع للأمور في غير موضعها، وقياس لها بغير مقياسها، مما يكرس التخلف العقلي، ويصيب الأمة بالعقم.. فماذا يمكن أن يقدم لنا منهج علماء أصول الفقه

في مجال القصص القرآني، وفقه سنن الله في الأنفس والآفاق، ومجالات العلوم الإنسانية الأخرىٰ؟ هم أسموه: منهج علم أصول الفقه، وموضوعه: الفقه التشريعي، ولم يستعمل، حتى في حينه، لبقية العلوم، حيث للفقه منهج، ولعلماء الحديث منهج معرفي آخر، ولعلماء اللغة والصرف منهج، وكذلك سائر العلوم التي كانت قائمة ومطلوبة.

لذلك نقول: إن ميادين التاريخ، والمجتمع، والنفس، والسياسة، والأخلاق، والاقتصاد... الخ، لا بد لكل منها من إنضاج مناهج أخرىٰ، تمكّن من الإفادة من آيات القرآن، فيما وراء آيات الأحكام، التي لا تتجاوز خمسمائة آية، على أكثر تقدير.

والقرآن، طلب إلينا الاستجابة لما يحيينا، قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ (الأنفال: ٢٤).. وآفاق الحياة، وشعبها ممتدة في آيات القرآن الكثيرة، التي تتضمن عوامل البعث الحضاري والإحياء، وإلاّ إذا اقتصرنا على آيات الأحكام، فقد عطلنا مطالب معظم القرآن.

لذلك، نرىٰ أنه لا بد من قيام مؤسسات، ومحاولات مستمرة، لإنضاج مناهج معرفية في المجالات الفقيرة، أو تلك التي لا تزال مفقودة تهتدي بإنجاز السابقين في المجالات التي أبدعوا فيها، وتفيد من القاسم المشترك بين تلك المناهج.. كما يمكن لها ـ إذا اعتصمت بقيم الوحي المأثور الذي يمثل الضابط الذي يحدد الإطار، ويضع الشروط، ويبين الاتجاه ـ أن تفيد ممّا وصلت إليه آليات الفهم المعرفي، وتقنياته عند الآخرين، في ميادين العلوم الإنسانية الأخرىٰ، فلعل الوحي الذي يحدد الهدف والغاية، ويوجه النشاط، ويمنح الحكمة، يجعل العقل المسلم أقدر على الإفادة من تلك المناهج، وتوظيفها في تحقيق المعرفة الإسلامية في ميدان العلوم الإنسانية، إذا استصحب الوحي، بدل أن تستوعبه ويقع في

أسرها، لأن تلك المناهج والتقنيات، ليست محايدة بالضرورة، وإنما هي ثمـرة لثقافة وحضارة تصنعها وتصنع بهـا، وقد لا تتفق مع الوحي في أهدافها، ومنطلقاتهـا، ورسالتهـا. . والأخذ عنها بدون عـواصم الوحي، يجعل الإنسان نسخة عنها.

ومما لاشك فيه، أن لكل علم، مناهجه وآلياته. . وإن سلمنـا بأن بعض تلك المناهج والآليات قد تكون مشتركة، إلاّ أن تطبيق مناهج علم على آخر، قد يصل بنا إلى فساد النتائج، علماً بأن أية منـاهج، ومنهـا مناهج أصول الفقه، هي اجتهاد عقلي ليس لها صفة القدسيـة حتى في مجالها، فما الذي يجعلنا نحكمها في المجالات المعرفية الأخرىٰ التي لم توضع لها؟!

إضافة إلى أن علم أصول فقه الأحكام قد بلغ غايته تقريباً، وتوقف عن العمل والامتداد، ولم تبق له إلاّ القيمة التاريخية، وذلك بما يمنحه لنا من الاطمئنان في دقة الوصول إلى فقه الأحكام. . ولقد بلغ توقفه درجة لم يستطع معها المتأخرون تجاوز المثال الذي أتىٰ به الأقـدمون، إلى مثـال آخر. .

وقد يكون من الطبيعي أن يتوقف العلم الموصل إلى معرفة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية (فقه الأحكام)، حيث لا بد من أن يبلغ فيه الطاقة القصوىٰ، وقد كان. . فلم يبق احتمال للنص إلاّ طُرح وعُولج. . وما أظن أن فقه الأحكام بحاجة إلى اجتهاد، وقد بلغ أقصاه. . ودور العقل اليوم، يقتصر في التـرجيح بين الآراء. . فمعـارف الأحكام والعبـادات لا تتبدل، ولا تتطور من عصر إلى آخر. . لكن، المعارف الأخرىٰ، في شَتَّى المجالات، تستمر في الكشف والتراكم، حتَّى يرث الله الأرض ومن عليها.

ولا شـك أن منـاهـج المعـارف الأخـرىٰ، فيمـا وراء معـارف فقـه الأحكام، وميدانها الواسع، منوط بالعقل وابتكاراته، وإبداعاته، وأبنيته، في

ضوء هدايات الوحي ومرجعيته بينما قد يكون ميدان معارف فقه الأحكام (النص، ودور العقل فيه): الفهم، والبيان، والتفسير، وبذل الجهد لمعرفة المراد الإلهي، وتحديد الحكم الشرعي.. ولا بد لنا أن نستصحب ـ عند الكلام عن مناهج التفسير ـ ما وضعه العلماء من ضوابط لتحديد المراد الإلهي من الخطاب الديني، أو النص القرآني.

بيان النبوة.. ومرويات المأثور:

فمن الأمور المسلمة في هذا المجال، أنه لا بد من ربط معاني القرآن الكريم، وتحديد المراد الإلهي، بما ورد في السنّة الصحيحة من بيانه، وذلك استعانة بالمبيِّن للقرآن وهو الحديث، وتنزيل النص القرآني على مواضعه، حتى لا تضل الأفهام، أو ما يسمىٰ التفسير بالمأثور، وهو المأثور من بيان الرسول ﷺ، والمأثور من أقوال الصحابة، إلى جانب المدرك اللغوي، أداة التعبير والتوصيل، من خلال معهود العرب في الخطاب.

فمرويات السنّة هي المبيِّنة، وهي المصدر الوحيد للبيان في الأمور التي سم يفصلها القرآن، ومن خالف تفسير السنّة للحلال والحرام في القرآن (فقه الأحكام)، فهو من المفترين على القرآن نفسه، لأن هذا القسم (فقه الأحكام من الحلال والحرام)، تكفلت ببيانه السنّة، لأنه من تبليغ الرسالة المعصومة.. ومن يعارض هذه المرويات، إنما يعارض تبليغ الرسالة. ومنهج معارفه، ما وضعه علماء الأصول.. وإعمال العقل في النص الديني (القرآن)، وتفسير القرآن، أو تدبر آياته لإدراك مقاصده ومراميه، أو تأويل آياته في هذا المجال، من غير استصحاب السنّة أو المأثور والاستعانة به، خروج عن الشريعة.. والذين يتركون المأثور من السنّة بزعم أنهم يأخذون من القرآن مباشرة، يهجرون السنّة والقرآن معاً، لأن هذا النوع من المأثور (فقه الأحكام) يجب الأخذ به في بيان الأحكام.

لذلك نرىٰ: أن بيان النبوة - في معظمه - ومرويات المأثور في التفسير، جاء معظمها في نطاق فقه الأحكام تقريباً. . أما ما وراء ذلك مما لا يعتبر من فقه الأحكام، أو بعبارة أخرىٰ: من تبليغ الرسالة، وبيان أحكام الوحي، (الاجتهاد في شؤون الحياة)، فإن ما جاء مخالفاً للمقررات العلمية والعقلية القاطعة، ويكون من المأثور الظني الثبوت، يُرد وتبطل نسبته إلى الرسول ﷺ. . وليس معنىٰ ردّه: تكذيب الرسول ﷺ، وإنما يعني أنه لم تصحّ نسبته إلى النبي ﷺ - وهو الصادق المصدوق - هذا فيما وراء بيان الأحكام الشرعية، كما أسلفنا. . وفي هذا، لا نجعل العلم أو العقل حاكماً علىٰ الوحي، وإنما حامياً له. .

ويمكن، أن نطبق ذلك على المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم، الذين سمعوا القرآن، وشاهدوا، وعاينوا تنزيله على الواقع، وتلقوا بيانه عن الرسول ﷺ، حيث لا يجوز لنا أن نتجاوزه بأي حال من الأحوال.

يروىٰ عن عثمان رضي الله عنه، أن النبيّ ﷺ، كان كلما تلا عليهم طائفة من الآيات تولىّ تفسيرها لهم. . وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه: والله الذي لا إله غيره، ما نزلت آية من كتاب الله، إلاّ وأنا أعلم فيم نزلت، وأين نزلت.

ولا شك أن أسباب النزول - وطريق معرفتها: المأثور - هي وسائل إيضاح، معينة على الفهم والإدراك، وطريق معبّد لفهم الآيات وتنزيلها على الواقع. . لكن، يبقىٰ المطلوب: الامتداد، وتعدية الرؤية على الزمن، لأن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، وإلاّ، توقفنا في النصّ عند حدود واقع الجيل الأول، الأمر الذي يقضي على خلوده، ويحاصره بمرحلة معيَّنة، وهو ما يسعىٰ إليه أعداء الأسلام.

وما نُقل عن الصحابة من المأثور يمكن تقسيمه إلى قسمين: الأول: ما اعتمد علىٰ المأثور من النبي ﷺ، فحاله حال السنّة من تبليغ

الرسالة، كما أسلفنا.. والثاني: ما يكون فيه للرأي، مجال، ولا يسندونه للنبي ﷺ، بل هو مجرد رأي منهم.. وقد اختلفوا في الرأي، وعلينا أن نتبعهم بإحسان، ونجتهد في التفسير في آفاق كثيرة، دون معارضة ولا مناقضة.. والاختيار بين الأقوال، أساسه الترجيح الذي لا يتم إلاّ بالعقل.. ولا بد من التأكيد أننا عند كل نظر، أو اجتهاد، لا بد لنا من استصحاب المأثور، وأن العدول عنه، خلل في منهج النظر الذي ندعو إليه نفسه.

لذلك، فالنهي عن القول في القرآن بالرأي، ينصبّ على من تجاوز التفسير المأثور، ولم يعتمده ـ خاصة في فقه الأحكام ـ ولم يستصحبه، ليكون هادياً ودليلاً له، فيما وراء ذلك.. كما ينصب على من افتقد أدوات التفسير من علم اللغة، ومصادر التشريع، وموارده، ومصادر الإسلام.. أما من أوتيّ اللغة، والبيان، وعلم الآثار، ومقاصد الإسلام، فله إعمال عقله، واجتهاده.

فالقرآن، بحر عميق، مملوء بالمعاني، فلا يصح لأحد أو جيل أن يدّعي أنه تقصاه، وعرف أطرافه: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَـٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَـٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ (الكهف: ١٠٩).. وما ورد عن ابن تيمية رحمه الله: (إن من يفسر القرآن برأيه، يقول بغير علم)، لا يدل على المنع المطلق، ولكن يدل على وجوب الاحتياط في القول بالقرآن.. ولعل من عواصم الرأي: المعرفة بالمأثور واستصحابه، وإلاّ، كيف يمكن أن يُدرك المقصد الإلهي، فهماً وتنزيلاً، بعيداً عن فهم الجيل الأول؟ فأيّ قفز من فوق فهم الجيل الأول، والمأثور، بحجة الاغتراف من القرآن مباشرة، يشكل خللاً في المنهج، لا يقل خطراً ـ على المعرفة القرآنية وخلودها ـ من التوقف عند حدود المرويات، وعدم الامتداد إلى آفاق أخرى، من خلال الزمن، وما يمنحه للعقل من أدوات ومعارف.. هذا، فيما وراء آيات الأحكام التي يتوحد مصدرها

بالمأثور من السنّة تقريباً.. لذلك رأى حجّة الإسلام الغزالي رحمه الله، أن من أولى شروط التفسير بالرأي: عدم مناقضته للسنّة.

فالآثار التي تدعو للفهم، والتدبر، والتعمق، أكثر من أن تحصى... ودعاء النبيّ ﷺ لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»، دليل ذلك.. فالراجح أن المقصود من الدعاء: الفقه بالقرآن، وإدراك مقاصده أو معرفة المراد الإلهي أو الفقه القرآني، وليس فقه آيات الأحكام فقط.. ولو كان ذلك كذلك، لما كان للدعاء معنى وقد استوفت السنّة تقريباً بيان وتأويل آيات الأحكام.. وإنما يعني الدعاء، فيما يعني، والله أعلم: فقه السنن القرآنية، والتأويل المتعمق في التفسير، والفقه والاجتهاد، وإعمال العقل في إدراك المعاني والدلالات.

نعود إلى القول: بأن النصّ الثابت بالنسبة للعلوم الإنسانية، وما يمنحه العقل من معارف يقينية، هو أشبه بالتجربة العملية، وصدق نتائجها في العلوم التطبيقية.. ويبقى المطلوب من العقل، الامتداد بالمعارف التي يمنحها النص، تماماً كالمطلوب في تعميم النتائج، التي تمنحها التجربة في العلوم التطبيقية في الميادين الأخرى المماثلة، وترجمتها إلى صناعات، واختراعات... إلخ.

وإن أية محاولة اليوم، لمعالجة أزمة العقل المسلم، لا تمتلك المعايير الدقيقة، ولا تتسلح بالمناهج المعرفية السليمة، سوف يصيبها الفشل، ويكون نصيبها: تأزيم المشكلة، بدل تقديم الحل.. ولعل من المسلمات الأولى في هذا، إنما تكون بتصويب المقدمات الخاطئة، التي عانى منها العقل المسلم ولا يزال، وكانت سبباً في عجزه وانسحابه من ساحة الشهود الحضاري، حيث لا بد من تحديد دور العقل ومجاله، والوحي ودوره في البناء المعرفي، كما تحدد ذلك في البناء التشريعي، من خلال إنضاج مناهج علم أصول الفقه.

فلقد استطاع علماء الأصول حقاً، جعل القرآن والسنّة مصدرين للتشريع، وحددوا بذلك دور العقل والاجتهاد ضمن إطار فهم النصِّ، وتحديد علته، ومقصده، والقياس عليه، والعدول عن القياس إلى الاستحسان، وجعل المصالح المرسلة من مصادر التشريع... الخ. وهذا عمل جليل، وجانب هام..

لكن يبقى المطلوب - كما أشرنا - إنضاج مناهج، ليكون القرآن والسنّة مصدرين للمعرفة والفكر، فإذا كان الفقه يعني: (الشريعة) بشكل خاص، فإن الفكر يعني: (المعرفة) بشكل عام، التي تعني كيفية تشكيل الإنسان، وتربيته، وتنميته، وإعداده ليكون أهلاً لأمانة الاستخلاف، والشهود الحضاري، بحيث يصبح الإنسان محلاً مناسباً للفقه التشريعي. فإذا كانت الشريعة تعني: فقه الأحكام، فإن المعرفة تعني: الفقه الحضاري بشموله.

ولا بد من الاعتراف بأن إنضاج مناهج للتعامل مع الكتاب والسنّة في إطار الفقه المعرفي (الفقه الحضاري)، لم تتحقق بشكل مواز للفقه التشريعي، على أهمية ذلك وضرورته. بل لعل في ذلك - في اعتقادنا - أخطر إصابات العقل المسلم وأزماته.. والموجود لا يخرج عن كونه ملحوظات عامة، ومبادرات فردية لم تتأصل، ولم ترتق إلى مستوى متبلور، ولا مخرج للعقل المسلم من أزمته، ما لم يصبح قادراً على جعل الكتاب والسنّة مصدرين للمعرفة، كما هما مصدران للشريعة، ويؤصل مناهج لذلك.

ويمكن أن نقول: بأن ساحة المأثور، أو ساحة النصوص المحكمة الخاصة، المرتبطة بتبليغ الرسالة وبيانها، تمحضت لبيان الشريعة، الأمر الذي تكفل به الوحي القرآني والبيان النبوي، وما وراء ذلك من آفاق المعارف الأخرى التي تتعلق غالباً بمهمة الإنسان في الاستخلاف، إنما

وضع لها القرآن المعالم، والكليات، والمبادىء، والتوجهات الرئيسة، وناط بالعقل الامتداد بها، وتحقيقها، بحسب الكسب البشري في كل زمان ومكان، بهداية من الوحي حتّى لا يضل العقل، ولا يشقىٰ.

فالمبادىء والقيم، عطاء النص.. والبرامج والتنزيل على الواقع، مهمة العقل.. ويمكن أن نقول: إن النص المأثور في الكتاب والسنّة، لم يدع مجالاً للعقل والاجتهاد في إطار العبادات التي نتوقف فيها على ما أُثر، ذلك أن العبادات لا تتطور ولا تتبدل بحسب الأزمنة والأمكنة، ولا يمكن ـ عقلاً ـ أن نعبد الله بما نرىٰ، وإنما لا بد أن نعبده بما شرع، وأن ما وراء العبادات والأحكام الفقهية في الحلال والحرام، هو ميدان العقل الفسيح.

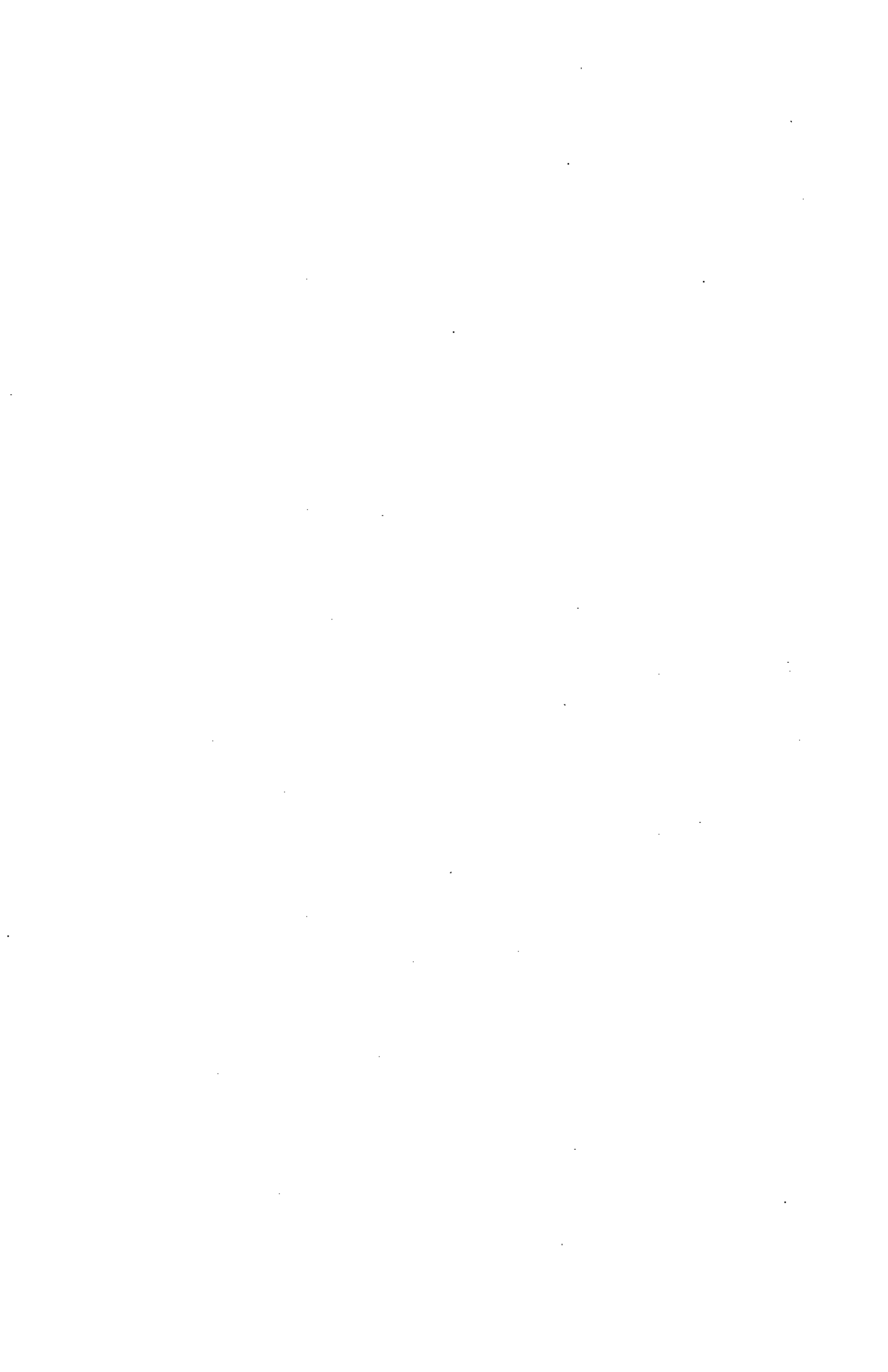
ومن هنا، تأتي ميزة منهج الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالىٰ، وأهمية مروياته في التفسير، فهو المحدِّث، الفقيه، الذي يتميز فقهه بأنه دقيق، لا يخرج عن الأثر (في مجال العبادات)، قيد شعرة.. فليس من المعقول عنده أن يعبد أحدٌ ربه بقياس، أو برأي.. هذا التميز، ولخصه شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله بقوله: توقيف العبادات، وعفو المعاملات، والذي عبر عنه ابن القيم رحمه الله بقوله: الأصل في العبادات البطلان، حتى يقوم الدليل على الفعل، والأصل في العقود والمعاملات الصحة، حتى يقوم دليل على البطلان والتحريم..

وعلى الرغم من أن الإمام أحمد رحمه الله، يُصَنَّف في إطار مدرسة الحديث، أو مدرسة الأثر بشكل عام، إلى درجة يقدم معها الحديث الضعيف على الرأي والقياس، إلّا أننا نرىٰ في الوقت نفسه، أنه اعتمد المصلحة المرسلة من أصوله في الاجتهاد، وكان هو والإمام مالك رحمهما الله، أكثر من أخذ بها.. ولقد بالغ بعض أصحابه في الأخذ بها حتى انتهى الأمر بنجم الدين الطوفي الحنبلي، إلى لون من الرأي الشاذ حيث إنه كان يرىٰ: أن المصلحة مقدمة على النص..

ولعل مجال المصلحة الأساس عند الأمام أحمد، كان في السياسة الشرعية، وما ينتهجه الإمام لإصلاح النّاس، وهذا باب عظيم، ومجال خصب لإطلاق العقل في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، مستصحباً قيم الوحي.

المحرم ١٤١٣ هـ
يوليو (تموز) ١٩٩٢

اليهود ..
وخلود الرّؤية القرآنيّة



أرسل الله رسوله بالهدى ودين الحق، ليُظهره على الدين كله، وأنزل القـرآن مصدقـاً لما بين يـديه من الكتـاب، ومهيمنـاً عليـه، وحفـظه من التحريف والتبديل والعبث البشري، الذي لحق بالكتب السماوية السابقة، وهيأ له أوعيـة الحفظ، من كتبة الـوحي وحفظتـه في كل جيـل: «كتابـاً وقرآناً»؛ فكان النص الديني الوحيد، الذي وصل بطريق علمي صحيح، ورد بـالتواتـر الذي يفيـد قطعيـة الثبوت، وعلم اليقين، فـاكتسب بذلـك خصوصية المعيارية، وصفة التقويم للكتب السماوية السابقة: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ (المائـدة: ٤٨).. وشكّل الأمـة التي تمتلك القيم والمبادىء الصحيحة الثابتة، التي تجعـل منها الأمـة المعيار أيضـاً، في ثقافتها وحضارتها، ووسيطتها واعتدالها: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣). لذلك كان التقويم، والنقد، والشهادة، والمراجعة، والتصويب، من خصائص هذه الأمة ومؤهلاتها، بما تمتلك من معايير، ووظيفتها ومسؤوليتها وتكليفها لاستنقاذ الناس، وإلحاق الرحمة بهم، وقيادتهم إلى الخير والحق: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾.

وحتى تستمر الأمة المسلمة في إظهار الدين، والاستقامة على الحق، وقيادة العالم إلى الخير، كان بيان الرسول ﷺ، وسيرتـه، تحذيـراً للأمـة المسلمـة من أن تتسرب إليهـا علل التدين السـابقة، وبـذلـك تسقط في الارتهان الثقافي، والاستلاب الحضاري، بسبب عـدم استمساكهـا بقيمها

المعيارية، وغلبة التقليد الجماعي، والمحاكاة، والتخاذل الفكري، بقوله: (لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى أنهم لو دخلوا جحر ضب لاتبعتموهم).. قلنا: يا رسول الله: آليهود والنصارى؟.. قال: (فمن!؟).. «رواه مسلم».

إن أية محاولة للنهوض، واسترداد دور الأمة المسلمة، ستكون عبثاً من العبث إذا جاءت بعيداً عن امتلاك القدرة على قراءة التاريخ العام بأبجدية سليمة، وحماية تاريخها من النهب الثقافي والحضاري، ومن ثَمّ صناعة التاريخ في ضوء سنن الله الفاعلة في الأنفس والآفاق، استجابة لتكليف الله بقوله: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٧)، والاضطلاع بهذا الفرض الكفائي، ذلك أن التاريخ هو المختبر الحقيقي في إطار علوم الإنسان، وهو الأب الشرعي للعلوم الاجتماعية، التي لا بد من الرسوخ فيها، ومعرفة قوانينها وسننها، التي تحدد المداخل الصحيحة للشهود الحضاري، والتَحويل الثقافي، وتقود إلى صناعة تاريخية مستقبلية علمية، بعيدة عن التنبؤ، والظن، والتخمين، وتحدد خصائص وصفات الأمم في المجال الإنساني، التي تمكن من التعامل معها في ضوء تلك اليقينيات التاريخية التي هي أشبه ما تكون ـ وإلى حدٍ بعيد ـ بنتائج التجارب المعملية في العلوم التطبيقية.

والتاريخ ـ كما هو معلوم ـ لا يأتي من فراغ، ولا ينشأ في فراغ، وليست حوادثه عبثاً من العبث، وإنما هو في الحقيقة يمثل الاستجابة الطبيعية، والصور التطبيقية المجسدة لعقيدة الأمة، وقيمها، ونظرتها للحياة والكون والإنسان، أو ما يمكن أن نطلق عليه: عالم أفكارها، أو تشكيلها الثقافي، والذي يعتبر التاريخُ إحدى الوسائل التي تشكله، والثمرات التي تتشكل به.. لذلك يعتبر التاريخ أحد المداخل الرئيسة التي لا بد من استصحابها لإدراك حقائق الحاضر وأبعاده العميقة، بعيداً عن الصور، وما

يعتريها من الإيهام والزيف، خاصة عند من يمتلكون القدرة على التكيف، والتشكل، والمخادعة..

كما لا بد من استصحابه، مع وضع الحاضر في موقعه الملائم من المسيرة التاريخية، لقراءة المستقبل قراءة صحيحة، وتقدير ما سوف يصير إليه، في ضوء المقدمات والعبر التي يوفرها التاريخ ويؤكدها الحاضر.

لذلك نعتقد: أننا حتى نتمكن من إدراك الأبعاد الحقيقية لأية أمة من الأمم، أو حضارة من الحضارات، لا بد لنا من دراسة عقيدتها، التي تشكل نظرتها للحياة، ومنظومتها الفكرية (عالم أفكارها)، أي: الإنتاج الفكري الذي يضع الأوعية الفكرية المستمدة من تلك العقيدة، والذي يمثل الاتجاهات والمحددات الرئيسة لحركة الأمة، وصناعة تاريخها، وتجسيد عقيدتها في فعلٍ وممارسةٍ. ومن ثَمَّ لا بد لنا أيضاً من دراسة تاريخها، الذي يحدد لنا بدقة نصيب العقيدة من التطبيق والواقع، أي أثر العقيدة في صياغة الأمة، وتشكيلها الثقافي، وتنظيم حركة الحياة فيها.. وهنا نصل إلى السؤال الملح والأهم:

ما هو نصيب الحاضر من العقيدة؟ وكيف يمكن تحديد موقعه من المسيرة التاريخية؟ فإذا أدركنا هذه المقدمات تماماً، وبشكل موضوعي بعيد عن الأماني والرغبات، واكتشفنا من خلال إدراكها أن المسيرة البشرية ليست عبثاً من العبث، وإنما تحكمها سنن وقوانين، وأقدار لا تتخلف، استطعنا استشراف المستقبل، والمدى الذي يمكن لنا بلوغه، ومن ثَمّ وسائل التأثير في الفعل البشري، وصناعة تاريخ المستقبل، والفرار من قدر إلى قدر، ومغالبة قدر بقدر، للوصول إلى امتلاك القدرة على المداخلة المأمولة في مقدمات السنن والقوانين البشرية قبل أن نُحكَم بنتائجها.

إننا بهذا الفقه الحضاري، أو العلم بالعقائد والثقافة التاريخية، وعلم المجتمع البشري، نكون قادرين على التعامل الصحيح، وتحديد الأبعاد

والمداخل الصحيحة للتعامل، والمجالات المؤثرة في التعبير والتحويل الثقافي، والحكم على الأمم والشعوب والحضارات، ذلك أن المعرفة المحيطة «بالآخر» أصبحت اليوم من الأبجديات، والحواس التي لا يُستغنى عنها لأي باحث، أو دارس، أو سياسي، أو مثقف، أو صاحب قرار. . ولذلك نرىٰ أن مراكز البحوث والدراسات، هي التي تقدم الخرائط الفكرية، وأدلة العمل والتعامل، للمعاهد والجامعات، ومراكز القرار، ومؤسسات التنصير، والتجسس، والتحكم الثقافي، فهي في استقرائها لواقع الشعوب والأمم، ومسحها الاجتماعي لتجاربها وثقافاتها، وتوفير التخصص بالعقائد والأفكار والثقافات المتنوعة، واللغات المختلفة، كأدوات للتفكير وليست للتعبير فقط، ومن ثم تحليلها للمعلومات، توفر الحقائق الدقيقة التي هي بالنسبة لجامعات الدراسات الإنسانية ومؤسساتها، أشبه بالمخابر المعملية بالنسبة لجامعات ومعاهد الدراسات التطبيقية.

لذلك نحسب أن العدول عن هذه المحددات المعرفية، تحت شتىٰ المعاذير والفلسفات، سوف يوقع بالفشل في التعامل، والإحباط في النتيجة، والخيبة في المسعىٰ، حتى لو ترافق ذلك مع المزيد من التوثب الروحي، والإخلاص الأميّ الأعمى، والفهم الديني المعوج ـ الذي يورث التدين المغشوش ـ لقولة الرسول ﷺ: «نحن أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب»، وادعاء بعضهم أننا انتصرنا على حضارات كانت متمكنة من العلوم والمعارف على الرغم من أميتنا وعدم معارفنا وعلومنا! وكأن الأمية ضربة لازب على العقل المسلم، أو تكليف شرعي نخشى أن يقول صاحبه: إن الخارج عليه يمكن أن يكون خارجاً عن سنة الرسول ﷺ كما هو الحال عند بعض المغفلين والمتنطعين، الذين يعيشون بعيداً عن الرصيد العلمي والفكري للحضارة الإسلامية، وكل النصوص الدينية التي تنهىٰ الإنسان المسلم أن يقفو ما ليس له به علم.

وأحسب أننا نحن مسلمي اليوم، على الرغم مما نمتلك من الرصيد

الفكري، والتاريخي، والواقعي عن يهود، أحسب أن الكثير منا ما يزال يتعامل مع قضية يهود على غير بيان، وهدى، وموعظة، وعلم؛ أو من خلال التشكيل الثقافي الخاص، الذي فعلته فينا مناهج التربية والتعليم والإعلام، الخارجة عن النسق الإسلامي، والتي لم تكن أصابع يهود بعيدة عن التمهيد لها؛ أو من خلال الأماني والإرادات الرغائبية، البعيدة عن أي حيثيات علمية، والتي غالباً ما يلتبسها الخلط لمختلف جوانب التعامل وطرائقه، وظروفه، وشروطه، الأمر الذي حمل لنا الكثير من النتائج الخاسرة، والمضاعفات السيئة، والإحباطات المستمرة، والتناقضات العجيبة، وذلك بسبب العجز عن التعامل من خلال ثوابت معينة قررتها العقيدة، واختبرها التاريخ، وصدقها الواقع.. وإن صَدَق هذا على الذهنية الإسلامية المعاصرة، التي تشكلت وصيغت خارج النمط المعرفي الإسلامي، في تعاملها بشكل عام، فإنه أشد صدقاً ووضوحاً في علاقتنا مع يهود، التي يحكمها تاريخ طويل، ونماذج تطبيقية شتى في أكثر من ظرف، وأكثر من عصر.

خاصية الخلود:

والقضية التي نرى أنه لا بد من الإلحاح عليها، وتأكيدها باستمرار، لأنها أصبحت غائبة عملياً عن الذهنية الإسلامية المعاصرة، هي: خاصية خلود النص القرآني، وتجرده عن حدود الزمان والمكان، وأن أصول القضايا والمشكلات التي عرض لها، هي أصول خالدة، لا تخص عصراً بعينه، وأن العصر الأول، فترة السيرة والخلافة الراشدة ـ مرحلة القدوة ـ وسيلة إيضاحها، وبيان كيفية تنزيلها على الواقع، ومن ثَمّ تعدية الرؤية للمستقبل.. والخلود يعني، فيما يعني: أنها حقائق مستمرة، لها شواهدها في كل عصر.. فالعدول عن تمثلها، أو افتقاد القدرة على تمثلها، يعني محاصرة خلود القرآن بعصر، من بعض الوجوه، وإسقاطاً لبعدي الزمان

والمكان في التنزيل، وفصل النص الديني عن مسيرة الحياة، وتوجيه مسالك الأحياء، من وجوه أخرى.

والخلود يعني فيما يعني أيضاً: أن المعادلات الاجتماعية، وسنن الله في الأنفس والآفاق التي وردت في القرآن، أمور يقينية، ماضية في الحياة، كخصائص وصفات المادة، في قوانينها الفيزيائية، ومعادلاتها الكيميائية، إلى حدٍ بعيد.. وفي اعتقادنا أن المسلمين لا يزالون يُؤتون، كلما غابت عنهم هذه الحقائق، أو غُيِّبت، بسبب من التضليل الثقافي، أو التشكيل التربوي الخارج عن النسق الإسلامي.

وقد يمثل هذا التشكيل المغلوط، أو هذا التضليل الثقافي، لوناً أو بعضاً من الخروج عن الدين، ويلحق إصابات بالغة في التدين، حتى ولو كان صاحبه يصوم ويصلي، ويحج ويزكي، ذلك أن حالة الخزي والتخاذل التي نعيشها اليوم، إنما هي بسبب هذا التبعيض، وعدم أخذ الحيطة التي أشار إليها القرآن بقوله: ﴿وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (المائدة: ٤٩).. لقد حذر من التنازل عن بعض ما أنزل الله، كما حذر أيضاً من الوقوع في علل التدين للأمم السابقة بقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ٨٥).

ومعاذ الله أن نعتبر المعادلات الاجتماعية، ويقينيات القصص القرآني عن الأمم السابقة، والسنن والأقدار التي شرعها الله لحكم الحياة والأحياء، هي بعض القرآن، الذي يمكن التساهل فيه! وإنما هي من المحاور الرئيسة التي تتحرك ضمن إطارها الحياةُ البشرية، والتي جُعِل القرآن معيارها: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾، وجعلت أمة القرآن شهيدة عليها، وقائدة لها: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة:

١٤٣) . . فكيف تتحقق الشهادة، والقيادة، والمعيارية، بدون الرؤية القرآنية الشاملة والخالدة، المجردة عن حدود الزمان والمكان؟!

من هنا نقول: إن التقصير، والتخاذل الفكري، تجاه المسألة الاجتماعية وقوانينها، التي بيّنها القرآن بشكل عام، وتبلورت في القصص القرآني بشكل خاص، وعجز المسلمون المعاصرون عن استنباطها، وتأصيل فقه اجتماعي، أو علم اجتماع إسلامي، هو السبب في التخلف، والسقوط في الحفر، على الرغم من كل التلاوات القرآنية، التي لا يخرج معظمها عن مقاصد التبرك، إلى مواقع التدبر، والتبين، والاهتداء، لهذه المعادلات الاجتماعية، ومن ثَمّ الاتعاظ بها، والله يقول: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٧ ـ ١٣٨). فأين فقه هذه السنن القرآنية، وأين الاهتداء إلى إدراكها، وأين الاتعاظ بتجارب الآخرين، الأمر الذي لا بد أن يثمر التقوىٰ، أو الوقاية الاجتماعية؟!

إن استمرار السقوط والتخلف في عالم المسلمين، على الرغم من تلاوة القرآن، وحفظه، دليل على وجود خلل في أدوات ومناهج التوصيل الذي لم يحقق المأمول، ولم يحمل الأمة إلى مواقع التدبر المطلوب، الذي يورث الهداية، والاتعاظ، والوقاية، أو التقوىٰ الحضارية.

وقد يكون الأولىٰ للمشتغلين بالمسألة الفكرية، والمهتمين بالتشكيل الثقافي، وإعادة بعث الأمة وإحياء مواتها، من الإسلاميين، الذين يكتبون، ويحاضرون، ويتحدثون عن عظمة هذا الدِّين ـ الأمر الذي أصبح يقيناً عند معظم المسلمين اليوم ـ أن يتوقفوا، ولو مرة واحدة، للقيام بعملية التقويم، والمراجعة لطروحاتهم ووسائلهم، في ضوء المتغيرات من حولهم، ومن خلال المشكلات التي يعاني منها المسلم المعاصر عملياً، ويسألوا أنفسهم السؤال نفسه الذي طرحه الأمير شكيب أرسلان، رحمه الله: «لماذا تأخر

المسلمون؟». . ولمّا تتحقق الإجابة المحددة التي تسهم بالتغيير، وتحقيق النقلة النوعية بعد، لأننا ما نزال نخلط بين السبب والنتيجة.

كما عليهم أن يطرحوا على أنفسهم أيضاً السؤال التالي:

لماذا لم يُحدث هذا الدين العظيم، التفاعل والتغيير المطلوب في الواقع الإسلامي اليوم؟ ويخرجون من نطاق التعميمات، والإعلانات، والشعارات، والاقتصار على التوجه صوب «الآخر»، والإلقاء بالتبعة عليه، ويضعون أيديهم على الأسباب الحقيقية التي هيأت الأمة للإصابة، ومن ثمّ يقترحون المناهج، والأوعية الفكرية والفقهية العملية، وأدوات التوصيل المطلوبة لإنتاج الأمة المعيار، وتحقيق التدّين العظيم الفاعل، المتوازي مع الدين العظيم، الذي ما نزال نتحدث عنه، دون أن نغادر مواقع الفكر التعبوي الذي قد يكون استدعته مرحلة استرداد الذات، وتجديد الانتماء للإسلام، واليقين بعظمة هذا الدين.

وأعتقد أن المساحة التعبيرية الكبيرة والمتكررة، التي أعطاها القرآن لتاريخ بني إسرائيل، والتي تحكي عمليّاً قصة وتاريخ النبوة مع البشر، في مجال العقيدة، والعبادة، والسلوك، يمكن أن تعتبر منجماً فكرياً لا ينضب للبيان، والهدىٰ، والموعظة، والوقاية للأمة المسلمة، التي أُورثت الكتاب، وانتقلت إليها القيادة الدينية للعالم بعد بني إسرائيل، إضافة إلى ما قدمته السيرة والتاريخ الإسلامي بشكل عام من مختبرات وتحليلات عملية، لشتىٰ صور التعامل، من ألوان الحوار، والمجادلة، والمباهلة، والمشاركة، والمعاهدة، والمواجهة. . . إلخ، مما لم يدع استزادة لمستزيد.

وهنا قضية لا بد أن نتوقف عندها قليلاً، وهي: أنه على الرغم من كل الكيود والعهود المنقوضة، والممارسات التي أكدت على مدار التاريخ أن اليهود هم أشد الناس عداوة للمؤمنين: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ . . . ﴾ (المائدة: ٨٢)، واعتبار الإسلام لهم أنهم كفار

على مستوى العقيدة ـ وهذا أمر طبيعي متسق مع إقرار حرية الاختيار ـ إلا أنه اعترف بهم كمواطنين معاهِدين، لهم حقوقهم الاجتماعية والإنسانية والدينية، وأقام معهم علاقات اجتماعية متنوعة. . بمعنى: أن الإسلام الذي رفضهم على مستوى العقيدة، اعترف بهم على المستوى الاجتماعي والوطني، وبذلك تميز الإسلام تاريخياً عن ممارسات الدولة الدينية الثيوقراطية، وكسر أسوار الكهانة، وتسلط الإنسان على الإنسان، وألغى نوازع التعصب، وحمى حرية التدين والاختيار، وقبل في مجتمعه مواطنين لا يؤمنون بعقيدته، الأمر الذي لم تستطعه الدولة الدينية في كل مراحل التاريخ، والذي حمل الكثير من أبناء الأديان الأخرى، وعلى رأسهم اليهود، للجوء إلى الإسلام، والاحتماء به.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية التمييز بين ما أقره الإسلام لغير المسلم، كمواطن معاهِد، له حقوقه وعليه واجباته، وبين العدو المحارب في الدين، الذي يحتل الأرض الإسلامية، ويخرج المسلمين من ديارهم، أو يظاهر على إخراجهم، حيث الحكم الشرعي لمثل هذه الحالة معروف، يقول تعالى: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٨ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ (الممتحنة: ٨ ـ ٩).

اليهود والخطاب القرآني:

إن قصة بني إسرائيل في القرآن، والمساحة التعبيرية الكبيرة التي يفردها لهم، هي بالنسبة للمسلم دين يُلتزم، ويقين يُعتمد، لا بد من استمرار حضوره، واليقين بخلوده، الذي يعني تعديته إلى كل عصر.

كما أن قصة يهود العملية في السيرة، في الظروف المختلفة، تعطي

المسلم أيضاً آفاقاً وأشكالاً للتعامل متعددة، كما تمنحه في الوقت نفسه، ضرورة الحذر، واستصحاب الرصيد التاريخي الذي لا يجوز أن يحمل إلى مواقع الظلم والتعصب، فالرسول ﷺ يقول: «من ظلم معاهداً أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة» رواه أبو داود.

لقد خاطب القرآنُ يهودَ عصر النزول بما فعل آباؤهم وأجدادهم من جرائم ومواقف، وبيّن علاقاتهم بالنبوة تاريخياً، ليسقطها على واقع تعاملهم مع النبوة الخاتمة، وكأن تلك الخصائص والصفات تنحدر من الآباء إلى الأبناء بحيث أصبحت جِبِلّة تُورث، وهي ماضية في الأحفاد أيضاً في كل عصر وجيل.. وهذا لا يمنع من أن يكون هناك من أسلم وحسن إسلامه، لكن الأحكام إنما تكون للأغلبية، كما هو معروف.

وخلود القرآن، وتجرده عن حدود الزمان، يعني أن تلك القوانين الاجتماعية، والصفات النفسية، مستمرة استمرار الحياة، وإلا كان القرآن قصصاً تاريخياً للمتعة والتسلية! ذلك أن عجزنا عن السير في الأرض، والتوغل في التاريخ، وامتلاك القدرة على التحليل، والقراءة للمعادلات الاجتماعية، لا يعني توقف السنن، أو عطالتها وعدم نفاذها في الحياة ومضيّها في الخلق، وإنما يعني أننا أصبحنا خارج نطاق التاريخ والحاضر.. وكثيراً ما نتوهم أن المقابر التي نعيش فيها، مدن تنبض بالحياة!

ونحن الآن، لا ندعي بهذه المساحة البسيطة، أننا سوف نحيط بالرؤية القرآنية الشاملة لبني إسرائيل: عقيدتهم، وخصائصهم، ودورهم في التاريخ العام، والحقائق اليقينية التي يقدمها القصص القرآني عنهم.. كما لا ندعي أيضاً أننا نعرض لمواقفهم خلال المسيرة الإسلامية، ابتداء من البعثة، وتحول القيادة الدينية من بني إسرائيل لنكولهم عن حمل الأمانة،

ومروراً بالتاريخ الإسلامي المديد، وصولاً إلى الحال الذي نحن عليه الآن، على أهمية ذلك وضرورته، وإنما هي ملامح لا بد من التذكير بها، ونوافذ لا بد من الإطلالة منها، واستحضارها، واستصحابها، لإبصار مجموعة من الحقائق التي يصعب تجاوزها، والقفز من فوقها، خاصة وأننا نعتقد أن صور العداوة والكيد والمواجهة، بمختلف ميادينها، ستبقى خالدة ومستمرة، خلود النص القرآني المجرد عن حدود الزمان والمكان. .

ولا نقصد بالمواجهة هنا: المواجهة العسكرية فقط، التي لا تخرج عن أن تكون إحدى الوسائل المطلوب الإعداد لها، حيث هو الإعداد المطلوب لترهيب العدو، حتى لا تسوِّل له نفسه بالاعتداء والتدمير ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ (الأنفال: ٦٠). . وليس معنى الترهيب هنا: انتقاص حقه، أو نبذ عهده، أو ترويعه، وهو مسالِم معاهِد، ذلك أن بناء الشوكة العسكرية الجاهزة لوقت الحاجة، من لوازم إقرار السلم، والعدل، وعدم الاعتداء، وحماية حرية العقيدة والاختيار. . كما أن بناء الشوكة العسكرية لا يغني أيضاً عن بناء الشوكة في الميادين المختلفة: الشوكة الفكرية، والشوكة التربوية والثقافية والعلمية. . . إلخ، التي تمنح الحصانة، وتحول دون الظلم والعدوان.

نعود إلى تأكيد القول: بأن القرآن خاطب يهود البعثة بجرائم آبائهم وأجدادهم، وعرض لممارساتهم مع النبوة، ونكولهم للعهد، وتحريفهم للكلم، وكنزهم للذهب والفضة، وإشاعتهم للربا، والإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه، وإدعائهم بأنهم أبناء الله وأحباؤه. . . إلخ، مع أن المسؤولية في الإسلام فردية ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (فاطر: ١٨)، وكأن هذه الثقافة، أو هذه الصفات هي خصائص متأصلة متوارثة، إلى درجة أصبحت معها وكأنها جِبِلّة لا ينفك عنها يهود، ولعل ذلك التشكل والتوارث كان بسبب توهمهم بأنهم متميزون، وادعائهم أنهم الشعب المختار، الأمر الذي

أدى إلى حياتهم المنعزلة عن الآخرين، وتشكيل مجتمعاتهم المغلقة في أحياء وحارات خاصة بهم، وهي سوف تصدق على أحفادهم، كما صدقت عليهم وعلى أجدادهم ـ كما أسلفنا ـ وستبقىٰ هذه الخصائص والصفات متحدرة فيهم، وخالدة على الزمن، تظهر في أشكال من الصراع والمواجهات، وتشتد وتخبو لتأخذ أشكالاً من التجسس والتسلل إلى الأفكار، والأحزاب، والتنظيمات، وإفسادها من الداخل، حتى قيام الساعة، وتغير نظام الحياة. . فهي معارك مستمرة، وجولات دائمة ـ والشر من لوازم الخير ـ حتى ينطق الشجر والحجر، ويتغير نظام الدنيا، وتقوم الساعة. . وما أعتقد أن هذه المساحة التعبيرية في الرؤية القرآنية لمسألة يهود، تخص زمن عصر النبوة، وينتهي الأمر. . ولو كان ذلك كذلك لافتقد القرآن سمة الخلود! فاليهود هم هم في كل عصر، والخصائص والصفات التي عرض لها القرآن هي خصائص خالدة، خلود النص القرآني نفسه.

ولعل فترة السيرة النبوية، مرحلة القدوة، وما حملت لنا من أخبار يهود، في مواجهة الدعوة منذ مراحلها الأولى، والكيد لها، بعد أن جاء النبي الذي كان اليهود يستفتحون به، من العرب، أو من غير الشعب المختار، والصورة المجسدة للتعامل بأشكاله المتعددة، من المجادلة بالتي هي أحسن، إلى الدعوة إلى كلمة سواء، والحوار، إلى المشاركة في وثيقة المدينة، إلى المعاهدات مع القبائل اليهودية، من بني قريظة، والنضير، وقينقاع، إلى المباهلة بعد العجز عن الوصول إلى الاتفاق، إلى المواجهة العسكرية، إلى التسلل إلى الصف الإسلامي من خلال صناعة النفاق والمنافقين، والتآمر، والكيد، والتشكيك في العقيدة، وسؤال النبي ﷺ عن بعض القضايا للإحراج، ومن ثَمّ استقرار الحكم الشرعي والفعل الإسلامي مع ذلك بقبول اليهود كمواطنين معاهِدين في المجتمع الإسلامي، في كل حقب التاريخ المختلفة، من الجزيرة العربية إلى بلاد الشام والعراق، إلى الأندلس. . . إلخ، يعطي المسلم تجربة غنية، ورؤية واضحة لكل الأبعاد

المطلوبة للتعامل مع يهود؛ وأن المسلمين كلما تحققوا بالرؤية القرآنية، واعتبروا الواقع العملي في السيرة النبوية، كانوا الأقدر على إعطاء اليهود حقوقهم، والحذر من مكرهم وخداعهم، وكلما ابتعدوا عن الرؤية القرآنية، والعبرة التاريخية، أو غفلوا عن أسلحتهم وأمتعتهم، وقعوا في حبائل يهود بشكل أو بآخر، أو تصرفوا معهم تصرفات شاذة ناتجة عن ردود الفعل، إلى درجة قد تكون مرفوضة إسلامياً.

وقد لا نحتاج اليوم دليلاً على خلود الرؤية القرآنية عامة، وفي مسألة يهود خاصة، فاستقراء التاريخ يؤكدها، وقراءة الحاضر تشهد لها، وبصائر المستقبل تبرهن عليها، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ (فصلت: ٥٣).. فعملية استبانة الحق والخلود، لا تزال تؤكدها الأيام. وما لم يتحقق المسلمون بالرؤية القرآنية، أو بالرؤية الإسلامية عامة في التعامل مع اليهود، فسوف تستمر الهزائم والخسائر في مختلف الأصعدة، لذلك كان من أولويات اليهود تاريخياً، إخراج المسلمين عن دينهم، لضمان الغلبة عليهم.. ومحاولات إخراج المسلمين عن دينهم، أخذت أشكالاً متعددة ومتنوعة، من محاولات التسلل إلى النص الديني، وتأويله، من خلال إشاعة الروايات الإسرائيلية التي شحنت بها الكثير من كتب التراث، أو من خلال التسلل إلى الصف الإسلامي وصناعة النفاق، أو من التظاهر بالإيمان لفترة، لتخريب الداخل الإسلامي وتفجيره، وتشكيك أتباعه، قال تعالى: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (آل عمران: ٧٢).

اليهود والتسلل إلى «الآخر»:

وقضية تسلل اليهود إلى الأديان، والأفكار، والأحزاب، والعقائد، والتنظيمات، والجماعات، والتنظير لها، والحماسة لأهدافها، وتوزع

المواقع والأدوار، والمراهنة عليها جيمعاً في وقت واحد، لا تحتاج إلى دليل وشاهد، وقد لا نأتي بجديد إذا ذكرنا بدورهم في تخريب النصرانية، وبقصة بولس (شاول)، الذي كان من أشد الناس عداوة للنصرانية، وهو لم ير عيسىٰ عليه السلام، ولم يسمعه، وكان من أبرز وأنشط المضطهدين للحواريين، فانقلب فجأة إلى أشد المتحمسين لها، وادعىٰ أن المسيح ظهر له، وطلب إليه إيصال تعاليمه الجديدة إلى النصارىٰ، فأصبح (بولس الرسول)، أو (القديس بولس) الذي يشرِّع للنصارىٰ دينهم!

وإذا عرفنا أيضاً أن «كالفين»، رائد حركة الإصلاح الديني في أوروبا، كان يهودي الأصل، وأن «مارتن لوثر» صاحب حركة الإصلاح الديني (البروتستانت)، كان يتصرف من خلال إيحاءات أصدقائه اليهود!

وأن ٦٠٪ تقريباً من الأميركيين هم بروتستانت!

وأن ١٥٪ تقريباً من قسس البروتستانت، الذين يمارسون الوعظ يوم الأحد في الكنائس النصرانية، من اليهود!

وأن البروتستانت يستعملون في صلواتهم التوراة (العهد القديم)!

وأنهم يؤمنون بفكرة أرض الميعاد، وإعادة بناء الهيكل، والوعد الإلهي لإسرائيل!

وأنهم ـ أي اليهود ـ وصلوا في الإطار الكاثوليكي أيضاً، إلى وثيقة التبرئة المشهورة: تبرئة اليهود من دم المسيح، وإبطال العقيدة والعبادة النصرانية في ذلك الموضوع لقرون طويلة!

إذا عرفنا ذلك، أدركنا البعد الديني الذي يتحرك فيه يهود عالمياً، سواءً في أميركا، أو في بريطانيا، أو في غيرهما من دول أوروبا بعامة (راجع كتاب الأصولية الإنجيلية).

حتى أننا لنجد الكثير من تصريحات الزعماء والقادة السياسيين

الأميركيين، والغربيين بشكل عام، ومواقفهم، محكومة بالرؤية الدينية التوراتية.. وقد لا يكون المطلوب هنا الاستقصاء لتلك التصريحات والمواقف، ولكنها نماذج يمكن أن تشكل نافذة كافية، وإثارة مطلوبة من خلال المساحة المتاحة. ويبقى الموضوع مطروحاً للاستقصاء والتتبع، وإدراك مدى أهمية التعرف على الخلفية الفكرية والثقافية للعالم الذي نتعامل معه:

يقول الرئيس الأميركي السابق «رونالد ريغان» لأحد أعضاء اللوبي اليهودي الأميركي: إنني أعود إلى نبوءاتكم القديمة في التوراة، حيث تخبرني الإشارات، بأن المعركة الفاصلة بين الخير والشر مقبلة.. وأجد نفسي أتساءل: إذا ما كنا الجيل الذي سيشهد وقوع ذلك.. إنني لا أعرف إذا ما كنت أنت قد لاحظت هذه النبوءات مؤخراً.. ولكن صدقني أنها تصف الأوقات التي نجتازها الآن.. (مجلة الأمة، العدد ٥٨، ١٩٨٥ م).

ويقول وزير خارجية أميركا الحالي «جميس بيكر» في معرض سرده لقصة تنشئته الدينية في تكساس: لقد احتلت دولتان على نحو خاص، مكاناً في ضميرنا، وهما الولايات المتحدة حيث نعيش، وإسرائيل القديمة التي شهدت مولد الديانة المسيحية، ولذا فإن إسرائيل تمثل جزءًا من القيم التي أعتز بها (جريدة الخليج، ١٩٩١/٣/٢١ م).

أما موضوع المنظمات اليهودية الأميركية، ونشاطاتها المتنوعة تحت شعارات متعددة، فأكثر من أن تُحصىٰ أو يُحاط بها، حيث يوجد أكثر من مائتي منظمة قومية يهودية في أميركا، مما يجعل اليهود أكثر الأقليات الأميركية تنظيماً، وتأثيراً، فلديهم كنس، ومراكز للشبان، ووكالات للعلاقات الطائفية، واتحادات، ومنظمات تمويل، ومجموعات ثقافية وتعليمية، ومحافل أخوية، وجمعيات صداقة، وتنظيمات خيرية، بحيث استطاع اليهود الاندماج في المجتمع الأميركي، والوصول إلى مراكز التأثير

والفاعلية فيه، وتشكيل النخبة العالمة والمتحكمة، والتي يصعب معها على أميركا الخروج عن رغبة يهود..

والاندماج الذي نعنيه هنا، لا يعني الذوبان وفقدان الهوية، وإنما يعني الدخول في النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وتوظيفه لخدمة أهدافهم.

أما اليهود في روسيا وأوروبا الشرقية، فحسبنا أن نعلم أن روّاد الشيوعية ومنظريها، ومفكريها، معظمهم من يهود، أو ممن وقعوا تحت تأثيرهم ـ واليهود لا يزيد عددهم عن ثلاثة ملايين تقريباً ـ وعلى الرغم من ذلك، كانوا يحتلون سبعة مقاعد من أربعة عشر مقعداً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (اعتباراً من عام ١٩١٧ م)، وأن معظم قادة إسرائيل، وعمقها البشري، الذي شكل الاستعمار الاستيطاني، هم من يهود الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وأنهم الطائفة الوحيدة التي استطاعت الرهان على الشرق والغرب معاً، وحسن التعامل مع الماركسية، والفوز بالنصيب الأوفر منها، حيث المراهنة دائماً على حصانيّ السباق.

نعود إلى القول: إن اليهود كانوا الأقدر على التسلل إلى الأديان، والعقائد، والأفكار، والتنظيمات، والجماعات، والمراهنة على أكثر من صيد، وتبادل الأدوار، وأن ذلك هو ديدنهم تاريخياً، وأن المسلمين لم ينجوا منهم بإطلاق.. فمنذ اللحظات الأولىٰ للنبوة، وتحول القيادة الدينية إلى العرب، اتخذ اليهود موقفاً من النبوة، على الرغم مما كانوا يستفتحون به على الذين كفروا. يقول تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَـٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ (البقرة: ٨٩). ولما لم يستطيعوا مواجهة المسلمين، عمدوا إلى التسلل والتستر، وصناعة النفاق، وكان اليهود هم شياطين المنافقين الذين ينظمون لهم خططهم، ومن ثَمّ تمذهب النفاق، وجاءت كل الفرق الباطنية، التي تعيش في الجسد الإسلامي

كالغام حاضرة للإنفجار في كل وقت، والتي ترجع في جذورها إلى النفاق.

كما أنهم لما لم يستطيعوا أن يتسللوا إلى النص الديني المحفوظ والمنقول بالتواتر (القرآن)، حاولوا التأويل والتحريف، وشحن هوامش النصوص الدينية بالقصص الخرافية والإسرائيليات، إضافة إلى ما وجدوه مجالاً خصباً في نطاق وضع الحديث النبوي، الأمر الذي استفز المسلمين لوضع ضوابط وتدوين الحديث الصحيح.. هذا بالنسبة للتراث الفكري الإسلامي.

أما في المجال السياسي والاقتصادي فالأمر يطول ذكره، وحسبنا ان نعلم أن تسلل اليهود إلى دولة الخلافة، وإعلان الإسلام ظاهراً كوسيلة مرور، ومن ثَمّ العمل على تقويضها من الداخل - ما فعله يهود الدونمة - ساهم إلى حدٍ بعيد بسقوطها.. حتى لقد وصل اليهود إلى بعض المراكز الدينية الإسلامية في أكثر من بلد إسلامي، تحت ستار اعتناق الإسلام، والتفقه في الدين، ولعل قصة «موسى بن ميمون» الذي حفظ القرآن، وتفقه بالمالكية في الأندلس، وعلاقته بالحكام، ومن ثم عودته إلى مصر وإشهار يهوديته، واستمراره ثلاثين سنة المسؤول الروحي لليهود في مصر، ووصوله إلى البلاط الأيوبي، ليكون طبيباً لعلاج صلاح الدين رحمه الله، فيها الكثير من العبر والعظات..

لم تتوقف محاولات يهود، ولن تتوقف، ولو توقفت لكان خلود الرؤية القرآنية محل شك بيقين.. لكن امتلاك القدرة على تغيير الأساليب، هي التي تغرر ببعض المسلمين. ولا شك اليوم أن المؤرق الوحيد لإسرائيل، هو الصحوة الإسلامية، التي سوف تفسد عليها مخططاتها - إذا ما تحققت تماماً بالرؤية القرآنية - لذلك فهي تحاول محاصرتها على مختلف الأصعدة، وتغري بشل حركتها، ومحاربتها، وتوقع بينها وبين الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي، وتخوفها منها، وتخوف العالم كله من عودة الأصولية، وخطرها على الحضارة العالمية، وتحاول الامتداد بذراعها لتطول كل

عناصرها ومؤسساتها.. والذي يقرأ التاريخ، لا بد أن يدرك أن إسرائيل سوف لا تقتصر على ذلك، وقد بلغت في ذلك نجاحاً ملحوظاً، واستطاعت محاصرة الصحوة، والإغراء بضربها إلى حدٍ بعيد، على يد بعض أبناء المسلمين، الذي أُعِدُّوا لمثل هذه الأهداف، وإنما تفكر اليوم في كيفية التسلل إلى داخلها، في محاولة لتخريبها من الداخل، بعد أن كادت تُحكم الحصار حولها، وشل نشاطها من الخارج، لأنها تعلم أن ذلك حالة مؤقتة لا تقوىٰ على الاستمرار.

ناقوس الخطر:

ولعل القضية الأخطر في هذا الموضوع، ما نشرته جريدة القبس الكويتية في ملحق عددها رقم ٦٤٩٥، بتاريخ ١٩٩٠/٦/٧ م، تحت عنوان «قضايا القبس»: من أنها حصلت على معلومات من باريس تقول: «إن هناك إسرائيليين شرقيين، يُتقنون اللغة العربية كأبنائها، كُلّفوا من قِبَل الموساد بتشكيل مجموعات تزعم أنها أصولية، هدفها زعزعة البنىٰ العقائدية والاجتماعية في الشرق الأوسط، خاصة وأن الأصولية الآن تبدو كأنها الصرخة العقائدية الأخيرة في المنطقة، فلماذا لا يدخل اليهود في هذه الصرخة؟!».

وتتابع القبس القول: «والمعلومات التي وردت، تدق ناقوس الخطر.. فهناك يهود في بلدان غربية يدعون الانتماء إلى دول إسلامية أو عربية، لا بل يحملون جوازات سفر (صادرة) عن هذه الدول، يقومون الآن بتشكيل مجموعات إسلامية، إما في الجامعات، أو في المصانع، أو في أي مكان آخر تتمركز فيه جالية إسلامية.. وهذه المجموعات المبرمجة تصل إليها الإمدادت المالية..».

وتقول المعلومات ـ والكلام ما يزال للقبس ـ: «إن الموساد استطاعت وخلال عقود من العمل في أوروبا الغربية بشكل خاص، تجنيد مئات

الأشخاص العرب للعمل لحسابها، وقد أعطيت التعليمات للعديد من هؤلاء لإطلاق لحاهم، ولمتابعة دورات في التثقيف الديني ليكونوا بمثابة القنابل البشرية، التي يمكن أن تستخدم في الوقت المناسب. أي أننا أمام نوع جديد من القنابل التي تتمسح برداء الدين...»..

ولعل قدرة اليهود في إقناع العالم لإسقاط نوع الديانة من جوازات السفر، والوثائق المدنية عامة، مكن لهم المرور إلى معظم المواقع، تحت جنسيات شتى.. ورغم خطورة هذه المعلومات التي أوردتها جريدة القبس، وحساسيتها، وما يمكن أن تبثه من الشكوك والريب حول بعض العاملين في الحقل الإسلامي، وبعض قياداته أيضاً، إلّا أنه لا بد من الإتيان على ذكرها للحذر، والتحذير، ذلك أن الكثير من الانفجارات المسماة بالإسلامية، والمواجهات الهستيرية، تجعل الإنسان المسلم يقبل مجرد طرح مثل هذه القضية للحذر والتحذير، وللتأكيد من جديد على أهمية الانضباط بالمعيار الإسلامي، واليقظة الدائمة، وعدم الغفلة التي تمكن من تسلل بعض العناصر والأموال المشبوهة، كما تدعو إلى اعتماد وسائل أكثر تقدماً للمراقبة والحذر.

وقد لا يكون ذلك التسلل أمراً مستغرباً، بل المستغرب الغفلة عنه، التي يعيشها العالم الإسلامي اليوم، بعيداً عن الرؤية القرآنية الخالدة، التي لم تكتف برصد تحركات يهود، وكشف أساليبهم تاريخياً، تلك الأساليب التي لم تتوقف في عهد النبوة، على الرغم من أن الوحي كان يعري هذه المواقف،ويفضح تلك المؤامرات، ومع ذلك كان يحصل الاختراق، ويسقط بعض المسلمين في حبائلهم، إلى درجة القول: «إن لنّا فيهم ولاية»، وذلك عندما أراد الرسول ﷺ أن يعاقبهم على خياناتهم..

ولولا أن هذه القولة: «إنّ لنا فيهم ولاية»، قائمة في كل زمان، والاختراق محتمل في كل عصر، لما كان هناك أي معنى لخلود قوله

تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ... ﴾ (المائدة: ٥١)، الذي جُعل قرآناً يُتلىٰ على الزمن. وعلى الرغم من أنه لا علاقة للنصارىٰ مباشرة بسبب النزول، لكن جاء النص لتحديد جهة الولاء الوحيدة بالنسبة للمسلم، واستمرار حالة الحذر الدائم.. والعبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، كما يقول علماء الأصول، وكما تقتضي صفة الخلود.

نعود إلى القول: بأن القرآن لم يكتف برصد تحركات يهود، وكشف أساليبهم، وإنما تجاوز ذلك إلى بيان طوايا نفوسهم ودخائلها، ليكون المسلم على بيِّنةٍ وحذر مبصر. وأعتقد أن هذه المساحة التعبيرية الكبيرة في القرآن، التي عرضت لجميع الجوانب، ليست للتهويل وإشاعة الرعب في النفس المسلمة، بقدر ما هي بيان، وهدى، وموعظة للمتقين.. وكلما تجددت الأيام والأحداث، شعرنا بأهمية التحقق بالرؤية القرآنية للتشكيل الثقافي، والوصول إلى المناعة الحضارية، وأدركنا لماذا أعطى القرآن هذه المساحة لقضية يهود.

والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها: أن اليهود تاريخياً، كانوا الأقدر على الإفادة من سنة التدافع الحضاري.. ولعل ذلك بسبب قلة مساحتهم البشرية، واعتقادهم بالتميز، وافتقادهم للقوة.. وكانوا الأقدر على اعتلاء المنابر الفاعلة، والتحقق بالاختصاصات المؤثرة، وجعل التخصص في خدمة الفكرة والعقيدة.. كما لا بد أن نعترف بأن وصولهم إلى هذه الأزرار الاجتماعية، التي يضغطون من خلالها على العالم، لم يأت من فراغ، وإنما من تقدير وتدبير ومعاناة، وقراءة للواقع العالمي، ورسم المداخل الصحيحة للاندماج به، والتعامل معه، وعدم الذوبان فيه، واحتلال كل المواقع والتخصصات المؤثرة؛ في الوقت الذي لا يزال الكثير من الغوغائية يسيطر على بعض العقول التي تنتسب إلى الإسلام، وتتبارىٰ في القدرة على الخطب والحماس، ورفع الأصوات، وسماكة الحناجر! وقد

يرى بعضها أن من مقتضيات الدعوة والعمل الإسلامي، مغادرة مقاعد العلم والتخصص.. إنّ العجز عن إدراك قيمة التخصص في قيادة المجتمعات،

إنّ العجز عن إدراك قيمة التخصص في قيادة المجتمعات، والتأثير فيها، وإدراك حكمه الشرعي، وأنه من الفروض الكفائية، أوصلنا إلى هذا الواقع المريع من التخاذل الثقافي، والسقوط الحضاري، والقصور الديني، إن صح التعبير، أو تكريس التخلف باسم التدين، وكأن الدعوة تقتضي التفرغ من التعلم أمام تلك المعادلة المغلوطة والمختلة في الوقت نفسه: إما التفرغ للدعوة، وإما التفرغ للعلم، بحجة أن جيل الصحابة الذي فتح الدنيا لم يكن متخصصاً، كان لا يكتب ولا يحسب!!

اليهود وسنة التدافع الحضاري: نماذج من الواقع:

وقد يكون من المفيد الإتيان على ذكر الكثير من النماذج والأمثلة لقدرة اليهود على الإفادة من سنة التدافع الحضاري، واعتلاء المنابر الاجتماعية والتخصصية الفاعلة، وامتلاك القدرة على جعل التخصص والمهنة في خدمة الفكرة والعقيدة، فلعل في ذلك استشعاراً للتحدي، واستفزازاً للواقع، واستنفاراً للهمم، وإيقافاً لحالة السبات العام التي ما تزال تسيطر على العالم الإسلامي، وترشيداً للصحوة والدعوة، وتبصيراً لها ببعض المواقع والخرائط الفكرية، وإيضاحاً لإدراك أبعاد المواجهة المتعددة، وليس لليأس، وإشاعة ذهان الاستحالة، والعجز، حيث لا مجال اليوم للكسالى، والأغبياء في عالم الأذكياء.

وسوف أكتفي بإبراز بعض النماذج بقدر ما تسمح به هذه المساحة.. تلك النماذج التي استطاعت أن تتحكم في وجهة العالم السياسية، والعلمية، والإعلامية، والمالية... إلخ، وأن توظف الحضارة العالمية لخدمة أهداف يهود، في الوقت الذي نرى فيه كثيراً ممن يسمون مسلمين، من الذين ذهبوا إلى بلاد الحضارة الغربية، إما أن ينتهي معظمهم إلى مقابر الحضارة في الغرب، ويصبح دماءً في شرايينها، بعيداً عن الشاكلة الثقافية

الإسلامية المطلوبة، وإما أن ينتهي إلى مزابل الحضارة وقذارتها الجنسية.. وأما الباقون في العالم الإسلامي، فمعظمهم يمارسون حالة الانتظار لسقوط الحضارة لصالحهم، دون أن يقدموا لذلك شيئاً يذكر!

لقد أدرك اليهود بشكل مبكر، دور التخصص، وإتقان العمل، في التحكم بالمجتمعات، والتأثير فيها، فكان منهم العلماء، والمفكرون، والباحثون، الذي يحتلون اليوم معظم المنابر العلمية والتقنية المؤثرة، سواءً في تلك العلوم الإنسانية، أو التطبيقية على حدٍ سواء.. ففي علم النفس، وعلم الاقتصاد، والاجتماع، والكيمياء، والفيزياء، وعلوم الذرة، وعلوم الأسلحة الاستراتيجية (حرب النجوم)، وفي الجامعات، ومراكز البحوث والدراسات، وفي مجال الصحافة، والإعلام، والإنتاج، والسينما، لهم ريادات وقيادات. فاسم فرويد في علم النفس.. ودور كهايم في علم الاجتماع.. وانشتاين في الرياضيات.. ووايزمن في الكيمياء.. وغيرهم من حاخامات العلم، الذي يتابعون رحلة بولس (شاول)، وموسى بن ميمون، وغيرهم من حاخامات الدين، لا يزالون يثيرون الجدل، ويخطفون الأبصار، إلى اليوم.

نعود إلى القول: بأننا سوف نكتفي بذكر بعض النماذج المعاصرة في أكثر من مجال، لعل في ذلك عبرةً واتعاظاً.. فمثلاً:

ـ رجل الأعمال اليهودي الدكتور «آرماند هامر»، الذي وصل لأن يكون مفتاح العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ـ أيام عظمته وتعصبه الأيدبولوجي ـ رغم كل الحواجز والموانع الأيديولوجية والسياسية، ابتداءً من عهد لينين، وحتى في أشد أيام الحرب الباردة.. أما تعريفه، فهو طبيب، ورئيس شركة أوكسيد نتال للنفط.. والده أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الأميركي.. قاد عملية الاستثمار الغربي في أوروبا الشرقية.. والدور الذي قام به بالنسبة ليهود الاتحاد السوفيتي، وتأمين عمليات الهجرة

من خلال الضغط الأميركي، ليس محل مناقشة.. إن انتماء هامر الأب للشيوعية، كان الغطاء المثالي لتلك العلاقات المثلثة، التي أقامها هامر الابن، بين أميركا وروسيا وإسرائيل، على الرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، لكن العلاقات العلمية والسفارات الشعبية لم تتوقف.. وبعد وصول الرئيس غورباتشوف - أو إيصاله - أقام معه هامر علاقات شخصية، واستطاع مد الجسور، وكان أحد عناصر القمة التي عقدت بين ريغان وغورباتشوف!.

ـ شابيرو عالم الكيمياء: ابن أحد الحاخامات الذين نزحوا من ليتوانيا، والذي درس الكيمياء، وبدأ حياته في برنامج تطوير مفاعل لأول غواصة نووية أميركية، والذي تمثل نشاطه وسعيه الدائب على جمع المعلومات والأجهزة العلمية، وإيصالها إلى مؤسسة (تكنيون) الإسرائيلية للتكنولوجيا في حيفا!

ـ إدوارد تيلر العالِم الفيزيائي: الذي يُلقب «أبو القنبلة الهيدروجينية»، والمشارك الرئيس بأسلحة حرب النجوم، أو مبادرة الدفاع الاستراتيجية، والذي يعلن اليوم أن الاستمرار فيها ضرورة قومية، لا من أجل الولايات المتحدة وأصدقائها، كسلاح فعال ورادع، وإنما لما يترتب عليها من تقنيات واختراعات متطورة تساهم بتقدم البشرية.. ويقول: لولا البرنامج الأخير، لما وصلنا إلى إشعاعات الليزر ذات الطاقة الكبيرة.

ـ روبرت ماكسويل، اليهودي، التشيكي الأصل، الذي انتقل إلى بريطانيا عام ١٩٦٤، وادعى أنه اعتنق النصرانية، وترك اليهودية، واختير كعضو للبرلمان البريطاني، كان عند وفاته يرأس ٧١ شركة عالمية، وكان صاحب أكبر إمبراطورية صحفية في العالم تقريباً، إذ بلغ عدد موظفيه أكثر من عشرين ألف موظف.

تقول زوجته: بالرغم من أنه كان عضواً في البرلمان، إلا أنه لم ينس

يوماً بـأنه أجنبي، وأنـه يهودي. . وهـو يقول عن نفسـه: ولدت يهـودياً، وسأموت يهودياً.

لقد اعتبره اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي «بطلاً إسرائيلياً. . وشخصاً عظيماً. . وضع إمكاناته المالية في خدمة الصناعة الإسرائيليـة». وكان جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني قد قال عنـه عقب وفاتـه: إنه «شخصية عظيمة، أعطاني معلومات ذات قيمة كبيرة عن الوضع الداخلي في الاتحاد السوفيتي خلال المحاولة الإنقلابية في أغسطس الماضي».

أما احتفال يهود بمراسم دفنه، التي شارك فيها مسؤولون إسرائيليون على أعلى المستويات، وتمت في أقدس بقعة - من وجهـة نظرهم - في فلسطين، فلا تخفى مدلولاتها. .

إن اهتمام يهود بمنابر الإعلام، أو بالقضية الإعلامية، وإدراك أثرها في تشكيل الإنسان، وصناعة قناعاته، وتضليله الثقافي والسياسي، ليس بأقل شـأناً من غيـرها من القضـايا الفـاعلة، والمـواقـع المؤثـرة، إن لـم يكن أعظمها. . وحسبنا أن نعلم: أن العالم اليوم يعيش مرحلة الدولة الإعلامية الواحدة، التي ألغت الحدود، وأزالت السدود، واختزلت مسافات الزمـان والمكان. . وأن لدى يهود ٢٤٤ صحيفة أو يزيد، في الولايات المتحدة، منها ١٥٨ دورية. . وثلاثين دورية في كندا. . و١١٨ صحيفة في أميركا اللاتينية. . و٣٤٨ دورية ومجلة في أوروبا. . وأن كبار أصحاب الصحف ورجال الأعمال في مجال الصحافة والإعلام في العالم، من اليهود. . ولا بد أن نذكّر بالجهود الكبرى التي بذلوهـا لشراء صحف ومحـطات إذاعة وتلفزيون في أوروبا الشرقية بعد السقوط الشيوعي، في محاولة لاستغلال مناخ الانفتاح السيـاسي والاقتصادي، وركـ ب الموجـة، واستثمار رؤوس الأموال، بهدف التأثير على سياسة وتوجهات الإعلام، وخلق آراء وقناعات محددة في تلك البلدان!

هذا وإذا تجاوزنا إلى دور اليهود في وكالات الأنباء العالمية، التي تنتقي الخبر، وتصوغه، وتبثه، ليشكل المادة الإعلامية المسموعة، رأينا العجب العجاب.

ولعل إدراك اليهود، المبكر لخطورة فن السينما، وصناعتها، والوصول إلى المواقع المؤثرة في الإخراج، والإنتاج، والتمثيل، منحهم قدرات هائلة على احتلال وقت، وعقل، ومشاعر الناس، وصياغة وجدانهم، على مستوى العالم، انطلاقاً من هوليود، المركز العالمي للسينما، عدا عن الإنتاج الخاص، حيث تُنتج إسرائيل سنوياً من ١٦٠ ـ ١٧٠ فيلماً روائياً وتسجيلياً قصيراً، كما يوجد فيها ٣٦٠ داراً للعرض.

لقد استطاع الإعلام الصهيوني عامة، وفن السينما خاصة، تحويل الضحية إلى قاتل، والقاتل إلى ضحية، ذلك أن السينما تُعتبر إلى حدٍ بعيد، المدخل الثقافي والفني للجماهير، حتى أنّ بعضهم يرى أن عشرة سينمائيين مهرة، يعدل تأثيرهم مليون كتاب.

ـ ولعل ما أوردته بعض الصحف عن فريق الظل الذي يمثل فيه اليهود أربعة أخماس الوفد الأميركي في مباحثات السلام المرسومة في الشرق الأوسط، لمتابعة لقاءات مدريد، والعمل على بلورة المواقف وتحديد مسارها وأولوياتها، خلال سير المفاوضات، يعتبر الصورة الأحدث لما نحن بصدده.. وقد يكون من المفيد الإشارة إلى المواقع التي يحتلها أعضاء هذا الوفد في السياسة الأميركية:

١ ـ دينيس روس، رئيس الفريق: يهودي، رئيس مجموعة تخطيط السياسة في الخارجية الأميركية.

٢ ـ دانيال كورتسير: يهودي، متدين ملتزم.. نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون التخطيط السياسي، أسهم في تصميم الحوار الأميركي مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٣ ــ أرون ميلر: يهودي، يحمل شهادة الدكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط.. له كتابان عن الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، سبق أن عاش في إسرائيل، ويتقن اللغة العبرية.

٤ ــ ريتشارد هاس: مساعد خاص للرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، وهو بدوره يهودي سبق له أن عاش ودرس في إسرائيل.

أربعة من خمسة في فريق الظل الذي يشرف على هندسة المفاوضات حول الحل السلمي للشرق الأوسط، من اليهود المتخصصين في قضايا المنطقة، ويشغلون هذه المراكز المتحكمة والحساسة في السياسة الأميركية! ومع ذلك، لا يزال الكثير منا يستغرب التحكم اليهودي في السياسة الأميركية، ولا يدرك مداخل هذا التحكم، ويظن أنه جاء من فراغ!

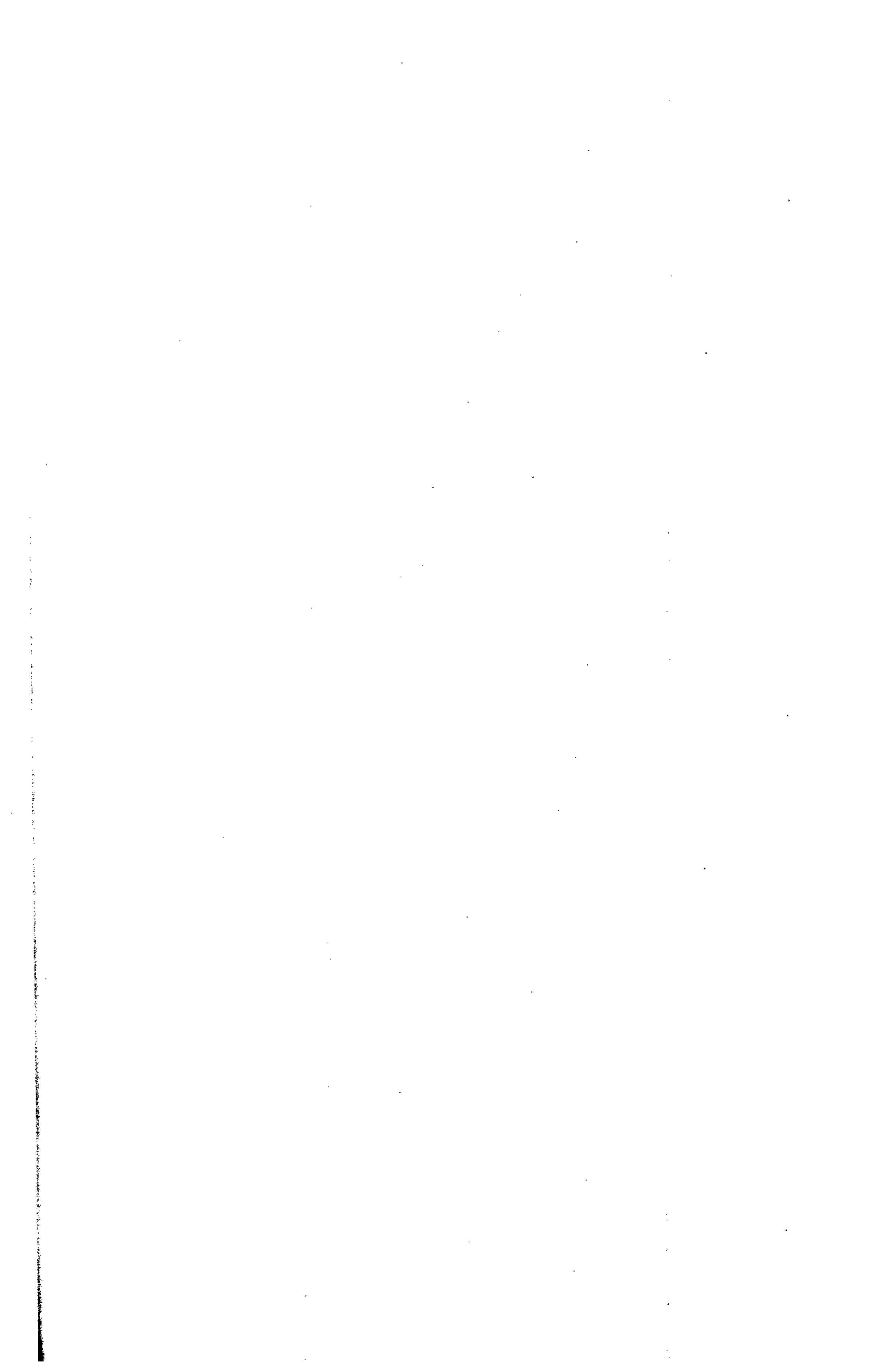
نعود إلى القول: إن قدرة يهود على الإفادة من سنن التدافع الحضاري، واعتلاء المنابر الفاعلة، والوصول إلى التخصصات النادرة، مكنهم من عملية التحكم إلى حدٍ بعيد، وجعل الثقافة اليهودية، والرؤية التوراتية، هي الموجِّه والضابط للمسيرة العلمية عندهم. والمسلمون اليوم، قد لا ينقصهم العقل، ولا التخصص، ولا القدرات المالية، ولا غيرها، وإنما الذي ينقصهم القدرة على الخروج من دائرة التحكم، وإعادة تشكيل العقل المسلم وفق النسق الإسلامي، والمنهج الإسلامي، والفاعلية الإسلامية، والهدف الإسلامي، ليكون العلم والمعرفة في خدمة الرسالة والفلسفة الإسلامية.. ينقصهم التشكيل الثقافي ليصلوا إلى مرحلة جعل العلم في خدمة العقيدة.. فكثيراً ما تفوّق المسلم في جامعات الغرب علمياً على اليهودي، وكانت درجاته أكثر تميزاً، لكن اليهودي يبقى أكثر فاعلية وتأثيراً، وما ذلك إلا لغياب التشكيل الثقافي السليم، الذي يدع المسلم نسخة من كتاب، بدل أن يكون إنساناً فاعلاً.

والحقيقة التي لا بد أن ننتهي إليها: أن اليهود تاريخياً، لم يقتصروا

على صناعة الزعامات، وإيصالها إلى الحكم، والمكوث في ظلها كمستشارين وخبراء، والتحالف معها، وتوظيفها لتحقيق أهدافهم، وإنما تجاوزوا تلك الصورة البسيطة إلى الوصول إلى مراكز التحكم والفاعلية، وذلك بتوفير طاقاتهم للاختصاصات المؤثرة، والمنابر الفاعلة، التي تجعل من الدول والمؤسسات، ذات النفوذ والقدرة، في دائرة التحكم.. فالتحالف مع الأقوياء، لا ينطبق على الأشخاص والدول والزعامات فقط، وإنما التحالف مع التخصصات المتحكمة في المجتمع، هو الأخطر أيضاً.

والمعرفة بالآخر، التي تعتبر المقدمة الضرورية لكل أنواع التعامل، تبقى تشكل نصف المطلوب، بينما يتمثل النصف الآخر في قدرتنا على توظيف تلك المعرفة، والإفادة منها، لحياتنا المستقبلية.. ونعتقد أن جذور تلك المعرفة متوفرة في الرؤية القرآنية، لو استصحبناها، إضافة إلى الشواهد التاريخية، والواقعية التي تؤكد خلود الرؤية القرآنية، وصوابها.. ولو كنا في مستوى إسلامنا وعصرنا، لأمكننا أن نحقق المناعة الحضارية والثقافية، وأن نحمل للعالم الرحمة والخير، ونقضي على نزعات التعصب والعنصرية، والتمييز، فدين الله سبحانه أسمىٰ من أن يكون وسيلة للظلم، والتمييز، وإلغاء حرية الاختيار، وتسليط الإنسان على الإنسان..

شعبان ١٤١٢ هـ شباط (فبراير) ١٩٩٢ م



بعد خمسة قرون على سقوط غرناطة



خاطب الله سبحانه وتعالى المؤمنين بقوله: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (آل عمران: ١٣٧ - ١٤٠).

وبذلك جعل السير في الأرض، واستقراء تاريخ الأمم السابقة، والنظر في الكيفيات، والاهتداء إلى السنن والقوانين التي تحكم حركة المجتمعات، وتحولاتها، والاتعاظ والاعتبار بها، تكليفاً شرعياً، يثمر الوقاية والمناعة الثقافية.. كما جعل الاستعلاء بالإيمان حائلاً دون السقوط الحضاري، وشرطاً لمعاودة النهوض، والتجاوز، وحسن التعامل مع سنة التداول الحضاري، للإقلاع من جديد..

وقد جاء بيان الرسول ﷺ يحذرنا من الانتهاء إلى الحالة الغثائية، حالة الوهن والضياع، التي تنتهي إليها الأمة، بسبب من التقليد الجماعي، والمحاكاة الحضارية، بقوله: «يوشك الأمم أن تداعىٰ عليكم، كما تداعى الأكلة إلى قصعتها» فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: «بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن الله في قلوبكم الوهن» فقال قائل: يا رسول الله، وما الوهن؟ قال: «حب الدنيا وكراهية الموت». (رواه أبو داود في الملاحم).

وغثاء السيل يعني: افتقاد الأمة المسلمة، القوة والإرادة، الأمر الذي يعني غلبة الأعداء، والسقوط الحضاري.. كما يعني حب الدنيا وكراهية الموت: الانتهاء إلى حالة الاستهلاك، والعجز عن الإنتاج والبناء.

إن إعادة بناء الإنسان المنتج، إنسان الواجب، الذي يشكل الأساس لإخراج الأمة المعيار، أصبح من الأولويات، والهواجس الدائمة لتخليص الأمة المسلمة من حالة الوهن والغثاء، والتخاذل الفكري، التي تستحوذ عليها، فتعطل فيها القدرة على الاعتبار بتاريخها الخاص، علاوة عن امتلاك القدرة على السير في الأرض، والاطلاع على التاريخ العام، والنظر إلى سنن الله في الأنفس والآفاق، واكتشاف القوانين والأقدار التي تنتظم الحركة التاريخية، وتتحكم بسقوط الأمم ونهوضها، في نطاق التاريخ العام.

تترافق هذا السنة بالذات مع مرور خمسمائة سنة على سقوط غرناطة التي سقطت عام ١٤٩٢م، كما تترافق مع الحقبة التي يعيشها العالم العربي والإسلامي اليوم، من التخاذل، والتمزق، والاستسلام، الأمر الذي لم يخرج بعمومه وملامحه عن حقبة ملوك الطوائف، التي كانت المقدمة والنتيجة الطبيعية للسقوط الإسلامي في الأندلس، بعد ثمانية قرون من العطاء الحضاري والثقافي، الذي يمثل فعلاً الفصل المشرق من تاريخ أسبانيا وشبه جزيرة أيبريا، بل الأساس العلمي والمعرفي للحضارة الأوروبية عامة.

لقد كان المفروض أن يكون سقوط الأندلس بياناً للناس، واهتداءً إلى أسباب السقوط، وعبرة للأمة المسلمة، حتى تتقي السقوط: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾، بعد أن حقَّت عليها سنة الله في الهلاك، والتداول الحضاري، ودالت دولة المسلمين وحضارتهم، حيث كانت الرفاهية والبطر والترف، طريق الفسوق الموصل إلى الدمار. فقد كانت

غرناطة حصن المسلمين الأخير الذي لم يسقط بسهولة، لكن المقدمات كلها توحي بأنه كان لا بد من سقوطها في سلسلة السقوط للمدن والدويلات الأندلسية، التي أصبحت جسماً ينخره الخلاف على السلطة، والغرق في الفساد، وتأكله العنصرية، والإقليمية، والطمع في الحكم، إلى درجة أصبح فيها الابن ينازع أباه، والأخ يقاتل أخاه، حتى لقد أصبح في الأندلس أكثر من عشرين دولة تتنازع، ففي كل مدينة دولة، إضافة لاتساع الهوة الرهيبة بين الحكام، وأهل الفكر والعلم، مما اضطر الكثير من العلماء، والمفكرين، والعباد، إلى الهجرة إلى بلاد الشام وأفريقيا، فأصبح الحكام يحكمون بلا عقل مفكرٍ، ورأيٍ ناضج ناصح، وأصبح العلماء والمفكرون في خارج نطاق الواقع، والحس بهمومه، واستيعاب مشكلاته، ووضع الأوعية والحلول الفكرية والشرعية لمسيرة الأمة، فاختلت معادلة الحكم والعلم على حد سواء، وحدث الشرخ الحضاري بانفصال السلطان عن القرآن، والسياسة عن الثقافة، والحكم عن العلم، فكان استدعاء الآخر، والاحتماء به، ثمرة طبيعية لهذا الواقع البئيس.

التعرُّب.. والغنيمة:

ونستطيع أن نقول: إن السبب الكامن وراء معظم هزائمنا، وتخلفنا، وسقوطنا السياسي والحضاري، وتخاذلنا الثقافي، يتركز تاريخياً حول نقطتين أساسيتين، أولاهما: الارتداد إلى روح التَّعرُب، وسيطرة الروح العنصرية القبلية، الأمر الذي يفتت الأمة، ويبعثرها، ويمزق رقعة تفكيرها، ويذهب ريحها، حيث يمتد التمزق، ويمتد، ولا يتوقف عند حدٍّ، حتى يصل إلى أفراد الأسرة الواحدة.. وما أظن أن واقعنا اليوم، يحتاج إلى شواهد وإسقاطات تاريخية.

والنقطة الثانية التي كانت وراء تمزقنا، وتآكلنا، وسقوطنا الحضاري: قضية الغنيمة، وتغليب المصالح القريبة العاجلة والموهومة، على المبادىء

والقيم الإسلامية التي هي محض المصلحة.. ويمكن لنا أن نعيد قراءة إصاباتنا التاريخية والمعاصرة، ابتداء من غزوة بني المصطلق في عصر النبوة، والنداء الشاذ النتن، الذي كاد يثير الفتنة بين المهاجرين والأنصار، بسبب الأسبقية على الماء، ومعالجة الرسول ﷺ لتلك الظاهرة الشاذة؛ بقوله: «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم؟! دعوها فإنها منتنة»، لتبقى شاهد إدانة لكل العنصريين، والمتعصبين، والمنحرفين، على التاريخ الطويل؛ ومروراً بالاختلاف على قسمة غنائم بدر، التي وصفها بعض الصحابة بقوله: اختلفنا حتى كادت تسوء أخلاقنا، ومن ثمّ الدرس القاسي في هزيمة أحد الذي بيّن سببه الله تعالى بقوله:﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا﴾ (آل عمران: ١٥٢)، وبقي قرآناً خالداً يتلىٰ على الزمن؛ ووصولاً إلى معركة بلاط الشهداء في الإطار الأندلسي، حيث كانت الغنيمة، والحرص عليها، سبباً في هزيمة المسلمين، وتوقف المد الإسلامي عند أسوار أوروبا.

ولا تزال الروح القبلية الجاهلية، والحمية العنصرية، والإقليمية المغلقة، والتطلع والنزوع إلى الغنيمة، تسري في حياة المسلمين المعاصرة، وتشتد كلما تراجعت المعاني الإيمانية.. ولا تزال خيام القبائل منصوبة في نفوسنا، واقتتالها وغزوها واحتلالها لبعضها، هو الشائع في عالمنا الإسلامي، على الرغم من الإعلانات، والشعارات، وأطر التحديث، واستبدال أسماء الدويلات بأسماء الإقليميات، التي باتت لا تخدع حتى أصحابها.. إنه مناخ النتانة السلوكية، والفكرية، والسياسية، الذي حذر منه الرسول ﷺ في بدء بناء الدولة، وجعل التعرّب بعد الهجرة - وهو العودة إلى استبدال رابطة العنصرية، والقبلية الجاهلية، برابطة الرسالة الإسلامية - من الكبائر، الموصلة إلى السقوط الحضاري في الدنيا، والسعير في الآخرة.

لذلك بإمكاننا القول، دون أيه مجازفة أو تجاوز: إن قابليات السقوط الحضاري، والسياسي، ومقدماته التي عاشتها الأندلس، ما تزال تحكم

بعض العقليات العربية، على مستوى الفرد، ومستوى المؤسسات، على حدٍ سواء. . فتاريخ الأندلس في النفس المسلمة، سوف يبقى شاهد إدانة لا يغيب، وجرحاً غير قابل للاندمال، لأن دماءه ما تزال تتجدد في واقعنا المعاصر، وتاريخاً غير قابل للنسيان بمرور الزمن، لأن حوادثه، ومجرياته، تجدد الذاكرة، وتعمق الآلام، على الرغم من المحاولات الكثيرة التي تصر على وضعه مع غيره في ساحات النسيان، أو على الأقل تحول دون مناقشة عبره، والإفادة منها لحاضر الأمة، ومستقبلها، حتى ليكاد الإنسان يظن أن تغييب دراسة التاريخ الأندلسي، مقصود لحماية الحاضر العربي، والواقع الإسلامي، الذي لا يخرج عن أن يكون أحد فصوله. . ذلك أن أية قراءة صحيحة للتاريخ الأندلسي، سوف تمكن من قراءة الحاضر وإدانته، وتحقق الوعي الحضاري بمصائب الأمة، وأزماتها، ومشكلاتها، في محاولة لاستئناف دورها من جديد، الأمر المحظور سياسياً وحضارياً اليوم، في ظل الهيمنة السياسية والتحكم الثقافي. . لذلك نجد أن دراسة التاريخ كما يجب، أصبحت وكأنها من الأمور المحرمة على العقل المسلم اليوم تحت شتى الفلسفات.

إن عزوفنا عن قراءة تاريخنا بشكل عام، وتاريخ الأندلس بشكل خاص، يعني فيما يعني: الإصرار على الضياع والضلال، وإلغاء ذاكرة الأمة، وإضاعة الاعتبار بالتاريخ لحاضر الأمة ومستقبلها، فنحن لم نُضع الأندلس فقط، وإنما نصر على إضاعة غيرها، لتستمر حالة الضياع لعالمنا، وتستمر الهيمنة الخفية على مقدراتنا ومؤسساتنا.

العجز عن حماية التاريخ:

لذلك نرى أن من أخطر مظاهر السقوط الحضاري، والانكسار العسكري، والتخاذل الثقافي، ليس متمثلاً فقط في عجز الأمة عن تمثل تاريخها لبناء حاضرها، واستشراف مستقبلها، وإنما في عجزها أيضاً عن

حماية تاريخها من النهب الفكري، والاستلاب الحضاري، وهو ما نعيشه اليوم من عناية الآخرين بتاريخنا، وتحليله، ودراسته وفق أغراضهم وأهدافهم، لأنه يشكل المدخل الصحيح للتعامل معنا، والهيمنة علينا، واكتشاف مواطن الضعف والثغرات، التي أوتينا من قبلها، ولا نزال.

وقد لا نستغرب أن تفرز إسرائيل الكثير من علمائها ودارسيها، للتخصص بدراسة الحروب الصليبية، في مقدماتها، ونتائجها في العالم الإسلامي، لتفيد من تجربتها، وتتجنب عثارها، وتقيم الندوات والمؤتمرات التخصصية، وتستدعي الكثير من المتخصصين في الجامعات ومراكز البحوث لدراسة موقعة حطين، والاحتفال بذكراها، وترسل كثيراً من مبتعثيها لدراسة التاريخ الإسلامي والتخصص به.. فعلى سبيل المثال: تخصص «موشي ليفي» الرئيس الأسبق لأركان جيشها، في التاريخ الإسلامي، وحصوله على دبلوم فيه: «حصلت على دبلوم في التاريخ الإسلامي لأعرف كيف أحارب المسلمين، وأقضي عليهم».. وإحياءذكرى «موسى بن ميمون»، وذلك بمناسبة مرور ٨٥٠ عاماً على ميلاده، لقد وظفوا للمناسبة عدداً من المؤتمرات والندوات كاللقاء الفلسفي السادس الذي عقد بمدينة القدس، والمؤتمر السنوي السادس والعشرين للمثقفين اليهود بفرنسا (١٩٨٥/١١/٣٠).. كما وظفوا لها كبريات الصحف العالمية مثل صحيفة «لوموند» الفرنسية التي أفردت صفحة كاملة بعددها الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٧ لمقالين أحدهما بعنوان: «عام ابن ميمون»، والآخر بعنوان: «تأملات حول الدولة اليهودية وتراثها»، وكانت الصفحة نفسها تحت عنوان: «تسعة قرون من اليهودية»!

وقد لا نستغرب أيضاً أن تاريخنا الإسلامي في الأندلس، طويناه بقصيدة بكائية: «لكل شيء إذا ما تم نقصان...»، استسلمنا فيها للواقع وفلسفناه، ما تزال شاهدة معلقة على قبر الحضارة الإسلامية هناك،

على الرغم من عبره، وعطائه الثقافي، الذي كان وراء انبعاث حضارة أوروبا.. وقد لا نستغرب أنه يُهوَّد اليوم، أو تعاد قراءته بأبجدية يهودية، حيث يثب اليهود على التاريخ الأندلسي كاملاً، ويجعلون من أنفسهم شركاء في بناء الحضارة.. وليس هذا فقط، وإنما يحاولون سرقة الحضارة الإسلامية كلها، واعتبارها جزءاً مهماً من تاريخ اليهود في الشتات، ويخطفون علماءها، وأحداثها، ويضيفونها إلى تاريخ الحضارة العبرية.. فابن رشد عندهم، من أصول يهودية، ودليلهم في ذلك: أنه بعد غضب الخليفة عليه، لاشتغاله بالفلسفة، نفاه إلى قريته الأصلية، والقرية كان فيها أقلية من يهود، فهو إذن يهودي! وانطلاقاً من هذا، أنشأوا في الجامعة العبرية بالقدس، مركزاً للدراسات الرشدية، طبعوا فيه كتب ابن رشد بالعربية، وترجموها إلى العبرية والإنكليزية.

ولم يقتصر الأمر على انتهاب ابن رشد، وتزويره، فقد امتد التزوير إلى التاريخ الأندلسي كله، حيث يحاول اليهود أن يثبتوا أنهم كانوا وراء التألق الحضاري، والثقافي، بما قدموه للحكام من علماء، ومستشارين، وخبراء، كابن ميمون، وابن جبيرول، وسواهما، وأنهم شركاء في الحكم، والسياسة، والثقافة.. فالتاريخ إذن، هو تاريخ يهودي عربي في الوقت نفسه، وقد يكون ذلك مرحلة، ليصير تاريخاً يهودياً بالكامل!

إن قضم التاريخ الإسلامي، وإعادة قراءته وفق أبجديات من الخارج الإسلامي، مستمرة في وقت الذهول العربي والإسلامي، ومحاصرة العقل المسلم، وتهجيره، واستنزاف طاقاته، بإشغاله بأمنه وطعامه، وتحويل المؤسسات العلمية والبحثية لتكون في خدمة مصالح أفراد.

وعلى أحسن الأحوال، فكثيراً ما تتحكم بنا ردود أفعال، ونأتي في الزمن الأخير، بعد فوات الأوان، لنجعل من الذكريات التاريخية مواسم للابتزاز السياسي، والاحتفال الرسمي، حيث لا نضيف جديداً لواقعنا

المتردي. . ففي الوقت الذي تمر فيه ذكرى خمسة قرون على سقوط غرناطة، وانتهاء الحكم الإسلامي في الأندلس، وهي ذكرى يتوقف عندها الكثيرون في العالم اليوم، ومنهم بعض الأسبان من الرسميين والمتعصبين، حيث ما يزالون يقيمون الاحتفالات الشعبية، ويزيفون صورة العرب والمسلمين، ويحاولون إضفاء البطولات الأسطورية على عمليات «الإنقاذ» للاسترداد من قبل الكاثوليك.

في الوقت ذاته، نجد الكثير من المؤتمرات الثقافية، والفكرية، على مستوى أسبانيا والعالم اليوم، تحاول استرداد الحقبة الإسلامية، التي تمثل التاريخ الحقيقي للأندلس، واعتمادها لتصبح جزءاً من تاريخ أسبانيا بثقافتها، وحضارتها، وعلمائها، في محاولة للعودة إلى الجذور، على المستوى الفكري والثقافي، بما في ذلك محاولات يهود.

بينما نجد الاهتمام العربي والإسلامي يكاد يكون معدوماً، على المستوى الجماهيري والأكاديمي، على حدٍ سواء، على الرغم مما تمثله الأندلس في تاريخ الإسلام، وتاريخ الحضارة العالمية.

أسبنة الحقبة الإسلامية:

ومما لا شك فيه، أنه بعد خمسة قرون من سقوط غرناطة، وانتهاء الوجود الإسلامي الظاهر في الأندلس، وإفراغ الكثير من الحقد الكاثوليكي، بدأت موجات التعصب تتراجع بأقدار متفاوتة، أو تتراجع بأشكالها القديمة، على الرغم من عمليات الشحن التي تمارسها بعض الفئات، وتجددها بمناسبة سقوط غرناطة. . لأن طبيعة العصر، وما تكشف من حقائق، وما تحقق من انفتاح، واتصال وتواصل، أدى إلى إعادة النظر بالمعادلات الاجتماعية، والعلاقات الإنسانية، والإنجازات الحضارية، لذلك بدأت بعض الأصوات الخافتة تعلو شيئاً فشيئاً، سواء في ذلك من يحاولون البحث عن الجذور، ومحاولة العودة للاتصال بها، أو من يحاولون

استرداد الحقبة الإسلامية، بعطائها الحضاري والثقافي، على مستوى أسبانيا والعالم، لأنها تشكل المرحلة المضيئة من التاريخ الأسباني نفسه، وعدم اعتبار الوجود الإسلامي مرحلة طارئة وغريبة.

أو بمعنى آخر: هناك محاولة اليوم، تدعو إلى اعتبار الحقبة الإسلامية في الأندلس جزءاً من التاريخ القومي الأسباني (أسبنة الحقبة الإسلامية)، لأن ما عداها من تاريخ تلك البلاد هو تاريخ فقير في الإنجاز الحضاري والثقافي، لم يعن إلا بالممارسات الهمجية التعصبية، التي يصعب محوها من ذاكرة البشرية والتاريخ العام، فضلاً عن تاريخ أسبانيا.

لذلك بدأنا نلاحظ كيف يرد الاعتبار لأعلام الأندلس المسلمين، من أمثال ابن رشد، والقرطبي، وابن حزم، والشاطبي، وغيرهم، على أنهم جزء من أعلام التاريخ الأسباني، وذلك يعني فيما يعني: بدء مرحلة التصالح مع الذات، والتوجه صوب الموضوعية، وتصويب ذاكرة الأمة الأسبانية.. كما يعني من وجه آخر: أن الإسلام ليس أمراً طارئاً على الأندلس، ولا أجنبياً، ولا احتلالاً من الخارج، أو موجة عسكرية أمكن حسمها بجند الغالب، وإنما هو خيار أندلسي، ونبات من تربة الأرض نفسها.. لذلك، فالعودة إليه عودة إلى الأصل، إضافة إلى أن تجديد الاعتبار للحقبة الإسلامية في الأندلس، واعتمادها كجزء من التاريخ القومي الأسباني، سوف يبدد عقدة الخوف عند الكثيرين، ويسمح بإماطة اللثام عن العطاء الثقافي والحضاري الإسلامي، الذي ما يزال يفرض وجوده، لأن التاريخ الباقي في نهاية المطاف هو التاريخ الثقافي، وليس التاريخ السياسي البائد، بصراعاته، وأشخاصه.. ويؤكد مرة أخرى أن قيم وحضارة المغلوب، كانت أقوى من عسكر الغالب على مدى القرون الطويلة التي لم تستطع أن تطويها.

لذلك نقول: إن أسبنة التاريخ الإسلامي في الأندلس، سوف يفتح

الباب من جديد للإسلام، بعطائه الثقافي والحضاري، فليس الإسلام عربياً، ولا آسيوياً، ولا أفريقياً، وإنما هو خطاب الله للبشرية، للناس جميعاً.

وقد يكون من المخجل، أن مرور خمسمائة سنة على سقوط غرناطة، لم يسجل حضوراً في أي موقع من مواقعنا الفكرية، أو الثقافية، أو الأكاديمية، ولو حتى على مستوى التقليد، والمحاكاة، ورد الفعل، للمؤسسات ومراكز البحث العالمية، كما أنه لم يستنفر أو يهز حتى باحثاً واحداً على المستوى الفردي ممن يتصدون للتحليل، والدراسة، والتفسير التاريخي، من المشارقة والمغاربة على حدٍ سواء. فالجامعة العربية، ومنظمات الثقافة والتربية والعلوم، مثل «الأسيسكو» و«الأليسكو»، ووزارات الثقافة، ومراكز البحوث والدراسات التاريخية والإنسانية، والجامعات، في حالة ذهول، وفقدان ذاكرة، وكأن الذكرى لا تعني سوى اليهود الذين يحاولون تزييف التاريخ، وانتهابه، بغفلة من أهله، وبعض الأسبان، سواءً الذين يحتفلون بالذكرى في الساحات العامة، أو الذين يحاولون جعل الحقبة الإسلامية جزءاً من تاريخ أسبانيا المتألق، بعيداً عن دور الإسلام في بناء الحس الحضاري، أو المستشرقين الذين ينظرون إلى الموضوع - إذا تجاوزنا النوايا - من خلال بيئة ثقافية وحضارية مناقضة، أو مختلفة، عن البيئة الحضارية والثقافية التي يحاولون التأريخ لها..

وقد يتوهم بعض أصحاب النوايا الساذجة، أو التشكيل المنهجي الخطأ، أن الأحداث التاريخية، وعلى الأخص ذكرى سقوط الأندلس، إنما تعني عملياً فتح الجراح، والاحتفال بالهزيمة، ويغيب عنهم أنه استدعاء وإحياء لعبرة ماض غني بالعبر، لتصويب الحاضر، وإبصار المستقبل، لا يستغنى عنها في صيرورة الأمة التاريخية، ومشروعها في النهوض الحضاري.. فالذكرى استصحاب للماضي، ورؤية للحاضر، وإطلالة على المستقبل، خاصة وأن الأندلس لم تكن أرضاً فقط احتلها العسكر المسلم،

وقضوا فيها زمناً، وإنما هي مرادفة للحضارة، والمعرفة، والقيم الإنسانية، والكسب العلمي، الذي يشكل الأرضية التي تقف عليها الحضارة الأوروبية اليوم.. كما أن الأندلس لا تزال تعني فيما تعني: الحيز الهام من المكتبة الإسلامية في الفقه، والتفسير، والحديث، والقضاء، والأدب، ولا يزال أعلام الأندلس من المعالم الكبرى في التراث الإسلامي، والميراث العلمي، والتشكيل الثقافي، حتى أننا نستطيع القول: إن ثقافة وحضارة المغلوب لا تزال حتى اليوم، أقوى من سلطة وقوة الغالب، ولا تزال الفترة الإسلامية هي مرحلة التنوير والحضارة في التاريخ الأسباني كله.. وإذا حذفنا حضارة المسلمين من تاريخ أسبانيا، فماذا يبقى لها غير الممارسات الوحشية التي يندى لها الجبين!؟ الأمر الذي دعا الكثير من الأسبان اليوم للعودة إلى الجذور، والبحث عن هويتهم، وحضارتهم الحقيقية، التي لا بد أن يرتكزوا إليها.

يقول «أمريكو كاسترو» وهو أكبر مؤرخي أسبانيا المعاصرين، والذي توفي قبل سنوات قليلة، في كتابه «الحقيقة التاريخية لأسبانيا»:

«إن الأندلسيين هم الذين خلقوا أول شعور وطني في أسبانيا، وأنه لولاهم لما أصبح لأسبانيا أي تميز أو خصوصية، يعليان من شأنها، بين الأمم، ليس في تاريخها الوسيط فحسب، بل في تاريخها الحديث أيضاً».

كما يسجل المستشرق الأسباني «الدكتور بدرو مارتينيز مونتابث» شهادته قائلاً: «إن أسبانيا ما كان لها أن تدخل التاريخ الحضاري، لولا القرون الثمانية التي عاشتها في ظل الإسلام، وحضارته، وكانت بذلك باعثة النور والثقافة إلى أوروبا المجاورة، المتخبطة آنذاك في ظلمات الجهل والتخلف».

لذلك يمكن القول: إن العقلاء في أسبانيا اليوم، يعملون لمصالحة أسبانيا مع نفسها، أو لانتصارها على نفسها، ولتجاوز عقدة التعصب، ومن

ثمّ الإذعان للحقيقة، لأن الإسلام لا يزال يعيش في وجدانها، وذاكرتها، وتقاليدها، وتراثها الشعبي، ولغتها، على الرغم من كل الممارسات ضد الإسلام والمسلمين، ومحاكم التفتيش، ومعاناة المورسكيين، التي وصفها «جوستاف لوبون» في كتابه «حضارة العرب» بقوله: «يستحيل علينا أن نقرأ دون أن ترتعد فرائصنا، من قصص التعذيب والاضطهاد، والتي قام بها المسيحيون المنتصرون على المسلمين المنهزمين.. إنهم عمدّوهم عنوة، وسلموهم لدواوين التفتيش، التي أحرقت منهم ما استطاعت من الجموع... وهكذا تم قتل وطرد ثلاثة ملايين عربي كانوا يشكلون النخبة الفكرية والصناعية في أسبانيا، وهكذا انطفأت حضارتهم الوهاجة التي ظلت تشع على أوروبا منذ ثمانية قرون».

افتقاد منهج الثقافة التاريخية:

ولعل المشكلة الحقيقية التي يعاني منها العقل المسلم المعاصر، في هذا الإطار، هي في افتقاد منهج النظر، أو ما يمكن أن نسميه: منهج الثقافة التاريخية، وإدراك الآلية، أو السنن التي تخضع لها الحركة البشرية، والقوانين التي تحكمها، وتتحكم فيها.. أو بمعنى آخر: غياب الفقه التاريخي، ذلك أن سرد النصوص التاريخية، وتسجيل الحدث التاريخي، دون القدرة على الفقه للقوانين المحركة، أو قوانين الحركة التاريخية، وسننها الماضية في الأمم، لا يغني عن صاحبه شيئاً. نلحظ هذا الغياب المذهل للفقه التاريخي على الرغم من الدعوة، الملحة في القرآن الكريم للسير في الأرض، وأهمية التعرف على السنن التي تتحكم بسقوط ونهوض الأمم، وجعل ذلك مسؤولية وتكليفاً شرعياً: ﴿... فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ ولفت نظر الإنسان المسلم إلى أن هذا السير يجب أن يترافق مع البصارة، والنظر النافذ، الموصل إلى اكتشاف السنن، وإدراك قوانين الحركة الاجتماعية، التي مضت، وحكمت حركة الأمم، التي خلت، والتي سوف

تحكم، وتتحكم بالأمة المسلمة، إذا توافرت مقدماتها وأسبابها، وجعل الغاية في القراءة التاريخية والسير في الأرض هي اكتشاف السنن: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ أي: انظروا في الكيفيات، في المقدمات التي انتهت بالأمم السابقة إلى المآلات والعواقب التي صارت إليها، حيث لم يرض الله سبحانه وتعالى للمسلمين، أصحاب الرسالة الخاتمة، أن يقتصروا على التجربة الذاتية، أو التاريخ الخاص، إن صح التعبير، وهو التاريخ الإسلامي، إنما أراد لهم، بل كلفهم بتجاوز ذلك إلى إدراك التاريخ العام للأمم الأخرى، والتعرف على سنن الله الماضية في الخلق، التي كان التاريخ وحركته، مخبرها وشاهدها، والتي قد يغيب إدراكها عن الحاضر المشاهد.. تلك السنن التي لا تحابي أحداً، وإلّا كان مجرد الإيمان، بمفهومه السلبي، كافٍ للنصر على الأعداء..

فأمة الرسالة الخاتمة الخالدة، هي الوريث الفكري والحضاري والمعياري للأمم السابقة، لذلك لا تستطيع القيام بهذه المهمة دون أن تتمكن من الحصول على رصيد التجربة البشرية كاملة، لتكون قادرة على القيام بسمؤوليتها، فالتاريخ ليس تراكم حوادث، وحركة عشوائية عبثية لركام من البشر، وإنما هو استجابة لقناعات فكرية، وموجهات قيمية، وتقاليد اجتماعية، وحركة تكمن وراءها سنن وقوانين، هي أشبه بالساعة التي قد لا نرى منها غير حركة عقاربها، دون إدراك منا للآلة التي تختفي وراءها، وتضبط حركة الزمن فيما نراه من حركة عقاربها.

ونستطيع أن نقول بدون أدنى تحفظ: إنه على الرغم من الدعوة للسير في الأرض، وأهمية اكتشاف السنن الفاعلة في الحركة التاريخية، ودور هذا الاكتشاف في البناء الحضاري، وحسن القيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، والمسؤولية الشرعية، أو الأمر الشرعي في ذلك الذي يمكن أن يصنّف في إطار الفروض الكفائية الغائبة عن حياة المسلمين اليوم، مع هذا كله لم تأخذ الحادثة التاريخية، لا على مستوى التاريخ الخاص بالأمة

المسلمة ـ الاعتبار بتجربتها ـ ولا على مستوى التاريخ العام ـ الاعتبار برصيد التجارب العالمية ـ الفقه، والتفسير، والتحليل المطلوب لدى الذهنية الإسلامية المعاصرة، وغالباً ما اقتصر علم التاريخ عند المسلمين على حفظ الحوادث، والأمانة في نقلها، وتسجيلها، وضوابط منهج النقل وأدواته. وهذا العمل على أهميته وضرورته، يبقىٰ في إطار تشكيل مقدمة العلم، والظواهر التي لا بد من النظر فيها للخلوص إلى العلم الذي ينتظم حوادثها، ويربط بين متفرقاتها، حيث أن الأهم هو القدرة على استقراء الحوادث، واكتشاف القانون والسنن التي تحكمها، ليتمكن بذلك الإنسان من إدراك سيرورة الاجتماع البشري، واستشراف المآلات المستقبلية للمقدمات الموجودة، بعيداً عن التكهن، والتخمين، والظن، ويدرك المدى الممكن من المداخلة، وتحويل المسار، والتعديل بالمقدمات في الوقت المناسب، في محاولة للتحكم بالنتائج، والتبصر بالعواقب، وعدم تكرار الخطأ، في تجارب مماثلة.

إن البحث في البواعث، والمقاصد، والكيفيات التي تحكم السقوط والنهوض، وسنن التدافع البشري الموصلة إلى التحولات التاريخية، والتداول الحضاري، ما يزال بعيداً عن الذهنية المسلمة إلا من بعض المحاولات الفردية غير المتأصلة هنا وهناك، والتي غالباً ما تأتي نتيجة ردودٍ لفعل الآخرين، وصدى لمحاولاتهم، وعلى أحسن الأحوال تأتي محكومة بمناهجهم، ووسائلهم في النظر والبحث، الأمر الذي لا يخرج في النهاية عن أن يكون ثمرة لثقافاتهم، أو لتشكيلهم الثقافي، بعيداً عن النسق المعرفي والفلسفي الإسلامي، أي: ثمرة لشاكلتهم التي يعملون عليها.

فالتاريخ بدون إدراك السنن والقوانين التي حكمت حركته، يبقىٰ فعلاً ماضياً لا يمكن استعادته، وإعادة التحكم في تركيبته وترتيبه من جديد، لكن تتحدد أهميته بامتلاك القدرة على نقل عبرته للحاضر الذي يمكِّن من رؤية المستقبل، أو بمعنى آخر: إن الشهود التاريخي لا قيمة له إذا لم

يمكِّن من شهود الحاضر (الشهود الحضاري)، وإبصار المستقبل (الشهود المستقبلي)، وتلك لوازم يترتب بعضها على بعض.

وهذا الواقع الثقافي المحزن، إذا انطبق على تاريخنا بشكل عام، فإنه أشد ما يكون وضوحاً في تاريخنا في الأندلس بشكل خاص، حيث لا تزال الأندلسيات المأساوية تتكرر هنا وهناك، ويتحدد نصيبنا من ذلك في امتلاك العَبْرة، وفوات العِبْرَة.

فالتاريخ هو المختبر الحقيقي للعقائد، والأفكار، والشعارات، والأفراد، والأمم، وبيان قدرتها على التعامل مع تلك العقائد والأفكار، وترجمتها إلى واقع، وتمكينها من التفسير، والتحليل التاريخي، وهو الذي يمكنها من قراءة واقعها، ووضعه في موضعه المقارب له من المسيرة التاريخية، كما يمكنها من التطلع إلى صناعة مستقبلها.

وفي اعتقادنا أن المحاولات التي سُبقنا إليها في مجال الدراسات التاريخية ـ والتاريخ يعتبر الأب الشرعي لعلم الاجتماع ـ واكتشاف السنن والقوانين التي تحكم وتتحكم بحركة التجمع البشري، هي التي أوصلت الآخرين إلى تأسيس وتأصيل علم الاجتماع، وبلورته كعلم أصبح اليوم من أهم العلوم وأخطرها في دراسة أحوال الأمم، وعوامل تغييرها، وتغيرها، ورسم المداخل الصحيحة للتعامل معها، سواءٌ كان ذلك في إطار الغزو الفكري والاستلاب الحضاري، أو في مجال التبادل المعرفي، وإيجاد القواسم والصيغ المشتركة للتعامل.. وقد تكون المشكلة الكبيرة في الذهول عن هذا المنحىٰ، وتوقفه في العقل المسلم المعاصر، على الرغم من التكليف الشرعي بالسير في الأرض، واستقراء أحوال الأمم السابقة، وتحقيق المعرفة التي تمكن من اكتشاف آلية السقوط والنهوض، والقوانين التي تحكم الاجتماع البشري، وجعل ذلك من فروض الكفاية، كما أسلفنا.

غياب الفقه القرآني:

وبالإمكان القول: إننا لم نفقه بعد المغزى فيما عرض له القرآن الكريم من القصص، التي تسع التجربة البشرية من لدن آدم عليه السلام حتى محمد ﷺ، وما طرحه من أسباب وسنن مادية وفكرية، ونفسية، وإيمانية للنهوض، والسقوط، والانقراض، والتقطيع في الأرض، وشروط استعادة العافية في دورات التداول الحضاري، مما يمكن أن يشكل القوانين اليقينية للحركة الاجتماعية، ويضع الأصول الأساسية لعلم الاجتماع.. إنّ هذا الفقه التاريخي، أو الفقه القرآني، لم يأخذ البعد المطلوب، ولم يحملنا إلى الإفادة من تلك المختبرات الإنسانية في القصص القرآني، التي تتساوى في نتائجها اليقينية، مع النتائج المختبرية في العلوم التطبيقية.. تلك القوانين التي يستحيل تحصيلها من قراءة الحاضر، الذي يبدو متقلباً ومتناقضاً من خلال حركته السطحية السريعة.. إن غياب هذا الفقه، كان وراء تخلفنا في سائر العلوم الاجتماعية، التي تمثل في الحقيقة الجسر الذي تعبر من خلاله الغلبة الحضارية.

وقد يكون من أسباب العزوف عن التحليل والتفسير التاريخي، وتحقيق الاعتبار المطلوب: الانحياز العاطفي للتاريخ الإسلامي، والشعور بقدسيته (اختلاط قدسية النص ببشرية الاجتهاد والتطبيق)، والتوهم أن البحث في الأخطاء، وتحديد الإصابات، وكشف أسبابها، يحط من قدر الإسلام نفسه، وينال من الحضارة الإسلامية..

وقد يكون من الأسباب أيضاً: الرغبة في التستر على الحاضر، والحيلولة دون تحديد موقعه بدقة من خلال المسيرة التاريخية للأمة، وبيان الخلل الذي يحكمه، الأمر الذي لا يروق لكثير من أصحاب النفوذ والسلطان السياسي. فإذا تتبعنا الثقافة التاريخية لمعظم مراحل التاريخ الإسلامي، ومنها الحقبة الأندلسية، نجد أنها لا تخرج عن الإعجاب ببعض

الإنجازات، والمشخصات المادية، التي غالباً ما تستهوي السيّاح، بعيداً عن النظر في العمق الحضاري والثقافي، الذي وصل بالأمور إلى ما وصلت إليه، والوقوف أمام التاريخ وجهاً لوجه، واكتشاف السنن، التي عملت عملها في المسلمين هناك، من التناحر، والصراع على السلطة، وأدت إلى هجرة العقول، وإقامة الكيانات، والدويلات والطائفيات الصغيرة، والاستعانة بالأعداء، وموالاتهم، ودفع الجزية لهم من الأموال الطائلة، ليقوموا بحماية تلك الكيانات الهزيلة، التي لا تستحق البقاء في الحكم، والتي لم تغنها الحماية الأجنبية شيئاً، حتى انتهت متسارعة إلى الاستسلام قبل الموعد المتفق عليه للاستسلام، خوفاً من غضبة جماهير المسلمين.. وكأن بعض فترات التاريخ الإسلامي، أقدس وأكرم، من فترة السيرة والنبوة والوحي (!) حيث حدد القرآن المسؤولية عن الفعل التاريخي بقوله: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ (آل عمران: ١٦٥).

ولم يقتصر القرآن على رصد الظاهر المادي، وتحديد المسؤولية الذاتية، وإنما تجاوزه إلى بيان السبب والعامل النفسي، الذي يبدأ من داخل النفس: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا﴾ (آل عمران: ١٥٢): (الغنيمة).. ونحن هنا لسنا ضد إرادة الدنيا في الفعل التاريخي، فإرادتها منزع بشري طبيعي، في منشئة، لكن المشكلة في السقوط، وعجز وسائل التربية الإيمانية عن تشكيل المناعة الحضارية المطلوبة، وضبط التوازن بين المبادىء والمصالح، أو تحصيل القناعة بأن المبادىء هي المصالح.

ولعل التوهم بأن التستر على الخطأ في التاريخ، والواقع، وأنه أدعى للسلامة، كان وراء الكثير من التراجعات، والارتكاسات، وتكريس وتكرار الخطأ، وتعطيل أدوات النقد والتقويم، والقدرة على الاعتبار، الأمر الذي أدى إلى الاستنقاع الحضاري.. لذلك نعود إلى القول: إن الإشكالية الثقافية التاريخية، لا تزال تتحكم بعقلية المسلم اليوم، وتتسرب إلى حكم

بعض مؤسسات ومنظمات العمل الإسلامي، التي تؤثر إخفاء الخطأ، والتستر عليه، وعدم طرحه ومناقشة أسبابه، خوفاً من الانكشاف وتبصير العدو بنقاط الضعف، وبذلك تستمر الأخطاء، وتتراكم، وتصبح أشبه بالألغام الموقوته، التي تنفجر بين حين وآخر، وقد تقضي على كل شيء عندما تتعاظم وتحيط بالإنسان: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ (البقرة: ٨١)، وكأن الإسلام بدأ فينا، وبنا ينتهي، وكأن تصرفاتنا واجتهاداتنا هي الإسلام، بحيث نصبح نحن الإسلام.. والإسلام نحن! لذلك نتوهم أن أي تقويم لفعلنا ومسالكنا، هو تقويم للإسلام، وأي خطأ في حركتنا هو خطأ في الإسلام، وأي نقد لتاريخنا هو نقد لقيمنا المعصومة! فكيف يصح النقد لأعمالنا الإسلامية، والإسلام معصوم ونحن مسلمون!؟ وكأن اعتناقنا للإسلام يعني البراءة من الخطأ!

بين هدم الذات.. وبنائها:

وقضية أخرى لا بد من فك الالتباس حولها في الذهن المسلم أيضاً وهي: اكتساب القدرة على التفريق بين جلد الذات (السبّ واللعن) المنهي عنه شرعاً، وبين نقد المسالك وتقويم الأعمال، ومناقشة الفعل التاريخي، وتحقيق الاعتبار، وتسديد المسيرة الإسلامية في ضوء ضوابط القيم الإسلامية، وأخلاق المعرفة، المطلوبة شرعاً، ومن ثم القدرة على تشكيل النظر، والتقويم الإيجابي، لاجتهاد وفعل المخطىء، وأنه أحد الأدلة الموصلة إلى الصواب، لذلك جاءت معظم الكتابات الإسلامية متجهة صوب العامل والتآمر الخارجي، الذي أدى إلى سقوط الأندلس، إلا ما ندر من رصد مظاهر الصراع وأسبابه، والتنازع على المغانم والمصالح بين ملوك الطوائف ـ الأمر الذي ما يزال يعمل عمله فينا حتى اليوم ـ والنكوص عن الدراسة والتحليل، ومعرفة السبب الذي سمح بتسلل هذا الخلل إلى الواقع الإسلامي، والقابليات التي استدعته، وسمحت بنموه وتفاقمه.. ومن ذا

الذي يقول: إن المطلوب من أعدائنا أن يسهموا بنهوضنا، وأن توقف كيدهم وعدوانهم، شرط لانتصارنا؟!

فالعدول عن تقويم الذات، وكشف الخلل، والتوجه صوب العامل الخارجي، يعني تكريس القابلية للتخلف والسقوط، وتمكين العامل الخارجي من أداء دوره المرسوم.

إن الغفلة عن النقد لبناء الذات، وإكسابها المناعة الثقافية، والحضارية، والعسكرية، هي التي تستدعي السقوط، وتستدعي الأعداء ليأخذوا نصيبهم من اقتسامنا، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً ﴾ (النساء: ١٠٢).. والسلاح هنا، لا يقتصر على الشوكة العسكرية، وإنما ينضم له بناء الشوكة الفكرية والثقافية، التي تمثل ميدان الصراع الحقيقي.. لكن الغفلة وإعفاء الذات، تحتلنا على كل الأصعدة.

نعود إلى القول: إن التاريخ الإسلامي في الأندلس، ما يزال هو الذي يشكل الفترة المتألقة في تاريخ أسبانيا المعاصرة، على الرغم من كل أحقاد التعصب، ومحاولات الطمس المستمرة.. ولئن أمكن طمس التاريخ السياسي بأشخاصه ومؤسساته، فإن التاريخ العلمي والثقافي الذي يشكل الضمير الحي للإنسان في أسبانيا، لا يمكن طمسه، والقفز من فوقه. لذلك بدأت العودة إلى الجذور، على الرغم من موجات التعصب المتتالية، والتي ما تزال تعتبر ذكرى سقوط غرناطة فرصة لشحن العواطف ضد الإسلام والمسلمين، على المستوى الشعبي والرسمي، وملء النفس الأسبانية المعاصرة بالحقد.

لذلك، فقد يكون من الطبيعي جداً اليوم أن يتراجع التعصب الديني، بعقمه وعجزه تاريخياً، عن أن يقدم شيئاً مذكوراً للتاريخ الأسباني، إلا ذكرى الصور المخزية لمحاكم التفتيش، بعد أن تقدمت وسائل الاتصال

اللغوي والفكري، وأتيحت فرصة لإظهار الوثائق، والتمتع بأقدار من حرية الاختيار. فليس الحقبة الإسلامية هي قصر الحمراء، ومسجد قرطبة، وجنات العريف، ونزاعات ملوك الطوائف المهزلة، التي ساهمت بالسقوط الحضاري، والانكسار العسكري، وإنما هي العطاءات الثقافية والعلمية، التي لا تزال غذاءاً فكرياً لاستمرار الحياة الإسلامية.

وقد نكون اليوم أحوج من أي وقت مضى للعودة إلى عطاء القرآن، واستشعار التكليف، والمسؤولية، وإعادة التدبر. فقوله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾، يعني فيما يعني: تكليفاً بالنظر في السنن، أي القوانين المَطرِدة، التي تحكم حركة الحياة والأحياء.. تحكم الحركة الاجتماعية، وتتحكم بسقوط ونهوض الأمم.. وأن اكتشاف هذه السنن «القوانين»، لا يتأتى من النظر في الحاضر، أو الاقتصار على التاريخ الخاص، وإنما لا بد له من العمق التاريخي، والعمر التاريخي معاً.. لا بد له من السير في الأرض، وتجاوز الحاضر إلى الأيام التي خلت، حيث لا يتسع عمر الإنسان للإحاطة بفعل السنن الاجتماعية، واكتشاف حركتها، واطرادها، من قراءة الحاضر.. وحتى السير في الأرض، والإبحار في التاريخ، دون النظر القادر على التفسير، والتحليل، والتبصر في الكيفيات والعواقب، وفي المقدمات والنتائج، لا يغني عن صاحبه شيئاً، لذلك قال تعالى: ﴿ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾.

إن شواهد التاريخ العام هي بيّنات للناس، وبيان لا بد من تفهمه، وتبيّنه ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ ﴾، وإدراك كنهه، ﴿ وَهُدًى ﴾: أي وسيلة اهتداء إلى تلك السنن، التي تحكم الحياة والأحياء (السنن الاجتماعية)، ذلك الاهتداء الذي يقود إلى الاتعاظ والاعتبار ﴿ وَمَوْعِظَةٌ ﴾، ويحول دون السقوط في علل الأمم السابقة التي استحقت تلك العواقب، ويقي الأمة المسلمة مما أصاب الأمم المنقرضة بسبب فعلها، وانكسارها للسنن ﴿ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾.

ولو عدنا إلى تدبر الآية: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾، لأدركنا التباعد بيننا وبين التدبر وعطاء القرآن في المسألة الاجتماعية.

لذلك نقول: إن غياب الدراسة التاريخية، التي تمكن من كشف السنن الاجتماعية، والعوامل المادية والنفسية الفاعلة في المسيرة البشرية، والاقتصار على التسجيل لحوادث التاريخ، الأمر الذي يحقق البيان فقط، وعدم تجاوز ذلك إلى التحليل التاريخي الذي يحقق الاهتداء إلى السنن، ومن ثم الاعتبار بها، والوقاية من السقوط، كان سراً من أسرار تردي المسلمين، وتخلفهم، وعجزهم عن الإفادة من العلوم الاجتماعية التي تتحكم بالعالم اليوم، والذي يعتبر التاريخ مخبرها ومنجمها الأول، والتي تبلورت على يد غيرهم..

ولا بد من الاعتراف: بأن الصحوة الإسلامية في الأندلس التي تحاول اليوم تلمس طريقها، سوف تمر بمخاض طويل، وصعوبات متعددة، وترسبات عنصرية، وتوجيهات خارجية شتى، وسوف تقوم محاولات لاختراقها، وإجهاضها من الداخل، وذلك بأن يقذف في داخلها بأشخاص يسيئون إليها، ويحاولون الانحراف بها، وتفريغها من أهدافها، وهذا قد يكون شيئاً طبيعياً إلى حدٍ بعيد، يمكن تجاوزه إذا استطعنا الاستمساك بالمعيار الإسلامي في التعامل مع الأشخاص، فمن أساء فإنما يسيء لنفسه.

ويبقى المطلوب من الباحثين، والمفكرين، والعاملين في الإطار الإسلامي، دراسة الظاهرة، ورسم المداخل الصحيحة، والأولويات المطلوبة، ومواصفات الخطاب الحكيم للتعامل معها، وذلك في وقت غاب عنا التاريخ الإسلامي الأندلسي، أو كاد يغيب، لكثرة مآسينا التي تنسلك

في إطاره، حيث تحاول جهات كثيرة وعلى رأسها يهود اليوم، سرقة تاريخنا الحضـاري والثقافي، وإضـافتـه إلى حضارتهم، بحيث لا يبقىٰ إلا صـور الصراعات السياسية والطائفية المخجلة..

ولعل مما يؤسف لـه، أن مناسبـة مرور خمسـة قرون على سقـوط غرناطة، والمحاولات العالمية للدراسـة، والاحتفال، كـلٌ على طريقتـه، تتزامن مع حقبة الذهول العربي الإسلامي الذي تعيشه جامعاتنا، ومؤسساتنا العلمية والثقافية، والعجز عن الإفادة، والاعتبار بالتاريخ، الأمر الذي يجعل حاضرنا متعثراً، ومستقبلنا غامضاً، ويجعلنا عبرة لغيرنا.

والعاقل من اعتبر بنفسه وغيره، والأحمق من كان عبرة لغيره، أو كما يقول ابن دريد:

مَـنْ لـم تَـفِـدْهُ عِـبَـراً أيَّـامُـهُ كـان العَمىٰ أوْلىٰ بِـه مِنَ الهُـدىٰ
مَنْ قـاس مَالَم يَـرَهُ بما يَـرَىٰ أراهُ مَـا يَـدنُـو إليـهِ مـا نَـأىٰ

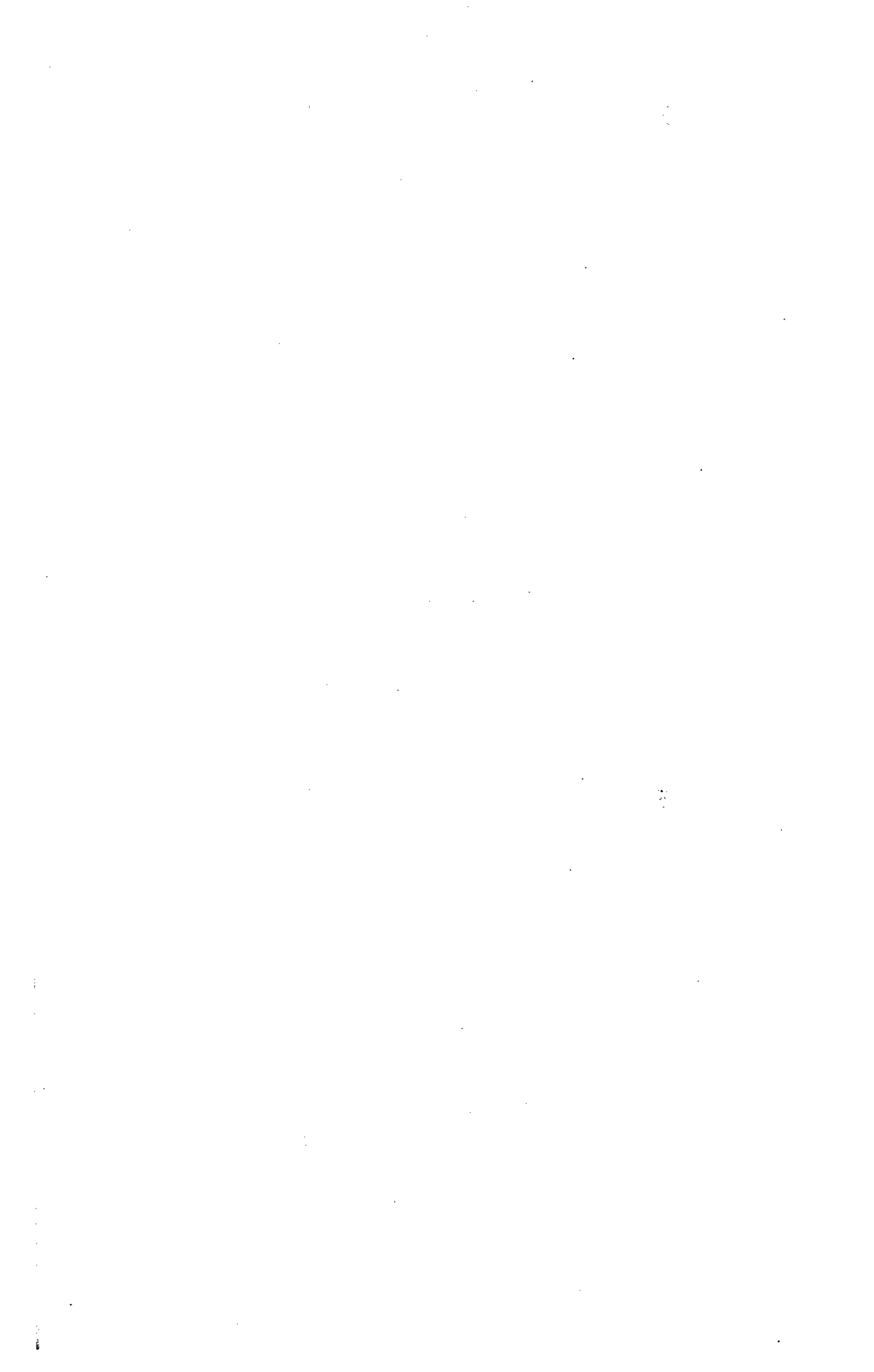
جمادىٰ الآخر ١٤١٢ هـ
كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١م

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

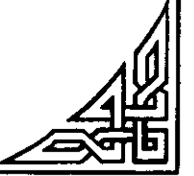
٢٠٨١/٩

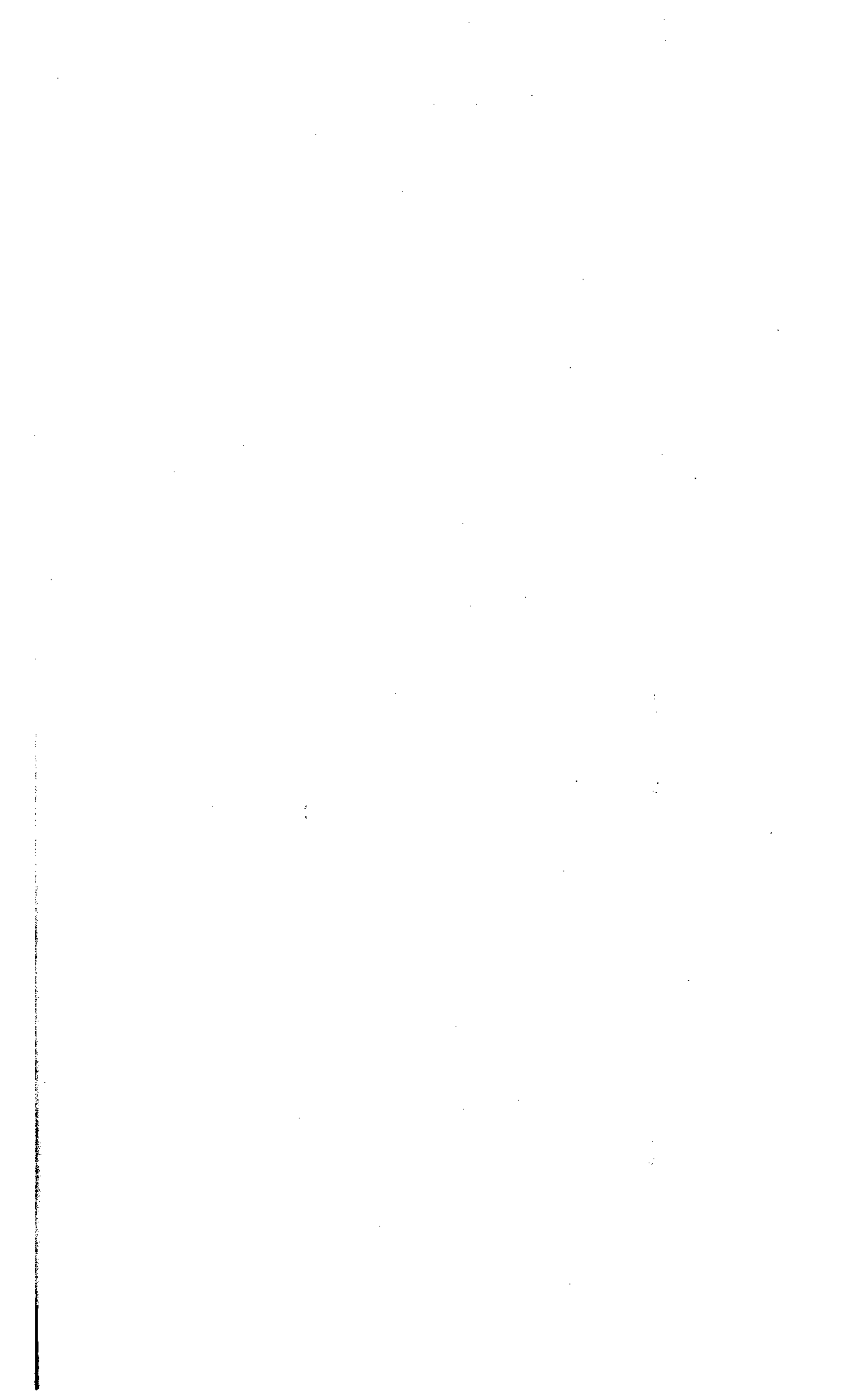


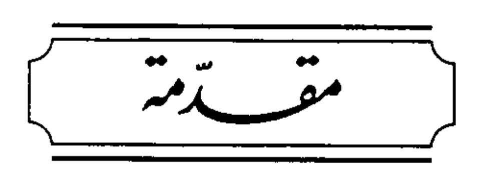



رؤيـــة

في منهجية التغيير





مقدمة

الحمد لله الذي اعتمد الإنسان محور التغيير، ومحله، وناط عملية التغيير والتجديد بإرادته واختياره.. وجعل قضاءه بالتغيير مرتبطاً، أو مرتكزاً على حرية الإنسان، وهذا لا يتنافى مع قدر الله وإرادته، وإنما هو من قدر الله وإرادته.. فالله هو الذي خلق الإنسان، وهداه النجدين، وأراد له أن يريد، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١].. فأمْرُ الله في التغيير، لا يتحقق إلا بفعل الإنسان، ومن خلاله.. ولا نقصد بالإنسان هنا، الفرد، ذلك أن التغيير المقصود هو: عملية جماعية متكاملة، تتحقق بعد أن تتوفر ظروفها، وشروطها، ومقوماتها.. ولعل الآية السابقة، تلمح إلى ذلك، وتشير إليه، وتبين إطاره في قوله تعالى: ﴿مَا بِقَوْمٍ﴾.. فالتغيير، وتحضير خميرة النهوض، قد يكون من إنتاج أفراد نخبة، لكنه في النهاية، لا بد أن يكون من إنجاز وفاعلية أمة.. كما أن سقوط الأمم وهلاكها، لا يتحقق بانحراف فرد، أو يُدرأ بصلاح فرد، وإنما يكون الهلاك إذا عمّ الخبث، وانحسرت دائرة الصلاح.

لذلك جعل الله سبحانه وتعالى مسؤولية الأمة، مسؤولية تضامنية جماعية، وشرع من الفروض والواجبات الاجتماعية (فروض الكفاية)، كما شرع من الفروض والواجبات ذات المسؤولية الفردية (فروض العين).. واصطفى الأمة المسلمة لوراثة النبوة والكتاب فقال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ...﴾ [فاطر:٣٢]، وجعلها أمة الوسطية والاعتدال، وناط بها الشهادة على الناس، والقيادة لهم إلى الخير، بما تمتلك من قيم معيارية، تحققت لها، من خلال إيمانها بالوحي الخالد، الذي تعهد الله

بحفظه، والذي يشكل خميرة النهوض، ويمنح الإمكان الحضاري، وتستطيع من خلاله: تقويم الماضي، وتغيير الحاضر، وحسن بناء المستقبل.

والصلاة والسلام على الرسول القدوة، الذي لا قدوة لبشر سواه، لأنه معصوم عن الخطأ، مؤيد بالوحي، ومسدد به.. وبهذا الاقتداء، تحرر الإنسان المسلم من الجمود، وعقلية التقليد، والآبائية، وجميع القيود، والحواجز المسبقة على عقله، ونفسه، كما تخلص من الخرافة، والنزوع إلى طلب المعجزات، والسنن الخارقة، وانتظار المخلص، في إرادة التغيير.. وتخلص أيضاً من سائر أنواع التسلط، والخشوع لبشر مثله، يستلب إنسانيته، وينتقص من حريته، فأصبحت كل موارده الفكرية - عدا ما جاء به المعصوم - قابلة للمعايرة، والفحص، والاختبار، والمسؤولية.. فكل إنسان، يؤخذ من كلامه ويرد؛ إلا صاحب هذا القبر، يعني رسول الله ﷺ، أو كما قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى.. وَبَعْـدُ:

فإذا سلمنا أن تغيير أي مجتمع ونهوضه، مرهون إلى حدٍّ بعيد، بتوفر شروط وظروف ميلاده الأول، أدركنا أهمية الأسوة والاقتداء بمنهج الرسول ﷺ في التغيير، والتحويل، واستيعاب المراحل المتنوعة، بكل شروطها وظروفها، وكيفيات التعامل معها.. ذلك المنهج التغييري، الذي استغرق تنفيذه ثلاثة وعشرين عاماً، أو جيلاً كاملاً، كما يرى علماء الاجتماع، حتى تمّ التغيير والتحويل، ووصل المجتمع إلى مرحلة الاكتمال والكمال، الذي يشكل أنموذج الأسوة والاقتداء.. لذلك فكيفية التعامل مع منهج الرسول ﷺ، في التغيير، وإعادة البناء في مراحله المختلفة والمتعددة، على غاية من الدقة، خاصة وأن القيم في الكتاب والسنة، التي تشكل منطلقات ومرتكزات البناء، أو خميرة النهوض، أو ما يمكن أن نسميه: الإمكان الحضاري، محفوظة، وأن الأنموذج التطبيقي العملي في السيرة، متوفر بدقائقه وجزئياته.

لكن تبقى المشكلة، كل المشكلة اليوم، في كيفية استيعاب هذا المنهج النبوي، وامتلاك القدرة على وضع الواقع الحالي، في موقعه

المناسب، من السيرة، وحسن استقراء الحلول التغييرية المطلوبة لهٰذه المرحلة، وكل مرحلة، في ضوء الظروف المحيطة، والإمكانات المتاحة، أو الاستطاعات. ذٰلك أن مجرد حفظ السيرة، وعدم وضوح فقه الاقتداء، في وضع البرامج اللازمة، وتحديد المراحل بدقة، لتنزيل السيرة علىٰ الواقع، أو إسقاطها علىٰ الواقع، والتوهم بأن القيم والمبادئ في الكتاب والسنة، تشكل برامج تغييرية، يخشىٰ أن يجهض القيم، ويعطل فاعليتها في التغيير.. كما أن وصف الدواء لغير دائه، يعطل الانتفاع بالدواء، ويكرس الداء أيضاً.

وحسبي أن أقول: بأن الرسول القدوة ﷺ، علىٰ الرغم من أنه مسدد بالوحي، ومؤيد به، كان يتعامل مع الأحداث، من خلال الظروف المحيطة، والاستطاعات المتوفرة، ولم يخضع منهجه في التغيير، للتيبس، والتخشب، والتحنط، والعطالة، فيواجه الحالات المتنوعة، بحل واحد، وإنما كان يراعي الحال التي عليها الناس، ويستشير، ليستنفد كل الإمكانات المادية المتوفرة، وفق السنن الإلٰهية، فيتحقق التغيير الإسلامي، من خلال عزمات البشر، ليكون ذٰلك أنموذجاً يقتدىٰ، وكان يستخير الله، ولا يرىٰ أدنىٰ تناقض بين استخارة الله، واستشارة الناس، ويبلغ جهده في الدعاء.. وفي كل الظروف والأحوال، كان لا يتنازل عن ثوابت الإسلام، ويعمل علىٰ حماية منجزات الدعوة.

ولا تتسع هٰذه المقدمة للإتيان بنماذج متعددة، من فترات مختلفة، لكيفية التعامل مع الحدث، في ضوء الاستطاعة، وعدم الجمود علىٰ حلول واحدة، للحالات المتعددة.

ولعل الإشكالية الحقيقية، التي يعاني منها العقل المسلم اليوم، أو المعادلة الصعبة، التي يعيشها مسلم اليوم، بين ماضٍ مشرق، وحاضر متخلف، تتمثل فيما يلي:

طالما أننا نمتلك القيم المعصومة في الكتاب والسنّة، ونؤمن بخلودها - والخلود كما يعني التجرد عن حدود الزمان والمكان، يعني أيضاً، القدرة علىٰ تغيير الواقع، وتقويم سلوكه بهما، وإنتاج النماذج البشرية التي تتمثل

هٰذه القيم، وتثير الاقتداء بها، وتغري باتباعها، وتمارس عملية التغيير، والتجديد، والتحويل في إطارها، في كل زمان ومكان ـ وطالما أننا نمتلك السيرة العملية، التي تمثل منهج الاقتداء، والتنزيل العملي لهٰذه القيم علىٰ الواقع، في ضوء ظروفه، واستطاعاته، فلماذا صرنا إلىٰ ما نحن عليه؟

لذٰلك نعتقد أن غياب القدرة علىٰ إنتاج مثل تلك النماذج، وإحداث التغيير المطلوب، يعني خللاً في الفهم والاجتهاد لهٰذه المرحلة، كما يعني خللاً في التربية، وعطباً في وسائل الدعوة والبلاغ، وأدوات التوصيل، وطريقة ومنهج الاقتداء، وأساليب إحداث التفاعل، بين الإسلام والإنسان، وقصوراً في مشاريع النهوض.. ويخشىٰ أن يجعل واقعنا من ادعاء الخلود، دعوىٰ بلا دليل، خاصة وأن الشك، لا يمكن أن يتطرق، للقيم نفسها، لأنها معصومة، عقلاً وواقعاً، لكونها معرفة وحي معصوم، خارجة عن وضع الإنسان، الذي يجري عليه الخطأ والصواب، وأنها أثبتت قدرتها في ميلاد المجتمع الأنموذج، كما لم يخل عصر من العصور التاريخية الإسلامية، من القيام بها، وتمثلها، بأقدار متفاوتة، وإن لم يستمر الرشد الشامل، لتبقىٰ فترة السيرة، والخلافة الراشدة، هي الأنموذج الدائم.

فالعقم، والاتهام، والخلل، لا بد أن يتجه إلىٰ الاجتهادات، والبرامج، ومشاريع النهوض، التي ما تزال عاجزة عن إنتاج النماذج المطلوبة، واكتشاف سر التخلف والتراجع، وامتلاك القدرة العلمية والموضوعية للإجابة عن: لماذا صرنا إلىٰ ما نحن عليه؟ وأين الخلل؟ وكيف يكون سبيل التغيير والخروج، ومعاودة إخراج الأمة الوسط، التي تحقق الشهادة علىٰ الناس، وقيادتهم إلىٰ الخير، بما تمتلك من القيم المعصومة؟

ولعلنا نقول: إن القبول بالفهوم، والاجتهادات الحالية، وهٰذه المشاريع والبرامج ـ إن كان هناك برامج ومشاريع ـ يعني القبول بالواقع، والاستمرار في حالة الركود، والاستنقاع، والغياب الحضاري، والتخاذل الثقافي، والسبات العام، الذي جاء ثمرة لهٰذه الاجتهادات، كما يعني

الاستمرار في تحنيط القيم، ومحاصرتها، والعجز عن اكتشاف الخلل، وامتلاك القدرة علىٰ تنزيلها علىٰ الواقع، وتقويم سلوكه بها.

لذٰلك أرىٰ أن إشكالية التغيير والنهوض الرئيسة اليوم، تتمحور حول أمرين، قد يعودان إلىٰ أساس واحد، يتمثل في السؤال الكبير: كيف نتعامل مع هٰذه القيم، من خلال الإمكانات المتاحة، والظروف المحيطة، أو من خلال الاستطاعات التي نملكها، ويتحدد التكليف في ضوئها؟ الأمر الذي سوف لا يتحقق؛ إلا بفقه القيم (النصوص في الكتاب والسنة)، وفهم الواقع، بكل ما يعني ذٰلك، من توفر الاختصاصات، في شعب المعرفة المتنوعة، وإعادة بلورة مفهوم أهل الحل والعقد، ليصبحوا من أهل الخبرة والاختصاص في القضية المطروحة، وليس من أهل العاطفة والحماس فقط، مسبوقاً ذٰلك كله ببناء المرجعية، وتشكيل مركز الرؤية.. ذٰلك أن توفر الاختصاصات المتعددة، التي تحيط بالمشكلة وتمتلك آلية التغيير، ووسائله، في الميادين المختلفة، ولكنها تفتقد روحه وهدفه، الذي لا يتحصل إلا بالتحقق بالمرجعية الشرعية، في الكتاب والسنّة، لا يقدم لنا شيئاً يذكر.. كما أن زيادة الحماس، والتوثب الروحي، والاقتصار علىٰ حفظ النصوص، التي تشكل المرجعية، دون الفقه بمقتضياتها، ومقاصدها، لا يغير من الواقع شيئاً، **«فرب حامل فقه ليس بفقيه»**.

ولعل المحور الأول لإشكالية النهوض والتغيير، يتمثل في: غياب مناهج وبرامج التجديد، والتغيير، والنهوض التي تدرك سنة الله في الأنفس والآفاق، أو قصورها، حيث لا بد لنا ابتداء، أن ندرك تماماً معنىٰ: أن الله لم يخلقنا عبثاً، ولم يخلق الكون عبثاً، وإنما خلقه وفق قوانين، وأخضعه لسنن، لا تتبدل، ولا تتحول، وأن التعامل مع الحياة والأحياء، وتغيير الحال، وسقوط الأمم ونهوضها، لا يمكن أن يتم عبثاً أيضاً، بعيداً عن اكتشاف هٰذه السنن وإدراكها، التي تمنحنا القدرة علىٰ فهم الواقع، وتفسير مساره، وتمكننا من التسخير له، وتبصرنا بكيفيات التغيير.. ونرىٰ هنا أنه لا بد من حسم هٰذه القضية، والإجابة عن هٰذا السؤال، رغم بدهيته، والسرعة والعفوية في الإجابة عنه:

هل لهٰذا الكون سنن يسير عليها؟ وهل لهٰذا الواقع الاجتماعي، سنن تنتظمه كسنن الكون المادي؟ فإذا كان لذٰلك سنن، فما هي؟ وكيف نتعامل معها، ونسخرها، ونعتمدها، في مشاريع التغيير، والتجديد، والنهوض؟ وكيف يمكن أن نعيد قراءة التاريخ، مختبر هٰذه السنن، ومنجمها، ودليل صدقية القيم الدالة عليها؟ وكيف يمكن أن نعيد قراءة مجتمعات النبوة، التي قدمت نماذج تطبيقية لهٰذه السنن، التي لها من الاطراد والصرامة، ما للمعادلات الرياضية، والقوانين المادية؟ وعندها نتخلص من الارتجال، والعفوية، والسذاجة، والاتكالية، والذرائعية، وندرك قوانين السقوط والنهوض.

وأما المحور الثاني، الذي يمثل إشكالية النهوض عندنا، فيتمثل، فيما يمكن أن نطلق عليه: «غياب فقه التنزيل»، أي: غياب فقه تنزيل النص علىٰ الواقع، من خلال ظروف وملابسات هٰذا الواقع، واستطاعاته، لا للقبول به، وإيجاد المسوغات له، وإنما لتغييره، والنهوض والارتقاء به، وتطوير استطاعاته من الحال التي هو فيها، وهٰذا لا يتحقق إلا بفهم الحاضر، وامتلاك القدرة علىٰ وضعه في الموقع المناسب من مسيرة السيرة النبوية، والاعتبار أيضاً، بالمسيرة التاريخية للأمة المسلمة، حيث تمنحنا الرؤية القرآنية، وبيانها النبوي، وتنزيلها علىٰ الواقع في مرحلة السيرة، الحلول المتعددة، للحالات المتعددة، والمراحل المتنوعة، ابتداءً من حدود وأبعاد التكليف، في مرحلة الاستضعاف، التي يحكمها قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، حيث يكتفىٰ عند الضعف، والعجز عن التغيير، أن يحتفظ المسلم بإيمانه، الذي يمكنه من تهيئة الظروف، وصولاً إلىٰ تحقيق مقاصد الدين، والتكليف الشرعي، في مرحلة التمكين، التي يبينها قوله تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٩١]، وما بينهما من الآفاق، والأحوال والأحكام، وما تقتضي كل حال من الحلول وآليات التغيير..

فلكل نازلةٍ حكمها، ولكل داء دواؤه.. وعلىٰ الرغم مما تتوفر عليه

القيم من أدوية متعددة ـ وكلها أدوية ـ لٰكن لا بد من أن نفقه، أن لكل داء الدواء المناسب له، ولا يصلح كل دواء لكل داء.

وأعتقد أن هٰذا الذي أسميناه: فقه التنزيل للقيم علىٰ الواقع، وتقويم سلوكه بها، كلازمة من لوازم التغيير، ما يزال غائباً، بالأقدار المطلوبة.. وهٰذا الغياب، هو الذي يدعنا، نعيش في حالات من الفوضىٰ الفقهية، والفكرية، والثقافية، ويجعل الكثير من الفقهاء اليوم، هم من حفظة النصوص، وحملة الفقه، لا ممن يفقهون النصوص، ويفهمون الواقع.. كما يجعل الكثير من الدعاة، يخاطبون الناس بما يجب أن يكون، دون أن تكون عندهم القدرة علىٰ فهم ما هو كائن، ورسم الطريق، وإبداع المناهج، ووضع البرامج للتغيير، والارتقاء بالناس، والأخذ بأيديهم، للوصول إلىٰ ما يجب أن يكون، من خلال الواقع المعيش، وهٰذا لا يتحقق إلا بتوفير التخصصات العلمية في الدراسات الاجتماعية والإنسانية.

إن غياب فقه التنزيل، وعدم فهم أبعاد خطاب التكليف، جعل لكل منا كتاباً وسنة، يحتج بهما، لٰكن قد يفوت معظمنا هنا، الأمر الأساس، وهو تحرير موطن الخلاف، كما يقولون، أو إدراك محل الحكم، قبل تنزيل الحكم.. يفوته الاجتهاد في مورد النص (محله)، ومدىٰ ملائمة هٰذا الحكم الشرعي للحال القائم.

وسوف لا أطيل، في طرح هٰذه القضايا، لأنها تشكل المحور، الذي يدور حوله هٰذا الكتاب، والإطار الذي يضم موضوعاته، التي كتبت في مناسبات وفترات متباعدة، نسبياً، علىٰ الرغم من أن الهاجس من ورائها كان واحداً، ذٰلك أن طرح قضية منهجية التغيير، وما هو من لوازمها (فقه التنزيل) واستدعائها إلىٰ ساحة الاهتمام، وتقديم بعض الإضاءات حولها، والاستشهاد بنماذج من فهوم بعض المجددين لها، يعتبر اليوم من الأهمية بمكان.. ذٰلك أن البحث في مناهج وبرامج التغيير، والتجديد، في ضوء الكتاب والسنة، لا يقل أهمية عن غيره من البحوث والدراسات، إن لم يكن اليوم أهمها علىٰ الإطلاق، لذٰلك كان لا بد من وقفة تقويمية مع

التاريخ الإسلامي، كمصدر للدرس والعبرة، في ترجمة القيم إلىٰ واقع، والأفكار إلىٰ أفعال، والتأمل في مراحل السقوط والنهوض، والسنن التي كانت وراء ذٰلك، علىٰ مستوىٰ الداخل الإسلامي.. كما لا بد من أن نعرض لشيء من عوائق التغيير الوافدة من الخارج الإسلامي، من أبعاد الغزو الفكري، الذي اقتضته فترات الضعف والسقوط، والتي أدت إلىٰ تمدد الآخر، واستدعائه، لملء الفراغ، والقيام بالغزو الفكري، والثقافي لعالم المسلمين.

ولعلي بذٰلك أكون، قد وفقت لتقديم رؤية أولية، أو ملحوظات تشكل لبنات في منهجية التغيير، وتفتح بعض النوافذ، وتلقي بعض الإضاءات، علىٰ هٰذه الإشكالية الأساس، التي تستدعي مزيداً من الحوار، والمناقشة، والتفاكر، والتقويم، والمراجعة، والمناصحة، حيث أصبحت الحاجة ماسة، أكثر من أي وقت مضىٰ، إلىٰ البحوث والمعالجات التأصيلية، التي تعتمد معرفة الوحي، لبناء المرجعية، وتشكيل مركز الرؤية، واجتهادات العقل، للامتداد بهٰذه المعرفة، وتوفير التخصصات الغائبة عن العقل المسلم، لتحقيق خلودها، وتنزيلها علىٰ الواقع، وتقويم سلوكه بها، في ضوء رؤية ذات دراية وفقه، والتخلص من الثنائية، والانشطار الثقافي، التي جاءت ثمرة للارتهان الثقافي، والاستلاب الحضاري، ويتحقق من ثمّ ميلاد المجتمع الإسلامي، الذي يجمع بين هدايات الوحي، ومدارك العقل.

والله أسأل، أن ينفع بذٰلك، ويرزقني الإخلاص في القصد، والصواب في الرؤية والعمل، إنه نعم المسؤول.

الدوحة قطر: رمضان ١٤١٤هـ

آذار (مارس) ١٩٩٤م

عمر عبيد حسنه

□□□□□□

مناهج التغيير ووسائله
في ضوء الكتاب والسنة (*)

(*) ورقة قدمت إلى ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر» نظمتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الفترة ٢٤ ـ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤م ـ رجب ١٤١٤هـ.

تهدف هٰذه الورقة إلىٰ استدعاء بعض القضايا، وإثارة الذهن حولها، لتصبح ملفاً مفتوحاً، وهاجساً دائماً لرواد التغيير والتجديد والإصلاح.. كما أنها تحاول إرسال بعض الإشارات الضوئية، وتضع بعض الصور، والمعالم الرئيسة علىٰ الطريق، مستهدية في ذٰلك قيم الوحي، في الكتاب والسنة، ومسيرة الأمة التاريخية، في محاولتها تنزيل الإسلام علىٰ الواقع، وتقويم سلوكه بها، واعتبار السير في الأرض، والتوغل في التاريخ، الذي أمرنا الله فيه بقوله: ﴿... فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران]، هو الوسيلة الوحيدة للتيقن من سنن التغيير، وقوانين السقوط والنهوض، التي أشار إليها الوحي، واكتشاف المزيد منها، وامتلاك القدرة علىٰ فهم مسارها، ومن ثم المداخلة في مقدماتها، وتسخيرها، ومغالبة قدر بقدر، ومحاولة استقراء جوانب من حركات الإصلاح والتجديد، وبعض أسباب إخفاقها، سواء في ذٰلك التي نشأت في الداخل الإسلامي، أو التي جاءت من الخارج الإسلامي، إن صح التعبير.

ولعل من أبرز القضايا التي نحاول استدعاءها، وإثارة الذهن حولها، تتلخص في الآتي:

* التغيير سنة اجتماعية.

* الإنسان وسيلة التغيير وهدفه.

* القدر والحرية.

* القيم في الكتاب والسنة، ودورها في عملية التغيير.
* التجديد هو التغيير.
* التجديد تكليف، وليس إخباراً فقط.
* مشروعية السنن، وإمكان التغيير.
* فقه تنزيل القيم علىٰ الواقع، أساس التغيير.
* إشكاليات وعوائق.

- غياب فقه السنن الاجتماعية.
- امتلاك القيم وافتقاد البرامج.
- من الحماس إلىٰ الاختصاص.
- من التآكل إلىٰ التكامل.
- استشراف المستقبل، وأهمية تحرير مصطلح الغيب.
- معادلة التغيير.. وأسباب فشل المشاريع التغييرية.
- فشل مشاريع التغيير من الخارج الإسلامي.
- غياب الدراسة والمراجعة والتقويم لحركات التغيير.
- مواصفات الخطاب الإسلامي، وضرورة إعادة النظر.



الإنسان وسيلة التغيير وهدفه

خلق الله الإنسان، محلاً لهدايات الوحي، وميَّزه بالعقل، الذي جعله أهلاً للتكليف، ومنحه إمكانية الاختيار، وناط التغيير بإرادته، وجعله محور التغيير، ووسيلته، وهدفه، ومعياره، في الوقت نفسه.. وإنما يقاس نجاح مناهج التغيير، والعطاء الحضاري الذي تثمره، بمدىٰ قدرتها علىٰ تحقيق إنسانية الإنسان، وتنمية مواهبه، وإطلاق ملكاته، ورعاية قابلياته، وتحقيق وعيه بذاته، وانسجامه مع الكون والحياة، والارتقاء بتطلعاته، وسمو أهدافه، ليحسن القيام بدوره في التغيير نحو الأفضل، للوصول إلىٰ البناء الحضاري المأمول، الذي يُكرِّم الإنسان، ويُكرَّم به.

إن اكتشاف دور الإنسان، وفاعليته في منهج التغيير، بدرجة كافية، وحسم هٰذه القضية، أصبح من الضرورات الملحة للعقل المسلم، ذٰلك أن العقيدة الإسلامية، جعلت الإنسان مدار الحركة التغييرية ومحورها، وأوكلت إليه مهمة التغيير، والبناء، وكلفته بتحقيق الخلافة علىٰ هٰذه الأرض، ولفتت نظره إلىٰ كيفيات التعامل مع الكون والحياة من حوله، وكيف أنها جميعاً مسخرة له، وناطت به إدارة الصراعات المختلفة، التي تجري في هٰذه الحياة، واستغلال ما علىٰ ظهر الأرض، واستخراج ما في باطنها، مستفيداً من عنصر الزمن، لإنتاج الحضارة، واستعمار الأرض، حملاً لأمانة الاستخلاف، وتحقيقاً للعبودية التي خلق من أجلها.

أما إنه خليفة في الأرض، فبصريح قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ...﴾ [البقرة: ٣٠].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ص: ٢٦].

وأما إنه مكلف بإرادة الحركة، وتحقيق الحضارة والعمران، فبدليل قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب].

ويقوم الإنسان بهٰذا الدور التاريخي، من خلال مؤهلاته، في ضوء هدايات الوحي، ومكتسبات عقله المدرك، في عالم الشهادة، وشعوره وتأمله، وحسن توظيف طاقاته الكثيرة، وقابلياته، التي زوّده الله بها، لكي يصنع تاريخه علىٰ هٰذه الأرض، بمعونة الله وهديه.. فبحركته من خلال سنن الله، يتحرك التاريخ، ويتطور الزمن، ويتغير الحال، وتتبدل مظاهر الحياة[1].

إن الجبرية التي فرضت علىٰ العقل المسلم، من خلال ترسب الفلسفات الغريبة عن الإسلام، أطفأت فاعليته، وألغت دوره، وجعلته مسخَّراً، بدل أن يكون مسخِّراً.

فآيات القرآن الكريم صريحة، في إعطاء هٰذا الدور المبدع، للإنسان الحر المختار، ورتبت علىٰ هٰذا الاختيار، أو علىٰ هٰذه الحرية، مسؤولية الثواب والعقاب، فلا مسؤولية بلا حرية.. ولعلنا نقول: إن المسؤولية والأمانة، هي فرع الحرية، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وقال تعالىٰ أيضاً: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنفال].

وحسبنا أن نقول هنا: بأن الله سبحانه وتعالىٰ ربط تغيير الحال، بإرادة الإنسان، وحركته، وتغيير ما في نفسه، حيث جُعِلَ الفاعل في قوله تعالىٰ:

---

(١) انظر: «المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري» للدكتور محسن عبد الحميد.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ﴾ عائداً على الله سبحانه، والفاعل في قوله تعالىٰ: ﴿يُغَيِّرُوا۟﴾ على الإنسان، ذٰلك أن من سنن الله، وقانونه في التغيير، أن يتبدئ من داخل الإنسان، ويرتبط بإرادته.

ولعل هٰذا المعنىٰ يتكرر في أكثر آيات التغيير، سواء في ذٰلك التغيير إلىٰ الأفضل، أو الارتكاس والتغيير إلىٰ الأسوأ.

يقول تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [هود]، ويقول: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴿٥٩﴾﴾ [الكهف]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾﴾ [آل عمران]، وقوله: ﴿كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١].

ومع الأدلة القرآنية القاطعة الناطقة، نرىٰ في حياة الرسول ﷺ، وسيرته العملية، وحركة صحابته الكرام، تمثلاً لهٰذه القضية بشكل واضح، بحيث يقوم ذٰلك دليلاً قاطعاً علىٰ أن فهمهم للقرآن، لم يتجاوز ذٰلك إلىٰ الجبرية القاتلة، أو إلىٰ السلبية المميتة.

فقيام رسول الله ﷺ بدعوته، واستعماله للطاقات البشرية، التي زُوِّد بها، واتباعه كل الوسائل والقواعد في بناء عالم الحضارة والعمران، وتحمُّله أنواع العذاب والجراح، للانتصار علىٰ الأعداء، في كل مظهر من مظاهر الجهاد، لدليل علىٰ أن الرسول ﷺ، سلك طريق السنن الجارية، ولم يتوقف علىٰ انتظار السنن الخارقة.. بل لعلنا نرىٰ: أن معجزته الحقيقية هي: تحقيق الإسلام من خلال عزمات الإنسان، وإرادته، واختياره.

لذٰلك، فأية محاولة للتغيير، وإعادة البناء، لا بد أن تتجه أولاً إلىٰ الإنسان، إلىٰ ما في النفس، إلىٰ عالم الأفكار، فتعيد بناءها، قبل بناء العمارات، أو إنشاء المصانع، وتعبيد الطرق.. وقد تكون المشكلة، أن الكثير من مناهج التغيير، تركزت في عالم الأشياء، علىٰ حساب عالم الأفكار.

التغيير سنة إلهية:

يتضح لنا، من خلال محاولة فهم ما أوردنا من آيات القرآن الكريم، وما تجسد عمليًا في سيرة الرسول ﷺ، وصحابته الكرام، وما يلمح الإنسان من محاولات التغيير، والتجديد، التي جاءت من الداخل الإسلامي، وفي ضوء هدايات الوحي: أن سنَّة الله قضت بأن الإنسان هو صانع التغيير في الحياة، وأن إرادته هي الفاعل والمحرك، وأن سنن الله، وإرادته في التغيير، تنطلق من خلال إرادة الإنسان، فالله سبحانه وتعالىٰ، خلق الإنسان، وأراد له أن يريد، ورتب حركة التغيير علىٰ إرادته.

وهٰذه سنَّة مطردة، لا تنال من إرادة الله، لأنها في نهاية المطاف لا تخرج عن خلق الله، وسننه، وإرادته، في تسيير شؤون الكون والإنسان، وعجز الإنسان في الخروج عليها.

لذلك نجد أن قانون السببية، والعلِّية، أو الغائيَّة، هو من القوانين الأساسية في التصور الإسلامي، الذي يعتبر: أنه ما من ظاهرة، أو حدث، إلا ولها سبب، وسنَّة تختزنها في داخلها، سواء أكانت الظاهرة إنسانية، اجتماعية، أم كونية، مادية.. وأن الحياة تحكمها سنن وأسباب، وليست عبثاً من العبث. وأن هٰذه الأسباب والسنن، لا تتبدل ولا تتحول، يقول تعالىٰ: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلًاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا﴾ [فاطر:٤٣].

والسنَّة هي القانون المطرد، الذي تتكرر نتائجه كلما توفرت مقدماته، وتوفرت شروطه، وانتفت العوائق، كما يقول ابن تيمية رحمه الله.. ولقد لفت القرآن نظر المسلم إلىٰ هٰذه السنن الاجتماعية، التي تحكم الحياة والأحياء، وطلب إليه السير في الأرض، والتوغل في التاريخ البشري، حتىٰ يستطيع إدراكها، لأن التحولات والتغيرات الاجتماعية، بطيئة بطبيعتها، وقد لا يتحقق إدراكها في الحاضر المعيش. بل قد يكون الحاضر كله، وما يقع فيه، مقدمة لسنة، تصير إليها الأمور في المستقبل، أو نتيجة لسنة سبقت مقدماتها في الماضي.. لذلك لفت القرآن النظر إلىٰ التاريخ، لأنه يعتبر بحق الأب الشرعي للعلوم الاجتماعية، ولاكتشاف سنن وقوانين التغيير،

والسقوط والنهوض.. وأكثر من ذلك، فقد تحدىٰ القرآن ـ الذي لفت النظر إلىٰ بعض السنن، وفاعليتها، واطرادها ـ بحتمية ترتب العواقب، إذا توفرت المقدمات، قال تعالىٰ: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران].

ولعلنا نقول: إن إقامة الحياة علىٰ الأسباب، وعدم العبث والفوضىٰ والاضطراب، هو سبيل العدل المحض ومنطقه، وعلة التكليف، وأساس الثواب والعقاب.. لذلك نرىٰ في تعريف العلماء للمعجزة: بأنها الأمر الخارق للعادة، أي: الخارق للأسباب والسنن المألوفة، وهذا يعني من وجه آخر، أن المعجزة تؤكد حتمية الأسباب والسنن بالنسبة للإنسان، وأنه خاضع في حركته لها، وأن الخروج عليها، أو تبديلها، هو من قدرة الخالق، ودليل عجز الإنسان المخلوق، وأن الذي خلق الأسباب، لا يقيد نفسه بها، وإنما لتكون سبيلاً للإنسان حتىٰ يدركها، ويقوم بعملية التسخير، أو يؤدي أمانة التكليف بحقها.

وقد يكون من المناسب أن نشير إلىٰ أن معجزة الإسلام (القرآن)، لم تكن خرقاً للأسباب، ولم تكن معجزة مادية، وإنما كانت تحدياً بحتمية ترتب العواقب علىٰ المقدمات، ونفاذها، من خلال عزمات البشر، وإعادة العقل الإنساني إلىٰ إدراك أن للحياة سنناً وقوانين تحكمها، وليست عبثاً؛ وأن أية محاولة للتغيير والبناء، لا بد أن تعرف: كيف تتعامل مع هذه السنن، ولا تتجاوزها.

ويكفي لنتأكد من أن التغيير سنة ماضية في الحياة، بكل أبعادها، أن نلقي نظرة علىٰ واقع البشر، لمشاهدة مظاهر التغيير.. ولعلنا في هذا الوقت المتسارع، الذي يطوي المسافات، ويختزل الأزمان، نسمع يومياً حديث الناس عن شعورهم بالتغيير، سواء في المجالات الاقتصادية، أو الأخلاقية، أو الاجتماعية.. فهذا التغيير، قائم ومشاهد؛ أما اكتشاف أن هذا التغيير، خاضع لسنن وقوانين، لا بد من إدراكها حتىٰ يمكن المداخلة معها، والتحكم بنتائجها، وأن لإرادة الإنسان فعل أساس فيه، وأنه ليس من

المصادفة أو الخوارق، فهٰذا منوط كشفه بالإنسان، حتىٰ لا تصيبه العطالة، وحتىٰ لا يمتلك إرادة التغيير وأمنياته، ويفتقد كيفياته، فتنتهي القضية إلىٰ حيز التمني والرغبة، والله يقول: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣].

إن من أكبر الظلم، وأشد أنواع التخلف، والركود، والاستنقاع الحضاري، أن لا يستطيع الإنسان، أن يرىٰ العلاقة التسخيرية، بين الإنسان والكون، فيسقط نفسه، ولا يضعها في المكان، الذي يمكنه معه، أن يسخِّر الآفاق والأنفس، ويحدث التغيير علىٰ أساس السنن المودعة فيهما.. والعجز كل العجز، أن يتوهم المسلم أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع لقوانين، وبذٰلك يلغي دوره، ويطفىء فاعليته.

تحفظ.. لا بد منه:

ولما كان الإنسان وسيلة التغيير، وأداة الفعل الحضاري، وكان محله، وهدفه أيضاً، فإن الإنجاز الحضاري، سوف يكون عرضة لمجازفات، وتجارب، ومخاطر، وعوارض وأهواء، تعتبر من إصابات الإنسان نفسه، بسبب عمره وعلمه المحدود، ومعارفه النسبية، وميوله المتنوعة، وغرائزه المتدافقة، إضافة إلىٰ عجزه الكامل عن إدراك الحقائق الغيبية، عن النشأة والمصير، التي لا تنفك عنه، مهما حاول تجاوزها، أو إسقاطها؛ والتي لا تزال تشكل له قلقاً، يُذهب أمنه النفسي، وينعكس علىٰ كسبه وإبداعه، بنوع من الاضطراب، وعلىٰ أهدافه بالاهتزاز، وعدم الثبات.. لذٰلك تشتد الحاجة به إلىٰ الموجِّه لطاقاته، والمرشد لمسالكه، من مصدر خارج عن نفسه، يمتلك العصمة والعلم المطلق، لتنطلق طاقاته في المسار السليم، وينطلق بملكاته ومواهبه، ويزكي غرائزه، ولا يتجاهل حاجة من دوافعه الأصلية.

ولعل من أهم الخصائص التغييرية، التي جاءت بها الرسالة الإسلامية، وامتازت بها الحضارة الإسلامية، هي هٰذا الهدي المتأتي من معرفة الوحي، الذي أحدث التفاعل بين عطاء الوحي، وتطلعات العقل، وأشواق النفس،

بحيث ارتقىٰ، بموقع الإنسان، ووظيفته، من مجرد وسيلة، وأداة للتغيير، والإنجاز الحضاري، إلىٰ مستوىً جُعِلَ معها هدف التغيير.. وجُعلت المنجزات الحضارية، وسائل مسخَّرة لخدمته وتحقيق إنسانيته.. أي: مُسخِّراً للكون وما فيه، بدل أن يكون مسخَّراً له.. فهو الإنسان المكلف، وفي الوقت نفسه الإنسان المكرم.. والأمانة التي حملها، هي في نهاية المطاف، تكليف، وتشريف.. فهي تكليف لما يمتلك من الإرادة والاختيار.. وتشريف لاختياره لحملها من بين سائر المخلوقات. وقد نرىٰ:

أن مرد الإصابات جميعها، التي لحقت بحضارة المسلمين، بعد عصر النبوة والخلافة الراشدة، والتي لحقت بالحضارة العالمية في معظم عصورها التاريخية بشكل عام، فيما نعتقد: هو في اختلال المعادلة، بين معارف الوحي، ومدارك العقل. ذٰلك أن الاقتصار علىٰ علوم ومعارف الوحي، يبصر بالأهداف، ويحدد المنطلقات، لٰكن تلك الأهداف تبقىٰ غائبة عن التحقق في الواقع، وتصبح عزيزة المنال، بدون مدارك العقل، وإبداعاته للوسائل، والأوعية، والبرامج، التي نتوصل بها إلىٰ تحقيق الأهداف.. كما أن الاقتصار علىٰ مدارك العقل، وإبداعاته، بعيداً عن الهدي الإلٰهي، هو امتلاك للوسائل، التي تصبح عاجزة عن إبصار الأهداف، وبذٰلك نمتلك العلم، ونفتقد الحكمة.. ونتحقق بالوسيلة، ونضل الهدف والغاية.. ونكتسب المعارف، ونتجاوز وظيفتها.. فتنقلب الوسائل إلىٰ أهداف بحد ذاتها، وعندها يصبح الإنسان في خدمة الحضارة، فيبرز ويتضخم دور الإنسان المكلف، وينكمش ويغيب، ويتضاءل دور الإنسان المكرَّم.

وتحضرني هنا مقولة المفكر الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله، الذي استقرأ التاريخ الحضاري، وأبصر دور، وحدود الفعل الإنساني في التغيير، فقال: «إن الحضارة لا تنبعث، كما هو ملاحظ تاريخيًا، إلا بالعقيدة الدينية ـ هدايات وبلاغات الوحي ـ فالحضارة لا تظهر في أمة من الأمم، إلا في صورة وحي يهبط من السماء، يكون للناس شرعة ومنهاجاً، وهي ـ علىٰ الأقل ـ تقوم أسسها في توجيه الناس نحو معبود غيبي، بالمعنىٰ العام. فكأنما قدر للإنسان، ألا تشرق عليه شمس الحضارة إلا حيث يمتد نظره،

إلىٰ ما وراء حياته الأرضية، أو بعيداً عن حقبته، إذ حينما يكتشف حقيقة حياته كاملة ـ وهٰذا لا يتحقق دون معرفة الوحي ـ يكتشف معها أسمىٰ معاني الأشياء، التي تشكل له مركز الرؤية، وتتفاعل معها عبقريته»[1].

ولعل قراءة صحيحة للواقع الإسلامي، والحضارة العالمية اليوم، ومسارات التغيير، تدل دلالة واضحة علىٰ: أن عالم المسلمين، انتهىٰ اليوم لأن يكون عالم أهداف، لذٰلك لم يستطع تجاوز مرحلة الشعارات والحماس، إلىٰ إبداع الوسائل والبرامج، وتوفر الاختصاصات. . إن الخطاب الإسلامي للتغيير وإعادة البناء، اقتصر علىٰ مخاطبة الناس بما يجب أن يكون، دون أن يتنبه، أو تكون عنده القدرة، علىٰ دراسة ما هو كائن (العلوم الاجتماعية)، ووضع الأوعية، والبرامج، والوسائل الممكنة، في ضوء الإمكانات المتاحة، والظروف المحيطة، واستشراف التاريخ والمستقبل، ورسم الكيفيات للأخذ بيد الناس إلىٰ ما يجب أن يكون (علم التربية والتنشئة)، وتحويل الفكر إلىٰ فعل، والنظرية إلىٰ ممارسة.

انتهىٰ الواقع الإسلامي اليوم، لأن يكون عالم شعارات، وأهداف، وقيم، تعوزه الوسائل، والبرامج، للتغيير، التي توفرها التخصصات المتنوعة، في العلوم الإنسانية والمادية معاً.

بينما نرىٰ، أن الحضارة العالمية اليوم، بالرغم من كل إنجازاتها المادية، تفتقد غايات الحياة، وأهدافها، وحكمة العلوم، ووظيفتها، لتصبح حضارة وسائل، إلىٰ درجة جعلت من الإنسان نفسه وسيلة، وأداة للفعل الحضاري.

ونستطيع أن نقول: إن التخلف، والركود، والجمود، وسيادة التقليد الجماعي، والاستنقاع الحضاري، كان ولا يزال، بسبب اختلال المعادلة بين هدايات الوحي، ومدارك العقل، وعجز وسائل التربية، وأجهزة الدعوة والتشكيل الثقافي، عن إحداث التفاعل بين الإنسان، والإسلام، أو بين الوحي،

---

(١) انظر: «شروط النهضة»، مالك بن نبي، رحمه الله.

والعقل؛ وعجز العقل المسلم، بسبب تشكيله التربوي الخطأ، عن رد الأمور المستجدة إلىٰ قيم الكتاب والسنَّة، للاهتداء بها، وامتلاك القدرة علىٰ اكتشاف السنن، واستنباط القانون، واستشراف التاريخ، ومعرفة الوسيلة التي تسهم بالحل.. يقول تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣].. والرد إلىٰ ﴿ٱلرَّسُولِ﴾، هو العودة إلىٰ استصحاب القيم والمرجعية، التي تحققها معرفة الوحي.. وأولو الأمر هم: المتخصصون في القضية المطروحة، الذين يُعملون تخصصاتهم، في ضوء مرجعية القيم في الكتاب والسنَّة.. فالاستنباط هو مسؤولية العقل، القادر علىٰ استصحاب قيم الكتاب والسنَّة.. والاهتداء إلىٰ الحل.. والساحة التي نُبصر عليها شيوع الأمن والخوف، وسائر الظواهر والمشكلات الاجتماعية، هي الواقع، وحركته المستمرة.

لذٰلك نرىٰ، أن الأمة المسلمة تمتلك الإمكان الحضاري، والقدرة علىٰ إحداث التغيير، بما تمتلك من قيم الكتاب والسنة، وأن هٰذا التغيير يتحقق كلما توافرت وسائل إحداث التفاعل بين الإنسان والإسلام، ووضعت البرامج التي تترجم هٰذه القيم إلىٰ واقع، وتنزل الإسلام علىٰ الواقع، في ضوء الاستطاعات المتوفرة.

موطن الخلل:

إن الإحساس بمشكلة تخلف المسلمين، وإمكان الإسلام علىٰ التغيير، والنهوض الحضاري، كان قدراً مشتركاً، بين رواد الإصلاح، والتجديد، والنهوض عامة، ولولا ذٰلك الإحساس، لما حصلت دواعي التحرك، والمحاولات المتعددة لاسترداد الدور الحضاري لعالم المسلمين. لكن تبقىٰ المشكلة المطروحة، في نظرنا علىٰ الأقل، تكمن في عدم الرسوخ في فهم الأزمة، والإحاطة بعلمها، وإدراك جوانبها المتعددة، وأسبابها القريبة والبعيدة.. وأهم من هٰذا وذاك، اكتشاف السنن والأسباب والقوانين، التي تحكمها، للوصول إلىٰ الخروج منها.

ذٰلك أن الواقع، وليس قدرتنا علىٰ المعايرة والتقويم، برهن لنا: أن

الحلول التي طُرحت بشكل عام، ومناهج التغيير، أو سبل الخروج، التي اعتمدت، لم تحقق المأمول منها، وإن كنا، لم نعدم في كل جيل، بعض النظرات الدقيقة في التشخيص، وإبصار بعض جوانب الحل، لكنها بقيت قاصرة، عاجزة عن أن تفتح المجرىٰ، وتشكل التيار، وتحقق النقلة النوعية.. ويستمر السؤال الكبير الذي لا يزال يحتاج إلىٰ إجابة دقيقة: لماذا انتهىٰ المسلمون إلىٰ هٰذا الحال؟ وكيف يكون سبيل الخروج؟

مشروعية السنن وإمكان التغيير:

تبيَّن لنا، أن التغيير أمر واقع، وظاهرة عيانية، موجودة في كل المستويات، ابتداءً من المادة الحية، وانتهاءً بالحياة الاجتماعية، والنفسية، أو عالم الأفكار عامة، حتىٰ لقد رأىٰ الكثير من العلماء أن الإيمان نفسه يزيد، وينقص.. يتوثب، ويخمد، ويذبل.. وأن النفس تتقلب بين التزكية والتدسية، وأن التحول الفكري يقود إلىٰ التغيير في السلوك، والاستجابة، والتعامل مع المحيط.. وأن ملاحظة التغيير، دون إدراك السنن والقوانين التي تحكمه، يؤدي إلىٰ نوع من الجبرية القاتلة، والمعطلة، شرعاً وعقلاً.

ولقد تقرر لدينا، أن للتغيير سنناً، وأن إرادة الإنسان هي محور التغيير، ومنطلقه، ووسيلته، أي أن عالم الأفكار، أو منظومة القيم، وكيفيا فهمها، هي أساس التغيير.. وأن عمليات البعث والإحياء، ليست أمنيات ورغبات، وإنما هي فكر، وفعل، ومجاهدات، تسير وفقاً لسنن ربانب جارية، تنطبق علىٰ الأمة الإسلامية، رغم إيمانها، كما تنطبق علىٰ غيرها م الأمم.. فالأمة المسلمة، سوف لا ينفعها مجرد إيمانها، إذا لم يدفعها ه الإيمان إلىٰ إدراك سنن الله، وكيفيات التعامل معها.. ذٰلك أن إحياء أمة، أو أي مشروع للنهوض، يتجاهل هٰذه السنن، ولا يسير وفقها، يفقه عوامل السقوط والنهوض، فلن يتمكن من إحياء الأمة، أو ب المجتمع، وسيسقط صريع السنن الربانية الجارية، وسوف يستمر في الركود والتراجع، والمكث في غرفة الانتظار، لاستقبال الخوارق المُخَلِّص، الذي لن يأتي إلا من داخل النفس.

فلا تعجل الأذكياء، الذين لا يخدمهم ذكاؤهم في إدراك سنة الأجل، ودور الزمن في عملية التغيير، ولا توثب والتجاء الأصفياء، الذين يعطلون السنن الجارية، ويتطلعون إلىٰ التعامل مع السنن الخارقة، دون أن يدروا أن التعامل مع السنن الجارية، هو من مقتضيات الإيمان، وأحكام الشرع، ولوازم الاعتقاد، وأن الله ﷻ يقول: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا﴾ [فاطر:٤٣].. وأن من سنن الله، أن يتحمل البشر مسؤولية الرقي والنهوض، والسقوط، والانحطاط، يقول تعالىٰ: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ [آل عمران:١٦٥].. وأن التغيير، مسؤولية الإنسان، وأنه وإن كان ينصب علىٰ الفرد، أو علىٰ الذات، بالمعنىٰ الفردي، الأمر الذي يشكل نقطة البدء، إلا أنه كسنة اجتماعية ـ وليس سنة فردية ـ لا يؤتي ثماره، إلا إذا استوعب الأمة والقوم، فالآيات تربط التغيير بتغيير ما (بقوم)... (وأمة)، وليس بفرد واحد[1].

لذلك، جعل الإسلام مسؤولية التغيير الاجتماعي، تضامنية، وفرضاً من فروض الكفاية، وجعل مسؤولية السقوط جماعية أيضاً.. وشرع حسبة الحراسة والرقابة العامة للمجتمع، الذي يرنو إلىٰ الوصول إلىٰ الخيرية، ويمتلك القدرة علىٰ المحافظة عليها، سبيلاً للترقي وبلوغ الخيرية، فقال تعالىٰ: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ (لتغيير حالهم) تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ﴾ [آل عمران:١١٠]. وقال: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ (إصابة الارتكاس) لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾ [الأنفال:٢٥].. وأجاب الرسول ﷺ، أمَّ المؤمنين زينب ﵂ عندما سألته: أنهلك وفينا الصالحون؟ قائلاً: **«نعم، إذا كثر الخبث»**[2].

فالتغيير، فعل اجتماعي، أو تحريك لآليات التغيير الاجتماعي، في ضوء السنن، التي أشار إليها الله سبحانه في الكتاب والسنة، وطلب لتبيينها، والتأكد من فاعليتها، ونفاذها، السير في الأرض، ودراسة التاريخ.

---

(١) للتوسع في الموضوع، انظر: «حتىٰ يغيروا ما بأنفسهم»، للأستاذ جودت سعيد.
(٢) متفق عليه.

والتغيير، صحيح أنه يبدأ من داخل النفس، ويبدأ من عند الفرد، لكنه في نهاية المطاف: بصيرة، وفقه نخبة وصفوة، وإنجاز أمة.. وهو نزوع دائم إلىٰ التجديد، والارتقاء، وحراسة مستمرة للقيم، وتقويم دائم للمجتمع، بشرع الله.

لقد كانت خطوة الإسلام الأولىٰ، هي تغيير ما بالأنفس، وممارسة التحويل الثقافي، لذٰلك لم يكتف أصحاب الرسول ﷺ بالإيمان بالإسلام، والالتفاف حول الرسول ﷺ، بل جاهدوا أنفسهم حتىٰ تتغير وتتلاءم وطبيعة هٰذا الدين، وتلتزم بمقتضيات الإيمان، وكان النطق بالشهادتين بمثابة الولادة الجديدة، وجاهدوا من حولهم، لتغيير حالهم.

ولما كان التاريخ هو المختبر الحقيقي لاكتشاف فاعلية هٰذه السنن، والتيقن من نفاذها، كانت دراسته من الفروض الاجتماعية، أو من الفروض الكفائية، وكانت مساحة التعبير في القرآن عن مجتمعات الأنبياء، وتحولاتها، وأسباب إصابتها، وما انتهت إليه، من العواقب، وما أدركها من السنن الاجتماعية، قد تتجاوز في كثير من الأحيان، مساحة التعبير عن تعاليم النبوات نفسها.

وميزة الرسالة الإسلامية، أنها جاءت لتقف علىٰ القمة والنهاية، من تجربة النبوات في التغيير، فهي الرسالة الخاتمة.. وميزة القيم الإسلامية، أنها قيم معيارية تقويمية، لم تكتف بالشهادة علىٰ الماضي، وتقويمه، وبيان مواطن التحريف والتبديل، التي لحقت به، والتأكيد علىٰ أسباب الإصابات، والسنن التي حكمتها، وإنما أيضاً لتصويب الحاضر، ومعايرته، وتعدية الرؤية السننية، التي قد لا تدرك من الحاضر، بل لا بد لها من استشراف الماضي، ولفت النظر إلىٰ أسباب السقوط والنهوض، أو أسباب تغيير المجتمع، إلىٰ الارتقاء، أو الارتكاس، للاهتداء إليها، والاتعاظ بها، لبناء المستقبل، ولتحقيق الوقاية الحضارية، قال تعالىٰ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران].

وفي تقديري، أن المسلمين، كانوا ولا يزالون، يمتلكون إمكان التغيير. وذلك من خلال ما انتهىٰ إليهم، من رصيد لرؤية التاريخ للأنبياء مع أقوامهم، ومعارضيهم، من لدن آدم عليه السلام، وحتىٰ نبوة محمد ﷺ الخاتمة؛ ومن خلال ما يمتلكون من القيم المعيارية، في الكتاب والسنَّة، التي تحققها لهم معرفة الوحي، الخارجة عن وضع الإنسان، واجتهاده، والتي يمكن لها أن تنتشله، وتغير واقعه، من الاستنقاع الحضاري، الذي وقع فيه، إلىٰ النهوض.. إنه بهدي هٰذه القيم، التي ليست من وضعه، يستطيع أن ينفك عن بيئته، وينفلت من التحكم، والتشكيل الثقافي، الذي يمارسه الخارج عليه، خاصة وأن هٰذه القيم المعيارية، في الكتاب والسنة، مصدرها خالق الإنسان، الذي يعرف كينونته، ودوافعه، وانفعالاته، واستجاباته.

إن الإمكان الحضاري، الذي نشير إليه، والذي يمتلكه المسلم، الذي اصطفاه الله لوراثة الكتاب: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر:٣٢]، الذي يمتلك الرسالة الخاتمة، والتي من لوازم خلودها، التجرد عن حدود الزمان والمكان، وتحقيق النقل الثقافي السليم للقيم، إذ لا يمكن أن يُخَاطب الإنسانُ بقيم منحولة محرفة، ثم يُحاسب علىٰ الصواب؛ هو القدرة علىٰ إحداث التغيير المطلوب، في كل زمان ومكان، وتحديد المنطلقات والأهداف، التي تعتبر محاور، ودوافع التغيير الاجتماعي، وتكشف وتبصر بالسنن والقوانين، التي تعتبر آليات التغيير أيضاً.

وإذا صح لنا أن نقرر: أن تغيير أي مجتمع، ووضع مشروع النهوض به، مرهون إلىٰ حدٍّ بعيد، بإبصار سنن التغيير، وتوفير ظروف وشروط ميلاده، وإزالة العوائق، أمكننا أن نقول: إن وجود القيم السليمة، التي تحدد المنطلقات والأهداف، في الكتاب والسنة، وأنموذج تطبيقها في مرحلة السيرة، وكيفيات التعامل معها في مرحلتي السقوط، والنهوض، يعطينا القدرة علىٰ وضع الحاضر، في الموقع المناسب والمشابه من السيرة النبوية، والموقع المشابه في التاريخ الإسلامي، وبذٰلك يمكن لنا استصحاب الماضي وتغيير الحاضر، واستشراف المستقبل أيضاً، في هدي ذٰلك.

فقه تنزيل القيم علىٰ الواقع.. أساس التغيير:

ونحن بسبيل الكلام عن سنن التغيير وكيفياته، قد يكون من المفيد، أن نتوقف قليلاً، عند قضية فقه التنزيل، التي يمكن أن نعبر عنها: بالاجتهاد في مورد النص.. والاجتهاد في مورد النص الذي نعنيه، أمر آخر غير الاجتهاد مع النص، المرفوض، علىٰ خلاف ما هو شائع، من أنه لا اجتهاد في مورد النص، خاصة إذا اعتبرنا أن مورد النص، هو محله، وأن هٰذا المحل، لا بد أن تتوفر فيه استطاعات معينة، ليصبح أهلاً ومحلاً لتنزيل الحكم ـ النص ـ عليه، ذٰلك أن فقه المحل، يعتبر من الأهمية بمكان، إلىٰ جانب فقه النص، أو حفظ النص.. فحفظ النص، أو حمله، أو فقه حكمه، يمثل نصف المطلوب، أو نصف الحقيقة، ويبقىٰ النصف الآخر، وهو فقه المحل، أو الاجتهاد في معرفة استطاعة المحل، ومدىٰ إمكانية حصول التكليف، وتنزيل النص عليه، وهي قضية علىٰ غاية الأهمية، في المجال التغييري، وتقويم المجتمع بشرع الله.. فلو تأملنا في الفقه النبوي، وفقه خير القرون، لوجدنا أن استطاعة المحل، مدار ومدىٰ التكليف كله، وقد تنبه لأهميتها بعض علمائنا بشكل خاص.. وقد يكون من المفيد استدعاء بعض ما قدموه إلىٰ ساحة الاهتمام المعاصر:

*** يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ) عن العالم الفقيه:**

«تارة يأمر، وتارة ينهىٰ، وتارة يبيح، وتارة يسكت، عن الأمر والنهي، أو الإحاطة... كما قيل: إن من المسائل مسائل جوابها السكوت، كما سكت الشارع في أول الأمر، عن الأمر بأشياء، حتىٰ علا الإسلام وظهر.

فالعَالِمُ، في البلاغ والبيان كذٰلك، قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء، إلىٰ وقت التمكن، كما أخر الله سبحانه إنزال آيات، وبيان أحكام، إلىٰ وقت تمكن رسول الله ﷺ إلىٰ بيانها.

فالمحيي للدين، والمجدد للسنّة، لا يبلِّغ إلا ما أمكن علمه، والعمل به، كما أن الداخل في الإسلام، لا يمكن حين دخوله، أن يُلَقَّنَ جميع

شرائعه، ويؤمر بها كلها.. وكذٰلك التائب من الذنوب، والمتعلم، والمسترشد، لا يمكن أول الأمر، أن يؤمر بجميع الدين، ويذكر له جميع العلم، فإنه لا يطيق ذٰلك.. وإن لم يطقه، لم يكن واجباً عليه في هٰذه الحال.. وإذا لم يكن واجباً، لم يكن للعالم والأمير أن يوجبه عليه ابتداءً، بل يعفو عن الأمر والنهي، بما لا يمكن علمه وعمله، إلىٰ وقت الإمكان، كما عفا رسول الله ﷺ عما عفا عنه، إلىٰ وقت بيانه.. ولا يكون ذٰلك من باب إقرار المحرمات، وترك الأمر بالواجبات، لأن الوجوب والتحريم مشروط بإمكان العلم والعمل.. ومن هنا يتبين سقوط كثير من هٰذه الأشياء، وإن كانت واجبة، أو محرمة في الأصل، لعدم إمكان البلاغ، الذي تقوم به حجة الله، في الوجوب أو التحريم، فإن العجز مسقط للأمر والنهي، وإن كان في الأصل»[1].

*** ويقول الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (المتوفىٰ عام ٧٩٠هـ)، في إدراك سنة التدرج وفقه التغيير:**

«ليس كل ما يُعلم مما هو حق، يُطلب نشرُه، وإن كان من علم الشريعة، ومما يفيد علماً بالأحكام، بل ذٰلك ينقسم: منه ما هو مطلوب النشر، وهو غالب علم الشريعة، ومنه ما لا يطلب نشره بإطلاق، أو لا يطلب نشره بالنسبة إلىٰ حال، أو وقت، أو شخص».

ويضيف موضحاً، ومفصلاً، ومنبهاً إلىٰ المنهج العلمي في التغيير، وتنزيل الأحكام علىٰ الواقع، وكيفية التعامل مع أحكام الشرع، وتوجيهاته، وقضايا الأفراد والمجتمع، فيقول:

«ليس كلُّ علم يُبث وينشر، وإن كان حقًّا، وقد أخبر مالك عن نفسه، أنه عنده أحاديث، وعلماً، ما تكلم فيها، ولا حدَّث بها، وكان يكره الكلام، فيما ليس تحته عمل، فتنبهْ لهٰذا.. وضابطه أنك تعرض مسألتك

(١) «مجموعة الفتاوىٰ» (٢٠/٥٨ ـ ٦٠).

علىٰ الشريعة، فإن صحت في ميزانها، فانظر مآلها، بالنسبة إلىٰ حال الزمان وأهله، فإن لم يؤد ذكرها إلىٰ مفسدة، فاعرضها في ذهنك علىٰ العقول، فإن قبلتها، فلك أن تتكلم فيها، إما علىٰ العموم، إن كانت مما تقبلها العقول، وإما علىٰ الخصوص، إن كانت غير لائقة بالعموم.. وإن لم يكن لمسألتك هٰذا المساغ، فالسكوت عنها هو الجاري، وفق المصلحة الشرعية والعقلية»[1].

فالأمر لا يتعلق فقط بمعرفة الحكم، وما يطلبه الشرع منا، والتأكد منه، والانطلاق لإنجازه، بل يتعلق أيضاً، باستكمال أبعاد أخرىٰ، تخص المحل، ومساحة التنفيذ، والتنزيل علىٰ الواقع، وكيفياته، ومنهجية، ومرحلية التغيير والإنجاز، خصوصاً في مراحل انتقاص آثار النبوة في الخلق، وضعف صلة الناس بالإسلام، فهماً وممارسة، حيث يحتاج الاجتهاد في منهجية التغيير ومراحله، إلىٰ بصيرة نافذة، وعقل راشد، وفقه نضيج، يمتلك مفاتيح المعادلات المركبة، التي يفرزها التدافع بين الحق والباطل، والصواب والخطأ، والمصلحة والمفسدة، وهو ما عناه الفقهاء بقولهم: «ليس الفقيه هو من يعرف: بأن هٰذا مصلحة، وهٰذا مفسدة، بل الفقيه هو الذي يعرف: خير الخيرين، وشر الشرّين».

وقد تكون الحكمة من أن القرآن، جاء ترتيب آياته وسوره توقيفيًا من الله، ولم يرتب بحسب تاريخ وأسباب النزول، إنما هي - والله أعلم - لتحقيق الخلود، وذٰلك بتحرير النص الإلٰهي الخاتم، من قيد الزمان، والمكان، والمناسبة، وتقديم الرؤية الشاملة، التي تصلح لكل الأحوال، والأزمان، والأماكن، والمتغيرات، وبذٰلك يمكن تنزيل أحكامه علىٰ الواقع، في ضوء استطاعاته وظروفه، دون التجمد علىٰ حال واحدة، بحيث يصبح الاجتهاد المطلوب:

أين يكون موقع الحاضر - من خلال ظروفه، واستطاعاته - من الرؤية

---

(١) «الموافقات» (١٨٩/٤ - ١٩٠).

الشاملة؟ وما هي الأحكام التي تناسبه في هٰذه المرحلة، في إطار هٰذه الرؤية؟

لذٰلك، فقد يكون فقه المحل، وما يتنزل عليه من الأحكام، بحسب استطاعته، من أهم الأمور المطلوبة للفقيه المسلم اليوم، ولمشاريع التغيير والنهوض، ذٰلك أن الكثير من النصوص في الكتاب والسنة، أحاطت بها ظروف، وشروط، ومناسبات، لا بد من إدراكها أثناء عملية التنزيل للنص علىٰ الواقع، لتغييره. ولعلي أعتبر سبب النزول، وسبب الورود، نوعاً من فقه المحل، وإعانة للمجتهد علىٰ إدراك وأهمية توفر الشروط والظروف نفسها، للتنزيل.

والقضية التي لا بد أن نعرض لها أيضاً، هي: أننا أثناء التنزيل للنص علىٰ الواقع، الذي قد يقتضينا: الاستثناء، أو التأجيل، أو التدرج في الحكم، فإن ذٰلك لا يعني أن هٰذه الحال التي نرىٰ أن يصير إليها في هٰذه المرحلة، المحل، هي الصورة النهائية، أو المرحلة النهائية للحكم الشرعي، وإنما يعني أنها مرحلة في طريق التغيير والترقي، وتحضير المحل، ليكون أهلاً للحكم النهائي.. والمشكلة كل المشكلة ـ في نظري ـ قد تكون في هٰذا الفقه الغائب، الذي هو فقه التنزيل، ذٰلك أن الأحكام الشرعية في الكتاب والسنة، شاملة لجميع الأحوال والظروف، التي قد يكون عليها الناس، حتىٰ يرث الله الأرض، ومن عليها.. وتبقىٰ المشكلة المطروحة هي: الفقه بكل حالة، وما يناسبها من الأحكام، في هٰذه المرحلة، وتحضيرها لما بعدها من المراحل، في طريق التدرج والترقي، للوصول إلىٰ الكمال.

فالأحكام الشرعية، أشبه ما تكون بالأدوية المتوفرة، لكل الأدواء الممكنة الوقوع، والحالات التي قد يكون عليها المريض، لٰكن تبقىٰ المشكلة، أو الفقه المطلوب والغائب، هو: أي دواء من الأدوية يحتاج إليها الحال، والمرض الذي نعاني منه؟

إن الغفلة، وعدم فقه المحل، في التنزيل للقيم، أصاب عملية الاجتهاد والتجديد، والتغيير، في مقاتل، وجعل الكثير من الاجتهادات، هي أقرب للتجريدات النظرية، منها إلىٰ البصارة والفقه العملي الميداني، وجعلنا نرسم في الفراغ، وننزل النص، أو الحكم الشرعي، علىٰ غير محله؛ وتوهمنا أن كل حكم، يصلح لكل الأحوال، أو أنه ينزل بإطلاق، دون مراعاة الشروط، والظروف، وملابسات الحال، حتىٰ أصبحنا نوقع النَّسخ في غير موقعه؛ وننزل أحكام وخطاب الحرب، والمعركة، علىٰ ساحات السلم، والدعوة، والبلاغ؛ ونعطل الكثير من الأحكام، علىٰ اعتبار أنها كانت تمثل حالة، كان عليها المجتمع الإسلامي الأول، في مراحل تحويله إلىٰ الإسلام، ثم تجاوزها إلىٰ ما فوقها، فأصبحت منسوخة أو معطلة، دون أن ندري أن خلود القرآن والسنة، يعني خلود أصول المشكلات، التي عرضا لها، والحلول التي قدماها، وأن الأمة في تاريخها الطويل، سوف تتعرض لحالات كثيرة من السقوط والنهوض، والهزيمة والنصر، والضعف والقوة، وأن لكل حالة حكمها، وفقهها، وأنه لا يكفي حفظ النصوص، وفهمها، بعيداً عن معرفة أسباب نزولها، وورودها، والملابسات التي أحاطت بالتطبيق، والتي تعين علىٰ فهم الحال التي تتنزل عليه.

وخلاصة القول: إن المشكلة، كل المشكلة، قد تكون في فقه النص، وجهل العصر.. أو فهم العصر، وجهل النص.

التجديد والتغيير:

لعل من أبرز خصائص الرسالة الإسلامية الخاتمة، خاصية التجديد.. والتجديد هو: إعادة المعايرة للواقع، والتقويم له، بقيم الكتاب والسنَّة، ومحاولة تصويبه، والعودة بمساره ومجراه إلىٰ الينابيع الأولىٰ، وتغيير الحال، الذي توضّع عليه، وانتهىٰ إليه، بسبب الإلف، واستقرار العادات والتقاليد، وتغلب سلطان التقاليد علىٰ فاعلية التعاليم.

وفي تقديري، أن عملية التجديد، التي هي من لوازم الخاتمية،

وتوقف النبوات، ومن لوازم الخلود أيضاً، والتي أخبر عنها المعصوم عليه الصلاة والسلام، بقوله: «**إن الله يبعث لهٰذه الأمة علىٰ رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**»[1]، هي نوع من التكلف باستمرار التصويب، وتقويم الانحراف، وضبط المسيرة، زائد عن الإخبار النبوي.. هٰذا التكليف، يتركز في إعادة المعايرة للواقع ـ كما أسلفت ـ وما توضّع عليه من اجتهادات بشرية، بعد أن تبدلت الظروف، وتغيرت المشكلات، وما استجد من أوضاع، وساد من تقليد، كاد يحجب الرؤية عن القيم المعصومة، في الكتاب والسنة، وينقل القدسية والعصمة إلىٰ اجتهادات البشر.. هٰذه المعايرة، أو التجديد، هي في الحقيقة نوع من التغيير المنهجي، المنضبط بقيم الكتاب والسنة.. فالتجديد، ليس إلغاءً، أو تبديلاً، أو تعديلاً للقيم، وإنما هو عودة إلىٰ الينابيع.. عودة إلىٰ المعايرة بالقيم، وإعادة تنزيلها علىٰ الواقع، واستئصال نوابت السوء، ومحاصرة البدع، والخرافات، والأوهام، وعودة إلىٰ إعادة تحريك وتشغيل آليات التغيير الاجتماعي، والتعامل مع السنن الجارية، وهز البرك الراكدة، ومعالجة حالات الاسترخاء والرخاوة، التي ألفها الناس، وإعادة فحصها، واختبارها، وتصويبها.

ويمكن أن تكون فترة المائة عام، والتي تعني اجتماعيًا أربعة أجيال تقريباً، سبيلاً إلىٰ لون من الاستنقاع الحضاري، والركود الاجتماعي، وانطفاء الفاعلية، وامتداد الانحراف، وتأصله، وغلبة الطبيعة البشرية، وأهوائها، ورغائبها، أي غلبة نوازع الشر، علىٰ دوافع الخير، إضافة إلىٰ تغيّر المشكلات الاجتماعية، والاستطاعات البشرية، الأمر الذي يقتضي المراجعة الشاملة للواقع، ووضع الاجتهادات الجديدة، لتنزيل القيم المعصومة، في الكتاب والسنة عليه، في ضوء تلك المستجدات، ذٰلك أن صوابية الاجتهاد في عصر معين، لا تعني امتداد تلك الصوابية إلىٰ سائر العصور.. وصلاح بعض البرامج لمرحلة معينة، يعني صلاحيتها لكل المراحل، علىٰ الرغم من تبدل المشكلات.

(١) رواه أبو داود في الملاحم.

ويمكن لنا أن نقول اليوم: إن اختزال الزمن، وسرعة الاتصال والتواصل، وطي المسافات، بين الناس، والتبدل السريع للمشكلات، يقتضي اختصار القرن، وضغط المائة عام، وممارسة المحاولات التجديدية التغييرية، ضمن فترات غير متباعدة، واعتبار تسارع الزمن، الذي يأتي بتنوع المشكلات، وتراكم المستجدات، عنصراً مهمًا في اختزال مراحل التجديد، وإن كنا نعتقد أن التغيير لا يظهر فجأة، وإنما تسبقه، وتحضر له، تراكمات معرفية، وتخمرات اجتماعية مستمرة، بحيث تشكل نهاية القرن، المنعطف الكبير، وتصويب المجرىٰ العام.

هٰذه المراجعة الشاملة، التي تقف علىٰ رأس كل مرحلة زمنية، لتقويم خطط التغيير، ووسائله، ومدىٰ قدرته علىٰ تحقيق الأهداف، تترافق باستمرار مع حسبة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، أو ما يمكن أن نسميه: الرقابة واليقظة المستمرة، للحيلولة دون الركود، والانطفاء، والانحراف.

ويمكن أن نعتبر أن عمليات التجديد، وخطط، ووسائل التغيير المرحلية، في الرسالة الخاتمة، تقوم مقام عمليات تتابع التصويب، التي كان يتكفل به تتابع النبوات.. فالتغيير، والتجديد في الرسالة الخاتمة، في ضوء القيم في الكتاب والسنة، يمكن أن يحقق الخلود، ويقوم مقام تتابع النبوات، ورسالاتها المرحلية، في التصويب، ورد الانحراف، واستمرار الظهور بالحق، وإثارة الاقتداء به.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

إشكاليات وعوائق

غياب فقه السنن الاجتماعية:

قد يكون من الإشكاليات الكبيرة، التي تحول دون القدرة على التغيير، وتحريك آلياته في الأمة: غياب فقه سننه، على الرغم من أن القرآن والسنة، بسطا، وعرضا، لنماذج منها، كسنة الأجل، وسنة التدافع الحضاري، وسنة التداول، وسنن التغيير الاجتماعي، وسنة التدرج... إلخ، واعتبراها أشبه بمعادلات رياضية، ولفتا إليها، وأكدا على ثباتها، واطرادها، واستدعيا الشواهد التاريخية من مجتمع الأنبياء، ليدللا عليها، لأن الحاضر، قد لا يمكِّن من إبصارها، وقد يدعو لإنكارها، لأن نفاذها وتحولاتها، تحتاج إلى عمر.. إلى أجل.. ذلك أن حياة الإنسان في كثير من الأحيان، قد لا تتسع لأكثر من مقدمات السنّة، أو إدراك نتائج مقدمات لسنة سابقة.. لذلك كان التاريخ وسيلتها المعينة: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧].

فإذا كان الحاضر هو مستقبل الماضي، فإن الكثير من المقدمات السننية في الماضي، نعيش نتائجها اليوم في الحاضر.. وإذا كان الحاضر، هو ماضي المستقبل، فكثيرٌ أيضاً من المقدمات السننية في هذا الحاضر، سوف تتحقق نتائجها في المستقبل، لذلك قال الله تعالى للمتشكك بالسنن في الحاضر: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ ﴿٨٨﴾﴾ [ص].

لقد تجاوز الإسلام، في تأكيد اطراد السنن، وثباتها، وحتمية نتائجها، ما هو معلوم في مجال الدراسات المنهجية والمعرفية، من ترتب النتائج على

المقدمات، والأسباب علىٰ المسببات، إلىٰ مرحلة أكثر دقة وعلمية، وهي التحدي بترتب العواقب علىٰ الأفعال.. فالعواقب التي تصير إليها الأمور، مرحلة تعتبر من الناحية العلمية، آكد، وأدل، من مسألة النتائج التي قد نُخدع، أو نتشكك بعدم ترتبها إلىٰ حين، أو قد تتخلف لسبب من الأسباب.

وأكثر من ذٰلك: إن هٰذه السنن، أو الآليات التغييرية، إن صح التعبير، التي تبدأ من عالم الأفكار، ومما في الأنفس، يمتد أثرها وعواقبها، لتتحقق في السنن الأفقية المادية، حتىٰ لنكاد نقول: إن الكثير من السنن المادية، يتوقف تحريكها ونفاذها، علىٰ فقه سنن ما بالأنفس، والانسلاك بها.

- فالتوبة والاستغفار، مقدمة وسبب لنزول الغيث.
- والإيمان الفاعل الملتزم، مقدمة لبركات السماء.
- والفسق والترف، مقدمة وسبب للدمار وخراب العمران.
- وغياب العدل والمساواة بين الناس، طريق لانقراض الأمم.
- والقعود عن مدافعة الظلم، مقدمة لهلاك عامة المجتمع.
- وظلم الحاكم، سبيل للأخذ بالسنين، والنقص في الثمرات والأموال.
- والمعاصي بشكل عام، سبيل لسقوط الحضارات.

ويمكن أن نأتي لذٰلك، بالأمثلة الكثيرة، من الكتاب والسنَّة، لولا خشية الإطالة.

والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها، ونحن بسبيل استكناه وكشف سنن وقوانين التغيير، في الكتاب والسنة، التي لا يمكن أن يتحقق التغيير والتسخير إلا بمعرفتها، أن الكثير من الفروض الكفائية توقف في حياة المسلمين.. ومن ذٰلك توقف الامتداد بشعب المعرفة، في إطار العلوم

الاجتماعية، التي تمكِّن من إدراك هٰذه السنن، وتسخيرها، وتحريك آليات التغيير الاجتماعي.. بل يمكن أن نقول أكثر من ذٰلك: إن الكثير من الفقه الاجتماعي، الذي ورد في الكتاب والسنَّة، لم نفقه منه إلا الجانب التشريعي.. حيث توجه جهدنا العقلي في معظمه، إلىٰ الاجتهاد في الفقه التشريعي، فمثلاً حينما قصَّ الله علينا تاريخ يهود بني النضير في سورة الحشر، والنهاية التي صاروا إليها، بسبب المقدمات والأسباب التي كانوا عليها، قال: ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [الحشر:٢].. هٰذه السنَّة الاجتماعية، التي لا بد من إدراكها، وبحث أبعادها، لتحقيق الوقاية الحضارية، حتىٰ لا يلحقنا ما لحق بهم، لم يبصر الكثير من علمائنا منها، إلا الاستدلال علىٰ القياس التشريعي.. أما أصل ورود الآية، ومقصدها، فبقي غائباً عن فقهنا، إلىٰ حدٍّ بعيد.. وبذٰلك توقف العقل المسلم، وتعطلت آليات التغيير الاجتماعي، في الكتاب والسنَّة، وأسسنا لأصول الفقه التشريعي ـ علىٰ أولويته، وأهميته، ودوره ـ وتوقفنا عن التأسيس لأصول الفقه الاجتماعي، والتاريخي، والتربوي، والتغييري، وبقيت الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، التي تحكي فقه الأمم السابقة، ومجتمعات الأنبياء، للتبرك فقط؛ وسُبقنا في تأصيل مناهج معظم العلوم الاجتماعية، فانطفأت الفاعلية، وتوقف الحراك الاجتماعي، وفقه قوانين وسنن التغيير.

امتلاك القيم.. وافتقاد البرامج:

ومن المشكلات والعوائق، أو الإصابات التي لحقت بالعقل المسلم، فأفقدته القدرة علىٰ التغيير، علىٰ الرغم من امتلاكه للقيم في الكتاب والسنَّة، التي تحدد المنطلقات، وتبين الأهداف، وتكشف عن السنن التغييرية: التوهم بأن المبادئ هي البرامج، والأهداف هي الخطط والوسائل، وأن مجرد الاحتفاظ بالقيم، في الكتاب والسنَّة، وحفظها، كاف لإحداث التغيير، دون إيجاد المناهج لكيفيات التعامل معها، وتقويم الواقع بها، في ضوء الظروف المحيطة، والإمكانات المتاحة.

فمما لا شك فيه، أن الاحتفاظ بنصوص الكتاب والسنة، يحقق للأمة

الإمكان التغييري، أو الإمكان الحضاري، لٰكن هٰذا الإمكان سوف يبقىٰ معطلاً إذا لم نوفر له الظروف والشروط المطلوبة، التي تقتضيها البرامج، والخطط، التي تتحدد في ضوء الاستطاعات، والإمكانات، بعيداً عن الأمنيات.

لذٰلك نقول: إن مخاطبة الناس بالقيم، وبما يجب أن يكون، يمكن أن يحقق شيئاً من التوثب الروحي، والتوقان، للترقي، والحنين إلىٰ مجتمع خير القرون.. لٰكن ذٰلك لا يلبث أن ينتهي ويتبخر، لأننا لم نضع له الأوعية، والبرامج، أو الخطط، التي تأخذ بيد الناس، من خلال استطاعتهم، للوصول بهم إلىٰ ما يجب أن يكون، ليتم التغيير المأمول، الذي تقتضيه القيم.

من الحماس إلىٰ الاختصاص:

قد تكون المشكلة، في عدم القدرة علىٰ إبداع البرامج التغييرية، وتحويل الفكر إلىٰ فعل، وتنزيل القيم علىٰ الواقع، وإيجاد المناهج، والفقه المطلوب، للتعامل مع القيم، واكتشاف السنن، وتسخيرها، ومغالبة قدر بقدر: عدم توفر الاختصاص، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بإدراك أهمية التخصصات في شعب المعارف المختلفة، وتقسيم العمل، والتحول من عقلية الرجل القائد الملحمة، الذي يعرف كل شيء، ويحسن كل شيء، إلىٰ قيادة الفريق المتخصص، بشعب المعرفة المطلوبة، الذي يشكل الصفوة، أو ما يمكن أن نطلق عليه: أهل الحل والعقد، أو الاجتهاد، لوضع الخطط والبرامج، والقدرات المطلوبة، في ضوء القيم.. ومهما كان حماسنا كبيراً، وتوثبنا عالياً، وفعاليتنا متنامية، إذا لم تُصَبّ بأوعية، وتتحول إلىٰ برامج، وخطط، فسوف لا تزيدنا إلا إحباطاً، وعذاباً، وتخلفاً، ونخشىٰ أن نقول: «يأساً»، لولا أنه لا يأس مع الإيمان، ولا إيمان مع اليأس.

هٰذه الأوعية والبرامج، الغائبة عن الواقع الإسلامي، سواء في ذٰلك الصفوة، أو الأمة، الجماعات، أو التنظيمات، أو الشعوب، لا يمكن إبداعها، ولا إنشاؤها في فراغ، بل لا بد من تكوين استطاعات، وبناء

مؤهلات، تكون قادرة على إبداع تلك البرامج والأوعية التغييرية.. هٰذه الكوادر، أو المؤهلات، أو الاستطاعات، لا يمكن أن تتوفر إلا باستدراك التخصصات في شعب المعرفة عامة، أو في إطار شعب المعرفة الاجتماعية والإنسانية بشكل أخص.. فإذا كان الحماس يمنحنا الشرط الضروري للفاعلية، والإرادة، والعزيمة، فإن الاختصاص يمنحنا الاستطاعة.. يمنحنا القدرة.. ولا بد لكل عمل تغييري، من إرادة، وقدرة.. فالإرادة تنبعث من القيم، والإيمان بها، والحماس لها.. والقدرة تتولد من بناء الاستطاعات، والكوادر، التي لا تتوفر إلا بتحقيق التخصص، في شعب المعرفة المختلفة، التي يقتضيها إقامة البناء، والقيام بأعباء أمانة الاستخلاف، وتقويم المجتمع بشرع الله، وتحقيق العبودية، التي هي في نهاية المطاف العلة من خلق الإنسان، والوظيفة الملازمة له.

وقد لا آتي بجديد، إذا ما ذكرت، بأن استدراك هٰذه التخصصات المتنوعة، التي لا بد منها للقيام بعملية تغيير الواقع، وأداء الأمانة، وتحقيق العبودية، هي من الفروض الكفائية، والمسؤولية الجماعية، التي لا تخرج الأمة الإسلامية معها، من عهدة التكليف، ما لم يُؤدها بعض أفرادها على الوجه الأكمل، على الكفاية، لأن مجرد ممارستها، أو عدم القيام بها، على الوجه الأكمل، لا يخرج من عهدة التكليف، ولا يعفي الأمة من المسؤولية.

فالنفرة إلى هٰذه التخصصات، من فئات وطوائف الأمة، هو السبيل لإبداع الخطط، ووضع الكيفيات وبناء الكوادر القادرة على وضع البرامج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، (والكفاية). ومعلوم أن هٰذه الفروض الكفائية، تصبح شرعاً، من الفروض العينية لمن يختارها.. فإذا لم نؤمن بأهمية الاختصاص بعد، ودوره في عملية التغيير، ودوره في إعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية، ولا نزال نفرغ طاقاتنا بالحماس، والتوثب الروحي، فسوف يستمر التخلف والركود، ويصبح الحماس والتوثب أقرب للعلاج والاستكانة، وتفريغ الطاقات، وتبديدها بدون جدوى، منه للتحريض، وإثارة الفاعلية، وتغيير ما بالنفس.

والحقيقة التي لا بد من الإشارة إليها هنا، أن قضية الانتقال من حالة الحماس، إلىٰ مرحلة الاختصاص، تقتضي أمرين:

الأمر الأول: الإيمان بقيمة الاختصاص، ودوره في الابتكار والإبداع، والاعتقاد بفرضية النفير والنفرة إليه، علىٰ أنه دين من الدين، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ...﴾ [التوبة:١٢٢].. وقد تكون هٰذه الفروض اليوم، من الفروض الأولىٰ بالالتزام، لأن الفروض الاجتماعية مقدمة علىٰ الفروض الفردية، شرعاً وعقلاً، لأن فيها مصلحة أمة عامة، وهي بذٰلك مقدمة علىٰ المصلحة الفردية الخاصة.

الأمر الآخر: أن النفرة العمياء إلىٰ استدراك التخصصات، في شعب المعرفة المتعددة، دون تشكيل مركز الرؤية، وبناء المرجعية الشرعية، قد ينقلب إلىٰ لون من بعثرة الطاقات وشتاتها.. وبدل أن تكون الأمة الإسلامية قادرة علىٰ توظيفها، والإفادة منها، تصبح هي مسخَّرة للخارج الإسلامي، كما هو الحال في الكثير من أهل التخصص اليوم، الذين ينتشرون في العالم، ويشكلون دماءً وأجزاءً في جسم الحضارة الغربية، وآلتها.

لذٰلك نعتقد أن بناء المرجعية، وتشكيل مركز الرؤية، هو الذي يدلل علىٰ أهمية التخصص.. ليس هٰذا فقط، وإنما يمنح الرؤية المطلوبة، لجعل التخصص في خدمة الفكرة.. يجعل التخصص في خدمة العقيدة، والقيم الإسلامية.

وخلاصة القول في هٰذه المسألة: إن العدول عن التخصص، والإبداع فيه، انسحاب من الحياة، وعجز عن التغيير، حتىٰ ولو ادعيناه، وانتقاص من شمولية الإسلام، التي ندّعيها وندعو إليها.. وأن التخصص بلا قيم، عقيم الجدوىٰ، كالقيم بلا تخصص، لأنها قليلة العطاء.

لذٰلك، فسبيلنا إلىٰ التغيير الحقيقي: قيم واضحة في الكتاب والسنة، تبني المرجعية، وتشكل مركز الرؤية.. وتخصصات متنوعة، تحوّل هٰذه

القيم إلىٰ برامج، وهٰذه الأفكار إلىٰ أعمال، وممارسات، تغري بالاتباع، وتحقق البناء الحضاري، وتقيم العمران البشري، وفق الرؤية الإسلامية.

مناهج ووسائل التغيير بين التآكل والتكامل:

قد لا يكون العرض لمناهج التغيير، ووسائله المتعددة، وتقويمها، في ضوء ضوابط الكتاب والسنة، والأنموذج التطبيقي التغييري في السيرة النبوية، ودراسة جدواها، من الناحية التاريخية والواقعية، مما تهدف إليه هٰذه الورقة بشكل رئيس، علىٰ الرغم من أهمية الموضوع، وواقعيته، وضروريته، وخطورته، لأن رصيد الحركة الإسلامية من التجارب غير المقوّمة، وغير المدروسة، غني جداً، وغير مستفاد منه، سواء في ذٰلك المعارضة، أو المشاركة، أو المواجهة، أو المصالحة، والمجادلة، والحوار، والمناظرة للآخر، أو طرائق التربية الفردية السلوكية، أو التركز حول بناء العقيدة، وتخليص الأمة من البدع والخرافات، أو بناء النخبة وإقامة القاعدة الصلبة، أو التوجه إلىٰ توسيع دائرة المشاركة وإقامة القواعد الشعبية، أو الالتجاء إلىٰ بناء مؤسسات التعليم، أو إحياء علوم الدين، أو الانسحاب من المجتمع وهجره إلىٰ موطن آخر، لإعادة البناء والعودة إليه، أو الانكفاء علىٰ إصلاح النفس وتهذيبها بالعبادات، والرياضات النفسية، بعيداً عن المجتمع، أو التفكير باستلام السلطة، والبدء بالتغيير من القمة، أو التوجه صوب إعادة بناء عالم الأفكار، ومعالجة الأزمة الفكرية، وهٰكذا مما لا يتسع المجال لاستعراضه.

والقضية التي أحب أن أعرض لها هنا، أن مناهج التغيير ووسائله، هي اجتهادات بشرية، ليست معصومة، وليست مقدسة، وإنما هي ثمرة لمعاناة، وكسب فكري، وتجارب ميدانية، وتنوع في المواهب والتجارب..

وباعتبار أنها من الاجتهادات البشرية، في التعامل مع واقع معين، فليس لها صفة الخلود والاستمرار، وإنما يتحدد نوع الوسيلة في ضوء الاستطاعات والإمكانات المتوفرة، والظروف المحيطة، والواقع الاجتماعي،

وأولويات المعالجة، ونتائج التجارب المماثلة، وما يترجح أنه المصلحة للإسلام والمسلمين في مرحلة دون أخرىٰ.

وقد تكون المشكلة، التي تعاني منها مشاريع النهوض، والتغيير الإسلامي، باجتهاداتها المتعددة، هي في التنازع، والاختلاف، والتآكل، بدل التكامل، والتنوع، والتعاون، للوصول إلىٰ توسيع دائرة التفاهم، من خلال الحوار، وبناء القاعدة الثقافية الواحدة، من الثوابت والأهداف، وفسح المجال للاجتهاد في إبداع جميع الوسائل التي تتسع لها القيم، بكل تنوعها، للوصول إلىٰ تحقيق الأهداف.

ولعل الشرط الأساس لهٰذه المناهج والوسائل التغييرية، الانضباط بضوابط القيم في الكتاب والسنّة، والانطلاق منها، وعدم الانزلاق، بسبب بعض الأوهام غير المدروسة، والضغوط الاجتماعية، إلىٰ مجازفات، ومقاربات، قد تؤدي إلىٰ تجاوز ضوابط تلك القيم، باسم المصلحة، أو المساومة عليها، والتنازل عنها، مهما كانت المسوغات.

ولعل الأمر الذي عرضنا له في هٰذه الورقة، من أهمية استدراك التخصصات المتعددة، والمتنوعة، سوف يؤدي بمناهج التغيير ووسائله، إلىٰ شيء من التكامل والتنوع، ويحول دون التآكل والتنازع.. يؤدي إلىٰ تقسيم العمل، وتعدد الثغور، وتنوع المواقع، وإعادة بناء شبكة جديدة للعلاقات الاجتماعية، التي تجعل من وسائل العمل التغييري ومناهجه، أشبه بعمل الفريق «منهج اللبنة»، الذي يتعين علىٰ كل من أفراده استكمال حاجاته، واستدراك بعض مستلزمات البناء التغييري من الآخر. وعند ذٰلك يشعر كل فرد وجماعة أن الوسيلة الأخرىٰ، ليست بديلاً، وإنما مكملاً.. وأن الاختلال أو الخلل، إنما يتأتىٰ من عدم ضبط النسب، وتنوع الوسائل، وعدم القدرة علىٰ اختيار الوسيلة الأجدىٰ، في هٰذه المرحلة، دون تلك، في ضوء الظروف المتاحة، والإمكانات المتوفرة، والتوهم أن كل وسيلة في العمل، تصلح لكل الأحوال، وأنها الوسيلة الوحيدة، للعمل التغييري الإسلامي، وأن الناس يجب أن يكونوا نسخاً مكررة عن بعضهم،

يبصرون بعين واحدة، ويسقطون الأخرىٰ، لأن ذٰلك أدعىٰ لوحدة الصف وقوته!

لذٰلك، فبدل أن تكون وسائل العمل متوازية، وممتدة، ومتعايشة، ومتكاملة، تصبح متقاطعة، ومتعارضة، ومتناقضة، تتآكل بدل أن تتكامل، ويصبح بأسنا بيننا شديد، وتتنافر قلوبنا، وتذهب قوتنا.

والذي يحاول استقراء وسائل العمل التغييري، ومناهجه، في تعاليم الأنبياء وتعاملهم مع مجتمعاتهم، ومما شرعه الله في الكتاب والسنَّة، من السنن التغييرية، وما تجسد في السيرة النبويَّة، خلال ثلاثة وعشرين عاماً، التي تم من خلالها التحويل، والتغيير، والوصول إلىٰ صورة الكمال والاكتمال، والتي تشكل الأنموذج والقدوة؛ يلمح أن هناك مرتكزات وثوابت، لا يجوز تجاوزها، أو التنازل عنها، أو المساومة عليها، مهما كانت الظروف، والأحوال، لأنها تشكل الكليات، أو محاور وأهداف الدعوة الإسلامية.. وهناك بعض الوسائل، كانت تتقرر في ضوء الظروف، وطبيعة المواجهة، وتوفر الإمكانية، ودراسة الجدوىٰ.

وخلاصة القول في هٰذه النقطة: إن الرؤية القرآنية في الكتاب وبيانها في السنَّة، وتطبيقاتها في السيرة، تحمل لنا العديد من الوسائل والسبل التغييرية، التي كانت تتقرر في ضوء الظروف، والحاجات والإمكانات..

إن الكثير من وسائل العمل التغييري الإسلامي للعاملين جميعاً اليوم، يمكن أن يُستشهد لها من الكتاب، والسنَّة والسيرة، ومع ذٰلك لم تؤت ثمارها، وتبلغ أهدافها في التغيير. لذٰلك يبقىٰ الأمر المطلوب، والمطروح اليوم، والذي لا يزال غائباً عن وسائل التغيير الإسلامي للمجتمع، هو أهمية دراسة الحال التي نحن عليها، بكل ظروفها وملابساتها.. ماذا يناسبها من الوسائل المتوفرة في الكتاب والسنَّة، في هٰذه المرحلة بالذات؟ فقد يكون هناك الكثير من الوسائل المشروعة، لٰكنها لا تصلح لهٰذه المرحلة.. هٰذا إذا سلمنا بالأمر المنطقي، النقلي والعقلي: أن كل وسيلة لا تصلح لكل

حالة، وكل دواء، لا يصلح لكل داء، مع أنه دواء، لكنه دواء لدائه، وليس لكل داء. . ولعل الخطط التغييرية، والاستراتيجيات المعتمدة ـ إذا كان هناك استراتيجيات ـ إذا لم تدرك هذا، فسوف تستمر بالضرب في الحديد البارد، وسوف يصبح لكل إنسان ولكل جماعة، كتاب وسنّة، والشاهد الجاهز من السيرة.

وقضية أخرىٰ، من المفيد التوقف عندها قليلاً: وهي ضرورة اتباع الأسلوب النبوي في التغيير، بتأكيد الحاجة، كأسلوب عملي معصوم للتغيير، وضابط مرجعي، لعدم الخروج علىٰ المشروعية باسم المصلحة.

وقد تكون المشكلة، أن بعض المسلمين، يرىٰ في الأسلوب النبوي في الدعوة والمواجهة، هو الأسلوب الذي يمنح العمل التغييري، صفة الإسلامية، ويبعده عن الابتداع، وما استحدث في الساحة من أساليب، دون استيعاب حقيقي لشروط وظروف التغيير التي كان يضعها الرسول ﷺ باعتباره، ولذلك يحاول إخضاع العمل الإسلامي للمراحل نفسها، والزمن نفسه، والحركة نفسها، في الدعوة، والسرية، ومرحلة الجهر، والهجرة، والبيعة، والفترة المكية، والفترة المدنية. . ويفوت الكثير منا أن الأسلوب النبوي في الدعوة والحركة، كان يختلف في الشكل والتعامل، والوسيلة، تبعاً لاختلاف المشكلات، التي كانت تحيط بالواقع. وذلك ما نلاحظه في اختلاف الأسلوب المكي، عن الأسلوب المدني. . كما نجد تنوعاً في داخل كل منهما، بحسب الحاجة والإمكانية، والرؤية الموضوعية، وتقدير الظروف، وتنوع ميزان القوىٰ، وطبيعة التحديات، حتىٰ ما كان يصلح لمسؤولية شخص من الوسائل والمهام، قد لا يصلح للآخر. . وما سكت عنه في مرحلة الدعوة، من البدع والمنكرات، لم يسكت عنه في مرحلة أخرىٰ (مرحلة الدولة)، وما سمح به في مرحلة الاستضعاف، لم يسمح به في مرحلة التمكين. .

ويبقىٰ السؤال المطروح أمام رواد التغيير، والتجديد، والإصلاح: كيف نتعامل مع هذه الرؤية الشمولية؟ وأين موقع الحاضر منها؟ وكيف

نجيب في ضوئها عن أسئلة الحاضر، من خلال ظروفه، وملابساته، وإمكاناتنا؟

استشراف المستقبل وأهمية تحرير مصطلح الغيب:

قد تكون إحدىٰ الثغرات الكبرىٰ، في مشاريع التغيير والنهوض، في التفكير الإسلامي المعاصر، تتجسد أو تتمثل أبعادها، في موقفها من المستقبل، أو في تعاملها مع الزمن بشكل عام.. إذ طغىٰ عليها الانحصار في الزمن الماضي، والهروب إليه، والاحتماء به، إلىٰ حدٍّ بعيد، وذٰلك لعدة أسباب، قد لا تكون مطروحة للمعالجة والنظر الآن، حتىٰ إن تعاملها مع الماضي والحاضر، لم يأت ثمرة لنظرات علمية، ودراسة موضوعية، تمكنها من فهمه، واكتشاف منابر التأثير، ووسائل وآليات التغيير فيه، في ضوء فقه اجتماعي، سنني، يُحسن استشراف الماضي، بينما لم يحظ المستقبل، حيث سنعيش، إلا بأقل القليل، رغم أن معرفة، أو محاولة رسم صورة المستقبل المأمول، تمثل إحدىٰ عناصر ومرتكزات التغيير.

فالزمن بأبعاده الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، هو الوعاء الذي يختبر، ويحتضن فعل التغيير، ولا يصنعه، مما يجعل النظرة الدهرية، التي تعطل فاعلية الإنسان، وتخرجه من التطلع إلىٰ التغيير للحال في المستقبل، علىٰ ضوء تجارب وإصابات الحاضر، ومسيرة الماضي، مرفوضة عمليًا ومنطقيًا، كما هي مرفوضة شرعيًا.

لقد أنقذ الإسلام الإنسان من النظرة الدهرية، وجعل الزمن مسخّراً للإنسان، ومجالاً لكسبه، واغتنامه، ونمىٰ حسه بالزمن كقيمة، ووعاء للفعل، من خلال مشروعية العبادات: الصوم، والصلاة، ومواقيت الحج، ومواقيت الحول في الزكاة.. وسخر من الذين يلغون إرادتهم، ويطفئون فاعليتهم، ويستسلمون للزمن، الذي يفعل بهم فعله ـ حسب ظنهم ـ قال تعالىٰ حكاية عنهم: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ...﴾ [الجاثية: ٢٤].

لقد عجز هٰؤلاء عن إدراك دور الإنسان وحريته، وعن اكتشاف العلاقة الحقيقية بين الزمن والتغيير.

إن أية مشاريع للتغيير والنهوض، بعيداً عن اعتبار الأبعاد الثلاثة للزمن: الماضي، والحاضر، والمستقبل، سوف تكون قاصرة، وتبوء بالفشل، ذٰلك أن الانحصار في الماضي - الذي أصبح زمناً لا يمكن استرجاعه - دون القدرة علىٰ استشرافه، للإجابة عن أسئلة الحاضر، هو لون من التحنط، والتيبس للحاضر في متاحف الزمن، والانتقال لسكنىٰ المقابر، بدل سكنىٰ المدائن، وإلغاء للماضي نفسه.. كما أن أية محاولة لفهم الحاضر، الذي يشكل مستقبل الماضي، ويدين لذٰلك الماضي بالمقدمات التي أنتجته، وعدم القدرة علىٰ وضعه بالمكان المناسب من المسيرة التاريخية للأمة - من الماضي - هو لون من العبث بالحاضر، والعجز عن فهم سننه وسره من الداخل، وبالتالي انعدام القدرة والفاعلية، للتحكم بمساره، والتعرف إلىٰ القوانين والسنن التي تحكمه.. كما أن عدم فهم الحاضر، كنتيجة صارت إليها مقدمات الماضي، سوف يحول دون إمكانية الإنسان، واستشراف المستقبل، وكيفيات بنائه من خلال مقدماته، في الحاضر، ذٰلك أن الحاضر هو ماضي المستقبل.

والمتأمل في الآيات القرآنية بشكل عام، والقصة القرآنية بشكل أخص، وبيانها في السنة، وتطبيقاتها العملية في السيرة، يمكن أن يلمح الكثير من النماذج، لكيفيات التعامل مع الزمن بأبعاده الثلاثة، حيث أضيف التاريخ الإنساني بتجاربه، إلىٰ التاريخ الإسلامي، ولم يكتف بتجارب الجماعة المسلمة، للإفادة من رصيد التجربة الإنسانية، وإدراك السنن والمسارات، التي يتم من خلالها فهم الحاضر، وحمايته من السقوط، ومحاولة استشراف المستقبل، وحسن بنائه في ضوء هٰذه السنن، التي لا تتخلف.. وجُعل الزمن شرطاً، ووعاءً للفعل، وأجلاً له، فلكل شيء أجل، ولكل أمة أجل، ولكل سنّة أجل، و﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد:٣٨]. لذٰلك فأية محاولة للاستعجال، والقفز من فوق سنة الأجل، وحرق المراحل، وتعطيل عامل الزمن، وعدم حسابه بدقة، في ضوء الإمكانات المتوفرة،

وعدم الانتباه إلىٰ المعوقات التي قد تحول دون الوصول إلىٰ الثمار، وتسهم بتأجيل الأجل أو بمد الأجل، قد تؤدي إلىٰ لون من اليأس والإحباط، وما قصة خبّاب، الذي جاء يطلب من الرسول ﷺ، المتوسد في ظل الكعبة، الدعاء للخروج من الحال، واستعجال النصر، والمستقبل، وجواب الرسول ﷺ له، مستشهداً بالزمن الماضي لإدراك الحاضر، ورؤية المستقبل، بقوله: **«ولكنكم تستعجلون»**، إلاّ بصيرة من بصائر التغيير.

فعن خبَّاب بن الأرَتِّ قال: شكونا إلىٰ رسول الله ﷺ، وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة، قلنا له: ألا تستنصر لنا، ألا تدعو الله لنا؟ قال: **«كان الرجل فيمن قبلكم يُحْفَرُ له في الأرض، فيُجعل فيه، فيجاء بالمنشار فيوضع علىٰ رأسه فَيُشَقُّ باثنتين، وما يصده ذٰلك عن دينه. ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه من عظم أو عصب، وما يصده ذٰلك عن دينه، والله لَيُتِمَّنَّ هٰذا الأمر، حتىٰ يسير الراكب من صنعاء إلىٰ حضرموت، لا يخاف إلا الله، أو الذئب علىٰ غنمه، ولٰكنكم تستعجلون»**[1].

فالرغبة في القفز فوق الزمن، وطي المسافة الزمنية للفعل الحضاري، ورغبة الوصول إلىٰ النتائج بسرعة، وبقليل من المعاناة، والتمني السريع، بعيداً عن توفر الإمكانات، التي يشكل الزمن حيِّزاً أساساً فيها، يعتبر ظاهرة بشرية طبيعية، لم يخل منها عصر ولا زمان.. وكثيراً ما تقود الناس في طريقهم إلىٰ التغيير، الحسابات المخطئة، والتورطات غير المحسوبة بدقة، بسبب نزعة الاستعجال، إلىٰ ضروب من المجازفات والممارسات، التي تمكِّن لخصومهم، وتساهم سلبيًا في التراجع والارتكاس.. قال تعالىٰ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ سَأُو۟رِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴿٣٧﴾﴾ [الأنبياء].. ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١].

والإنسان في طريقه إلىٰ التغيير، سوف يدفعه التعجل، المركوز في خلقه وطبعه، إلىٰ التهور، إذا لم يكن قادراً علىٰ إبصار الآيات والسنن،

---

(١) رواه البخاري.

والأقدار الموقوتة، حيث إن فقه الآيات والسنّة، هو الذي يضبط عملية التعجل، ويحول دون المجازفة، التي قد تذهب بحاضره، وتقضي علىٰ مستقبله، وتطلعاته.. كما أن الإدراك بأن الزمن وعاء للفعل، وليس صانعاً له، يمنح الفرد قدراً أكبر من الحرية، لاستكمال الأدوات التغييرية.

لذٰلك، فالنظر المخطئ للزمن، أثناء وضع خطط التغيير، والتحويل الثقافي، واعتباره هو المتحكم بالفعل، ومحاولة قراءة موقع الزمن من الفعل النبوي، في السيرة، بشكل مغلوط، حمل بعض العاملين للإسلام علىٰ أن يعطوا لأنفسهم، ولإنجاز فعلهم، المحددات الزمنية للمراحل نفسها، التي مرت بها الدعوة الإسلامية في عصر النبوة، دون النظر إلىٰ الإمكانات، والعوائق وبذٰلك وقعوا ـ كما أسلفنا ـ بالنظرة الدهرية، والجبرية الزمنية، التي يتنكرون لها، وأصبحوا لا يقلون قصوراً عن الذين يسقطون عنصر الزمن من برامجهم، ومناهجهم، وخططهم التغييرية.

وتبقىٰ قضية يمكن اعتبارها من الإشكاليات، التي يعيشها العقل المسلم المعاصر، والتي لا بد من إعادة طرحها، ومناقشتها، في ضوء القيم الهادية، في الكتاب والسنة، والنماذج العملية في السيرة، وهي قضية المستقبل، ومدىٰ التباسها، وتداخلها مع مفهوم الغيب، الذي يقتضي الإيمان والتسليم، وعدم التطلع إلىٰ البحث فيه، لأنه من المستقبل، الذي لا يمتلك الإنسان الأدوات المعرفية للبحث فيه، وإنما يقرأه ويتفهمه من خلال بعض المقدمات، والنماذج المطروحة في الحاضر، وما تقود إليه من المقتضيات والنتائج المقبولة عقلاً، لكن مصدره دائماً معرفة الوحي، التي لا ينكرها العقل، وإنما يكمل بها.

والحقيقة أن استشراف المستقبل، أو رؤية المستقبل، كانت من صميم عملية التغيير والتحويل الإسلامي، وكانت قراءة الحاضر كمقدمة للمستقبل، مرافقة لخطوات الدعوة في المراحل جميعاً، وكان التخطيط والإعداد للمستقبل، إنما يتم في ضوء تلك الرؤية، وذٰلك الاستشراف، والاستطلاع.. وقد لا يتسع المجال هنا، لإيراد الشواهد الكثيرة، وكيف

أن القرآن والسنة، قصّا علينا المعاني الكثيرة، ولفتا النظر إليها، من التحضير للمستقبل، ووضع الخطط والبرامج، لمواجهة احتمالاته.. ولعل قصة يوسف وغيره من الأنبياء عليهم السلام، تحمل الكثير من هٰذه الأبعاد.. كما أن الرسول ﷺ، قرأ واستشرف صورة المستقبل، وأدرك طبيعة المواجهات المحتملة فيه، وقدر عدد أعدائه، وعددهم، ومسالكهم، وخططهم، من خلال ما يستهلكون من طعام، وكيف أنه حتىٰ في أشد الشدائد، كان يرىٰ سقوط قصور كسرىٰ وقيصر، ويخبر المسلمين بالكثير من العواقب والمآلات، التي تقتضي الصبر، وتحمل المعاناة في الحاضر..

فيقول: «**أُريت النار، فإذا أكثر أهلها......**»، ويقول: «**صنفان من الناس لم أرهما......**»، ويقول: «**يُوشك أن تتداعىٰ عليكم الأمم......**»، ويقول: «**لتتبعن سنن من قبلكم......**»، ويقول: «**لا تقوم الساعة حتىٰ......**».

وبالإمكان القول: إن قصة الإسراء، وما اطلع الرسول ﷺ عليه، وأطلع المسلمين عليه، من المصائر، والمآلات، والعواقب المستقبلية، التي سوف يصير إليها من يعيشون بعيداً عن الهدي الإلٰهي في الحاضر: كالخطباء الذين تقطع شفاههم، لأنهم يقولون ما لا يفعلون، وأكلة الربا، والزناة،.. إلخ، يشكل أنموذجاً لرؤية مستقبلية كاملة الأبعاد.

ولعلنا نرىٰ فيما أخبر به الرسول ﷺ، من أحاديث الفتن، وتحذير المسلمين من الانتهاء إليها، وضرورة الوقاية منها، علىٰ أنها رؤىٰ مستقبلية، تشير إلىٰ أن المسلمين هم الذين يحكمون الزمن، لا علىٰ أن الزمن هو الذي يحكمهم.. وهٰذه الأحاديث، تحمل لنا من التكليفات الضخمة، التي لا بد من إبصارها، لمواجهة المستقبل، وإثارة الذهن المسلم إلىٰ كيفيات التعامل معه.

أما مسألة التداخل بين الغيب والمستقبل، والنهي الوارد عن الرجم بالغيب، والتخرص، والتخمين، فهي قضية أخرىٰ، لا بد من تحرير القول

فيها، من خلال سياق مصطلح الغيب، واستعمالاته المتنوعة، في المجالات المتعددة.

فقد يطلق مصطلح الغيب، ويراد به التاريخ الماضي.. وقد يطرح ويراد به ما غاب عن ساحة المشاهدة.. وقد يطرح ليشكل عاقبة ونبأ مسبقاً، سوف يعيشه الإنسان فيما بعد في عالم الشهادة.. وقد يطرح مرادفاً للمستقبل.. وقد يُطرح مقابلاً لعالم الشهادة، ويعني مرحلة ما بعد الموت، التي لا يمتلك الإنسان الأدوات المعرفية للتعامل معها، إلا من خلال معارف الوحي.. وحسبنا هنا أن نستشهد بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ﴾ [لقمان: ٣٤].

فالله ـ من خلال فهمنا للسياق ـ حصر عنده علم الساعة، أما إنزال الغيث، وما بعده، فيمكن للإنسان أن يحصل علىٰ شيء من علمه، في ضوء السنن الكونية وملاحظتها..

وهٰكذا، نعتقد أنه لا بد من تحرير مصطلح الغيب، وبيان مدلولاته، حتىٰ ندرك أن الجزء المحظور منه علىٰ الإنسان، هو ما كان مقابل عالم الشهادة، والذي لا يمتلك الإنسان أدواته المعرفية ـ كما أسلفنا ـ أما ما وراء ذٰلك من عالم الشهادة، بمقدور الإنسانية استشرافه، ووضع رؤية مستقبلية، خاصة وأن استشراف المستقبل، أصبح علماً، له أصوله، ومحدداته.

لذٰلك، فمن المخاطر الكبرىٰ في عالم التغيير، حجب العقل المسلم، وحجزه عن النظرة المستقبلية، باسم الدين أو التدين، الأمر الذي يتناقض مع فهم خير القرون.

إن الرؤية الإسلامية للمستقبل، التي لا يحدها الماضي، ولا الحاضر، ولا المستقبل (في عالم الشهادة)، تمنح من الآفاق، وتمتد بحرية الإنسان في الفعل، حتىٰ تتجاوز به عالم الشهادة، إلىٰ ما وراءه من عالم الغيب، حتىٰ إنها تمكن الإنسان من بناء مستقبله، فيما بعد الحياة، والتحكم فيه من الآن، في ضوء الأعمال والنماذج التي يختارها، ويقدمها، ويقومها، بقيم

الكتاب والسنة، في هٰذه الدنيا، فيستطيع بناء غيبه، ومعرفة مصيره في الآخرة من الآن.

غياب الدراسة والمراجعة:

إن الإحساس بإصابات المجتمع الإسلامي، ومحاولات التغيير والتجديد، وإعادة المعايرة والتصويب، بأقدار متفاوتة، لم تتوقف لحظة في حياة الأمة المسلمة، التي لم تتواطأ علىٰ الخطأ والضلالة.

فقد بدأت منذ عهد الصحابة ﷺ، الذي أورد أبو إسحاق الشاطبي (المتوفىٰ سنة ٧٩٠هـ) في كتابه «الاعتصام»، إنكارهم لما قام من الأمر المحدث، إلىٰ الأئمة الذين لم يزالوا يشكون غربة الإسلام، وطغيان المنكر.. من أويس القرني (المتوفىٰ سنة ٣٧هـ)، وسري السَّقطي (المتوفىٰ سنة ٢٥٣هـ)، وأبي القاسم الجنيد (المتوفىٰ سنة ٢٩٧هـ) وأمثالهم... إلىٰ أن جاء الإمام الغزالي (المتوفىٰ سنة ٥٠٥هـ)، يندب موت علوم الدين، ويعمل علىٰ إحيائها، والإمام الطرطوشي (المتوفىٰ سنة ٥٢٠هـ)، الذي استنكر البدع، والقاضي أبو بكر ابن العربي (المتوفىٰ سنة ٤٥٣هـ) يبني العواصم من القواصم، والإمام الشاطبي (المتوفىٰ سنة ٧٩٠هـ)، الذي حمل علىٰ البدع، ودعا إلىٰ الاعتصام، وأنس بغربته في الثبات علىٰ حقيقة الإسلام، إلىٰ الثورة التغييرية الكبرىٰ، التي ظهرت بابن تيمية (المتوفىٰ سنة ٧٢٨هـ) وأصحابه، وكانت أساس الحركة السلفية، ثم الدعوة الإصلاحية، التي قادها جمال الدين الأفغاني (المتوفىٰ سنة ١٣١٥هـ)، ومن سار علىٰ دربه، وجعل شعارها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾، إلىٰ الإمام عبد الحميد بن باديس، والإمام حسن البنا، رحمهم الله جميعاً، وغيرهم كثير[1].

ولا تزال محاولات الإصلاح والتجديد والتغيير، مستمرة، بأقدار

---

(١) «روح الحضارة الإسلامية»، الفاضل بن عاشور، طبعة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن.

متفاوتة، ووسائل متنوعة.. ولا نريد هنا أن نبخس هٰذه المشاريع التغييرية حقها، فهي وإن لم تستطع بشكل عام، أن تسترد حقيقة المجتمع الإسلامي الأمثل، وتمارس التغيير المطلوب لجميع مجالات الحياة، إلا أنها احتفظت بخميرة وقابلية النهوض، وضمنت التواصل، والظهور بالحق، وإدانة الخطأ والباطل.. ومن الأهمية أن نذكر أيضاً، أنها شكلت الترسانة الفكرية، والاجتماعية، والتربوية، التي عبأت الأمة، وحمت المجتمع الإسلامي من الاختراق والسقوط، كما حفظت القيم الإسلامية، التي تشكل خميرة النهوض، من التحريف، والتأويل، والانحراف.

والحقيقة التي لا بد من ذكرها: أن هٰؤلاء العلماء الأعلام، لم يكونوا أفراداً منفصلين عن جسم الأمة، بقدر ما كانوا عناوين لمدارس، واتجاهات، وحركات إصلاحية تغييرية.

وقد تكون المشكلة، التي يعاني منها العقل المسلم، ومنذ عهد بعيد، تتمثل بعدم الجرأة والشجاعة، في الإقدام علىٰ دراسة حركات التغيير، والقيام بمراجعة كاملة لأهدافها، ووسائلها، ومناهجها في التغيير، وتقويم ذٰلك، وبيان مواطن القصور، وأسباب التقصير، أو الخلل الذي حال دون بلوغها المدىٰ المأمول، في عملية تغيير المجتمع، سواء في ذٰلك الخلل الذاتي الداخلي، أو العامل الخارجي، الذي لم يُدرس بدقة وموضوعية، لتكون تلك الدراسات دليل عمل لحركات الإصلاح والتغيير، القادمة علىٰ الطريق، فتتجنب الخطأ، وتختصر الزمن، وتفيد من التجربة، فتضيف عقولاً إلىٰ عقلها، وأعماراً إلىٰ عمرها، وتجارب إلىٰ تجربتها.. لٰكن المشكلة، كل المشكلة، قد تكون في الخلط والالتباس، بين السب والجلد المنهي عنه شرعاً، وبين التقويم، والمناصحة، وتحديد الخطأ، المشروع نقده، وإدانته، بل المفروض شرعاً ممارسته والقيام به.

فإذا كان مجتمع السيرة المعصوم، ومجتمع خير القرون، المشهود له بالخيرية، محلاً للمراجعة، والتقويم، والمناصحة، التي لم تتوقف لحظة واحدة، وإنما كانت مترافقة مع خطوات المجتمع، من ولادته، في هزيمته

ونصره، وكان الصحابة الكرام، محل ذٰلك، فإن الحركات الإسلامية، والأشخاص، والتنظيمات، والجماعات، أولىٰ بهٰذا التقويم، وهٰذه المراجعة، حتىٰ لا تتوضع الأخطاء، ويستمر الخلل، وتضيع التجارب، وتكون مجالاً لدراسة غيرنا، ومدخلاً لمعرفته في كيفية التعامل معنا، وتكريس أخطائنا.

وقد يكون من المؤسف حقًا، أن الكثير من تجارب حركات الإصلاح والتغيير، لم تلق أية دراسة أو مراجعة، وكأنها معصومة عن الخطأ، علماً بأن النتائج التي صارت إليها، وعجزها عن تحقيق الأهداف، يعني وجود خلل في مشاريعها، ومناهجها، ووسائلها، مهما ادعينا غير ذٰلك.. وعلىٰ الرغم من كل الإخفاقات، والإحباطات، والخسائر، والضحايا، وتصفية الحسابات الإقليمية والدولية بدماء الإسلاميين، فإن بعض العقول، ما تزال تأبىٰ النقد والمراجعة، وتهوىٰ التستر علىٰ الأخطاء، ظنًا منها أن كشف الخطأ يشوش الصف، ويخلخله، ويبصر العدو بمواطن الضعف، وما إلىٰ ذٰلك من المسوغات، التي قد تُوهم الإنسان ببعض المكتسبات الآنية، إلا أن الحقيقة هي: أن الأخطاء أشبه بألغام في جسم العمل الإسلامي، قابلة للتفجير في كل وقت وحين، وأن تراكمها، وعدم تقويمها، والاعتراف بها، سوف يحمل من المخاطر المستقبلية، ما لا يعلم مداه إلا الله، وسوف يعود علىٰ الأجيال القادمة بسلسلة من السقوط في الحفر، والإصابات، وإعادة التجارب نفسها، والوقوع في الأخطاء نفسها.. وتستمر في حياتنا المعادلة الصعبة: فإذا لم نخطئ في مشاريعنا التغييرية، وكانت كل اجتهاداتنا صائبة، إذن فما تفسير الحال المتخلف، والمتردي الذي نعيشه؟

وقد لا نحتاج إلىٰ كثير تأمل حتىٰ نبصر، أن السائد والطاغي في أدبيات العمل الإسلامي وطروحاته، هو عقلية التسويغ، والتبرير، والتستر، وإعفاء النفس من المسؤولية عن التقصير في المشاريع التغييرية، والبحث عن أسبابها، ووسائل علاجها، والهروب من ذٰلك إلىٰ إلقاء التبعة علىٰ الآخر، فإن لم يوجد، فالقدر ـ بفهمنا القاصر ـ جاهز لتحميل التبعة.. ولا بد أن نعترف أيضاً أن فكر المراجعة، والتقويم، والمناصحة، والنقد الذاتي، وإبراز

دور الكسب الذاتي، في حصول الإصابات، بدأ يشق طريقه، لكن بصعوبة.

فشل المشاريع التغييرية الوافدة:

قد يكون من الأبجديات الأولىٰ، التي لا بد من إدراكها، والتي تعتبر ألف باء العمل التغييري، ومنطلقه، ومدخله الصحيح، ودليله الفكري، هي في إدراك المعادلة الاجتماعية للأمة، محل التغيير.. والمعادلة الاجتماعية فيما نرىٰ، تتمثل في: القيم، والثوابت المعصومة، التي يمكن أن نطلق عليها هنا ـ مع بعض التجاوز ـ: «منظومة الأفكار»، أو عالم الأفكار، التي نعتقدها وتدين إليها الأمة بالولاء.. تحتمي بها، وترتكز إليها في الصمود أمام الغزو الثقافي، والمواجهة الحضارية، التي تستهدف اقتلاع الذات، وإحلال الآخر.. كما تتمثل في تاريخ الأمة، الذي هو ذاكرتها، ووعاء فعلها، ومصدر تجاربها، والذي يمثل الاستجابة، والتطبيق العملي للقيم، التي تؤمن بها، أو ما أطلقنا عليه: «منظومتها الفكرية»، سواء أخطأت في التطبيق، أو أصابت. وعلىٰ الرغم من أن التاريخ ليس مضيئاً كله، في صواب استلهام القيم، إلا أنه يدل علىٰ عقل الأمة الجمعي، ومسارها العملي، في التعامل مع قيمها، سقوطاً ونهوضاً، وهو بهٰذا الاعتبار، أحد أدلة التعامل مع الأمة، في أي مشروع للتغيير.

كما تتمثل المعادلة الاجتماعية للأمة أيضاً، في: إدراك الواقع، ومدىٰ علاقته بمنظومة القيم، أو عالم الأفكار ـ كما أسلفنا ـ من جانب، وإلىٰ أية مرحلة ينتسب هٰذا الواقع من المسيرة التاريخية للأمة، بكل فتراتها، من الصمود، والسقوط، والنهوض؟ وكيف يمكن التعامل معه، في ضوء القيم، التي يؤمن بها، والموقع الذي يمثله، من تاريخ الأمة؟

هٰذه باختصار، مرتكزات المعادلة الاجتماعية، التي لا بد من اعتمادها في أية مشاريع تغييرية.. ولعل الإصابة الكبيرة، والفشل الذريع، الذي أصيبت به المشاريع التغييرية الوافدة، هٰذه المعادلة، وحاولت التعامل مع الأمة، من خلال معادلات اجتماعية أخرىٰ، بقيمها، وتاريخها، وحاضرها.. فحاولت عزل منظومة القيم، التي تمثل روح الأمة، عن جسدها، والتقليل

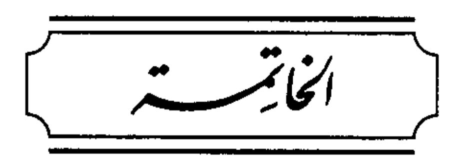
من شأنها. . كما أنها حاولت قراءة تاريخ الأمة، بدوافعه ونوازعه بأبجديات بعيدة عنه، وقامت بمقاربات ودراسات وفق مناهج، ونظريات، ومذهبيات، لا علاقة لها بهٰذا التاريخ، الأمر الذي قادها للتقطيع، والانتقاء، ومجافاة أبسط الأصول المنهجية، التي تقتضي بأن يُحاكم التاريخ للقيم التي أنتجته، لا إلىٰ مناهج محملة بقيم غريبة عنه.

أما بالنسبة للحاضر، والتعامل معه، فجاءت معايرته وقياسه بقيم وأصول حضارية غريبة عنه. ومن المعروف، منهجاً وواقعاً، أن قراءة أي مجتمع، وتحديد إصاباته، وإعادة معايرته، وتصويب مسيرته، إنما يكون بمنظومة القيم التي أُنتج في ظلها، وليس بتقويمه بغير قيم حضارته.

من هنا نقول: إن المشاريع التغييرية الوافدة، فشلت، وعجزت عن أن تستطيع تقديم شيء لمسألة التغيير، اللّٰهم إلا إذا قلنا: إنها مارست التغيير نحو الأسوأ، وتكريس التخلف، والتراجع.

وعلىٰ الرغم من أنها وصلت إلىٰ مواقع القوة والسلطة، والقرار، والتأثير، لأسباب لا مجال لذكرها هنا، إلا أنها أخفقت فيما نظن، لأنها تجافت مع معادلة الأمة الاجتماعية، فعاشت غربة الفكر والمكان، وفقدت الاستجابة المطلوبة، وعاشت، ولا تزال معزولة، عن ضمير الأمة.





الخاتمة

بصائر.. وبشائر:

من الأمور التي تعتبر من البشائر، وتدعو للتفاؤل، أن الأمة المسلمة، تمتلك إمكانية التغيير، في كل الظروف، بسبب اصطفائها لوراثة الكتاب، يقول تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ...﴾ [فاطر: ٣٢].. فهي تمتلك المصدر والنص السليم لمعارف الوحي، الذي يمثل الشرعة والمنهاج، ويبين المسالك، ومعالم الطريق، ويحدد المنطلقات والأهداف.. إلىٰ جانب الأنموذج التطبيقي المعصوم للتغيير والتحويل، وأسلوبه في السيرة النبوية، التي تشكل وسيلة الإيضاح المعينة لكيفية التعامل مع قيم الكتاب والسنّة، في كل زمان ومكان.. يضاف إلىٰ ذٰلك، المخزون التاريخي من تجارب النبوات السابقة، وأحوال السقوط، والقدرة علىٰ النهوض والتغيير، في التجربة الإسلامية، ومواعيد الله ﷻ لأمة الرسالة الخاتمة، بعدم الموت والانقراض، وعدم التواطؤ علىٰ الخطأ والضلال، واستمرار وامتداد الأنموذج، المتجسد بالطائفة الظاهرة علىٰ الحق، التي أخبر عنها المعصوم بقوله: **«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتىٰ يأتي أمر الله، وهم كذٰلك»**[1].

هٰذا التجسيد للقيم في الواقع - والذي يحمل باستمرار خميرة النهوض والتغيير، والذي قد يتسع، ويضيق، لٰكنه لا ينقطع - إلىٰ جانب مواثيق الله

(١) رواه مسلم.

وعهوده للأمة، يمثل أساس وحافز التغيير.

إن الرصيد من القيم، المحفوظة في الكتاب والسنَّة، المتمثلة بحياة الطائفة الظاهرة علىٰ الحق، شرع لنا سنن التغيير الاجتماعي، وناط عملية التغيير بإرادة الإنسان، وكسبه، واعتبر الأسباب والسنن النفسية، التي تحكم الحياة والأحياء، وتشكل آليات التغيير، هي الأقدار، فمن أدركها وأحسن التعامل معها، أمكن له تسخيرها، ومغالبة قدر بقدر، قال تعالىٰ: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب:٣٨]، التي جعلت التغيير مسؤولية الإنسان، وإرادته، وفعله.

ومن البشائر: أن الإيمان والقناعة الفكرية، بدأت تتسع، وتكتشف أن لهٰذا الكون سنناً، وقوانين جارية، لا بد من التعامل معها، في إطار التغيير المنشود، وامتلاك القدرة علىٰ تسخيرها، من خلال توفير التخصصات المتنوعة، والامتداد بشعب المعرفة جميعاً، التي تعتبر فروضاً كفائية، حيث بدأ أيضاً حل معادلة التناقض المفتعل، بين العلم والدين، وتقديم نماذج متميزة، تجمع بين فقه الدين، والنبوغ في التخصص، والعدول عن التعامل مع السنن الخارقة، واستمرار التوثب والقلق السوي، صوب تحقيق الأهداف، والحس الدائم بضرورة التغيير. إن تلك الروح المتقدة، التي لم تتوقف لحظة واحدة في التاريخ الإسلامي، يمكن لها أن تغير من الواقع في كل وقتٍ، يمكن معه أخذ الكتاب بقوة.

ومما يبشر أيضاً: أن عمليات المراجعة، والتقويم، والنقد، والمناصحة، بدأت تأخذ طريقها إلىٰ العقل المسلم المعاصر، وأصبحت تجارب التغيير محل دراسة ونظر، ولم يعد المسلم اليوم، يكتفي بالإجابة عن السؤال: لماذا التغيير؟ كما كان الحال، بل أصبح يضيف إلىٰ ذٰلك الإجابة عن السؤال: كيف يكون التغيير؟

التثقيف هو التغيير:

إن سلامة عالم الأفكار، أو المنظومة الفكرية، هي السبيل، التي تكاد تكون وحيدة، إلىٰ التغيير، لذٰلك نجد أن الله ﷻ، اعتبر الجهاد بالقرآن،

وبناء الشوكة الفكرية، هو أعلىٰ أنواع الجهاد.. وأن التحويل الإسلامي الأنموذج، تمّ بالقرآن (بالفكرة)، قال تعالىٰ: ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٢].. وأن المشركين كانوا يحاولون الشغب علىٰ القرآن، واللغو فيه، حتىٰ لا يأسر قلوبهم، ويحوّل عقولهم، فيوجّه مسالكهم ويغيّر واقعهم، قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [فصلت].

لذٰلك نرىٰ أن الصور المزيفة للتغيير والتحويل، حتىٰ لو وصلت إلىٰ السلطة السياسية والدولة، دون امتلاك المقومات الفكرية، تبقىٰ معزولة عن ضمير الأمة، وعاجزة عن التغيير، مهما امتد بها الزمن..

إن خلود القيم في الكتاب والسنّة، يعني: قدرتها علىٰ التغيير، وإنتاج النماذج المطلوبة في كل حين، وإلا فما معنىٰ الخلود، الذي نؤمن به وندّعيه؟

ويبقىٰ المطلوب: أن نستشعر أن تقصيرنا، وتخاذلنا، وعجز وسائلنا، وأدواتنا، هو سبب تخلفنا.. وأن نأخذ الكتاب بقوة، قال تعالىٰ: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ﴾ [البقرة:٦٣].. وألا نرتد إلىٰ الأمية، فتكون قراءتنا للقرآن، وعلمنا به، أماني فقط، وبذٰلك تنتقل إلينا علل أهل الكتاب، التي قصها الله علينا، وحذرنا منها بقوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة:٧٨]، أي: تلاوة لا يعلمون معها فقه الكتاب، ولا يدرون ما فيه، وإنما يقتصرون علىٰ ما يتلىٰ عليهم.

لذٰلك كله يمكن أن نقول: إن التثقيف هو التغيير، ذٰلك أن كل فكرة، أو معلومة، أو ملحوظة، أو عقيدة، أو قناعة، أو إيمان، يحصل عليه الإنسان، سوف يؤدي إلىٰ تغيُّر وتغيير في موقفه، وتعامله، واستجاباته، ومسالكه.. وهٰذا هو التغيير.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

□□□□□□

فقه التنزيل(*)

(*) من التقديم لكتاب الأمة رقم (٣٧): «أسباب ورود الحديث.. تحليل وتأسيس»، جمادى الأولى ١٤١٤هـ.



المعيارية

اختص الله الأمة المسلمة بالرسالة الخاتمة، وناط بها حملها، ونقلها، وحراستها، والدعوة إليها، وجعلها بذلك خير أمة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهىٰ عن المنكر، وتؤمن بالله، وربط استمرار الخيرية والتمكين، بحمل الأمانة، والقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، وفق منهج الله، في الكتاب والسنَّة، اللذين يشكلان المعيار المعصوم، ومركز الرؤية، ودليل العمل، والتعامل مع الحياة والأحياء.. هٰذا المعيار، أو هٰذه المعيارية، تعتبر من أخص خصائص الرسالة السماوية الخاتمة، حتىٰ لا يداخلها أي شك، أو احتمال تحريف أو تبديل، فالقرآن معيار، يقول تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، فالهيمنة هنا تعني فيما تعني: المعيارية، والتصويب، والرقابة، لما داخل الكتب السماوية السابقة، من التحريف، والتبديل، والإخفاء، والإلغاء، والنسيان.

فالقرآن الخالد بهٰذا يصوب التاريخ، ويصوب الحاضر، ويصوب التوجه نحو المستقبل.

والرسول ﷺ بسنته، وسيرته، وبيانه للقرآن، وتجسيده له في الواقع، معيارٌ أيضاً، يقول تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾﴾ [الأحزاب]، ويقول: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ [الحج: ٧٨]، والشهادة تعني: بيان الحق، وإدانة الباطل، وكشف الزيف.

والأمة المسلمة بما تمتلك وتجسد في حياتها من قيم الكتاب والسنَّة،

هي أمة معيارية أيضاً، يقول تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ . . .﴾ [البقرة:١٤٣].

فالشهادة علىٰ الناس، والقيادة لهم، وفق منهج الله في الكتاب والسنَّة، هي من أخص خصائص المعيارية. ذٰلك أن أمة الرسالة الخاتمة يستحيل عليها عقلاً وواقعاً، أن تتواطأ علىٰ الخطأ، لأنها تمتلك القيم المعيارية المعصومة، ويمثلها ويجسدها باستمرار ظهور الطائفة القائمة علىٰ الحق، التي لا يضرها من خالفها، حتىٰ يأتي أمر الله، وهي علىٰ ذٰلك، الأمر الذي يقتضي عصمة عموم الأمة، التي يشير إليها قول الرسول ﷺ: **«لا تجتمع أمتي علىٰ خطأ»**، وفي رواية: **«ما كان الله ليجمع هٰذه الأمة علىٰ ضلالة أبداً»**[١].

لأن من لوازم الرسالة الخاتمة، أو من لوازم الخاتمية، وتوقف النبوات، والتصويب: استمرار القيم في الكتاب والسنَّة، صحيحة سليمة من كل تحريف، أو تبديل، أو تأويل، ليصبح التكليف صحيحاً عقلاً وشرعاً، ويترتب الثواب والعقاب. . ومن لوازمها أيضاً، الخلود، الذي يعني: استمرار تجسد هٰذه القيم في الواقع، وقدرتها علىٰ إنتاج نماذج تثير الاقتداء، وتظهر بالحق في كل زمان ومكان، وتمتلك الإمكانية لمعالجة المشكلات الطارئة، والتعامل مع المتغيرات، حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها.

ولعل من مقتضيات الخاتمية أيضاً، تكفل الله ﷻ بحفظ القيم في الكتاب والسنَّة، من أي تحريف أو تبديل، سواء في ذٰلك تحريف الكلم عن مواضعه، أو تحريفه بالتأويل، وهو الخروج بالمعنىٰ عما وضع له اللفظ، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر]، وقال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة]، فالتكفل بالحفظ للنص الإلٰهي، والحفظ والحراسة لبيانه عن طريق النبوة، يعتبر من أبرز سمات الرسالة الخاتمة، وأخص خصائصها.

يقول تعالىٰ في بيان مهمة الرسول ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ

---

(١) رواه الحاكم.

﴿لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فجاء حفظ السنّة والبيان النبوي، والعناية بهما، ثمرة لازمة لحفظ القرآن. وامتازت الأمة المسلمة عن غيرها من الأمم السابقة واللاحقة، بالرواية والإسناد، تلك الوسيلة التي لا بد منها لحفظ القيم، والقيام بمهمة البلاغ المبين، والتوصيل، والنقل الثقافي، علىٰ الوجه الصحيح، التي اعتبرها الله ﷻ سبيل النجاة، بقوله: ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾ [الجن]، وأمر بها الرسول ﷺ في حجة الوداع بقوله: **«ليبلغ الشاهدُ الغائب، فإن الشاهد عسىٰ أن يبلِّغ من هو أوعىٰ له منه»**[1]، وقال: **«فرُبَّ مبلِّغ أوعىٰ من سامع»**[2]، وبذٰلك لم يقتصر الرسول ﷺ علىٰ أهمية النقل (الرواية)، وإنما نبه أيضاً إلىٰ فقه الرواية ووعيها (الدراية)، وبهٰذا استحق المسلمون وراثة القيادة الدينية، بعد نقض بني إسرائيل للميثاق، وتحريفهم للقيم السماوية.

ولعل من أولويات القضايا المطلوبة والملحة اليوم، إنما تتمثل في إعادة بناء شخصية المسلم المعاصر، وتقويم سلوكه، وضبط حركته بالقيم الإسلامية، الأمر الذي لا يتأتىٰ إلا بإعادة بناء المرجعية، وتشكيل مركز الرؤية، التي تحققها معرفة الوحي في الكتاب والسنّة، وتنطلق منها، وتمتد بها معارف العقل، ليستأنف المسلم دوره، ويستعيد فاعليته لحمل الأمانة، التي كلفه الله بها، وتحقيق العبودية لله، وإلحاق الرحمة بالناس أجمعين، وإبصار طريق العمران البشري، الذي ينسجم مع نسقه الحضاري، ومعادلته الاجتماعية، في ضوء قيمه، واستصحاب تطبيقها في الواقع، من خلال تحديد موقعه بدقة في المسيرة التاريخية للأمة المسلمة، بعيداً عن الأنماط، والقيم الاستعمارية لحضارة الغالب، المفروضة عليه.

وقد تكون المعادلة الصعبة المطروحة بإلحاح علىٰ مسلم اليوم، والتي يُطْلَبُ إليه الإحاطة بعلمها، ليكتشف الخلل، ويبصر سبيل الخروج: هي في

---

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه الترمذي وأحمد.

انتمائه لماضٍ متألق، علىٰ الأصعدة المتعددة، ومعايشته لواقع متخلف، يعاني منه علىٰ مختلف الأصعدة أيضاً، علىٰ الرغم من أن أمته المسلمة، صاحبة الرسالة الخاتمة الخالدة، وأنها تمتلك الخطاب الإلٰهي السليم، الذي يصوب طريقها، ويمنحها الطاقات الفاعلة، والقيم الروحية، والتجربة الحضارية التاريخية، كما تمتلك الإمكانات، والطاقات المادية الهائلة، المركوزة في بلادها، والتي يمكن ـ لو أُحسن توظيفها ـ أن تقود حركة العالم، وتعيّن وجهته، وتسترد إنسانية إنسانه، وفقاً لمنهج الله.



الزمن.. بأبعاده الثلاثة

وإذا حق لنا أن نقول: بأن الحاضر هو مستقبل الماضي، أدركنا أن واقعنا وحاضرنا، جاء ثمرة لأصول حضارية، ومذهبيات وفلسفات عقائدية، بعيدة عن قيمنا، وتاريخنا، ونسقنا الحضاري؛ وأن فجوة التخلف التي نعاني منها، أو المعادلة الصعبة التي نعيشها، إنما هي بسبب انسلاخنا عن قيمنا في الكتاب والسنَّة، وليس بسبب التزامنا بها، وبسبب أننا نعاير واقعنا وحاضرنا، ونحاول قياسه، وتصويبه، بقيم غريبة عنه، مع أن الأمر المنطقي كان يقتضي في دراستنا لمشاريع النهوض، وإبصار سبل الخروج، أن نقيس واقع كل أمة وحاضرها، بأصولها وقيمها الحضارية، لا بأصول وقيم حضارية غريبة عنها، لنكتشف الخلل، ونصوّب المعادلة.

وإذا صح لنا، من استقراء التاريخ، ودراسة سنن التداول الحضاري، القول: بأن نهوض أي مجتمع، مرهون إلىٰ حد كبير، بتوفير ظروف وشروط ميلاده الأول، أدركنا في ضوء ذٰلك، قولة الإمام مالك رحمه الله تعالىٰ: «لا يصلح آخر هٰذه الأمة إلا بما صلح به أولها»، وأدركنا الأبعاد الكاملة، لحديث الرسول ﷺ الذي يرويه الإمام أبو داود في الملاحم: **«يبعث الله لهٰذه الأمة علىٰ رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»**.. هٰذا التجديد، الذي يعني فيما يعني: العودة إلىٰ الأصول، والينابيع الأولىٰ، ومحاولة إزالة الغبش، واستئصال نابتة السوء والابتداع، وتحكم بعض التقاليد الاجتماعية، واختلاطها بالتعاليم الشرعية، واستلهام التطبيق في المجتمع الأول القدوة، واستدعاء المناخ التربوي والنفسي والثقافي، لظروف وشروط الميلاد الأول، الذي يمكّن من التجديد، والانبعاث، وإعادة النهوض.

ومن هنا يتأكد لنا أيضاً، وفي كل الظروف والأحوال، أهمية العودة باستمرار إلىٰ دراسة الكتاب والسنَّة، كقيم معيارية؛ ودراسة السيرة النبوية، كأنموذج بياني تطبيقي، لتنزيل هٰذه القيم علىٰ الواقع، والأخذ بيده للارتقاء، وتقويم سلوكه بها؛ والتبصر بأسباب النزول للقرآن، والورود للحديث، كوسائل إيضاح معينة علىٰ فهم آليات التطبيق والتنزيل للقيم علىٰ الواقع، وكيفيات التعامل معها، من خلال الاستطاعات المتاحة، والظروف المحيطة.

ولعل من الأمور الأساسية، التي لا بد من مداومة التأكيد عليها، وتكرار القول فيها: أن من لوازم الخاتمية وتوقف النبوة: سلامة خطاب التكليف، من التحريف، والتبديل، والانتحال، والغلو، والتأويل، حتىٰ يكون التكليف صحيحاً، ويترتب عليه الثواب والعقاب ـ كما أسلفنا ـ ويتحقق العدل الإلٰهي.. وأن من لوازم الخاتمية أيضاً: الخلود، وتجرد النص الإلٰهي في الكتاب والسنَّة، عن حدود الزمان والمكان، وأسباب النزول والورود، لأن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، كما هو مقرر عند علماء الأصول، فالخلود يعني: القدرة علىٰ العطاء، والامتداد، وتوليد الأحكام، والبرامج، والاستجابة لمعالجة المشكلات، ومواجهة المتغيرات، في كل زمان ومكان، والقدرة علىٰ إنتاج النماذج التي تظهر بالحق، وتثير الاقتداء في كل زمان ومكان أيضاً.

وقد يكون من أخطر الإشكالات والإصابات، التي لحقت بالنص السماوي السابق، هي في عملية تحريف الكلم عن مواضعه.. والتحريف كما هو معلوم، قد يكون بتبديل الألفاظ، ليتغير المعنىٰ والتكليف المطلوب، تبعاً لذٰلك، أو تغييب وإخفاء بعض ما أنزل الله، وإبراز الآخر، لكي يتوافق مع الرغبات والأهواء، ويحقق المصالح الموهومة في الدنيا.. هٰذا التقطيع للرؤية الشاملة، التي يمنحها النص الإلٰهي، أو هٰذا الإيمان، ببعض الكتاب والكفر ببعض، هو سبب الخزي الذي لحق بأهل الكتاب، والذي اعتُبر من علل التدين، وأسباب الانقراض، التي حُذِّر المسلمون من الوقوع فيها، يقول تعالىٰ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ

٢١٤٨/١٠

﴿تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١٣﴾ [المائدة].. وذاك اللون من التحريف الذي وقع به أهل الكتاب، يتناسب مع شيوع العامية، وانعدام وسائل الكتابة، والقراءة، جاء ليمثل مرحلة من مراحل التحريف.. ويكاد هٰذا أن يكون مستحيلاً بالنسبة للمسلمين، لأن الله تكفل بحفظ النص السماوي، وتكفل بحفظ بيانه أيضاً، كما هو معلوم، ولشيوع الكتابة والقراءة والحفظ، التي بدأت منها الخطوات الأولىٰ للرسالة الإسلامية.

وقد تكون المشكلة بالنسبة للمسلمين، أو احتمالات التحريف، هي: الخروج بالمعنىٰ عما وضع له اللفظ، لذٰلك كان من الأهمية بمكان ـ إلىٰ جانب حفظ النص الإلٰهي، الذي تعهد الله بحفظه، وقراءته ـ حفظ السنَّة، والتعهد بحفظ البيان النبوي أيضاً: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩﴾ [القيامة] الذي يحول دون التحريف، أو التأويل، الذي يعني عدم مس ألفاظ وحروف النص، بمقدار ما يعني الخروج بالمعنىٰ تأويلاً عما وضع له اللفظ.

فالسنَّة والسيرة هما البيان العملي، الذي يحول دون التأويل المنحرف، والذي يمنح ملكة فقه التنزيل للنص علىٰ الواقع، لذٰلك فالاجتهاد يعني: تجريد النص من قيد الزمان والمكان والمناسبة (سبب النزول وسبب الورود)، والامتداد به، وتعدية الرؤية، وامتلاك القدرة في التنزيل علىٰ الواقع، بواسطة العقل القائس.. نقول: بأن العقل الذي أطلقه الإسلام لتحقيق خلود النص، بالاجتهاد، وفسح أمامه آفاقاً رحبة للامتداد به، له أن يمتد، ويمتد، ويلمح آفاقاً بعيدة، ويولد أحكاماً ورؤى، ويضع من البرامج، في ضوء قيم، ومقاصد النص الإلٰهي، ما شاء الله له الامتداد، ليحقق الاستجابة لكل جديد، ومتغير.. لكن لا يجوز للعقل، أو الاجتهاد، والتفسير بالرأي، بحال من الأحوال، أن يخرج، أو يغاير، أو يلغي، الإطار العام للتفسير بالمأثور، أو البيان النبوي، وإلا كان الخروج، والتأويل الفاسد، وتحريف الكلم عن مواضعه.

□ □ □ □ □ □

أنموذج للفهم

لذلك يمكن أن نقول: إن البيان النبوي، أو التفسير بالمأثور، (الذي يشكل سبب النزول والورود وسيلته المعينة)، يشكل الإطار المرجعي، والضابط المنهجي، والنسق المعرفي، لأي بيان أو استنباط، أو تفسير بالرأي للنص، كما يعتبر من عواصم العقل من التجاوز، والانحراف، والإلغاء، والقطيعة، أو التقطيع للنص.. فللمجتهد أن يكتشف آفاقاً وأبعاداً لمقاصد النص، ومراميه، في ضوء الظروف المستجدة، لكن ليس له أن يتجاوز البيان النبوي، أو يخرج عليه، باسم التفسير، أو التأويل، الذي يقود إذا ما تجاوز المأثور، إلى التحريف في المقاصد، والانحراف في السلوك.

وقد يكون ـ ولأمر يريده الله ـ انقطاع استمرار الرشد الكامل، بعد جيل القدوة، الذي أوصى الرسول ﷺ باتباع سنته، بقوله: «... **فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وتمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ...**»[1]؛ ليبقى هذا الجيل وحده، هو محل الاقتداء والتأسي، ولاتحسب الممارسات التاريخية للأفراد والحكام، على الإسلام، وذلك حتى لا يصبح التاريخ، أو الأشخاص، هم المعيار.

لذلك كان التفسير بالمأثور، أو فقه التنزيل على الواقع، في السنة والسيرة، وفهم خير القرون، هو المأمن، والعاصم، من التأويل الباطني،

---

(١) رواه أحمد.

أو الإشاري، أو العرفاني، الذي يخرج عن كل الضوابط المنهجية، ويعتمد التذوق الذاتي، وبذلك يصير لكل إنسان كتاب وسنة.

ولعل مفرق الطريق، أو نقطة الانطلاق للتفسير العرفاني الصوفي والباطني غير المنضبط، تبدأ من توهين إسناد السنة، أو البيان النبوي.

ونحن بسبيل الكلام عن التفسير بالمأثور، وأهمية اعتماده كإطار مرجعي، في النظر العقلي، والتفسير بالرأي، لا بد أن نذكر أن الكثير من أصحاب التفسير الباطني، والصوفي، والإشاري، أو بكلمة مختصرة: التفسير العرفاني، حاولوا توهين إسناد ومتون بعض الأحاديث المبينة للقرآن، ليكون ذلك مندوحة لهم، للخروج، والرفض، والتجاوز، وإذا لم يجدوا في إسنادها ومتونها وهناً، ردوها على أنها من خبر الآحاد، الذي يفيد الظن، ولا يحقق علم اليقين. مع أن المعتمد عند جميع العلماء، أن أحاديث الآحاد، وأخبار الآحاد، يؤخذ بها في أحكام الفروع، وفي بيان آيات القرآن، أي في التفسير بالمأثور، حتى في مجال بيان آيات العقائد، عند من لم يعتمدها في إثبات العقائد.. وقد يكون الأمر المستغرب حقًّا، أن تُلغى أحاديث الآحاد، لأنها تفيد الظن - وقد توفر لها صحة النقل، بشروطه المعروفة عن المعصوم - باجتهاد لا يخرج عن نطاق الظن، من شخص لا عصمة له، أي يرد الوارد عن الرسول ﷺ - لأن سند نقله، لا يفيد اليقين - باجتهادٍ ونظر عقلي، ممن يجري عليه الخطأ والصواب - بأصل الخلق - حيث الأصل في اجتهاده الظن، وعدم اليقين.

وأسباب النزول والورود - وهي من البيان النبوي - هي أشبه ما تكون بوسائل إيضاح، لتنزيل النص على الواقع، ولتكون أداة معينة على التنزيل في كل زمان ومكان. لكن هذه الوسائل من أسباب النزول والورود، لا تعتبر قيوداً للنص، تجمده في نطاق المناسبة، بمقدار ما تمنح من فقهٍ للتنزيل على الواقع، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب - كما أسلفنا - ذلك أن أسباب النزول والورود، أو البيان النبوي، هو أشبه بالتجربة المخبرية في العلوم التجريبية، التي تعتبر الأساس للانطلاق منها، والتصنيع

في ضوئها، واعتمادها في التطبيقات المختلفة والمتعددة، داخل المجتمع، التي تعتمد جميعها تلك التجربة المخبرية، ولا تخرج عليها.

وقد يكون من المفيد، أن نتوقف قليلاً، عند قضية فقه التنزيل، التي يمكن أن نعبر عنها: بالاجتهاد في مورد النص.. والاجتهاد في مورد النص الذي نعنيه، أمر آخر غير الاجتهاد المرفوض، حيث لا اجتهاد مع النص، علىٰ خلاف ما هو شائع من أنه لا اجتهاد في مورد النص، خاصة إذا اعتبرنا أن مورد النص، هو محله، وأن هٰذا المحل، لا بد أن تتوفر فيه استطاعات معينة، ليصبح أهلاً ومحلاً لتنزيل الحكم - النص - عليه، ذٰلك أن فقه المحل، يعتبر من الأهمية بمكان، إلىٰ جانب فقه النص، أو حفظ النص.. فحفظ النص، أو حمله، أو فقه حكمه، يمثل نصف المطلوب، أو نصف الحقيقة، ويبقىٰ النصف الآخر، وهو فقه المحل، أو الاجتهاد في معرفة استطاعة المحل، ومدىٰ إمكانية حصول التكليف، وتنزيل النص عليه، وهي قضية علىٰ غاية الأهمية، لو تأملنا في الفقه النبوي، وفقه خير القرون، لوجدنا أنها مدار ومدىٰ التكليف كله، وقد تنبه لأهميتها بعض علمائنا بشكل خاص.. وقد يكون من المفيد استدعاء بعض ما قدموه إلىٰ ساحة الاهتمام المعاصر:

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله (المتوفىٰ عام ٧٩٠هـ): «ليس كل ما يُعلم مما هو حق، يُطلب نشرُه، وإن كان من علم الشريعة، ومما يفيد علماً بالأحكام، بل ذٰلك ينقسم: منه ما هو مطلوب النشر، وهو غالب علم الشريعة، ومنه ما لا يطلب نشره بإطلاق، أو لا يطلب نشره بالنسبة إلىٰ حال، أو وقت، أو شخص».

ويضيف موضحاً، ومفصلاً، ومنبهاً إلىٰ المنهج العلمي، في التعامل مع أحكام الشرع، وتوجيهاته، وقضايا الأفراد والمجتمع، فيقول:

«ليس كلُّ علم يُبث وينشر، وإن كان حقًّا، وقد أخبر مالك عن نفسه، أنه عنده أحاديث، وعلماً، ما تكلم فيها، ولا حدَّث بها، وكان يكره الكلام، فيما ليس تحته عمل، فتنبهْ لهٰذا... وضابطه أنك تعرض مسألتك

١٠/ ٢١٥٢

علىٰ الشريعة، فإن صحت في ميزانها، فانظر مآلها، بالنسبة إلىٰ حال الزمان وأهله، فإن لم يؤد ذكرها إلىٰ مفسدة، فاعرضها في ذهنك علىٰ العقول، فإن قبلتها، فلك أن تتكلم فيها، إما علىٰ العموم، إن كانت مما تقبلها العقول، وإما علىٰ الخصوص، إن كانت غير لائقة بالعموم.. وإن لم يكن لمسألتك هٰذا المساغ، فالسكوت عنها هو الجاري، وفق المصلحة الشرعية والعقلية»[١].

فالأمر لا يتعلق فقط بمعرفة الحكم، وما يطلبه الشرع منا، والتأكد منه، والانطلاق لإنجازه، بل يتعلق أيضاً، باستكمال أبعاد أخرىٰ تخص المحل ومساحة التنفيذ، والتنزيل علىٰ الواقع وكيفياته، ومنهجية ومرحلية الإنجاز، خصوصاً في مراحل انتقاص آثار النبوة في الخلق، وضعف صلة الناس بالإسلام فهماً وممارسة، حيث يحتاج الاجتهاد إلىٰ بصيرة نافذة، وعقل راشد، وفقه نضيج، يمتلك مفاتيح المعادلات المركبة، التي يفرزها التدافع بين الحق والباطل، والصواب والخطأ، والمصلحة والمفسدة، وهو ما عناه الفقهاء بقولهم: «ليس الفقيه هو من يعرف: بأن هٰذا مصلحة وهٰذا مفسدة، بل الفقيه هو الذي يعرف: خير الخيرين، وشر الشرّين».

فالعَالِمُ كما يقول الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ): «تارة يأمر، وتارة ينهىٰ، وتارة يبيح، وتارة يسكت، عن الأمر والنهي، أو الإحاطة... كما قيل: إن من المسائل مسائل جوابها السكوت، كما سكت الشارع في أول الأمر، عن الأمر بأشياء، حتىٰ علا الإسلام وظهر.

فالعَالِمُ، في البلاغ والبيان كذٰلك، قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء، إلىٰ وقت التمكن، كما أخّر الله سبحانه إنزال آيات، وبيان أحكام، إلىٰ وقت تمكن رسول الله ﷺ إلىٰ بيانها.

فالمحيي للدين، والمجدد للسنة، لا يبلِّغ إلا ما أمكن علمه، والعمل به، كما أن الداخل في الإسلام، لا يمكن حين دخوله، أن يُلَقَّنَ جميع

---

(١) «الموافقات» (٤/١٨٩ ـ ١٩٠).

شرائعه، ويؤمر بها كلها، وكذٰلك التائب من الذنوب، والمتعلم، والمسترشد، لا يمكن أول الأمر، أن يؤمر بجميع الدين، ويذكر له جميع العلم، فإنه لا يطيق ذٰلك، وإن لم يطقه، لم يكن واجباً عليه في هٰذه الحال، وإذا لم يكن واجباً، لم يكن للعالم والأمير أن يوجبه عليه ابتداء، بل يعفو عن الأمر والنهي، بما لا يمكن علمه وعمله، إلىٰ وقت الإمكان، كما عفا رسول الله ﷺ عما عفا عنه، إلىٰ وقت بيانه، ولا يكون ذٰلك من باب إقرار المحرمات، وترك الأمر بالواجبات، لأن الوجوب والتحريم مشروط بإمكان العلم والعمل.. ومن هنا يتبين سقوط كثير من هٰذه الأشياء، وإن كانت واجبة، أو محرمة في الأصل، لعدم إمكان البلاغ، الذي تقوم به حجة الله، في الوجوب أو التحريم، فإن العجز مسقط للأمر والنهي، وإن كان في الأصل»[١].

□□□□□□

(١) «مجموعة الفتاوىٰ» (٢٠/٥٨ ـ ٦٠).

فقه المحل

وقد تكون الحكمة من أن القرآن، جاء ترتيب آياته وسوره توقيفيًا من الله، ولم يرتب بحسب تاريخ وأسباب النزول ـ والله أعلم ـ إنما هي لتحقيق الخلود، وتحرير النص الإلـٰهي الخاتم، من قيد الزمان والمكان والمناسبة، وتقديم الرؤية الشاملة، التي تصلح لكل الأحوال، والأزمان، والأماكن، والمتغيرات، وبذلك يمكن تنزيل أحكامه علىٰ الواقع، في ضوء استطاعاته وظروفه، دون التجمد علىٰ حال واحدة، بحيث يصبح الاجتهاد المطلوب:

أين يكون موقع الحاضر ـ من خلال ظروفه، واستطاعاته ـ من الرؤية الشاملة؟ وما هي الأحكام التي تناسبه في هـٰذه المرحلة، في إطار هـٰذه الرؤية؟

لذلك، فقد يكون فقه المحل، وما يتنزل عليه من الأحكام، بحسب استطاعته، من أهم الأمور المطلوبة للفقيه المسلم اليوم، ذلك أن الكثير من النصوص في الكتاب والسنّة، أحاطت بها ظروف، وشروط، ومناسبات، لا بد من إدراكها أثناء عملية التنزيل للنص علىٰ الواقع. ولعلي أعتبر سبب النزول، وسبب الورود، نوعاً من فقه المحل، وإعانة للمجتهد علىٰ إدراك وأهمية توفر الشروط والظروف نفسها، للتنزيل.

فعندما نهىٰ الرسول ﷺ عن ادخار لحوم الأضاحي ـ إذا لم نعلم السبب ـ قد نقع في مشكلة تأبيد التحريم، في الأحوال كلها، بينما لو علمنا سبب الورود، ندرك أن التحريم كان بسبب طروء الفقر: «للدافة»، ثم لما

انتهت الحال التي عليها الناس، عاد الحل، وسمح بالأكل والادخار بقوله ﷺ: **«إنما نهيتكم** ـ أي: عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث ـ **من أجل الدافة التي دفت، فكلوا، وادخروا، وتصدقوا»**[1]، وقوله: **«كلوا وأطعموا وادّخروا، فإن ذٰلك العام** ـ أي: العام الذي نهىٰ فيه عن الادخار ـ **كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها»**[2].

إن هٰذا الفهم للمحل واستطاعته، وظروفه، الذي يمنحه لنا فقه سبب النزول والورود، يدفعنا قبل تنزيل الأحكام علىٰ الواقع، إلىٰ فهم ظروف وشروط الواقع، وهٰذا هو الاجتهاد المطلوب في مورد النص، ومعرفة مدىٰ استطاعته، وحدود تكليفه.

والقضية التي لا بد أن نعرض لها أيضاً، هي: أننا أثناء التنزيل للنص علىٰ الواقع، الذي قد يقتضينا: الاستثناء، أو التأجيل، أو التدرج في الحكم، فإن ذٰلك لا يعني أن هٰذه الحال التي عليها المحل، هي الصورة النهائية، أو المرحلة النهائية للحكم الشرعي، وإنما يعني مرحلة في طريق الترقي، وتحضير المحل، ليكون أهلاً للحكم النهائي.. والمشكلة كل المشكلة ـ في نظري ـ قد تكون في هٰذا الفقه الغائب، الذي هو فقه التنزيل الذي يمنحه (سبب النزول والورود)، ذٰلك أن الأحكام الشرعية في الكتاب والسنّة، شاملة لجميع الأحوال والظروف، التي يكون عليها الناس، حتىٰ يرث الله الأرض، ومن عليها، لكن تبقىٰ المشكلة المطروحة هي: الفقه بكل حالة، وما يناسبها من الأحكام، في هٰذه المرحلة، وتحضيرها لما بعدها من المراحل، في طريق التدرج والترقي للوصول إلىٰ الكمال.

فالأحكام الشرعية، أشبه ما تكون بالأدوية المتوفرة، لكل الأدواء الممكنة الوقوع، والحالات التي قد يكون عليها المريض، لكن تبقىٰ

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه البخاري.

المشكلة، أو الفقه المطلوب والغائب، هو: أي دواء من الأدوية يحتاج إليها الحال، والمرض الذي نعاني منه؟

إن الغفلة عن إدراك أبعاد سبب النزول والورود، أصاب عملية الاجتهاد والتجديد، أو فقه التنزيل، في مقاتل، وجعل الكثير من الاجتهادات، هي أقرب للتجريدات النظرية، منها إلىٰ البصارة والفقه العملي الميداني، وجعلنا ننزل النص، أو الحكم الشرعي، علىٰ غير محله، وتوهمنا أن كل حكم، يصلح لكل الأحوال، أو أنه ينزل بإطلاق، دون مراعاة الشروط والظروف وملابسات الحال، حتىٰ أصبحنا نوقع النَّسخ في غير موقعه، وننزل أحكام وخطاب الحرب والمعركة علىٰ ساحات السلم، والدعوة، والبلاغ، ونعطل الكثير من الأحكام، علىٰ اعتبار أنها كانت تمثل حالة كان عليها المجتمع الإسلامي الأول، في مراحل تحويله إلىٰ الإسلام، ثم تجاوزها إلىٰ ما فوقها، فأصبحت منسوخة أو معطلة، دون أن ندري أن خلود القرآن والسنَّة، يعني خلود المشكلات التي عرضا لها، والحلول التي قدماها، وأن الأمة في تاريخها الطويل، سوف تتعرض لحالات كثيرة من السقوط والنهوض، والهزيمة والنصر، والضعف والقوة، وأن لكل حالة حكمها، وفقهها، وأنه لا يكفي حفظ النصوص، وفهمها، بعيداً عن أسباب نزولها، وورودها، التي تعين علىٰ فهم الحال التي تتنزل عليه.

وبمقدار ما نحتاج إلىٰ تجريد النص من قيود الزمان والمكان، وامتلاك القدرة علىٰ تعدية الرؤية إلىٰ الأشباه والنظائر، وقياس المستجد، الذي لا نص فيه، علىٰ المشابه الذي فيه نص وحكم، في ضوء مقاصد الدين وكلياته العامة، بمقدار ما نحتاج إلىٰ فقه المحل واستطاعاته، وقدرته، وما يلائمه من النصوص والأحكام.. فالقضية الاجتهادية، ذات أبعاد متعددة، وحالات مختلفة.

وقد تكون المشكلة، أو الإشكالية، التي يعاني منها العقل المسلم، بشكل عام، أو المعادلة الصعبة، التي لا بد من حلها وتصويبها، حتىٰ يستقيم الحال، أن الكثير من الذين يفقهون النص، يجهلون العصر، وأن

جل الذين يفهمون العصر، يجهلون فقه النص، وأنه على الرغم من أن خطاب التكليف في الكتاب والسنّة، إنما يتنزل من خالق الإنسان، العالم بأحواله وحاجاته الأصلية، التي فطر عليها، فإن فهم العصر، محل تنزيل الحكم، هو من فقه الحكم أيضاً. . ولعلنا نقول: إن فهم أسباب النزول والورود، يشكل مدخلاً أو منهجاً للفقيه والباحث، لإدراك أهمية فهم العصر، والظروف والملابسات التي تحيط بالحكم الشرعي، وليس فقط فهم أبعاد النص.

إن فهم العصر، لا يتأتى إلا بإدراك السنن والقوانين الاجتماعية، والتمكن من آليات الفهم الاجتماعي، التي لها علومها ومعارفها، والتي لم يمتد بها المسلمون بالأقدار المطلوبة، بحيث أصبح خطابهم في توصيل الإسلام، وبيان أحكامه إلى الناس، يقتصر على مطالبتهم بما يجب أن يكون، دون معرفة ما هو كائن، وما يناسبه من الأحكام في هذه المرحلة، ودون معرفة وسائل وأوعية التحرك بالناس، حتى نصل بهم إلى ما يجب أن يكون.

وما لم تحل هذه المعادلة في العقل المسلم، فسوف نساهم بشكل سلبي في تحنيط الأحكام، وبعدها عن مواقع التنزيل.



مصدر المعرفة

وهنا أمر آخر، قد يكون من المفيد التوقف عنده: فلقد بذل علماؤنا وما يزالون، جهوداً فائقة ومتميزة، في مجال استنباط الحكم الشرعي، أو الفقه التشريعي، وكان ميدان اجتهادهم ونظرهم هو آيات الأحكام، التي لا تزيد عند أكثرهم علىٰ خمسمائة آية، وعلىٰ أحاديث الأحكام أيضاً، وكان نظرهم في هٰذه الآيات والأحاديث، لا يتجاوز بعض مقاصدها وأغراضها في بيان أحكام الحلال والحرام.

ومع تقديرنا لهٰذا العمل العظيم، وتأكيدنا لأولويته في النظر العقلي، والفقهي، حتىٰ يكون المؤمن علىٰ بينة من أمره، فيما يفعل وما يدع، ذٰلك أن خلاصة الشريعة عند علماء الأصول، تكاد تتلخص في كلمتين: افعل، أو لا تفعل، ليطابق سلوك المسلم، منهج الله وهديه؛ نقول: مع تقديرنا لهٰذا العمل العظيم، وما اقتضاه من مناهج في أصول الفقه، والحديث، والتفسير، واللغة، فإنه يبقىٰ يشكل بعض مقاصد القرآن والسنَّة، ويمثل بعض جوانب الرؤية القرآنية والبيان النبوي.

ولعل السبب في ذٰلك، لعل السبب هو أن الجيل الأول، أو المجتمع الإسلامي الأول، كان يتمثل عمليًا الرؤية القرآنية الشاملة، في تصوره، وسلوكه، ولم يكن بحاجة إلىٰ الاجتهاد، وتوليد القواعد والمناهج والعلوم في شعب المعرفة المختلفة، أو في الميادين المعرفية الأخرىٰ، الاجتماعية، والسياسية، والأخلاقية، والتربوية، وما إلىٰ ذٰلك، كحاجته إلىٰ فقه الحلال والحرام.

وكم كان الإنسان يتمنىٰ أن يتوجه الاجتهاد، وتؤصل مناهجه أيضاً، في ميادين الحياة المختلفة، ولا يقتصر علىٰ ميدان الفقه التشريعي.. كم كان الإنسان يتمنىٰ أن تتوجه الاجتهادات إلىٰ إنتاج فقه تربوي، وفقه اجتماعي، وفقه سياسي، وفقه اقتصادي، وفقه أخلاقي. أو بكلمة مختصرة: (فقه حضاري) بشكل عام، وأن تكون آيات القرآن والأحاديث كلها محلاً للاستنباط والاجتهاد، وألا يقتصر علىٰ بعض المقاصد، أو بعض الآيات والأحاديث.. فبمقدار ما نعتقد أن الفقه التشريعي، يشكل ضرورة وحاجة ودليلاً لسلوك الإنسان، بمقدار ما نعتقد أن بناء الإنسان، وتشكيله طبقاً للرؤية القرآنية، في التربية، والاجتماع، والسياسة، وتحضيره ليصبح محلاً للحكم التشريعي، ضروري أيضاً، ذٰلك أن الاعتناء بتوليد الأحكام التشريعية فقط، بعيداً عن بناء الإنسان، محل الحكم، والامتداد بشعب المعارف المختلفة، قد يفتقد قيمته العملية إذا اقتصرنا عليه.. فلا قيمة للحكم إذا افتقدنا محله، الذي هو الإنسان.

إن الاهتمام بالحكم التشريعي، المعرفة التشريعية، أو اعتبار أنّ القرآن والسنَّة مصدر للفقه التشريعي فقط، يشكل خللاً لا بد من استدراكه، ببذل الجهود لاعتبار القرآن وبيانه الخالد، مصدراً للمعرفة بشكل عام، أو مصدراً لشعب المعرفة جميعاً، ذٰلك أن آيات وأحاديث الأحكام التشريعية، هي بعض آيات القرآن وبيانه، وأن الأحكام التشريعية هي بعض مقاصد آيات وأحاديث الأحكام.

إن هٰذا التبعيض في التعامل مع آيات القرآن عمليًا، وترك بقية آياته ومقاصدها للتبرك، أقول: إن هٰذا التبعيض في التعامل، ولا أقول في الإيمان بآيات القرآن كلها، أورثنا الكثير من الخزي، والتخاذل، والتخلف عمليًا.

إن مجتمعات الأنبياء، وما كانت تعانيه من أمراض وعلل اجتماعية، وما كان يشيع فيها من مسالك وأخلاق، ومواقف الكبراء وأتباعهم، من دعوة الأنبياء، يعتبر منجماً لا ينضب للفقه الاجتماعي، أو لعلم الاجتماع..

كما أن السنن التي أشار إليها القرآن الكريم، والحديث الشريف، واستشهد لها من تاريخ البشرية علىٰ الأرض، وطلب من الإنسان التوغل في التاريخ الإنساني، للتأكد من حتميتها، ونفاذها، وتحدّىٰ بترتب عواقبها نفسها، إذا توفرت مقدماتها؛ يعتبر من القوانين الاجتماعية الصارمة، الخالدة في الرؤية القرآنية، وبيانها النبوي، والتي ما تزال معطلة في حياة المسلمين.. ولعل الكثير من الإصابات التي تلحق بنا، إنما هي بسبب الغفلة عن هٰذه السنن الاجتماعية، والنفسية، والمادية، التي ما تزال تعمل عملها فينا، دون أن نلتفت إليها، ونظن أن غاية الاجتهاد، والتأصيل، والمنهجية، هي في الوصول إلىٰ الفقه التشريعي، أو الاقتصار علىٰ المطالبة بتطبيق الشريعة فقط.

إن الكثير من المخاطر والإصابات الفكرية، أو الغزو الثقافي لأمتنا، إنما جاء بسبب منا، لأننا توقفنا عن الامتداد بالكثير من شعب المعرفة، التي تمنحها الرؤية القرآنية والحديثية، في المجالات الاجتماعية، والسياسية، والنفسية، والتربوية، والأخلاقية، ولم نؤصل لها المناهج والأصول، ونستنبط قوانينها أو نظرياتها من مصدرها في الكتاب والسنّة.

إن توقفنا في ذٰلك، أحدث فراغاً مخيفاً، سمح بامتداد المناهج والآليات والنظم المعرفية الغربية، وطغيانها علىٰ رؤيتنا القرآنية، ومرجعيتنا الإسلامية، ولسوف تستمر هٰذه الإصابات، وتمتد، وتتأصل، وتتجذر في مجتمعنا، ما لم نمتلك القدرة علىٰ جعل الكتاب والسنة مصدراً للمعرفة بشكل عام، مصدراً للفقه التربوي، والفقه السياسي، والفقه الاجتماعي، والأخلاقي... إلخ، ونحسن التوجه صوب الإنسان، محل الحكم، بالقدر نفسه، أو يزيد، عن توجهنا إلىٰ تأصيل الحكم واستنباطه.

وقد يكون من البدهيات التي لا بد من إثباتها: أن مدرسة الحديث، أو أهل الأثر والاجتهاد الذي يعتمد البيان النبوي كإطار مرجعي، كانوا وما يزالون، هم السد العظيم، الذي حال دون تسلل الخرافة بشكل أعم، وتفشي البدع، وتجاوزات الرأي، وكانوا دائماً وراء حركات التصويب، وإعادة الأمة إلىٰ الينابيع الأولىٰ، والوقوف بالمرصاد لكل دارس، أو باحث،

أو عابد، تضل به الطريق، إلىٰ درجة لم يعد أحد معها أن يجرؤ علىٰ القول في الدين بدون تحقيق وتثبت.

والحقيقة أن الجهود الكبيرة التي بذلها العلماء، وهم أوعية النقل ووسائل الحفظ، في حفظ شريعتهم من الكتاب والسنَّة، بما لم تعن به أمة من قبلهم، حيث حفظوا القرآن، وكتبوه، ورووه عن الرسول ﷺ، متواتراً آية آية، وكلمة كلمة، وحرفاً حرفاً، حتىٰ رووا أوجه نطقه بلهجات القبائل، كما حفظوا كل أقوال وأفعال وأحوال الرسول ﷺ، وهو المبلِّغ عن ربه، والمبين لشرعه؛ تعتبر مفخرة من مفاخر الحفظ، والنقل الثقافي.

لٰكن علىٰ الرغم من القيمة العظيمة، التي قدمها علماء مصطلح الحديث لتنقية السنة من الدخيل، وما قام به الباحثون في تحقيقهم للنصوص ونشرهم للمخطوطات، إلا أن هٰذه الجهود إذا توقفنا عندها، تبقىٰ تمثل نصف الطريق إلىٰ المطلوب، أو تشكل الوسيلة والمقدمة، التي لا بد من توفيرها، لتبدأ المرحلة الأهم، والتي تشكل المقصد والنتيجة، وهي فقه هٰذه النصوص، والإفادة منها، في الإجابة عن أسئلة الحاضر، واستشراف وتشكيل المستقبل، واكتشاف أسباب السقوط والنهوض، وإعادة البناء.

إن حامل الفقه، وناقل الفقه، ليس بالضرورة أن يكون فقيهاً، فالرسول ﷺ يقول: **«نضَّر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم بلَّغها عني، فرُبَّ حامل فقهٍ غير فقيه، ورُبَّ حامل فقهٍ إلىٰ من هو أفقه منه»**[1].. فالحمل، والتوصيل، والنقل الثقافي، لا بد منه، لأنه يشكل المقدمة والأساس، لٰكن لا قيمة كاملة لهٰذا الحمل، إذا لم يحقق الفقه، والحل المطلوب لمشكلات الحاضر.



(١) رواه ابن ماجه ـ وهو صحيح.

دور التاريخ في استقراء منهجية التغيير (*)

(*) من التقديم لكتاب الأمة رقم (٣٩): «قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي»، الجزء الأول، رمضان ١٤١٤هـ.

جعل الله الأمة المسلمة أمة الرسالة الخاتمة الخالدة، وناط بها الشهادة على الناس، وقيادتهم، إلى الحق والخير، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣].

فلقد خصّت الأمة المسلمة بالشهادة على الناس، والقيادة لهم، لا بسبب اللون، أو القوم، أو الجنس، والإقليم، أو سائر الفوارق القسرية الأخرى، التي لا يد للإنسان في إيجادها أو نفيها، وإنما بسبب ما تؤمن به، وتمتلكه من القيم المعيارية، المعصومة، في الكتاب والسنة، والتي تشكل لها أدوات التصويب، والتجديد، وتمنحها الإمكان الحضاري، وتحتفظ لها بخميرة النهوض، وتكسبها القدرة على معايرة الواقع، واكتشاف مواطن الخلل، وتحديد مواقع القصور، وتبيُّن أسباب التقصير.. وبسبب ما تمتلك من رصيد تجربة تاريخية حضارية، وخاصة منها مرحلة النبوة، ومجتمع خير القرون، الذي تجسده السيرة النبوية، التي تشكل الأنموذج والقدوة للفرد والأمة، في تحويل النظرية إلى ممارسة، والفكر إلى فعل، والقيم إلى برامج، وتقدم المعيار العملي، لتنزيل قيم الإسلام على الواقع، وتقويم سلوك المجتمع الإسلامي بها، وتحقيق مقاصد الدين، من خلال عزمات البشر، تعاملاً مع السنن، والأسباب الإلهية الجارية، في الأنفس والآفاق، بعيداً عن انتظار المخلِّص، نزوعاً إلى السنن الخارقة وطلب المعجزات.

لقد أنزل الله القرآن مصدقاً لما بين يديه من الكتاب، ومهيمناً عليه، فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ

﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨].. فكانت نبوة محمد ﷺ، ورسالته، معياراً للنبوات السابقة، وتصويباً لما لحقها من التحريف، والتبديل، والإخفاء، والإلغاء، والنسيان، الذي انتهت إليه أصول الرسالات السماوية جميعاً، من لدن آدم عليه السلام، والذي يقف على قمة التجربة الإنسانية التاريخية، للأنبياء مع أقوامهم، وبذلك لم تقتصر نبوة محمد ﷺ، على الشهادة على الحاضر، ومعايرته وتقويمه بشرع الله، وإنما امتدت لتقويم التاريخ، وبيان مواطن الخلل في المسيرة البشرية، وكيفيات تعاملها مع قيم السماء، ليكون ذلك رصيداً للأمة الإسلامية، فلا تقتصر على الاعتبار بتاريخها الخاص، والانتهاء عند حدوده، وإنما طُلب إليها السير في الأرض، والتوغل في التاريخ العام، لتكتشف السنن والقوانين، التي تحكم الحياة والأحياء، وتتحقق من نفاذها، وحكمها في عملية السقوط والنهوض.. تلك السنن التي لا تحابي أحداً: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الفتح:٢٣]، فتضيف تجارب إلى تجربتها، وعقولاً إلى عقلها، وتهتدي إلى فاعلية سنن السقوط والنهوض، التي شرعها الله، وتتعظ وتعتبر بها، وتحقق الوقاية الحضارية، من التعرف إلى أسبابها، وتقدير نتائجها، استجابة لخطاب الله تعالى، وتكليفه لها بقوله:

﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران].

وبذلك نتبين: أن وظيفة الأمة المسلمة، ليست فقط تصويب الحاضر، وتقويمه بقيم الدين، وإنما استشراف الماضي، وإعادة معايرته، والاعتبار به، حماية للحاضر، وحسن بناء وتقويم المستقبل.

فالرسالة الخاتمة تعني، فيما تعني: معايرة التاريخ، وتقويم الحاضر، وتصويب التوجه إلى المستقبل، والقدرة على إنتاج النماذج، التي تظهر بالحق، لا يضرها من خالفها حتى يأتي أمر الله وهي على ذلك.

لذلك، قد يكون من الأولويات اليوم العمل على استرداد شخصية المسلم المعاصر، وبناء الإنسان الصالح المصلح، للوصول إلى المجتمع

الإسلامي المأمول، وتقويم سلوكه، وضبط حركته بالقيم الإسلامية، وتحقيق الوقاية الفكرية والحصانة الثقافية، وإعادة بناء المرجعية الشرعية، وتشكيل مركز الرؤية، في ضوء هدايات وعطاء الوحي، وتجارب ومكتسبات العقل، ليصبح المسلم قادراً علىٰ النقد، والتقويم، والمراجعة، وفق معايير شرعية منضبطة، فيعرف الحق، ليعرف أهله، ويزن الأشخاص بالحق، ولا يزن الحق بالأشخاص، ويمتلك الإمكانية علىٰ رؤية واكتشاف سنن الله، وقوانينه في الأنفس والآفاق، التي تحكم الحياة والأحياء، فيسخرها، بدل أن يكون مسخراً لها، ويدفع القدر بالقدر، ويعلم أن ما يلحق به من إصابات، وسقوط، وتخلف، إنما هو بسبب جنوحه عن منهج الله، أو تقصيره في استبيانه، أو غفلته عن السنن الجارية المطردة، وكيفيات التعامل معها، وتوهمه أن مسيرة الحياة، هي لون من العبث لا يحكمها قانون، ولا يضبطها نظام، ليصبح شعاره الدائم قول الله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].



٢١٦٧/١٠

وعاء الفعل البشري

والقضية التي نحب أن نعرض لها، ونؤكد عليها، بادئ ذي بدء: أن التاريخ بشكل عام، والتاريخ الإسلامي بشكل خاص، ليس هو التاريخ السياسي، أو تاريخ السلطة الحاكمة فقط، وإن كان يتمحور في معظمه حولها، ويتوجه بالدرجة الأولىٰ، وبتوجيه من السلطات نفسها، إلىٰ تسجيل وإبراز نشاطاتها.. أو بمعنىً آخر: ليس هو تاريخ الدولة، بأجهزتها المتعددة، وإنما هو تاريخ الأمة بشكل عام، وعطاؤها الحضاري، علىٰ مختلف الأصعدة: الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأخلاقية، والعلمية... إلخ.

وأن من الخطأ العلمي، والمنهجي، والديني، والتربوي، الاقتصار في التأريخ علىٰ الجانب السياسي، سواء في ذٰلك كتابة التاريخ، أو قراءته، أو تقويمه، وبخاصة تلك الفترات التي ينفصل فيها السلطان عن القرآن، أو تنفصل الدولة عن الأمة، أو تغيب المبادئ والقيم والعقائد، عن السياسات، والدول، والحكومات.

لذٰلك نقول: إنه من الخطأ المنهجي، والموضوعي، الاقتصار علىٰ تاريخ الحكام، والأمراء، والخلفاء، وتغييب تاريخ المجددين، والمصلحين، والعلماء العاملين، والطوائف التي تحمل الحق وتظهر به، وتدافع عنه، وتتولىٰ حسبة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتحقيق الرقابة العامة في الأمة.

كما أن من الخطأ التربوي، والثقافي، والديني، أيضاً، الاقتصار علىٰ

إبراز الجوانب المشرقة، وتضخيمها في التاريخ الإسلامي، وتصوير مجتمع المسلمين، علىٰ أنه مجتمع ملائكة معصومين عن الخطأ، وتغييب، أو إسقاط فترات الانكسار، والهزيمة، والسقوط، التي قد تمثل النقاط السوداء، والسلبية، في مسيرة الأمة، إذا ما تمت معايرتها بالقيم، وإن كانت مساحتها في التاريخ الإسلامي، لا تكاد تذكر أمام الإنجازات العظيمة، والعطاء الحضاري الإنساني.

ذٰلك أن حاجتنا إلىٰ معرفة الشر، ودراسة أسبابه، مخافة أن تدركنا، قد لا تقل أهمية في المجال التربوي، والثقافي، وإعادة البناء للحاضر، والاستشراف للمستقبل، عن حاجتنا إلىٰ معرفة أسباب النهوض، وجوانب القوة، وعوامل الحصانة والصمود، لممارستها وتمثلها.

إن التاريخ هو وعاء لفعل الأمة، وتسجيل لحركتها، ومدىٰ فهمها لقيمها، واستجابتها لها، وقدرتها علىٰ تنزيلها علىٰ الواقع. وهٰذا الوعاء لا بد أن يسجل بأمانة ودقة ومسؤولية، حتىٰ تواريخ الجماعات، والفرق الخارجة علىٰ النظام السياسي، ودراسة أسباب خروجها، وتقويمه، وتاريخ حركات التغيير، ومنطلقاتها، وأهدافها، ووسائلها، وأسباب إخفاقها وعجزها. ذٰلك أن الانحياز العاطفي للتاريخ الإسلامي، بسلبياته وإيجابياته، ومحاولة إيجاد المسوغات والمبررات العاطفية، والحماسية، غير الموضوعية، وغير العلمية، لبعض السلبيات، والإحجام، أو عدم القدرة علىٰ تقويم ذٰلك ومعايرته، من خلال القيم المعصومة في الكتاب والسنة، وتحقيق الاعتبار به، سوف يساهم باستمرار حالة الركود، والتخلف، والاستنقاع الحضاري، التي نعاني منها علىٰ مختلف الأصعدة، بعيداً عن إضافة التجارب إلىٰ تجربتنا والأعمار إلىٰ عمرنا، والعقول إلىٰ عقلنا.

فقراءة التاريخ، دون القدرة علىٰ دراسته، وتقويمه بشجاعة وأمانة وموضوعية، لا تمنحنا الرؤية الكافية لقوانين السقوط والنهوض، ولا تمنحنا التبين، والاهتداء، والاتعاظ، والوقاية الحضارية، التي أشار إليها قوله

تـعـالـىٰ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران].

إن النتائج السلبية، والإحباطات، التي تترتب علىٰ فلسفة التبرير، والتستر علىٰ بعض الإصابات والانحرافات، التي حدثت في التاريخ الإسلامي، تفوق بكثير الفوائد الموهومة، من الناحية التربوية.. فإذا كان الحاضر هو مستقبل الماضي، وكان الماضي بمجموعه، متألقاً وسديداً، والحاضر لا خطأ فيه، يصبح السؤال المطروح والمعلق بدون إجابة شافية: لماذا انتهينا إلىٰ ما نحن عليه؟!



سلبيات الانحياز العاطفي

ولعل عقلية الانحياز العاطفي للتاريخ الإسلامي، والتستر علىٰ بعض إصابات المجتمع الإسلامي وجنوحه، وانحرافاته، ومحاولات تبرير وتسويغ الخطأ والانحراف، أدىٰ إلىٰ لون من التشكيل الثقافي والتربوي الخطأ. . أدىٰ إلىٰ تشكيل عقلية التستر علىٰ أخطاء وانحرافات الكثير من ممارسات مؤسسات وتنظيمات العمل الإسلامي، باسم حماية الصف من التشويش، والخلخلة، والاضطراب، والحيلولة دون تبصير الأعداء بأخطائنا، حتىٰ لا ينفذوا منها إلينا، إلىٰ درجة جعلت هٰذه العقلية تتوضع مع الأخطاء، التي ما تزال تشكل ألغاماً موقوتة، في جسم العمل الإسلامي يمكن أن تقضي عليه.

والأمر المقلق حقاً، أو المعادلة الصعبة أمام الإنسان المسلم اليوم: إذا كانت كل ممارساتنا صحيحة، ومعصومة عن الخطأ، وأنها جاءت صواباً محضاً، فما معنىٰ التردي المستمر، في جوانب كثيرة من حياتنا؟! هل لأننا مسلمون تلحق بنا الإصابات، مع أننا نحسن العمل؟!

إن مخاطر استمرار السكوت عن الأخطاء، والتستر عليها، ومحاولات تسويغها، وعدم كشفها، ومعالجتها، تحت شتىٰ المعاذير، من: الحفاظ علىٰ وحدة الصف، وقوته، وعدم تبصير العدو بمواطن الضعف، كان ولا يزال وراء الكثير من نكباتنا وإحباطاتنا. . وليس ذٰلك فقط، وإنما تكريس الخطأ، واستمراره، وتكراره.

إن الأجيال القادمة سوف تقع بالإصابات نفسها، لأننا لم نعطها الدليل، ونبين لها سبب السقوط.

ونعتقد أن عمليات التصويب والتقويم، وكشف الخطأ، إذا ما وزنت بمردودها وفوائدها النهائية، يمكن أن تتمخض خيراً، وتتحول إلىٰ نعم علىٰ المدىٰ البعيد، للصف الذي ننشد وحدته وقوته، ذٰلك أن الصف الذي لا يحتمل معالجة الخطأ، ولا يمتلك القدرة علىٰ تجاوزه، ومعالجته، هو صف لا يوثق به ابتداءً، إضافة إلىٰ أن ذريعة تبصير الأعداء بمواطن الضعف، هي ذريعة باطلة، خاصة إذا ما عرفنا أن عدونا أعرف بأخطائنا منا، وأنه قد يكون وراء صنع الكثير منها، وتشجيع عقلية التستر عليها، وأن من مصلحته تكريسها واستمرارها، وأننا بالدرجة الأولىٰ والنهائية، أمة دعوة، نخاطب الناس جميعاً، المؤمن منهم والكافر، وليس لدينا ما نخاف منه، أو عليه، حتىٰ أننا لنعتقد أن الاعتراف بالخطأ والعودة إلىٰ الحق، من أكثر وسائل الدعوة تأثيراً. . فالإسلام ليس حكراً علينا، ولم يبدأ بنا، ولن ينتهي عندنا.

فالتاريخ هو في نهاية المطاف فعل إنساني، فردي وجماعي، يجري عليه الخطأ والصواب، والسقوط والارتقاء، والضعف والقوة. . والإفادة من التاريخ، إنما تكون بالقدرة علىٰ معايرته، وبيان مواطن الضعف، والانحراف فيه، وتحديد أسبابهما، واكتشاف السنن التي تحكم الحياة والأحياء، لتحقيق الدرس والعبرة، للوصول من ثمّ إلىٰ الحصانة الحضارية ـ كما أسلفنا ـ وتحقيق الاستجابة للتكليف الشرعي، أو الأداء للفرض الكفائي. .

وقد يكون من الخير العميم، والتميز الذي اختُصت به الأمة المسلمة، والذي ضمن لها الخلود والاستمرار، وجود المعايير الثابتة، الضابطة، والمعصومة، لمسيرة العقل الإنساني، والفعل البشري، من خلال معرفة الوحي في الكتاب والسنّة، كقيم معيارية خارجة عن وضع الإنسان، غير منحازة لفعله، أو تبريره، وغير متأثرة بتكوينه وظروفه، والتي يمكن من خلالها تبين المنطلقات، والمقاصد، والأهداف، والممارسات للفعل الإنساني، والتبصر ببعض النماذج، من الوسائل المشروعة، كدليل عمل. . كما يمكن من خلالها تحديد مواطن الخطأ والصواب، والسداد والانحراف، والتعرف إلىٰ أسبابهما، وكيفية التعامل

مع آثارهما. . لذٰلك تأتي الدراسة والتقويم، من خلال قيم الكتاب والسنَّة، عملية منهجية، لا تتأثر نتائجها، ولا مناهجها، بالإنسان صاحب الفعل، الذي ينحاز بطبعه إلىٰ فعله، ويحاول الدفاع عنه، أو التستر عليه. . إنها دراسة منهجية، محكومة بقيم معصومة ثابتة، وليست محاولة مذهبية، تتحكم فيها فلسفات الإنسان نفسه، بحيث يصبح فعله هو محل البحث، ويصبح هو وسيلة هٰذا البحث وأداته.

وفي تقديري أننا لو أدركنا تماماً هٰذا التكليف الشرعي، الذي يدعو إلىٰ الكشف، والمعايرة، والاهتداء إلىٰ السنن، من خلال القيم المعيارية المعصومة، في الكتاب والسنَّة، بعيداً عن الأهواء والرغبات، لكان ذٰلك سبيلاً إلىٰ قوة الصف، ووحدة وتماسك النسيج الاجتماعي للأمة، والجماعات، والتنظيمات الإسلامية، ومحاصرة للخطأ، وسد الطريق أمام العدو. . لٰكن أخشىٰ أن أقول: إن الكثير منا ـ إلا من رحم الله ـ عند المعايرة المطلوبة، ومن خلال عقلية التبرير والتسويغ الشائعة، انعكست عنده المعادلة، فأصبح يعرف الحق بالأشخاص، ولا يعرف الأشخاص بالحق. . يعاير القيم بالفعل البشري، ويؤول علىٰ هواه، ولا يعاير الفعل والسلوك بالقيم. . لذٰلك يستمر الارتكاس، والتردي، والتراجع، وتستمر عملية العبث بالقيم، وتفصيلها علىٰ الواقع، لتسويغه، لا تصويب الواقع بها.



فترة السيرة.. معيار التقويم

والأمر الذي لا بد من التوقف عنده قليلاً: أن التقويم، والدراسة، والمعايرة، لم تتوقف لحظة واحدة في فترة السيرة، التي تمثل المجتمع القدوة، حتىٰ في أشد حالات السقوط والهزيمة، وأفضل لحظات النصر، والظفر، علىٰ الرغم من أن المجتمع الأول، كان بقيادة النبوة، وحراسة الوحي، وتسديده، لٰكن أريد له أن يكون مجتمع البشر، وفعل البشر، وعزمات البشر، وأخطاء البشر، ليكون ذٰلك أنموذجاً يحتذىٰ في المعايرة، والدراسة، والتقويم، والقدرة علىٰ التعامل مع القيم، وتنزيلها علىٰ الواقع، وتحقيقها من خلال عزمات البشر.

فإذا كان مجتمع النبوة، محلاً للمعايرة، والمناصحة، والنقد، والتقويم، وأن هٰذه المراجعة والتقويم والمعايرة بالقيم، لم تتوقف في الأحوال كلها، سواء في ذٰلك مراحل النصر، أو الهزيمة، وكانت بمثابة الحراسة الدائمة لاستمرار وسلامة قيم المجتمع الإسلامي، وكانت تكليفاً لعموم الأمة، يقوم بها كل مسلم بقدر وسعه، ووسيلته المشروعة، فأين مجتمعنا، وأعمالنا الإسلامية اليوم، من ذٰلك؟! فالرسول ﷺ يقول: **«من رأىٰ منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»**[1].. فأضعف الإيمان هو: المقاومة السلبية للمنكر، وعدم السقوط به، والتستر عليه.. ويقول أيضاً: **«إن الناس إذا رأوا الظالم، فلم يأخذوا علىٰ يديه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»**[2]..

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه أبو داود والترمذي وغيرهما.

ويجيب أم المؤمنين زينب بنت جحش ﵂ عندما سألته: أنهلك وفينا الصالحون؟ قائلاً: «**نعم، إذا كثر الخبث**»(١).. ذلك أن الفتن والبلاءات لا تقتصر على الظالمين فقط، وإنما تصيب الأمة جميعها، لقبولها بالظلم والانحراف، وقعود الصالحين عن مدافعته، ومواجهته بما يستطيعون.

فالله ﷻ يقول: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ..﴾ [الأنفال: ٢٥].

لقد بلغ أمر المناصحة، والمراجعة، والنقد، والتقويم، لحراسة القيم الإسلامية، والمجتمع الإسلامي، مرتبة يمكن أن نقول معها: إن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، واستمرار المعايرة للواقع بالقيم، هذه المسؤولية الوسيلة، أصبحت من القيم نفسها، وارتقت إلى مرتبتها.. أصبح ذلك من التدين السليم، الذي تتميز به الأمة المسلمة، ويكون سبباً في خيريتها، ولم يعد وسيلة لحماية القيم وحراستها، وضمان شيوعها واستمرارها في المجتمع، فقط، يقول تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ﴾ [آل عمران: ١١٠].

صحيح بأن وسائلنا وأساليبنا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو بما يسمى الرقابة العامة لقيم المجتمع، لم تتطور، ولم تتأصل، وتتأسس، وتتبنى في مؤسسات التعليم والتربية بالشكل المطلوب، كما هي الحال في البلدان الأخرى، التي تأصلت فيها أنظمة الرقابة المالية والإدارية، والقضائية والإعلامية، وأصبح لها مؤسسات متخصصة، وأقسام في المعاهد والجامعات، لإعداد المتخصصين في ذلك، إلى درجة أصبحوا يعتبرون معها الإعلام المقروء، والمسموع والمرئي، يشكل السلطة الرابعة، لأهميته وقدرته، وما يمكن أن يقوم به من الرقابة العامة على المجتمع، وممارسات أفراده وأدائهم، حتى ليكاد

---

(١) رواه مسلم.

يصبح السلطة المؤثرة الأولىٰ، التي تراقب أداء السلطات: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وحتىٰ التعليمية.. وأن هٰذه القيم، لم تمتد عندنا بالشكل المطلوب، بدأت تغيب، وتتراجع، وتضعف، وتحاصر، وتأخذ أشكالاً قد تكون بدائية، وعفوية، أو فردية، بسبب غياب التأصيل والتأسيس لها في المجتمع الإسلامي، وخاصة علىٰ مستوىٰ الأنظمة السياسية الحاكمة في العالم الإسلامي، التي لا تريد أن تضبط مسيرتها، أو تحاسب علىٰ ممارساتها.. لٰكن صحيح أيضاً بأن هٰذه القيم، لا تزال تعيش في ضمير الأمة المسلمة، وتضمن تماسكها واستمرارها، وتظهر بها جماعات وأفراد، لأن غيابها الكامل يتنافىٰ مع خاتمية وخلود الرسالة الإسلامية.

ولعلي أقول هنا: قد يكون من أهم الخصائص، التي تتمتع بها، أو تتميز بها، الحضارة المعاصرة الغالبة، علىٰ الرغم من كل إصاباتها، إنها تحاول أن تكتشف أخطاءها بنفسها، وتعالج نفسها بنفسها؛ وأن صيحات التحذير التي تبين الانحراف، وتحذر منه، لا تتوقف؛ وأن دراسة الظواهر الاجتماعية، والتوجهات المجتمعية في مراكز البحوث، وإصدار الدراسات، التي تحاول معالجة الخطأ، وتسديد المسيرة، مستمرة ودائبة، بل هي اليوم جزء من جسم الأمة، حتىٰ أنها في كثير من الأحيان، تتمتع بالاستقلالية الكاملة عن جسم مؤسسات المجتمع العاملة، حتىٰ لا تتأثر بأخطائها، وتمتلك القدرة علىٰ الرؤية من خارج النسق اليومي.

إن مؤسسات الرقابة العامة لقيم المجتمع عندهم، أصبحت قادرة علىٰ أن تسلط الأضواء، وتمارس النقد، لكل انحراف، وتقصير، وتقف بالمرصاد لكل تصرف، وتقوم بالاستبيانات، والاستطلاعات، والإحصاءات، التي تمكنها من أداء وظيفتها، إلىٰ درجة أصبحت معها اليوم، ليست قادرة علىٰ تقويم الانحراف فحسب، بل تمتلك القدرة علىٰ إلغائه، وإسقاط صاحبه، هٰذا علىٰ الرغم مما يداخل ذٰلك، من تحكم وتوجيه، في لعبة الصراع، والتدافع السياسي، وغياب الضمير الديني، والوازع الداخلي، لمثل هٰذه

المؤسسات في الحضارة الغربية الغالبة، التي قد تتسرب إليها البلايا، بسبب غياب الوازع الداخلي، وانعدام قيم الثواب والعقاب.. فكيف يمكن أن يكون عليه الحال، لو أن المسلمين استطاعوا أن يؤسسوا ويؤصلوا قيم المناصحة، والمراجعة، والنقد، والرقابة العامة، والارتقاء بوسائل حسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتقدموا للعالم بأنموذج المجتمع المتميز بالقيم المعصومة من الوحي، التي تحقق إنسانية الإنسان؟!



٢١٧٧/١٠

نماذج تقويمية

وقد يكون من المفيد، أن نورد بعض الأمثلة، والنماذج، لعمليات التقويم، والنقد، والمراجعة، من مجتمع القدوة، الذي تقوده النبوة، ويحرسه الوحي، لنبطل حجج أصحاب فلسفة التبرير والتستر، ولنتبين أن ذلك لم يتوقف لحظة واحدة، لأنه جزء لا يتجزأ من عملية بناء الأمة، وتسديد مسيرتها، ولنبين أيضاً خطورة غياب النقد، والتقويم، والمراجعة، وما يؤدي ذلك إليه من الجنوح، والانحراف، وتكرار الخطأ، وتكريسه، ونبين أن الادعاء بأن ذلك الغياب، أو التغييب، تديُّن وغيرة على الإسلام، وقيمه، هو تفكير معوج، وتدين مغشوش، واعتذارات، وانحرافات عن الجادة، يمكن أن تكون أقبح من الذنوب، والمعاصي نفسها.

وسوف نكتفي بثلاثة نماذج فقط، حيث أننا نعتبر ـ بلا مغالاة ـ أن آيات القرآن كلها، إنما جاءت لتقويم سلوك المجتمع، بقيم الإسلام، واستمرار حراستها.

● **ففي غزوة أحد**، حيث الرسول ﷺ هو القائد، والصحابة هم الجنود، وهم أبناء مجتمع خير القرون، والمواجهة مع الكفار والوثنيين، وحيث الهزيمة بلغت أوجها، ونالت أبعاداً خطيرة من النفوس والقلوب، وعلا صوت الكفر: (أعل هبل)، وأشيع قتل الرسول ﷺ، وتزلزل الإيمان عند بعض المسلمين، وكان المسلمون أحوج ما يكونون لوحدة الصف، وتماسك القوة.. مع ذلك، نزلت الآيات لتقويم الحال، وبيان الأسباب، التي أدت إلى هذه النتائج، والتي لم تقتصر على رصد الظواهر التي يبصرها

الناس، وإنما تجاوزت إلىٰ بيان دخائل النفوس التي كانت سبباً لهٰذه الظواهر.. تلك الآيات التي ما نزال نتلوها، ونتعبد بها، دون أن تكون عندنا المقدرة الكاملة ـ مع الأسف ـ للامتداد بمقاصدها ووظائفها في حياتنا، وكأنها أصبحت اليوم تتلىٰ للتبرك فقط، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥٢﴾ ۞ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٥٤﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟ ۖ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٥٥﴾﴾ [آل عمران].

﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾﴾ [آل عمران].

ولا بد لنا هنا من وقفة للتأمل والتفكر: فالتنازع في الأمر، والعصيان، وعدم الطاعة، وإرادة الدنيا، والظن بالله غير الحق، والإخفاء في النفس غير الإظهار للناس، واستزلال الشيطان، والوقوع في إغراءاته... إلخ، هي مجموعة قضايا، وإصابات، ومقدمات أدت إلىٰ الهزيمة. وهي لا تخرج هنا عن أهمية إلقاء بعض الأضواء، وفتح بعض النوافذ.. لكن حتىٰ تدرك الصورة كاملة، لا بد من التمعن في الآيات كلها، ودراسة أسباب نزولها بالتفصيل، في مكانها من سورة آل عمران.. إنها تعتبر أعلىٰ درجات النقد، والتقويم، والمراجعة، لأرقىٰ المجتمعات، وأكثرها خيرية، في أشد

الظروف حراجة ودقة، وخطورة، حتىٰ لقد قال بعض الصحابة، رضوان الله عليهم: ما كنا نعلم أن فينا من يريد الدنيا، حتىٰ نزول الآيات!!

وبعد هٰذا، ألا يحق لنا أن نقول: إن النقد، والتقويم، والمراجعة، تكليف شرعي، ودين من الدين؟ وأن أية جماعة، أو مؤسسة، أو تنظيم، أو مجتمع، بعد مجتمع النبوة، لا يجوز شرعاً ولا عقلاً، أن يكون فوق النقد والتقويم، لأنه الأحوج إلىٰ ذٰلك؟ إن مجتمع النبوة، كان يمكن أن يكتفي بتسديد الوحي، وحراسته، وعصمة النبوة، لٰكن كيف يمكن له أن يشكل أنموذجاً للمجتمعات القادمة، فيما بعد انقطاع الوحي؟ كيف يمكن لمجتمع معصوم عن الخطأ، أن يكون أنموذجاً لمجتمع يجري عليه الخطأ والصواب؟

لذٰلك نرىٰ أن العدول عن النقد، والتقويم، باسم الدين، هو نوع من التدين المغشوش، والتفكير المعوج، كما أسلفنا.

● ولنأخذ مثالاً آخر من مواقع النصر، في **معركة الفرقان**، التي كان لها ما ليس لغيرها من المعارك والانتصارات، والتي اتجه بعدها أمر الدين، وتجاوز القنطرة، كما يقال.. ومُنِحَ أصحابها ما لم يمنحه أحد من المسلمين، ولنذكر هنا قولة الرسول ﷺ لعمر ﷺ: **«ما يدريك لعل الله اطلع علىٰ أصحاب أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»**[1].. **«اللٰهم! إن تهلك هٰذه العصابة اليوم، لا تعبد»**[2]. هٰذه أقوال النبوة فيهم.

ولنتابع التأمل في بعض الآيات..

يقول تعالىٰ: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾ [الأنفال].

﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

---

(١) «السيرة النبوية» لابن هشام، ج٤، ص٤١.

(٢) «السيرة النبوية» لابن هشام، ج٢، ص٢٧٩.

﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٠].

﴿قُلِ الْأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١].

يقول عبادة بن الصامت ﷺ: اختلفنا في غنائم بدر، حتىٰ كادت تسوء أخلاقنا، فنزعها الله منا، وجعل أمر قسمتها لله والرسول.

ولما ظن بعض الصحابة من الشباب، أن النصر كان بمهارتهم وشجاعتهم، وبعض الصحابة من الشيوخ أنه كان بخطتهم، وحكمتهم، قال تعالىٰ: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾.. ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ أليس هٰذا أرقىٰ أنواع التقويم، ووضع الضوابط، وتقويم النفوس، والعقول، وتعميرها بالإيمان في حالات الظفر، ونشوة الانتصار، والحفاظ علىٰ قيم الإسلام الأصلية، حتىٰ لا تزل قدم بعد ثبوتها؟

● وليس الحال في **معركة حنين** بأقل شأناً، حيث لا نزال نقرأ قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].. وهٰكذا تستمر الحراسة العامة في كل حال، وموقف، ولا تقتصر علىٰ المجال السياسي، أو العسكري، وإنما تستغرق المجالات: الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وحراستها، والظهور بها، حتىٰ لا تغيب قيم المجتمع الإسلامي، الذي يعتبر استمرار قيمه، من لوازم الرسالة الخاتمة الخالدة، والظهور بها، من لوازم أمة الرسالة الخاتمة.

ولا يخفىٰ، أن التاريخ الإسلامي، أو حركة المجتمع الإسلامي، هي في الحقيقة، تمثل استجابة المسلمين لقيم الدين، وانفعالهم بها، وتجسيدها في الواقع.. وهٰذا التنزيل قد يصيب، وقد يخطئ، وقد يختلط فيه الخطأ

بالصواب، وتسود تقاليد اجتماعية، وتترسب عادات، وتغيب تعاليم سماوية، ويضعف الالتزام بها، وتضيق دائرة الطائفة القائمة علىٰ الحق، التي تظهر به، أو تتسع بين فترات السقوط، والنهوض، لكن في النهاية، يبقىٰ التاريخ الإسلامي، فعل بشري، اجتهادي، متجسد في برامج عمل، في إطار القيم المعصومة، يمكن أن يلحق بهٰذه البرامج والاجتهادات، الضعف، والجنوح، والرفض في بعض المراحل، لذٰلك لا يمكن بحال من الأحوال أن يصبح التاريخ الذي هو اجتهاد بشري، يجري عليه الخطأ والصواب، هو المعيار، ومصدر التشريع للأحكام، والتنزيل للقيم علىٰ الواقع، وإنما هو مصدر للدرس، والعبرة، والعظة، واختبار التجارب، ميدانياً للتعرف إلىٰ القوانين والسنن، التي تحكم حركة المجتمعات، في سقوطها ونهوضها. . فالمعيار ومصدر التشريع، إنما يتمثل ويتوحد دائماً، في القيم المعصومة، في الكتاب والسنة، ويستمد من معرفة الوحي.

وهنا قضية لا بد من لفت النظر إليها، والتوقف عندها قليلاً، وهي أن السيرة النبوية، علىٰ الرغم من أنها تمثل من الناحية الزمانية، مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي، إلاّ أنها تتميز عنه بأنها تنزيل للقيم علىٰ الواقع، وبيان عملي تطبيقي لقيم الكتاب والسنة من قبل المعصوم عن الخطأ، وبحراسة الوحي. .

ومن هنا، تتميز السيرة النبوية، بأنها مصدر للتشريع والأحكام، لأنها تعتبر من السنّة، سواء كانت من فعل الرسول ﷺ، أو من إقراره لفعل الصحابة. . كما أنها تعتبر فترة القدوة، أو المعيار العملي، لتنزيل الإسلام علىٰ الواقع، ووسيلة الإيضاح المعينة علىٰ التنزيل، والتي هي أشبه ما تكون بالتجربة المخبرية، التي تمكن من الامتداد بالأحكام الشرعية، وكيفيات التعامل معها، وتجسيدها في الواقع، وتحقيق انفعال الناس بها، وتمثلها في حياتهم.

ولحكمة يريدها الله سبحانه ـ ولعل ذٰلك من لوازم وأسباب حفظ الذكر ـ بقاء وحفظ قيم الدين وتطبيقاته المعصومة، في زمن النبوة والخلافة

الراشدة، لتبقىٰ هي المعيار، دون سواها من فترات التاريخ الإسلامي، وذٰلك بسبب انقطاع الرشد بشكله الشامل، وتعرض مسيرة المجتمع الإسلامي، وتاريخه، لسنن التدافع البشري، والتداول الحضاري، والسقوط والنهوض، ليصبح مصدر عبرة وعظة، ووقاية حضارية.. وتبقىٰ فترة السيرة والخلافة الراشدة وحدها تمثل المعيار.

وقد تكون المشكلة اليوم، في رد فعل بعض الباحثين، علىٰ العطالة، وانطفاء الفاعلية، التي يعاني منها مسلمو اليوم، الذي قادهم إلىٰ المغالاة في اعتبار التاريخ، هو المختبر الحقيقي للقيم والمبادئ، ووسيلة لاكتشاف صوابها من خطئها، إلىٰ درجة قد يجازف معها، ويتجاوز النصوص في الكتاب والسنَّة، ومقاصدها.. وأكثر من ذٰلك، فقد ذهب إلىٰ اعتبار التاريخ مصدراً للمعرفة، وليس النص، وكأن الأمرين متقابلان، حيث يقول: (إن القرآن حسم موضوع المعرفة.. بأن جعل المرجع الذي يحسم الموضوع كله قوله: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].. ويتابع القول: إن المرجع في كيفية بدء الخلق كله، ومنه خلق الإنسان، مرجعه ليس النص، بل النص يردنا إلىٰ البحث في الأرض).

والكلام غريب وعجيب، ومحل نظر، وسوف لا نتكلم عن القيمة العلمية والوثائقية للنصوص التاريخية، التي سوف تشكل لنا مصدراً للمعرفة في زعمه، بل نقول: إن القرآن حتىٰ من الناحية التاريخية والوثائقية - وليس من الناحية الدينية فقط - يشكل أقدم وثيقة تاريخية تفيد علم اليقين، لما توفر لها من منهج النقل المتواتر.. فهو بهٰذا الاعتبار، مُقدم وثائقياً علىٰ النص التاريخي.. ونحن هنا لا نرفض المعرفة التي يمنحها لنا التاريخ، فهو مصدر للتعرف علىٰ أحوال الأمم السابقة، واكتشاف قوانين الحركة الاجتماعية، لٰكن نرىٰ أن التاريخ لا يرقىٰ ليصبح حكماً علىٰ النص المعصوم، ومختبراً له.

هٰذا من ناحية، ومن ناحية أخرىٰ، يمكن أن نطرح السؤال التالي: ما قيمة النصوص في الكتاب والسنَّة، التي قررت، وبيَّنت بالتفصيل: كيف بدأ

الخلق، وكشفت عن تطور مراحله، ثم كيف ينشئ الله النشأة الآخرة، كمعرفة معصومة، من الوحي، ومن ثم طلبت معرفة الوحي (النصوص نفسها)، من الإنسان السير في الأرض، للتحقق، وتحصيل اليقين؟!

فالمعرفة بدأت من الوحي، من السماء.. والسير في الأرض (التاريخ) طُلب للتأكد، والبرهنة، ورؤية الآيات، واكتشاف قوانين وسنن التسخير، قال تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت:٥٣].. لذلك رأينا، ولا نزال نرىٰ: أن السائرين في الأرض (التاريخ) بلا دليل الوحي، ومعرفة الوحي، وقعوا بتناقضات، وتخبطات، ونظريات لا نهاية لها.



التاريخ.. وسيلة اكتشاف السنن

والأمر الذي نريد إيضاحه هنا: أن التاريخ، هو بحق الأب الحقيقي للعلوم الاجتماعية، والوسيلة التي تمكن من اكتشاف سنن، وقوانين الاجتماع والعمران، التي تعتبر المؤثر في حركة الحياة، من خلال حرية الإنسان واختياره، وفعله، حيث رتَّب الله نفاذ سنن التغيير بإرادة الإنسان واختياره، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ﴾.. والفاعل في قوله تعالىٰ: ﴿لَا يُغَيِّرُ﴾ يعود علىٰ الله سبحانه.. وفي قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ نرىٰ أن الفاعل في ﴿يُغَيِّرُواْ﴾ هو الإنسان، وكأن سنن التغيير التي شرعها الله، ربط نفاذها باختيار الإنسان.. فالكثير من السنن الاجتماعية في الأنفس، لا يمكن التحقق منها في الحاضر، الذي سوف نعلم نبأه بعد حين، قال تعالىٰ: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴿٨٨﴾﴾ [ص].. ليس ذٰلك لأن الإنسان أداة البحث، وفعله، ومحله فقط، وإنما لأن طبيعة السنن تقتضي زمناً وبطئاً في تحولها وتحققها، علىٰ خلاف قوانين المادة، وأن المصدر الوحيد للتعرف عليها، وكشفها، والتيقن منها، هو التاريخ، وأن النص في الكتاب والسنَّة، أشار إلىٰ بعضها، وطلب من الإنسان السير في الأرض للتحقق والتأكد من نفاذها في الأمم السابقة، لأن الحاضر لا يحقق ذٰلك، ولحث الإنسان علىٰ اكتشاف قوانين وسنن اجتماعية أخرىٰ، حتىٰ يتمكن من تسخيرها.

وفي اعتقادنا، أنه من المفيد التوقف عند هٰذه القضية قليلاً، وتسليط بعض الأضواء عليها، بالقدر الذي يسمح به المجال، لأن لها من الأهمية، ما يجعلها محل بحث قائم بذاته، ويستدعي الفقه بها، ومتابعة النظر إليها،

في ضوء معرفة الوحي في الكتاب والسنّة، ومدارك العقل في دراسة التاريخ، والتأمل في السيرورة البشرية، والسنن أو القوانين التي تحكمها، وما يمكن أن يلمح من التصادم بين القدر والحرية، والتي يُعبر عنها أحياناً كمسلَّمة: بأن التاريخ يعيد نفسه.. تلك المقولة التي حاولت جعل الفعل البشري مسيَّراً، كجزء من فلسفة عامة في تفسير الحركة الإنسانية، واستجاباتها، ومعايرتها، طبقاً لقوانين المادة الصماء، في محاولة لقطع علاقة الإنسان بالخالق المدبر للكون، وجعل حركة التاريخ حتمية ذاتية، ألغت معها حرية الإنسان، أو أية إرادة خارجة عن إطار المادة!

وعلىٰ الرغم من سقوط الحتميات، التي ادعىٰ لها فلاسفتها وأنصارها، أنها الآلهة البديلة عن الله خالق الكون، إلا أننا لا يمكن أن نقول: بأن حركة الحياة هي عبث من العبث، خارج عن نطاق أية سنّة، أو نظام، أو انضباط، وإرادة مطلقة.. بل نقول:

إن الحقيقة التي أكدتها التجارب البشرية المتطاولة، والنتائج التي انتهت إليها تواريخ الكثير من الشعوب، ومنها تاريخ الأمة المسلمة: أن هناك سنناً، وقوانين اجتماعية، وضعها الله وقدَّرها، فهي أقدار لحكم حركة الحياة والأحياء، وبيَّنت معظمها معرفة الوحي، في الكتاب والسنّة، ودعت إلىٰ التأكد من نفاذها، والتحقق منها، بطلب السير في الأرض، ودراسة تاريخ الأمم السابقة، للاهتداء إليها، ومعرفة التعامل معها، وكيفية المداخلة في مسارها، وتسخيرها.

هٰذه السنن والقوانين، هي من السنن الجارية، وليست الخارقة، لا تتبدل، ولا تتغير، ولا تحابي أحداً.. وأنها مطّردة، تتكرر نتائجها كلما وُجدت مقدماتها، ما لم تتخلف بعض الشروط، أو توجد بعض العوائق التي ما علىٰ الإنسان إلّا اكتشافها، لنفي العجز، وإعادة المحاولة: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا﴾ [الأحزاب:٦٢] ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا﴾ [فاطر:٤٣].. وأن الإنسان لا يمكنه أن يبدلها، أو يخرج عن نسقها، أو يبطلها، وإنما يمكن له من خلال إدراكها، والإحاطة بها، أن يقوم

بالمداخلة، التي تمكّن من التسخير.. وهذه المداخلة، وهذا التسخير، لا يمكن أن يتم بعيداً عنها، وذلك بمغالبة قدر بقدر، أو سُنَّة بسُنَّة..

والأمر الذي لا بد من إيضاحه، أيضاً، هو: أن الله ﷻ، بفضله، ونعمته، وتكريمه للإنسان، ناط نفاذ السنن، ونتائجها، وما يترتب عليها من تغيير، بإرادة البشر، ولم يجعلها قوانين صارمة، بعيدة عن إرادة وفعل البشر.. فالتاريخ لا يعيد نفسه، وإنما يخضع لسنن مضطردة، متفاعلة مع إرادة البشر، حيث رتب الله كثيراً من سنن السقوط والنهوض، على إرادة وفعل البشر.. ولا يتسع المجال لإيراد الكثير من النماذج على ذلك..

ونستطيع أن نقول: إن النص طرح هذه السنن كقوانين مطردة، صارمة، لا تتخلف، وأتى بنماذج تطبيقية من خلال مجتمعات الأنبياء السابقين، للتدليل على اطرادها ونفاذها، وعدم تخلفها وتبدلها.. وتحدى بالعواقب المترتبة عليها.. والتحدي بالعواقب، مرحلة تعتبر فوق مرحلة تقرير النتائج، التي تترتب عندما تتوفر المقدمات في قوانين العلوم.. من هنا نقول: بأن التاريخ مصدر لاكتشاف سنن وقوانين التسخير، التي تحكم الحياة والأحياء، حتى يتمكن الإنسان، وخاصة المسلم، وريث النبوة وصاحب الرسالة الخاتمة، أن يبصرها ويمكن له تسخيرها، ومغالبة قدر بقدر، والمداخلة في بناء الحاضر، واستشراف المستقبل، حتى يستطيع القيام بمهمة الاستخلاف وفق منهج الله، الذي بيَّنه الوحي، وأكده التاريخ.

والحقيقة التي لا بد من استصحابها باستمرار، هي: أن القيم المعيارية، التي تحدد الأهداف، ونقوّم بها التاريخ، والحاضر، ونزن بها العقل، والاجتهاد البشري، في محاولته التنزيل الإسلامي على الواقع، ونحدد على ضوئها الخطأ، والصواب، في المسيرة الحضارية الإنسانية، والحركة التاريخية الإسلامية، وتمنحنا الدليل المنهجي الثابت، في دراستنا للتاريخ، وتحليلنا للواقع، وتكشف لنا السنن والقوانين الناظمة للحركة الاجتماعية، حتى نتحقق منها، وندرك أن تسخيرها يعصمنا من القراءات المذهبية، والأبجديات الخاطئة، ووجهات النظر الشخصية، وتعميم التجارب

الذاتية، سواء في قراءة التاريخ أو في إعادة كتابته، وتحملنا أعلىٰ درجات المسؤولية والموضوعية، سواء في تحصيل المعرفة، أو في الالتزام بأدبها وأخلاقها، إنما هي: القيم المعصومة، التي جاءتنا بها النبوة، في الكتاب والسنة، وحققتها لنا معرفة الوحي، لتشكل لنا معايير ثابتة مأمونة، لأنها خارجة عن وضع الإنسان، وغير خاضعة لرغباته، وأهوائه، وعلمه، المحدود، وعمره المحدود أيضاً، ومعارفه النسبية، والتي تكتسب فاعليتها، واستمرارها، من الإيمان بها.. وإنها بمجموعها نظرياً وتطبيقياً، هي الدين.. والالتزام بها هو الأمانة التي حملها الإنسان.. وأن حسن أدائها وفق منهج الله، هو العبودية، التي خلق الإنسان لها.. وأن حراستها، والقيام بحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هو سبيل الخيرية والتميز، التي اختص الله بها هٰذه الأمة، بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وينبغي أن نقول: إنه من الأهمية بمكان، الاستمرار بالتفكير، والاجتهاد في إيجاد الأدوات المعرفية، والمناهج اللازمة، لتأسيس وتأصيل القيم الإسلامية، في الكتاب والسنّة، في الواقع الإسلامي، ووضع الخطط والبرامج العملية، والأوعية الشرعية، والامتداد بالاجتهاد في إقامة المؤسسات، ووضع الدراسات، والإفادة من التجارب التاريخية، العامة والخاصة، لحماية هٰذه القيم، ومراقبة تطبيقها، وحسن تنزيلها علىٰ الواقع، والحيلولة دون القراءات الخاطئة لفهم المجتمعات الإسلامية، والتأويل الخاطئ للقيم نفسها، في الكتاب والسنّة، لإعطاء مسوغ تراثي أو شرعي لمذاهب الرفض، والخروج، والاختراق.. كما لا بد من نقد التاريخ بأمانة وشجاعة، وكشف الآليات الاجتماعية، أو السنن الاجتماعية، وكيفيات تسخيرها، والمداخلة في مسارها، لأن استشراف التاريخ، ووضع الحاضر في موقعه المناسب من المسيرة التاريخية للأمة، وامتلاك القدرة علىٰ اكتشاف السنن، وتسخيرها، له من الأهمية من البناء الحضاري، ما يفوق محاولات استشراف المستقبل، ومحاولة التحكم بمسارات الحاضر.. ذٰلك أن الحاضر هو مستقبل الماضي، وأنه ماضي المستقبل، ومقدماته، التي لا يمكن لنا

حسن بناء المستقبل ما لم نصوِّبها.. وأن أية محاولة للنهوض بالحاضر، لا بد أن تتم في ضوء معايرة الماضي التاريخي للأمة. في ضوء قيمها في الكتاب والسنَّة.

ونعتقد أن استمرار التخلف، والركود، والتراجع، إنما هو بسبب معايرة الواقع الذي نحن عليه بتاريخ وقيم حضارية أخرىٰ، غريبة عن أصوله وقيمه الحضارية، بعيدة عن ماضيه، وأن الأمة المسلمة في تاريخها الطويل، حافظت علىٰ القيم الإسلامية، وكان انحيازها للقرآن، كلما انفصل السلطان عن القرآن.. وأن هٰذا، كان يشكل لها دائماً خميرة النهوض، ويمنحها الإمكان الحضاري، إذا توفرت شروطه وظروفه، ويحول دون موتها وانقراض حضارتها.

وقد تكون المشكلة اليوم: أن عمليات النقد، والمراجعة، والمعايرة، وإعادة قراءة التاريخ، أو كتابته، إنما تتم بعيداً عن القيم، التي جاء التاريخ استجابة لها، أو جنوحاً عنها، بسبب سوء الفهم للتعامل معها، وتتخذ من قيم الحضارة الغربية، وكلياتها، ومذاهبها السياسية، والاجتماعية، معياراً للحكم علىٰ التاريخ الإسلامي، ومحاولة مقاربته ومشابهته بالمراحل التاريخية، التي مرت بها المجتمعات الأوروبية، وما سادها من قيم، الأمر الذي لم يورث الأمة المسلمة إلا مزيداً من التبعية، والتخلف، والانحطاط، والتشويه، والتخاذل الثقافي.

وحسبنا أن نقول: إنه خلل منهجي، لتجاهله تاريخ الأمة، ومعادلتها الاجتماعية.

ولعل الإشكالية، التي نعاني منها في مشروعات النهوض، أو دعوات الإصلاح والتجديد، ووسائل التغيير للواقع، الذي نحن عليه:

الاقتصار علىٰ الإحساس بالمشكلة، وعدم امتلاك القدرة علىٰ تجاوز ذٰلك، إلىٰ مرحلة تحليلها، ودراسة العناصر التي تتكون منها، والأسباب التي تكمن وراءها.. أو بمعنًى آخر: عدم الإحاطة بعلمها كما ينبغي، في

ضوء استيعاب المعادلة الاجتماعية للأمة المسلمة، التي تمكننا من اكتشاف الخلل، وتشكل لنا دليل المعالجة، وترسم لنا سبيل الخروج من الواقع الذي نعيشه.

لذٰلك، رأينا أن الفشل لحق بمساعينا للنهوض جميعاً، سواء في ذٰلك المشاريع المستوردة من الخارج، من الأمم الأخرىٰ التي لها معادلتها الحضارية، ومنظومتها الفكرية، وتاريخها الثقافي، أو المشاريع النهضوية، وأدوات التغيير، التي طرحت في الداخل الإسلامي، لأنها ـ كما أسلفنا ـ لم تتجاوز الإحساس بالمشكلة إلىٰ الإحاطة بها، والتعامل معها، من خلال استصحاب المعادلة الاجتماعية للأمة، التي لا بد لها من الارتكاز والانطلاق من عقيدة الأمة، وقيمها.. أو بتعبير آخر: منظومتها الفكرية، أو عالم أفكارها بالدرجة الأولىٰ، ومن ثم التاريخ المتطاول لهٰذه الأمة، برؤية شاملة لفترات السقوط والنهوض، لأن التاريخ في نهاية المطاف، يمثل الاستجابة الصحيحة، أو المغلوطة، لمنظومة القيم وعالم الأفكار، ويبصِّر بالعقل العام، أو الجمعي للأمة، ويفقِّه بالكيفيات التي تعامل فيها مع القيم، وتفاعل معها، في الظروف المختلفة.. ومن ثم لا بد من الإحاطة بالحاضر، وتشكله الاجتماعي، والثقافي، والسياسي، وأين يمكن تصنيف موقعه من القيم، والتفاعل معها.. وأين يمكن أن يكون من المسيرة التاريخية للأمة؟.

إن أي مشروع للنهوض، يتجاهل أحد هٰذه العناصر الثلاثة: منظومة القيم أو عالم الأفكار؛ والتاريخ الذي يمثل الوعاء والاستجابة والتجسيد لهٰذه القيم في الظروف المختلفة؛ والحاضر كحلقة من هٰذا التاريخ ـ لأن الحاضر هو مستقبل الماضي، كما أسلفنا ـ كعناصر تتركب منها المعادلة الاجتماعية للأمة، سوف يبوء بالفشل والعجز عن تحقيق أي نهوض، علىٰ الرغم من امتلاك إمكانيته، حيث أننا في هٰذه الحالة، قد نمتلك القدرة، لٰكننا نفتقد الإرادة التي تتحقق من خلال الرؤية الشاملة، التي لا بد منها في أية عملية للنهوض، وتجنب الارتكاس، والإحباط، وانطفاء الفاعلية.

إن القراءات النقدية التقويمية، التي ندعو إلىٰ تأصيلها، وإشاعتها، وتشكيل العقل الناقد، المتسلح بالمعايير الدقيقة، في الكتاب والسنَّة، المتسم بأمانة المعرفة وأخلاقها، يجب ألا تقتصر علىٰ الماضي (التراث والتاريخ)، بل لا بد أن تمتد إلىٰ نقد وتقويم الواقع المعاصر، وتكون قادرة علىٰ كشف الأسباب الممتدة في التاريخ، والنتائج التي انتهت إليها في الحاضر، وامتلاك القدرة علىٰ وضع الحاضر ـ كما أسلفنا ـ في موضعه الصحيح من المسيرة التاريخية، حتىٰ يمكن الإفادة من التاريخ في تصويب الحاضر، والتحضير للمستقبل.

وإننا حينما ندعو إلىٰ الصدق مع أنفسنا، وعدم الانحياز العاطفي للتاريخ الإسلامي، ونؤكد علىٰ أهمية النقد، والمراجعة، والتقويم، لتصويب مسيرة الحاضر، وحسن رؤية المستقبل، يحزننا أن نقول: بأن ما يمكن اعتباره من السلبيات في التاريخ الإسلامي، أو من النقاط السوداء أثناء معايرته بالقيم، في الكتاب والسنَّة، إذا ما قورن بالحاضر الذي نحن عليه، يجعل الحاضر، الذي لا نجرؤ علىٰ نقده، دون سرية تلك السلبيات، التي ننتقدها في التاريخ الإسلامي!

إن الحاجة تشتد أكثر فأكثر إلىٰ إبراز مقومات الهوية الإسلامية ـ بعد أن اشتدت المحاولات الدولية، في حقبة العلو اليهودي، الثقافي والسياسي، بعد مرحلة العلو العسكري، لطمسها، وإلغائها ـ وبيان قسمات المجتمع الإسلامي، وتميُّزه، من منظور تاريخي، للتدليل علىٰ عمق قيم الكتاب والسنَّة، واستمرارها، وانحياز الأمة إليها، حتىٰ في أشد الفترات، لأنها هي القوة الدافعة للنهوض، المانعة من السقوط، ولأن أية محاولة للنهوض، بعيداً عن معادلة الأمة الاجتماعيه، واستصحاب قيمها المعيارية، والاهتداء بظروف وشروط ميلادها الأول، في السيرة النبوية، سوف تبوء بالفشل كما هو الحال.. ويبقىٰ المطلوب اليوم: كيفية تحويل القيم الإسلامية، إلىٰ مؤسسات فاعلة، قادرة علىٰ الامتداد بها، والحراسة لها، ووقاية الأمة، وعدم الانشغال عن ذٰلك، بالتراجع إلىٰ مواقع الفكر الدفاعي، التي يحدد ساحاته العدو، والتي استنزفت ـ ولا تزال ـ الكثير

من الطاقات، وحالت دون المرابطة في المواقع الغائبة عن ساحة الفعل الإسلامي.

ولعلي أقول: بأن الحاجة إلىٰ التأسيس، والتأصيل، والارتباط بالجذور، في هٰذا الوقت بالذات الذي بدأ يتمدد فيه الآخر، المهيمن علىٰ الثقافة، والحضارة، والتاريخ، وعلىٰ التشكيل العقلي، للكثير من المفكرين العرب والمسلمين، باتت اليوم أشد من أي وقتٍ مضىٰ.



حتى يكون التاريخ
أحد عوامل النهوض (*)

(*) من التقديم لكتاب الأمة رقم (٤٠): «قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي»، ذو الحجة: ١٤١٤ هـ.

٢١٩٣/١٠



من لوازم الرسالة الخاتمة، عقلاً ونقلاً: صحة النص القرآني، وحفظه، وسلامة منهج النقل، حيث لا يمكن عقلاً، ولا واقعاً، أن يخاطب الناس، ويكلفوا بنصوص منحولة، أو محرفة، وأن يترتب الثواب والعقاب علىٰ ذٰلك التكليف، لأنه يتنافىٰ مع العدل المطلق، لذٰلك فسلامة الخطاب، يمكن أن يعتبر من لوازم الخاتمية، وتوقف النبوات الذي يعني: توقف التصويب، وبيان مواطن التحريف والتبديل، كما أن من لوازم الرسالة الخاتمة: الخلود للنص القرآني، والخلود للبيان النبوي أيضاً. . والخلود بأبسط مدلولاته هو: التجرد عن حدود، وقيود الزمان والمكان، وامتلاك أمة الرسالة الخاتمة، القدرة والإمكان، علىٰ تجريد النص من أسباب نزوله، ومكان نزوله، وتوليد الأحكام، والأفكار، والرؤىٰ، القادرة علىٰ الاستجابة لمعالجة المشكلات المتجددة في كل عصر ومكان. .

إن خاتمية الرسالة وخلودها، تعني: قدرتها الدائمة علىٰ إنتاج الأنموذج للإنسان الرباني، الصالح المصلح، الذي يتحقق بالرؤية الراشدية، ويعتبر الأساس في التغيير المنشود، للوصول إلىٰ المجتمع الإسلامي المأمول، وتقويم سلوكه، وضبط حركته، بالقيم الإسلامية، ومعاودة إخراج الأمة الوسط، التي تحقق الشهود الحضاري، وتلحق الرحمة بالناس، حملاً للأمانة، واستجابة للتكليف، وصولاً إلىٰ مرتبة: الجعل الإلٰهي لها، بقوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣]، وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء]. . هٰذا الجعل الذي لا يتحقق، إلا بالعودة إلىٰ قيم الكتاب والسنّة

المعصومة، لبناء المرجعية، واعتمادها المعيار الأساس، لتقويم التاريخ والحاضر، وحسن بناء المستقبل، وفك قيود التقليد الجماعي والآبائية، التي أدت إلىٰ انطفاء الفاعلية، والتخاذل الثقافي، وتخليص العقل المسلم، من الاحتكام إلىٰ فهوم واجتهادات البشر، وأفعالهم، التي يجري عليها الخطأ الصواب، والتي قد تشكل آبائية من نوع آخر، وقيوداً مسبقة، وحواجز، تحول دون الوصول إلىٰ التلقي عن الينابيع الأولىٰ، في الكتاب والسنَّة، وإعادة تصحيح المعادلة المقلوبة اليوم في عالم المسلمين، فبدل أن تكون فهوم المسلمين وأفعالهم، في العصور المتعددة، التي تلت مرحلة السيرة، والخلافة الراشدة، محل دراسة، ومعايرة، وتقويم بقيم الكتاب والسنَّة، أصبحت هٰذه الفهوم هي المعيار للتفكير، والفعل الإسلامي، ونخشىٰ أن نقول: إنها أصبحت في نظر الكثير منا، هي المعيار الوحيد، لفهم الكتاب والسنة في كل عصر، علىٰ الرغم من تبدل المشكلات، إلىٰ درجة أصبحت معها مدلولات الآيات والأحاديث، ومقاصدها، تنزل عليها، وكأن القدسية والعصمة عن الخطأ، انتقلت من قيم الكتاب وبيانه، إلىٰ أفهام الناس، واجتهاداتهم، وأفعالهم، وبذٰلك تحولت القدسية والمعيارية إلىٰ الفكر، والفعل البشري، وبدأ الاستغناء، شيئاً فشيئاً، عن الرجوع إلىٰ الكتاب والسنَّة، فحوصر الخلود، وتجمدت العقول، وأغلق باب الاجتهاد، وانطفأت الفاعلية، وتوقف العطاء والامتداد، وبدأ خروج المسلمين من التاريخ.

ولا شك عندنا، أن هٰذه الفهوم المتعددة والمتنوعة، في مختلف الظروف، والأزمان، والأماكن، أو هٰذا الرصيد من التراث الفقهي والفكري، والتاريخي، يشكل لنا أهم الأدلة، والوسائل المعينة علىٰ الفهم، وكيفيات تنزيل الإسلام علىٰ الواقع، كما يكسبنا من جانب آخر، المرونة، والخصوبة، والتنوع، سواء في ذٰلك العصر الواحد، والمفكر الواحد، أو تتالي العصور، واختلاف المشكلات، وتعدد المدارس الفكرية والفقهية، الشيء الكثير. لذٰلك، نعتقد أن تجاوزه، بسلبياته وإيجابياته، أو بصوابه وخطئه، ليس من المنهج العلمي، ولا النظام المعرفي، الذي سوف لا يتكامل إلا بتوفرنا علىٰ الإحاطة بهٰذا التراث، لٰكن بشرط أن نتحرر منه،

ونمتلك القدرة علىٰ تقويمه، والحكم عليه، كاجتهاد بشري، من خلال القيم المرجعية، والتحقق بالمعيارية التي تمنحها معرفة الوحي المعصومة، والخارجة عن وضع الإنسان وكسبه، فكراً وفعلاً.

بل لعلنا نقول: إن استشراف عطاء المسلمين، في إطار الفكر والعقل (التراث)، يشكل لنا بنموه، وضموره، ونهوضه وسقوطه، وإبداعه وتقليده، معالم واضحة للفهم، وكيفيات معينة للتعامل مع النص، وتنزيله علىٰ الواقع، لكن المشكلة أو الإشكالية الحقيقية، التي يعاني منها العقل المسلم المعاصر ـ فيما نرىٰ ـ أن تتحول المعيارية من قيم الكتاب والسنّة، المطلقة، الخالدة، المعصومة، إلىٰ فهوم البشر النسبية المظنونة، التي يجري عليها الخطأ والصواب.

وبدل أن نعاير مدىٰ صوابية الفعل، والفهم البشري، بقيم الكتاب والسنة، نعاير الاجتهاد البشري، بفعل وفكر بشريين، لا عصمة لهما.



سلامة عالم الأفكار

والقضية التي نرىٰ أنه من المفيد إعادة طرحها، والتأكيد عليها، والتذكير بها، أن الأمة المسلمة، التي تمتلك القيم المعصومة (معرفة الوحي)، ويسلم لها عالم أفكارها، الذي يشكل لها رؤية ومعيار، هي الأمة التي تمتلك باستمرار، الإمكان الحضاري، والقدرة علىٰ النهوض، مهما كان حجم الإصابات التاريخية، التي تلحق بها، لأن الإصابات في هٰذه الحالة، لا تتجاوز عالم الأشياء، الذي يدين بوجوده وإنتاجه، إلىٰ عالم الأفكار.. أما إذا كانت الإصابة لعالم الأفكار، فإن أشياء الأمة، لا تغني عنها فتيلاً. كما أن سلامة عالم الأفكار، يكسب الأمة القدرة علىٰ الصمود، والحيلولة دون التذويب، والذوبان المراد لها.

وفي ضوء ذٰلك، يمكن أن نفقه قول الرسول ﷺ فيما يرويه الشيخان، عن أبي هريرة: «**إني قد خلفت فيكم ما لن تضلوا بعدهما، ما أخذتم بهما، أو عملتم بهما: كتاب الله وسنتي**»[١]. وقوله: «**فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين. عضوا عليها بالنواجذ**»[٢]..

وفي ضوء ذٰلك أيضاً يمكن أن ندرك الأبعاد الحقيقية لتعهد الله ﷻ بحفظ القرآن وبيانه، بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر]، وقوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۝١٧ ... ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۝١٩﴾

(١) كنز العمال: (١/٦٣٤).

(٢) رواه أحمد، وابن ماجه، والحاكم.

[القيامة: ١٧ ـ ١٩]. . لأن صحة النصّ من لوازم الخاتمية، كما أسلفنا. . وندرك أيضاً: لماذا جاءت معظم الآيات، تؤكد علىٰ التمسك بالكتاب، والاعتصام به.

ومن هنا نفقه، لماذا جعل الله المجاهدة بالقرآن، وامتلاك الشوكة العقدية، والفكرية، أساس الجهاد، وأعلىٰ أنواعه، وأكثرها فاعلية، وبلاغاً وتحقيقاً لأصول الدين، وغايات التدين ومقاصده، قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ۝٥٢﴾ [الفرقان]. . ذٰلك أن الإشكالية الحقيقية، التي يعاني منها الإنسان، في كل العصور، أو الأزمة الأم، التي تتولد سائر المشكلات في رحمها، وتعتبر مظاهر لها، وأعراضاً تدل عليها، إنما هي الأزمة العقدية الفكرية، الثقافية، أو بكلمة مختصرة: إصابة عالم الأفكار.

ولعل ما يلفت الانتباه، إلىٰ تأكيد هٰذه القضية المهمة، ما اختُتمت به سورة البروج، من قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ۝٢٢﴾ [البروج]. فقد لا يجد المتأمل، بادئ ذي بدء، أدنىٰ علاقة بين موضوع السورة، وما اختتمت به، فبعد أن ذكر الله سبحانه ألواناً من التعذيب، والشدة، والفتن، التي لحقت بالمؤمنين والمؤمنات، من الحرق والتقتيل، وشيوع الظلم، وغلبته، في فترة تاريخية محددة، وما ذكر بعد ذٰلك من حديث الجنود: فرعون وثمود، كنماذج متصاعدة للظلم، في مواجهة النبوة، في التاريخ الإنساني، وكيف أن الظلم، والإصابات، مهما تصاعدت، واحتلت بعض حقب التاريخ، وطغت عليها، فإن الأمة التي تمتلك القيم السليمة المعصومة (معرفة الوحي)، ويسلم لها عالم أفكارها، تبقىٰ قادرة علىٰ النهوض والتجاوز، والإقلاع من جديد، لأن الظلم لا ينال إلا من أشيائها: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه: ٧٢].

إن حفظ القرآن، وعدم النيل منه، واستمرار المجاهدة به، هو الذي يمكّن الأمة المسلمة، من النهوض والصمود، في كل الظروف، ويمنحها القدرة علىٰ إعادة البناء، مهما لحق بها من إصابات: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ۝٢٢﴾ [البروج].

قد يتوهم الإنسان في لحظات من الغفلة، وتحكم النظرة الجزئية والآنية، والعجز عن الاستقراء الشامل، وربط الجزء بالكل، وعدم اعتماد الزمن المطلوب، الذي يمثل سنّة الأجل، التي لا بد منها لإنضاج الفعل، والتي تعتبر أحد الأبعاد الرئيسة للفعل البشري، أو عندما يأسره مسار الصورة، ويغيب عنه فعل الحقيقة، وفاعليتها: أن الإنسان، يمكن أن ينقاد من خارج نفسه، بسبب ما يمارس عليه من وسائل الإكراه، والإجبار، والإرهاب، ويرىٰ لذٰلك بعض الاستدلالات الهشة هنا وهناك، التي قد تتولد عنده كثمرة لشدة المعاناة، وفقدان القدرة علىٰ التحمل، والصبر، والمجاهدة، لاستيفاء الزمن المقدور، فيلجأ إلىٰ اعتماد الإكراه، كأقرب وأسرع وسيلة للإنجاز.

لكن الذي يستطيع التفريق، بين الزبد الطافي علىٰ سطح المجتمعات، وبين ما يمكث في عمق المجتمع، من القناعة، التي تعتبر المحرك الأساس، يفقه حقيقة الجهاد، وأداته، والوسيلة الفاعلة فيه، ويبصر دور القرآن في التحويل الثقافي. . وعندما يقرأ في خاتمة سورة ق قوله تعالىٰ: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴿٤٥﴾﴾، يدرك تماماً قيمة حفظ القرآن، وأهمية سلامة عالم الأفكار، وفاعلية المجاهدة فيه لإعادة البناء.

لذٰلك نعتقد أن أية محاولة للتغيير، وإعادة الصياغة والبناء، وأية مشاريع للنهوض، والتجديد، تغفل أهمية الرسوخ، والإحاطة بعلم المشكلة الثقافية، والسنن التي تحكمها، الذي يشكل التاريخ أحد معالمها، وكيفيات ومناهج التعامل مع القيم المعصومة، أو تتجاوزها، محكوم عليها بالإخفاق، لأنها تتعامل مع الآثار، وتهمل دراسة الأسباب، وتبصر العرض، وتهمل الجوهر، وترىٰ الصورة، وتغيِّب الحقيقة، وتتعامل مع الأشياء، وتتجاوز الأفكار، التي كانت وراء إنتاجها.

فالإنسان، هو المخلوق الوحيد، الذي ينقاد من داخل نفسه، وتتحدد مسالكه في ضوء قناعاته، ويأتي فعله ثمرة لفكره، وعقيدته. لذٰلك فميدان

التغيير الحقيقي، ووسيلته وأداته، هي المعرفة، التي تعيد بناء عالم الأفكار، فتتغير المسالك، ويتغير الواقع. وما وراء ذٰلك من وسائل، إنما تكتسب أهميتها، وفاعليتها، بمقدار ارتكازها علىٰ العقيدة، وارتباطها بالمسألة الفكرية.

لذٰلك بالإمكان القول: إن إمكانية التغيير، والنهوض، والتجديد، والتصويب، متوفرة دائماً، طالما أن المسلمين يمتلكون هٰذا القرآن، ويمتلكون بيانه. ولا نقصد بالامتلاك هنا: الحفظ والنقل السليم، علىٰ أهميته وضرورته، وقد تعهد الله به، إنما نقصد كيفية التعامل مع هٰذا المحفوظ، وتنزيله علىٰ واقع الناس، في ميادين الحياة المختلفة.



الحاجة إلىٰ فقه سياسي

والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها، بعيداً عن الانحياز العاطفي، أنه علىٰ الرغم من أننا نمتلك، في نطاق المسألة السياسية، ما تمنحه لنا القيم المعصومة، في الكتاب والسنَّة، من المنطلقات الأساسية، والمقاصد، والأهداف، وما تقدمه لنا فترة السيرة، والخلافة الراشدة، من أدلة عمل تطبيقية، ووسائل معينة، إضافة إلىٰ تنوع، وغنىٰ، التجربة التاريخية الإسلامية، إلا أننا ما نزال نفتقر إلىٰ تأسيس، وتأصيل، فقه دستوري، وفقه دولي، وفقه إداري، وفقه رقابي، أو بكلمة مختصرة: فقه سياسي، مؤسسي، إسلامي.

وما عندنا في هٰذا المجال، كـ «السير الكبير»، للفقيه محمد بن الحسن الشيباني، و«الأحكام السلطانية» للماوردي، وغير ذٰلك، مما جاء في ثنايا كتب التاريخ السياسي والثقافي، أثناء سرد الأحداث السياسية، وإن كان ذٰلك لا يقاس بالامتداد، والتبحر الفقهي في المجالات الأخرىٰ، إلاَّ أنه يمكن أن يشكل أنموذجاً، ودليل عمل علىٰ كيفية توليد الفقه السياسي، وتنزيل القيم علىٰ الواقع، لٰكنه في نهاية المطاف، لا يخرج عن أن يكون اجتهاداً غير مُلزم، جاء وليد عصر معين، بظروفه، ومشكلاته.. هو فهم بشري للقيم الواردة في الكتاب والسنَّة، في ضوء العصر، وليس ديناً ملزماً.

صحيح أن ثروتنا من الفقه التشريعي، والقضائي، غنية، ومتنوعة، وممتدة، علىٰ الرغم من توقف اعتمادها، كمصدر للأحكام، علىٰ المستوىٰ الرسمي، الأمر الذي لم يتوفر لأي فقه تجاوزته المؤسسات الرسمية، أو

أهملته.. وصحيح أيضاً بأن هٰذا الفقه التشريعي والقضائي، يشكل النسيج الاجتماعي للفقه السياسي المطلوب، إلاَّ أنه بكل المقاييس، لا يغني عن تأصيل فقه سياسي متطور، مستمد من الكتاب والسنَّة، يميز النظام السياسي في الإسلام، ويقدم الحلول المناسبة، والإجابات الكافية، المستصحبة للمرجعية الإسلامية، في قضايا: كيفية صنع القرار، وبرامج الشورىٰ، وحدود الرأي العام، والجمهور، والأمة، والحكومة، والدولة، وحقوق الإنسان، وعلاقة الفرد بالدولة، والسلطة، والمعارضة، والمشاركة، والتعددية، والتداول، والبيعة، والطاعة، ومسؤوليات الحاكم، ومسؤولية الحكومة، ومسؤولية الفرد، وقضايا الولاء، والبراء، وحدودهما، والعلاقة بين السلطات، والوضع السياسي، والاجتماعي، لغير المسلمين، ومسألة الأقليات الإسلامية في العالم، والعلاقات الدولية، السياسية والاقتصادية، ومفهوم السيادة الوطنية، وحدود المواطنة، وحقوقها، وحق التدخل الإنساني.

وفي اعتقادي أن هناك الكثير من المفاهيم السياسية، المطروحة اليوم علىٰ الساحة الإسلامية، لا بد من تحريرها من الناحية الشرعية، من أهل الدراية والفقه، والتخصص، مثل مفاهيم: البيعة، والطاعة، والجماعة، والحزبية، والتعددية في الدولة المسلمة... إلخ. حتىٰ يتوقف العبث بها، تحت عناوين إسلامية، ممن لا فقه لهم، أو تفريغها من خصائصها الإسلامية، وتوهينها، ومقاربتها من القيم والمفاهيم الغربية، من بعض من لا دين لهم.



نحو قراءة جديدة للحركة التاريخية

وهنا تبرز قضية، لا بد من التوقف عندها، ولو بقدر يسير، وهي أننا، ومنذ أكثر من نصف قرن تقريباً، نتحدث عن أهمية إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، الذي يمثل السيرة السياسية، لحركة المجتمع الإسلامي، وفق منهج مستوحىٰ من القيم الإسلامية، في الكتاب والسنَّة، أو ما يمكن أن يُسمىٰ: التفسير الإسلامي للحركة التاريخية.. ونعقد لذلك الندوات، ونؤلف اللجان.. ولكن لا بد من الاعتراف، أن النتائج ـ إن كانت هناك نتائج ـ جاءت دون الآمال، والطموحات، بكثير، إلا من بعض النظرات، والجهود الفردية، التي قد تفتح بعض النوافذ، وتشكل لبنات أوليّة في البناء المنهجي، غير أنها لم تستطع أن تقدم بعض المطلوب والمأمول..

والحقيقة التي لا مفر من الإقرار بها: أن قضية التخلف، والتقليد الجماعي، التي تعيشها المجتمعات الإسلامية اليوم، لا تقتصر علىٰ جانب واحد من الجوانب المنهجية والمعرفية، وإنما هي عملية شاملة، لحقت إصاباتها بحياتنا العقلية والعملية، دون استثناء، إذ لا يمكن أن يُتصور عقلاً، ولا واقعاً، أن تتحقق التنمية والنهوض في جانب، مترافقة مع التخلف والركود في جوانب أخرىٰ، ذلك أن التنمية هي عملية شاملة، تتوازىٰ فيها جميع جوانب الحياة، وأن سبيلها الوحيد هو الثقافة.. فالثقافة هي التنمية.

ولعلنا نرىٰ: أنه لا مندوحة من إعادة النظر في مجمل الوسائل المطروحة، لمشاريع النهوض، لأنها عجزت عن التغيير، وكرست الواقع المتخلف، الذي نحن عليه. وعلىٰ الرغم من أن ميدان التاريخ، هو من أهم

وأخطر المواقع، التي تقتضي العودة إلىٰ دراستها بمنهجية، منطلقة من القيم، التي تولد التاريخ في ظلها، وليس من خلال تفسيرات، ونظم معرفية خارجة عن النسق الإسلامي، أو قادمة من الخارج الإسلامي، وإنما بنسق معرفي ذي أبجدية إسلامية، مع ذٰلك، فإن كسبنا فيه يكاد لا يذكر، إلا من بعض النقول التي نقتطعها، ونشحنها، من كتب التراث الماضي، ونفرغها في كتب العصر الحاضر..

والكثير من المحاولات، لإعادة النظر في قراءة الحركة التاريخية، والتقويم لمسيرة المجتمع الإسلامي، خلال العصور المتطاولة، جاءت مرتهنة للمنهج وللثقافة الغربية، لذٰلك نراها، تأتي وفق التقسيمات الزمانية والمكانية والنوعية، للمجتمع الأوروبي، في محاولة تعسفية، لإنزال مسيرة المجتمع الإسلامي، في القوالب والمناهج، التي أسست لدراسة تاريخ المجتمعات الغربية.. تلك المجتمعات، التي تولدت حركتها من خلال قيم مغايرة للقيم التي نشأ في ظلها، وضمن مشروعيتها، التاريخ الإسلامي، لذٰلك جاءت الإصابات منهجية بالدرجة الأولىٰ، وجاءت عاجزة عن إدراك الحقائق، وغير قادرة علىٰ المساهمة بالنهوض، لأنها حاولت معايرة مسيرة المجتمع الإسلامي، بقيم خارجة عنه، ولأنها تنتمي لحضارات ومجتمعات أخرىٰ، أو جاءت بقراءات وتفسيرات، مذهبية، متعسفة، ومبتسرة، وليست منهجية موضوعية، لأنها تناولت الموضوع وفق مقررات مسبقة، وتعاملت معه من خارج نسقه.

ويمكن القول: إن الارتهان لهٰذه الثقافات، والمناهج، حتىٰ من الذين ينحازون للإسلام، والتاريخ الإسلامي، عاطفياً، أو الذين يعتبرون أنفسهم إسلاميين، ويحاولون المساهمة بمشاريع النهوض، والتجديد، والأسلمة، يجعلهم يقعون بعدة إصابات منهجية عندما يستعملون نظريات، ومصطلحات، وأنظمة معرفية، تحمل مدلولات ومفهومات خاصة، عند أصحابها الأصليين، الذين تولدت عندهم، وجاءت ثمرة، لمعايشة وظروف ومعاناة مجتمعات معينة، لذٰلك لا يمكن اعتبار هٰذه المناهج ـ موضوعياً ـ بمصطلحاتها، ومفهوماتها، وأدواتها المعرفية، نظريات أو آليات محايدة،

تشكل مشتركاً عاماً، أو آليات عامة، للوصول إلىٰ المفهوم، أو تحقيق المقاصد المرجوة من الدراسة. ذٰلك أن الفصل بين النظرية، كمذهب فكري، له منطلقاته، وأهدافه، وأبجديته، التي يقرأ من خلالها، وبين آليات ووسائل تطبيقه، من جهة أخرىٰ، يعني تفتيت مفاهيم النظرية، ومسخها، وتقطيعها، حيث لا تخرج الآلية في النهاية، عن أن تكون، إحدىٰ مفهومات النظرية، وأداتها.



التطبيق العلماني في الإطار المعرفي

ولعل من أخطر المذاهب، والنظريات التحريفية علىٰ التاريخ، والتراث الإسلامي، التي بدأت تطل برأسها، وتتسلل إلىٰ الفكر الإسلامي، وتستنبت علىٰ التربية الإسلامية، باسم الإسلام والإسلامية، تلك التي تدعو إلىٰ دراسة الأصول الإسلامية، والتاريخ، والتراث الإسلامي، بمناهج معرفية (أبستمولوجية) غربية، متجردة عن أي التزام، أو ضابط منهجي، عقدي أو (أيدلوجي)، بدعوىٰ إعادة تجديد الفكر، أو إعادة تشكيله، علىٰ أسس علمية، إلىٰ درجة تجاوزت معها التراث، والتاريخ، إلىٰ نقد النصوص المقدسة، المعصومة عن الخطأ، في الكتاب والسنَّة، التي تشكل (معرفة الوحي)، نقداً (أبستمولوجيا) ينتهي إلىٰ الخروج بالمضمون في كثير من الأحيان عما وضع له اللفظ، والاعتداء علىٰ قيم الفكر الإسلامي، ومعاييره الأصلية، بدعوىٰ أصالة العلم، وأصالة المعرفة، وأصالة العقل، وتجريده من المسبقات، في محاولة لتطويع الإسلام، لمقاربة ومسايرة طروحات الحضارة الغربية، الغالبة مادياً.

وقد تكون المشكلة الأساس هنا، تتمثل في محاولة الالتفاف علىٰ معرفة الوحي، ومحاصرتها، وإسقاطها عملياً، بمصطلحات وأدوات بحثية جديدة، ورفض الوحي كمصدر للمعرفة، لأنه - في نظرهم - يقابل العلم والعقل، بل أكثر من ذٰلك، الادعاء بأن هٰذه المعرفة تشكل قيداً مسبقاً، يحد من نشاط العقل، ويحول دون حريته وطلاقته، في ارتياد الآفاق المتنوعة، وتحقيق الكشف والإبداع العلمي والمعرفي، في محاولة لإخراج العقيدة، أو (الأيدلوجيا)، من ساحة البحث، والعلم، والمعرفة، لأنها لم

تأت - في نظرهم - ثمرة للتفكير، والبرهان، وإنما جاءت ثمرة للتسليم، والإذعان، حيث دور العقل فيها: البيان، والشرح، والنقل، لأمر مسبق، وأنموذج مرسوم، وإطار للتفكير، جاهز مسبقاً.

وقد لا نكون بحاجة إلىٰ القول: بأن هٰذه الثنائية العقيمة، والأزمة الفكرية الممزقة، التي تؤدي إلىٰ الانشطار الثقافي، هي إحدىٰ معضلات الفكر اللاهوتي الكنسي، والحضارة الغربية، أو هي إحدىٰ النتائج المرة، للصراع بين الكنيسة، والعلم، التي أدت إلىٰ تشطير الإنسان - كما أسلفنا - حيث أصبح التدين يعني: التسليم بلا تفكير، ولا تعقل، والعلم يعني: التفكير والتعقل، بلا تسليم، وبلا مسبقات، وبلا مسلَّمات.

هٰذا الانشطار الثقافي، أو هٰذه المنهجية التي تسقط معرفة الوحي، هي ثمرة للعلمانية التي لا تقتصر علىٰ المجال السياسي الشائع في أذهان كثير من المسلمين، وهو انفصال الدين عن الحكم والحياة، واعتماد الإنسان مصدراً للتشريع، وإنما أدت إلىٰ إنتاج أنظمة، وأدوات معرفية ومنهجيات (أبستمولوجيا)، تخرج الدين والوحي (الأيدلوجيا) من ساحة العلم، والبحث، والمعرفة.

لذٰلك ما نلاحظه اليوم من نظريات، ومناهج، وأدوات بحث، ودراسات نقدية، في أدبيات (الأبستمولوجيا)، لا تخرج في حقيقتها عن أن تكون إحدىٰ التطبيقات العلمانية، في المجال المعرفي، التي بدأت تتسلل إلىٰ الداخل الإسلامي، والفكر الإسلامي، تحت شعارات التجديد، وتأصيل العقل، والعلم والمعرفة، وبالأخص عند من تكونت ثقافتهم، وتشكلت عقولهم، في مناخ الثقافة الغربية، وحملوا نسقها المعرفي ونظرياتها، ومرجعياتها، إلىٰ الساحة الثقافية الإسلامية، وبدأوا عملية التقطيع، والتطويع، والتأويل، والإلغاء، والتحريف، في ضوء المناهج، والنظم المعرفية الغربية، بدعوىٰ حيادية الآليات المعرفية، حتىٰ أصبح كل شيء خاضعاً للبحث، والقبول، والرد، بعيداً عن أي التزام عقدي، أو (أيدلوجي)، دون التفريق في ذٰلك الفحص والاختبار، بين الاجتهاد

والمعرفة العقلية، وبين النصوص المعصومة، التي تمثل معرفة الوحي!

بل لعلنا نقول: بأن من أولىٰ الأبجديات المعرفية (الأبستمولوجية)، في أدبيات النقد عندهم، طرد الدين والعقيدة (أي: معرفة الوحي)، وإخراجهما من ساحة البحث، وموضوعه. ويكفي لرد البحث، وإسقاطه، نسبته إلىٰ (الأيدلوجيا)، التي تشكل عندهم مسبقات مرفوضة موضوعياً، في مجال (الأبستمولوجيا)، أو في مجال تأصيل المعرفة، والعلم، وإعادة تشكيل العقل العلمي.

وقد لا نكون بحاجة إلىٰ القول: بأن هٰذا الانشطار الثقافي، وهٰذه الثنائية العقيمة، لم يعان منها العقل المسلم، ولم تمنعه، أو تعيقه عن الإبداع، والإنتاج المعرفي، ذٰلك أن طلب العلم في نظامنا المعرفي الإسلامي، دين، بل هو أرفع درجات التدين.. وأن الدين علم، وأنه لا تعارض، ولا تنازع، ولا ثنائية، بين صحيح المنقول، وصريح المعقول.. وأن المسبق عندنا (معرفة الوحي)، لا يشكل قيداً للعقل، وآبائية، لأنه ليس من وضع الإنسان، ابتداء، وإنما يساهم بمنح إضاءات، وهدايات، وعواصم، وأدلة عمل، وتحريض للتفكير والعقل، علىٰ اعتبار أن العقل وظيفة، كالسمع، والبصر، وليس عضواً، وأن الإسلام ألغىٰ الآبائية، وعرض معتقداتها للفحص والاختبار، والإلغاء، واعتبرها لوناً من ألوان الزراية بالعقل..

والحقيقة أنه لا يمكن أن نتصور عقلاً، ولا واقعاً، أن ينشأ التفكير في فراغ، بعيداً عن أية مسبقات، تشكل مواد التفكير، ومحله، وموضوعه، كما لا يمكن أن نتصور أيضاً أن يكون العقل الإنساني، هو أداة التفكير ومحله، في الوقت نفسه، وأن ينتج العقل نفسه المعيار، الذي يعاير به فعله، كما لا يمكن أن نتصور أيضاً أن يتحكم العلم النسبي، الذي يجري عليه الخطأ والصواب (العقل)، بالعلم المطلق المعصوم عن الخطأ (الوحي)، إلىٰ جانب عجز العلم عن الكثير من الإجابات المطلوبة بإلحاح للعقل البشري.

والقضية وما فيها، كما يقولون: تكمن في محاولة إلغاء معرفة

الوحي، أو إلغاء المرجعية، بالنسبة للعقل المسلم، وإلغاء التاريخ، والارتكاز إلىٰ الشخصية التاريخية الحضارية، في المواجهة الحضارية، وإلغاء الرؤية الدينية، التي تمنح المسلم التضحية، والصمود، في هٰذا الوقت بالذات، الذي يتقدم فيه المشروع الصهيوني بكل رؤاه ومرجعياته، ليحل محل المشروع الإسلامي ـ إن صح التعبير ـ وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بإلغاء المرجعية الإسلامية، والمسبقات من التاريخ والحضارة، وإحداث الفراغ الذي يمكِّن من احتلال العقل، قبل احتلال الأرض.

ولعل من الحقائق التي لا مجال لتغييبها، أو تجاوزها: أن العلم والمعرفة، امتدا، وتألقا في التاريخ الإسلامي، عندما ارتبطا بمعرفة وهدايات الوحي.. وأن التخلف، والعجز، والتخاذل الثقافي، وغلبة عقلية التقليد الجماعي، وشيوع الخرافة، وانطفاء الفاعلية، والانحسار العلمي، لم يتوضع ذٰلك كله في عالم المسلمين، إلا بعد الانسلاخ عن معرفة الوحي، وهداياته.. أو بمعنًى آخر: إن التخلف، والركود العلمي والعقلي، في المجتمع الإسلامي، كانا ملازمين للانفصال عن العقيدة (الأيدلوجيا)، وليس بسبب الاستمساك بها. فلقد قدم الاستمساك بالعقيدة الإسلامية في تاريخنا الطويل ـ كما تمتلك الصحوة الإسلامية اليوم، التي تعتبر الامتداد الشرعي له ـ نماذج متميزة، جمعت بين الإيمان بالعقيدة وحسن أداء العبادة، والالتحام بالتاريخ الحضاري الإسلامي، وارتقاء أعلىٰ، وأدق التخصصات العلمية، في الوقت نفسه، واستطاعت بعقيدة التوحيد، الذي يمنح الإنسان المؤمن، رؤية متميزة، من الانسجام والوحدة، بين الوحي، والعقل، والروح والجسد، والسنن النفسية، والسنن المادية، والكون والإنسان، والعلم والدين، وأن تقضي علىٰ تلك الثنائية العقيمة، وتحل المعادلة الصعبة، التي أدت إلىٰ الانشطار الثقافي، والكثير من مأساة الإنسان ومعاناته.. وأن غياب التوحيد، تاريخياً، كان ولا يزال وراء الركود والتخلف، والشتات، والتبعثر، والانفصام الثقافي، إضافة إلىٰ أن العلم، أو الحقائق العلمية اليقينية، لم تستطع أن تسجل إصابة واحدة علىٰ حقائق الدين وعقائده.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

سنن الحركة التاريخية

وقد يكون من المفيد، ونحن في إطار الكلام عن المسألة التاريخية، أن نعرض لقضية، أو بشكل أصح، أن نفتح ملفها، ونحاول استدعاءها، إلىٰ ساحة النظر، والاهتمام، لتحقيق مزيد من الرؤية والتأمل، الذي يمكّن من تجاوز الصورة إلىٰ الحقيقة، ويمنح القدرة علىٰ تجاوز النظرة السطحية إلىٰ سيرورة الأحداث، إلىٰ رؤية السنن والأسباب التي تكمن وراءها.. تلك السنن الاجتماعية التي تحكم الحركة التاريخية في سياقها العام، والتي لمّا تحظ بعد، بالأقدار المطلوبة من الفقه الاجتماعي.. تلك السنن التي تؤكد اطرادها، قيم الكتاب والسنة، وتقدم من مجتمعات الأنبياء، وسيرتهم مع أقوامهم، قصصاً تكون سبيلاً إلىٰ اكتشافها، وتلفت النظر إلىٰ أهمية إدراكها، واعتمادها في البناء الحضاري الإسلامي، قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ [يوسف].

فالتاريخ ليس حركة عفوية، منفلتة من أي سنة أو نظام، ولا حوادث متراكمة بشكل عشوائي، وإنما هو خاضع لسنن، شرعها الله في الأنفس والآفاق، لحكم الحياة والأحياء.. وهٰذه السنن لا يمكن إدراكها، واستدراكها، إلاّ بالتوغل في التاريخ البشري، والقيام بمقارنة الأشباه والنظائر، والنظر في واقع المجتمعات وحركتها، وفعلها كمقدمات، ومن ثم استيعاب المآلات والعواقب التي صارت إليها، كنتائج لازمة لمثل هٰذه المقدمات. لذٰلك جاء التكليف الشرعي في أكثر من آية، يدعو العقل المسلم إلىٰ السير في الأرض، واستكناه الحقائق التي تحكم التاريخ..

وليس ذٰلك فقط، وإنما قدم القرآن الكريم نماذج تطبيقية لهٰذه السنن من تاريخ النبوة، وربط بين المقدمات والنتائج، وبين الممارسات وأسبابها، والمآلات والعواقب التي صارت إليها، أو سوف تصير إليها، كل المجتمعات التي تتحقق فيها تلك المقدمات، علىٰ شكل أشبه ما يكون بالمعادلات الرياضية، التي لها صرامة العلوم المادية.

بل نستطيع أن نقول: إن القرآن الكريم تجاوز مرحلة البيان والإخبار بالسنن الحاكمة، وتقديم النماذج المؤكدة والدالة علىٰ فاعليتها، إلىٰ مرحلة التحدي بترتب العواقب علىٰ تلك المقدمات.. وهي قضية، من الناحية العلمية، قد تكون آكد، وأدق من ترتب النتائج علىٰ المقدمات، في المنهج العلمي، تلك النتائج التي يمكن أن تفوت في مرحلة لسبب دقيق لا يدركه المتأمل بسهولة.

ولعل مما يلفت النظر أيضاً، أن الفعل البشري هو المختبر الحقيقي لفكر الإنسان، وصدقية إيمانه.. فالإنسان في المحصلة النهائية هو الفعل والإنجاز، والأمة هي التاريخ.. فالتاريخ هو ثمرة لفكر الأمة، وقيمها.. والتاريخ من وجه آخر، هو الدليل إلىٰ فكرها وقيمها، وهو ميدان التقويم الحقيقي أثناء الحكم عليها.. وهو مناط الثواب والعقاب في ميزان العدل المطلق عند الله.. وهو حلقات متصلة، تنتظم الآباء، والأبناء، والأحفاد، وتنشأ في مناخه الأجيال.

لذٰلك قد لا يكون مُستغرباً أن يخاطب الله الأمم بتاريخها الطويل، ويجعل التاريخ سبيلاً للتعرف علىٰ هويتها الثقافية، وخصائصها التي كانت وراء أفعالها، وممارساتها.. وأن الإنسان إذا لم تدركه عناية الله، بهداية الوحي، يصعب عليه الانفلات من تاريخه، وتجاوزه، وتحويل مجراه، وذٰلك بإعادة النظر والمداخلة بمقدماته، حتىٰ لا تدركه نتائجه وعواقبه، فالإنسان هو ابن تاريخه من جهة، وصانع تاريخه من جهة أخرىٰ.

لذٰلك رأينا، كيف أن خطاب القرآن الكريم لبني إسرائيل (اليهود)، الذين عاصروا الرسول ﷺ ـ وهو بدون شك خطاب مستمر لأحفادهم حتىٰ

يوم القيامة، لأن الخطاب القرآني خالد ومجرد عن حدود الزمان والمكان - بتاريخ آبائهم وأجدادهم، جاء مستوعباً لأفعالهم، ومعدداً لجرائمهم وإفسادهم في الأرض، لأنهم لم يخرجوا عن أن يكونوا أبناءً لهٰذا التاريخ الطويل، الذي أراده الله أن يكون وسيلة إيضاح للبشرية.

إن يهود عصر النبوة، انحدروا من هٰذا التاريخ، والتصقوا به، ولم ينقدوه، ويقوّموه، وإنما تستروا عليه، عندما لم يؤمنوا بالوحي الخاتم، علماً بأنهم لم يفعلوا فعل آبائهم، ويشاركوا في جرائمهم ضد النبوة والإنسانية، لٰكن طالما أن المقدمات موجودة فيهم، فسوف تكون النتائج ثمرة لخصائصهم - وكأن مثل هٰذه الأفعال أصبحت جبلّة فيهم متوارثة بينهم - لإصرارهم علىٰ التصاقهم بتاريخهم، لذٰلك فالنتائج والعواقب سوف تكون واحدة.

من هنا، ساغ أن يخاطبهم القرآن الكريم، بتاريخ وأفعال لم يفعلوها، لأنهم لم يخرجوا عن الاستمرار في فعل مقدماتها، والإقرار بها.

وبقي اليهود هم اليهود، بتاريخهم الطويل، سواء في ذٰلك في عهد موسىٰ وعيسىٰ عليهما السلام، أو في تعاملهم مع الرسالة الخاتمة. لذٰلك قد يكون من الخطورة بمكان، القفز من فوق التاريخ، أثناء التعامل مع الأمم الأخرىٰ بشكل عام، ومع اليهود بشكل أخص.

وقد لا نكون بحاجة إلىٰ التأكيد علىٰ دور البيئة الثقافية، والتاريخ بخاصة - الذي يعتبر من أهم مواردها ومقوماتها - في تشكيل الإنسان، لأن التاريخ في مفهومه الخاص والعام، هو الموروث الذي يحتل الذاكرة، التي يحملها الإنسان، ويصنعها، وتكون بما تختزن من رصيد التجارب، بمثابة الموجه الأساس للفعل، أو الامتناع عن فعل، إلىٰ درجة، قد يظن معها انعدام إرادة الإنسان والأمة، والخضوع للحتمية التاريخية.

وقد يكون هٰذا صحيحاً من بعض الوجوه، وذٰلك عندما يفتقد الإنسان القيم الثقافية، الخارجة عن وضعه، كمعيار للقبول والرفض، والانعتاق من التاريخ والآبائية المسبقة.

لذٰلك قامت الكثير من الدراسات التي تحاول الربط بين الصفات الموروثة، والخصائص المكتسبة، وزعمت بعض تلك الدراسات (السوسيولوجية)، و(السايكولوجية) أن الخصائص المكتسبة من التاريخ والبيئة الثقافية، يمكن أن تتحول مع الزمن، وتوالي الأجيال، إلىٰ صفات متوارثة، لأن الوراثة ليست عضوية فقط، وإنما هي نفسية وسلوكية أيضاً.

ويمكن أن يلمح الإنسانُ أنموذجاً من تاريخ النبوة لاستعصاء الأمة علىٰ الصلاح والتحويل الثقافي، وذٰلك عندما تتحرك ضمن دائرة فكرية مغلقة، تتوارث فيها الخصائص العضوية، والصفات المكتسبة معاً، وكأن الصفات المكتسبة تحولت عندها إلىٰ خصائص عضوية، تتوارثها الأجيال، حيث يتوحد عند ذٰلك العلاج، ويتحدد: بالاستئصال الشامل لها، حتىٰ لا تنتشر العدوىٰ، ويعم الضلال، وذٰلك في قوله تعالىٰ، حكاية عن قصة نوح عليه السلام مع قومه: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴿٢٧﴾﴾ [نوح].. فالفجور والكفر ـ كصفات مكتسبة ـ أصبحت أمراً متوارثاً فيهم، منحدراً في مواليدهم.

وفي ضوء ذٰلك، يمكن لنا أن نبصر بعض أبعاد الخطاب القرآني ليهود عصر النبوة الخاتمة، بجرائم آبائهم وأجدادهم، في رحلة النبوة، ونبصر أيضاً أن من معاني الخلود: استمرار، وخلود محل الخطاب أيضاً.

فالمواجهة مع يهود بصفاتهم، وخصائصهم، وموروثاتهم الثقافية، سوف تستمر حتىٰ يتوقف التاريخ الإنساني، وتقوم الساعة، وعندها ينطق الحجر والشجر، فنتبين مخابئ اليهود في داخل المسلمين.. لذٰلك نرىٰ أن أي عدول عن هٰذه القناعة، أو تعديل لها، يعني إلغاء التاريخ، وتوقيفاً لخلود النص القرآني.

□ □ □ □ □ □

من مخاطر غياب المنهج

وقضية أخرىٰ، قد تكون من الأهمية بمكان، ونحن في إطار الحديث عن المسألة التاريخية والتراثية، وهي: أن فقدان المنهج والأدوات البحثية السليمة، أو المعايير التقويمية الصحيحة، والثابتة، للتعامل مع التاريخ، ودراسته، أو فقدان العقيدة، وتغييب القيم، التي نشأ هٰذا التاريخ في مناخها، وحاول ترجمتها وتجسيدها في الواقع، أثناء عملية التحليل، أو التقويم، والنقد للتاريخ، ورصد حركة المجتمع، سوف يؤدي إلىٰ كثير من المغالطات، والمجازفات، والضلال.. كما يؤدي إلىٰ إخضاع الحركة الاجتماعية ومحاكمتها لغير قيمها، وحملها علىٰ أهداف، وصبها في نظريات، ومعايير، وتفسيرات، خارجة عنها، الأمر الذي يوصل بالضرورة إلىٰ تقطيع الصورة، واهتزاز نسبها، وتضخيم بعض جوانبها، وإخفاء بعض حقائقها، وعند ذٰلك يتعرض التاريخ للانتهاب، والقراءة بغير أبجديته، ويتحول إلىٰ عامل هدم، وتشتيت، وتفريق، بدل أن يكون عامل توحد، وبناء، ودرس، وعبرة، لتقويم الحاضر، وحسن بناء المستقبل، ذٰلك أن التاريخ من أهم عوامل بناء الأمم، ومقومات وجودها، واستمرارها، وسبيل التعرف علىٰ عقلها الجماعي، كما أنه يشكل أحد أهم الأدلة للنهوض بها، ويقدم النماذج الممتازة، لتكون محل أسوة واقتداء، والنماذج الرديئة، لتكون محل نفر، وحذر، وذٰلك عندما يكون منهج الدراسة للتاريخ، وليد العقيدة، التي أنتجت هٰذا التاريخ وهٰذه الحضارة.

أما عندما تعمل في تقطيعه سكاكين الخارجين عليه، وذٰلك بالاعتماد في قراءته علىٰ المناهج، والنظريات، والفلسفات الأخرىٰ، يتحول إلىٰ عامل

هدم، وتخريب.. والفرق كبير جداً، بين الذي يرىٰ في سيدنا خالد، وأبي عبيدة ﷺ وغيرهما من قادة الفتح، النماذج المضيئة، المضحية، المجاهدة، التي قدمت التضحيات الجسام، لإخراج الناس من عبادة العباد، إلىٰ عبادة الله، ومن الظلمات إلىٰ النور، وبين من يرىٰ فيهم مستعمرين لعقلية وحضارة بلاد الشام والرافدين.. وبين من يرىٰ في سيدنا عمرو بن العاص ﷺ حاملاً لمشعل النور، والخير، والتوحيد، والقضاء علىٰ الفرعونية وتكريس ألوهية البشر، وعبادة الإنسان للإنسان، وبين من يراه مستعمراً للعقلية الفرعونية.. وبين من يرىٰ أن الفتوحات الإسلامية، كان هدفها تحرير الإنسان، واسترداد إنسانيته، وتحقيق حرية اختياره، ونسخ الألوهيات البشرية، ومن يراها تحركت بدوافع مادية اقتصادية.. بين من يفسر التاريخ الإسلامي علىٰ أنه يجسد أرقىٰ صور التعاون والتكامل الاجتماعي، ومن يراه علىٰ أنه صراع طبقي بين الفقراء والأغنياء..

وهٰكذا تستمر القراءات المخطئة، التي تجافي في طبيعتها وأبجديتها أهداف ومنطلقات التاريخ الإسلامي، وتخضع للشائع من النظريات الإقليمية، أو القومية، أو الماركسية، أو الرأسمالية، لإيجاد الغطاء التاريخي والتراثي، الذي يسهل لهٰذه النظريات، والمعتقدات الخارجة عن الإسلام، التسلل إلىٰ العقل المسلم. لذٰلك لم تزدد الأمة إلا عنتاً وخبالاً، وبالتالي تحول التاريخ إلىٰ عبء، ومعوق للأمة، بدل أن يكون دليل نهوض، وصمود، وأن يشكل دافعاً لها.

ومع الأسف الشديد، يمكن أن نقول: إن كل المذاهب والاتجاهات الفكرية الغربية، توفرت علىٰ دراسة، وقراءة، وإعادة كتابة التاريخ الإسلامي، في الوقت الذي ما نزال نحن نحذر من خطورة ذٰلك، بحماس وضجيج، دون أن ننضج بحثاً، أو نقدم شيئاً من المطلوب.

والحقيقة التي قد تقتضي شيئاً من الإبراز والتوضيح، أن التاريخ الإسلامي في مراحله المتعددة، هو من فعل بشر، لهم إرادتهم، ودوافعهم، ومستوياتهم، وأخطاؤهم، بما في ذٰلك فترة السيرة والخلافة الراشدة، التي

تعتبر أنموذج الاقتداء، وإن كانت ميزة مرحلة السيرة، أن حركة المجتمع تُصنع علىٰ عين الوحي، وتتحرك بقيادة النبوة، وأن تقويم حركة المجتمع، في هٰذه الفترة، كان يتم من قبل الوحي، بالتصويب للخطأ، وبالإقرار للصواب، لذٰلك استحقت أن تمثل مرحلة القدوة.. وأنه قد يُلمح في مسيرة التاريخ الإسلامي، أو حركة المجتمع الإسلامي، فترات ضعف واضمحلال، وركود، وجنوح، وصعود، وهبوط، وبروز بعض الدوافع، وغياب بعض القيم، الأمر الذي يمكن اعتباره من طبيعة الإنسان، وابتلاءاته المتعددة في التكليف، لٰكن يمكن أن نقول: إن المشروعية الكبرىٰ، كانت دائماً لقيم الكتاب والسنَّة، وأن عمليات التصويب، والتقويم، والنهوض، كان معيارها الكتاب والسنَّة.

وطالما أن التاريخ الإسلامي هو فعل بشر، يجري عليهم الخطأ والصواب، وليس فعل ملائكة، فلا بد أن يكون هناك أخطاء سواءً في ذٰلك الحاكم والمحكوم، ولو لم يكن التاريخ الإسلامي من فعل البشر، فيه الخطأ والصواب، لما استحق أن يكون مصدر درس، وموضع اعتبار للبشر.. وكون التاريخ ثمرة لاجتهاد بشري غير مقدس، فهٰذا يقتضي بالضرورة، وجود مدارس فكرية متعددة، واجتهادات متنوعة، ومعارضات كثيرة، وتعددية في الرأي، وإدانة لبعض الممارسات أو السياسات، كذٰلك كانت حسبة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، تأخذ أشكالاً ومستويات عديدة.

وعلىٰ الرغم من أن حسبة الرقابة العامة، التي هي دين من الدين، أو هي أعلىٰ درجات التدين والمجاهدة، مع ذٰلك لم تتطور، ولم تتأسس في المجتمع المسلم علىٰ الشكل المطلوب، إلا أنها لم تنقطع أبداً، لذٰلك لم يكن الحكم الإسلامي في التاريخ، يمثل صورة للحكم الديني (الثيوقراطي)، في أوروبا، كما يحب أن يصوره بعض الباحثين ليحذر منه، وأنه كان يمثل نوعاً من الإرهاب الفكري، والأحكام المقدسة، التي لا مجال لمعارضتها ومناقشتها، ويعتبر الحاكم فيها ممثلاً لإرادة الله علىٰ الأرض، أو هو ظل الله علىٰ الأرض، وأن أوامره مقدسة، وأنه نائب عن الله، حيث قضت البشرية ردحاً طويلاً من عمرها، اقترنت فيه الألوهية بالحكم، حتىٰ جاء الإسلام،

وصوب المعادلة، واعتبر الحاكم بشراً، يجري عليه الخطأ والصواب، وجعل تقويمه، والأخذ على يديه، تكليفاً شرعياً، وجعل السكوت عن انحرافه، مدعاة لحلول عذاب الله بعموم الأمة، وأنه ليس بالضرورة خير الناس، ولا أفضلهم، ولا أدل على ذلك من كلمة أبي بكر ﷺ أول خليفة بعد انقطاع الوحي: (ولّيت أمركم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوّموني)، لذلك نشأت في التاريخ الإسلامي، آراء وأفكار، وفرق، وممارسات متنوعة، وقد نقول: إن بعض هذه الأفكار جاء نبتاً خارجاً عن الإسلام، أو خارجاً عن الملة، إذا وزن بموازين الكتاب والسنّة.

وعلى الرغم من وجود مثل هذه النبتات الشاذة في المجتمع، والتاريخ الإسلامي، إلّا أنه لا يمكن وصفها بالإسلامية، بمعايير القيم، إلا إذا أردنا بذلك أنها نشأت في المجتمع الإسلامي، بالمدلول الجغرافي.. والحقيقة التي من المفيد إبرازها: أنها جاءت ثمرة للحرية الفكرية، وعدم الإرهاب الديني، على الرغم من أنها لم تستطع - أي هذه الأفكار الخارجة عن الملة - أن تعمر، أو تفتح مجرّى عامًا في الحركة التاريخية، لأن المشروعية الكبرى بقيت للقيم، وليس لأشخاص الحكام، أو المتسلطين الطارئين على السلطة والحكم.. وكان المسلمون ينحازون إلى القرآن كلما تعارض مع السلطان..

واستمرت مرحلة السيرة، كمرحلة تطبيقية معصومة، وبعدها فترة الخلافة الراشدة، هما المعيار، دون سواهما، لانقطاع الرشد الشامل، في الإطار السياسي على الأقل، ولعل ذلك هو خير من بعض الوجوه - كما أسلفنا في التقديم للجزء الأول من هذا الكتاب - حتى تبقى القيم في الكتاب والسنة، وتطبيقاتها على عين الوحي وقيادة النبوة، هي الأنموذج، الذي يشكل صورة النموذج الإسلامي السياسي، المحتذى والمطلوب، والذي تغاير من خلاله فترات التاريخ جميعاً، ويمنح المسلم رؤية، أو أنموذجاً في الإطار السياسي، يعمل للوصول إليه، ولا يقبل بما هو دونه.

لذلك نرى، إذا حاولنا استقراء المسيرة التاريخية الإسلامية، أنه مهما ترقى النظام السياسي، واقترب من الكمال في الفترات المختلفة، تبقى صورة

الخلافة الراشدة هي المثال المطلوب للمسلم.. وبمقدار ما حققت هٰذه الرؤية الراشدية، وهٰذا النقد السياسي، من التمسك بالقيم في الكتاب والسنَّة، والإيمان بقدرتها علىٰ إعادة البناء، بمقدار ما حققت من الصمود في وجه التقصير، والانحراف، وحمل المتاعب للكثير من الحكام في التاريخ الإسلامي، لأن ممارساتهم لم تقنع المسلمين، الذين يتمثلون النموذج الراشدي الذي يحنون إليه، ولا يرضون بما هو دونه، مهما علا، وسما، وترقىٰ.

ومن باب أولىٰ أن نقول: إن هٰذه الرؤية الراشدية في المجال السياسي، حالت دون ذوبان المسلم، وسقوطه أمام الحكام الظلمة، والنظريات السياسية الوافدة كما حالت دون التحريف السياسي، ومنحه المشروعية، وكان دائماً قادراً علىٰ الاحتفاظ بالشخصية التاريخية الراشدة، التي تشكل له معيار القبول والرفض، وفي ضوء ذٰلك، يمكن أن نعيد قراءة المقولة الشائعة في التاريخ الإسلامي: «رحم الله عمر لقد أتعب من جاء بعده»، ومن هنا يمكن أن ندرك الأبعاد الكاملة لمقولة عبد الملك بن مروان - وهو ما يزال قريب عهد بالدولة الراشدة - لما سمع جماعة من أصحابه يذكرون سيرة عمر بن الخطاب ﷺ حيث قال: «أنهىٰ عن ذكر عمر، فإنه مرارة للأمراء، مفسدة للرعية»[1].

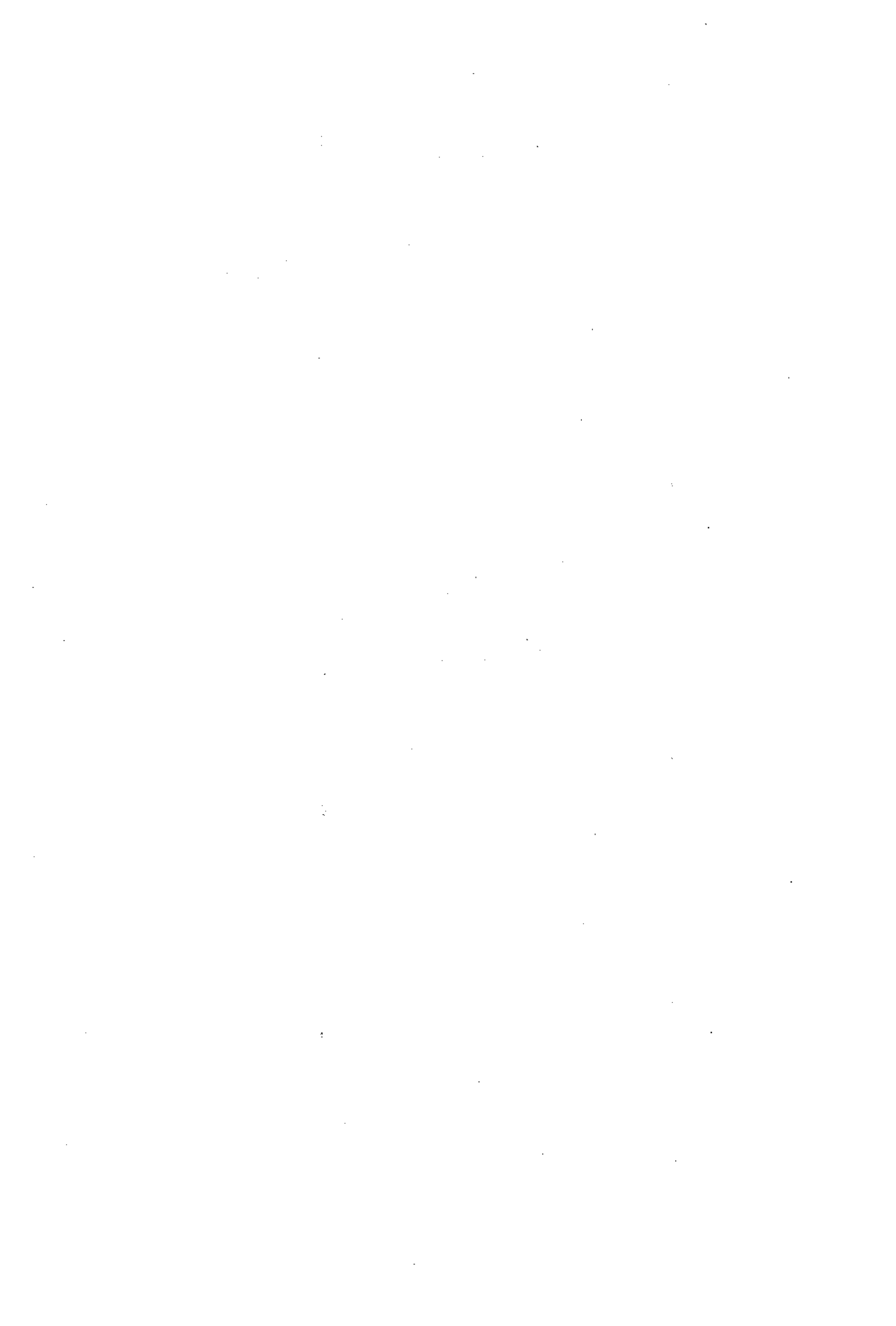


(١) ابن كثير، «البداية والنهاية»، (٧١/٩).



مِن عوائق التغيير
الغزو الفكري(*)

(*) من التقديم لكتاب الأمة رقم (٣٨): «في الغزو الفكري»، رجب ١٤١٤هـ.



انتقال علل التدين

ولا شك أن العلوم الإنسانية، تشكل الميدان الخصب، والتربة المناسبة للغزو في حياة المسلمين الفكرية، منذ عهد بعيد، وذلك لأنها بطبيعة الحال ممتدة ومتقدمة في نطاق الثقافة الغربية، وأن آليتها ومناهجها، ونظامها المعرفي اليوم، يكاد يكون غربيًا بالكامل، وإننا نحن المسلمين، لا نمتلك في هذا الميدان إلا القيم في الكتاب والسنَّة، التي تشكل لنا عواصم ومناعة ثقافية، إن أحسنا التعامل معها، حيث لا بد من الاعتراف، أننا ما نزال نشكو فقر نظامنا التعليمي، والمعرفي، من آلية ومنهجية، نابعة من قيمنا، ومتسقة معها، إلا القليل القليل، لذلك فمن السهل جداً، أن يُدخَل علينا، أو أن نُخترق من خلال النظام المعرفي الغربي، لأن الساحة تكاد تكون شبه خالية تماماً، إلَّا من بعض النظرات المشتتة والمتفرقة، هنا وهناك، لا ينتظمها منهج وبالتالي لا تشكل حصانة، ويكفي في غيبة الضوابط المنهجية، لقيم الكتاب والسنَّة أن نبهر بما عندهم، أو تحضَر قابلياتنا للتلقي، خاصة إذا ما أضيف لهذه الآليات شعار الإسلامية، وقدمت المسوغات، والأغطية الشرعية، بسبب إجراء بعض المقاربات مع القيم الإسلامية، حتىٰ ولو لم يمتلك صاحبها المرجعية الإسلامية، إلا ادعاءً، دون القدرة علىٰ الخروج من معطيات مرجعيته الغربية، وهذا لا يقتصر علىٰ مجال الدراسات الإنسانية، وإن كانت هي الأخطر، وإنما لا ينفك بشكل أو بآخر، عن سائر الحقول المعرفية.

ولعل من التوهم، الظن بأن الإنتاج المادي، والعلوم التجريبية، هي منتجات وعلوم بريئة محايدة، ومجردة عن العبور بثقافة أهلها ومنتجيها، إلىٰ

السوق الاستهلاكية، وبالتالي فهي لا تشكل خطورة ثقافية على المتعاملين معها، مع أن الحقيقة: أن الإنتاج المادي كائناً ما كان هو ثمرة للمكوّن الثقافي، وسبيل إليه، ذلك أن أي إنتاج مادي، لا يمكن أن ينشأ في فراغ، وبدون خلفيات فكرية، وشاكلات ثقافية.

لذلك يمكن القول: بأن أي إنتاج مادي لا بد أن يكون متشبعاً بثقافة المنتج، وحاملاً لبصماته، وقسماته الثقافية، وهو بالتالي يصبح أحد المعابر الرئيسة، لإشاعة القيم الثقافية، بطبيعة استعمالاته في المجالات المختلفة، وبذلك يعيد وإلى حد بعيد بناء النسيج الاجتماعي للأمة، كما أنه ينشئ شبكة علاقات اجتماعية جديدة، لأن الإنتاج المادي وآفاق الارتقاء به، والتعامل معه، تغرس قيماً، وتنشئ علاقات اجتماعية، ومكونات نفسية، تتسق معه، وتتشكل ثقافتها وأفكارها به.

صحيح أن المخاطر المترتبة على العلوم والدراسات الإنسانية والاجتماعية، هي الأخطر في مجال الغزو الفكري، والتشكيل الثقافي، لكن صحيح أيضاً، أنه من الصعب وضع الحدود الفاصلة، بين الثقافة التي تمنحها العلوم الإنسانية، ودورها في الغزو الفكري، وبين ما تحمله العلوم والمنتجات التجريبية، من ثقافة منتجيها، إلى مستهلكيها، ذلك أن منظومة الأفكار والمعتقدات، هي التي تنتج العلم، وتحدد أهدافه، وتبين وظيفته، وتضع فلسفته، التي تترافق معه، ولا تغيب أو تتخلف عنه.

والحقيقة التي لا بد من الإشارة إليها، والتوقف عندها قليلاً، بما يسمح هذا المجال: هي أن الغزو الفكري لعالم المسلمين، شكل ولا يزال بعض الاختراقات - إن صح التعبير - وتسلل إلى ميدان خطير يمكن أن نسميه الغزو الديني، ونقصد به هنا أمراً آخر، غير عملية التنصير، أو التبشير النصراني، الذي يمارس في عالم المسلمين، تحت شتى المسميات والعناوين. إن الغزو الديني الذي نقصده هنا، وننبه إلى مخاطره، هو في انتقال علل التدين، وبعض التصورات والتأويلات التي ابتليت بها الأمم السابقة، إلى المسلمين، الأمر الذي حذر منه القرآن في أكثر من مناسبة،

وعرض له بأكثر من أسلوب وحديث، وقدم دروسه وعبره من قصص الأنبياء، ومجتمعات الأنبياء، واعتبر ذٰلك نوافذ للمسلمين، للإطلالة علىٰ واقع الأمم السابقة، والتعرف علىٰ أسباب هلاكها وسقوطها، واكتشاف سنة الله في النهوض والسقوط، لذٰلك جعل السير في الأرض، والتوغل في التاريخ الإنساني، من الفرائض الحضارية والاجتماعية، وإنما شرع هٰذا السير لتحقيق الوقاية الثقافية، والحصانة الحضارية، من غزو وانتقال علل التدين، التي كانت سبب السقوط والهلاك للأمم السابقة، كما حذرنا الرسول ﷺ من ذٰلك بقوله: **«لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتىٰ لو دخلوا جحر ضب لاتبعتموهم»**. قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارىٰ؟ قال: **«فمن؟!»**(١).

ولعل من أخطر أنواع الغزو الديني، أو انتقال علل التدين التي تسربت إلىٰ المسلمين، ذٰلك الصراع المفتعل بين الوحي، وبين العقل، أو بين الدين، وبين العلم، التي مارستها الكهانة الدينية الكنسية، حيث احتكرت الفهم والتفسير، والاجتهاد، والتعليم، وجعلت الدين نقيض العلم، والعقل، وجعلت من مقتضيات التدين الصحيح، إلغاء العقل، وإغلاقه، «فمن تفلسف فقد تزندق»، وكان شعارها: «أطفئ سراج عقلك واتبعني»، وحالت دون العقل، ووظيفته في النظر، والتفكير، واكتشاف السنن والأسباب، وإدراك علة الخلق، بدعوىٰ أن ذٰلك من إرادة الله، وكأن في الأمر تعارضاً، بين الأسباب التي لم تخرج في الأصل عن إرادة الله الذي خلقها، وجعلها، موصلة إلىٰ النتائج، وبين إرادة الله! وتسرب هٰذا البلاء، أو هٰذه الثنائية، بين الوحي والعقل، إلىٰ الفكر الإسلامي، واستنزفت منه هٰذه الجدليات العقيمة، البعيدة عن طبيعة الإسلام وقيمه، ردحاً طويلاً، مزق نسيج الأمة الثقافي، وفرق طاقاتها وبعثر وحدتها الفكرية، وملأ حياتها بالفرق والاختلافات، بعيداً عن المواقع الفكرية المجدية، وبدل أن تترجم قيم ومبادئ الإسلام، إلىٰ الأمم الأخرىٰ، لتخليصها من شقوتها، وما يمارس

---

(١) رواه مسلم.

عليها من الإرهاب الديني، ومن ثم إلحاق الرحمة بها، ترجمت تلك الجدليات إلىٰ الإسلام، وفصّلت عليه، فأدىٰ ذٰلك إلىٰ لون من الانشطار الثقافي الرهيب، الذي لا يزال يفعل فعله في مناهجنا التعليمية إلىٰ اليوم، ويمارسه الشركاء المتشاكسون ويذهب ضحيته الطالب.

فالذين توجهوا صوب الوحي الإلٰهي، توجسوا في كل دعوة، لإحياء وظيفة العقل، واستعادة دوره في الاجتهاد، وتطبيق الإسلام علىٰ الواقع، من خلال الخلفيات الفكرية التاريخية، التي دخلت علىٰ الإسلام، باسم العقل والعقلانية، لإلغاء الشرع، وتخوفوا من أن الدعوة العقلية في حقيقتها، يمكن أن تكون مطروحة بديلاً عن الوحي، ونقيضاً له، خاصة وأن كثيراً من دعاة إحياء وظيفة العقل، نشأوا في مناخ الفصام الثقافي النصراني، بين العقل، والوحي، ولم يكن للدين نصيب في فكرهم وسلوكهم. . وساهمت بهٰذا التشوه الثقافي، مناهج التعليم المزدوجة إلىٰ حد بعيد، حيث توجه، أول ما توجه، الغزو إليها.

ولا يزال هٰذا الانشطار الثقافي، يستنزف الكثير من الطاقات الفكرية والعقلية في العالم الإسلامي، وتقوم معارك مفتعلة، بين الوحي والعقل، علىٰ الرغم من أن العقل في الإسلام سند الحقيقة الدينية، ومحل الوحي، وإذا أسقط العقل، سقط الوحي والتكليف، وأن الوحي هو الإطار المرجعي، الذي يمنح العقل القيم المعصومة ولا تعارض ـ كما يقول الإمام ابن تيمية وغيره ـ في الإسلام: بين صحيح المنقول، وصريح المعقول، ذٰلك أن مصدر العقل والوحي هو الله، وبالتالي فلا يمكن أن يقع التناقض والتعارض، وأن أي تعارض معناه ضعف في سند المنقول، أو عجز وخطأ في الفهم، وكيفية الاستدلال. وعند احتمال التعارض، فإن حكم الوحي المعصوم مقدم علىٰ حكم العقل المظنون. ومع ذٰلك يأبىٰ دعاة التغريب والعلمنة ـ جسور ومعابر الغزو الفكري إلىٰ العالم الإسلامي ـ إلا أن يجعلوا الوحي، والغيب، والدين، نقيض العقل، والعلم اليقيني، ويضعونه في خانة الخرافة والأسطورة.

□ □ □ □ □ □

الانشطار الثقافي

ولعل من أخطر إصابات الغزو الفكري، ما كان في مجال العملية التعليمية، أو نظم التعليم، في عالم المسلمين اليوم، هو في إنتاج شخصيات مشوهة، مشوشة، متناقضة، وممزقة، تعيش صراعاً وانشطاراً ثقافيًا، لا ينتهي، نتيجة لتناقض الموارد التعليمية، واضطراب فلسفة التعليم، الذي يذهب ضحيتها الطالب كما أسلفنا، وذٰلك بسبب الفصل بين التعليم الديني، والتعليم المدني، الذي كان ثمرة طبيعية، للصراع بين العلم، والدين، أو بين العلم، ورجال الكنيسة علىٰ الأصح، عندما وقف رجال الكنيسة، في وجه العلم والعلماء، ومن ثم جيء به إلىٰ عالم المسلمين، الذي لم يعان من تلك المشكلات أصلاً، وإنما كان ارتقاؤه العلمي، بسبب الإسلام الذي اعتبر العلم بشكل عام عبادة، وفريضة عينية، أو كفائية، وأن تخلفه اليوم، هو بسبب انسلاخه عن الإسلام، لا بسبب استمساكه والتزامه به.

لذٰلك بإمكاننا القول: إن مؤسسات التعليم المدني ـ إن صح التعبير ـ التي أقيمت في العالم الإسلامي، إنما بنت فلسفتها، علىٰ تكريس فصل الدين عن الحياة، ومعاداته، ووضعه في خانة الخرافة والأساطير، والغيبيات المبهمة، وحاولت إلغاء الوحي كمصدر للمعرفة، لأنها غير خاضعة للحس والتجريب، وانعكس ذٰلك علىٰ شعب المعرفة كلها.. وأريد لمؤسسات التعليم المدني، أن تخرّج أعداءً للإسلام، جهلة بتاريخه وثقافته، وحضارته، يدينون للتحكم الثقافي الغربي، في اللغة، والمنهج، والمصدر، والمرجع والأستاذ، حتىٰ لقد وصل الأمر إلىٰ تهميش اللغة العربية، التي تعتبر من

أهم أدوات التوصيل بين الإنسان والقيم في الكتاب والسنة والتراث، وإلغاء دورها في الربط بين التفكير والتعبير، ومحاصرتها في المساجد والمعابد، بعيداً عن مؤسسات التعليم، ومحاولة التمييز بين لغة العلم، الإنكليزية أو الفرنسية، ولغة الدين، أو بعبارة أخرىٰ، التمييز بين لغة المعبد، ولغة المعهد، حتىٰ لتكاد تصبح هٰذه الغربة حقيقة ثقافية عند بعض الناس.

وكان من الطبيعي أن يحتل خريجو مؤسسات التعليم المدني، المواقع المؤثرة، في المجتمع، سواء قلنا: إن ذٰلك جاء بسبب التخطيط والاحتواء الثقافي، والتمكين السياسي، أم قلنا: بأنهم أُهِّلوا بطبيعة دراساتهم وتخصصاتهم، لشغل وظائف الدولة الحديثة، بينما انغلقت بعض مؤسسات التعليم الشرعي والديني، علىٰ الماضي، فعاشت غربة الزمان، وإن لم تعش غربة المكان، الذي عاشته مؤسسات التغريب، ولم تتنبه لشمولية التصور الإسلامي، وأهمية التخصصات، المطلوبة للمجتمع، وأنها من الفروض الدينية الكفائية، وأهمية تطوير فلسفتها، وأساليبها، ومناهجها، ودراساتها، وحوصر خريجوها، ببعض الوظائف الهامشية، التي حالت دون تأثيرهم في المجتمع، مما أدىٰ إلىٰ عزوف كثير من الطلاب عنها، إلا في حالات خاصة، من الفقر، والعجز عن متابعة التعليم في مؤسسات تقتضي نفقة، أو بسبب ضعف المستوىٰ العلمي، الذي لا يؤهلهم إلىٰ دخول مؤسسات التعليم المدني، وهنا وقعت الواقعة في نوعية الطلبة، وفي أسلوب التعليم وطرائقه ومخرجاته، ولولا عطاء الصحوة الإسلامية، التي حفزت الكثير من الطلبة النابهين علىٰ الدراسات الشرعية، ودخلت المؤسسات التعليمية عامة، وعلىٰ كل المستويات المتوسطة والجامعية، ولم تخرج منها، كما هو المنطقي، والمطلوب، فأنقذت كثيراً من الأجيال المسلمة، من التيه، وضياع الانتماء الحضاري، وأعادت الثقة، والاعتبار، لبعض خريجي المدارس الشرعية، وتقدمت بهم إلىٰ الحياة، لكانت الكارثة التعليمية والثقافية مدمرة فعلاً.

وليست إصابات الغزو الفكري في مجال الإعلام الذي يعتبر بحق: مؤسسة التعليم، والتشكيل الثقافي المستمر، بأقل خطراً، ذٰلك أن الإعلام،

بما يمتلك من إمكانيات فنية تستخدم الصورة والصوت، والضوء، واللون، واللباس، إلىٰ جانب التنوع، والتفنن، بالأوعية والفقرات الإعلامية، التي باتت تغطي كل المساحات، وتملأ كل الأوقات، أصبح من أهم وأخطر وسائل الغزو الفكري والتشكيل الثقافي، حتىٰ لنكاد نقول: إن الإنسان بشكل عام بات مرتهناً اليوم لوسائل الإعلام، وواقعاً تحت رحمتها، في تكوين آرائه وبناء ثقافته، وتشكيل نظرته إلىٰ العالم، وقد يكون ميدان الصراع الحضاري الحقيقي اليوم، قد تحول إلىٰ مجال الإعلام، وأصبح التمكن من امتلاك الشوكة الإعلامية، بكل لوازمها ومقتضياتها، يضمن الغلبة الثقافية، التي تعتبر ركيزة التفوق الحضاري، ذٰلك أن الإعلام بقدرته علىٰ الامتداد، والاختراق، ألغىٰ الحدود الجغرافية والسياسية للدول، وتجاوز كل المعوقات، وامتد بحواس الإنسان حتىٰ أصبح يرىٰ ويسمع العالم من مكانه.

والحقيقة أن هٰذا الضخ الإعلامي الرهيب الرعيب، الذي يصب فوق رؤوسنا، والذي حققته ثورة الاتصالات والمعلومات، بمقدار ما يشكل لنا من مخاطر فكرية وثقافية، بمقدار ما يمنحنا من إمكانات كبيرة، لو تمكنا من استخدامها وتوظيفها، لاستطعنا أن نصل بالخطاب الإسلامي إلىٰ كل الدنيا، ونحقق ظهور هٰذا الدين علىٰ الأديان والحضارات، والثقافات العنصرية القائمة، لأنه الدين الإنساني الذي تستجيب له فطرة الإنسان، ويمثل حق اليقين، والبديل المأمول، الذي يحقق المشترك الحضاري، والثقافي، والإنساني، بعيداً عن التعصب والتميز والتفرقة العنصرية لأنه دين مفتوح مشرّع الأبواب لكل الباحثين عن الحق، وحيث التفاضل فيه للتقوىٰ والعمل الصالح.

□□□□□□

تطبيع.. أم غزو ثقافي

وقضية أخرىٰ في مجال المسألة الإعلامية، أو الإغراق الإعلامي، لا بد من الإشارة إليها، وهي أن الأمة التي تمتلك معايير ثابتة ومعصومة، يمكن أن تشكل لها حصانة ثقافية، بإمكانها أن تحوّل الطوفان الإعلامي، إلىٰ لون من استشعار التحدي لكيانها، والاستفزاز لفاعليتها، والاستنفار لطاقاتها المعطلة، الأمر الذي يحملها إلىٰ إبداع الدليل الصحيح للوقاية الثقافية والإعلامية، ويحفزها علىٰ الإنتاج البديل، ويمنحها القدرة علىٰ التعامل، بحيث تتحول المشكلة إلىٰ حل، والنقمة إلىٰ نعمة، والتحدي الخارجي والداخلي، إلىٰ الشعور بأهمية استرداد الذات، والاعتماد عليها، والاحتماء بها، وحماية الهوية الثقافية من الإلغاء.

وقد يكون من أخطر مراحل الغزو أو وسائل الغزو الفكري علىٰ الإطلاق اليوم، وفي ظل هيمنة النظام العالمي الجديد، الذي ليس له من العالمية، أو المشترك الإنساني إلا الاسم، لأنه أصبح يتدخل بسيادات الدول وثقافاتها بالقوة، وبشكل مكشوف، تحت عنوان «حق التدخل الإنساني» والذي كان من أولىٰ إصاباته في عالم المسلمين التمكين لسيطرة اليهود، والتوهين للقيم والمبادئ الإسلامية، ومحاصرة مؤسسات العمل الإسلامي، وشل نشاطها، لأن ذٰلك من لوازم الحقبة اليهودية القائمة والقادمة، والتخويف منها، أو دمغها بالتطرف والإرهاب، والأصولية، نقول: لعل من أخطر وسائل الغزو الفكري، ومراحله، هو ما يسمىٰ اليوم بمرحلة التطبيع الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، مع يهود، الذي يمكن أن يعتبر الصورة الأحدث للغزو الفكري المكشوف، حيث يقتضي اقتلاع الثوابت الدينية والوطنية، ومحو الذاكرة العربية المسلمة، وإلغاء مخزونها الثقافي والفكري، وإيقاف الموارد الثقافية، والتواصل والنقل المعرفي

بين الأجيال، تحت عنوان: التجفيف، وإعادة التثقيف، أي: تجفيف منابع الدين والصحوة، وانتقاص الرؤية القرآنية، وذٰلك بحذف الآيات، والأحاديث النبوية، التي تتحدث عن تاريخ يهود وأخلاقهم، ومسخ الشخصية التاريخية للأمة، والعبث بمناهج الإعلام والتعليم، حتىٰ تؤدي دورها في عملية التطبيع والتدجين.

والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها، والتفكير بمواجهتها، أن عملية التطبيع هٰذه، إنما يحضر لها، وتعد وسائلها، علىٰ الأصعدة المختلفة في التعليم، والإعلام، والسياسة، والثقافة، منذ زمن بعيد، وأنها من بعض الوجوه، تعتبر الثمرة الدسمة للغزو الفكري التاريخي لهٰذه الأمة. وقد يكون المطلوب من مؤسسات العمل الإسلامي جميعها التفكير بالكيفيات ووضع البرامج المدروسة، للتعامل مع مرحلة ما بعد عملية السلام، المفروضة، وبناء الحصانات المطلوبة، التي تحول دون السقوط والذوبان، للاحتفاظ بكيان الأمة وثوابتها وثقافتها، إذا لم تكن قادرة علىٰ التغيير.

ولعل من المفيد الإشارة هنا، إلىٰ ما ورد في نشرة الأنباء العربية، الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية في واشنطن، التي تشير إلىٰ أخطر ممارسات الغزو الثقافي، أو التطبيع الفكري والاجتماعي، كما يسمونه اليوم، بين العرب المهجَّرين والمغتصبة أرضهم، ومنازلهم، وبين اليهود المحتلين! وذٰلك من خلال البرنامج المشبوه المسمىٰ «بذور السلام» حيث يجتمع ٤٣ فتىً من مصر وفلسطين والكيان الإسرائيلي تتراوح أعمارهم ما بين ١١ إلىٰ ١٤ سنة بهدف: إيجاد تواصل بين الأجيال الشابة في البلدان العربية وإسرائيل، لبناء جسور السلام، من خلال إيجاد قنوات مشتركة للتفاهم بين فئات حديثة النشأة وقد أعدَّ لذٰلك برامج، وندوات، وزيارات، وأفلام... إلخ.

والمثل الآخر لهٰذا الغزو، تحت شعار التطبيع، ما صرح به وزير التربية في إحدىٰ الدول العربية، ونشرته جريدة «المسلمون» في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٤١٤هـ الموافق ٨ أكتوبر ١٩٩٣م، من أنه تلقىٰ طلباً أمريكياً بتغيير المناهج المدرسية، بحيث يتم حذف كل إشارة إلىٰ الصراع العربي الإسرائيلي، وقد عبر الوزير عن دهشته، وقال: إن هٰذا الطلب يجيء في الوقت الذي تحفل فيه المناهج، والكتب المدرسية الصهيونية، بآلاف

التعابير المعادية، والمهينة للعرب والمسلمين.. وهكذا تمضي الأمور، ويمكّن للغزو أو التطبيع، بين المحتل الغاصب، والمظلوم اللاجئ.

وفي تقديري، أن الغزو الفكري بصوره المتعددة وميادينه المتنوعة، لا يخرج عن أن يكون سنة من سنن التدافع، في الاجتماع البشري، وهو سر نمو الحياة وامتدادها، ذلك أن التنوع، والاختلاف، والتباين، هو أساس الفعل التاريخي، ومجال الابتلاءات والفتن المتعددة، في مجالي الخير والشر، ليتحقق التمحيص، وتستبين الحقيقة، ويتضح سبيل المجرمين، ويذهب الزبد جفاء، ويمكث الحق في الحياة، ويتمايز الناس، وتتحصل وراثة الأصلح، ذلك أن الشر من لوازم الخير، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان:٣١]، وقال: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج:٤٠]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٧]، فالغزو الفكري أو الإفك الفكري، بميادينه المتعددة، وشوكاته المتنوعة، والذي هو سنة من سنن الاجتماع البشري، ليس شراً كله، بل هو خير، في كثير من الوجوه، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النور:١١] لأنه يعتبر من الكواشف المطلوبة، فلولا الفتن لما عرف النفاق، وتحصن الناس ضده.

لذلك كان يقول بعض الصالحين: لا تخافوا الفتن فإنها حصاد المنافقين، وجانب الخير فيها لو أحسنا تدبره، وتبصره، وتحقيق عبرته، كبير، فهو يعتبر من المنبهات الثقافية، والتحديات الحضارية الضرورية، لإعادة شحذ الفاعلية، واستعادة الذات، وإنهاء حالة الاسترخاء، والكسل، وإعادة النظر في كيفية التعامل مع القيم الإسلامية، وإدراك خطورة بعدها عن حكم الواقع، واكتشاف الثغور المفتوحة، والمعاصي والآثام المقترفة، التي اقتضت مثل هٰذه العقوبات.

□ □ □ □ □ □

أمة الرسالة المعيارية

وكما أننا بحاجة إلىٰ معرفة الخير، لنفعله، فكذٰلك نحن بحاجة إلىٰ معرفة الشر، خشية أن يدركنا، ومن لم يعرف الجاهلية، لا يعرف الإسلام، بكل ما تميز به من النقلة والتحويل، من الوثنية إلىٰ التوحيد.

والأمر الذي قد يكون من المفيد الإشارة إليه، والتذكير به، أننا كأمة مسلمة، قد نخسر مواجهة، أو قد نهزم في معركة أو معارك، فالأمم قد تمرض، وتعاني من عملية السقوط والركود، والتخاذل وغلبة الأعداء، وقد يكون هٰذا من ضرورات صحوتها، وإيقاظها، لٰكن في الأحوال كلها، لا يجوز أن يختزل تاريخها وعطاؤها الحضاري، في معركة، أو مواجهة، أو غلبة مؤقتة، أو جولة من جولات الصراع، عندما تخضع لسنة التداول الحضاري، لقوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠] فكثيراً ما برهنت هٰذه الأمة المسلمة علىٰ استعلائها بالإيمان حتىٰ في فترات الوهن والهزيمة، وقلبت الموازين والسنن الاجتماعية والحضارية الشائعة، التي تقضي: بأن المغلوب في مرحلة السقوط العسكري، والحضاري، مولع دائماً بتقليد الغالب، وإذا بنا نرىٰ في الفعل التاريخي الإسلامي، أن الغالب تحول إلىٰ التزام ومحاكاة قيم المغلوب، وكانت حضارة، وثقافة المغلوب، هي الأقدر، علىٰ هضم واستيعاب الغالب، كما هو الحال عندما احتلت صقلية، وسقطت بغداد في يد المغول، وغيرها، حيث كانت ثقافة وحضارة وعقيدة المغلوب، أقوىٰ من جند الغالب، فتحول الغالب إلىٰ الإيمان بها والامتداد والانتصار لها، وهٰذا ليس من باب التفاؤل الساذج، وإنما هو من

وعود ومبشرات الوحي، ومن شواهد الفعل التاريخي، وتصديق الواقع الملموس.

ولا شك عندي بأن قيم الكتاب والسنة المعصومة الخالدة المجردة عن حدود الزمان والمكان، هي بالنسبة للأمة المسلمة عواصم من السقوط، كما أنها تشكل خميرة النهوض، وتوفر الإمكان الحضاري للأمة، كلما عادت للاستمساك بها، وأن هٰذه القيم، بمقدار ما تشكل قوة دافعة للنهوض، واستعادة الفاعلية في أيام العافية، بمقدار ما تشكل قوة وحصانة حضارية وثقافية مانعة في أوقات الانكسار والسقوط.

إن من مواثيق الله لهٰذه الأمة، أن لا يُسَلَّط عليها عدوها تسليط استئصال وإلغاء، علىٰ مختلف المستويات، وإنما هي ألوان من الأذىٰ، تلحق بها، بسبب من تقصيرها ومعاصيها، هي عقوبات علىٰ المعاصي، لإعادة الوعي، واستدراك جوانب التقصير، وتحديد مواطن القصور.

ذٰلك أن من لوازم الرسالة الخاتمة وخلودها، استمرار حملتها، وخلود الأمة التي تؤمن بها، واستمرار ظهورها بالحق والهدىٰ والشهادة علىٰ الناس.

ولعل مما يمنحنا الاطمئنان، أن الرسالة الإسلامية هي في حقيقتها رسالة معيارية، جاءت لتصويب ما داخل النبوات السابقة من تحريف وتبديل، يقول تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨] فالهيمنة هنا هي المعيارية بكل مدلولاتها.

والرسول ﷺ بما أوحي إليه، يشكل معياراً وشاهداً علىٰ الناس، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾﴾ [الأحزاب]. . وقال: ﴿. . وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣] والمعيارية إحدىٰ وظائف الشهادة.

والأمة المسلمة هي الأمة المعيار، التي وكل إليها أمر الشهادة علىٰ الناس والقيادة لهم، بما تمتلك من قيم معصومة محفوظة في الكتاب والسنّة.

قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

فالقرآن معيار، والرسول ﷺ (السنَّة والسيرة) معيار، والأمة المسلمة حاملة الكتاب والسنَّة معيار، وهٰذه المعيارية ليست قيماً من وضع الإنسان، يغيرها حسب هواه.

والمعيارية تعني أن الأمة المسلمة المؤمنة بهٰذه الرسالة، ستبقىٰ بمأمن من الغزو الفكري لأنها عند التزامها بقيمها تعرف ماذا تأخذ وماذا تدع.

فالغزو الفكري لا يذوب ثقافتها، ولا يلغي هويتها، ولا يطغىٰ علىٰ قيمها، وإنما هي ألوان من الأذىٰ، قال تعالىٰ: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ [آل عمران: ١١١].

والغزو الفكري، إنما يمتد ابتداءً في داخل الأمة، الفاقدة للمعيار ومركز الرؤية، الذي تعرف في ضوئه ماذا تأخذ، وماذا تدع.. فكيف والحالة هٰذه يمكن أن تسقط الأمة المسلمة ثقافيًا، وحضاريًا؟! لذٰلك تتركز اليوم وسائل الغزو الفكري، في محاولة إخراج الأمة عن دينها، وقيمها المعيارية، لتصبح مهيأة، لتقبل ما يلقىٰ إليها، دون القدرة علىٰ اختباره، ومعايرته، بالشكل المطلوب.



الاختراق.. والحصانة الثقافية

ولعل من أخطر وسائل الغزو القديمة الجديدة اليوم، إنما تكمن في محاولات الاختراق للمؤسسات الإسلامية، ومواقع العمل الإسلامي ومحاولة الانحراف بها من الداخل، لإخراجها من الإسلام، أو لحملها على ممارسات، تشوه صورتها، تأتي نتيجة للضغوط الاجتماعية، وردود الأفعال، في محاولة لتشويه البديل الإسلامي المأمول، بعد أن سقطت القيم الثقافية والسياسية، التي تغري بالحضارة الغربية، وتبين أن طرحها في بلاد المسلمين كان لوناً من الغزو، لتحقيق العمالة الحضارية، والثقافية، التي تمكّن وتقود للعمالة السياسية، واتجه الناس صوب الإسلام. . ومحاولات هٰذا الاختراق الثقافي، ستبقىٰ دائمة ومستمرة، يقول تعالىٰ:

﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [آل عمران]. فمحاولات الدخول والخروج مستمرة، والاختراق قائم دائماً. والشواهد كثيرة.

وقد يكون من أخطر وسائل الاختراق، أو الغزو الثقافي، أو الفكري، عند عدم القدرة علىٰ مس معارف الوحي في الكتاب والسنة، بشكل مباشر، التحول إلىٰ التفسير والتأويل لهٰذه المعارف، بما يوهن القيم في نفوس المسلمين، ويخرج بالمعنىٰ عما وضع له اللفظ، كلون من التحريف المعاصر، في محاولة لتوفير الغطاء، والمسوغات الشرعية لقيم الحضارة الأوروبية.

لذلك لا بد من التأكيد، أنه من الناحية الشرعية، والعلمية، والمنهجية، والثقافية، لا يجوز بحال من الأحوال الاستقلال بالتفسير بالرأي، والخروج به، عن إطار، وضبط، التفسير بالمأثور، والبيان النبوي، حتىٰ لا تزل قدم بعد ثبوتها، وحتىٰ لا نخترق، ويصبح الغزو ذاتيًا، ومن الداخل الإسلامي. فللعقل أن يرتاد الآفاق، ويمتد بالنص، ويجرده عن قيود الزمان والمكان، ويعدّي الرؤية، ويحقق الخلود، لكن ذٰلك لا بد ألا يخرج عن نطاق البيان النبوي، أو يعارضه أو يلغيه.

وفي تقديري، أن عملية التجديد، التي أخبر بها المعصوم عليه الصلاة والسلام بقوله: «**إن الله يبعث لهٰذه الأمة علىٰ رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**»[1] - والذي أرىٰ فيه أمراً تكليفيًا زائداً عن الإخبار - إنما تتركز في إعادة المعايرة للواقع، وما صار إليه، وما لحقه من إصابات الغزو الفكري، وما توضع عليه من اجتهادات بشرية، بعد أن تبدلت الظروف، وتغيرت المشكلات، وما استجد من أوضاع، وما ساده من تقليد، كاد يحجب الرؤية عن القيم المعصومة في الكتاب والسنّة.. هٰذه المعايرة أو التجديد، هي في الحقيقة ليست إلغاءً، أو تبديلاً، أو تعديلاً للقيم، وإنما هي عودة إلىٰ المعايرة للواقع، بالقيم المعصومة، وإعادة النظر في تنزيلها علىٰ الواقع، واستئصال نابتة السوء، ومحاصرة البدع والخرافات، التي ألفها الناس، وبيان فسادها، ومخالفتها للشرع، وتحديد مواطن الانحراف، وإصابات الغزو الفكري، وكشف علل التدين، وبكلمة مختصرة: التجديد والمعايرة: عودة إلىٰ الينابيع الأولىٰ للإقلاع من جديد.

وَبَعْـد؛

فلعل المرحلة التي نمر بها الآن، تقتضي منا العودة إلىٰ عملية التعبئة العامة، والنفرة خفافاً وثقالاً، في الميادين المختلفة، في مواجهة الهجمة الشرسة، وإدراك أبعاد ووسائل الغزو الفكري، وأهدافه، التي يعمل لها في بلاد المسلمين، في حقبة العلو اليهودي الثقافي والسياسي، بعد العلو العسكري، الذي سبقه، ومهد له، في محاولة لتحقيق الحصانة الحضارية،

والمناعة الفكرية للأمة، والحيلولة دون سقوطها، بما يراد لها في هٰذا الزمن، الذي يتعاظم فيه أجر الالتزام بالقيم الإسلامية، بتعاظم الفتن، التي لا بد من مبادرتها بالأعمال الصالحة، كمسالك، ونماذج عملية، تحقق الحماية، وتحمي نسيج الأمة، وتحول دون الذوبان، لقول الرسول ﷺ: «**بادروا بالأعمال الصالحة، فستكون فتناً كقطع الليل المظلم**»[1]، إضافة إلىٰ إعادة بناء نسيجها الثقافي، وتصويب معاييرها، ولا سبيل إلىٰ ذٰلك، إلا بالعودة للاستمساك بالكتاب والسنّة، حتىٰ نأمن الضلال، والتضليل الفكري والثقافي في حياة المسلمين.

والله نسأل أن يلهمنا رشدنا، ويهدينا إلىٰ سواء السبيل.

❏ ❏ ❏ ❏ ❏ ❏

---

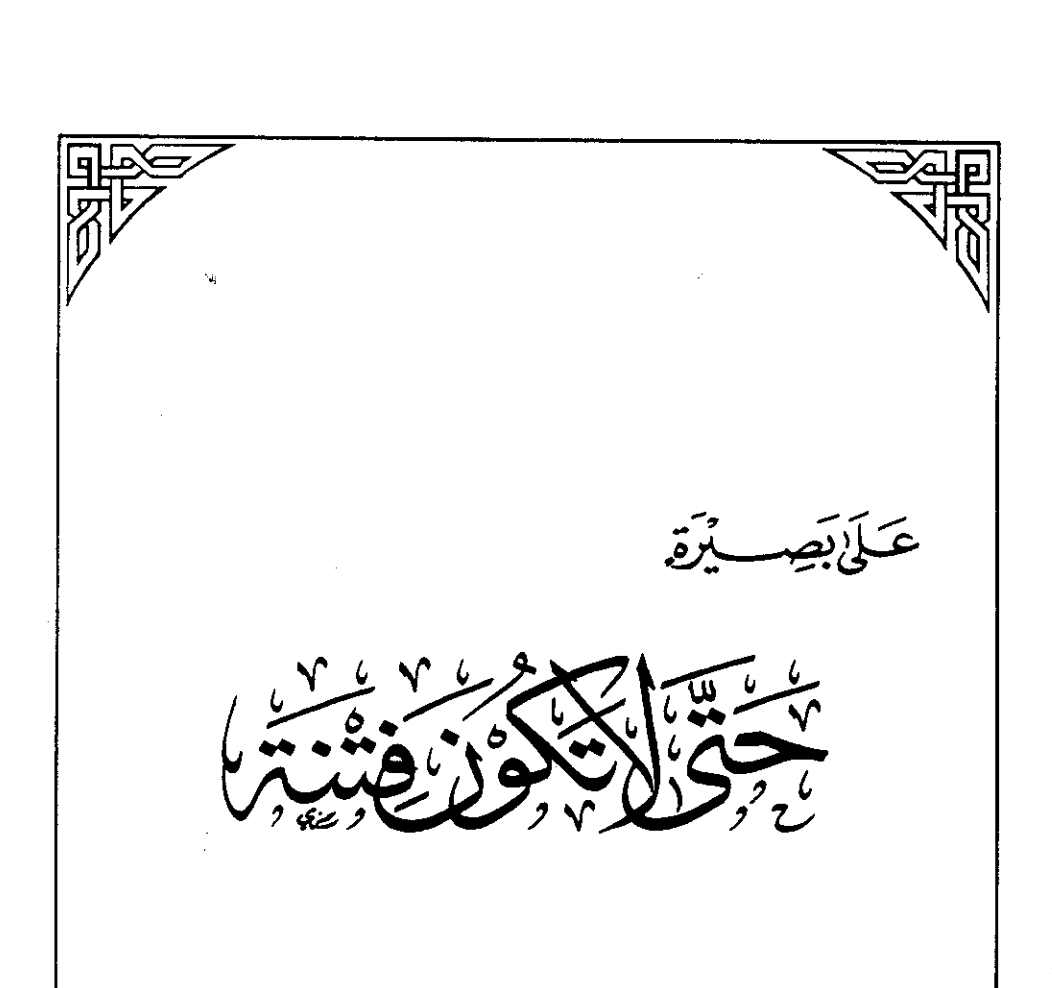
(١) رواه مسلم.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

□ □ □ □ □ □

١٠/ ٢٢٤٠



على بصيرة

حتى لا تكون فتنة

١١/٢٢٤١

المقدمة

الحمد لله الذي لم يسلط على الأمة المسلمة أعداءها تسليط إلغاء واستئصال، وإنما هي عقوبات مستحقة على المعاصي، والقعود عن القوامة الدائمة لله بالقسط، وتحقيق العدل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والصلاة والسلام على الرسول القائل، فيما يرويه أنس رضي الله عنه: «مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره» (رواه الترمذي وصححه)، الذي بشر بأن هذه الأمة سوف تستمر بحمل الحق، وتمثله، ونقله، والتضحية في سبيله، وإبلاغه للناس، والشهادة عليهم، حتى يأتي أمر الله، وتقوم الساعة، ويتوقف التاريخ البشري على الأرض.. فقد روى معاوية رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك» (متفق عليه).

وَبَعْد:

فإنه من لوازم الرسالة الخاتمة، الخالدة، صحة النص الإلهي، وسلامته من التحريف، والتأويل، والتبديل، حيث لا يمكن أن يتصور عقلاً، ولا شرعاً، أن يُخاطب الناس بتعاليم محرفة، ويكون التكليف صحيحاً، يقتضي أن يترتب عليه الثواب والعقاب، في معايير العدل المطلق.. فصحة التكليف تقتضي سلامة الخطاب.. كما أن من لوازم الخاتمية، وتوقف النبوات، وعمليات التصويب: الخلود، الذي يعني: تحرر النص الإلهي،

من قيود الزمان والمكان، وامتلاك القدرة والإمكان على إنتاج النماذج، وتقويم مسيرة الحياة بقيم الإسلام، في كل زمان ومكان.

لذلك كان من خصائص الرسالة الإسلامية: القدرة الذاتية على التجدد والتجديد.. وكان التجديد والعودة إلى المنابع الأولى، في الكتاب والسنة، واستدعاء الأنموذج القدوة، تكليفاً شرعياً، وممارسة للتدين، ومجاهدة من أعلى أنواع الجهاد، لأنه تصويب للمسيرة، وانعتاق مما يمكن أن يكون قد لحق بها من ثوابت السوء، واعتراها من التقليد الجماعي، والاستنقاع الحضاري، والتخاذل الثقافي، وانطفاء الفاعلية، والقبول بالعرض الأدنى.. فالطائفة القائمة على الحق، التي أخبرنا بها الرسول ﷺ، أنموذج يجسد القيم، ويثير الاقتداء في الواقع، والنص الإلهي، وبيانه النبوي، في سلامتهما وخلودهما، يمنحان الأمة دائماً الإمكان، والفاعلية على التغيير، والتجديد، والنهوض.

لذلك نقول: إن تسليط العدو على الأمة المسلمة، لمعاقبتها على معاصيها، وتقصيرها، والأزمات التي يخلفها هذا التسلط، لا تخرج عن أن تكون أشبه بالمحرض الحضاري، الذي يستفز الأمة، ويتحداها، ويستنفر قواها، ويكون سبباً في تجميع طاقاتها، والقضاء على الجوانب الرخوة في حياتها، واكتشاف مواطن القصور، والتقصير، لتقلع من جديد، وتستأنف دورها، (فالأزمة تبعث الهمة).

والحقيقة التي لا مجال للتشكيك فيها، والتي يؤكدها استقراء التاريخ، في فتراته المختلفة، وقراءة الواقع، أن أعداء الأمة المسلمة، على الرغم من شدة الخصومة، وضراوتها، واستمرارها، لم يضروها إلا أذى.. وهذه الحقيقة هي التي يشير إليها قوله تعالى: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ﴾ آل عمران: ١١١) فقد يمتد العدو في داخلنا، ويخترق صفوفنا، ويلحق بنا إصابات بالغة، وقد تسود قيمه، وثقافته وتتسع مساحة العمالة الثقافية والسياسية له، ويمكّن تلامذته من المنابر الثقافية، والموالين له من المواقع السياسية، حتى يظن كثير من الناس، الذين يختزلون التاريخ في عصر، أو

زمان، أو معركة، أو موقف، بأن الأمة المسلمة قد تودع منها، وذهبت إلى غير رجعة.. كما يحسب الكثير من البسطاء، الذين يفاجأون بالنتائج، لأنهم لم يدركوا المقدمات، وسنن التداول الحضاري، ومقتضاياتها، وشروطها، أن ذلك شراً محضاً، ويغفلون عن قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النور: ١١).. ثم ما يلبث الحق أن يظهر، ويتبين أن ظهور الحق لا يمكن أن يحصل لولا عملية التدافع، وضرب الحق بالباطل.. ولولا هذا الضرب، لما انكشف الزيف، وتحصحص الحق، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ (الرعد: ١٧).

فعملية المكوث في الأرض، والتمكين، والاستخلاف فيها، لا تحصل إلا من خلال سنة تدافع الحق والباطل.

* فبسبب حروب الردة، التي استهدفت الخلافة الراشدة، وخاصة معركة اليمامة، التي استحر فيها القتل بقراء وحفاظ القرآن، كانت المبادرة لجمع القرآن، وحفظه، الذي يشكل للأمة المسلمة صراطها المستقيم، وحبلها المتين، ودرع صمودها، ومنجم أفكارها، وعدة جهادها، ومصدر استنارتها، ونورها.

* وبسبب الفتنة، ومحاولات الخروج، والعدوان على السنة، لصنع مشروعيات مزيفة، موضوعة، لبعض النحل، والمواقف السياسية، خف العلماء لتدوين السنة، ووضع المعايير الدقيقة، والمنهجية، لتمييز الصحيح من الضعيف، والموضوع.. وبعد ذلك، وقبله، كان القرآن هو معيار الصواب والخطأ، والقبول والرد، فسلم للأمة عالم أفكارها، وقيمها، وسلامة قيم الأمة، الذي تشكل لها خميرة النهوض وإمكاناته لا يضرها معه أية إصابات مهما كانت بالغة.

* وبسبب الحروب الصليبية، وتحدياتها الثقافية، والسياسية،

والاقتصادية، والعسكرية، استردت الأمة ذاتها، وجمعت قواها، وأعادت وحدتها، وردت عن عالم الإسلام الاحتلال الثقافي، والحضاري.

* وبسبب الاستعمار الحديث، الذي جاء صليبياً، ولكنه هذه المرة بدون صليب، حتى لا يستفز عالم الإسلام، قامت الحركات الجهادية، التي كان محور ارتكازها، وعدة صمودها، ونهوضها، الإسلام.. فكان الاستعمار الحديث، سبيلاً لتجديد المعاني الإسلامية في نفوس الأمة..

* وبسبب قيام إسرائيل في قلب العالم العربي، والإسلامي، على الرؤية الدينية التوراتية، تعمقت الصحوة الإسلامية، وامتدت، واستردت معاني الجهاد وتضحياته، واتضحت الرؤية، وزال الغبش عن العيون، وأدرك المسلمون الحقيقة، على الرغم من كل التضليل السياسي، والثقافي، وفلسفات الهزيمة، والمحاولات لإطفاء روح الجهاد، والتخوف من عودتها، ووصفها بالإرهاب، والأصولية، والتطرف... إلى آخر هذا المعجم الصليبي اليهودي.

* وبسبب انحياز الغرب لإسرائيل، وتآمره في البوسنة والهرسك، ودعمه لأحكام الطوارىء، وأنظمة القمع والاستبداد السياسي، وسكوته المشين عن انتهاك حقوق الإنسان، سقطت قيم الحضارة الغربية، في الحرية، والديمقراطية، والمساواة، وحقوق الإنسان، التي يدعي لها العالمية، في عالم المسلمين، وتبين حتى للبسطاء من الناس، أن هذه القيم إنما طرحت في بلاد المسلمين لإلغاء القيم الإسلامية، وتحقيق العمالة السياسية، والثقافية للغرب، وبمجرد أن أدرك الغرب عجزها عن تأدية وظيفتها، ودورها في تحقيق العمالة، وأنها تكاد تسمح للإسلاميين باستلام السلطة، كان الغرب أول المضحين بها، والانحياز لأنظمة القمع والاستبداد، وتحول تلامذته، من المثقفين العلمانيين، إلى سدنة للاستبداد السياسي، والتخويف من الأصولية، والتطرف، وبدأوا يخوفون من نوايا

موهومة، أو محتملة للإسلاميين، في الاستبداد وإلغاء الآخر، والعدول عن الديمقراطية، إذا وصلوا إلى الحكم.. وفي الوقت نفسه يقبلون بأفعال وممارسات الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، وإلغاء الآخر، ويساندونها وينحازون إليها، ويدافعون عنها، ويشبه موقفهم في هذا، إلى حد بعيد، من سبقهم من أهل الكتاب، حينما شهدوا للكفار أن أصنامهم أهدى من إله محمد عليه الصلاة والسلام..

وبسبب سقوط قيم الحضارة الغربية في عالم المسلمين، لشواهد الإدانة، في الانحياز لإسرائيل، والكيل بمكيالين في البوسنة وغيرها، تحول الناس إلى البديل الإسلامي، أو الأصيل الإسلامي، وبدأت الجهود المستميتة اليوم، لتشويه هذا البديل، واختراقه، وتشويه صورته، ومحاصرته، حتى يعود الناس من جديد إلى استدعاء قيم الحضارة الغربية..

فهل يدرك المسلمون ذلك، ويخرجوا من رد الفعل، إلى اختيار الفعل المناسب، ويفيدوا من سنن التدافع الحضاري، ويتبصروا مواقع أقدامهم، ويتقدم العلماء العدول، لينفوا عن هذا الإسلام، تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، ويستوعبوا أفعال الإفك السياسي والثقافي، ويعيدوا قراءة قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النور: ١١)، ويكونوا في مستوى تحويل العسر إلى اليسر؟ أم أنهم يقبلون بهذا الأدنى، ويكونوا وقوداً، تستعار تضحياتهم، لتصفية الحسابات الدولية، بدمائهم، وتنفيذ المخططات الدولية، بجهادهم، فيكونوا مجاهدين أخياراً عند اللزوم، ويصبحوا متطرفين أصوليين أشراراً، بعد انتهاء دورهم، ومهمتهم؟!

هل يدرك المسلمون، متى يقاتلون حتى لا تكون فتنة، ومتى يدفعون إلى القتال حتى تكون فتنة؟ ويستذكرون قولة عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لمن طلب إليه الخروج للقتال عندما اشتدت الفتنة: قاتلنا حتى لا تكون فتنة، أما أنتم فتقاتلون حتى تكون فتنة!

٢٢٤٧/١١

وَبَعْـد :

فهذه مقالات في كلمات، وقراءات للأحداث، في مناسبات متعددة، كتبت، وأوحت بها المعاناة الإسلامية، وما يصاحبها من الفتن، والتضليل السياسي، وفلسفات الوهن والسقوط، في هذه الحقبة من العلو اليهودي، الذي يمثل حقبة من حقب الشر الذي سوف يثمر خيراً إن شاء الله.

الدوحة في:

شوال ١٤١٤ هـ الموافق لنيسان (أبريل) ١٩٩٤ م

أزمة العِلمانيّين

الإسلاميون
والبرامج الغائبة «١»[1]

المتتبع لمعظم الكتابات الصحفية والفكرية، حيث أصبح الكثير من أصحاب هذه الكتابات اليوم، منظرين على حساب الإسلام والمسلمين، يخرج بنتيجة واحدة، وإن اختلفت المعالجات، وكيفية الطروحات، وتنوعت الوسائل والاتجاهات، هي: أن الإسلاميين، الذين يدعون لعودة الأمة إلى عقيدتها ودينها، وتحكيم شريعة الله في شؤونها، لا يمتلكون الرؤية السياسية الواضحة، والبرامج التفصيلية، حول الكثير من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتنموية، والتربوية... إلخ، التي يعاني منها المجتمع.. وأن طروحاتهم، هي أقرب للشعارات منها للمناهج، وأقرب للخطاب العام منها للبرامج والتفاصيل المدروسة والواقعية.. وأن وصولهم إلى حكم المجتمع، يعني التخبط والارتجال، والارتكاس، وإلغاء الإنجازات الحضارية، والعودة إلى البدائية، والعجز عن التعامل مع المشكلات اليومية، التي تقتضي حلولاً واقعية، ورؤية واضحة... وحتى أنهم لو طرحوا بعض القيم السياسية، التي يطرحها غيرهم، بلون من المقاربة بين هذه القيم، وبين القيم الإسلامية، وباشروا حقهم المشروع من خلال الأقنية والأوعية السياسية المشروعة، مع ذلك يُطاردون ويُتهمون بنواياهم، بأن هذا الطرح وهذه الممارسة، نوع من المراوغة، الغاية منها الوصول إلى حكم المجتمع، ومن ثم قيادته بلون من الاستبداد السياسي والإرهاب

---

(١) جريدة الشرق القطرية، ٣١/ ٧/ ١٩٩٢.

الفكري، والتنكر لكل الدعوات والشعارات، التي أُعلنت قبل الوصول إلى الحكم، ولا يعدم أعداء الإسلام والمسلمين، من التدليل على وجهة نظرهم، من بعض الصور الشاذة والمصنوعة من التطرف، والانفجارات العشوائية، التي قد لا تكون بعيدة عن صنع أعداء الإسلام، التي يُوظف لها بعض العملاء، وينفذها بعض البلهاء، لأن هذه الممارسات الشاذة، من لوازم الصورة المرسومة لتشويه الإسلام، والتخويف من الإسلاميين، وشل حركة الدعوة والعمل الإسلامي.

ولعل إذكاء روح التطرف، والتخويف منه، وصناعة صور من الممارسات الشاذة، أصبح لها اليوم أكثر من هدف، على المستوى الإقليمي والدولي، لما يترتب على ذلك من نتائج وتداعيات، لا تقتصر على إنهاك الأمة، واقتتالها، وجعل بأسها بينها شديداً، وإنما تتجاوز إلى التطلع، للالتجاء إلى الآخرين.. الأمر الذي يمكن الأعداء من ديمومة السيطرة والتحكم..

وعلى الرغم من أن الإسلاميين يُحاسبون على نواياهم المحتملة، وهذا بالطبع خلاف القيم المعلنة للديمقراطية، والعلمانية، والليبرالية... إلخ، فإن غيرهم من الاتجاهات السياسية الأخرىٰ، لا تحاسب على أفعالها الظاهرة من الديكتاتورية والقمع، وانتهاك حقوق الإنسان والإرهاب السياسي والفكري تحت شعار: كذاب ربيعة أفضل من صادق مضر.

والقضية في عمومها، لا تخرج عند كثير من هؤلاء، وطبعاً ليس كلهم، عن عداوة وكراهية الإسلام والمسلمين، وضروب من العمالة الثقافية والسياسية، التي تمارس في بلاد المسلمين، لصالح الآخرين.. أما المغفلون الذين تسيطر عليهم روح القطيع، ويسيرون وراء كل ناعق، فشأنهم آخر.

ومع ذلك، ففي نظري لا بد من وقفة ولو سريعة مع هذه الظاهرة، أو هذا الادعاء، وإلقاء بعض الأضواء التي يمكن أن تسهم بتجلية الصورة، ولو بشكل بسيط، لا يتسع المجال معه لأكثر من ذلك.

أما أن الإسلاميين لا يمتلكون الرؤية الواضحة، والبرامج المطروحة، حتى يطلع عليها الآخرون، ليطمئنوا على مستقبلهم في ظل الإسلاميين، على الرغم من أن الإسلام للجميع، وليس لفئة أو جماعة، فهذه قد تكون كلمة حق أريد بها باطل، ومن بعض الوجوه، وليس كلها. . . والحقيقة أنه لا بد من النظر إلى القضية من أكثر من زاوية، في محاولة لتبسيطها بقدر الإمكان. . فاعتبار الإسلاميين لا يملكون الرؤية الواضحة والبرامج التفصيلية للمشكلات، التي تعاني منها الأمة ـ والتي هي في الحقيقة من صنع غيرهم، ولعلها إنما نشأت بسبب بعد القيم والضوابط الإسلامية عن الساحة، واستيراد الحلول من الخارج الإسلامي ـ فلا يعني ذلك أن غيرهم من القائمين في الساحة، يمتلكون هذه الرؤية وتلك البرامج، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن النقل عن الثقافات، والحضارات، والنظم الأخرى، تعطي صاحبها ميزة، وتؤهله لكونه الناطق باسم الآخرين، الذين قد لا يحسن في كثير من الأحيان حتى النطق باسمهم، ومجرد المفاخرة بإنجازاتهم، والتي إذا جرد منها وانفصل عنها، أصبح لا شيء. . فهو بهذا أسوأ حالاً من الإسلاميين الذين يأخذ عليهم افتقارهم للرؤية والبرامج، لأنه أشد فقراً وسوءاً. . وإذا سألته عن برامجه، لا يخجل أن يتترس بالآخرين، الذين يشحن من عندهم، ليفرغ في بلاد المسلمين. . هذا الشحن والتفريغ، الذي كان سبباً في بلاء وشقاء الأمة، لأنه جاء مغايراً لعقيدتها وشريعتها، ومعادلتها الاجتماعية. . والواقع هو شاهد الإدانة، حيث تغرق الأمة المسلمة في معظم بلاد العالم الإسلامي، بالديون، والمشكلات المتعددة.

إن هذا الطابور «الخامس» الثقافي، وفي كثير من الأحيان السياسي، هو سبب كل البلايا، والضلال، والضياع، فلا استطاع أن يبدع ويولد شيئاً، ولا فسح المجال للآخرين لكي يحاولوا.

ولو حاولنا إجراء موازنة ومفاضلة بسيطة، لقلنا: بأنه إذا سلمنا أن الإسلاميين لا رؤية واضحة، ولا برامج لهم، وهذا طبعاً محل نظر سنعود للحديث فيه مستقبلاً، فإن الآخرين ليسوا أحسن حالاً كما أسلفنا، وإنما هم

الأسوأ حالاً، لأنهم غادروا حضارتهم وثقافتهم، بسبب عجزهم عن التوليد والإبداع والامتداد، ورضوا لأنفسهم أن يكونوا أوعية تصب فيها ثقافات وحضارات الآخرين، دون القدرة على التمييز بين الغث والسمين... بل نستطيع أن نقول: إنه بطبيعة عجزهم وتربيتهم، يصعب عليهم التحقق بالثمين، فاقتصروا على الغثائة، لذلك فدينهم هدم الذات، وجلدها وإشاعة روح التخاذل والهزيمة في الأمة.

أما الإسلاميون فحسبهم أنهم متشبثون بالذات، مدافعون عنها، يرتكزون إلى شخصية حضارية تاريخية، وتجربة غنية، ومساهمات وعطاءات في مختلف المجالات، ويحاولون استرداد دروهم في الشهادة على الناس والقيادة لهم، بما يمتلكون من رصيد حضاري وثقافي. وقد ينجحون وقد يخطئون، لكنهم على العموم اختاروا الطريق الصحيح، وإن لم يستطيعوا بعد المشي فيه، كما ينبغي، بسبب أنفسهم أولاً، وبسبب العراقيل والمشكلات المستوردة التي كان أعداء الإسلام هم جسورها إلى العالم الإسلامي.

والنقطة الأخرى التي لا بد من الإشارة إليها والعودة للحديث عنها: أن الإسلاميين لا ينطلقون من فراغ كما أسلفنا، وإنما يرتكزون إلى قيم حضارية، أثبتت وجودها في المجال السياسي والثقافي، كما يرتكزون إلى اجتهادات وتجارب برامجية متعددة تمكنهم، إن عزموا أمرهم، على الإبداع والتوليد، وتقديم البرامج المرتكزة إلى تلك القيم الضابطة، بينما يفتقد غيرهم القيم والبرامج معاً. فأي الفريقين أولى بالثقة والاتباع؟

والسؤال المطروح: إلى أي مدى يحاسب الإسلام والإسلاميون اليوم، على تقديم حلول لمشكلات لم يتسببوا فيها؟ وهل هذا يعفيهم من تقديم البرامج، والانفصال عن الواقع الذي تعاني منه الأمة؟ تلك هي القضية التي لا بدّ من طرحها من كل جوانبها، ووضع بعض الحلول والرؤى التي تمكن من التعامل معها.

الإسلاميون
والبرامج الغائبة «٢»[1]

من الأمور التي لا مجال لإنكارها، أو إخفائها، أن العالم العربي والإسلامي اليوم، يعيش ألواناً من المعاناة، وضروباً من التخلف الثقافي والاقتصادي والسياسي والتربوي والخلقي، إلى درجة يمكن أن نقول معها: إنه يعيش الآن أكثر من أي وقت مضى، مرحلة القصعة، حيث تتداعى عليه الأمم من كل حدب وصوب، كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، حيث انطفأت فاعليته، وافتقد قدرته، وأصبح بعدده وعديده، غثاء كغثاء السيل، لا شيء فيه يمكث في الأرض، حتى وصل الوهن والتوهين، وتطبيع الإهانة والهزيمة في النفوس، إلى مستوى الفرد، ولم يعد يقتصر على الأنظمة والمؤسسات، وهو الأمر الأخطر، في محاولة لإلغاء الحس بالمشكلات، الذي يدفع إلى البحث عن موطن الخلل وتحديد سبيل الخروج، إلى درجة أصبح معها مناخ الجوع والخوف هو المحيط بالعالم الإسلامي، حيث تتراكم ديونه، ويكرس تخلفه، ويزداد ارتهانه، ولا تدعم فيه إلا مؤسسات القمع والاستبداد، التي وكل إليها حماية الفساد، بكل صوره وألوانه، على الرغم مما يتمتع به العالم العربي والإسلامي من الخيرات والإمكانات ومصادر الطاقة المادية، إلى جانب القيم الروحية الهادية المعصومة ـ وهي الأهم ـ التي تشكل له المرجعية والمشروعية التاريخية والحضارية،.. لكن هذه

---

(١) الشرق، ٧/٨/١٩٩٢ م.

الإمكانات المادية والطاقات الروحية المذخورة فيه، لم تحقق له شيئاً بسبب فقدان الإرادة الفاعلة، والعزيمة الصادقة، والإيمان الصحيح، لتجاوز مأزق التخلف، والخروج من التيه المضروب عليه.

لقد كان العالم العربي خلال حقب التخلف المتلاحقة، محلاً لكثير من الدعوات والشعارات والتجارب التي فشلت جميعها لأنها ـ فيما نرى ـ كانت جميعها غريبة عن طبيعة الأمة المسلمة ودون شخصيتها التاريخية الحضارية، أي بعيدة عن معادلتها النفسية والاجتماعية، فلم تزدها تلك التجارب إلا خبالاً وتخلفاً وتمزقاً، في الوقت الذي منحت خصومها فرصة للسيطرة عليها، وميداناً للتجربة على أرضها، على المستوى السياسي والعسكري.. فلقد صرفت الأموال الهائلة على استيراد الخطط في مجال التنمية، واستقدام الخبراء والبرامج، التي قد تكون أثبتت فاعليتها وجدواها في غير البلاد العربية الإسلامية، لكنها لم تحقق شيئاً عندنا، اللهم إلا أنها أذاقت الأمة لباس الجوع والخوف، حيث يزداد الفقر والحرمان، ويزداد الاستبداد والقهر السياسي.

وكانت هذه التحديات الميدانية، وسيلة تحريض للوصول إلى مرحلة الرفض، وتجديد الفاعلية، والعودة إلى الذات، ذلك أن: الأزمة تبعث الهمة، في محاولة لتلمس وسائل التغيير وأسباب التقدم من الداخل العربي الإسلامي فالتقدم والنهوض لا يستورد، وإنما يستنبت بعد حياة الضنك التي تولدت بسبب الابتعاد والانسلاخ عن قيم الإسلام، والإعراض عن ذكر الله.. فجاءت الصحوة الإسلامية محاولة جادة في العودة إلى التراث، واستلهام الشخصية الحضارية والثقافية، التي لم تتولد من خلال الرفض ورد الفعل الآني لمرحلة المعاناة والاغتراب الحضاري، كما يطلق عليها ويفسر وجودها، وإنما بعد استيعاب الدرس القاسي من خلال عمق الأمة الحضاري والثقافي، حيث ما يزال كثير في عالمنا يصرون على السير في الطريق المسدود، على الرغم من إحاطة خطيئاتهم وخطاياهم بهم، الذي يؤدي إلى مزيد من الارتماء والاستجداء والعمالة الثقافية والحضارية، لذلك كان من

الطبيعي أيضاً، محاولة تصوير الصحوة بأنها موجة رفض وإرهاب، سوف تكون خطرة على الأمة ومنجزاتها! وما ندري ما منجزاتها التي يخاف عليها، إلا مزيداً من الفقر والديون والخوف، وكان لا بد من اصطناع وصناعة ألوان من الانفجارات المتطرفة، وذلك بالتسلل إلى داخل الصحوة وحمل بعض الأفراد على القيام بممارسات وانفجارات شاذة، الهدف منها التخويف وحمل النظام العربي بشكل عام على المزيد من التبعية والارتهان، ومحاصرة الدعوة والدعاة، وشل حركة العمل الإسلامي، الذي يعني نجاحه تفويت أغراض الأعداء وحرمانهم من مكاسبهم.

ولا شك أن هذه المظالم أو المظلمات، من المشكلات التي يتراكب بعضها فوق بعض، جاءت ثمرة للانسلاخ عن منهج الله، وليس بسبب الالتزام به، ذلك أن هذه المشكلات والتناقضات التي يعيشها العالم الإسلامي، تدين أول ما تدين، منظومة المبادىء والأفكار والشعارات التي ولدتها وأفرزتها، ولا تدين النظام الإسلامي المبعد عن حكم الحياة، كما أنها لا تدين الإسلاميين، وليست مسؤوليتهم لأنها لم تأت ثمرة لوجودهم، وإنما هي في الحقيقة بسبب غيابهم.

ونحن هنا لا نقول: بأن المجتمع العربي الإسلامي، انسلخ عن إسلامه من كل وجه، كما أننا لا نقول بأنه مجتمع إسلامي من كل وجه أيضاً، وإنما الذي نستطيع أن نقوله: إنه مجتمع مسلمين.. ويبقى السؤال المطروح: إذا لم يكن الإسلام هو المسؤول عن انتاج هذه المشكلات، فهل هو مسؤول من ثمّ عن تقديم الحل والعلاج لها، لأنها دليل فشل الأنظمة والمبادىء الأخرى؟ وإلى أي مدى يكون الإسلاميون مسؤولون عن معالجة الواقع، وتقديم الحلول لمشكلاته، والبرامج الإسلامية لإنقاذه، حتى ولو كانت تلك المشكلات ثمرة لتغييب الإسلام؟ وكيف يمكن للإسلاميين وضع البرامج التي تعالج هذا الواقع، وهو كون المجتمع جاهلياً، يغرق بسوءاته ومشكلاته، إذا انسحبوا منه، وحكموا عليه عن بعد، وأغلقوا أبواب الدعوة إلى الله، وتقاعسوا عن استنقاذ الناس، وإلحاق الرحمة بهم؟

الإسلاميون
والبرامج الغائبة «٣»[1]

أشرنا في المقال السابق إلى وجهة النظر التي ترى بأن المشكلات والأزمات التي تعاني منها مجتمعات المسلمين، على مختلف الأصعدة، السياسية والثقافية والاجتماعية، إنما نشأت بسبب انسلاخ المجتمع عن شريعة الإسلام وهديه، وتطبيق أنظمة وشرائع مستوردة لا علاقة لها بقيم الأمة وتراثها الحضاري، وشخصيتها التاريخية، ومعادلتها الاجتماعية.

لذلك فليس من المقبول عقلاً وواقعاً، أن يكون الإسلام والإسلاميون هم المسئولون عن هذه التركة الثقيلة، من السقوط الحضاري والتخلف والضياع، التي تولدت بسبب الانسلاخ عن الإسلام لا بسبب الالتزام به، بل أن هذه الأزمات والإصابات المتنوعة، ولباس الجوع والخوف، الذي يغطي العالم الإسلامي، على الرغم من وجود الوفرة المالية في بعض أنحائه، وامتلاكه الموارد والخامات الطبيعية والموقع الجغرافي المتميز. إن هذه الأزمات والإصابات، تعتبر شاهد إدانة للمنظومات الفكرية والنظم السياسية التي أنتجتها في بلاد المسلمين، الأمر الذي كان ـ في اعتقادي ـ من الأسباب الرئيسة للعودة إلى الذات واليقظة والصحوة الإسلامية التي تعم أرجاء العالم الإسلامي والأقليات المسلمة في العالم.. تلك الصحوة التي لم تأت ثمرة لطفرة أو ردة فعل آنية كما يحب أن يصورها خصومها، وإنما

---

(١) الشرق، ١٩٩٣/٨/٣.

جاءت ثمرة لوعي كامل بواقع الأمة، واستلهام صحيح لشخصيتها الحضارية والتاريخية، وعطاء عقيدتها المستمر والمتجدد.

لقد تجاوزت الصحوة اليوم المؤسسات والجماعات والتنظيمات الإسلامية، لتصبح تياراً شعبياً، أو خياراً شعبياً، إن صح التعبير، بدأ يعبر عن نفسه على مساحة الخارطة الإسلامية، كلما أتيحت له فرصة التعبير، ويكمن لينطلق من جديد كلما اشتد خصومه في كبته ومحاصرته، سواء في ذلك خصوم الداخل الإسلامي أو الخارج، هذا إن لم نعتبر العدو الخارجي هو الأساس والعدو الداخلي هو الناطق، وأن حقيقة العدوين واحدة، وإن اختلفت الأدوار أحياناً.

لذلك فالتركة الثقيلة من الأزمات والمشكلات، التي تعاني منها الأمة، والتي تشكل التحديات الحقيقية، والمهمة الكبرى للإسلاميين، ماثلة للعيان.. ويبقى السؤال المطروح باستمرار: كيف سيتعامل الإسلاميون وأهل الصحوة مع هذه التركة المثقلة بالديون والهموم؟ هل يكتفون بإدانة المنظومات الفكرية والسياسية التي أنتجتها، لتقرير حقيقة ثقافية وسياسية لم تعد خافية على أحد، ومن ثم إعفاء أنفسهم من المسؤولية عن وضع البرامج الكفيلة بالتعامل معها ومعالجتها في ضوء القيم الإسلامية، التي تساهم باختصار فجوة التخلف، ورسم طريق النهوض؟

فإذا سلمنا أن الإسلاميين ليسوا المسؤولين عن أسباب الأزمات التي نشأت بسبب غياب القيم والبرامج الإسلامية التي يؤمنون بها ويعملون لها، فهل هذا يعفيهم من المسؤولية عن معالجتها وتقديم الحلول والبرامج من وجهة النظر الإسلامية، لإخراج الأمة من معاناتها؟

في تصوري أن هذه القضية والنظر إليها، لا بد أن يمر بمرحلتين، وأن تكون حدود كل مرحلة واضحة ومتميزة، حتى لا يقع الاختلاط والالتباس والتداخل.

المرحلة الأولى: إدانة منظومة الأفكار والتجارب التي سببت الأزمة،

وذلك بمناقشتها وبيان فسادها وفشلها في تقديم الحلول والإسهام بالنهوض لعالم المسلمين، حتى تتوفر القناعة الفكرية، وتهيأ القابلية للتحول الإسلامي بعد هذه الغربة، على مستوى الفكر والتربية والثقافة والإعلام. . أي لا بد من إخلاء النفوس والأفكار، من الإيمان بتلك المنظومات والدعوات والشعارات، التي لم تورثنا إلا الانتكاس والتخلف، بسبب مخالفتها لعقيدة الأمة وتاريخها، وتحصيل القناعة بعدم جدواها. . لا بد من هدمها، ومن ثم تأتي مرحلة الإملاء أو البناء، وهي تشكيل القناعة بأن الإسلام، بتجربته التاريخية وقيمه المعصومة وميراثه الثقافي، هو وحده القادر على تقديم مشاريع وبرامج النهوض، والإنقاذ لهذه الأمة وإعادة بناء شهودها الحضاري، وحمل رسالتها العالمية في هذه المرحلة التي أسميناها مرحلة الإملاء، وتشكيل القناعة بقدرة القيم الإسلامية على النهوض بالأمة، رغم ما تعاني من المشكلات التي سببها الاغتراب والاستلاب الثقافي والسياسي، ولا يجوز أن تمتد كثيراً، ويكون هدمها وإدانتها هو نهاية المطاف بالنسبة للإسلاميين، وبذلك نبقى معها نراوح في مكاننا، ونكتفي بإطلاق الشعارات بأن البؤس والشقاء اللذين تعاني منهما الأمة، إنما هما بسبب فساد المنظومة الفكرية التي تطلق عليها، وإن الإسلام هو الحل، دون الشعور بالمسؤولية، والكيفيات التي لا بد من توفرها، والبرامج التي تجعل شعار الإسلام هو الحل مترجماً إلى واقع، من خلال الدراسة الصحيحة للواقع، وتحديد مراحل المعالجة، والتدرج بأخذ الناس بأحكام الإسلام، شيئاً فشيئاً.

إن الاكتفاء بشعار: أن الإسلام هو الحل، في الخطب والأحاديث والندوات، وعدم تقديم برامج لتحويل الشعار والفكر إلى فعل يخلص الأمة من مشكلاتها، ويحرك آليات التغيير الاجتماعي، ويضع الأوعية الصحيحة والشرعية للحركة، يبقى دعوى بلا دليل، يسهل إطلاقها تماماً كما يسهل إدانة الواقع من كل أحد، لكن المشكلة في امتلاك القدرة على تقديم البديل.

وفي اعتقادي أن الاتجاه الذي يقول: بأن الإسلام يمتلك البرامج في الكتاب والسنة، لمعالجة المشكلات، والأزمات المعاصرة، ولا حاجة بنا

إلى التفكير والاجتهاد بالكيفيات والوسائل، فيه الكثير من التعميم والمجازفة، ذلك أن الكتاب والسنة يمتلكان القيم والمبادىء، التي تحدد المسارات العامة في الحياة، أما البرامج وكيفيات تنزيل هذه القيم على الواقع، وتقويم سلوك الناس بها، فهو بحاجة إلى برامج واجتهادات ثقافية وسياسية وتربوية وإعلامية وإدارية.. إلخ، والتي ما تزال حصيلتنا فيها تدعو إلى الأسى، وخاصة عندما نتعرض للاختبار العملي.

وقد يكون من المشكلات الأساسية أيضاً: ما يذهب إليه بعض العاملين للإسلام، من أنه لا يجوز لنا أن نشغل أنفسنا بوضع برامج، ومعالجة مشكلات ليست من صنعنا، وأن من ضياع الجهد والوقت، توظيف الإسلام لمعالجة مشكلات ليست نابعة عن تطبيق نظامه، وأنه مجرد أن يتسلم الإسلام زمام الأمر، يمكن أن تنتج البرامج الكفيلة لمعالجة هذه التركة من المشكلات! وأعتقد أن هذه الوجهة أيضاً فيها الكثير من التجاوز والمغالطة والمجافاة لروح الإسلام ورسالته، التي جاءت لإلحاق الرحمة بالعالمين، ولإخراج الناس من الظلمات إلى النور.. إلى جانب أن ذلك محل نظر أيضاً من الناحية الشرعية والفكرية والعملية، إذ كيف يجوز لطبيب أن يمتنع عن الإسعاف للمريض واستنقاذه، لأن المريض أخطأ فأوقع نفسه في المرض؟ وكيف يجوز للمسلم شرعاً أن يسلم إخوته في الإسلام لمشكلات، وينسحب من المجتمع، وينفصل عنه، لأن ما يعانيه من المشكلات والأزمات ليست نتيجة لتطبيق الإسلام؟!

وقد يكون المواطن المسلم لا علاقة له بنشوء هذه المشكلات، وإن كان مسؤولاً لا يخلو من المسؤولية عن سكوته وقبوله هذه الأفكار وأهلها..

وهل المطلوب للإسلام والإسلاميين أن يستلموا مجتمعاً بدون مشكلات؟

وهل وجود المجتمعات التي تعج بالجاهليات تعفي الإسلاميين من تحمل المسؤولية، وتدفع بهم إلى الانفصال عن الأمة، ومشاركتها معاناتها، والهروب إلى كهوف الانتظار حتى يسقط المجتمع لمصلحتهم؟

إن الرسول ﷺ لم يهجر المجتمع، ولم ينفصل عنه، ويتوقف عن نصحه، ومعالجة مشكلاته، وتقديم الحلول لإخراجه من الظلمات إلى النور، سواء في مكة أو المدينة، بحجة أن ما يعاني من المفاسد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كان بسبب الكفر والجاهلية.. ولعل أصل الابتعاث النبوي إنما كان لمعالجة تلك المشكلات، وتقديم الحلول لها، وتخليص الناس من الجاهلية التي هم فيها: أنه أدان الجاهلية وفضح سوءاتها، واعتبرها سبباً في المشكلات كلها، لكنه قدم البديل الإسلامي ووضع البرامج المرحلية في التطبيق، على مستوى الفرد والجماعة والدولة، والأمة، ذلك أن الاندماج في المجتمع، والتعرف عن قرب على مشكلاته، والالتصاق بطبقاته، يمنح المسلم فقهاً ودراية، تمكنه من تقديم الحلول في المجالات والمساحات التي يمكن التحرك فيها، كنماذج تثير الاقتداء.

أعتقد أن من المشكلات التي يعاني منها العمل الإسلامي، أو أهل الصحوة، هي: امتداد مرحلة التعبئة والشعارات، وعدم إتباعها بخطط وبرامج ورؤى إسلامية، لحلول المشكلات على مختلف الأصعدة، لترحيل التخلف، وردم فجوته، بالقدر الذي يستطيعونه.. ولا شك عندي، أنهم بخبرتهم وحذقهم وفقههم بالإسلام والواقع، هم الذين يستطيعون هذا القدر ويمتدون به.



المبادئ المعصومة[1]

إن من أهم ما يميز الإسلاميين أو أصحاب الخيار الإسلامي، إضافة إلى أنهم ثمرة طبيعية للحضارة والثقافة الإسلامية، وامتداد لها، وأبناء شرعيون للشخصية الإسلامية التاريخية، امتلاكهم للقيم المعصومة عن الخطأ، في الكتاب والسنة، التي تضبط مسيرة الحياة، وتضع السياسات والمنطلقات العامة، التي تشكل بالنسبة لهم ديناً وثوابت لا يمكن الخروج عليها، أو تعديلها أو تبديلها، لأنها ليست من وضع بشر، حتى يمكن أن تكون قنطرة يمر من خلالها تسلط الإنسان على الإنسان، وإنما هم أمامها سواء، إلى جانب التجربة التطبيقية التاريخية، من الفقه والاجتهاد في تنزيل هذه القيم على الواقع، وتقويم سلوك الناس بها، الأمر الذي يمنحهم آفاقاً للاجتهاد، وتجارب للاعتبار في مجال الخطأ والصواب.

وقد تكون المشكلة التي يعاني منها العقل المسلم، وتسهم بتجمده ومحاصرته، تكمن في نقل القدسية والعصمة، من القيم والمبادىء الواردة في الكتاب والسنة، إلى الاجتهاد البشري، وفقه التطبيق على الواقع، الذي هو في نهاية المطاف يشكل الفهم الإسلامي للعصر وللنص، ومن ثم استنباط الحلول ووضع البرامج التي تعالج المشكلات الواقعية، في ضوء القيم المعصومة والتجربة التاريخية.. وهذا الاجتهاد، قد يوفق ويصيب، وقد

(١) الشرق، ٢١/٨/١٩٩٢.

يفشل في المعالجة فيخطىء. . وقد يصيب في عصر لأنه استطاع أن يعالج مشكلاته، ويخفق في عصر آخر، لتبدل المشكلات وعدم تبدل الحلول، لكنه في كل الأحوال يبقى اجتهاداً بشرياً، وفقهاً تطبيقياً لمبادىء الدين، وليس هو الدين.

إن اعتبار الفهم البشري لنصوص الكتاب والسنة هو الدين، على الرغم من مجافاته للحقيقة، لأنه اجتهاد بشري في تطبيق الأحكام الشرعية، يجري عليه الخطأ والصواب، فإنه يفرق أمر الأمة ويمزق شملها، ويشيع في داخلها اتهامات التكفير والتأثيم والتفسيق. . إلخ، لتفاوت القدرات العقلية عند الأفراد، وتنوع الفهوم، وتعدد الاجتهادات، وتناقضها أحياناً. . فكيف سيكون الحال لو اعتبرنا كل اجتهاد وفهم ديناً ملزماً للآخرين، وأن الخارج على هذه المفاهيم عدو للإسلام والمسلمين؟! وقد يحمل على الاقتتال والتصفيات الجسدية، والفهم المعوج لمعاني الجهاد وغاياته، كما هو الحال في كثير من المواقع الإسلامية مع الأسف.

لذلك لا بد من تأكيد هذه الحقيقة، وهي: أن القيم والمبادىء الواردة في الكتاب والسنة، هي الدين، وأن الفقه التطبيقي والبرامج، هي اجتهاد بشري غير معصوم. . وأن هذا الاجتهاد يبقى مقبولاً طالما هو في إطار القيم المعصومة، ولم يخرج عليها، ولم يخل لها، ويتنكر لمقاصد الدين أو ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

وإن أي اجتهاد وفقه لتنزيل الإسلام على الواقع، لا يلزم الآخرين، وإنما يلزم صاحبه فقط، لأنه يمثل بالنسبة له فهمه للدين، القابل للنقض بفهم أدق منه من الآخرين، أو لكسب شرعي إضافي من صاحبه في المستقبل. لذلك فإن توهم بعض العاملين للإسلام، أن اجتهادهم وفقههم هما الدين، والحق المحض، وأن اجتهاد غيرهم، ضمن إطار المبادىء الإسلامية، هو الباطل، أو الخطأ المحض، وأنهم هم المتحدثون باسم الله، المبينون لمراده، قضية تحمل الكثير من الخطأ والمخاطر للعمل الإسلامي.

إن المنطلق الذي لا بد من تصويبه: أن البرامج والاجتهادات هي فهم بشري غير معصوم، قابل للتغيير والتعديل والتبديل والإلغاء والتأجيل، في ضوء الحاجات العصرية، وتحقيق المصلحة، وتوفير القابلية الاجتماعية.. وأن هذه البرامج لا يمكن أن تتأتى من الفقه بالنصوص الشرعية وحفظها، بعيداً عن دراية العصر، وحاجاته ومشكلاته، كما أنها لا تتأتى من الدراية بالعصر بعيداً عن امتلاك القدرة على فقه النصوص الشرعية، التي تمثل مركز الرؤية، والقيم الضابطة لمسيرة الاجتهاد والمجتمع.

من هنا نقول: إن فهم العصر، والفقه بمشكلاته، والاندماج بالواقع، الذي لا يعني الذوبان فيه بحال من الأحوال، هو الطريق الوحيد لامتلاك القدرة على وضع البرامج والأوعية الشرعية لحركته باتجاه الإسلام، وتقويم سلوكه به.

ولعلنا نقول أيضاً: بأن الانكفاء عن المجتمع، والانسحاب منه وهجره، يعطل الرؤية ويحول دون القدرة على الفهم الصحيح لمشكلاته، والمشاركة في تقديم البرامج الصحيحة، ذلك أن الانكفاء عن المجتمع، مثله مثل الارتماء في نطاق الحضارات والثقافات الأخرى، كلاهما يصيب صاحبه بالعقم والعجز عن تقديم البرامج المنقذة للأمة من مشكلاتها.

إن انسحاب بعض الإسلاميين من المجتمع، وعدم الاندماج فيه، والاستمرار في إدانته من بعيد، تحت شتى الحجج، أدى إلى العزلة القاتلة، التي حالت دون التفاعل وامتلاك الرؤية والقدرة على تحريك آليات التغيير الاجتماعي، وإبداع الحلول والبرامج المطلوبة لترحيل المشكلات التي يعاني منها الناس، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾(الجمعة: ٢). وكلمة ﴿منهم﴾ بالنسبة للرسول القدوة ـ ﷺ ـ هنا تعني الكثير الكثير من الاندماج الذي يمكن من تعليم المجتمع، وتزكيته وتخليصه من مشكلاته، حيث لا يمكن أن يتم ذلك من بعيد.

إن الابتعاد يعني الاغتراب،.. الاغتراب لا يمنحنا التصور المطلوب عن المشكلات، ولا الإحاطة المطلوبة لتقديم الحلول والبرامج، ويحتجزنا عند مرحلة الشعارات.

إن الكثير من الإسلاميين جاهد في الله حق الجهاد، وكانت عندهم القدرة على المواجهة والتحمل في سبيل الله، لكن للإسف لم يروا إلا طريقاً واحداً للدعوة والعمل الإسلامي، على الرغم من الشعارات التي ينادون بها. إن الإسلام دين الحياة الكامل، فإذا تحققت لهم بعض الانتصارات الاجتماعية والسياسية، عجزوا عن ترجمة المبادىء التي ينادون بها إلى برامج تطبيقية، تعالج واقع الأمة.

إن انعزالهم عن المشكلات، والحكم عليها بأنها ثمرة لمنظومات فكرية غير إسلامية، لم يلغها ولم يعالجها، حتى إذا جاءوا إلى الساحة، وجدوا أن تلك المشكلات ما تزال قائمة يعاني منها الناس، لا تلغى بمجرد مجيئهم.. وأعتقد أن السبب في ذلك، أنهم حاصروا أنفسهم ابتداء في مربعات خاصة للعمل الإسلامي، وضيقوا واسعاً، واقتصروا على تعبئة الشعور الإسلامي ليس إلا، واستمروا في ذلك، ولم يتنبهوا إلى أهمية الامتداد في شعب المعرفة، والتخصص في الوظائف الاجتماعية التي تمنحهم العلم والفقه الميداني، الذي يمكنهم من وضع البرامج.



الصراع الحضاري
والوعي الغائب[1]

حتى يحدد الإنسان موقعه بدقة في عملية الصراع الحضاري، التي هي سنة اجتماعية، من لوازم الحياة الإنسانية، والتجمع والعمران البشري، لا بد له ابتداءً من أن يعي ذاته تماماً، ويدرك الأبعاد الكاملة للشخصية التاريخية، ويتعرف إلى أسباب أو سنن السقوط والنهوض، التي رافقت مسيرتها، ولا يقتصر في ذلك على التاريخ الخاص ـ التاريخ الإسلامي ـ والتجربة الذاتية، وإنما يتجاوز إلى فقه التاريخ العام، للأمم والشعوب، ويتبصر بالعواقب والمآلات، لأن سنن الحياة وقوانينها، مطردة، لا تتخلف ولا تحابي أحداً، قال تعالى: ﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾ ﴾ (فاطر: ٤٣).

فالتاريخ هو وعاء السنن، ودليل نفاذها واطرادها واختبارها، وهو بهذا الاعتبار أحد مصادر الفقه لهذه السنن واكتشافها.. والمسلمون في عصر الصحابة، على الرغم من أنهم تربوا على عين الوحي وتسديده، ليكونوا المجتمع الأنموذج والقدوة، طلب الله إليهم السير في الأرض والتوغل في تاريخ الأمم والشعوب، لأن ذلك هو السبيل إلى اكتشاف تلك القوانين والسنن، ومن ثم الاتعاظ بما وقع للأمم السابقة، والوصول إلى الوقاية من الإصابات التي لحقت بها في عملية الصراع الحضاري، يقول الله تعالى:
﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾

(١) الشرق، ٣/٨/١٩٩٣.

﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ (آل عمران: ١٣٧، ١٣٨).

حتى أننا نرى أن القرآن الكريم تكلم عن مجتمعات الأنبياء، والإصابات التي كانت تعاني منها أقوامهم، وكانت سبب هلاكهم، أكثر مما تحدث عن تعاليم الأنبياء نفسها، وبذلك أضاف عقولاً تاريخية إلى العقل الإسلامي، عقل الرسالة الخاتمة، وتجارب تاريخية إلى تجربة الأمة المسلمة. بل لعلنا نقول: إنه اعتبر التجربة الإسلامية، ثمرة وخلاصة، وامتداداً لتجارب النبوات السابقة، في التعامل مع المجتمعات البشرية.

لذلك نرى أن من أوائل الشروط المطلوب توفرها لوعي الذات: التبصر بالتاريخ، وعدم القفز من فوقه وتجاوزه، والتوهم بأنه وليد المصادفات، بعيداً عن السنن الناظمة له، التي سوف تتكرر كلما توافرت شروطها، وتحققت أسبابها وانتفت الموانع. ولولا ذلك لما كان السير في الأرض، وتحصيل المعرفة التاريخية، من الفروض الحضارية، أو الفروض الكفائية، ولما كان الأمر للمسلمين بالسير في الأرض.. ولعلنا نقول هنا: إن دراسة التاريخ أو استشراف الماضي، هو الدليل الفكري، أو الخريطة الفكرية للتعامل مع الحاضر واستشراف المستقبل، والتبصر بوسائل التعامل، وإدراك النتائج من المقدمات، وتقديرها قبل وقوعها، وامتلاك القدرة على المداخلة، والفرار من قدر إلى قدر، ومغالبة قدر بقدر. وقد يكون من الأمور المطلوبة لوعي الذات أيضاً، وتحديد دورها ورسالتها في عملية الصراع الحضاري: امتلاك القدرة على تحديد موقع الحاضر بدقة من المسيرة التاريخية للأمة، ومقايسة الأشباه والنظائر، ومقاربة النتائج، وتحديد موطن الخلل، واكتشاف سبيل الخروج من الأزمة.

ومن الأمور المطلوبة أيضاً في عملية الصراع الحضاري، والتي تعتبر من مقتضيات وعي الذات: أن يتعرف الإنسان على إمكاناته بقدر كاف، ويمتلك القدرة والشجاعة على التفريق بين الإمكانات المتوافرة والظروف المحيطة، وبين الأمنيات والرغائب والأحلام والأهداف البعيدة، لأن الخلط

بين الإمكانيات والأمنيات، أوقع العمل الإسلامي بكثير من المضاعفات، لأنه يبدد الإمكانيات ويحرم الإنسان من القدرة على حسن توظيفها، ويوقع بالإحباط والفشل، ويساهم سلبياً بنصرة الأعداء.. أو بمعنى آخر: لا بد أن يدرك الإنسان تماماً: الوسع بالمعنى الشرعي، أو الاستطاعة، ونوع التكليف المتسق معها، حيث لا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

إن إدراك الوسع والاستطاعة، وتحديد مجال ونوع التكليف، في ضوء الإمكانات المتوافرة والظروف المحيطة، هو الذي يحدد المهمة والرسالة، ويبين الدور الممكن لهذه المرحلة.

وقد يكون من الأمور الأساسية والمطلوبة، أو لعل ذلك مما يقع في إطار الاستطاعة والوسع، أن نتعرف إلى الآخر بأفكاره وعقائده وتاريخه وإمكاناته، ذلك الآخر الذي يشكل العنصر المقابل في عملية الصراع الحضاري.. ذلك أن تجاهل أو جهل إمكانات الآخر وتاريخه وأفكاره وطروحاته وعقيدته، والوعي بمخططه وأساليبه، سوف يقود إلى إغفال للسنن والقوانين الاجتماعية، التي تتحكم بعملية الصراع، وبالتالي القيام بمغامرات ومجازفات خاسرة، ولا شك عندي أن كثيراً من المسلمين اليوم وخاصة بعض من هم في مواقع المسؤولية، وبسبب من الصراع والاستلاب الثقافي وتعدد وسائله وأدواته، يعيشون مرحلة التيه والضياع، حيث يفتقدون البوصلة التاريخية، والرؤية القرآنية، والمعايير والضوابط الشرعية، والقدرة على وضع الحاضر في مكانه المناسب من المسيرة التاريخية للأمة، ومعرفة الآخر بكل أبعاده وكيفيات التعامل معه، في ضوء الوسع والسنن الاجتماعية.. إنهم لا يدركون ماذا يقولون، ولماذا يقولون، ومتى يقولون، وكيف يقولون، ولمن يقولون.

إنه التيه الذي يبدد الطاقة، ويبعثر الجهد، ويقضي على الأمل، ويوقع بالفشل والإحباط والعجز وضلال السعي.. وبعضهم يظن أنه يحسن بذلك صنعاً.

ومرحلة التيه هذه التي أريدت للعالم الإسلامي، وانتهى إليها الكثيرون

من ضحايا الصراع الحضاري والغزو الثقافي، كان لا بد من إيصال العالم الإسلامي إليها، حتى يمكن التغلب والسيطرة عليه.. وكل الشواهد وأدوات الصراع من حولنا، تدل على أهمية تكريس مرحلة التيه هذه، واستمرار الغفلة والضياع، حيث أصبح اليوم من المحرمات، محاولات الشغب على حالة السبات العام، أو طرح أي وسيلة للتغيير في إيقاعه.

وقد لا نستغرب أبداً أن تصل الأمور إلى مرحلة المواجهة المباشرة بين الذين يساهمون بحالة التيه المطلوب تكريسها، وبين عوامل البعث والإحياء واليقظة والصحوة، بل قد يكون المستغرب عدم المواجهة! ذلك أن هذه المواجهة هي سنة اجتماعية وظاهرة عامة، وليست حالة طارئة إقليمية أو محلية، إنها ظاهرة شاملة تكاد تعم العالم الإسلامي، وإن اختلفت أدواتها وكيفياتها ووسائلها.. إنها دليل على أنها سنة ماضية إلى غاياتها، مهما حاولنا الوقوف في وجهها ومحاصرتها، والتحايل في تفسيرها، على الرغم مما يقع أحياناً من وسائل وممارسات غير مشروعة، بسبب قلة الفقه الذي يقود إلى الفعل، أو بسبب رد الفعل.

وقد يكون من أبرز ملامح مرحلة التيه التي أتينا على ذكرها، مركوزة في التعامل مع القضية الفلسطينية، أو التعامل مع الآخر الأخطر في عملية الصراع الحضاري التاريخي، الذي هو يهود.. تلك القضية التي كانت ولا تزال المختبر الحقيقي لحالة الأمة وضياعها. ذلك أن الذي يتابع تطور هذا الحال يدرك تماماً خطورة التيه الذي أريد للأمة المسلمة، فالأمة اليوم في تعاملها مع الآخر كأنها تبدأ من فراغ تاريخي وعقائدي، سواء في ذلك وعيها لذاتها، أو تعاملها ووعيها للآخر الذي يشكل بالنسبة لها خط المواجهة الأول، لا أقول المواجهة العسكرية، وإنما المواجهة السياسية والثقافية والدينية، وبكلمة مختصرة: المواجهة الحضارية أو الصراع الحضاري.

وليس المجال متسعاً للكلام عن خلفيات هذا الصراع الحضاري، وإنما سأكتفي بفتح نافذتين على الآخر الذي يمتلك الرؤية الكاملة لما يقول،

ولمن يقول، وما يقول، ومتى يقول، وكيف يقول، لعل ذلك يحقق العبرة والاتعاظ الذي يقود إلى الوقاية الحضارية، ويخلص من مرحلة التيه.

يقول أبا إيبان في تقديمه لكتاب حاييم وايزمن: إننا نعتبر أن جميع المواثيق والتعهدات والقرارات الدولية، هي مجرد فرص مرحلية تستخدم حتى استنفاد الغاية منها، دون أن يكون لها أية انعكاسات على السياسة المرسومة.. ويقول موشى ديان في كتابه «ماذا نأخذ بالمفاوضات»: لا مفر للعرب من أن يجلسوا إلى طاولة المفاوضات، ويومها على إسرائيل أن تفرض شروطها كاملة، وأن تأخذ منهم ما لم تنجح في أخذه بالقوة المسلحة.

ويقول شيمون بيريز في اجتماع له بعدد من كبار المسؤولين والوزراء: لا تستعجلوا عملية السلام فهي قادمة، لكنها تحتاج إلى زمن، حتى تتمكن البلاد العربية من الانتصار على الأصولية.

قال تعالى: ﴿  وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾ ﴾ (القمر: ٧١).

والله المستعان.

* * *

٢٢٧١/١١

صور من الصراع الحضاري
في عالم المسلمين

التدافع والصراع الحضاري، سنة من سنن الحياة الاجتماعية، وأمر لازم لنمو الحياة وامتدادها، وتدفقها، واستمرار التاريخ، وابتلاءات لا بد منها ليتميز الحق من الباطل، وتختبر وجهة الإنسان وصبره وكسبه، واختياره، قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (الرعد: ١٧).

وقال: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ (الحج: ٤٠).

فالتدافع دليل الحياة، والسبيل إلى ظهور الحق وانتصاره، وتميزه، وإلا لتساوى الحق والباطل، والتبست الأمور، ولما تفاضل الناس، ولكان مجرد الادعاء يكفي صاحبه دون تحمل أية تبعات.

قال تعالى: ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾ ﴾ (العنكبوت: ٢).

---

(١) الشرق، ٢٧/٧/١٩٩٣.

فإذا كان التدافع الحضاري وتداول الأيام بين الناس، من سنن الحياة ليتم الابتلاء، وتظهر الحقائق، ويختبر الناس، وسبيلاً إلى تفاضلهم في الكسب، ومن ثم في الأجر والثواب، فإن اختيار العقيدة والالتزام بها، والتحمل والتضحية في سبيلها، يعتبر من أعلى أنواع التفاضل والاختبار، وأبرز ساحات التدافع والصراع الحضاري، لذلك نرى في كثير من الأحيان، أن مجرد الاختيار يكون سبيلاً لنقمة الآخرين، وسبباً أساسياً في اشتعال الصراع وإلحاق الأذى، قال تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝٨﴾ (البروج: ٨).

فالإيمان بالله والانعتاق من العبوديات، الذي هو أعلى درجات الخيار وأرقاها، هو وحده سبب نقمة الآخرين.

والذي تغيب عنه هذه الحقيقة، أو بتعبير أدق: هذه السنة الاجتماعية، سوف يقف عاجزاً عن فهم وتفسير الكثير من القضايا والمآسي التي تحيط بالمسلمين اليوم، وتحاصرهم من كل جانب، سواء في ذلك العالم الإسلامي أو الأقليات المسلمة في العالم. ذلك أن الكثير من العداوات والكيود والمؤامرات التي تمارس على المسلمين، ليس لها سبب مباشر إلا أنهم مؤمنون ومغايرون في عقيدتهم.

إننا لا نستطيع أن ندرك الكثير من جوانب الصراع الحضاري الذي وصل إلى مرحلة المواجهة المباشرة اليوم، بين عالم المسلمين بحضارته وثقافته وتاريخه، وبين حضارة الغرب المغايرة، تلك الحضارة الغازية الغالبة المستعمِرة، التي تحاول التمكين لقيمها ومعاييرها وثقافتها كبديل في العالم الإسلامي، دون أن ندرك سنن التدافع الحضاري، ونحسن التعامل معها والإفادة منها.

والذي نريد أن نقرره هنا: أن هذه السنة أو هذا التداول الحضاري، قد يستغرق جيلاً أو أجيالاً حتى يستكمل دورته، ويبلغ مداه، ويؤدي دوره كمنبه حضاري في معاودة اليقظة والنهوض، لكن ذلك لا قيمة له في عمر

الزمن المديد الخالد، إذا استطاعت الأمة إدراك أبعاده، والخلوص من الغفلة، واسترداد المعاني المفقودة.

وقد يكون من المفيد الإشارة السريعة إلى أدوات ووسائل الصراع التي يمارسها الغرب في العالم الإسلامي، ليمكِّن لثقافته وغلبته الحضارية.

ولعل من أبرز الوسائل وأشدها تأثيراً: إقامة ودعم الأنظمة السياسية، التي تمكن للقيم الغربية دون النظر في ممارساتها وأعمالها، التي تتناقض أصلاً مع الطروحات الغربية في الحرية والديمقراطية والمساواة والتعددية وتداول السلطة، بل قد يتجاوز أمر الدعم الحدود المعقولة والمقبولة، فيتم الاتفاق مع زعامات هذه الأنظمة على شتيمة الحضارة الغربية، وانتقاد ممارساتها، حتى لا يحمل فسادها الاجتماعي واستبدادها السياسي أمام الشعوب على الغرب، الداعم لها، فتسقط في عيونها قيم الحضارة الغربية.

ومن أبرز الوسائل أيضاً: تخريج جيل مؤمن بالقيم الغربية ومرتهن لها ومدافع عنها، والتمكين له في مواقع التأثير المختلفة، لتشكل مرتكزات لا بد منها للإغراء بالقيم والمجتمعات الغربية، من خلال استغلال المعاناة وسقوط إنسانية الإنسان التي يعيشها في بعض مناطق العالم الإسلامي.

ومن الوسائل أيضاً: إشاعة صور القمع والإرهاب والاضطراب والاستبداد السياسي في العالم الإسلامي، ومقابلته بصور الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية، التي تتمتع بها المجتمعات في الحضارة الغربية، حتى لا يكون هناك أي مجال للمقارنة والخيار.

هذا المناخ الاستبدادي، إن صح التعبير، إلى جانب أنه يغري بالإيمان بالحضارة الغربية وقيمها، يكون سبباً في هروب العقول والسواعد، وكل الطاقات الفاعلة إلى العيش في الغرب، وبذلك يكون الغرب هو اليد نفسها التي تعمل على طرد الطاقات والعقول من العالم الإسلامي، بسبب دعمه لأنظمة القمع والاستبداد، وهي هي التي تعمل على جذب هذه الطاقات وامتصاص قدراتها في مجتمعاتها لتحقيق الغلبة والتفوق العلمي.

ولعل من أدوات الصراع أيضاً ـ وهذا من الفتن الكبيرة ـ إتاحة هوامش من الحرية محسوبة تماماً، ومنح الفرصة للتعبير والتفكير والنشاط الإسلامي في المجتمع الغربي والسماح بإقامة التجمعات والندوات وعقد المؤتمرات، حيث يطرح في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام، وحتى في الساحات والشوارع، من النقد للغرب والدعوة إلى الإسلام وبيان أحكامه ونشر تصوراته، ما لا يمكن طرحه أحياناً في بعض مساجد العالم الإسلامي، التي تخضع للمنظومة الحضارية الغربية، وذلك جزء مهم من عملية الصراع، ومزيد من الفتنة للإنسان المسلم اليوم. حيث يرى أنه يتمتع في الغرب بالحرية الإسلامية المفقودة في الكثير من بلاد العالم الإسلامي، خاصة عندما يعجز عن الإدراك أن الذي يمنح الحرية هنا، هو نفسه الذي يمنع الحرية هناك، حتى يتحقق الإيمان بالقيم الغربية، والانحياز لها، واعتبارها المخلص، دون أن يدري أن ذلك من أخطر أسلحة وأدوات الصراع الفكري والحضاري، وأن هوامش الحرية المحسوبة والمحكومة في الغرب للإسلام والمسلمين، هي إحدى الوسائل الفاعلة لاقتلاع البقية الباقية من الانتماء للحضارة الإسلامية، ذلك أن أمر هذا الصراع عجيب، ومعادلته في غاية الصعوبة، وخاصة على الذين لا يستطيعون تجاوز الصورة إلى إدراك الحقيقة، حيث نرى المطارَدين في العالم الإسلامي، حتى من قبل الأنظمة المدعومة من الغرب، الذي قد لا يكون الغرب بعيداً عن النصح والإيحاء بمطاردتهم ومحاصرتهم، والتخويف منهم، يستقبلهم الغرب كلاجئين سياسيين، أصحاب قضايا وتوجهات فكرية، لا تجد حماية لها إلا في الغرب.. ولو فكر واحد منهم في التوجه إلى بعض بلاد العالم الإسلامي، لأصبح البلد الذي يؤويه محلاً للهجوم عليه، لأنه يؤوي الخارجين على الأنظمة، ولا مانع أن يوصفوا بالإرهابيين في الشرق، والأحرار أصحاب الرأي المحرم في الغرب، حتى ولو كانوا من الذين يحاربون الإرهاب.. أما إذا كان اللجوء إلى الغرب، فيكون السكوت فظيعاً، لأن القيم الغربية هي أم الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية.

ولعل من أخطر أدوات ووسائل الصراع: محاولة الغرب استنبات بعض الكتاب والمفكرين الذين يسمون بالإسلاميين، على التربة الإسلامية، ليقوموا بدورهم في توهين القيم الإسلامية، وهز الثوابت، وممارسة عمليات النقد الذي يتحول لهدم الذات بدل بنائها، ويلقون عليهم الأضواء ويفسحون المجال لآرائهم ومقالاتهم وكتاباتهم ولقاءاتهم، والترويج لآرائهم، لأن المواجهة من الخارج الإسلامي، سوف تكون سبباً في وحدة الأمة وتماسكها وتجميع طاقاتها واستفزازها لمواجهة التحدي.. لكن المشكلة كل المشكلة في من نصبوا أنفسهم مفكرين ومنظرين للشأن الإسلامي، وهم مسكونون بالحضارة الغربية، حتى ولو كانوا يسكنون بلاد العالم الإسلامي.

والحقيقة التي لا بد من تسجيلها هنا: أن القيم الغربية قد سقطت في عالم المسلمين.. سقطت الديموقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان، وأول من تنكر لها الغرب، لأنها إنما طرحت أصلاً في بلاد العالم الإسلامي لتحقيق العمالة للحضارة الغربية، وبمجرد أن كادت تتيح الفرص للحضور الإسلامي، كان الغرب من أول المضحين بها.. سقطت الديمقراطية في معظم بلاد العالم الإسلامي وسقطت الحرية وسقطت المساواة وألغيت حقوق الإنسان في فلسطين، وألغي الإنسان، حتى ولو كان أوروبياً في البوسنة والهرسك، لمجرد أن خياره الإسلام، وتواطأ العالم الغربي كله على إلغاء خيار الإنسان في الغرب، في البوسنة والهرسك، وحاول التدليس وتسمية الحرب هناك بأنها حرب عرقية عنصرية، مع أن معظم السكان من الأوروبيين، لكن المشكلة في اختيارهم للإسلام، وأوروبا لا تسمح للأنموذج الإسلامي أن يبرز في الغرب، وتعود من جديد إلى همجية الحروب الصليبية.

فهل يدرك المسلمون طبيعة الصراع، ولا ينخدعون بالشعارات والفلسفات الغربية، التي سقطت على كل المستويات، ويحولون دون مؤامرات الغرب، ومن ورائه اليهود، في اختراق الصف الإسلامي ودفع

٢٢٧٦/١١

المسلمين إلى ممارسات غيرمشروعة، حتى يتم تشويه البديل الإسلامي المطروح، والمأمول، بعد السقوط الحضاري الغربي، لتعود دورة العمالة الثقافية من جديد؟

* * *

٢٢٧٧/١١

﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ
حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ﴾[1]

لا بد أن نوضح ابتداء: أن التدين في أصله حرية واختيار، وليس إكراهاً وإجباراً. . وأن الإسلام التزام وليس إلزاماً. . وأن مدلول كلمة إسلام اللغوي، يعني: الانقياد والإذعان عن قناعة واختيار ورغبة، وقد جاءت القيم الإسلامية في الكتاب والسنة تؤكد ذلك، فالله سبانه وتعالى يقول: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦) ويحدد مهمة الرسول ﷺ بقوله: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ (الغاشية: ٢٢) ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ (النحل: ٨٢)، ويدع التدين إلى المشيئة والرغبة البشرية: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ (الكهف: ٢٩) وجاءت تعليمات النبوة والسيرة العملية تجسد ذلك، فالرسول ﷺ يقول: «من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه فأنا حجيجه يوم القيامة»[2]، والمُعاهَد هو المواطن غير المسلم في الدولة المسلمة، حتى أن وثيقة المدينة بعد الهجرة، التي تعتبر دستور الدولة المسلمة في عهد النبوة، جعلت لغير المسلمين في المجتمع حقوقاً وواجبات، لتكون أصلاً دستورياً في الإسلام، يلتزمه المسلمون. . والتاريخ الإسلامي غني بالمواقف والممارسات التي تعترف بمواطنة غير المسلم، وتقدم له الحرية والحمارية، الأمر الذي جذب الكثير من غير المسلمين للعيش في كنف المسلمين، وتفضيل المجتمع الإسلامي،

(١) الشرق، ١٧/٧/١٩٩٢.

(٢) انظر «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» رقم ٤٨١، طبع المكتب الإسلامي.

على مجتمعات يسودها الظلم والاضطهاد والاستبداد وإهدار كرامة الإنسان، حتى أن الفقهاء المسلمين قرروا أنه في حالة الحرب، إذا اعتدى الأعداء على أسرانا أو على المواطنين المسلمين عندهم فلا يجوز للدولة المسلمة أن تعامل من تحت أيديها من المواطنين غير المسلمين أو الأسرى المعاملة نفسها حيث يقول تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ (فاطر: ١٨).

من هنا نقول: إن الإسلام يرفض الحرب، ويمقت العدوان ويدعو إلى حرية الفكر والتدين الأديان تحت شعار: لكم دينكم ولي دين ويشجع السلم والأمن، ولا خيار للمسلم أن يجنح للسلم حتى أثناء المعركة إذا أتيحت الفرصة لذلك ﴿ ۞ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ (الأنفال: ٦١) إلى درجة يمكن أن نقول معها: إن الجهاد في الإسلام إنما شرع لحماية حرية التدين ورد الاعتداء على كرامة الإنسان ـ ولا كرامة بدون حرية اختيار ـ وإزالة وسائل الضغط والإكراه، قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (البقرة: ١٩٣) أي: حتى لا يمارس الضغط والإكراه على الإنسان ويجبر على عقيدة لا يقتنع بها.. فالإسلام ليس دين قتال وعدوان، ولكنه دين دفاع عن الحق.

إن الحرب في الإسلام إنما شرعت أيضاً لرد الاعتداء والدفاع عن حرية الإنسان، ولقد كان الإسلام أشد مقتاً للحروب الدينية التعصبية التي يوظف فيها الدين لأغراض الدنيا، وجعل الحوار والجدال بالتي هي أحسن والدعوة إلى كلمة سواء، بديلاً للصراع والاقتتال: فقال تعالى: ﴿ ۞ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (العنكبوت: ٤٦) وقال: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ (آل عمران: ٦٤). وطلب الرسول ﷺ من المسلمين أن يهاجروا إلى الحبشة النصرانية ويعيشوا فيها لأن فيها ملكاً لا يظلم الناس عنده. ووقع وثيقة المدينة كما أسلفنا اعترافاً بحق حرية التدين والمواطنة لغير المسلم، لكن مع ذلك كله فالكيد للمسلمين لم يتوقف لحظة واحدة، من الصهيونية العالمية والصليبية العالمية والطغاة في كل زمان ومكان، لأن الحوار والحرية كانا دائماً في صالح الإسلام والمسلمين.

وقد نبه الله المسلمين إلى ما يبيت لهم من عداوات مستمرة وحقد دفين من جانب الصليبية والصهيونية معاً بقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ (البقرة: ٢١٧) وقوله: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (البقرة: ١٢٠) فالمعركة مستمرة وأسلحتها «شوكاتها» متعددة ومتنوعة: عسكرية وثقافية واقتصادية وسياسية... إلخ، الأمر الذي يقتضي من المسلمين الحيطة والحذر وعدم الغفلة ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً﴾ (النساء: ١٠٢). لذلك نقول بكل وضوح: إن مضي الجهاد إلى يوم القيامة الذي كلف به المسلم في مختلف الميادين، حيث قال الرسول ﷺ: «الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة»، يعني فيما يعني استمرار العدوان على المسلمين واستمرار الدفاع والجهاد من المسلمين، والجهاد هو رأس سنام الإسلام.. ولعل شدة وشراسة المعارك اليوم، التي تعج بها الأرض الإسلامية، تجعلنا أكثر فهماً وإدراكاً لآيات وأحاديث الجهاد، والتي أكدت على أنه لا يكون المسلم مسلماً بلا شوكة، على الرغم من كل محاولات إلغاء روح الجهاد الإسلامي، وتصويره على غير حقيقته.

لقد حاول أعداء الإسلام وتلامذتهم في الداخل الإسلامي، الانتقاص من معاني الجهاد، وإلغائه من حياة المسلمين، الأمر الذي أدى بنا إلى الذل والسقوط الحضاري، وانطفاء الفاعلية التي تشحذ روح الأمة وتقضي على العناصر الرخوة في حياتها، كما حاولوا، في تحقيق أهدافهم، قراءة العداوات والمواجهات والاعتداءات على المسلمين، بأبجديات خاطئة مضللة وماكرة، حتى لا تعرف دوافع المعارك على حقيقتها، فتتوقظ روح الجهاد عند المسلمين، وحتى يتم تطبيع الهزائم وتروض الأمة على القبول بها، والتكيف معها، إلى درجة قد تستنكر معها أي لون من الجهاد والمواجهة، لأنه خارج عن إيقاع الهزيمة ومقلقٌ لحالة السبات العام المفروضة على عالم المسلمين.

لذلك رأينا بعض المثقفين الذين استنبتـوا في الأرض الإسلامية، كيف

يمارسون عمليات التضليل والتمويت لروح الجهاد في الأمة .. وعوامل تحديها واستفزازها.

فالحرب الصليبية التي رفع الصليب شعاراً لها، ليست حروباً صليبية في حقيقتها، حسب زعمهم، على الرغم من الإعلان عنها عند أهلها، وذلك لأنها استنفرت روح الجهاد والمقاومة الإسلامية.

لقد أدرك أعداؤنا كيفيات التعامل والمواجهة معنا، وأدركوا خطأهم برفع الشعار الواضح الذي استنفر الأمة وحرك روح الجهاد فيها في الماضي، وكان لا بد للمعارك الجديدة من استنبات تلامذة، تروج لمقولاتهم في الأرض الإسلامية، وأخفوا الدوافع الحقيقية للصراع والعدوان على المسلمين، فجاء الاستعمار الحديث، ومحاولات السيطرة والتحكم.. اليوم حروباً صليبية لكن بلا صلبان، والاحتلال اليهودي لفلسطين لا علاقة له بالرؤية التوراتية في زعمهم كذلك.. لذلك كان لا بد من التفريق بين اليهودية والصهيونية، حيث لا يخرج هذا التفريق في حقيقته عن المكائد نفسها، ولقد بذلت جهود مستميتة بعد النكبات التي لحقت بالأمة بعد احتلال فلسطين، حتى لا تكون تلك النكبات سبباً في استعادة روح الجهاد والمقاومة الإسلامية.

إن استهداف المسلمين عالمياً اليوم، ومحاولات تصفيتهم في مناخ النظام العالمي الجديد، الذي يستجمع قواه وتوظف الهيئات والمؤسسات الدولية لأغراضه، تحت شعارات مواجهة الأصولية ومحاربة التطرف، لشل حركة الدعوة ومحاصرة الصحوة الإسلامية، والتهريب منها والإغراء بضربها، لا يخرج في حقيقته عن طبيعة المعارك التاريخية في مواجهة الإسلام والمسلمين.

فالمسلمون مستهدفون عالمياً بعد سقوط الشيوعية، وتتم التصفيات تحت شتى الألوان والعناوين وأشكال التنفيذ، وشواهد الإدانة اليوم على الخريطة العالمية، بما فيها بلاد في العالم الإسلامي، لا تدع استزادة

لمستزيد. حيث يتم استئصال الوجود الإسلامي أصلاً، ولعل أحداث البوسنة والهرسك، والصور الرهيبة التي تنقل إلى العالم يومياً عن ممارسات عصابات الصرب والتواطؤ والتباطؤ الدولي، والشلل الإسلامي المذهل، إلى درجة جعلت غير المسلمين أسرع استجابة لعمليات الإغاثة من المسلمين، لعل أحداث البوسنة والهرسك تعيد إلى الذاكرة التواطؤ الصليبي الصهيوني، وتذكر بالتهجير القسري الذي مورس في فلسطين.. ولعل درس فلسطين لم يستوعب تماماً من المسلمين، وإنما استوعب من أعدائهم الذين يكررونه هنا وهناك، وأخشى ما نخشاه أن تكون البوسنة فلسطين الثانية.

إن أعداء الإسلام يجدون فرصتهم اليوم لمحاربة التدين، باسم محاربة التطرف والأصولية، وقد يقع بعض المسلمين البسطاء فريسة لطروحات خصوم الإسلام، ذلك أن المؤهلين لمعالجة التطرف ومحاربة الإرهاب، وتزكية التدين، هم العلماء العاملون، وليس أعداء الإسلام، حيث أن العداوة للإسلام والمسلمين هي التي تصنع التطرف، وتؤكد للمتطرفين أنهم على حق، طالما أن خصومهم هم أعداء الإسلام، وليسوا دعاة الإسلام وحماته.. ومن نعم الله على الأمة المسلمة أنها بدأت تدرك حقيقة المعركة.



دعوة للاعتراف بالحقيقة والتوقف عن المغالطة[1]

هناك حقيقة ـ رغم نصاعتها ووضوحها ـ لا يزال الكثير في عالمنا الإسلامي والعالم يتجاهلونها، استكباراً في أنفسهم وعتوًا، الأمر الذي يكلفنا كثيراً من المعاناة والضياع، وهدر الطاقات واستنزاف الإمكانات، ويفتح الكثير من الثغرات والجيوب والشقوق، التي تمكن العدو منا، وتفوت علينا كل فرصة للنمو والإنجاز.

هذه الحقيقة هي: أن الإسلام هو الهوية الحضارية والثقافية المميزة لهذه الأمة على مر العصور، سواء في ذلك فترات الضعف والسقوط والاستعمار والانكسار العسكري، حيث يشكل الالتجاء إلى الإسلام والاحتماء به تاريخياً، قوة الصمود، والدرع الذي يحول دون الذوبان، سواء أكان ذلك في فترات النمو، والازدهار، والامتداد، والحوار، والعطاء الحضاري، أو المواجهة العسكرية.

هذه الحقيقة الحاضرة في الواقع اليومي، المغيبة عن ساحة الاعتراف بها، ومن ثم حسن التعامل معها، قد تكون هي مشكلة العالم العربي والإسلامي الكبيرة التي تتوزع تداعياتها هنا وهناك، وتأخذ صوراً وأشكالاً مختلفة، يلفها الخداع والنفاق الاجتماعي والتضليل الثقافي الذي لا يغني من الحق شيئاً.

(١) الشرق، ٧/٢/١٩٩٢.

وقد يكون من أخطر ما ابتلي به العالم الإسلامي في مرحلة ما بعد الاستعمار والمواجهة العسكرية، التي كان الإسلام هو العاصم فيها من السقوط والذوبان، وكان الجهاد الإسلامي هو الذي عبأ الطاقات، وصنع التضحيات، وقاد إلى النصر على الاستعمار، أن تتنكر قيادة مرحلة ما بعد الاستعمار لكل هذه المعطيات، وتلك الأهداف والتضحيات، وتحاول أن تفرض على الأمة المسلمة ثقافة وحضارة وقيماً، يمكن ـ على أحسن الأحوال ـ أن تكون من مخلفات الاستعمار، وبقاياه.. تلك الثقافات التي لم تغير استمرار المعركة، وإن غيرت ساحتها وأسلحتها، فانتقلت بذلك المعركة إلى الداخل الإسلامي، وكانت المعارك الفكرية، حيث نستورد المشكلات ونستورد حلولها، ونحاول زرع ثقافات وأفكار في التربة الإسلامية، ليست من طبيعتها، وما نتج عن ذلك من التصفيات والمواجهات التي نعيشها بين الأمس واليوم، فلقد أصبح بأس المسلمين بينهم شديداً، تحت شتى الشعارات والمسوغات والاتهامات والادعاءات، المترافقة مع الإيقاع الدائم والهمس الخفي الوارد من الخارج الإسلامي، الذي يخوف من عودة الإسلام «الأصولي»، وهي الصورة الأحدث، بعد أن كان يخوف من عودة الإسلام «الرجعي» في عصر مضى.. وتستمر المواجهات والتصفيات والاعتقالات والاغتيالات، وتدفع الأمة المسلمة من أموالها وشبابها ودمائها، ثمناً، باهظاً لهذه المعارك غير المشروعة، والتي قد لا يكون لها فيها يد، وتكون المحصلة النهائية لها في نهاية المطاف إنهاكاً للجميع، وخسارة للجميع في الوطن الواحد، ذلك أن التاريخ أكبر شاهد إدانة لهذه الممارسات، الفاقدة للهدف والعديمة للجدوى أيضاً.

لقد جرب أعداء الإسلام، سواء في ذلك عداوة الخارج الإسلامي، أم عداوة الداخل الإسلامي، حظهم في تشويه صورة الإسلام، والنيل منه، ومحاصرته وإنهائه، واستخدموا لذلك السيف والقلم على حد سواء، وجاءت الدلائل كلها تؤكد حقيقة انتماء الأمة إلى الإسلام، والتزامها به، وتضحيتها في سبيله، ولم تغيرها ممارسات الجوع والخوف، وإن كل

الأحقاد والمؤامرات والكيود من أعداء الإسلام، وكل الممارسات المشوهة والمخطئة من بعض أتباعه التي قد لا يكون الأعداء بعيدين عنها أيضاً، لإجهاضه من الداخل، ارتدت على أعقابها، وبقي الإسلام يعيش في ضمير هذه الأمة، أملاً ويقيناً، يظهر كلما أتيحت له الفرصة أو كلما أتيح للأمة التعبير عن خيارها الصحيح، وكان أقوى من السياسات والحكومات وجبروت الطغاة، الذين ينتهون غالباً إلى مزابل التاريخ، وتعود الأمة إلى إسلامها.

فقد تسقط دول إسلامية، وقد تدمر جماعات، وتحظر تنظيمات، وتفشل في تحقيق أهدافها، لكن يخلفها دائماً من يكون قادراً على حمل الراية الإسلامية والامتداد بها، وهذه حقيقة يصعب على الكثير في عالمنا الإسلامي، أن يوطن نفسه على الاعتراف بها، ويصر على التنكر لها رغم وضوحها، حاله في ذلك حال من حكى الله قصتهم وموقفهم من الإسلام بقوله: ﴿ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾ ﴾ (الأنفال: ٣٢) حيث لا تزال الشواهد اليومية لخلود هذه الآيات نقرأها هنا وهناك.

فالإسلام هو حقيقة هذه الأمة وهو خيارها وهو تاريخها الممتد، وهو شخصيتها الحضارية التي لا تغلب، والله سبحانه وتعالى يقول بعد أن فتحت مكة: ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ﴾. والرسول ﷺ يقول: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية»[1]، فالمجاهدة مستمرة والجهاد ماض إلى يوم القيامة، وساحات المعارك وأسلحتها متعددة ومتنوعة، لا تتوقف، والبلاءات متنوعة أيضاً، والشر من لوازم الخير. وإمكانية القضاء على أية جماعة أو تنظيم أو فرد، لا تعني أبداً انتهاء القضية الإسلامية من ضمير الأمة، لأن الإسلام لم يبدأ بها ولن ينتهي بها، وأنها ليست هي الإسلام.

---

(١) انظر «صحيح الجامع الصغير» برقم ٧٥٦٣، ٧٥٦٥، ٧٥٦٦.

لقد قال الرسول ﷺ عن أهل بدر وأهل بدر فقط: «اللهم إن تهلك هذه العصابة فلن تعبد في الأرض». الأمر الذي لم يكن ولن يكون لغيرهم، كائناً من كان، وفي أي عصر كان.. وبعد انتصار بدر أصبح شأن الإسلام قائماً لا مجال لإلغائه، أو محاصرته، والأحمق من يكون عبرة لغيره، والعاقل من يعتبر بغيره.

لقد آن الأوان بعد هذه الرحلة المضنية من المواجهات، أن نقوم بعمليات مراجعة هادئة وعاقلة للاعتراف بهذه الحقيقة، ووضع الأوعية الصحيحة للتعامل معها، والتوقف عن الرسم بالفراغ، والحراثة في البحر، وإنهاك الأمة وتبديد طاقاتها بلا طائل وتوزيع الاتهامات وصور التشويه التي باتت لا تقنع حتى أصحابها، فالإسلام ليس ملكاً لأحد، ولا يوجد من يستطيع الادعاء بأنه الممثل الرسمي للإسلام، فرداً أو جماعة، أو جهة أو تنظيماً، وإصابة التنظيمات لا تعني إصابة الإسلام.

لذلك لا بد من التفاهم والاجتماع على كلمة سواء، تنطلق من هذه الحقيقة بحيث يسلم الجميع بأن هناك قيماً تخص الأمة جميعها، ليست خاصة بتنظيم أو جماعة أو حكومة، هذه القيم لا يجوز تجاوزها، وأن هناك خطوطاً حمراء كما يقولون لا يجوز الاقتراب منها وتعديها، مهما كانت ردود الفعل قوية.. ذلك أن الاعتداء على هذه القيم بنوع من رد الفعل، يعني التسليم بأن هذه الجماعات هي الإسلام، وأننا خصوم الإسلام، وأن لغة الحوار والتفاهم والتشاور، والاعتراف بالآخر، وإعطاءه الحق نفسه في أن يعبر عن رأيه، وأن يعمل لتحقيق هدفه، هي التي تحصحص الحقيقة وتقربها وتفرضها على الجميع، وأن القمع والعنف مرفوضان من أي جهة، لأنه دليل العجز، وسقوط الحجة، فما كان العنف والإكراه في يوم من الأيام قادراً على تحقيق قناعة، أو صناعة حضارة، أو إلغاء جماعة، سواء كان هذا القمع ديمقراطياً أو ديكتاتورياً، أو حتى تحت شعارات دينية، لأنه يبقى لا يحل المشكلة مهما وضعت له الفلسفات، وإنما يعقدها ويجذرها، ويزيد العداوة، ويثير الأحقاد بين أبناء البلد الواحد والأمة الواحدة، وأن الحرية

والحرية وحدها هي التي تحقق المناخ الذي يوفر لكل صاحب دعوىٰ أن يثبت وجوده. لذلك نرى أن الذين يمارسون القمع ويحلون العضلات محل العقل، وأدوات التعذيب محل الحجة والبرهان، إنما يوبخون أنفسهم ويكذبون ادعاءاتهم، مهما حشدوا لها من وسائل الإعلام والمبررات.

وقد يكون من الغريب والمحزن حقاً الادعاء بأن الإسلاميين لا يملكون البرامج التي تؤهلهم لقيادة المجتمع، وكأن غير الإسلاميين يملكون تلك البرامج، اللهم إلا إذا كان المقصود تلك البرامج المستوردة، والتي أذاقت الناس لباس الجوع والخوف! الأمر الذي دفع بالأمة إلى الخيار الإسلامي، وأعادها إلى أصالتها وهل عدم امتلاك الإسلاميين للبرامج مسوغ يؤدي إلى عزل الإسلام عن الحياة، أم لا بد أن يؤدي إلى العمل والتجربة لوضع هذه البرامج لو صدق الادعاء؟ وحسبنا أن نقول: بأن الإسلاميين يمتلكون القيم الإسلامية، وإن كانوا يفتقدون البرامج التفصيلية المطلوبة إلى حد ما.. ويبقى ولاء الأمة للقيم الإسلامية، حتى لو فقدت البرامج، مقدماً على القبول بالمناهج غير الإسلامية ودعاتها الذين يسيمونها الخسف. ولله الأمر من قبل ومن بعد.



من المواجهة..
إلى الموادعة[1]

أعتقد أن هناك حقيقة لا بد من التوقف أمامها قليلاً، قبل التعرض للإصابات والنكبات والمحن المتلاحقة، التي يتعرض لها المسلمون في أوروبا الشرقية، والتي بدأ مسلسلها اليوم في البوسنة والهرسك، والبقية سوف تأتي من ألبانيا، وغيرها، حيث الصراع لن يتوقف، وإن اتخذ تاريخياً أشكالاً متعددة، حتى وصل ويصل اليوم إلى التهجير، والتصفيات الجسدية، في ظل التراخي العالمي، والتخاذل الإسلامي، والغياب الكامل والوقح لما أسمي النظام العالمي الجديد، والمنحاز، الذي يكيل بمكيالين، وتتحكم فيه الروح الصليبية، وتهيمن عليه المؤسسات الصهيونية، ويمارس العداوة المقنعة لكل ما هو عربي ومسلم، الأمر الذي لم يعد خافياً على أحد، على الرغم من الخداع السياسي، والضلال الثقافي والإعلامي..

والحقيقة التي لا بد لنا من التوقف عندها: أن أمر القضاء على الإسلام أصبح مستحيلاً، لا في أوروبا الشرقية ولا الغربية، ولا غيرها من بلاد الدنيا.. على الرغم من المواجهات الدائبة، والمستمرة، والتي لا تخلو منها حتى بلاد العالم الإسلامي، تحت شتى العناوين والمسميات، ذلك أن أمر الإسلام قد توجه من بعد غزوة بدر عندما وقف الرسول ﷺ على أرض المعركة وقال: «اللهم إن تهلك هذه العصابة فلن تعبد في الأرض»، وكان

---

(1) الشرق، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٢.

هذا الفضل لمعركة بدر، وهذا الفضل للبدريين، الذين قال الله لهم: «افعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم» لأنهم أجنة الدعوة، الذين كانوا وراء التمكين لها، وانتشارها في الأرض، لذلك سميت معركة بدر بيوم الفرقان.. وقد نقول: إن تسميتها بيوم الفرقان ـ والفرقان أحد أسماء القرآن الكريم، كتاب الله الخالد في كل زمان ومكان ـ يعطي بدراً قيمة كبرى في عملية التحول والتحويل في مجرى التاريخ الإنساني، قد لا يقل من حيث القيم العملية عن بعض أقدار التنزيل، وإن كانت المعركة لا تخرج عن أن تكون بعض معطيات التنزيل.

المهم أن ندرك أن أمر الإسلام بعد بدر قد توجه، وأنه أصبح من المستحيل إلغاء نوره، والقضاء عليه، مهما توالت النكبات، وتتابعت الانكسارات، وتعاظمت الهزائم.

فالإسلام كالكوكب الذي إذا غاب من مكان ظهر في مكان آخر، وهذا الذي نقوله يؤيده التاريخ، ويؤكده الواقع، فكثيرون هم الذين أرادوا أن يطفئوا نور الله بأفواههم، وما دروا أنه النور الذي لا يطفأ، ولا ينطفىء.

ونحن لا نريد بهذا أن نكل المسلمين إلى الدعة، والاسترخاء، والرخاوة، وإنما نريد أن نكشف لهم عن بعض الأمل في هذه الأيام النحسات من التخاذل الإسلامي، والتواطؤ العالمي، الذي بدأ بالأندلس، ومر بفلسطين، ووصل اليوم إلى أوروبا الشرقية.

ولكن على الرغم من مسلسل المآسي هذا، مع ذلك نلحظ يأس الذين كفروا من القضاء على الإسلام والمسلمين، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ﴾ (المائدة: ٣). والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصى، فالإسلام اليوم بدأ يعود إلى الأندلس، ويحاول كثير من أهلها البحث عن ذواتهم، على الرغم من شراسة الصليبية، وتاريخها الشائن في تحريق المسلمين.

والأطفال بفلسطين يواجهون العسكر اليهودي بكل تفوقه، ويجددون

ذاكرة المسلمين تجاه احتلال فلسطين، والتواطؤ العالمي، على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن، والنشوء في مناخ التهويد.

وليس أمر المسلمين في الاتحاد السوفييتي سابقاً، وأوروبا الشرقية، في تاريخهم البعيد والمعاصر، إلا دليلاً على أن أمر الإسلام قد توجه، على الرغم من الإصابات البالغة، والجراحات المستمرة، ومحاولات التهجير، والتصفية الجسدية، وعمليات غسل المخ، والتكفير التي مورست عليهم، ذلك أنه من المعروف أن المسلمين كانوا من أولى الضحايا للحكم الماركسي، حيث احتل أراضيهم، واستباح عرضهم، وفرق جمعهم، وقتل علماءهم، وهجرهم من بلادهم، وفرق شملهم، ووزعهم، في محاولة لتذويبهم، وإلغاء تاريخهم، هذا إلى جانب ممارسات التضليل الثقافي والإعلامي، والإلحاد الفكري، وسرقة بعض أبنائهم، وتنشئتهم على الماركسية، وتسليمهم بعض المناصب كلون من ذر الرماد بالعيون.

ومما زاد الأمر خبالاً أيضاً، التواطؤ بين الاتحاد السوفييتي وبعض أنظمة الحكم في العالم الإسلامي، تحت عناوين الصداقة، والتعاون، والدفاع، والمصالح المشتركة، الذي جاء كله على حساب المسلمين هنا وهناك.. وبعد ما يزيد على سبعين سنة من التذويب، والتصفية والتهجير، والسجن، وغسيل المخ، سقط الاتحاد السوفييتي، وتبين أن المسلمين هناك، على الرغم من الجهل، والفقر، والمرض، والمآسي، وعلى الرغم من ممارسة التضليل والإلحاد، خلال سبعة عقود، عادوا ليعلنوا الانتماء إلى إسلامهم، والالتزام به، وأن الصور التي كانت تبدو شيء، والحقائق شي آخر.

وإن كان ذلك واضحاً في الاتحاد السوفييتي، الدولة الماركسية الأم، فالأمر ليس أقل وضوحاً في أوروبا الشرقية، وفي يوغوسلافيا بالذات، حيث قتل وشرد المسلمون، وحولت مساجدهم ومدارسهم إلى متاحف، وحتى إلى اصطبلات للحيوانات، وتحكم فيهم عدوهم، في الوقت الذي كان فيه

زعيم يوغوسلافيا تيتو يعانق بعض حكام بلاد المسلمين، لتمر الجريمة، ويؤصل الانحياز، تحت شعارات عدم الانحياز.

لقد أسرع الصرب للانخراط في الحزب الشيوعي اليوغوسلافي، حتى شكلوا أكثر من ٨٠٪ من قياداته، ومراكز التأثير فيه، على الرغم من قلة عددهم، احتلوا مراكز قيادة، ومناصب العلاقات الخارجية، والمؤسسات الدبلوماسية، ومؤسسات التعليم، حتى في بلاد المسلمين في البوسنة والهرسك، لقد كان ٨٥٪ من المدرسين في بلاد البوسنة، من الصرب لأبناء المسلمين، كما كان مديرو المدارس كلهم من الصرب، ومع ذلك، مع السقوط الشيوعي، عادت البوسنة والهرسك إلى هويتها، وانتمائها الإسلامي، وهي اليوم تصر عليه، وتدفع الغالي والرخيص في سبيل ذلك، ولا يثنيها عن عزمها التخاذل الإسلامي، والتواطؤ العالمي، بل تتأكد وتؤكد للعالم مصداق قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَن يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ (البروج: ٨).

وأعتقد أن هذه الهجمات الشرسة، أعجز من أن تقضي على أمر الإسلام في أوروبا، بل تؤكده، وتجذره، وتؤصله، وتبصر المسلمين بأعدائهم، وتزيد من تمسكهم بإسلامهم.. والقضية الإسلامية، لا يحكم عليها من معركة، أو من بلد، أو من خلال ظرف معين، إنها نور الله الذي لا يطفأ، ولا ينطفىء، وإن حصلت بعض الارتكاسات على طريق الإسلام الطويل.. وسوف تكون مبادىء المغلوب وحضارته، أقوى من جند الغالب، ولذلك شواهد تاريخية كثيرة.

والقضية التي تستوقفني كثيراً، وتستدعي الكثير من النظر والتأمل، هي: أن الذي يستقرىء التاريخ الإسلامي، وخاصة التاريخ الحديث، يجد أن المسلمين، والعاملين للإسلام خاصة، كانوا الأقدر على المواجهة، وتقديم التضحيات والضحايا، منهم على التكيف وامتلاك القدرة على التعامل، وتحقيق المكاسب للإسلام والمسلمين، بعيداً عن المواجهة، لدرجة يمكن معها أن نقول: إن الإسلاميين تاريخياً، اتقنوا الموت في سبيل الله، ولم يتقنوا الحياة في سبيل الله.. وإنهم يقدمون تضحيات يمكن

أن تنسب أحياناً إلى الجيل الأول، فإذا جاءوا لممارسة الحياة في سبيل الله عجزوا عن إيجاد الأوعية السليمة لحركة الحياة، وكأنهم أصبحوا رصيداً جاهزاً للتضحيات، إلى درجة يمكن أن يستعاروا أحياناً، وتصفى بعض الحسابات الدولية والمحلية بدمائهم، ذلك أن المواجهات للمسلمين اليوم مستمرة، على مستوى العالم، وأنا هنا لا أقلل من قيمة العدوان الخارجي، والكيود المستمرة، والتواطؤ العالمي، ولكن أستطيع أن أقول: إن هناك هوامش كثيرة، ومواقع كثيرة، يمكن التعامل معها، والتكيف معها، بحيث لا تصبح المواجهة هي كل شيء، والحل الوحيد، ولكنها آخر الدواء.

لقد كان المسلمون في الصف الأول للمواجهة مع الماركسية، حتى يمكننا القول: كأن بعضهم استخدم لمواجهة الماركسية في أكثر من موقع، في الوقت الذي نرى أن اليهود ركبوا الموجة، ووظفوا الشيوعية لخدمتهم، ولدولتهم، وكانوا هم الأقدر على وراثة علماء وخبراء وأسواق ووسائل إعلام الاتحاد السوفييتي.. والمسلمون ما يزالون على خطوط المواجهة..

ونحن لا نريد بهذا، المساومة على المبادىء، وجعل الغاية تبرر الوسيلة، ولكن ندعو إلى شيء من التكيف والملاءمة القادرة على حسن الإفادة من الظروف، للإسلام والمسلمين، وإبصار بعض الحلول الأخرى، وترك التوهم بوحدانية حل المواجهة، وفي الإسلام سعة: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦).

فإذا سمح لنا الإسلام في حالة الإكراه والاستضعاف، بالاحتفاظ بالإيمان القلبي فقط، بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ (النحل: ١٠٦)، فإن ذلك يعطينا آفاقاً للتكيف والتعامل مع شتى الصور، وبالتالي البدء بالتعامل مع واقع الحال، وتقديم النماذج التي تثير الاقتداء، وإعطاء صورة عن عدالة ورحمة الإسلام بالناس، وإبعاد صورة التجهم والمواجهة، والدعوة إلى كلمة سواء، والوصول إلى صيغ مشتركة للتعاون والتعامل مع الآخرين، تكون تلك الصيغ هي الوسائل والجسور التي نمدها إليهم، ليمر الإسلام من خلالها بصبر، واحتساب، واطمئنان، إلى نصر الله،

بعيداً عن الاستعجال، وحرق المراحل، باللجوء إلى القوة تحت شعار: «السيف أصدق أنباءً من الكتب»، والتحول إلى عقلانية التحرك تحت شعار: «الرأي قبل شجاعة الشجعان، هو أولاً وهي المكان الثاني»، فنحسن قراءة الظروف، ونبدع الوسائل للتعامل معها، وحسن اغتنامها للإسلام والمسلمين، فقد يكون اللجوء إلى المواجهة في بعض الظروف، واستدعائها، صورة من صور العجز، وإبصار الآفاق التي شرعها الإسلام، فالله الذي قال: ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ﴾ (المائدة: ٣). قال: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٣ ﴾ (المائدة: ٣)، وقال: ﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ (آل عمران: ٢٨).

والله المستعان.

* * *

المواجهة والمعاني الغائبة[1]

المعاني التي سنعرض لها ليست جديدة ولا مبتكرة، بل تكاد تكون من البديهات والمسلمات التي تؤكدها النصوص في الكتاب والسنة، ويجسدها التاريخ الإسلامي، في مسيرته الطويلة، حيث لم يخل عصر من العصور سواء في فترات السقوط أم النهوض، من الشواهد الكثيرة عليها، على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات، الرسمية منها والشعبية.

لكن الذي يدعونا لإعادة طرحها والتذكير بها، واستدعائها إلى الساحة الفكرية والثقافية، المحاولات الكثيرة والمستمرة لمحاصرتها، وتغييبها أو إلغائها من الذهنية الإسلامية، وإسقاطها بشكل كامل من الخطاب الإسلامي المعاصر، أو من عملية البلاغ المبين، التي تشكل المهمة الأساس للرسول ﷺ والسائرين على الطريق.. تلك المعاني التي تعتبر من المعالم الرئيسة، والقسمات المميزة للخطاب الإسلامي والحضارة والثقافة الإسلامية. وقد يكون السبب الأساس في تغييبها وإسقاطها وإلغائها، وخلو الخطاب الإسلامي المعاصر منها، هو حالة المواجهة المستمرة التي يوضع فيها المسلمون من قبل أعدائهم، أفراداً وجماعات، ذلك أن حالة المواجهة تقتضي دائماً أسلحة من نوع معين، تتمخض الغاية منها: حماية الأمة والحفاظ على حدودها وكيانها ابتداءً، قبل البحث في خصائص حضارتها

---

(١) الشرق، ١٠/٨/١٩٩٣.

ومواصفات خطابها، ذلك أن كيان الأمة إذا انتهى وقضي عليه، لا يبقى بعد ذلك أي صوت قادر على الدعوة وممارسة عملية البلاغ المبين، حيث تصبح الأولوية لحماية الأمة، ومن ثم إعادة بناء ذاتها، فإذا لم تسلم لي الأرض، فكيف أبنـي عليها، وأقيم النماذج المثيرة للاقتداء فيها.

ولعل من أخطر إصابات المواجهة، على الرغم من فوائدها الكبيرة في استشعار التحدي، وإعادة تلاحم الأمة، وإدراكها لعدوها، والقضاء على الجوانب والعناصر الرخوة في حياتها، هي في تحول الأمة إلى مرحلة الفكر الدفاعي، والعمل الدفاعي بكل أشكاله.. هذا الفكر الذي غالباً ما يأتي نتيجة لردود الفعل، ومقتضيات المواجهة، حيث تتحكم به إلى حد بعيد، طروحات الأعداء والخصوم، ويصبح المطلوب، صاحب الأولوية: الرد على ما يثيره الخصم.

وفي هذه الحالة يمكن أن نقول: إن الأعداء والخصوم هم الذين يحددون ابتداءً المجال الفكري، وميدان المواجهة الذي يجب على الإسلاميين الدخول به، والتعامل معه، وكلما كاد الإسلاميون الانتهاء من معركة ومعالجة مشكلات طرحت على ساحتهم، وأدرك ذلك خصومهم، يبدأون بطرح مشكلات ومواجهات جديدة، وعندها ما على الإسلاميين إلا التحول إليها والتفكير بها، ووضع الوسائل الكفيلة بالتعامل معها.. وهكذا نرى أن هذا اللون من الفكر الدفاعي، أو المواجهة الدفاعية، تجعل زمام الأمور والتحكم بالساحة، بيد الخصوم والأعداء، بحيث لا يسمح للمسلمين بالتقاط أنفاسهم، والتفكير بمشكلاتهم الحقيقية ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، ورسم سبل الخروج من نفق التخلف الذي يعانون منه على مختلف الأصعدة.

وهذه المواجهات، قديمة جديدة، قديمة قدم الإسلام نفسه، وقد مارس المشركون في عصر النبوة الكثير من ذلك، وكانوا كلما جاءهم القرآن بدليل أنكروه، وطلبوا دليلاً ومعجزة أخرى، واشترطوا لإيمانهم

بالرسول ﷺ أن يأتي لهم بكذا وكذا، لكن منهج القرآن كان واضحاً في الأمر، حيث طرح من الأدلة ما هو كاف لمن يريد الاستدلال، والتيقن فعلاً، وأن الذي لم يستدل بما طرحه القرآن من الشواهد والأدلة، فلن يستدل ولن يؤمن، ولا بد من تجاوزه إلى بناء الأمة.

ولو تصورنا أن القرآن أوقف آياته كلها للرد على تمحلات وإنكار الكافرين، واستجاب لطلب استزادتهم من المعجزات والأدلة، لما أتيح للإسلام أن يمتد خارج حدود مكة والمدينة، ولما أتيحت له الفرصة لبناء أمة، وإقامة حضارة، وأداء رسالة إنسانية.

لذلك أعتقد أنه لا بد من التنبه والتيقظ لأبعاد ومخاطر الفكر الدفاعي، أو أدب المواجهة، وما يصير إليه من التحكم بساحة الفكر الإسلامي، بحيث يصبح الأمر الذي يفكر به العقل المسلم، هو ما يريده أعداؤه، لا ما يريده هو.

ولقد كثرت المواجهات للإسلام والمسلمين اليوم، حتى لا تكاد تخلو منها ساحة، الأمر الذي صرف الجهود إلى تلك المواقع.. لا نكاد نتخلص من مشكلة، حتى يلقى إلينا بأخرى.. وهكذا يُحاصر فكرُنا، ويُحدد نشاطنا مسبقاً. نفتقد عنصر المبادرة والمباداة ونعيش على رد الفعل، ونفتقد الفعل، ونستجر لمعارك ومواجهات ليست من صناعتنا، وقد ندخلها دون أن نعد لها العدة، لأن الأمر والتوقيت ليس بأيدينا، وإنما بأيدي خصومنا، والرسول ﷺ وضع لذلك منهجاً على مستوى الأفراد والجماعات بقوله: «ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب»[1] فالغضوب والانفعالي، تستطيع أن تثيره في الزمان والمكان المناسبين لك، وتكفي إثارته ليدخل المعركة، دون استعداد، الأمر الذي سوف يقوده إلى الخسارة.

ولا بد أن نعترف: أنه في أزمة المواجهات المستمرة، غابت عن

(١) انظر «صحيح الجامع الصغير» رقم ٥٣٧٥.

الحضور الكثير من المعاني الإسلامية العظيمة، التي كان لا بد من طرحها، وحسن توصيلها للإنسانية جميعاً، خاصة بعد السقوط الشيوعي، وإفلاس القيم الغربية، وسقوطها في عالم المسلمين، حيث يتجه أعداء الإسلام اليوم ليس للدفاع عن القيم الغربية، بعد هذا الإفلاس الذي يستحيل معه الدفاع واستمرار المغالطة، وإنما لتشويه البديل الإسلامي، وإبراز الصور المشوهة والخارجة عن المفاهيم الإسلامية، وإلصاقها بالإسلام، وممارسة الاستثارة والتحدي، ليأتي رد الفعل كما هو مرسوم له، فيكون التنفير والتخويف من الإسلام.

وقد يكون غياب بعض المفاهيم الإسلامية الأصيلة، من أخطر الآفات والإصابات، والحواجز التي تحول دون تفهم الإسلام والإقبال عليه.

وفي مقدمة هذه المفاهيم، التي أصبحت غائبة اليوم: أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي اعترف بالأديان السابقة، وقبل معتنقيها في دولته، وضمن لهم حرية اختيارهم لعقيدتهم وممارسة شعائرهم وإقامة معابدهم، بينما الأديان الأخرى المعمول بها، لم تعترف بالإسلام، الأمر الذي يجعل الإسلام هو البديل الأرحم، المرشح الوحيد والأمل، لوضع الأسس الإنسانية المحمية بالنصوص المقدسة، التي ليست من وضع الإنسان، وليست خاضعة لرغبته وهواه، للمجتمع الإنساني الجديد.. والتاريخ خير شاهد، حيث وجد غير المسلمين في عدالة المجتمع الإسلامي وحمايته ما منحهم الحرية الكاملة، واحترم اختيارهم، فآثروا العيش فيه على العيش في مجتمعات أديانهم.. ولم يكتف الإسلام بذلك، وإنما تجاوز الاعتراف الفكري والديني، إلى الاعتراف الواقعي والاجتماعي والاقتصادي، فأباح بيعهم وشراءهم والزواج منهم، ومؤاكلتهم.. أحل طعامهم ونساءهم بعقود شرعية، لها ضوابطها وآثارها، حتى ليكاد الإنسان يعتقد أن النصوص الشرعية أكدت على خاصية احترامهم، وعدم ظلمهم، لأنهم على غير دين الدولة، ولأنهم أقلية، إلى درجة عجيبة جداً، حيث جعل الرسول ﷺ من نفسه خصماً لمن يظلم مُعاهِداً أو ينتقصه، أو يكلفه فوق طاقته.

وأي مسلم يكون مسلماً ويقبل بمخاصمة الرسول ومحاجته؟! ومهما قيل اليوم عن المبادىء الديمقراطية والمذاهب الليبرالية، فإنها لم تصل إلى بعض الاعتراف بالآخر، وحقه في الاختيار والممارسة فعلاً، وإن كانت تدعي ذلك نظرياً.. وما النزعات العنصرية والتعصبية وممارسة تصفية الخصوم جسدياً، إلا شاهد الإدانة الكبير على تلك الدعاوى الباطلة التي يكذبها الواقع، ذلك أن عنوان الحضارة المعاصرة أو النظام العالمي الجديد: اقرأ تفرح، جرب تحزن.

ولعل من المعاني الإسلامية الغائبة اليوم: إدراك أن الإسلام ليس حكراً على جنس، فهو ليس دين العرب، ولا على لون، فهو ليس دين البيض أو السود، ولا على جغرافيا، ولا على طبقة اجتماعية معينة، وإنما ـ وهذا الأهم ـ بمقدور كل إنسان، كائناً من كان، أن يدخل الإسلام في أي وقت يشاء، ويتمتع بنفس لحظة الدخول به، بكل ما يتمتع به كل فرد في عالم المسلمين، من الحقوق والواجبات.. والحضارة الإسلامية أكبر شاهد ودليل، على أنها كانت ولا تزال تمثل المشترك الإنساني الوحيد في التاريخ، الأمر الذي يصعب معه صبغها بصبغة لون أو عنصر أو جنس أو قوم.

فالإسلام مجتمع مفتوح للناس جميعاً لذلك يستحيل عقلاً وواقعاً أن يكون ديناً مغلقاً، أو تعصبياً أو إقليمياً أو طائفياً، على عكس سائر الأديان والحضارات، وهو أول من دعا إلى فكرة المواطن العالمي في دولة الإسلام، وهو بهذا يشكل المرشح الوحيد كبديل للإنقاذ من كل العنصريات والإقليميات والطائفيات.. ولا عبرة ببعض الممارسات الخارجة عن القيم الإسلامية وإنما العبرة بالقيم المحفوظة، التي هي دين، لا خيار للإنسان في تبديله أو تعديله أو إلغائه.

إن رفض وإلغاء فكر التعصب والطائفية والإقليمية والاحتكار المذهبي أو العرقي، كامن في طبيعة الإسلام وقيمه نفسها، طالما أنه يحق لكل إنسان كائناً من كان، وفي كل زمان ومكان، أن يدخل هذا الدين بدون استئذان من

أحد.. فطبيعة الأبواب المفتوحة، تناقض ما يمكن أن ينشأ من تعصب وجمود وانغلاق.

وإلا فكيف يمكن لرسالة الإسلام أن تكون عالمية للإنسانية جميعاً، لولا ذلك؟ ولعل هذا من أهم المعاني المطلوب أبرازها اليوم، حيث بدأت تسقط الأديان والحضارات والحكومات، في نزعات الإقليمية والطائفية والتعصب، وإلغاء الآخر على كل الأصعدة..

* * *

٢٢٩٩/١١

دعوة للتفاؤل[1]

على الرغم من شدة المواجهة، وتنوع ميادينها وتعدد شوكاتها، بين الصحوة الإسلامية وبين أعدائها، أو على الأصح بين الإسلام وخصومه، فإني غير متشائم البتة، وغير خائف على المستقبل الإسلامي، بل لعلي أرى أن اشتداد الخصومة إنما تعاير وتقاس بمدى عمق الوعي الإسلامي، إلى حد بعيد.

لقد اشتدت الخصومة والكيد ضد الإسلام والمسلمين حتى تجاوزت الحدود، ومزقت كل الأقنعة، ووصلت إلى مستوى إعلان الحرب العالمية على الإسلام وأهله، ولا شك أن هذا الاستفزاز وهذا التحدي وهذا الأذى، سوف يقضي على الجوانب الرخوة في الأمة، ويجمع الطاقة، ويبصر بالعدو وكيوده، ويعيد بناء الذات، على الظروف الصعبة، للإقلاع من جديد باتجاه تحقيق الحق، وإبطال الباطل، وكشف أقنعة الزيف وإلحاق الرحمة بالعالمين، تلك الغاية التي من أجلها كان الإسلام وابتعث رسول الله ﷺ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ۝١٠٧﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

إن شدة المواجهة وقسوتها وعظم ضحاياها وتضحياتها، وعمليات التضليل السياسي والثقافي التي ترافقها، سوف تعيد الكثير من العقلاء والحكماء والمفكرين في العالم عامة، والذين انطلى عليهم الخداع في العالم الإسلامي، إلى عملية مراجعة شاملة لتاريخ الإسلام وعقيدته ورسالته،

---

(١) الشرق، ١٤/١٢/١٩٩٣.

ودراسة هذه الظواهر والتحركات والتضحيات التي تثير الإعجاب، وتحرك المشاعر، وتستدعي بطبيعة الحال معرفة العقيدة التي تصنعها وتكمن وراءها.

وعلى الرغم من التضليل الثقافي والسياسي والإعلامي، نجد أمر الإسلام والمسلمين إلى خير، ليس فقط على مستوى العالم الإسلامي، أو الأقليات المسلمة في العالم، وإنما على المستوى الإنساني أيضاً حيث ينمو الإسلام ويتسع ويكثر معتنقوه، والعائدون إليه. ذلك أن هذا التحرك الإسلامي العظيم أو هذا المد الإسلامي الكبير، دعا الكثير من غير المسلمين اليوم إلى دراسة الإسلام ومن ثم الإيمان به، وإعلان إسلامهم جهاراً نهاراً، والدفاع عن القيم الإسلامية، حتى في صفوف الخصوم والأعداء، لذلك نرى الكثيرين ممن يعلنون إسلامهم في أوروبا وأمريكا على مستوى الرجال والنساء. وهذا يذكرنا بقول الشاعر:

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود

إن ألسنة الحساد والأعداء والخصوم، من علمانيين ويساريين، التي تحولت للنيل من الإسلام والتخويف منه وإعادة طرحه، والإغراء بضربه ومحاولة تشويه قيمه، هي نفسها التي تنشره وتغري بدراسته والتعرف عليه، ومن ثم الإيمان به، خاصة بعد رؤية تعاظم الظلم والبهتان والاعتداء والحقد عليه جهاراً نهاراً.

إن النيل من الإسلام بدون حق، حرك المشاعر الإنسانية والفطر السليمة، لاكتشاف الإسلام والإيمان به، بل والدفاع عنه.

ونحن المسلمين مطمئنون إلى عواقب الأمور وإلى مواعيد الله ومواثيقه، ولله عاقبة الأمور، ذلك أن هذه التضحيات وتلك الضحايا، شواهد إثبات وأدلة لا بد منها للعقلاء والمفكرين، للتعرف على الحقيقة، وهي في نهاية المطاف، ليست نقماً بقدر ما هي نعم وعطاء ومنن من الله سبحانه وتعالى علينا.. لذلك لا يمكن تصنيفها في نطاق الشر، ولو توهمنا

ذلك في القريب العاجل، وإنما هي خير كل الخير على المدى البعيد، وفي الحساب الختامي لمعركة الإسلام مع خصومه.. وكلما اتسعت الحرب على الإسلام وأخذت شكلاً عالمياً، كان ذلك امتداداً لعطاء الإسلام إلى المستوى العالمي، وظهوراً على العقائد والأديان، وكسباً لأصحاب العقول النضيجة والفطر السليمة، خاصة وإننا نعتقد من خلال وعد الله لنا، واستقراء التاريخ، وقراءة الواقع، أن تسلط أعدائنا علينا، ليس تسلط استئصال وإبادة، وإنما هو من الأذى الذي يعيد البناء، ويستفز الطاقة، ويوحد الصف، ويعقد العزيمة، قال تعالى: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ﴾(آل عمران: ١١١).. وهذا الأذى سوف يتصاعد مع تصاعد المد الإسلامي، ولو كنا جثة هامدة، وبركة ساكنة راكدة، لما فكر أحد بنا.

وعلى الرغم من بعض الممارسات والتصرفات المحدودة لأفراد من المسلمين، والتي تأتي ثمرة لردود الأفعال والضغوط الخارجية على الصحوة، والتي تخرجهم عن الاتزان والتعقل، والمشروعية أو الشرعية الإسلامية أحياناً، إلا أن هذه الإصابات اليسيرة، لا تقصي أو تلغي الخير الكبير والنتائج العظيمة التي تحققها حركة المد الإسلامي على كل المستويات.

وكنت أشرت سابقاً إلى سقوط قيم الحضارة الغربية في عالم المسلمين، في الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة ورعاية حقوق الإنسان، حتى عند بسطاء المسلمين، الذين يرون العودة إلى التوحش، والتمييز العنصري صباح مساء، في فلسطين والبوسنة وغيرهما، وقلت: بأن هذه القيم إنما شرعت للإنسان الغربي، ولمصلحة الحضارة الغربية، وطرحت في عالم المسلمين لتحقيق العمالة الثقافية التي تقود إلى العمالة السياسية للحضارة الغربية، وبمجرد ما تبين للغرب أن إشاعة هذه القيم بدأت تمنح الإسلاميين بعض حقوقهم المغتصبة... وأن هذه القيم لم تحقق المطلوب منها، كان الغرب ودعاته، أول المضحين بها، والمتنكرين لها، تحت شتى الفلسفات والذرائع، والتشكيك بسوية الشعوب، إلى درجة يمكن

أن نقول معها: إن الغرب وعملاءه وقفوا علانية إلى جانب بعض الأنظمة التي تخدم ثقافته وسياسته، وتسير في فلكه ضد الشعوب والأمم. . وبدل أن تسقط الأنظمة العميلة، التي تمارس القمع، وحرب الشوارع ضد شعوبها، وحريتها في الاختيار، تحاول إسقاط الأمم والشعوب.

وقد لا يكون مستغرباً اليوم، أن يدعم الغرب أنظمة الاستبداد السياسي والقمع، ويقف وراء الزعامات التي تبيع أوطانها، ويمنحها حسن السلوك الدولي، ويرفعها إلى مستوى الدول الأولى بالرعاية، ويلغي إيرادها في قوائم الإرهاب، بمجرد أنها تشكل أداة قمع ومطاردة، وتصفية للإسلاميين، أو للأصوليين على حد تعبيرهم، حتى ولو كانت معتقلاتها تعج بالآلاف تحت سمع الغرب وبصره، وبعد ذلك لها أن تفعل ما تشاء، حتى ليمكننا القول: إن الوصول إلى الزعامة، والبقاء فيها، في كثير من بلاد المسلمين، مرتهن إلى حد بعيد بمباركة الغرب واختياره.

فكيف والحالة هذه، يمكن للقيم الغربية أن تكتسب صدقيتها في عالم المسلمين؟ وأعتقد أن دعاة الإسلام، لو أنفقوا ما في الأرض جميعاً للوصول إلى تحقيق هذه القناعات، وتحريك تلك المشاعر، لما تحقق لهم ذلك، وليست العبرة بالصور الظاهرة، والزمن القصير، وإنما العبرة بالحقائق والسنن التي تحكم الحياة والأحياء، ورب ضارة نافعة، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾ ﴾ (يوسف: ١١٠). . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

* * *

أزمة العلمانيين الثقافية[1]

الكثير من العلمانيين في العالم الإسلامي، إن لم نقل كلهم، يعانون من عقدة مترسبة في نفوسهم تجاه الإسلام والمجتمع الإسلامي، وذلك بسبب تشكيلهم الثقافي، أو شاكلتهم التي يعملون عليها، إن صح التعبير: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾(الإسراء: ٨٤).. لأن تشكيلهم جاء ثمرة من ثمرات الحضارة والثقافة الغربية، والارتهان الثقافي.. الارتهان للأستاذ، والمنهج، والمرجع، والكتاب، والمناخ الفكري الذي نشئوا فيه، وبسبب جهلهم بالثقافة الإسلامية، وعدم اطلاعهم عليها، الأمر الذي دفعهم إلى مواقف وتفسيرات وأحكام بعيدة عن العلمية والموضوعية، والمنطق حتى وقعوا بمفارقات ومجازفات ثقافية مخجلة.. فهم لم يقتصروا في الحكم على أشياء يجهلونها، ولا يدركون الأصول المعرفية لها، مع أن أبسط قواعد المنطق والعلم، تقتضي: بأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فهم يعطون أنفسهم الحق في الحكم والتفسير للواقع الإسلامي، ولا يمتلكون الحد الأدنى من الثقافة الإسلامية، الأمر الذي لم يمنع بعض أعمدتهم ـ د. زكي نجيب محمود ـ، بعد عمر ثقافي مديد في جوف الثقافة الغربية والفكر الوضعي ومحاكاتها، من التصريح بعد هذه السن المتقدمة: بأنه لم يطلع على الثقافة الإسلامية إلا مؤخراً، وأنه سعيد بهذا الاطلاع الذي جعله يغير الكثير من أحكامه وآرائه، ويعتقد أن لكل أمة شخصيتها الحضارية، وقسماتها الثقافية.. وأن الاعتقاد بأن الحضارة الغربية هي المقياس والمعيار فيه الكثير

(١) الشرق، ٦/ ١٠/ ١٩٩٢.

من المجازفات الفكرية. . حتى ليقرر بأنه لو لم يطلع على الثقافة الإسلامية قبل موته، لدخل قبره جسداً بلا رأس. . لكن هذا مع الأسف، جاء بعد فوات الأوان، وإن اعتبر بالنسبة له توبة عقلية، نرجو أن يغفر الله له بها، ويكفر عنه، إلا أن رحلة التضليل الثقافي، التي أضاعت البوصلة الفكرية على كثير من الأجيال، فالله وحده أعلم بنتائجها، لكن مع ذلك، فإن لهذا الاعتراف الثقافي، والتوبة الفكرية، قيمتها في تاريخ الفكر العلماني في العالم الإسلامي.

ولعل من أخطر المشكلات الثقافية أو المفارقات الثقافية التي يقع فيها العلمانيون، بسبب قلة بضاعتهم في الإسلام وجهلهم بتاريخه الثقافي، وأصوله المعرفية، أنهم يعايرون الثقافة الإسلامية ويحاكمونها إلى غير أصولها المعرفية. . يقيسون الواقع في العالم الإسلامي، بأصول خارجة عن ثقافته وحضارته، فلا يردون الفروع إلى أصولها، وإنما إلى أصول حضارة أخرى، هي الثقافة والحضارة الأوروبية. . ولا يمكن بحال من الأحوال أن تعاير ثقافة ويحكم عليها بأصول ثقافة أخرى.

ولعل في مقدمة السقطات الفكرية التي لا يزالون يقعون فيها ويصرون عليها، مسألة أن الإسلام شأن فردي، وعلاقة بين الفرد وربه، بعيدة عن تنظيم شئون الحياة وسياسة مسيرتها، كما هو الحال في التاريخ الثقافي الأوروبي، أو تاريخ اللاهوت الغربي، دون أن يكلفوا أنفسهم اختبار مقولتهم ودعواهم من مصادر الإسلام في الكتاب والسنة، أو من استقراء الشخصية الحضارية التاريخية للأمة المسلمة.

بل لعلنا نقول: إنهم يدعون إجماع الأمة خلال قرونها الممتدة التي تشكل عمر الإسلام الثقافي والحضاري والتشريعي، ويفتشون عن بعض الآراء الشاذة التي تخدم فكرتهم، وتدعم نظرتهم، حتى ولو كانت خارجة عن الإجماع ولا يعتد بها، وطبعاً لا يعدمون القدرة في كثير من الأحيان على استنبات بعض النبتات الهزيلة في التربة الإسلامية، التي تعمل نفسها على تمييع بعض المصطلحات الإسلامية، وتعبث في تفسير بعض الأحداث

التاريخية، لمصلحة العلمانية. لذلك نراهم يحذرون ويخوفون من أي ظاهرة وعي إسلامي، ويفرزون الإسلام إلى إسلام سياسي وإسلام غير سياسي، ولا يرون من التاريخ الحضاري الإسلامي، إلا مقارنة الدعوة للالتزام بالإسلام وتطبيق الشريعة، بالحكم الديني الثيوقراطي المقدس في أوروبا، الذي مكن لتسلط الإنسان على الإنسان، وسلب الناس حرياتهم، ومارس عليهم الإرهاب والكهانة الدينية، باسم الله، بحيث أصبحت رغبات رجال الدين تمثل إرادة الله، التي لا تجوز مخالفتها، حتى لا يكون المروق من الدين، متجاوزين في ذلك المنطق العلمي والواقع التاريخي الذي جعل من الحكام المسلمين بشراً يخطئون ويصيبون، ويقوّمون إذا أخطأوا، وجعل آراءهم وتصرفاتهم منسوبة لهم، محمولة عليهم، لا علاقة لها بإرادة الله وحكمه.

إن أزمة العلمانيين تكمن في أنهم لم يمتلكوا الجرأة على إنكار بعض آيات القرآن صراحة، التي تقرر بأن نظام الحكم جزء من نظام الإسلام العام، وأن العمل لإقامة نظام الحكم الإسلامي وتطبيق شرع الله، هو مسئولية كل مؤمن بما أنزل الله، أي من كمال الدين وأن الله سبحانه وتعالى حذر المؤمنين من هذا التبعيض الموقع في الخزي في الدنيا، والعذاب في الآخرة، ذلك أن سبب خزي أهل الكتاب أنهم كانوا يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض كما حذر الله رسوله ومن ورائه كل مؤمن بقوله: ﴿ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ (المائدة: ٤٩) فالعدول عن البعض كالعدول عن الكل.. ونحن هنا لا نحب أن نطلق أحكام الكفر والإلحاد على الناس، لكن لا بد أن نقول: بأن الذي ينكر بعض الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة، يقع في الكفر والعياذ بالله، والذي ينكر معرفة الوحي يقع في الكفر أيضاً، مهما حاول ممارسة النفاق الاجتماعي في الدنيا.. طبعاً قد يكون لبعض الناس ملحوظات على فهم بعض الأشخاص، والجماعات الإسلامية للإسلام، وتطبيقاته على الواقع، لكن هذا لا يجوز أن يحمل الإنسان المسلم على إنكار الحكم في الإسلام، والادعاء بأن الإسلام شأن فردي، لا علاقة له بتنظيم المجتمع.

إن الاعتقاد بأن نظام الحكم جزء من نظام الإسلام، يعتبر من المسلمات.. أما تفاوت الأنظار بالفهم والتنزيل على الواقع، واعتبار أن التطبيق فهم بشري تتفاوت فيه العقول والاجتهادات، وبالتالي لا يجرم ولا يؤثم المخالف في الاجتهاد، بل يؤجر طالما هو ضمن حدود المشروعية العليا للكتاب والسنة، فهذا أمر آخر، ذلك أن الأقضية والأحكام التي يصدرها البشر ليست مقدسة، وليست بالضرورة إرادة الله بل فهم فلان من الناس، القابل للنقض، وأن أدنى المسلمين مكلف بتصويبها إن استطاع ذلك، وإزالة المنكر الفكري أو السلوكي وأن انتفاء الخيرية عن الأمة المسلمة، مرهون بالتستر على الخطأ.

وهنا قضية لا بد من الإشارة إليها أيضاً وهي: أن الحكم الإسلامي الذي هو محض اجتهاد بشري في تنزيل القيم الإسلامية على الواقع البشري، وتقويم سلوك الناس بها، له ضوابط وعواصم عن الهوى، ومبادىء وأسس وقيم عامة لا يجوز تجاوزها، أو الخروج عليها، وبذلك يتجاوز الحكم الإسلامي الإصابات التي يقع فيها الحكم العلماني والعلمانيون، حيث الاجتهاد الفكري هناك في مسألة الحكم، يتم بلا قيم وبلا ثوابت، بل لعل القيم التي يدعون قدسيتها، تتجاوز وتتجاهل عند التفسير لبعض الأحداث أو التشريع لها، إذا كانت لا تخدم العمالة الثقافية في بلاد المسلمين، فما أسهل أن يخافوا على الديمقراطية من الديمقراطية، وما أسهل أن ينحازوا إلى جانب الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والحكم الفردي، إذا كان ذلك وسيلة للحيلولة دون وصول خصومهم، وخاصة من الإسلاميين.. ومن كان عمله يخالف قوله، فإنما يوبخ نفسه.

* * *

ندوات حوار.. لكن ليس مع الآخر[1]

لفت نظري بعض ما جرى في ندوة الحوار[2]، التي أقيمت برعاية جامعة جورج تاون والمعهد الأمريكي للسلام بواشنطن في مارس الجاري (١٩٩٤ م) تحت عنوان: «الإسلام السياسي في الشرق الأوسط»، وكان من جملة المدعوين إليها الدكتور سعد الدين إبراهيم، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في القاهرة، وقال في كلمة ألقاها: «إن الإسلام السياسي، كان دائماً الأسلوب الذي يستخدم للتعبير عن مظالم»! وعزا «التسييس الدوري للإسلام إلى التاريخ (المنقّى)، الذي يتلقنه معظم المسلمين عن السنوات الأولى لدينهم، في عهد النبي ﷺ وأتباعه».. وكيف أن السنوات الأربعين التي تلت وفاة الرسول ﷺ وحقبة الخلفاء الأربعة الأوائل: «جرى تمجيدها، وصورت بصورة مثالية، تتسم بالفروسية والبطولة.. لذا وعلى مدى قرون من الزمن، يعود كل مسلم بفكره إلى تلك السنوات الأربعين، وكأنها الفردوس المفقود(!) ومنذ ذلك الحين، تسعى الأجيال المتعاقبة إلى استعادة هذا الفردوس المفقود».. هكذا.

وأحب أن أوضح ابتداءً: أن الحوار مع الآخر، وإتاحة الفرصة لتبادل

(١) الشرق، ٢٢/٣/١٩٩٤.

(٢) عقدت الندوة يومي ٢ و ٣ مارس ١٩٩٤ م، ونشر تقرير عنها في: «نشرة الأنباء العربية»، الصادرة عن وكالة الإعلام الأميركية في واشنطن، بتاريخ ٨/٣/١٩٩٤، تحت عنوان: «خبراء يتدارسون انعكاسات الإسلام السياسي».

الرأي، للوصول إلى قناعات معينة، أو للوصول إلى صيغ مشتركة، للتفاهم والتعاون، هو مطلب إسلامي، وإحدى وسائل الدعوة والبلاغ المبين، إذا توافر للحوار شروطه، من إتاحة الفرص المتكافئة، وتحرير موضوع الحوار، والالتزام بآدابه وأخلاقه، بل هو أكثر من مطلب إسلامي، أو أحد خيارات المسلم، إنه تكليف شرعي، يقع تحت مدلول قوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥)، ذلك أن الدعوة إلى دين الله، وسبيله، محلها ابتداءً: الآخر.

ولم يقتصر القرآن على الأمر بالمجادلة، وإنما نص على أسلوبها، واشترط أن يكون بالتي هي أحسن، حتى لا يكون منفراً، وحتى يحقق الاقتناع عن اختيار، ولا يشكل حاجزاً نفسياً يحول بين الآخر والإسلام، خاصة أن الإسلام لا يخص جنساً ولا لوناً ولا قوماً.

وأحسب أن المبادرة بالحوار، والدعوة إليه، يجب أن تبدأ من عند المسلم، وأن يكون المسلم أكثر حرصاً عليها من الآخر.. ولعلي أرى في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ (آل عمران: ٦٤)، تكليف شرعي لا يخص عصراً بعينه، ولا حادثة بعينها، ولا يجوز أن يعتبر سبب النزول قيداً لخلود النص، وتجرده عن حدود الزمان والمكان.. فمقتضى خلود النص يعني: أن التكليف جار وقائم في كل زمان ومكان، والدعوة إلى الحوار، واللقاء بالآخر ومحاججته بالتي هي أحسن، وظيفة المسلم، لإلحاق الرحمة بالناس.. وما يمتلك المسلم من قيم سماوية معصومة منزلة من رب العالمين، وتجربة تاريخية فذة، وشخصية حضارية وثقافية، تجعله في موقع مكين، يدفعه إلى الإيجابية، وطلب الحوار، ويجعل مكاسبه من الحوار مقدره ابتداءً، ذلك أن الآخر سوف يتأثر على كل حال، وليس بالضرورة أن تظهر النتائج بشكل سريع، فكثير من الصحابة رضوان الله عليهم سمع القرآن لأكثر من عشر سنوات، وكان الحوار بالقرآن، وكان المحاور الرسول ﷺ

الذي أوتي جوامع الكلم، وجاء إيمانه متأخراً، ومع ذلك أبلى في الإسلام بلاءً حسناً، وانتصر هذا الدين على يده، في معارك كثيرة، فكرية أو فقهية أو عسكرية.

وكان الآخر هو الذي يتهرب من الحوار، ويغلق منافذه، ولعل قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ (فصلت: ٢٦)، مؤشر واضح على موقع المسلم في الحوار، وموقع الآخر، لذلك لا أرى عذراً ولا مصلحة في إقفال باب الحوار مع الآخر، أو نفيه أو إلغائه مهما كانت الأسباب، أو ترك المبادرة له، لتنظيم ندوات الحوار وتحديد أهدافه وموضوعه، واستدعاء بعض الإسلاميين لملء المربعات المرسومة لهم مسبقاً، بحيث تنتهي ندوات الحوار لتصب في مصلحة الآخر في نهاية المطاف، خاصة إذا كان الإسلاميون المدعوون ممن استنبتوا على التربة الإسلامية، وغرسوا فيها لهدف حيث جعلت مهمتهم توهين القيم الإسلامية، ومقاربتها بقيم الحضارة الغربية، التي تمثل الآخر في الحوار الدائر اليوم.

والأخطر من ذلك، فيما يسمى اليوم: ندوات للحوار بين الإسلام والغرب، أو ندوات لدارسة التيارات الفكرية في العالم الإسلامي، كالصحوة وتياراتها، أو الأصولية وأسبابها، ودوافعها، وأهدافها، أو ما إلى ذلك من العناوين، التي باتت تملأ الصحف والمجلات، الأخطر من ذلك كما أسلفت، أن يدعى للحوار والمشاركة وتمثيل الإسلام، أو الطرف الذي يحاور عن الإسلام، في هذه الندوات، بعض العلمانيين الذين يسكنون جغرافياً في العالم الإسلامي، لكنهم في الحقيقة مسكونون بالغرب، ثقافة، وحضارة، ومعرفة، ومنهجاً، ومرتهنون للغرب في كل شيء.. وأعتقد أنهم: أولاً لا يمثلون الثقافة والحضارة الإسلامية لقلة بضاعتهم فيها من جانب، ولأنهم منحازون بطبيعة دراستهم وثقافتهم للغرب، من جانب آخر.

لذلك فالحوار معهم ليس حواراً مع الآخر، وإنما هو لون من النرجسية الثقافية، والتخاطب مع الذات، فالمؤسسات الغربية ومراكز

البحوث والدراسات والجامعات، عندما تدعوهم فهي لا تدعو الآخر، وإنما تدعو تلامذتها، وخريجيها، وحاملي ثقافتها، وتحاور بهم نفسها، وعلى ذلك فهي تزداد جهلاً بالإسلام، والعالم الإسلامي، وتعجز عن فهمه من الداخل، وتأخذ صورة مشوهة، وتفسيرات بعيدة عن الحقيقة، ولا أزال أذكر بهذه المناسبة، بعض ما قرأت في أعقاب أحداث كبيرة ومنعطفات تاريخية مرت ببعض بلاد العالم الإسلامي، ولم يكن الغرب يتوقعها، أو يضعها في اعتباره، كيف أن العلمانيين المثقفين في العالم الإسلامي، كانوا وراء التضليل الذي وقع فيه الغرب، بسبب اجتهاداتهم وأفكارهم، وتحليلاتهم، لأنهم في الحقيقة لا يمثلون الأمة المسلمة، ولا يعبرون عن رأيها، وإنما هم يمثلون العمالة الثقافية للغرب.

لذلك فإن الاعتماد عليهم بالفهم والتفاهم مع العالم الإسلامي، أدى إلى سوء الفهم، واستمر العجز عن إدراك حقيقة الإسلام، وحقيقة الصحوة الإسلامية، وأهدافها، ودوافعها وتكريس الصورة المغلوطة عن عالم المسلمين.

إن الادعاء بأن هناك علمانية عربية، لا يقل تهافتاً عما سبقه من الادعاء بوجود اشتراكية عربية، اللهم إلا إذا كانت لغة الكتابة للمضامين الغربية باللغة العربية!.

ونستطيع أن نقول مع شديد الأسف: إن العلمانية التي أنشئت في العالم الإسلامي، بسبب خريجي الثقافة الغربية، تعيد مضامين الرؤية الاستشراقية، بعناوين جديدة.. فكما فسرت الفتوحات الإسلامية، بدوافع الفقر، والعوز، والجوع، والعامل الاقتصادي، الذي دفع أبناء الصحراء إلى التطلع إلى ثروات الجوار، في الرؤية الاستشراقية، يفسر اليوم تلامذة الثقافة الغربية، الصحوة الإسلامية، بسبب الفقر، والحرمان، والسكن العشوائي، وانخفاض مستوى الدخل، وكأن التوجه الإسلامي سبيل البائسين، واليائسين، والمحرومين، الذين يمارسون أحلام اليقظة في الإسلام، وجنته الموعودة.. ولو كان أصحاب هذا التفسير العلماني علميين حقاً، لأدركوا

أن الصحوة الإسلامية نشأت في الجامعات والمؤسسات الثقافية، وبين المبتعثين في قلب الحضارة الغربية، وبين الطبقات العليا في المجتمع، وارتقى أهل الصحوة أعلى المنابر العلمية، أو التخصصية، وضحوا بمالهم ومناصبهم في سبيل الإسلام، ونصرته، وتقبلوا كل أنواع المطاردة والاضطهاد في سبيل الله، وإنقاذ الأمة، بينما يعيش غيرهم من العلمانيين سدنة للاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي.

ولا تقل خطورة وافتراء عن ذلك، محاولة قراءة الإسلام قراءة نصرانية، بأبجدية ثقافية غربية، تبعض الإسلام.. فهناك إسلام سياسي، وإسلام غير سياسي في نظرهم.. فالإسلام يراد له أن يكون شأناً فردياً، بعيداً عن تنظيم شؤون الحياة، كما هو حال النصرانية في الثقافة الغربية، ولو كلفوا أنفسهم قراءة بعض القرآن، وليس كل القرآن، لأدركوا أنهم بعيدون عن العلم، والعلمية والعلمانية على حد سواء، وأن الإسلام، دين حياة. لكن النفاق الاجتماعي، يحول بينهم، وبين إعلان الحقيقة التي ينكرونها، ولا يريدونها.. أما قولة بعضهم: بأن تاريخ النبوة والخلافة الراشدة «منقى»، للحط من قدر ما قبله وما بعده، فلنا معه وقفة أخرى إن شاء الله.



مثقفون.. لكن لا يمثلون أمتهم[1]

أشرت في المقال السابق، إلى ندوة الحوار التي أقيمت برعاية جامعة جورج تاون، والمعهد الأمريكي للسلام بواشنطن في مارس (١٩٩٤)، تحت عنوان: «الإسلام السياسي في الشرق الأوسط» وكان من جملة المدعوين إليها الدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في القاهرة، الذي قال في كلمة ألقاها: «إن الإسلام السياسي كان دائماً الأسلوب الذي يستخدم للتعبير عن مظالم»! وعزا «التسييس الدوري للإسلام - بزعمه - إلى التاريخ «المنقى» الذي يتلقنه معظم المسلمين عن السنوات الأولى لدينهم في عهد النبي ﷺ وأتباعه.. وكيف أن السنوات الأربعين التي تلت وفاة الرسول ﷺ وحقبة الخلفاء الأربعة الأوائل «جرى تمجيدها، وصورت بصورة مثالية تتسم بالفروسية والبطولة.. لذا وعلى مدى قرون من الزمان، يعود كل مسلم بفكره إلى تلك السنوات الأربعين، كأنها الفردوس المفقود «!» ومنذ ذلك الحين تسعى الأجيال المتعاقبة إلى استعادة هذا الفردوس المفقود «!».. هكذا.

وكان مما لفت النظر إليه، أن ما يسمى اليوم: ندوات للحوار بين الإسلام والغرب، أو ندوات لدراسة التيارات الفكرية في العالم الإسلامي، التي تحتل الساحة الثقافية وتملأ وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة

---

(١) الشرق، ٢٩/٣/١٩٩٤.

والمرئية، هي في حقيقتها ليست حواراً مع الآخر، وإنما هي حوار مع الذات، لأن المدعوين لها ومعظم المشاركين فيها، هم من العلمانيين أصحاب الثقافة الغربية، المنفصلين عن ضمير الأمة المسلمة وثقافتها، لقلة بضاعتهم في الثقافة الإسلامية من جانب، ولأنهم منحازون بطبيعة دراستهم وثقافتهم، للغرب.. لذلك فالحوار معهم ليس حواراً مع الآخر كما أسلفت، وإنما هو لون من النرجسية الثقافية والتخاطب مع الذات، ذلك أن المؤسسات الثقافية الغربية ومراكز البحوث والدراسات والجامعات، عندما تدعوهم فهي لا تدعو الآخر الذي يمثل الثقافة الآخرى فعلاً، وإنما تدعو تلامذتها وخريجيها وحاملي ثقافتها، وتحاور بهم نفسها.. وعلى ذلك فهي تزداد جهلاً بالإسلام، والعالم الإسلامي، وتعجز عن فهمه من الداخل، وتأخذ صورة مشوهة، بعيدة عن الحقيقة.

وقد تكررت إصابات الفكر الغربي من هؤلاء المثقفين، فيما ينقلون عن العالم الإسلامي، لأنهم الأعجز عن فهمه، إلى درجة طرحت معها بعض الدوائر والمؤسسات الغربية ضرورة تجاوز هؤلاء المثقفين بثقافة الغرب، لأنهم لا يمثلون أمتهم، وإنما يمثلون الغرب.. وكنت وعدت بوقفة أمام قول الدكتور سعد الدين إبراهيم: بأن تاريخ النبوة والخلافة الراشدة، هو تاريخ «منقى»، وأنه جرى تمجيده وصور بصورة مثالية.. وكأنه الفردوس المفقود «!».

وأحب أن أشير ابتداءً إلى أن هذه المقولة، هي في أصلها الاستشراقي، ليست جديدة ولا مبتدعة، ولعل من سوء حظ الأستاذ في الجامعة الأمريكية، أن جاء عزفه على أسطوانة أصبحت مشروخة من جانب، ودليل جهل فاضح في أمر واضح، هو تاريخ النبوة والخلافة الراشدة من جانب آخر. هذا الجهل، الذي يزيد من عزلة المثقفين ثقافة غربية، عن تاريخهم، وثقافتهم، وضمير أمتهم.. والحقيقة أنه ليس شراً لنا بل هو خير، لأنه يبصرنا بتلامذة الثقافة الغربية، ويحاصر أثرهم وتأثيرهم.

والقضية التي قد يكون من المفيد إيضاحها هنا: أن الاقتداء بمرحلة النبوة والخلافة الراشدة، هو دين من الدين وجزء من الإيمان، لقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾ (الأحزاب: ٢١) والرسول ﷺ يقول: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»[١].. وهي الفترة التي تشكل المرجعية والقدوة بالنسبة للمسلم، في تنزيل الإسلام على الواقع، وتجسيد قيمه في حياة الناس، كما تشكل المعيارية التي تبني الشخصية الإسلامية، وتحميها من الذوبان والارتهان الثقافي، والاستلاب الحضاري، وتقدم الأنموذج الذي تعاير به سائر مراحل التاريخ الإسلامي، والتاريخ العام، وتكسب المقياس الذي يتم في ضوئه القبول والرد للوافد.

ولذلك فمحاولة التشكيك في فترة النبوة ـ مرحلة القدوة ـ بأية صورة من صور التشكيك وتخريب المعيارية، وتحضير الأمة للعمالة الثقافية، والضلال الثقافي، لتصبح مرتهنة لثقافة الغرب الغالب.. وأعتقد أن قول الرسول الكريم ﷺ: «عضوا عليها بالنواجذ»، كناية عن الاستمساك الشديد والمستمر.. والنواجذ آخر ما يتبقى من الأسنان.. ويشير إلى أن المنقذ من الضلال الثقافي والسقوط، هو شدة الاستمساك بالأنموذج لأنه يحمي من الذوبان، الذي لا يتمكن من الأمة، إلا بعد فقدانها المعيار الثقافي.

لذلك نعتقد أن الهجوم على فترة القدوة وتوهين الإيمان بها، وتصويرها بالصورة المثالية الطوباوية، البعيدة المنال، من أخطر الثغور الثقافية التي تقتضي المرابطة والإعداد، وإلا أصبحت الأمة بلا رأس، وأن الذين يحاولون تخريب المرجعية، التي تتمثل في فترة النبوة والخلافة الراشدة، وهز وتوهين المعيارية، يدركون تماماً ماذا يفعلون.. فهل يدرك المسلمون حقاً هذه المخاطر، وروادها في عالمهم الإسلامي؟!.

---

(١) انظر «السنة» لابن أبي عاصم، الأرقام ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٥٩.

وقد لا يكون المجال متسعاً للحديث عن أهمية أن يكون للأمة نموذج للتأسي والاقتداء، يشكل لها محور شخصيتها، وتحاول أن ترتكز إليه، وتتمحور حوله، وتحاكيه سواء في مراحل سقوطها أو نهوضها، فيشكل لها قوة مانعة من السقوط، دافعة إلى النهوض، خاصة إذا كان هذا الأنموذج مسدداً بالوحي ومؤيداً به، وليس شبيهاً بالنماذج الهزيلة التي يحاول السياسيون كتابتها بأيديهم، أو تكتب لهم، وفق رغباتهم وتحت مراقبتهم فلا تلبث أن تسقط بسقطوهم، أو يسقطها من يجيء بعدهم، الأمر الذي جعل الكثير من الباحثين والمفكرين لا يعتدون بالتاريخ السياسي، الذي كتب في ظل الاستبداد والطغيان ويتحولون إلى التاريخ الثقافي، عسى أن يمكنهم من رؤية ملامح مسيرة الأمة، بعيداً عن التاريخ المزيف، الذي يصنعه بعض الحكام وفقهاؤهم ومثقفوهم اليوم.

أما لماذا استحقت فترة النبوة والخلافة الراشدة أن تكون الأنموذج الواقعي، والمثال للأجيال المسلمة، فلنا معه وقفة أخرى إن شاء الله تعالى.

* * *

فترة القدوة..
محل المرجعية والتأسي(١)

قد يكون من المفيد قبل أن أتابع الكلام، معاودة التذكير بقولة الدكتور سعد الدين إبراهيم، أستاذ علم الاجتماع، في الجامعة الأمريكية، في القاهرة، في ندوة الحوار التي أقيمت برعاية جامعة جورج تاون والمعهد الأمريكي للسلام بواشنطن، في مارس الفائت (١٩٩٤ م)، تحت عنوان: «الإسلام السياسي في الشرق الأوسط»:

«إن الإسلام السياسي كان دائماً الأسلوب الذي يستخدم للتعبير عن مظالم. . . وعزا التسييس الدوري للإسلام ـ بزعمه ـ إلى التاريخ «المنقّى»، الذي يتلقنه معظم المسلمين عن السنوات الأولى لدينهم في عهد النبي ﷺ وأتباعه. . وكيف أن السنوات الأربعين التي تلت وفاة الرسول ﷺ، وحقبة الخلفاء الأربعة الأوائل، «جرى تمجيدها، وصورت بصورة مثالية تتسم بالفروسية والبطولة، لذا وعلى مدى قرون من الزمن يعود كل مسلم بفكره إلى تلك السنوات الأربعين. . فكأنها الفردوس المفقود. . ومنذ ذلك الحين، تسعى الأجيال المتعاقبة إلى استعادة هذا الفردوس المفقود»! هكذا. .

وكنت عرضت لتفنيد بعض ما ذهب إليه، وحاولت تأصيل بعض المفهومات، التي يجهلها، أو يتجاهلها عن قصد، وانتهيت إلى القول: بأن

---

(١) نشرت على ثلاث حلقات بجريدة الشرق القطرية، ٥ ـ ١٢ ـ ١٩/ ٤/ ١٩٩٤ م.

تلامذة الثقافة الغربية، من المثقفين العلمانيين، لا يمثلون أمتهم، ولا ثقافتهم، وأن حوار الغرب معهم، هو في الحقيقة حوار مع الذات، سوف لا يساهم إلا بزيادة الجهل، وسوء التفاهم، وأن الغرب أدرك ذلك، وصرح على لسان أكثر من باحث ومسؤول، بأن الاعتماد على الدارسين في الغرب، وتلامذة الثقافة الغربية، أدى بهم إلى نوع من الضلال والمخادعة، في فهم التيارات الفكرية الإسلامية، ومدى التحام الأمة بها، ونزوعها إلى ما تطرح من مبادىء وقيم.

وأحاول اليوم متابعة القول في فترة الأربعين سنة، التي تمثل مرحلة السيرة والخلافة الراشدة، والتي حاول النيل منها، واعتبارها ضرباً من المثالية، التي خضعت للتنقية، وعدم الأمانة في النقل، للحط من قدرها، لتحقيق أغراض عرضت لبعضها فيما سبق، ذلك أن هذه الفترة، هي التي تشكل فترة الأسوة والاقتداء، والأنموذج المحتذىٰ.

فوجود أنموذج، ومثل أعلى للاقتداء، يشكل للأمة مرجعيتها، ومعيارها، هو من الأهمية بمكان، لأنه هو الذي يمثل هوية الأمة، وشخصيتها، وقسماتها الحضارية، ويحصنها، ويحميها من الذوبان، ويحول بينها وبين الارتهان الثقافي، ويزرع في نفوس أفرادها النزوع، والتطلع، إلى تحقيق هذا الأنموذج، أو المثل الأعلى في حياتها. . كما يساهم باستمرار في شحذ فاعليتها، ويكوّن لها المعيار والميزان، الذي تقوِّم به الأمور، فتعرف في ضوئه ماذا تأخذ، وماذا تدع، سواء في ذلك تقويمها لتاريخها وتراثها الخاص، أو أثناء التعامل مع التاريخ العام، كوافد حضاري، وبذلك لا تنطلق الأمة من فراغ، في التعامل مع النفس، ومع الآخر.

لذلك أعتقد أن أية محاولة للنيل من أنموذج الاقتداء، أو توهينه، أو اختراقه، أو التشكيك فيه، يقذف بالأمة إلى الضياع، ويفقدها المقياس، وينشىء لها فراغاً يستدعي الآخر. . وهذه القضية ـ فيما أظن ـ أصبحت محسومة من الناحية الفكرية، والثقافية، والحضارية.

والمتأمل في مرحلة السيرة والخلافة الراشدة، أو مرحلة بناء أنموذج الاقتداء والتأسي، للفرد، والأمة، والدولة المسلمة، يدرك أهمية سلامة الأنموذج، وحمايته من الإصابات.

فلقد منع الرسول ﷺ، في مراحل الوحي الأولى، أن يُكتب عنه شيء غير القرآن، حتى لا يختلط القرآن بكلام البشر، ولا حتى بكلام النبي ﷺ نفسه، الذي يعتبر شرحاً وبياناً للقرآن فقال: «لا تكتبوا عني غير القرآن ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه»[1]، لتتحقق سلامة النص السماوي، البعيد عن وضع البشر، الذي يبني المرجعية، ويمنح المعيار.

كما نهى الرسول ﷺ، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عندما رأى في يده صحفاً من التوراة المعمول بها عند يهود، أن يقرأ فيها قبل أن تُبنىٰ مرجعيته، ويتحرر معياره.. ولفت نظره إلى أن القرآن، ليس معياراً للحاضر والمستقبل فقط، وإنما هو معيار للماضي، الذي يشكل دائماً نقطة الارتكاز، فقال: «أَمُتَهوِّكُونَ أنتم؟! والله لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي»[2].

وكيف أن الرسول ﷺ نهىٰ أيضاً عن سبّ الصحابة، حملة الأنموذج، وأوعية النقل، ولبنات بنائه.. وطبعاً النهي عن السبّ، لا يعني السكوت والتواطؤ على الخطأ، والتوقف عن النقد، والمناصحة، والمراجعة، والتقويم، لأنهم يقدمون الأنموذج في هذا كله.

والذي يمتلك أدنى اطلاع على التراث الإسلامي، والثقافة الإسلامية، أو ثقافة بناء الأنموذج، في مرحلة الأسوة، يدرك ما كان من أمور المشاورة، والمراجعة، والتقويم، والمناصحة، والاختلاف، والنقد.. فلقد بذل علماء الإسناد، والجرح والتعديل، الجهود العلمية، والمنهجية العظيمة، لتحقيق سلامة الأنموذج، وسلامة نقله، وحماية مرحلة القدوة، لتبقى المعيار

---

(١) انظر «صحيح الجامع الصغير» رقم ٧٤٣٤، طبع المكتب الإسلامي.

(٢) انظر «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» ٦/١٥٨٩، طبع المكتب الإسلامي.

والمتأمل في مرحلة السيرة والخلافة الراشدة، أو مرحلة بناء أنموذج الاقتداء والتأسي، للفرد، والأمة، والدولة المسلمة، يدرك أهمية سلامة الأنموذج، وحمايته من الإصابات.

فلقد منع الرسول ﷺ، في مراحل الوحي الأولى، أن يُكتب عنه شيء غير القرآن، حتى لا يختلط القرآن بكلام البشر، ولا حتى بكلام النبي ﷺ نفسه، الذي يعتبر شرحاً وبياناً للقرآن فقال: «لا تكتبوا عني غير القرآن ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه»[1]، لتتحقق سلامة النص السماوي، البعيد عن وضع البشر، الذي يبني المرجعية، ويمنح المعيار.

كما نهى الرسول ﷺ، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عندما رأى في يده صحفاً من التوراة المعمول بها عند يهود، أن يقرأ فيها قبل أن تُبنىٰ مرجعيته، ويتحرر معياره.. ولفت نظره إلى أن القرآن، ليس معياراً للحاضر والمستقبل فقط، وإنما هو معيار للماضي، الذي يشكل دائماً نقطة الارتكاز، فقال: «أَمُتَهوِّكُونَ أنتم؟! والله لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي»[2].

وكيف أن الرسول ﷺ نهىٰ أيضاً عن سبّ الصحابة، حملة الأنموذج، وأوعية النقل، ولبنات بنائه.. وطبعاً النهي عن السبِّ، لا يعني السكوت والتواطؤ على الخطأ، والتوقف عن النقد، والمناصحة، والمراجعة، والتقويم، لأنهم يقدمون الأنموذج في هذا كله.

والذي يمتلك أدنى اطلاع على التراث الإسلامي، والثقافة الإسلامية، أو ثقافة بناء الأنموذج، في مرحلة الأسوة، يدرك ما كان من أمور المشاورة، والمراجعة، والتقويم، والمناصحة، والاختلاف، والنقد.. فلقد بذل علماء الإسناد، والجرح والتعديل، الجهود العلمية، والمنهجية العظيمة، لتحقيق سلامة الأنموذج، وسلامة نقله، وحماية مرحلة القدوة، لتبقى المعيار

---

(١) انظر «صحيح الجامع الصغير» رقم ٧٤٣٤، طبع المكتب الإسلامي.

(٢) انظر «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» ١٥٨٩/٦، طبع المكتب الإسلامي.

والمثال، الذي لا يتطرق إليه الشك، من الناحية العلمية والمنهجية.. هذه الجهود، وعظيم فعلها، وعطائها، شكلت السمة الثقافية الأساسية للأمة المسلمة، التي عرفت بأمة منهج النقل والإسناد، لأن سلامة المنقول عن الوحي، هو الذي يشكل مادة التفكير، والهداية، لمدارك العقل.. فإذا فسد المنقول، فسد ما يترتب عليه، ويُستنج منه عقلاً. ليس ذلك فقط، وإنما يفسد ما يمنح الاطمئنان العلمي والمنهجي، وكذلك الاطمئنان للموروث الديني، حيث تعهد الله بحفظ القرآن، مصدر المعيارية والمرجعية، كما تعهد حفظ بيانه من السنة، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ (الحجر: ٩). وقال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۝١٧ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۝١٩﴾ (القيامة: ١٧ - ١٩).. هذا من ناحية الحفظ، وسلامة النقل.

وقضية أخرى: وهي أن أنموذج الاقتداء والتأسي، إذا كان مثالياً، بعيداً عن الواقع، عصياً عن التطبيق، لا يستحق أن يكون محلاً للتأسي والاقتداء.. لذلك نرى في هذه المسألة، أموراً على غاية من الأهمية.

فالرسول ﷺ، القدوة، تأكدت بشريته في معظم آيات القرآن، وأحاديث السنة: كان حمله، وولادته، وطفولته، وشبابه، وشيخوخته، وطعامه وشرابه، ومرضه وصحته، وحياته وموته، ونصره وهزيمته، ضمن الظروف، والشروط الطبيعية لسائر البشر، إذ كيف يمكن أن يشكل أسوة للبشر، مَنْ لا يتصف بصفات البشر، ولا يحس إحساسهم، ولا يحتاج حاجتهم؟!

* * *

صفة أنموذج الاقتداء

لذلك نقول بكل الاطمئنان، الديني، والعلمي، والثقافي: إن الإسلام، وأنموذج الاقتداء في مرحلة السيرة والخلافة الراشدة، إنما تحقق من خلال عزمات البشر، وخضع للسنن والقوانين النفسية، والكونية، في النصر والهزيمة، والصعود والهبوط.. كما خضع لطبيعة الإنسان، واستطاعته، وظروفه، التي طورها الإسلام حتى بلغت مرحلة الأنموذج المحتذئ، الذي بمقدور كل إنسان أن يصل إليه.

ففي مرحلة السيرة والخلافة الراشدة، نجد الخطأ، الذي هو من طبيعة الإنسان، الذي يكشفه الوحي.. ونجد الصواب، الذي يقره الوحي..

نجد النصر، وكيف تحصل بعد أن استكملت شروطه، وهيئت ظروفه، والتزمت سنة الله فيه.. كما نجد الهزيمة، وبيان أسبابها، والخلل الذي أدىّ إليها...

نجد الضعف البشري في فترات الشدة والمحنة.. كما نجد التضحية العظيمة في أوقات الحاجة. والمسغبة...

نجد العتاب للرسول ﷺ، على بعض الاجتهاد: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢﴾ (عبس: ١ ـ ٢).. كما نجد العفو عن بعض التصرفات: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ (التوبة: ٤٣)..

نجد العتاب الشديد: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ (الأنفال: ٦٧)..

نجد الأمر بالالتزام، وعدم المساومة على المبدأ: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾ (الأنعام: ٥٢)..

نجد الميل إلى الدنيا وإرادتها، في جيش الرسول ﷺ، وما ترتب على ذلك، ليكون درساً وعبرة: ﴿ وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ ﴾ (آل عمران: ١٥٢)..

نجد الاختلاف حول قسمة الغنائم، وأسلاب الحرب، حتى كادت تسوء الأخلاق..

نجد التثاقل إلى الأرض في الاستجابة لداعي الجهاد: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ (التوبة: ٣٨).. نجد الخروج للجهاد على كره، وعدم رغبة: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝ ﴾ (الأنفال: ٥)..

في فترة القدوة، السيرة والخلافة الراشدة، نجد تجسيداً لكل المعاني، التي يعاني منها البشر في أوضاعهم المختلفة، وأحوالهم المتعددة، وكيف أن الأنموذج أمتد ليكون أنموذجاً في كل الحالات.. فأين التاريخ المنقى، يا أستاذ علم الاجتماع؟!

وما أظن أن أية فترة، أو مرحلة في التاريخ الإسلامي، أو التاريخ العام، خضعت للتقويم، والتصويب، والنقد، والحوار مع الآخر، وعرضت لآرائه، وحججه، ولكيفية التعامل معه، ابتداءً من الدعوة، وانتهاءً بالمواجهة، أو الموادعة، كما خضعت فترة السيرة والخلافة الراشدة.. حتى إن الرسول ﷺ، كان يستدعيها، ويدرب أصحابه عليها، وهو مستغن عن الشورى بالوحي، وما ذلك إلا ليؤصلها، لتصبح معياراً ومنطلقاً بعد مرحلة الوحي، حتى إننا لنجد نماذج من اجتهاد الصحابة، بين يدي الرسول ﷺ، حتى وصلت حرية الرأي والاجتهاد، إلى أرقى الدرجات الممكنة، إلى درجة

أصبح معها اجتهاد الرسول ﷺ، محلاً للحوار، والمناقشة، والمراجعة «أمنزل أنزلكه الله، أم هو الحرب، والكيد، والخديعة؟..».. «أنتم أعلم بشؤون دنياكم»..

ولا يتسع المجال هنا للإتيان على الكثير من النماذج، لعمليات التقويم، والنقد، وكشف الخطأ والإدانة، وحتى التأثيم.. هذه هي فترة القدوة.

ولا أدري بعد ذلك، كيف يمكن للأستاذ في الجامعة الأمريكية ـ إلا أن تشفع له ثقافته الغربية وجهله بالثقافة الإسلامية ـ كيف يمكن له أن يقول: «إن مرحلة السيرة والخلافة الراشدة، تاريخ منقّى» لذلك فهو مثالي، يشكل الفردوس المفقود الذي تحن إليه الأجيال، وهو المسؤول عن نشوء تيارات الإسلام السياسي؟!

ولا شك عندي، أن المعيار الذي منحته فترة السيرة والخلافة الراشدة، أفسد على كثير من حكام الاستبداد السياسي حكمهم، وحرمهم من الاستقرار، وحال بينهم وبين تذليل وتعبيد الشعوب الإسلامية، وتغييب معاني الحق، والعدل، والشورى، والمساواة، التي منحتها فترة السيرة والخلافة الراشدة، حيث جعلت المسلم يتطلع باستمرار لاستردادها، ولا يقبل بما هو دونها بديلاً، مهما أحاطها أصحابها بالدعاية، والتطبيل، والتزمير، والمساندة الخارجية، والعمالة الثقافية والسياسية، ذلك أن الذي يمتلك شخصية حضارية متميزة، صُنعت على عين النبوة، لا يمكن أن يقبل بما هو دونها، ولا أن يخادع عنها.. وفي قولة عبد الملك بن مروان رحمه الله، ما يوضح لنا بعض الأبعاد التي نريد بيانها، وقد كان عبد الملك قريب عهد بمرحلة القدوة: «أنهىٰ عن ذكر عمر، فإنه مرارة للأمراء، مفسدة للرعية».

ولا يزال المسلمون في مكابدة، ومدافعة، وجهاد، وفاعلية، وتضحية، حتى تُسترد تلك المعاني الغائبة، التي عاشوها وذاقوا طعمها، في

مرحلة القدوة والتأسي، لذلك سوف لن يرضوا بغيرها بديلاً مهما شُوهت، أو أُسيء لها، من تلامذة الثقافة الغربية. .

ولذلك تركزت سهام الأعداء، في القديم والحديث، على الحط من قدر مرحلة القدوة، ومحاولة تصويرها على أنها نوع من الخيال والمثال، غير القابل للتطبيق(!) أو الذي يفرز في حياة المسلمين تحركات أصولية غوغائية، أو «تيارات الإسلام السياسي»، لأنهم يريدون إسلاماً ميتاً، يعيش في المقابر، بعيداً عن صناعة الحياة.

وأحسب أنه من هذا المنطلق، جاء تهجم، وتفسير الدكتور سعد الدين إبراهيم، أستاذ ما تعلمه من علم الاجتماع في الثقافة الغربية، ويدرسه لأبناء المسلمين في الجامعة الأمريكية في القاهرة، في ندوة: «تيارات الإسلام السياسي»، في واشنطن. . والعجيب الغريب، وهو أستاذ علم اجتماع، أن يجهل المجتمع الإسلامي، وتاريخه، وعقيدته، وثقافته، وشمولية نظام إسلامه، ويحاول أن يفصِّل عليه ما تعلمه هناك، حيث لا يزال في كل أحاديثه وكتاباته، يحرص على وجود إسلام سياسي، وإسلام غير سياسي! مع أن الذي يُسيِّس الإسلام، ويُوظفه، ويحاول تحريف فترة القدوة، وتقطيعها حسب الأهواء والمصالح الموهومة، هم رجال السياسة، وتلامذتهم من سدنة الاستبداد السياسي، الذي يسكنون هناك، ويتطاولون على الإسلام، وبخاصة فترة القدوة والأسوة.

* * *

الدور الغائب للمثقفين

والحقيقة التي لا بد من التوقف عندها هنا: أن وجود الأنموذج المعصوم، الخارج عن وضع الإنسان، الذي تجسد من خلال عزمات البشر، وتسديد الوحي، وقيادة النبوة، وتمثل في مرحلة من حياة البشرية، امتدت ثلاثة وعشرين عاماً، حتى وصلت إلى مرحلة الكمال والاكتمال، واستوعبت ما يمكن أن يكون عليه الفرد، والمجتمع، والأمة، والدولة مستقبلاً، من أحوال، وحالات، سقوطاً ونهوضاً، وضعفاً وتمكيناً، وسلماً وحرباً، وصلحاً وعهداً، ومواجهة وموادعة، وخطأً وصواباً . .

إن وجود هذا الأنموذج المعصوم ـ كما أسلفنا ـ يحول بين المسلم، وبين النماذج البشرية الرديئة، التي تحاول أن تحتل في نفسه مكان القدوة والأسوة . . وبذلك الأنموذج المعصوم، يتوقف تسلط الإنسان على الإنسان، وعبودية الإنسان للإنسان، وتنتهي عملية اتخاذ الأرباب من دون الله، التي كانت وراء الظلمة، في التاريخ الطويل، ويحرر المسلم أيضاً من القيود والآبائية، وجميع المسبقات، والقائمات، والمستقبليات التي تحاول تقييد عقله، وإغلاق ضميره، وتمنحه القدرة والقوة لمواجهة تأله البشر، وتحول بينه وبين أن يكون من سدنة الاستبداد السياسي . . فكل إنسان عند المسلم، يؤخذ من كلامه ويرد، حسب أنموذج القدوة، إلا الرسول ﷺ، الذي لا قدوة سواه.

إن المسلم بهذه الرؤية الراشدة الراشدية، اكتسب الحصانة، واحتفظ بذاته، واكتسب الفاعلية التي لا تنطفىء على الزمن، والتي ينقلها جيل عن جيل . .

إن معيار القدوة، جعل المسلم يقف في وجه كل انحراف، أو خطأ، حتى ولو كان من الخليفة الراشد، الذي يمثل المعيار نفسه، في مرحلة البناء، وتستمر مقولة: «أيعطينا الله ويمنعنا عمر؟!».. وتأتي عملية التقويم من امرأة، على مشهد من الناس، وفي أقدس بقاع الأرض، في المسجد.. ويستصحب المسلم قول الرسول ﷺ لخالد رضي الله عنه، الذي فتح الله على يده الفتوح: «اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد»[1]، عندما أخطأ في موقف معين. ليصبح ذلك رؤية مميزة، تنقذ المسلم من التستر على الخطأ، والظلم، والاستبداد، وعمىٰ الألوان، والمساواة بين الخطأ والصواب، وإلغاء الهالة، والسقوط أمام زعماء الاستبداد السياسي، وتنزيههم عن الخطأ.

ولعل فترة القدوة هذه، التي كانت ولا تزال تتعرض للهجوم، لهدم الأنموذج في نفوس المسلمين، هي الفترة التي تكاد تكون وحيدة في التاريخ العام، التي فُصلت فيها السلطة عن الألوهية، وصوبت فيها معادلة الإنسان والسلطة، وخلصت البشرية من أنموذج الحاكم الديني (الثيوقراطي) المزيف، عندما كان الحاكم هو الرب، ثم صار ممثل الرب، والناطق باسمه، وأعيدت الأمور إلى نصابها، وجعلت من الحاكم إنسان يخطىء ويصيب، ويحسن ويسيء، ويعدل ويستبد، يلي أمر الناس، وليس بالضرورة أن يكون خيرهم: «وليت أمركم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني.. أطيعوني ما أطعت الله فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم»..

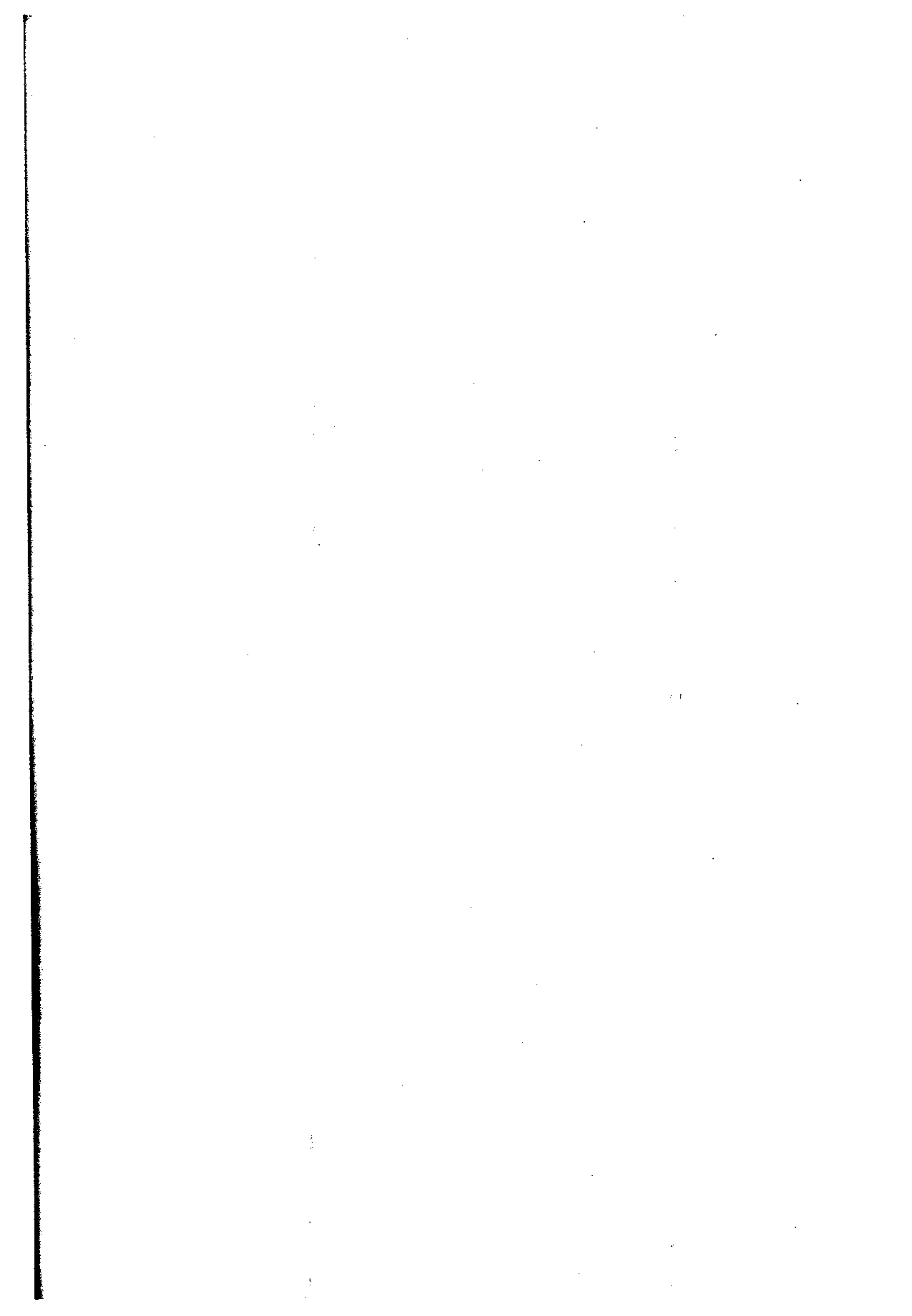
جعلت الرسول ﷺ، وهو من أعلى الخلق، بشراً كسائر البشر، وإنما يمتاز عنهم، بما يوحىٰ إليه قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾ (الكهف: ١١٠).. إن حكام الاستبداد السياسي، الذين يمارسون الألوهية

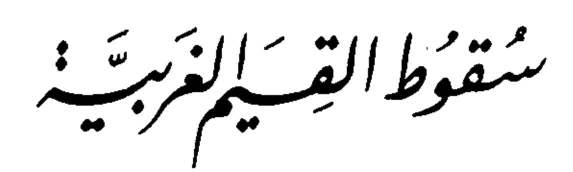
(١) انظر «مسند الإمام أحمد» الطبعة الجديدة المرقمة، طبع المكتب الإسلامي رقم ٦٣٧٧.

دون أن يعلنوها، يحاولون إلغاء الألوهية، والنبوة، وفترة القدوة، لأن الإيمان بالإله، والنبوة، يسويهم بشعوبهم، واعتماد القدوة يفضح ممارساتهم، ويحول دون تسلطهم.

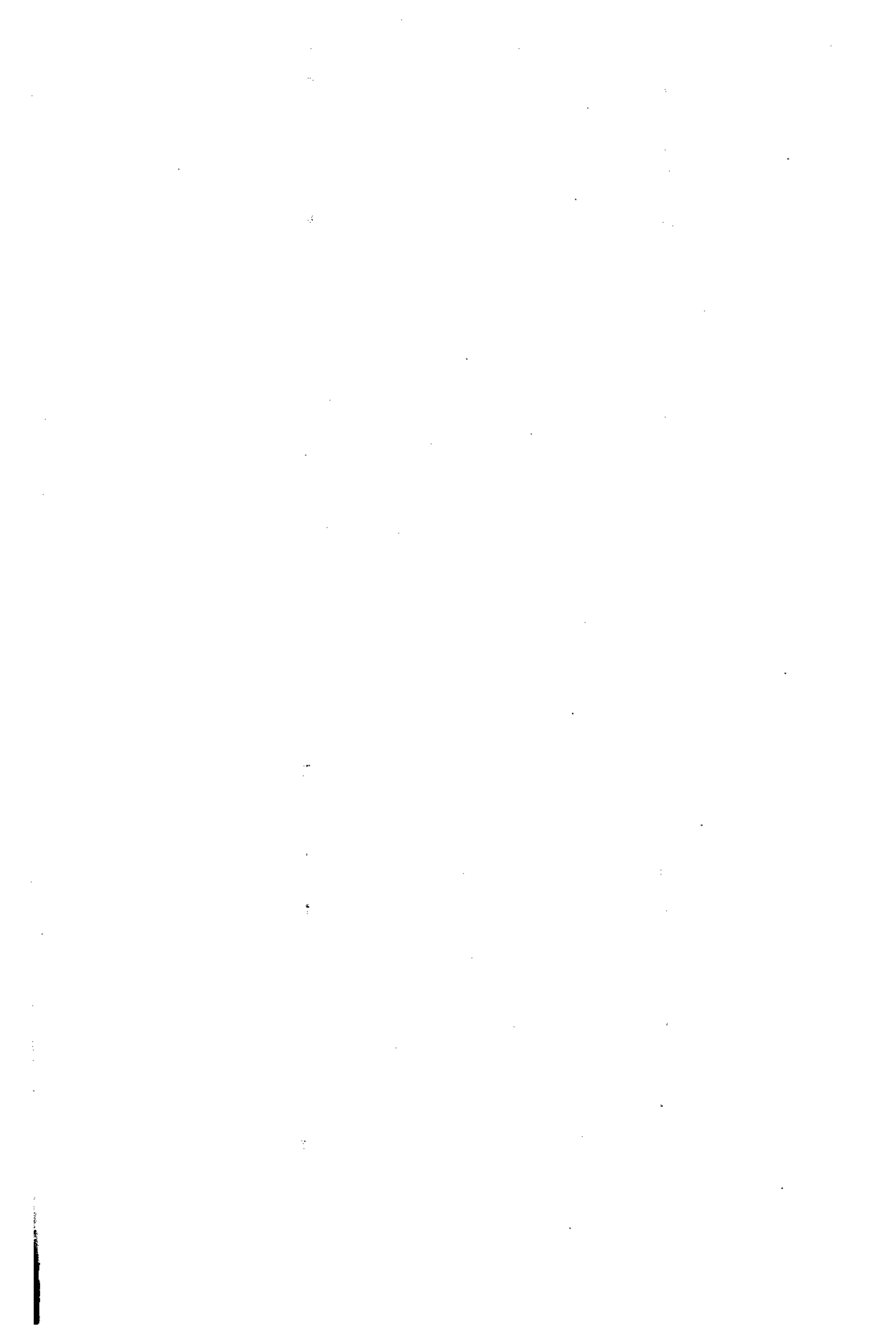
فكان الأولى بالمثقفين أن يبرزوا دور فترة القدوة والخلافة الراشدة، في حماية الأمة من السقوط، والتذلل، وأن يدعوها إلى استلهام الشخصية التاريخية الأنموذج، لتحول دون التسلط والاستبداد، وأن يدركوا أن السلام العالمي، لم ولن يتحقق إلا بإلغاء التسلط، والاستبداد والاستعمار، الذي يعود في النهاية إلى شهوة الإنسان في التسلط على الإنسان، والتأله عليه، بسبب تغييب النبوة، والقدوة، والرؤية الراشدية.. وكان الأولى بالدكتور، وبقية المثقفين، أن يقفوا في وجه الاستبداد والسجون، والقتل الجماعي، واغتصاب الأرض، وانتهاك العرض، في فلسطين وغيرها، وأن يدينوا الذين مهدوا ومكنوا للظلم والاستبداد، بسبب أنظمة القمع، ومصادرة إنسانية الإنسان، التي كرمها الله، لا أن يتطاولوا على التاريخ الإسلامي ـ وخاصة مرحلة القدوة ـ الذي تعتبر أخطاؤه وسقطاته، أفضل وأشرف مما يدعىٰ له الصواب، والسلام، والمناهج العلمانية اليوم.

* * *





٢٣٢٩/١١



حقيقة الديمقراطية في العالم الإسلامي[1]

لا أحد يستطيع أن ينكر الأقدار، التي منحتها الديمقراطية بشكل عام لقضية الإنسان وحقوقه الطبيعية، وفي مقدمتها حق الحرية الذي يعني: إنسانية الإنسان، ذلك أن إلغاء الحرية تحت شتى المسميات والشعارات هو في الحقيقة إلغاء للإنسان، وانتقاص من كرامته، حيث كرمه الله بالعقل، وميزه بالحرية والاختيار.

ولا أحد ينكر أن الوصول إلى هذه الأقدار من الديمقراطية، جاء بعد سلسلة من المواجهات مع التسلط والديكتاتوريات التي أخذت أشكالاً متعددة في التاريخ وكانت مصدر الشرور كلها التي لحقت بالبشرية، فالمعركة بين العدل والظلم، والحرية والاستبداد، والخير والشر، بدأت مع الإنسان، وهي سنة طبيعية للتدافع بين الخير والشر، وسوف تستمر استمرار الحياة نفسها، وهي سر استمرار الحياة ونموها، وإلا توقفت رحلة الحياة، وتوقف التاريخ الإنساني، فالله تعالى يقول: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (الفرقان: ٣١) ويقول: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ﴾ (الرعد: ١٧) ويقول: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (الحج: ٤٠).

فسنة التدافع الحضاري ماضية إلى يوم القيامة.

---

(١) الشرق، ٢٧/٢/١٩٩٢.

ولا شك أن فكرة الديمقراطية في التاريخ، انحازت إلى العدل ضد الظلم، والحرية ضد الديكتاتورية والتسلط، والتعددية ضد الفردية واحتكار السلطة، بغض النظر عن بعض الممارسات والتطبيقات، التي يمكن أن تصنف تحت عناوين: القمع الديمقراطي، بحجة الخوف على الديمقراطية من الديمقراطية، وإن لذلك شواهد إدانة عالمية، وهي أكثر ما تكون ظهوراً ووضوحاً في العالم العربي الإسلامي.

وهناك حقائق، لا بد من التوقف عندها وعدم تجاوزها في هذا المجال.

ولعل أولى هذه الحقائق: أن العالم الإسلامي لا ينطلق إلى الديمقراطية من فراغ شأن بعض الأمم، بل يمتلك شخصية حضارية تاريخية، وأنماطاً من التأصيل والتطبيق لحقوق الإنسان، لدرجة جعلها من مقاصد الدين الأصيلة، أو لعلنا نقول: مقاصد الدين كلها، وجعل الاعتداء عليها جريمة، ونص على عقوبتها بما نصطلح عليه باسم الحدود، وأصل الشورى كقيمة سياسية وجعلها من كمال الإيمان وصفة المؤمنين، حتى أن الرسول ﷺ المستغني عن الشورى بالوحي، أُمر بالمشاورة بقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

فلو نظرنا إلى التاريخ الإسلامي، لوجدنا معالم مضيئة من تقرير حقوق الإنسان ومشاركته السياسية، وتقرير حقوق المواطنة لغير المسلمين، لا يمكن تجاوزها أو إغفالها، حتى إذا ما قورنت بأرقى التطبيقات المعاصرة.

وثاني هذه الحقائق، إلى جانب هذا التاريخ المضيء من تكريم الإنسان ورعاية حقوقه، فإن المسلمين يمتلكون في هذا الموضوع قيماً مقدسة هي من عطاء النبوة، وليست من وضع البشر، ليتخذها قنطرة للتسلط على الآخرين، وهي بالنسبة للمسلم دين، لا يمكن تجاوزه أو القفز من فوقه، وإن شهد العالم الإسلامي، والتاريخ الإسلامي بعض الممارسات التي تجاوزت هذه القيم لسبب أو لآخر.. وهذه القيم المقدسة التي تجسدت في

تطبيقات عملية، سوف تبقى المعين الثر والعطاء الدائم، الذي يمد الحياة، ويدين الخروج والتجاوز والتحريف لقيم الحرية والعدالة.

وثالث هذه الحقائق: أن المسلمين الذين يمتلكون هذه القيم، وتلك التطبيقات التاريخية، تعرضوا لإصابات بالغة ومنعطفات حادة في تاريخهم السياسي، غيبت الشورى عن حياتهم ولعل من أخطرها حقبة الاستعمار الحديث، ذلك أن الحروب الصليبية، والهجمات المغولية واجهها العالم الإسلامي وتجاوزها بما يمتلك من رصيد، سواء في مجال القيم أو في إطار وحدة الأمة المسلمة، على الرغم من فرقة الأنظمة السياسية. أما الاستعمار الحديث فقد حمل معه قيم الحضاوة الغربية ليصبها في العالم الإسلامي في مرحلة الاستنقاع، والتراجع الحضاري، والركود الثقافي.

ورابع هذه الحقائق: أن الديمقراطية التي تمثل القيم الحضارية والسياسية والثقافية الغربية، طرحت في العالم الإسلامي، كلون من إشاعة، قيم حضارة الغالب، وتقديم البديل الحضاري والثقافي عن القيم الإسلامية، مثل الشورى، والعدل، والمساواة... إلخ، التي توقفت فاعليتها في حياة الأمة، وغيِّب مفهومها، ولتكون من جانب آخر إحدى الأدوات والآليات التي تؤدي خدمة ثقافية وسياسية للحضارة الغربية مثلها مثل سائر الأنماط السياسية والأنساق المعرفية والتقاليد والتحولات الاجتماعية، لأن التعامل مع قيم الحضارة وآلياتها، سوف يؤدي إلى الافتتان بها، ومن ثم الاهتمام بمراجعها ومصادرها وتاريخها ومؤسساتها، خاصة بالنسبة للبلاد التي تعاني الحرمان من الحرية، والتخلف على مختلف الأصعدة، وفي ذلك ما فيه من التشكيل الثقافي على الطريقة الغربية، وترك القسمات والبصمات على الشخصية الإسلامية، ابتداءً من استيراد التكنولوجيا، التي ماتزال تكرس التخلف والتراجع، وتوطن العجز، وتوهم المجتمعات المتخلفة ومنها المجتمعات الإسلامية، بالعافية الخادعة، التي لا بد أن تنتهي بالعمالة الفكرية والتبعية التكنولوجية، وانتهاءً بتوطين قيم الحضارة الغربية في مجتمعات المسلمين.

ومن الطبيعي جداً، أن العالم الإسلامي الذي يعاني القهر، والجوع، والخوف، على الرغم من موارده، ويعاني الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، أن يتطلع إلى التحرر والتخلص من معاناته، لكنه لشدة القهر، وللتطبيقات المشوهة للإسلام، لم يدرك تماماً أسباب معاناته، وإنما اكتفى بالإحساس بآثارها ونتائجها، فتعلق الكثير من أبنائه بقيم وثقافات من كانوا السبب في بلائه وتراجعه، وقرأوا المعادلة الحضارية بشكل مغلوط، واعتبر بعضهم سبب التراجع: الاستمساك بالإسلام، لا الانسلاخ منه! فما وجدوا غير التوجه صوب الآخرين، ظناً أن عندهم الخلاص، في الوقت الذي لم ير بعضهم الآخر من الديمقراطية قيمتها وجوانبها الإيجابية، وإنما رأى الحرية الطائشة التي أنتجت مجتمعات الشواذ والمنحرفين والمأزومين، حيث تخلص الإنسان من تسلط ليقع بآخر، من نوع جديد من التسلط، لفقدان الضوابط لحرية الإنسان كما هو حال الشورى في الإسلام.. ولا شك أن أقدار الحرية التي تتيحها النظم الديمقراطية، فرصة للمسلمين للوصول إلى الجماهير وتبصيرها بالقيم الإسلامية، ذلك أن المناخ الطبيعي للنمو الإسلامي، هو مناخ الحرية، وأن بإمكان العاملين للإسلام توظيف قيم الديمقراطية الإيجابية، وضبطها بالخلق الإسلامي، حتى لا تضل وتلا تشقى.

والأمر الذي لا بد من التوقف عنده: أن الديمقراطية قيم غربية، طرحت في العالم الإسلامي لخدمة الحضارة والثقافة الغربية، ولإنشاء جيوب فكرية ومناخات ثقافية، لصالح الحضارة الغربية، وتشكيل البديل الحضاري عن القيم الإسلامية، لذلك نرى أن أول المتنكرين للديمقراطية، هم دعاتها، وذلك عندما تفسح المجال للاتجاه الإسلامي للبروز، وإثبات حقه في الممارسة السياسية.. عند ذلك تكون الديمقراطية هي أولى الضحايا، لأنها إنما وجدت كبديل حضاري يحول دون الحضور الإسلامي، ولو كان ذلك البروز على المستويات المحدودة، كالنقابات والمجالس المحلية.

وربَ ضارة نافعة، فلعل التنكر للديمقراطية من دعاتها، وحماتها، عندما تصبح وسيلة للخيار الإسلامي، إنما يؤكد أنها قيم وجدت في المجتمعات الإسلامية لخدمة حضارتها، فإذا لم تحقق وظيفتها، التي وجدت من أجلها، فما أسهل التنكر لها. . وهذا الواقع الديمقراطي البئيس، يجعل المسلمين على بينة من أمر القيم والمصطلحات الغربية، وإدراك رحلة المخادعة والضلال السياسي، بعد حقبة الاستعمار، والتسلط العسكري.

ولعل من أهم شواهد الإدانة التي يلمحها الإنسان لمأساة الديمقراطية في العالم الإسلامي:

ــ الذعر من المؤشرات الديمقراطية، التي تُظهر خيار الأمة الحقيقي، والمسارعة إلى إجهاضها.

ــ دعم ومساندة الأنظمة التي لا تمت للديمقراطية بصلة.

ــ التوجس من كل نظام ذي توجه إسلامي، على الرغم أحياناً من توافر الحد الأدنى لحقوق الإنسان، والتستر على أنظمة مماثلة تلغي الإنسان تماماً، وتمتلىء سجونها ومعتقلاتها بالضحايا.

ــ اتهام الشعوب الإسلامية بعجزها، وسويتها الحضارية، إذا جاءت بخيار لا يوافق أهواء كهنة الديمقراطية في العالم الإسلامي.

ــ حماية الديمقراطية بالاستبداد، إذا جاءت بالخيار الإسلامي.

ــ وقوف العالم الغربي ومساندته للديمقراطية في بلاده، واستقبال الهاربين من جحيم الديكتاتورية في العالم، ليجعل بلاده قبلة الحرية، في الوقت الذي يساند فيه أنظمة الديكتاتورية والاستبداد، ويسقط الانتصار لحرية وحقوق الإنسان في معظم بلاد العالم الإسلامي. . وشواهد الإدانة أكثر من أن تحصى على مستوى العالم الإسلامي.

ديمقراطية
إلغاء الآخر[1]

أثناء الكلام عن حقيقة وواقع الديمقراطية في العالم الإسلامي بشكل خاص، قلنا: إن الديمقراطية قيمة سياسية وثقافية، جاءت ثمرة للحضارة الغربية، في تشكلها السياسي والثقافي، وتحولاتها الاجتماعية، عبر تاريخ طويل من المعاناة والتسلط، ابتداءً من عهد الاقطاع وأقنان الأرض، حيث كان العامل في الأرض يباع ويشترى كجزء من ترابها، دون أن يكون له رأي أو إرادة، ومروراً بعهود الرق، حيث كان الاعتقاد السائد، أن الناس مفروزون بأصل الخلق، إلى: أسياد، يحكمون ويتحكمون، وعبيد لا يخرجون عن كونهم سواعد، وخدماً، وأدوات إنتاج، حتى لقد أكد هذا التمييز في الخلق، في جمهورية أفلاطون الفاضلة، والتي تشكل مرجعية للفكر الغربي الذي أفرز الاستعمار والتمييز العنصري واللوني والقومي... إلخ، الذي ملأ العالم ولا يزال يمارس، لكن بصورة حديثة مبتكرة، حتى تسرب التمييز والتسلط إلى المؤسسات الدينية، فكانت الكهانة الدينية، واحتكار الفهم والعلم والحكم.

ولعل ما نشهده اليوم، من الكيل بمكيالين، فيما يسمى النظام العالمي الجديد، هو أحدث صور الهيمنة والتسلط والتميز، حتى ولو وضعت له المسوغات، والفلسفات التي لا تقنع حتى أصحابها.

---

(1) الشرق، ٣/ ١١/ ١٩٩٢.

ولابد أن نعترف بأن الديمقراطية التي تعني الحرية، والمساواة، وتداول السلطة، والتعددية، واحترام الرأي الآخر، واحترام خيار الشعوب، وحقوق الإنسان عامة، قطعت شوطاً بعيداً، لكن مع ذلك ماتزال الإصابة متوطنة في عقلية إنسان الحضارة الغربية غالباً، الذي يعتقد أن الديمقراطية لا تليق إلا بمجتمعه فقط، أما عندما يكون محل الديمقراطية هو الآخر، وخاصة المسلم، فيصعب على الإنسان الغربي التخلي عن مرجعيته، وتاريخه، وينفك عن مناخه الثقافي، إلا القليل القليل من الأصوات الخفيضة. ولعلنا نحن في العالم الإسلامي وما نعانيه من الممارسات السياسية، والقوانين الاستثنائية، والأنظمة الديكتاتورية المدعومة غالباً من الغرب الديمقراطي، الأقدر على أن نكون شهود الإدانة، على أن الديمقراطية في معظم بلاد العالم الإسلامي، دعوى بلا دليل، وأن دعاتها إنما يوبخون أنفسهم في كثير من المواقف، والكتابات، والممارسات، لأن أفعالهم تناقض أقوالهم.

ونحن أبناء العالم الإسلامي الأقدر على أن نكون شهود الإدانة للواقع، لأن قضية حقوق الإنسان وحريته واختياره، لا تنطلق من فراغ، وإنما ترتكز على رصيد تاريخي لايزال يشكل أمنية، ومثالاً يتطلع الناس لمحاكاته، والوصول إليه، إلى جانب أن قيم الشورى، والعدالة، والمساواة، هي بالنسبة لنا، دين، ومسئولية.

حتى ليمكننا القول: إن من أهم مشروعيات الجهاد في الإسلام وأهدافه، إنما هو لتقرير حق الحرية والاختيار للإنسان حيثما كان، ولا يفهم من قوله تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (البقرة: ١٩٣). إلا أن الجهاد والقتال، إنما شرعا لتقرير حرية الإنسان في الاختيار، ورفع الإكراه والإجبار والفتنة، لأن ذلك يتنافى مع كرامته التي منحه الله إياها ﴿ ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ (الإسراء: ٧٠).

وأعتقد أن تخوف بعض الإسلاميين، أو الكثير منهم، من الصور الديمقراطية المطروحة في العالم الإسلامي - وليس من الديمقراطية

بمدلولاتها الصحيحة ـ واتخاذ بعضهم مواقف مواجهة، لهم فيها بعض العذر، أو لها ما يبررها، بشرط ألا تصل إلى ممارسة وسائل في المواجهة غير المشروعة، من الناحية الإسلامية.

والمشكلة عندنا في العالم الإسلامي، أو عند الكثير منا: أننا نكتفي برصد الآثار، ورؤيتها بشكل سطحي، دون امتلاك القدرة على التجاوز إلى دراسة الأسباب المنشئة لها، وقد تكون هذه الإشكالية، من أخطر إصاباتنا الثقافية، ذلك أن الجهد الذي نبذله في النظر إلى المشكلات الثقافية والسياسية، ينصرف إلى معالجة الآثار التي لا تلبث أن تتكرر.. أما اكتشاف الأسباب ومعالجتها، فالأمر مايزال بعيد المنال.

ولعل هذا من أخطر إصابات دعوى الديمقراطية في العالم الإسلامي، حيث لا نزال نرى علاج كثير من المشكلات من خلال أنظمة الأمن والتشريعات الاستثنائية، دون القدرة على معرفة الأسباب ومعالجتها بالأساليب الديمقراطية نفسها.

نعود إلى القول: لعل تخوف الإسلاميين من الديمقراطية الغربية، يدعو إلى العجب والاستغراب ابتداءً، وقبل إدراك الأسباب.. ذلك أن الإسلام دين العدل والمساواة وحقوق الإنسان، وهو مجتمع مفتوح وواضح.. وأن إشاعة الحرية، يجب أن تكون بالنسبة للإسلاميين، الفرصة الذهبية للوصول إلى الناس وإيصال الحق إليهم، ذلك أن غاية النبوة ومطلبها في التاريخ، كان إتاحة الفرصة للوصول إلى الناس: «خلوا بيني وبين الناس».. وأن دعوة الإسلام لغير المؤمنين، كانت دائماً في طلب الحوار، وليس المواجهة: ﴿ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ ﴾ (آل عمران: ٦٤).. والحوار ومناخه، من أغلى ثمار الديمقراطية.. فكيف والحالة هذه، يمكن أن يتخوف الإسلاميون من الديمقراطية ويواجهوها؟!

المشكلة في تقديري، التي لابد من العودة إليها، وإيضاحها، أو السبب الذي لابد من طرحه ومناقشته هو: أن الديمقراطية في بعض بلاد

العالم الإسلامي، يمكن وصفها بالسخرية الكبيرة، ذلك إنها في الحقيقة والواقع لا تعني، من خلال استقراء تاريخها المديد في بلاد المسلمين، أكثر من أن تكون قيمة سياسية وحضارية غربية، زرعت في العالم الإسلامي لتكون بديلاً حضارياً تغريبياً، ولتحول دون وصول البديل الإسلامي، وتسهم بخدمة الحضارية الغربية، وتحقق العمالة الثقافية، فإذا لم تحقق وظيفتها، التي أنشئت من أجلها وكادت تنقلب إلى فرصة لبروز الإسلام، خيار الأمة الصحيح، من خلال مؤسساتها وآلياتها، فما أسهل أن يضحى بها، حتى على يد دعاتها، بحجج مضحكة ومحزنة في الوقت نفسه، حيث ترتعد فرائصهم، ويظهرون على حقيقتهم، بمجرد أن يجيء الخيار الديمقراطي إسلامياً.

إنها ديمقراطية إلغاء الآخر.

ولاشك أن هذا ـ من بعض الوجوه ـ نعمة، لأنه بدأ يساهم في سقوط الشعارات والقيم الخادعة، كما سقطت أسلحة وطروحات الاستعمار المباشر.

ولعلنا نقول: إن حرمان الاتجاه الإسلامي من التعبير عن نفسه من خلال الأوعية المشروعة ديمقراطياً، هو في حد ذاته مفرق الطريق، بين الديمقراطية، والاستبداد.. وقد يكون من أهم مبادىء الديمقراطية: عدم إجبار الناس على خيار، بغية وإتاحة الحرية لهم.. أما أن تصبح الديمقراطية في عالمنا تعني إلغاء خيار الناس من أجله، لأنه خيار إسلامي، فهنا تكمن المشكلة لأن فتح المجال، وإتاحة الحرية، سوف يلغي من لا رصيد لهم في الأمة، فتكفي هذه المطاردة والإلغاء أن تكون مؤشراً عند بعض الإسلاميين يحملهم على رفض هذه القيم الخادعة، إضافة إلى إن الحرية التي تمنحها الديمقراطية في الغرب بلا ضوابط، هي التي تدمر المجتمعات الديمقراطية نفسها، وتجعلها تتآكل من الداخل، بما يتهددها من الشواذ المنحرفين، والمأزومين، والمخدورين، والمسكورين، ومؤسسات الدعارة والانحلال تلك الصور الشاذة، التي تجعل المسلم يرى أن بقية الإسلام في أمتنا لا يزال يحميها من هذه الغوائل.

وقد يكون من الطبيعي جداً عند الكثير من الناس، المحرومين من وسائل التعبير المشروعة، التحول من أسلوب الحوار والتفاهم والتفاكر، ورفض الدعاوئ الديمقراطية المزيفة، إلى أسلوب المواجهة والتطرف، خاصة عندما يرون أن دعاة الديمقراطية، ينحازون جانب الظلم والتسلط ويعيشون حياة الترف والاسترخاء والدعة، وقد يعمل بعضهم سدنة لمؤسسات الاستبداد السياسي، ويعيش في قصورها، خاصة عندما تكون المواجهة مع الإسلاميين، لذلك قد لا نرى عجباً اليوم أن يتخوف دعاة الديمقراطية من الديمقراطية، لأن الهوامش والتجارب البسيطة منها، أصبحت تعني مجيء الإسلاميين، وتعني الخيار الإسلامي، غير المرغوب فيه.. فهل يعي الإسلاميون المعادلة، ويعرفون كيف يتعاملون معها، ويدركون أن الدفاع عن الحرية والإنسان، هو دفاع عن الإسلام؟

* * *

سقوط قيم الحضارة الغربية

المواجهة بين المسلمين وأعدائهم لم تتوقف منذ فجر الإسلام، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ (البقرة: ٢١٧).. فالمعركة مستمرة، وإن تعددت ساحاتها وتبدلت أسلحتها، لأن الشر من لوازم الخير، يقول تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾ ﴾ (الفرقان: ٣١).. فسنة التداول الحضاري من طبيعة الحياة: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (آل عمران: ١١٤) ولعل ذلك من أقدار الله الغلابة ومن ابتلاءات الخير والشر.. فالمسلمون مستهدفون بأصل إيمانهم وليس بسبب كسبهم أو فعلتهم في كثير من الأحيان، يقول تعالى: ﴿ وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٨﴾ ﴾ (البروج: ٨)، وسوف تتداعى عليهم الأمم لتأكل خيراتهم وتستنزف طاقاتهم وتتحكم ببلادهم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، وسوف تجتمع عليهم، ولن ترضى عنهم حتى يتخلوا عن دينهم ويصبحوا أتباعاً لليهود والنصارى، وإلا فالمعركة مستمرة: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾ (البقرة: ١٢٠) وهذا قد يكون طبيعياً من الأعداء، لكن المشكلة في غالب الأحيان إنما تتمثل في غفلة المسلمين وسباتهم، وعدم اليقظة إلى مكر عدوهم، ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ (النساء: ١٠٢).

---

(١) الشرق، ٨/٦/١٩٩٣.

وهذا الذي أتينا على ذكره من القرآن، يشكل قانوناً أو سنة من سنن النهوض والسقوط، والتاريخ شاهد على ذلك في القديم والحديث، وكم غفل المسلمون أو تغافلوا عن هذا القانون، وركنوا إلى الذين ظلموا، ووالوا أعداء الله، واتخذوا بطانة من دونهم لا يألونهم خبالاً، وخودعوا بعهود ووعود، فكان السقوط وكان التخلف، وكانت الهزيمة الثقافية والسياسية والعسكرية، لكن من نعمة الله على المسلمين أن تسليط عدوهم عليهم ليس تسليط استئصال وإبادة، لأنهم أمة النبوة الخاتمة وإنما تسليط إيذاء وعقوبة على المعاصي الفكرية والسياسية والأخلاقية التي يقعون فيها، قال تعالى: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ﴾ (آل عمران: ١١١) هذا الأذى ليس هو شراً دائماً بل هو في كثير من الأحيان خير ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النور: ١١).. لأنه أشبه بالمحرضات والمنبهات الحضارية، التي تشعر الأمة بالتحدي وتبصرها بمواطن التقصير، وتقضي على الجوانب الرخوة في حياتها، فتستعد للإقلاع من جديد.. فالغريب أن تتوقف المعارك ويتوقف الأذى، والغريب أن لا يدرك المسلمون ذلك حق الإدراك، وهم يتلون القرآن ويقرأون التاريخ.

لقد مر على الأمة الإسلامية من الحروب والمواجهات والكيود والعداوات ما يكفي لإلغائها، ليس من الحاضر فقط، وإنما لاقتلاعها من الماضي أيضاً، والذي يعرف طرفاً من هذه الحروب والمواجهات والعداوات المستمرة، قد لا يفاجأ بالواقع هنا وهناك، وإنما يرى ذلك شيئاً طبيعياً، فالشر من لوازم الخير، كما أسلفنا.

ونستطيع أن نقول: إنه على الرغم من شراسة المعركة، ووحشية الهجمة على الإسلام والمسلمين في كل مكان، وضخامة الضحايا والتضحيات، إلا أن ذلك لا قيمة له إذا ما قيس بالمكاسب التي تتحقق يومياً لعالم المسلمين، والحقائق التي تتكشف يومياً أمام من كانوا غافلين عن طبيعة الصراع إلى زمن قريب، وكانوا يحسنون الظن بقيم الحضارة الغربية، ويتوهمون أنها قيم عالمية إنسانية، تساهم باستنقاذ الإنسان من الظلم

والعدوان، وتمنحه الحرية والعدالة والمساواة، وإذا بها شعارات للمخادعة والتضليل السياسي، طرحت في بلاد المسلمين لإخراجهم عن قيم دينهم وحضارتهم، وتأمين ارتهانهم السياسي والثقافي للغرب وحضارته، وبمجرد أن تعجز هذه القيم الغربية عن تأمين العمالة الثقافية وتحقيق الغايات والأهداف، التي طرحت من أجلها، فإن الغرب يكون أول المضحين بها والمتنكرين لها، وشواهد الإدانة واضحة في البوسنة وفلسطين، وغيرها كثير.

لقد بذل الغرب جهوداً جبارة لإشاعة قيمه الحضارية في عالم المسلمين، وبلغ في ذلك شأواً بعيداً خاصة بعد سقوط مرحلة الاستعمار العسكري، وأغرى الكثير من أبناء المسلمين بمحاكاته وتقليده والانتهاء إليه والافتتان به، فاتخذوه قبلة في ثقافتهم ولباسهم وعاداتهم وكتبهم ومناهجهم وإعلامهم وتعلمهم وطعامهم وشرابهم، إلى درجة قد يظن معها بعض الغافلين عن سنن التداول والتدافع الحضاري، أن الأمة الإسلامية قد تودع منها، حيث انتهى زمام السياسة والثقافة في كثير من بلاد العالم الإسلامي إلى قيادات موالية للغرب، تحميها حراسات مدينة للغرب، في وجودها ووسائلها ومصادرها. لكن الذي نراه ونشهده اليوم في هذه الحقبة، التي يمكن أن نطلق عليها: حقبة المواجهة الثقافية والحضارية، بعد المواجهة الاستعمارية: أن المسلمين الذين أسقطوا الاستعمار العسكري في الماضي، على الرغم من قوته وجبروته، يسقط أحفادهم اليوم القيم الغربية ويعرونها ويكشفون زيفها.. وأن هذه المواجهة الثقافية والحضارية اليوم تعم العالم الإسلامي، من مغربه إلى مشرقه.. وأن البلاد الإسلامية التي أسقطت الاستعمار العسكري، هي المهيأة دون غيرها للانتصار في المواجهة الحضارية، وإسقاط القيم الغربية، على الرغم من تصاعد المواجهة إلى صور من المواجهات المسلحة حيث يستنفر لها اليوم كل أعداء الإسلام.

وما أظن أن أحداً يقدر اليوم على إقناع حتى المسلمين البسطاء، بأن قيم الحضارة الغربية في الحرية والمساواة والديمقراطية تستحق أدنى احترام

أو تقدير، بعد أن وأدها الغرب وتنكر لها دعاتها من تلامذته، عندما انقلبت عليه، ورضي بمساندة الإرهاب والاعتداء والاستبداد السياسي، والعسكريات الديكتاتورية في العالم الإسلامي. لقد كان الغرب ودعاة الديمقراطية أول من تنكر لها وضحى بها في أكثر من موقع في العالم الإسلامي، وذلك عندما أتاحت الفرصة لظهور الإسلام ومجيء الإسلاميين، وكان دعاتها أول الخائفين منها والمحاربين لها، لأن الهوامش البسيطة لتطبيقها في العالم الإسلامي، على مستوى النقابات والجمعيات والمؤسسات، عرفتهم بأقدارهم وحقيقتهم، ذلك أن الذين يحاربون الديمقراطية ويخافون منها، هم الذين يخسرون مواقعهم عند تطبيقها. . وأن الذين يتهمون بمعاداتها وحربها، هم ثمار تطبيقها الحقيقي. . وأن الديمقراطية كانت دائماً فرصتهم الإسلامية، والاستبداد وسيلة أعداء الإسلام. . وأعتقد أننا لو أنفقنا ما في الأرض جميعاً لما استطعنا إسقاط القيم الغربية من نفوس كثير من أبناء المسلمين المرتهنين لها، كما سقطت اليوم على أيدي أصحابها ودعاتها الذين كانوا أول المتنكرين لها عندما سمحت بمجيء الإسلام والإسلاميين. . وأصبح من اليقين الثابت، أن هذه القيم الغربية إنما وجدت لتحقق أغراض أصحابها وتأمين العمالة الثقافية في بلاد المسلمين. . وأنها بمجرد أن عجزت عن تحقيق أهدافها، كان أصحابها ودعاتها أول المتنكرين لها.

لقد سقطت القيم الغربية اليوم كما سقط الاستعمار الغربي العسكري بالأمس، سقطت في البوسنة والهرسك، وسقطت من قبل في فلسطين، وسقطت أيضاً في الكثير من بلاد العالم الإسلامي، حيث يدعم الغرب اليوم العسكر والاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، الذي يغاير قيمه بحسب الظاهر لأن ذلك يحول دون البديل الإسلامي، الذي بقي الأمل الوحيد. . ولم يبق من سبيل أمام إنقاذ البقية الباقية من قيم الحضارة الغربية في بلاد المسلمين، إلا تشويه البديل الإسلامي واستفزازه، ودفعه إلى ممارسات شاذة، وانفجارات عشوائية، تشوه صورته، وتعطي انطباعاً مخيفاً عنه،

وتصور أن العودة إلى العلمانية وقيم الحضارة الغربية، هي طريق الخلاص من هذه الأصوليات المرعبة، ولكن جاء ذلك بعد فوات الأوان وانكشاف الحقائق.. وقد يكون المطلوب من الإسلاميين اليوم، أكثر من أي وقت مضى:

ـ التمسك بقيم الحضارة الإسلامية وثوابتها، وتمثلها في حياتهم، حتى يدرك الناس الفوارق الحقيقية بينهم وبين دعاوى الآخرين.

ـ تجنب المواجهة وردود الأفعال، مهما كانت الاستفزازات، وعظمت التحديات، لأن المواجهة غير المتكافئة سوف تكون لصالح أعدائهم.

ـ التزام الخلق الإسلامي في التعامل مع الآخر، مهما اشتدت عداواته.

ـ الانتصار لقضايا الحرية والمساواة وكرامة الإنسان، مهما كانت التضحيات، والدفاع عنها كالدفاع عن الأنفس والأعراض.

ـ عدم الانفصال عن جسم الأمة وأهدافها الأساسية، وتوسيع قاعدة الالتزام بالإسلام، ليتحول من أن يكون دعوة جماعة أو جماعات، إلى اختيار أمة بكاملها.

ـ الوقوف مع الحق أينما كان، ومن أي إنسان جاء، وعدم التعصب للذات، والانتصار للنفس.

ـ عدم المساومة على القيم والمبادىء والثوابت الإسلامية.

ـ الشجاعة في الاعتراف بالأخطاء، والاقلاع عنها، مهما كانت الخسائر، ذلك أن الفرصة اليوم متاحة أكثر من أي وقت مضى لقيام البديل الإسلامي السليم، والتأكيد على أن الإسلام دين الأمة وخيارها وليس حكراً على أحد، وليس إلغاءً وتسلطاً لأحد، وأنه الأمل الباقي بعد سقوط قيم الحضارة الغربية في عالم المسلمين.

بعد سقوط القيم الغربية
محاولات لتشويه البديل الإسلامي

أشرنا سابقاً إلى أنه على الرغم من شراسة المعركة، ووحشية الهجمة على الإسلام والمسلمين، وضخامة الضحايا والتضحيات، والخسائر الكبيرة، في الإطار المادي في الظروف الحاضرة، إلا أن ذلك لا قيمة له على المدى الطويل ـ ورب ضارة نافعة ـ إذا ما قيس بالمكاسب التي تتحقق يومياً، والحقائق التي بدأت تتكشف أمام من كانوا غافلين عن طبيعة الصراع إلى زمن قريب، وكانوا يحسنون الظن بقيم الحضارة الغربية، ويتوهمون أنها قيم عالمية إنسانية، تساهم بالتحرير والانتصار للحرية، واستنقاذ الإنسان، من الظلم والعدوان.

وإن صح ذلك بالنسبة للإنسان الغربي، فهي بالنسبة للعالم الإسلامي لا تخرج عن كونها شعارات للمخادعة والتضليل السياسي، طرحت في عالم المسلمين لإخراجهم عن قيم دينهم وحضارتهم، ولتنتهي بهم إلى الارتهان السياسي والثقافي والحضاري.

وبمجرد أن تعجز هذه القيم عن تحقيق العمالة الثقافية والسياسية، وتأمين الغايات والأهداف الغربية التي طرحت من أجلها ـ فإن الغرب يكون أول المضحين بها والمتنكرين لها، وذلك بحجج واهية، لا تقنع حتى أصحابها.. فكما أن الشعوب العربية الإسلامية ـ رغم تاريخها الحضاري ـ

---

(١) الشرق، ١٥/٦/١٩٩٣.

كانت في السابق تمهيداً للاستعمار القديم، عاجزة عن حكم نفسها وتعمير أوطانها، وكان لا بد لها من الاستعمار بأشكاله المباشرة، وغير المباشرة، من الوصاية والحماية والانتداب، للأخذ بيدها إلى مظاهر الترقي، فهي اليوم ماتزال عاجزة ومتخلفة عن ممارسة الديمقراطية والتمتع بالحرية، لذلك فالديمقراطية والحرية، والكثير من حقوق الإنسان، لابد أن تكون مؤجلة في كل الأحوال، التي لا تمكن الموالين للحضارة الغربية سياسياً وثقافياً، من الفوز بحكم الأمة والتصرف بشأنها.

والأمر المستغرب حقاً أن يتهم الإسلاميون بمعاداة الديمقراطية والحرية والتعددية وحقوق الإنسان، والشواهد على مختلف الأصعدة، تؤكد إنها فرصتهم الحقيقية، وإنها هي التي تفسح لهم المجال، وتحقق لهم الحضور والفوز، وإن الذين يدعون أنهم أنصار الحرية والديمقراطية والتعددية، هم الذين يئدونها في كل مرة، ويحاصروها وينتقصونها بالتشريعات الظالمة، بحجة أن الشعوب غير مؤهلة لها، ودليل ذلك إنها تتجه نحو الإسلام كخيار، بضرب النظر عن الإسلاميين.. ولو أنها اختارتهم لأنهم قدر الأمة والمتنورين فيها، لكان اختيار الأمة راشداً ولا غبار عليه، ويكفي لتجريم بعض الأنظمة والجماعات، واتهامها بالأصولية والإرهاب اليوم، أنها مارست حق الخيار، وجاء خيارها إسلامياً، لأن ذلك يمكن أن يشكل حصانة ثقافية في مقابل القيم الغربية حتى ولو لم تملأ المواجهات ساحاتها والاعتقالات سجونها، وكانت الأنظمة الأخرى التي يساندها الغرب، محلاً لكل الظلم والاستبداد والديكتاتورية وانتهاكات حقوق الإنسان، وشواهد الإدانة على دعم ومساندة الأنظمة الاستبدادية التي تستخدم لمحاربة الإسلام والمسلمين أكثر من أن تحصى، حتى لقد غلب على ظن الكثير أن العمالة أصبحت في عالم اليوم ثمناً للوصول إلى حكم الناس والاستمرارية..

لذلك ما أظن أن أحداً يستطيع اليوم أن يقنع حتى بسطاء المسلمين، بأن قيم الحضارية الغربية هي قيم إنسانية محايدة وغير منحازة، وأنها

تخلصت وبرئت من الروح الصليبية الاستعمارية، وعقدة التميز.

ونستطيع أن نقول: إن قيم الحضارة الغربية قد سقطت وافتقدت احترامها على مستوى الإنسان، الذي يشاهد انحيازها وممارساتها يومياً، كما سقط من قبلها الاستعمار بأشكاله المتعددة التي مهدت له. وجاءت الأحداث التي تمر بالعالم الإسلامي اليوم لتكون نعمة على المدى البعيد على الرغم مما يبدو في الظاهر من أنها من النقم، لكن الذي يتأمل في حقيقتها ومآلها وعواقبها، يرى أنها نعمة، لو بذلنا كل طاقاتنا فقد لا نحصل على النتائج التي وصلنا إليها على المستوى الثقافي والحضاري.

والمعادلة الصعبة اليوم، والسؤال الكبير المطروح على الإسلاميين الذين ما فتئوا يعدون بالبديل ـ ويملكون فعلاً البديل، إن أحسنوا التصرف وأدركوا كيفيات وآليات التعامل والتغيير ـ كيف يستطيعون أن يقدموا البديل المأمول، خاصة وأن الجهود كلها اليوم في مرحلة ما بعد سقوط القيم الغربية وإفلاسها في عالم المسلمين تجتمع وتتكاتف لتشويه البديل الإسلامي؟ لذلك فهي تمارس الاستفزاز والضغط والتحدي والمحاصرة، لتدفع العاملين للإسلام إلى لون من التطرف والمغالاة والمسالك المتشددة وأحياناً الشاذة وغير الشرعية، تحت وطأة ظروف معينة لإبراز الصور المشوهة، وإذا عجزت عن ذلك، فلا مانع عندها أن تجند رجالها وتدربهم على الاختراق والتخريب من الداخل، وذلك بدفع البسطاء إلى ضروب من المسالك الشاذة أو ردود الفعل غير المدروسة وغير السليمة، من الناحية الشرعية، لتنفير الناس وتخويفهم من البديل القادم، في محاولة لرد الاعتبار للقيم الغربية على أنها المخلص الوحيد من الاضطراب والمعاناة.

والسؤال المطروح: كيف يستطيع الإسلاميون أن يدركوا الأبعاد الكاملة لما يراد لهم، ويفوتوا مكائد أعدائهم؟ كيف يستطيعون الارتفاع إلى مستوى الإسلام والعصر، ويكتشفون إمكاناتهم الحقيقية وأسلحتهم الفاعلة، وذلك بامتلاك القدرة على توصيل الإسلام للناس وإقناعهم به، وأنه طريق خلاصهم، وأنهم يتميزون عن الآخرين بهذا الدين، بما يمتلكون من مبادىء

وقيم وأفكار إنسانية تحمل الرحمة للناس، وليس بما يمتلكون من أسلحة مادية، وقدرات على المواجهة والتضحية واعتماد المواجهة غير المتكافئة للتغيير؟

كيف يتعلمون الصبر والمصابرة، ويتدربون عليه، ويتمتعون بقدر أعلى من ضبط النفس وعدم الاستجابة للاستفزاز والتحدي، والدخول في مواجهات غير محسوبة وغير شرعية، وقد تمس ثوابت العقيدة وحقائق الدين، باسم الضرورة وتحقيق المصلحة الإسلامية؟ إنهم في كثير من الأحيان، يعدلون عن سلاحهم الفعال، وهو تقديم الإسلام المتسامح، الذي يكفل حرية التدين والاختيار، ويلغي تسلط الإنسان على الإنسان، ويشرع الجهاد في سبيل إقرار الحرية ودرء الفتنة، ويحمل الخير والرحمة للناس، إلى مواجهات تجعل الكثير من المتدينين والناس الأسوياء، ينفرون من أساليبهم وممارساتهم، وقد يرون مرة أخرى أن العلمانية والديمقراطية، وسائل الخلاص من الحروب المذهبية والطائفية التي ما جاء الإسلام إلا للخلاص منها، وبذلك يحققون أمل عدوهم فيهم، ويساهمون ولو بشكل سلبي، بسلوكهم الشاذ والمشوه، بإعادة تمكين القيم الغربية في حياة المسلمين بعد أن شارفت على السقوط.

ويؤسفنا أن نقول: إن السلوكيات الشاذة من بعض من ينتسبون إلى الإسلام، مكنت للعلمانية والعلمانيين، وأغرت بعض الناس بها، وقدمت خدمات لها، وأغرت بها أكثر مما فعل دعاتها. ولو كان المسلمون في مستوى الإسلام حقاً، فمن ذا الذي يتوجه صوب العلمانية؟ لكن مرة أخرى نقول، مع شديد الأسف: إن مسالكنا في كثير من الأحيان سبب علمنة الآخرين، والتمكين لأفكارهم في أوساط المسلمين.

والقضية التي لابد من إيضاحها: أن الإسلام والعمل الإسلامي، ليس ملكاً لجماعة أو حزب أو جمعية، وليس حكراً على أحد حتى يتصرف به كيفما يشاء، ويمارسه كما يريد.. إنه ملك للأمة جميعاً، التي وصفها

الرسول ﷺ بأن من خصائصها: أنها تمارس عملية التصويب، ولا تتواطأ على الخطأ والضلال. وجعلها بحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خير أمة أخرجت للناس.. وأن نتائج العمل الإسلامي ومضاعفات أخطائه، سوف تعود على الأمة جميعاً، بل وعلى الحضارة والإنسانية. من هنا نقول: لابد لنا جميعاً من السهر على ترشيد العمل الإسلامي، والحراسة الدائمة للقيم الإسلامية الأصيلة، وإدانة كل ألوان الرفض والخروج والمغالاة، وتجاوز عقدة الوهم من أن إدانة ذلك قد يوظف لصالح أعداء الإسلام، فنتوقف عن المناصحة، ونسكت عن الحق تحت شعار: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.. ذلك أن السكوت عن الانحراف والباطل، وتشويه صورة الإسلام، يحمل من المخاطر المستقبلية في مسيرة الإسلام الطويلة، ما لا يقارن ببعض الإصابات والأذى الموقوت، الذي يمكن أن يستغله الأعداء، والأخطاء التي يمكن أن يكبرونها.. ولابد أن ندرك أن من مصلحة خصوم الإسلام، تصعيد المواجهة غير المتكافئة، ودفع الإسلاميين إلى الصدام والتطرف، وإيهام الحكام بأن الإسلاميين هم الخطر الحقيقي، والأدلة من مسالك بعض الإسلاميين موجودة، وجاهزة للاستخدام، وإغرائهم بتصفيتهم، وبذلك تنجح محاولات تشويه البديل الإسلامي، ويعود المسلمون مرة أخرى إلى الارتماء على القيم الغربية، والإيمان بها على أنها طريق الخلاص من المعاناة والحروب الأهلية.. وبذلك نقضي على الأمل الباقي لعالمنا المنكوب.. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.



الاعتراف بالخيار الإسلامي هو سبيل الخلاص

حملت الأخبار الواردة من تركيا تفوق حزب الرفاه الإسلامي، على الأحزاب العلمانية المنافسة له، في انتخابات محلية، ووصفت الصحف نتائج الانتخابات بأنها مفاجأة! حيث أظهرت النتائج الأولية أن حزب الرفاه الإسلامي سيطر على خمس مناطق بين عشرين منطقة جرت فيها الانتخابات، وحصل الحزب على ربع الأصوات تقريباً.

وكتب معلق صحيفة حريات، واسعة الانتشار في عنوانها: «مفاجأة حزب الرفاه في إستنابول». . وكتب أرطغرل أوزكزك قائلاً: «السؤال عما إذا كانت تركيا قد دخلت الظاهرة الجزائرية».

وأعتقد أن خبر تركيا ليس بجديد ولا مفاجىء على من يبصر الواقع ويقرأ التاريخ، ويدرك الشخصية الحضارية للأمة المسلمة في العصور المختلفة، وإنما هو عينة من العينات الكثيرة، تتكرر في كل أنحاء العالم الإسلامي، كلما أتيح لها الظهور، وإن حاولت بعض الأعين ألا تبصرها وتتجاهلها، وتتفاجأ بها، ذلك أن المفاجأة إنما تحصل عند من لا يدرك المقدمات والأسباب، حتى في تركيا التي ماتزال تبذل فيها المحاولات المستميتة لسلخها عن الإسلام، وإلحاقها بالغرب. . والحقيقة التي انتهت

---

(١) الشرق، ١٠/١١/١٩٩٢.

إليها: أنها لم تلتحق بالغرب، لأن الغرب لا يزال يعاملها معاملة خاصة، كبلد من العالم الإسلامي، ولا احتفظت بإسلامها بالشكل المطلوب.

وقد تكون المشكلة في عالمنا العربي والإسلامي، في استكبار كثير من الكتاب والصحفيين والمثقفين العلمانيين، وإصرارهم على تجاهل الحقيقة، وعدم الاعتراف بها، حيث مايزالون يجهدون أنفسهم في أنواع من الفلسفات والمسوغات، لحجب الحقيقة أو تجاوزها والقفز من فوقها، على الرغم من الأدلة الكثيرة واليومية، التي تؤكدها في كل المناسبات التي يتاح لها فيها الظهور، وهي: أن خيار الأمة دائماً الإسلام، والاتجاه الإسلامي، بغض النظر عمن يمثله.. ذلك أن آفتهم الثقافية، في رغبتهم وأهوائهم التي يصرون عليها، مهما اصطدمت بالواقع، وتجاهلت التاريخ والحضارة.. إنهم يصرون على أن يضعوا مفاتيحهم الثقافية في الجدران، بدل أن يضعوها في الأبواب.

والحقيقة أن تركيا التي حاولت العلمانية والتغريب انتزاعها من العالم الإسلامي، وسلخها عن الإسلام، وقطع صلتها بكل ما هو عربي وإسلامي، لباساً، ولغة، وتاريخاً، وتعليماً، وإعلاماً، وثقافة، وكل ما يمكن أن يساهم بالتشكيل الثقافي، يمكن أن يعتبر تاريخها القريب والبعيد، محل دراسة وعبرة واستنتاج وعظة، ووسيلة لاستشراف مستقبل العالم الإسلامي، وسبل التعامل معه، والعمل فيه.

فخلال سبعة عقود تقريباً، وتنشئة حوالي ثلاثة أجيال في مناخ التغريب أو يزيد، والعلمانية، في محاولة لإلحاقها بالغرب، حضارة ولغة واقتصاداً وتعليماً، كان الحصاد هشيماً بل لعلنا نقول: إن بعض مفهومات العلمانية في الغرب تعني عدم انحياز الدولة لدين، وجعل الدين شأناً فردياً، وخياراً شخصياً، لابد من احترامه وحمايته، بينما مفهومها كان في تركيا محاربة الإسلام، واللباس الإسلامي، والخيار الإسلامي، ومطاردة كل ما يمت للإسلام بصلة، وتأسيس القيم الغربية وتأصيل الثقافة الغربية، والتمكين للعادات الاجتماعية الغربية، ولا أزال أذكر عندما زرت تركيا في أوائل

الثمانينيات، وكانت مشكلة منع اللباس الإسلامي في الجامعات، ومناقشتي مع رئيس الجامعة بأن اللباس خيار شخصي، وأنه من أبسط الحقوق الشخصية التي تكفلها الديمقراطية، وتبيحها دعوى العلمانية، وأن مطاردة الفتيات المحجبات ومنعهن من دخول الجامعة، يتعارض مع أبسط المعاني الديمقراطية والمفاهيم العلمانية، التي تعلنونها، ولكم في أوروبا مثل وقدوة، حيث يعتبر اللباس شأناً شخصياً، ومن أبسط الحقوق الطبيعية للإنسان، فكان الرد أن تركيا دولة علمانية لا تسمح بالمظاهر الإسلامية، فكل الخيارات مسموحة إلا الخيار الإسلامي! وفعلاً منعت الفتيات، وكان ما كان من المظاهرات وإغلاق الجامعات، حتى تدخل رئيس الوزراء في ذلك الوقت تورجوت أوزال، وفسح المجال أمام الفتيات المحجبات لدخول الجامعة، لأن العلمانية والديمقراطية يجب أن تعني الحرية الشخصية.

ذلك أن العلمانية في بلاد العالم الإسلامي، إنما تعني محاربة الإسلام والخيار الإسلامي، لأن أعداء الإسلام يعلمون أن الحرية لو فتحت، تعني الخيار الإسلامي، وتفوت عليهم أغراضهم.

نعود إلى القول: إن سبعة عقود من العلمانية والتغريب وسلخ تركيا عن إسلامها، لم تلغ الإسلام فيها، وإن غيبته إلى حين، كما أنها لم تلحقها بالغرب، على الرغم من كل المحاولات، فلا تزال تصنف في إطار العالم الإسلامي، ولايزال كثيرون في الغرب يدركون الحقيقة ويتعاملون مع تركيا على أساسها، حتى ولو كان العلمانيون في العالم الإسلامي لايزالون يعيشون في غيبوبة وسبات.

ففي تاريخ الشعوب الإسلامية، ما يكفي للدلالة على أنها لا تستسلم ولا تنقاد لغير الإسلام.. وأن المشكلة دائماً هي مشكلة نخبة وقيادة، وليست مشكلة أمة وقاعدة جماهيرية.. هي مشكلة سياسية، وليست مشكلة ثقافية.. هي مشكلة أنظمة تختلف وتتنازع، وقد تتقاتل، وليست مشكلة أمة، لاتزال واحدة متماسكة، تمتثل لقول ربها: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾. وتعتبر وحدة الأمة ديناً من الدين.

ولا أدل على ذلك من تركيا التي مورست عليها كل أنواع التضليل السياسي والثقافي، وكلما أتيحت لها المناسبة، عادت لتعلن ولاءها للإسلام، وما خبر الجمهوريات الإسلامية فيما كان يسمى الاتحاد السوفييتي، عنا ببعيد.

في عصر أتاتورك، حيث بدأ الخرق الكبير في سفينة أمة الإسلام، واعتبرت تجربته فيما بعد نموذجاً عسكرياً ناجحاً لتعميمه على العالم الإسلامي، كان الناس في الريف التركي، يوقظون أطفالهم الصغار، ويوقدون النور الخافت في غرف داخلية، ويحفظونهم القرآن، ويعلمونهم العربية، ويخرجون بهم في جنح الليل لاجتياز الحدود، على الرغم من كل المخاطر، لتسهيل دراستهم وسفرهم إلى الأزهر والبلاد العربية والإسلامية، لتحصيل العلم الشرعي، وفي كل المناسبات وحيثما أتيحت الظروف، نرى الكثير من الظواهر التي تؤكد على خيار الشعب التركي للإسلام.

هذا الخيار الذي لم يلغ في أية مرحلة من مراحل التاريخ، على الرغم من القمع والإجهاض الذي يمارس عليه حكماً، بدأ ينمو ويزداد ذلك.. إن فرص الحرية والديمقراطية كانت دائماً هي المناخ المناسب لإبراز الخيار الإسلامي، لذلك نرى أنه كلما اتسعت مساحة الحرية، وبدأ الاتجاه الإسلامي في الظهور، جيء بالعكسر، لإلغاء التجربة الديمقراطية من جديد.

الأمر الذي أوقع ولايزال يوقع، ويحمل بعض العاملين للإسلام، على كثير في المجازفات والممارسات غير المحسوبة، والقراءة بأبجدية مخطئة، حيث توهموا أنه لا بد لهم من مواجهات مادية وتدريبات على السلاح لمواجهة خصومهم الذين يستعملون القوة المادية لإحباطهم، وإجهاض عملهم. وأن خيار القوة والعنف هوالحل مع أن التاريخ، والواقع، والمنطق، يقول: بأن خيار الحرية هو الحل.. وأن خيار القوة، هو العجز.. وأنه لا خيار للإسلاميين، أو العاملين للإسلام، في نظري، إلاّ الانحياز للحرية، والدفاع عنها، والتضحية في سبيلها، لأنها فرصة الأمة

الحقيقية للعودة إلى اختيار إسلامها.. ولو أردنا أن نأتي بالأمثلة من بلاد العالم الإسلامي، لما اتسع المجال، وهي أكبر من أن تتجاوز؟

وقد تكون صناعة العنف والتطرف، وإظهار الإسلاميين بهذه الصور المرعبة، من صنع أعداء الإسلام، ولا أشك أنها من صنعهم، لتكون وسيلة لتصفية الإسلاميين، والإغراء بهم، وشل حركة الدعوة الإسلامية.. فهل يدرك العاملون للإسلام ذلك؟

صحيح أن فترات الحرية والديمقراطية، تنبه أعداء الإسلام لقوة الإسلاميين، ليشدوا من قبضتهم عليهم ومواجهتهم لهم، لكن ذلك يعني أيضاً من الجانب الآخر، مسؤوليات جساماً على المتصدين للعمل الإسلامي، في أنهم يمتلكون هذا الرصيد الهائل فكيف لو أحسنوا التعامل معه بفقه للدين، وفهم للعصر، وقدرة على الدفاع عن حقوق الإنسان، والانحياز للحرية، التي شرع الجهاد من أجل تقريرها، وعدم الإقدام على مواجهات ومعارك من صناعة أعداء الإسلام، والتحمل في سبيل الله، والاحتساب لوجهه، واتخاذ قول الرسول ﷺ عندما ألحق به الأذى الكبير أثناء عودته من الطائف: «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون»، شعاراً لكل المراحل، وإدراك أن الإسلام للناس جميعاً، جاء لإلحاق الرحمة بهم، بعيداً عن التعصب وردود الأفعال والتطرف، ذلك أن الإسلاميين بحاجة إلى الحرية التي تمكنهم من إبداء رأيهم، وليسوا بحاجة إلى العنف والتطرف، الذي يدمرهم، والذي يلجأ إليه العجزة في ميدان الفكر والثقافة؟ وما لم يتم الاعتراف بالخيار الإسلامي، وحقه في التعبير، فسوف يستمر التآكل والتمزق في حياة الأمة.



الإسلام وتصويب المعادلة بين السلطة والإنسان

إن العلاقة بين السلطة والطغيان والعلو في الأرض، أخذت حيزاً كبيراً من تاريخ الإنسان الطويل في هذه الدنيا، حتى لتكاد تكون علاقة تلازم في فترات طويلة، حيث كان يصعب على صاحب السلطة أن يقبل أو يعترف أو يتصور بوجود سلطان غيره، أو بوجود إله غيره، يمكن أن يتجه إليه الناس.

وهنا لابد أن نذكر ونذكّر بقولة فرعون، كأنموذج للطغيان في التاريخ البشري، عندما دعاه موسى إلى الإيمان بالله حيث قال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ (القصص: ٣٨)، ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ (النازعات: ٢٤)، وقولة النمرود، عندما أخبره سيدنا إبراهيم، أن الله الذي يدعوه للإيمان به، يحيي ويميت، فقال النمرود: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ (البقرة: ٢٥٨) واستدل لذلك من استخدام سلطته التي أوهمته بالألوهية، وفهم من قول سيدنا إبراهيم إن الله يحيي ويميت، تلك العملية الساذجة حيث يقدر هو أيضاً أن يقتل إنساناً ويطلق سراح آخر ممن حكم عليهم بالإعدام.. وعندما نأتي على ذكر هذين الأنموذجين من تاريخ العلاقة بين الإنسان والسلطان أو بين السلطان والتأله، والعلو في الأرض، فإننا نؤكد أن هذه النماذج سوف تتكرر بشكل أو بآخر، بشكل واضح، سافر، أو بشكل خفي مستتر، لأن القرآن خالد ومجرد عن حدود الزمان والمكان، مما يعني تكرار الفراعين، والنماريد، والقوارين،

(١) الشرق، ١٩/١٠/١٩٩٣.

وتكرار المواجهة والإصابات والتدافع بين الحق والباطل، ليمتحن الناس ويتمايزوا، والشر من لوازم الخير، قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (الرعد: ١٧) ولولا هذا التكرار الذي قد لا يخلو منه عصر، أو مكان، في جنبات الأرض الواسعة، لكان القرآن كتاب تاريخ وقصة، وتسلية، لا علاقة له بواقع الحياة، ولا مستقبلها.

ولقد يبلغ الغرور بصاحب السلطة، التوهم بأنه قادر على مغالبة سلطان الله، وقدرته في المنع والمنح، والإحياء والموت، وليس ذلك في إطار الأمور الظاهرة فقط، وإنما التوهم بالقدرة على تعبيد الناس له من داخلهم، لذلك استغرب فرعون واستنكر على السحرة إيمانهم، عندما بدت لهم الحقيقة، فقالوا: آمنا برب موسى وهارون فما كان منه إلا أن قال: آمنتم له قبل أن آذن لكم!؟ فكأن الإيمان والكفر والاختيار المقترن بسلطان الحق والدليل بحاجة لإذن السلطة، ولا أدل على خلود القرآن من أن هذه الحالات أو الأوهام، لاتزال تتكرر، حيث يتوهم أصحاب السلطان أن الخيارات والعقائد والمبادىء، يمكن أن تنشأ بأمر إداري، وأن الأفكار والمبادىء والعقائد والجماعات المؤمنة بها، يمكن أن تلغى بأمر إداري أيضاً، دون أن يدركوا ـ وهذا من أوهام السلطة والتسلط ـ أن الحقيقة أو العقيدة مقرها القلب والداخل الإنساني، ولا سلطان لأحد عليه إلا سلطان الدليل والبرهان، وكل عوامل الإيمان.. وليس كتمان الإيمان أو الاحتفاظ به في داخل الإنسان، يعني التنازل عنه، أو تغيير القناعة به، وإنما يعني انتظار الظروف المواتية للإعلان عنه، والالتزام الظاهر به.

لذلك نرى كثيراً من أصحاب السلطان يسقطون في الوهم، ويظنون أنهم استطاعوا إلغاء قناعات الناس، وعقائدهم بمجرد أوامر إدارية، أو قرارات أمنية، أو ممارسات قمعية، ثم ما أن تزول هذه الظواهر والمعوقات، حتى تظهر الحقائق، ويذهب الزبد الطامي، ويعود الناس إلى قناعاتهم.

إن صاحب السلطة إذا تجرد من الإيمان بالله وديمومة مراقبته، واستصحاب الحذر من التسلط، يصعب عليه، بما يمتلك من القدرات التنفيذية والصلاحيات المنظورة، والحواشي المنفذة بلا رؤوس، يصعب عليه رؤية مقام العبودية لله تعالى، واستشعار المسئولية عن العمل، والكف عن شهوات النفس.

لذلك نرى من استقراء التاريخ، أن الكثير من أصحاب السلطان والحكام، حتى عند اعترافهم بوجود الله، لم يعترفوا بسلطانه على الأرض، وعند اعترافهم بهذا السلطان، يحاولون تشويه صورة العبودية لله تعالى، لتكون في خدمتهم، فيجعلون من أنفسهم آلهة الأرض نيابة عن إله السماء، ويعلنون أنهم هم المتحدثون باسمه والمفسرون لتعاليمه، وأنهم هم ظله على الأرض الذين يمثلون إرادته، وفي هذه الحالة يربطون بين استبدادهم وتسلطهم على حياة الناس، وضمائرهم، بإرادة الله الذي انتدبهم ليكونوا آلهة الأرض، بحيث يصبح كل من يخالفهم أو يناقشهم أو يتقاعس عن تنفيذ أوامرهم، عاصياً لله سبحانه.. إنه التأله والتسلط والظلم، باسم الله والدين، وهو أشد وأشر أنواع التسلط، وتعبيد الإنسان للإنسان.

ولقد عانى الإنسان من الحكم الديني، أو ما عرف بأوروبا باسم الحكم الثيوقراطي، أشد المعاناة، حيث لم يعد الحكام يتسلطون على دنيا الإنسان ويلغون وجوده واختياره، وإنما امتد ذلك للتسلط على آخرته أيضاً، لأن معارضة الحاكم في الحكم الثيوقراطي عصيان لله، سوف يحاسب عليه الإنسان في الدنيا بالظلم والعسف والطغيان، وفي الآخرة بالعذاب الأبقى.

وكان من المستحيل عقلاً وواقعاً أن يستمر هذا التأله الذي يمارس على الإنسان، منفصلاً ومنكراً لله تارة، ومستخدماً اسم الله وإراداته حيناً آخر. لكن المشكلة، بالقراءة الخاطئة التي وقع فيها الإنسان أثناء النظر إلى معادلة السلطة والإنسان، فتوهم أن المشكلة في الإيمان بالله، التي يزيفها هؤلاء الذين يدعون أنهم ظل الله على الأرض، وليست المشكلة في التزييف

ومحاولة الاعتداء على سلطان الألوهية، من بشر هم كسائر البشر، يعطون أنفسهم حق التسلط على الآخرين الذين لا يختلفون عنهم، فكان أن أنكر الإنسان الدين والإيمان، سقوطاً في هذا التزييف، دون أن يدري أن حل المشكلة وتصويب المعادلة، إنما يكون بالإيمان الصحيح وتوحيد الألوهية والربوبية، وإيقاف الشرك السياسي ونسخ التألهات السلطوية، التي حاولت أن تجير الإيمان لحسابها، ولم يدر الإنسان إن إلغاء الإيمان بالله وقيمه، التي تحكم الجميع، ويُتساوى أمامها الجميع، هو تكريس لألوهيات البشر بشكل ظاهر أو خفي، لأنهم هم الذين سوف يتولون وضع الضوابط والمعايير، التي يحكمون بها الناس ويغيرونها تبعاً لتحقيق مصالحهم وتأمين سلطتهم وتسلطهم.

ولابد أن نذكر أن أعتى المواجهات، كانت بين النبوة والكبراء، سدنة الشرك السياسي، كانت بين مدعي أولوهية من البشر، ومنكري ألوهية البشر، وتسلطهم، من الأنبياء، إلى درجة يمكن أن نقول معها: إن النبوة جاءت كثورة تحريرية لتسلط الإنسان على الإنسان، وإعلان مساواة الناس، وإعلان التوحيد والوحدانية التي تلغي تأليه البشر أو شراكة البشر.. جاءت لتحرر الإنسان من العبوديات جميعاً، وتربطه بخالق البشر، بما فيهم أصحاب السلطان، وتمنحهم القدرة على الصمود والمواجهة والصبر، في مواجهة الظلم والاستبداد والشرك السياسي، وتجعل ثوابهم عظيماً في مواجهة التأله في الأرض، وتقدم لهم نماذج للظلم والاستبداد السياسي الموهوم، وكيف كانت عاقبته، بل وتتحدى الظالمين والمتألهين بالعواقب، وإنهم على الأرض ليسوا أكثر من وسائل إيضاح موقوتة للظلم والطغيان.. فأين فرعون، وهامان، ونمرود، وقارون؟ وتمنهحهم الثقة والانتصار، مهما اشتد الظلم والظلام، فالذي قوض ملك فرعون، هو الذي تربى في قصره، على الرغم من كل الاحتياطات السلطوية.

ونستطيع أن نقول هنا: إن الإسلام أو النبوة الخاتمة استطاعت أن تصوب معادلة السلطة والإنسان في التصور، وتجسد هذا التصويب في الواقع

عندما نزعت صفة الألوهية عن كل المخلوقات، وأعلنت المساواة في الإنسانية والخلق بين الحاكم والمحكوم، بل أكدت أكثر من مرة، حتى لا يتلبس الإنسان بألوهية الإله، أن الأنبياء المتصلين بالله فعلاً، هم بشر من البشر، لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً، وأن السلطة هي في نهاية المطاف تكليف، وليست تشريفاً، وأنها مسئولية من أعظم المسؤوليات وأنها إجارة وليست إمارة، وتعالياً على خلق الله، وأن السلطان ملزم بتنفيذ شرع الله، وأن طاعته لا تنعقد إلا بهذا الالتزام بالقيم، التي لا يد له في وضعها، وأنه ليس بالضرورة أن يكون خير الناس لأنه تولى أمرهم، وأن الشورى طريقه فيما لا نص من الله ورسوله فيه، وحتى في تطبيق النصوص وتنزيلها على الواقع، وأن الإنسان مسؤول أمام الله، وليس أمام المخلوقين، مهما كانوا.

نقول: لقد استطاع الإسلام أو النبوة الخاتمة، تصويب معادلة السلطة والإنسان، واسترداد كرامة الإنسان، بحيث أصبحت العلاقة بين السلطة والإنسان نوعاً من العقد الاجتماعي، الذي تتحدد فيه حدود الطاعة والمسؤولية، سواء بالنسبة للحاكم أو المحكوم على حد سواء.

وكان شعار أو ميثاق الحكم في الإسلام: أطيعوني ما أطعت الله ـ والناس يعلمون شرع الله الذي يشكل المعيار لفعل الحاكم ويستوجب طاعته ـ فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم: «وليت أمركم، ولست بخيركم، فإن أحسنت فأطيعوني، وإن أسأت فقوموني، ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

إن هذا الميثاق للعلاقة، سوّى بين الحاكم والمحكوم، وجعل المسؤولية أمام الله وليست أمام البشر، وجعل القيم المنزلة الثابتة هي معيار الحاكم والمحكوم، وبذلك صوبت معادلة السلطة والإنسان، وألغيت ألوهيات البشر لبعضهم، وهذا هو أشد أنواع التسلط الذي عانى منه الإنسان في تاريخه الطويل من التعامل مع الأرباب من غير الله.

لكن النزوع السلطوي إلى الطغيان والاستبداد، والتأله والترفع على خلق الله ـ ولعل هذا من مظاهر الخلود في القرآن ـ أن يتكرر الوهم بشكل أو بآخر، ويدعي بعض أصحاب السلطان أنهم آلهة الأرض، فيلغون كرامة الإنسان، واختيار الإنسان، ويكررون شعار: «أمنتم له قبل أن آذن لكم» ويعتدون على سلطان الله في التشريع، ويخولون أنفسهم وضع الشرائع التي تؤمن مصلحتهم وتحقق تسلطهم، ويتلاعبون بها طبقاً لأهوائهم، حتى أصبحوا يتفننون بالاعتداء على سلطان الله، فكما كانوا في الماضي يعتبرون أنفسهم آلهة الأرض، فهم اليوم يقولون: إن الإيمان بالله أو الإسلام، هو نوع من العلاقة الوجدانية الخاصة بين الله والإنسان، محلها الضمير، بعيداً عن تنظيم مسالكه وعلاقاته في الأرض، التي يتصرف بها بشر من البشر، هم أصحاب السلطة.. وبعد هذا، هل نستطيع أن نقول: إن فصل الدين عن الحياة، هو لون من الارتكاس عن النبوة، وعودة إلى تأليه السلطة، ومنحها سلطان وضع القيم للناس، وإلغاء لقيم الله الناظمة للحياة والعلاقة بين الناس، وعودة إلى ممارسات الأرباب في الحكم والتشريع وإهدار كرامة الإنسان؟



المصْطلح البَديل لِلآسَاميَّة

٢٣٦٣/١١

الأصولية
والإرهاب الفكري[1]

لابد من الاعتراف: أن الأمم في مراحل التخلف والركود الحضاري، تصبح محلاً لما يلقى إليها من المصطلحات، والأفكار، والثقافات، الواردة إليها من الحضارات والثقافات الأخرى، لملء الفراغ الناتج عن توقف فاعليتها وإنتاجها الثقافي، الأمر الذي يدعو الكثير من أفراد الأمة إلى الهروب، والالتجاء إلى التاريخ، للاحتماء به، من الاقتلاع أو الذوبان، والافتخار بإنجاز الأسلاف لتغطية العجز، والتغلب على مركب النقص. بينما يلجأ آخرون من أبناء الأمة إلى اعتناق الثقافات والأفكار الوافدة التي ليست من إنتاجهم، ولا تتوافق مع معادلات الأمة النفسية والاجتماعية، يظنون عندها التقدم، وبها الارتقاء، أو على الأقل تسهل تلك الثقافات الوافدة لهم الالتحاق بركب أصحابها وتمنحهم القبول في نطاقها.. ومنطلق كلا الفريقين واحد هو التقليد والمحاكاة والانحياز، عند العجز عن الانتاج، وإن كان أحد الفريقين انحاز إلى المقومات الذاتية، والإنجاز التاريخي، انحاز إلى الذات، أما الآخر فأسقط الذات، وظن أن الالتحاق بالآخرين يجمل صورته، ويغير موقعه. ولعل عقدة مركب النقص أمام الحضارة الغازية، هي التفسير الأدق لمسالك كلا الفريقين.

والذي لابد من الاعتراف به أيضاً: أن عالم المسلمين لايزال يعاني من

(١) الشرق، ١٥/٥/٩٢.

التخلف والاستنقاع الحضاري والثقافي، على الرغم من بوادر الصحوة التي ما تزال تتلمس طريقها الصحيح، وتتعرف على ما حولها، وتحاصر من خصوم الإسلام، فتتعثر حيناً ويستقيم أمرها أحياناً. لذلك بالإمكان القول: إن الكثير من الشعارات والمصطلحات التي أشيعت في العالم الإسلامي ولا تزال، ليست وليدة ثقافته، واختياره واختبـاره أيضاً، كما أنها قد لا تنسجم من قريب أو بعيد مع عقيدته ومواريثه الثقافية والحضارية، فهي أشبه ما تكون بعقود الإذعان الثقافية والإعلامية، لإدخال العالم الإسلامي في دائرة التحكم الثقافي والإعلامي، وهو الأمر الأخطر من التحكم السياسي، وإن كان التحكم الثقافي يستدعي بالضرورة التحكم السياسي.

ذلك أن الكثير من الشعارات والمصطلحات والأبجديات الثقافية التي يقرأ من خلالها العالم الإسلامي اليوم، إنما هي مصطلحات لها مدلولها وتـاريخهـا وأصلهـا المعرفي، ورؤيتهـا الفلسفيـة، فـي الحضـارة الغـربيـة المسيحية، وقد قذف بها العالم الإسلامي، وزرعت في تربته، لإحكام المحاصرة حوله، بهذا اللون المتجدد من الغزو الفكري، والذي أقل ما يقال فيه: إنه قراءة معاصرة للمسالك والظواهر والنشاطات الفكرية الإسلامية، وحتى الصحوة الإسلامية نفسها، من خلال الحضارة الغربية وميراثها الثقافي، لأن أصحاب تلك الحضارة يعتبرونها المقياس والمعيار الذي يجب أن توزن به الحضارات البشرية كلها.

ولعل من أخطر أنواع التحكم الثقافي وأشنعه، أن تتحول بعض وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية والفكرية والعلمية في بلاد العالم الإسلامي، إلى أوعية تصب فيها هذه المصطلحات من خلال الوكالات العالمية والمؤسسات المتخصصة، ومن ثم تتبارى بعض وسائل الإعلام التي قد يكون عقلها في أذنيها أو في عينيها، إلى إعادة ضخ هذه المصطلحات والترويج لها، ناسية أو متناسية المخاطر التي تقدم عليها، وما تمارسه من اغتيال ثقافي، وحتى سياسي على مستوى الداخل الإسلامي.

وقد يكون من أخطر هذه المصطلحات التي بدأت تترسب في العقل

الإسلامي العام، نتيجة للغفلة وكثرة الاستعمال، والمناخات المصاحبة: مصطلح: «الأصولية»، الذي بات يمثل طوراً حديثاً لما سبقه من مصطلحات: الرجعي، والمتطرف، والمتشدد، إلى أن استقر الأمر اليوم عند مصطلح الأصولي، الذي أصبح يمثل الشبح المخيف الذي يعني أن صاحبه عدو لكل حضارة وأمن وتقدم، إلى درجة يمكن القول معها: إن إطلاق كلمة أصولي وحدها اليوم كافية لإسقاط أي إنسان والارتياب من أي سلوك، والمسارعة لمحاصرة صاحبها وتصفيته، درءاً لما يمكن أن يقوم به تجاه المجتمع والحضارة، لقد أصبحت كلمة أصولية اليوم، قذيفة من قذائف الإرهاب الفكري يقذف بها ويحاصر كل متدين، وكأنها بديل لكلمة «اللاسامية» التي استخدمها اليهود كسلاح لإرهاب خصومهم وشل حركتهم ومتابعتهم أينما كانوا.

ونحن هنا لا نقلل من مخاطر التطرف والتشدد والمغالاة، التي قد تكون أخطارها على الإسلام والمسلمين أشد واعتي، ولكن الذي نخشاه ونخافه ونخوف منه، عمىٰ الألوان الذي بدأ يصيب الكثير من الناس، بحيث أصبحت عندهم كلمة أصولي وأصولية، تقابل تماماً كلمة مسلم أو متدين، وأصبح الارتياب من كل متدين، حتى ولو لم يمارس شيئاً، ومع ذلك يحاسب على نواياه، التي لا يطلع عليها أحد، عند عدم القدرة على إدانة سلوكه.

لذلك نقول: إن قذف العالم الإسلامي بهذه القنابل الفكرية، التي تشيع في أجوائه الشلل والإرهاب الفكري، والمحاصرة وشل نشاطات العمل الإسلامي، قد بلغ الكثير من أهدافه، وإذا لم يتنبه المسلمون ومؤسساتهم الفكرية والثقافية لهذه المخاطر، التي تتسلل إليهم، فلن يكون لهم موقع في عالم اليوم قبل الغد.

ولعل من الخطورة بمكان ـ وهذا ما أدركه أعداء الإسلام ولم يدركه بعض المسلمين ـ أن تتسلل هذه المصطلحات وتكرس وتؤصل، على أيدي من ينتسبون إلى عالم المسلمين، وتجري على أقلامهم وألسنتهم، وهذا من

التخطيط الماكر، لأن هذه القذائف الفكرية لابد لها من أيد إسلامية تمارس قذفها، وإلا افتضح أمرها، وارتدت على أصحابها، وكانت وسيلة قوة وتلاحم للمسلمين وشعور بالخطر الخارجي الذي عادة ما يدعو إلى التماسك والتعاضد.

وعلى الرغم من أن كلمة أصولي، ليس لها وجود في تاريخنا الثقافي، وإنما هي نبتة غريبة عنا لها مدلولاتها في الحضارة الغربية، عندما كانت تمثل طبقة من الناس متحجرة وذات عقلية خاصة، ترفض كل إصلاح وتجديد، أما عندنا فهي محمدة من المحامد الفكرية والمنهجية، لأنها تعني: الملتزم بقيم الكتاب والسنة طبقاً لمناهج الاستنباط أو أصول الفقه، وأصول هنا تعني القواعد التي تحول دون الهوى والشطط والخروج والمغالاة، والتطرف في التعامل مع النصوص الشرعية.. فهي عندنا ميزة نتمنى معها أن نكون جميعاً أصوليين.. ومع ذلك أصبحت الكلمة مخيفة ومستنكرة.

ولكن المشكلة اليوم، أن يصبح عقلنا في أذنينا فنردد ما نسمع، دون وعي وفحص واختبار وتمييز، فلا نبحث الأسباب والدوافع التي أدت إلى رمي العالم الإسلامي أو رجال الصحوة الإسلامية بهذه المصطلحات، بعد أن حملت بالمعاني المطلوبة الممارسات، وحضرت لها الصور المشوهة، تلتقط هنا وهناك، بحيث جعلت منها لغماً للإرهاب الفكري، يمكن تفجيره في كل إنسان نريد إسقاطه وإلغاءه. ونحن نروج لهذه المصطلحات بلا وعي، وما أسهل أن نقول: إن الزعيم الفلاني أصولي والجماعة الفلانية أصولية!

والذي يكلف نفسه التتبع، ولو بشكل بسيط، لتطور استخدام هذه المصطلحات في العالم الإسلامي، يجد أن إسرائيل ومن كان وراءها في الغرب، هم المصنع الحقيقي لهذه المصطلحات، حيث ساد التخوف بعد هزيمة العرب عام ١٩٦٧، من عودة روح الجهاد الإسلامي إلى الأمة، ويقظة العالم الإسلامي وصحوته، لأن الأمم في حالات الهزائم والسقوط ترجع للبحث عن تاريخها ومقوماتها الحقيقية. وإذا عاد الجهاد والوعي الإسلامي

للأمة فسوف تختل الحسابات كلها. لذلك كان لابد من التخويف من عودة روح الجهاد بشتى الوسائل لأن ذلك أخشى ما تخشاه إسرائيل، وليس أقل تلك الوسائل محاولات التسلل إلى بعض مؤسسات العمل الإسلامي نفسه، وإفسادها من الداخل، لتقوم بممارسات بعيدة عن الإسلام، تكون دليلاً على صدق الادعاء والاتهام، وتكون وسيلة إلى الاستماع إلى الهمس الخفي في آذان بعض المسؤولين، أن الاتجاهات الإسلامية تشكل خطراً عليهم وعلى العالم، فلابد من التعاون في محاصرتها وقمعها.. وهذا لاشك، يدخل العالم الإسلامي في جحيم من المواجهة لا يعلم مداها إلا الله، إذا لم يتنبه الإسلاميون لما يبيت لهم، والمعارك التي تحضر من قبل، وما عليهم إلا دخولها. وإذا لم يتنبه كل عربي ومسلم إلى الأبعاد الحقيقية للمؤامرة، فإنهم بهذه المواجهة مع بعضهم البعض، سوف يخربون بيوتهم بأيديهم، لأنهم مستهدفون جميعاً. والله من وراء القصد.



الأصولية
المصطلح البديل عن اللاسامية

في تقديمي لكتاب الأخ الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي: الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، قبل اثنتي عشرة، سنة عام ١٤٠٢ هـ، كان مما قلت: «لقد أصبح ما سمي «بالتطرف الديني»، قضية باتت تشغل بال الغيورين على هذه الأمة، وما يدبر لها من مكائد الأعداء ومكرهم، لإبادة الجيل المسلم، ومصطلحاً شائع الاستخدام على ألسنة الناس. . وفي وسائل الإعلام، جند لتأكيده الكثير من الكتاب والصحفيين، والدبلوماسيين والسياسيين، ولا يخرج في حقيقته عن أن يكون من صنع أعداء الإسلام، الذين يعمدون إلى بعض المظاهر الشاذة فيضعونها تحت المجاهر، يوجهون إليها الأنظار، ويغرون بضربها الحكام والمتنفذين.

وكثيراً ما استخدم هذا المصطلح، ولايزال يستخدم، بهدف إيجاد حالة من الرعب، والإرهاب الفكري لشل حركة الدعوة إلى الله، والتشكيك بوسائلها، وإحاطتها بجو من الإرهاب والكراهية، لتحنيطها وتعطيل مسارها. . والأمر اللافت للنظر أن هذا الاصطلاح استعمل أول ما استعمل، في إسرائيل، وأطلق على الشباب المسلم في الأرض المحتلة، عندما بدأ يعي ذاته، ويتعرف على طريقه، بعد أن أخفقت الشعارات جميعها،

---

(١) الشرق، ١٩٩٣/٣/٣٠.

والتجمعات كلها، وعجزت أن تقدم للقضية شيئاً، تلك الشعارات التي لم تخرج في حقيقتها عن أن تكون من صنع يهود، ووسيلة من وسائلهم، لامتصاص النقمة، وتنفيس الطاقات، للحيلولة دون انفجارها، والتسلل من خلالها إلى العالم الإسلامي.

من هنا بدأت توجهات الشباب من جديد لتلمس الشخصية الحضارية التاريخية للأمة، والعودة إلى الإسلام، درع وقايته، وعدة كفاحة، والاحتماء بالمسجد، حصن ثقافته. ولم تخف إسرائيل خوفها وتخويفها من عودة روح الجهاد، وعودة المتطرفين المسلمين، وخطورة ذلك على كيانها، والعمل بكل وسيلة للقضاء على الصوت الإسلامي في كل مكان».

واليوم وبعد مضي عقد وبعض العقد من الزمان على هذا الكلام، الذي لم نلق له بالاً ولم نفكر بكيفية التعامل معه وندرك خطورته، بالإمكان القول: إن إسرائيل استطاعت أن تحقق انتصارات كبرى على كل المستويات.. استطاعت أن تتسلل إلى العالم العربي قلب العالم الإسلامي، والعبث بتاريخه وثوابته ومفاهيمه ومصطلحاته، والتحكم إلى حد بعيد بتجمعاته وسياساته، وإدخاله في نفق مظلم من الاختلاف والتمزق والاقتتال والغرق في برك من الدماء، والحروب الأهلية التي لم ينج منها إلا من رحم الله.

ونستطيع أن نقول: إن إسرائيل أمكنها بذكاء ومهارة ودراسة وتخطيط، أن تنقل المعارك من على حدودها إلى داخل العالم الإسلامي، وتقنع الكثير من الأنظمة العربية أن عدوها وعدو إسرائيل واحد، هو الإسلام، أو الأصولية الإسلامية، وأن الأصولية أخطر عليها من إسرائيل! حتى وأكثر من ذلك، هي تحاول اليوم أن تقنع العالم أنه بعد سقوط الشيوعية والاتحاد السوفييتي، فإن الخطر الذي يتهدد العالم إنما هو من الأصولية الإسلامية.. قال رئيس إسرائيل حاييم هرتزوج، وهو يخاطب المجموعة الأوروبية خلال زيارته الأخيرة لهولندا: «إن حركة حماس تشكل قوة الهدم الرئيسية لعملية

السلام في الشرق الأوسط، وليس الصراع العربي الإسرائيلي ذاته، على أهميته».

وليس هذا التصريح الأول لهرتزوج بهذا المعنى، فقد سبق وقال قبل عام تقريباً، في حديث لصحيفة إسبانية: إن المواجهة في الشرق الأوسط إنما أصبحت مع الأصولية الإسلامية التي حلت محل الشيوعية كأهم خطر بهذه المنطقة. . وأضاف: إن إسرائيل لا تكافأ من الولايات المتحدة المكافأة التي تستحقها، فإنها تقوم بدور عظيم الأهمية في خدمة الاستراتيجية الكونية الأمريكية، وهو دور لو تولته الولايات المتحدة بنفسها، لكلفها أضعاف أضعاف ما تدفعه لإسرائيل نظير نهوضها بهذا الدور. . تصدت في الماضي لخطر الشيوعية والاتحاد السوفييتي، وإن لها دوراً في المستقبل بعد زوال الاتحاد السوفييتي، هو التصدي لخطر الأصولية الإسلامية، على نطاق منطقة الشرق الأوسط كلها «انظر مجلة الوسط عدد ٦٠، ٢٢، ٢٨ مارس ١٩٩٣».

وقد لا يستغرب اليوم في عالمنا الإسلامي، أن يصبح القبول بإسرائيل الدولة المحتلة القائمة على الرؤية الدينية، التي تجتذب إليها اليهود من شتى أنحاء العالم، متجاوزين الحدود والسدود والقوانين والأعراف الدولية، لتمارس بهم الاستعمار الاستيطاني، وتقتلع أهل البلاد الأصليين، وتبعدهم عن أهلهم وديارهم، قد لا نستغرب أن القبول بإسرائيل أصبح معيار الاعتدال والتسامح والانفتاح والاستنارة والتحضر والحداثة، وأن أي خارج عما تريده إسرائيل هو أصولي متطرف وإرهابي خطير، لابد من مطاردته ومحاصرته وقتله في الشوارع والبيوت، وضمن أسوار الجامعات ولو لم يمارس أي عمل، لأن مظهره الإسلامي كاف للدلالة على تطرفه وأصوليته، فهو يشكل خطورة على النظام السياسي والقانوني والاجتماعي والحضارة بشكل عام، لأنه في الحقيقة يشكل خطورة على مستقبل إسرائيل! ولا تعدم إسرائيل أن تؤكد الهمس الخفي لبعض الحكام، بقدرتها على صناعة بعض الصور الشاذة والخارجة، وقد تمارس الكثير من الصور الشاذة والمتطرفة بنفسها من خلال عناصر الموساد أو عملائهم، ليبقى العالم العربي

والإسلامي مشتعلاً يحرق نفسه، بعيداً عنها ولمصلحتها. . ورصيد الانفعال والانفجار والاشتعال عندنا جاهز باستمرار، دون أن ندرك أبعاد المعركة وما يراد لنا جميعاً، وندرك أننا مستهدفون جميعاً، حكاماً ومحكومين، وكثيراً ما نسقط في حبال الدعوة الصهيونية وتتحول إلى جبهة معادية للتوجه الإسلامي دون وعي.

ولقد قرأنا حديثاً أن هناك وثائق حصل عليها الإسلاميون في تركيا تثبت أن الموساد الإسرائيلي هو الذي اغتال الكاتب العلماني التركي، المشهور بتحديه وعدائه للإسلام، «جريدة الشرق الأوسط» لإغراء الحكومة التركية بمطاردة الإسلاميين بعد أن ظهر أثرهم وتأثيرهم في إعادة الإسلام إلى تركيا، وهذا يدعو إلى رسم علامات استفهام كبرى وطرح السؤال الكبير: من هو صاحب المصلحة الحقيقية في بذر الشقاق بين الأنظمة والشعوب، وبين تيار الصحوة الإسلامية، حتى لتكاد المواجهة تتحول لتكون مع الإسلام بكل شعائره وشعاراته، مع أن الإسلام هو الرصيد الحقيقي في قوة الحكام، وأن الإسلاميين هم قوة المواجهة الحقيقية لأعداء الأمة والوطن والحضارة والتاريخ.

ونعتقد إلى حد بعيد، أن أصابع الأعداء هي الصانعة لكثير من الأحداث والمآسي التي تلصق ببعض الإسلاميين. . ومن المجازفات الكبيرة وعمى الألوان، التوهم بأن العنف والتطرف والإرهاب سمة الإسلاميين، ومن المجازفات أيضاً أن نفكر بمعالجة آثار التطرف ونغمض العيون عن التحديات والاستفزازات التي تشكل الأسباب الحقيقية لظواهر الغلو والتطرف.

لقد اختلطت الأوراق، إلى درجة أصبح معها مصطلح الأصولية الذي طرحته إسرائيل وإشاعته في عالم المسلمين، بديلاً عن اللاسامية، الذي رموا وطاردوا به كل خصومهم. . فيكفي اليوم، في التشكيل الذهني اليهودي للعالم، أن يطلق على الإنسان مصطلح أصولي، ليكون ذلك سبباً في مطاردته وإسقاطه. . ولقد تطور مدلول المصطلح ليشمل كل مسلم يلتزم

بتعاليم دينه وآدابه وشعائره، حتى وصل الأمر إلى اتهام المسلمين فيما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي، الذين بدأوا يقومون من تحت الأنقاض الماركسية ويحاولون استرداد حقوقهم الطبيعية، بالتطرف والأصولية.. وليس نصيب المسلمين الذين شاركوا بتحرير أفغانستان من الاحتلال الشيوعي، وأعادوا للأمة إيمانها وفعاليتها الجهادية، من وصمهم بالأصولية والإرهاب، بأقل من غيرهم.

لقد أصبحوا اليوم في هذا الجو المشحون بالرؤية اليهودية، أشبه بمجرمي الحرب المطاردين، لأنهم أصوليون لابد من مطاردتهم واعتقالهم وقتلهم أينما كانوا، حيث لم يعد يقبل أعداء هذا الدين من المسلم إلا بحالة الردة الكاملة مصداقاً لقوله تعالى:

﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ (البقرة: ٢١٧).

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



١١/ ٢٣٧٤

الحياة موقف[1]

تحتاج الأمم في فترات الوهن والتخاذل والعجز والسقوط الحضاري، إلى استعادة ذاتها وبعث عزيمتها وإحياء نفسها وشحذ فاعليتها وتجديد ذاكرتها تجاه مثلها العليا، وثوابتها الأساسية ومبادئها، التي تشكل لها عواصم من السقوط والذوبان، لتحتفظ بها، أو تحتفظ بقضاياها الأساسية إلى المرحلة التي تكون معها قادرة على تجاوز الهزيمة وامتلاك إمكانية المواجهة واستعادة الذات، وتمثل القيم والمبادىء، وإعادة تنزيلها على الواقع، أو تجسيدها في الواقع.

والحقيقة أن الأمة الإسلامية لم تخل خلال تاريخها الطويل، من ظهور نماذج من العلماء العاملين والمجاهدين الربانيين، قد تضيق مساحتها وقد تتسع، لكنها لم تنقطع بحال من الأحوال.. لم تخل من نماذج مضيئة تجسد المثال وتلتزم المبدأ في حياتها ومواقفها ومسالكها، ولا تخضع لفلسفات الهزائم، التي تتسلل إلى نسيج الأمة وتعمل على توهين النفوس وهزيمتها، وزرع حواس الذل والاستسلام فيها، تحت شعارات سياسية تتلخص في إدعاء الواقعية، أو التعامل مع الممكن والمتاح، ذلك أن السياسة أو الحنكة السياسية هي في نهاية المطاف عند هؤلاء فن الممكن، حتى ولو كان ذلك يعني السقوط والوقوع والاستسلام، على حساب المبادىء والثوابت والمثل

---

(١) الشرق، ١٢/ ١٠/ ١٩٩٣.

العليا، وكان تاريخ الأمة العظيم تضاءل واختزل في لحظة زمنية يطفو فيها الغثاء ويملؤها الضعف والهوان.

هؤلاء الرواد أو النماذج أو الربانيون الذين يظهرون في فترات السقوط والوهن وحيث تكون الأمة بأشد الحاجة إليهم، حتى يجسدوا المبادىء والثوابت والمثل العليا في تلك الأزمنة الرديئة ووسط العزائم الخائرة والنفوس المهزومة، يشكلون ضرورات حضارية وثقافية ونفسية وتاريخية للأمة، لحمايتها من الانكسار، حتى ولو كانت حياتهم ومناصبهم هي الثمن في نهاية المطاف، أو في حساب الدنيا عند من يختزلون التاريخ في مرحلة، والزمن الممتد الخالد في عصر، وذلك عند فقدان القدرة على إبصار الأبعاد والتداعيات والثمرات البعيدة المدى لمثل هذه المواقف.

وفي تقديري: إن مثل هذه النماذج ضروري أيضاً، إضافة لما سبق، للتأكيد على أن هذه القيم المعصومة في الكتاب والسنة التي تؤمن بها الأمة، ليست مثالية خيالية بعيدة عن إمكانية التطبيق وأقرب إلى أحلام اليقظة، وإنما هي غايات كبيرة، بمقدور الأفراد الممتازين في الأمة بلوغها وتمثلها وحسن القيام بها، في كل زمان ومكان، لأنها خالدة ومجردة عن حدود الزمان والمكان.

ولو حاول الإنسان استقراء التاريخ الإسلامي بشكل أخص، لتحقق أنه لم يوجد عصر من العصور خالياً من هذه النماذج المضيئة، التي تحمل الحق وتمتد به، وتنقله إلى الأجيال القادمة، مهما كانت التضحيات، وتجسد المبادىء في مواقفها، وتظهر بالحق، ولو كلفها ذلك حياتها، لأن بذل الحياة، الذي هو وسيلة الجهاد قد يصبح غاية في مرحلة السقوط، وقد يكون ضرورياً في إيقاظ الأمة من سباتها، أو تعديل مسارها، أو لفت النظر إلى ظلم أو استكبار ألفه الناس وبدأوا يتعايشون معه.. إن الحياة التي يدفعها هؤلاء الرواد ثمناً لموقف، تبقى ثمناً مؤقتاً وصغيراً أمام الثوابت الكبيرة في الآخرة، والنتائج العظيمة في الدنيا والآخرة معاً، في بعدها وعمقها التاريخي الخالد.

فالتاريخ لا يختزل في موقف أو عصر أو حقبة تاريخية قد تطول أو تقصر، وكثيراً ما يسود الظلم والعسف والتطاول على الحق، ليكون ذلك وسيلة إيضاح ودليل تقصير، وتأكيداً لابد منه لسنة اجتماعية غفل عنها الناس.

ونحن بعمرنا المحدود وعملنا المحدود ونسبية تقديرنا للأمور، نظن أن علو الباطل على الحق، هذا العلو الذي يعتبر من أعلى درجات الاختبار والتمحيص، هو نهاية المطاف، ويفوتنا أن هذا لا يخرج عن أن يكون ميدان اختبار، وبيان تقصير، وتأكيد سنة اجتماعية ونفسية، كادت تغيب عن العقول والقلوب، إنها لحظات الضعف والقصور التي ننفصل عندها في أحكامنا عن قافلة الخلود، التي لا نخرج عن أن نكون إحدى حلقاتها الممتدة.

من هنا تتقدم النماذج المضيئة التي لم يخل منها عصر إسلامي، مهما كانت طبيعته، ليردوا القافلة إلى طريق الصواب ويعدلوا المسار ويقودوا الركب.

يأتي هؤلاء النماذج في زمن السقوط والظلام الدامس وموت النفوس، والسقوط في فلسفات الهزائم التي ترفع شعارات الواقعية وفن الممكن، ليقولوا: لا لليأس والهزيمة والقنوط، ويقدموا حياتهم ثمناً لهذه الكلمة وهذا الموقف.. إنهم يحيون المبدأ ويستعيدون المثال.

ذلك أن الواقعية في التصور الإسلامي لا تعني السقوط أمام الواقع، أو الوقوع وخور العزيمة والخضوع للواقع بكل ما فيه، لأن ذلك لو كان كذلك لانقلب الإنسان إلى أداة تافهة، كالريشة في مهب الريح، يلغي فيها اختياره وإراداته، وتتعطل معها كل حركات التغيير والتجديد والنهوض والإصلاح والترقي.

الواقعية في التصور الإسلامي تعني: فهم الواقع واستطاعات أهله، والأدوات المحركة له، والإمكانات المتوافرة فيه، ومن ثم امتلاك الدليل

الصحيح للتعامل معه، والارتقاء به من خلال ظروفه نفسها، وليس التعامل معه من بروج عاجية بعيدة عنه.

الواقعية تعني فهم الواقع، ليس للخضوع له، وقبول كل ما فيه باسم الواقعية، وفن الممكن، وإنما تعني في الإسلام: الارتقاء والتغيير من خلال ظروف الواقع، والتدرج في الارتقاء به.. إن المسلم في نظرته للواقع واستطاعاته، وتقريره، بعض الرخص التي تتناسب مع الحال، لا يغيب عن نظره أن هذه الرخص حالات استثنائية خاصة، لابد من العمل على الارتقاء بها إلى المثال وحال الكمال.

إن وجود النماذج المتفردة، يعني من جملة ما يعني: إنه بالإمكان، أو بمقدور بعض الناس، الارتقاء والتجاوز والارتفاع فوق الظروف والمعوقات، مهما كان الثمن، وإن بمقدور الناس عامة، التطلع إلى بلوغ تلك الدرجات، لأن ذلك ليس مستحيلاً كما يصوره الواقعيون.. هذا التجاوز، كسر لليأس، وإلغاء للهزيمة، وإعادة لتصويب الأمور، وتقرير الحقائق.

ولعلنا نلمح هذه النماذج في كل عصر، كدليل على خلود القيم، وقابليتها للتطبيق في كل زمان. وقد تكون الحكمة من ابتعاث الكثير من الأنبياء ـ والله أعلم ـ الذين قل أتباعهم وانعدموا، إنما كانت تقديم الأنموذج المضيء، وحماية المفاهيم والمثل، وضمان استمرارها في الحياة الدنيا، وضمان التواصل حتى لو لم يؤمن بهم أحد، حيث يثبتون على دعوتهم بأنفسهم فقط، بالرغم من كل الظروف، ويتجاوزون الواقع، ليقولوا للناس: إن الحياة موقف.. ذلك أن الحياة الدنيا متاع، وهي متع مؤقتة زائلة، لا يعتد بها إذا كانت سبيلاً للعدول عن الحق.. وأن الآخرة هي دار القرار.. وأن حياة الإنسان محدودة، ومقومة بما يقدم من كسب وخير، وعلى ذلك فلا يجوز أن ينجرف مع التيار، مهما كانت المغريات.

فالرسول القدوة ﷺ، على الرغم من أنه كان مثالاً للحكمة والموعظة الحسنة، إلا أنه لم يساوم على الحق، ولم يقبل التنازل عنه، ولقد وصل به

الأمر في أعقاب عودته من الطائف، أن يتحول في دعوته إلى انتظار ما يخرج من الأصلاب، لأن الواقع يبدومغلقاً أمام الدعوة.. لقد عرض عليه الكثير من المكاسب الدنيوية ومرغباتها، إلى جانبَ ضغوط الواقع ومرهباته، لكن عندما يكون ذلك على حساب المبادىء والثوابت والمثل، كان يرفضه بعزم وإيمان.. إنه الرجل المستضعف المطارد الملاحق المحاصر، المتهم بالجنون والكذب وما إلى ذلك، الذي تعرض عليه الدنيا في المال والحكم والجاه، لكن ذلك إذا كان على حساب مبادئه، لا يعتد به، ويواجهه بما يستحق من الترفع والثبات «والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في شمالي، على أن أترك هذا الأمر، ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه».

والقصص أكثر من أن تحصى.. فمؤمن آل فرعون، الذي وقف خطيباً في قومه لينقذهم من الضلال في مواجهة فرعون، الأنموذج التاريخي للظلم، وقف ليقول: إن اتباع فرعون موصل إلى الهلاك، وأن معاداته ومخالفته هي سبيل النجاة.

﴿يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴿٣٩﴾﴾ (غافر: ٣٩) ﴿۞ وَيَٰقَوْمِ مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٤١﴾﴾ (غافر: ٤١) ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾﴾ (غافر: ٣٨).

وليست قولة السحرة بأقل شأناً في مواجهة الظلم والتجبر والعلو في الأرض، عندما أعلنوا: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴿٧٠﴾﴾ (طه: ٧٠). وعندما هددهم فرعون بما هددهم من القتل والصلب وما إلى ذلك قالوا: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴿٧٢﴾﴾ (طه: ٧٢).

ولذلك كان من أعظم الجهاد في الإسلام، كلمة حق أو عدل عند سلطان جائر، وكان سيد الشهداء، حمزة ثم رجل قام إلى إمام ظالم فأمره ونهاه فقطع عنقه. إنه الثبات على الحق والجهر به والدعوة إليه ولو كان ثمن ذلك الحياة، لأن هذا العدوان المكشوف على الحق، والمقترن بالتضحية والمواجهة، قد يوقظ أمة غافلة خائفة، لا بد لها ممن يخترق جدار الخوف

فيها.. ولا بأس أن نذكر بأن الجهاد هنا كان ليس بالاعتداء على حياة الآخر، وإنما بالثبات على الحق والدعوة إليه، ولو كان ثمن ذلك انتهاء الحياة على الأرض، والفارق كبير بين الأمرين ومردودهما في الحياة.

وقد يكون من المفيد ونحن في هذه الأيام من الوهن والسقوط والاستسلام للواقع أو الوقوع، أن نعرض لموقفين تاريخيين، كان لهما كثير الأثر في تداعيات الأحداث المستمرة حتى الآن.

أما الموقف الأول فهو: موقف السلطان عبد الحميد رحمه الله، عندما ساومه يهود وأغروه بالمال ليتنازل لهم عن فلسطين، وكان ما كان من الموقف المبدئي المعروف، من الرفض الذي تمليه العقيدة والدين، والذي دفع حياته وملكه ثمناً له. هذا الموقف الذي خلد الرجل ولو سقط ملكه وذهبت حياته، حيث لا يزال الأنموذج الذي يذكر بخير.

أما الموقف الآخر، فهو الذي وقفه كمال أتاتورك وكان سبباً في سقوط الخلافة، وتغريب الدولة وتسلل يهود الدونمة إلى العالم الإسلامي، والتمكين ليهود في فلسطين، وما رافق ذلك وسبقه ومهد له من إلغاء للباس الإسلامي والأذان من على المنائر، وتحريم الكلام باللغة العربية، والكتابة بالحرف العربي، وتدريس التربية الإسلامية، فكان ما كان من سقوط.

وقد تكون المشكلة في القراءات الخاطئة لمثل هذه المواقف اليوم، أو القراءة الجبانة، فلا شك أن البعض اعتبر بمصير السلطان عبد الحميد، فلم يقو على الموقف، لأن ذلك يكلفه منصبه وزعامته ومكسبه، وآثر موقف كمال أتاتورك، ولو كان ثمن ذلك ضياع الحق وسقوط القضية من أصلها.. وشتان بين من يسجل له التاريخ الموقف الحق، ومن يسجل له التاريخ الأنموذج السوء ويكون عبرة وشاهد السقوط. إن أبا بكر الذي أخبره الرسول ﷺ بأن الله راضٍ عنه فهل هو راض عن الله يشكل أنموذجاً بمواقفه وسيرته.. كما أن أبا لهب الذي لم يغن عنه ماله وما كسب، أنموذج للتب واللعن، يتقرب المسلم إلى الله بتلاوة القرآن الكريم الذي يحكي قصته..

ومن سنن الحياة، أن الشر من لوازم الخير حتى تتحقق سنة المدافعة.

والأمر الذي لابد من تأكيده، أن العلماء الربانيين المجاهدين، ليسوا حكراً على زمان دون زمان أو عصر دون عصر، وإنما هم حاضرون في كل عصر.. لأنهم دليل خلود القيم المعصومة في الكتاب والسنة، ومن مقتضيات الخلود واستمرار الظهور بالحق، والتجسيد له، حيث يتعاظم الأمر أكثر فأكثر، ويكون الثواب أعظم في فترات الفتن والسقوط، حيث القابض على دينه كالقابض على الجمر.

ظاهرة العنف..
محاولة لفهم الأسباب - ١ -[(١)]

الأمر الذي سوف نحاول أن نعرض له، بمقدار ما يتسع المجال، هو ظاهرة العنف في مجتمعات المسلمين، لأننا نعتقد، أن معظم المحاولات لدراسة الظاهرة، اتجهت نحو معالجة الآثار الناجمة عن العنف، وفي غالب الأحيان جاءت المعالجات للآثار من خلال رؤية سلطات الأمن، التي تستخدم الوسيلة نفسها، أي تستخدم العنف، وبدل أن تقدم الحل تؤزم المشكلة وتسهم في تصعيدها، بعيداً عن دراسة الأسباب الحقيقية للظاهرة، بشكل سليم وصحيح.

ولعل عدم دراسة الأسباب بشكل صحيح، هو الذي أدى إلى تكريس الظاهرة واستمرارها، لأننا نعتقد أن معالجة الآثار، سواء في ذلك المعالجة الأمنية، أو الترميم الاجتماعي للآثار، لا يلغي الظاهرة، وإنما يخفيها عن الظهور لفترة، وقد يكون سبباً في تجذيرها.

ونحن هنا لا ندعي أننا سوف نضع أيدينا على الأسباب كاملة، وإنما هي محاولة قابلة للمناقشة والخطأ والصواب، وإسهامة من جملة الإسهامات لمعالجة هذا الوضع الرعيب ووضعه في إطاره الصحيح، هذا إذا افترضنا حسن النوايا وأسقطنا من حسابنا كل أولئك الحمالين للحطب، الذين

(١) الشرق، ٦/٤/١٩٩٣.

ينفخون في الكير حيث لا تتحقق أهدافهم إلا بتدمير الأمة، واستعداء العالم على الإسلام والمسلمين، وتدمير الجيل المسلم، عدة الأمة في الكفاح والتحرير، وأملها في النهوض، وسواعدها في الإنتاج، وشل حركة الدعوة إلى الله، والتخويف من الانتماء إليها، والاعتزاز بها.

وبداية لابد أن نوضح بأن العنف كوسيلة للتغيير، مرفوض مهما كانت أسبابه ودواعيه، لأنه لا ينشر ديناً، ولا يصنع قناعة، ولا يبني أمة، ولا يقيم حضارة، ولا يحقق عمراناً، وإنما هو حركة طائشة عابثة، كالنار تأكل نفسها، إن لم تجد ما تأكله.. وعدم إقرارنا للعنف مهما كانت أسبابه ودواعيه، لا يمنعنا من أن نضع أيدينا على الأسباب الحقيقية المنشئة له، ونوجه الأنظار إلى معالجة تلك الأسباب إن كنا فعلاً نريد الخير لهذه الأمة.

وقد يكون من المفيد هنا، أن نذكر بأن التدين اختيار، والاختيار حرية، والاختيار أو التدين، من أخص خصائص الإنسان وأرقاها، وثمرة التكريم وسمة الكرامة، حتى لقد عرف بعض علماء الاجتماع الإنسان وميزه عن الحيوان: بأنه مخلوق متدين، فالتدين، إضافة إلى أنه اختيار والتزام هو مسؤولية، ولا مسؤولية، بدون حرية، فالمسؤولية تشريف للإنسان، لأنها ثمرة الحرية، وفرع عنها، فلا مسؤولية بدون حرية، ولا مسؤولية ولا ثواب ولا عقاب، بدون حرية اختيار.. وجماع القول في هذه المسألة: إن الدين يعني الحرية، بل قمة الحرية وغايتها، وأن التدين بالفهم الصحيح، يعني التحرير، وإلغاء التسلط، ونسخ التأله، من الإنسان على الإنسان.

والعقيدة أو المعتقد، الذي هو أساس التدين والاختيار ومنطلقه والموجه الرئيسي له، هو ثمرة لاستدلال وبرهان واقتناع واعتقاد، إن صح التعبير.

والعقيدة مقرها القلب، أو العقل، أو الوعي الداخلي، ولا سلطان لأحد عليه إلا سلطان الدليل والبرهان.. والإكراه والعنف والإجبار، قد يضع قناعاً، لكنه لا يصنع قناعة.

٢٣٨٣/١١

من هنا نقول: إنه لا سبيل للإكراه، والإجبار، والسيطرة، والإرهاب الفكري، والعنف، في إطار الدعوة إلى الدين، أو التدين، لأن أي عنف أو إكراه أو إجبار، يتناقض أصلاً مع مبدأ التدين، ويؤدي إلى التنكر للأصل الذي يدعو له الدين، الذي ما جاء إلا لتحقيق خلاص البشرية وإلحاق الرحمة بها وتخليص الإنسان من سائر العبوديات، وجميع ألوان الطواغيت، واسترداد حرية الإنسان، وإتاحة الفرصة له، وتأكيد حقه في الاختيار.

ومع أن الأنبياء عقلاً ونقلاً وواقعاً، يمتلكون الحق المطلق، لأنهم معصومون في نقله ويتلقونه عن صاحب العلم المطلق، وليس النسبي، كما هو حال الإنسان، ويبينون للناس بلاغات الله خالقهم ـ ومقتضى الخلق يعني أنه الأعلم بالمنهج، الذي يحقق لهم السعادة والنجاة ـ ومع ذلك كانت مهمتهم منحصرة في الدعوة إلى الإيمان، والالتزام، وليس الإكراه والإجبار والإلزام ـ بل لقد نهوا وحذروا من ممارسة الإكراه، والإجبار، والإلزام بما جاءوا به.. وقد نستغرب كيف أن الرسول ﷺ عاش في مكة ثلاث عشرة سنة، والبيت الذي بني على التوحيد، تملؤه الأصنام، فلم يكسر صنماً، ولم يتعرض لأحد بأذى، ولم يوافق على مجرد أن يدعو على الكفار والمشركين بل كان يدعو لهم، ويقول: إني لم أبعث لعاناً.

لقد كان عنوان دعوة الأنبياء وشعارها: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ﴾ (البقرة: ٢٥٦). ذلك أن مهمة النبوة، بيان طريق الرشد، والإغراء به، وبيان طريق الغي والضلال، والتحذير منه، وكم كان الأنبياء يتألمون لعزوف أقوامهم عن اعتناق الحق، ومع ذلك حال الله سبحانه بين الأنبياء وبين التسلط، والسيطرة، والإكراه ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢﴾ (الغاشية: ٢٢). وإلا لكان التدين استبدال ظلم بظلم، وطغيان بطغيان، وإهداراً لكرامة الإنسان ووسيلة للإذلال، والإلغاء، وليس سبباً للارتقاء والتسامي والكرامة.

ولذلك كان الله يعزي النبي عن عدم إيمان قومه بقوله: ﴿فَلَا تَذْهَبْ

نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ (فاطر: ٨) ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾﴾ (الكهف: ٦).

ولعل جهود التدين، ودعوة الدين كلها، في نهاية المطاف، وسيلة لإلغاء التسلط، ونسخ العبوديات، حتى ليمكن تلخيص النبوة بأنها: دعوة لتحرير الإنسان، من تسلط الإنسان، على مختلف الأصعدة، ذلك أن معظم الشر في العالم، ناشىء عن تسلط الإنسان على الإنسان، وأن هذا الظلم لا يتوقف، ما لم يلغ هذا التسلط.. فالنبوة، تعني الإنصاف من التسلط، وتوقيف تأله البشر، وإعادتهم إلى مستوى المخلوقات المتساوية في ظل الخالق، وجعل الكرامة لا تتحقق إلا بالاختيار والحرية، وإسقاط الأمور القسرية، التي لا اختيار فيها كاللون والجنس وسائر الأمور الامتيازية التي يعتمدها الناس. فكان ميزان الكرامة والفضل: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣).

لذلك نعتقد أن الذين يحاربون قيم الدين، ويحاصرون التدين وأهله، إنما يحاربونها لأنها تسويهم بغيرهم من الخلق، وهم يريدون أن يتألهوا ويتميزوا، ولعل هذه هي حقيقة المعركة التاريخية بين العدل والظلم، والنبوة وخصومها، وإن كان بعض البشر قد يخطئون في استعمال أسلحة المواجهة أحياناً، لكن هذا الخطأ لا يعود إلى قيم الدين بقدر ما يكون من علل التدين، التي قد تنشأ عن موقف ضعف، أو حالة إثارة واستفزاز، تستثير الحمية على حرمات الله المنتهكة، في حالات يمكن وصفها بأنها استثنائية تترافق مع الغضب، التي لا تلبث أن تزول. من هنا نقول: لا يمتلك أي مسلم الحق في إجبار أو إكراه الآخرين على اعتناق الدين، وإنما الذي يمتلكه قول الحق وبيان طريق الرشد أسوة بالأنبياء ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ (الكهف: ٢٩) فالحرية في الاختيار موفورة.

بل لعل من مسؤوليات المسلم الأساسية، ليس إجبار الناس على اعتناق عقيدته، وإنما تحقيق حرية الاختيار للناس جميعاً، وإزالة الحواجز من أمامها، وإتاحة الفرصة أمام الناس للإيمان.. وأكثر من ذلك، فإن من

مسؤولياته، الانتصار لحرية الاختيار، وقد تصل هذه المسؤولية إلى حالة فرضية الجهاد، حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين لله، قال تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ (الأنفال: ٣٩) ولا أفهم معنى للفتنة هنا، إلا ما يمارسه الطغاة والمتألهون على الناس، من ضروب الضغط والإكراه.. والتخويف لإجبارهم على اعتناق ما لا يختارون.. فمن مسؤولية المسلم القتال وبذل نفسه وماله في الجهاد، لإيقاف الإرهاب والإكراه.. والفرق واضح بين من يقاتل حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله، وبين من يقاتل لتكون فتنة، ويكرس تأله البشر وتسلطهم...



٢٣٨٦/١١

ظاهرة العنف
محاولة لفهم الأسباب ـ ٢ ـ[(١)]

أشرنا سابقاً إلى أن استعمال العنف كوسيلة لتغيير الواقع وتقويم سلوكه بالإسلام، مرفوض مهما كانت أسبابه ودواعيه، لأنه لا ينشر ديناً، ولا يصنع قناعة، ولا يبني أمة، ولا يقيم حضارة، ولا يحقق عمراناً، وإن أظهر غلبة، اللهم إلا إذا كان دفاعاً عن النفس أو العرض أو المال، بتدرج الوسائل المشروعة.. ويبقى المسلم في كل الأحوال مطالباً بالصبر والدفع بالتي هي أحسن، لأن ميدان التغيير الحقيقي والبناء الحقيقي هو ميدان تغيير النفس، يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١).. ولأن هذا الميدان بما يقتضيه من المجاهدة الكبرى والصبر والدراسة، يعتبر من الصناعات الثقيلة والمهمات الشاقة، التي لا تتحقق بسهولة ويسر، وإن المسلمين الرواد في الجيل الأول، جيل القدوة، على الرغم من ممارسات الاعتداءات عليهم، والاستفزازات لهم، منعوا من المواجهة، وطلب إليهم كف اليد ﴿كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (النساء: ٧٧)، حتى يمنحوا الدعوة مناخاً مناسباً للانتشار، ويفوتوا على أعداء الإسلام كل مبرراتهم في الاعتداء على المسلمين، وتدمير طاقاتهم وحصاد أجيالهم.

كما ذكرنا بأن التدين اختيار، والاختيار أو التدين قيمة الحرية، وأنه من أخص خصائص الإنسان، وأرقاها، وثمرة التكريم، وسمة الكرامة، حتى

---

(١) الشرق، ٢٠/٤/١٩٩٣.

لقد عرف بعض علماء الاجتماع الإنسان: «أنه مخلوق متدين، ليميزه عن سائر العجماوات. فالتدين، إضافة إلى أنه اختيار والتزام، هو مسؤولية، ولا مسؤولية بدون حرية.. ومسؤولية التدين، صحيح بأنها تكليف للإنسان، إلا أنها تشريف له، لأنها ثمرة الحرية، وفرع عنها.

من هنا نعاود القول: بأنه لا سبيل للإكراه، والإجبار، والسيطرة، والإرهاب الفكري، والعنف في إطار الدعوة إلى الدين، أو التدين، لأن أي عنف أو إكراه، أو إجبار، يتناقض أصلاً مع مبدأ التدين، ويؤدي إلى التنكر للأصل الذي يدعو له الدين، الذي ما جاء إلا لتخليص البشرية من العبوديات والإكراه، وإلحاق الرحمة بها ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ ۝١٠٧﴾ (الأنبياء: ١٠٧) بل لعل مسؤوليات المسلم الأساسية، إنما تتمثل في تحقيق حرية الاختيار للناس جميعاً، وإزالة الحواجز من أمامها، وقد تصل هذه المسؤولية إلى أرقى مستوياتها وتضحياتها، وهي فرضية الجهاد بالنفس والمال، حتى لا تكون فتنة، قال تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ (الأنفال: ٣٩) لذلك نعتقد أن ما ينسب للمسلمين من الرفض والعنف والخروج عن المبادىء الإسلامية في تاريخهم الطويل، لسبب أو لآخر، لا يعدل ضحايا مذبحة واحدة من مذابح الاستبداد السياسي، أو مقبرة واحدة من المقابر الجماعية التي يقف وراءها كثير من أبطال اليوم، والتي تمارس عليهم على أكثر من موقع وفي أكثر من تاريخ.

وقد تكون المشكلة ـ كما أسلفنا ـ أن معظم المحاولات لدراسة ظاهرة العنف، التي تكاد تعم مجتمعات المسلمين، اتجهت نحو دراسة الآثار الناجمة عن العنف، ويتلخص كل جهدها وإمكاناتها في الإعلان عن القبض على القتيل، ونجاة الجاني الحقيقي، المعروف المجهول، ذلك أن العدول عن تحري الأسباب ودراستها ومعالجتها حتى لا تتكرر ظواهر العنف التي تصاعدت اليوم، حتى كادت أن تخرج عن السيطرة وتصبح أشبه ما تكون بالحروب الأهلية، لا يعني أكثر من إلقاء القبض على القتيل وترك القاتل

الحقيقي يتابع ممارسة جريمته على الأمة، خاصة وأن معالجة آثار العنف جاءت من خلال رؤية سلطان الأمن، التي تستخدم الوسيلة نفسها، أي تستخدم العنف الذي تدعي إدانتها له، وهي بذلك بدل أن تقدم الحل، تؤزم المشكلة وتصعدها، ولا يخرج عملها عن إلقاء القبض على المجني عليه وتجهيزه وتكفينه، ومن ثم تعود لاستقبال قتيل جديد وهكذا.

والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه، فإسرائيل اليوم والذين وراءها وأمامها، استطاعوا نقل المعركة إلى الداخل الإسلامي دون أن يكلفوا أنفسهم شيئاً إلا النفخ في آذان المسؤولين التي هي أشبه ما تكون بكير النار، ليبدأوا بإشعال النار على مجتمعاتهم، وتتمخض مهمتهم في حمل الحطب.

فإسرائيل برؤياها الدينية التعصبية العنصرية، واستعمارها وإرهابها، وما تفعله يومياً من المذابح الجماعية أمام سمع العالم وبصره، لا علاقة له بالعنف والإرهاب وذبح الصرب للمسلمين واغتصاب نسائهم في البوسنة والهرسك، لا علاقة لها بالعنف والإرهاب، إنما الإسلاميون هم الإرهابيون وهم الأصوليون.. يرضى القتيل وليس يرضى القاتل!!

وقد لا يستغرب في عالم اليوم، ذي المناخ المشحون ضد الإسلام والمسلمين، أن يكون الأصوليون أيضاً هم وراء عنف الصرب واليهود والمذابح الجماعية في العالم.

صحيح بأن الغرب وإسرائيل يصرحون في كل المناسبات أن عدوهم الحقيقي هو الإسلام والمسلمون الأصوليون، لكن صحيح أيضاً أن الكثير من أبناء عالمنا الإسلامي، نتيجة للغزو الثقافي والاستلاب الحضاري والحاجة إلى الدعم السياسي، أصبحوا يشكلون خط الدفاع الأول بالنيابة عن الغرب وإسرائيل، في مواجهة الإسلام والمسلمين، تحت شتى التسميات، إلى درجة بدأت تؤكد للكثير من المسلمين على خطوط المواجهة وحتى المتطرفين منهم، كما يُنعتون، أنهم على صواب في ممارساتهم، ذلك أن ظاهرة العنف التي تعتبر حالة شاذة، وغير سوية ووسيلة للتغيير غير إسلامية،

لا تعالج ابتداء بالتنكر للإسلام والكيد له، والاستفزاز لأهله، والانتهاك لقيمه وحرماته، الذي نراه يمارس على أكثر من مستوى، وإنما تعالج بتقديم الصورة الصحيحة، والمعتدلة، التي تلتزم بالإسلام، وتشيع قيمه وأخلاقه، وتدافع عنه.

ولذلك نرى أن من أبرز الأسباب، التي تكمن وراء ظاهرة العنف والقهر والتسلط: مطاردة الإسلاميين، وعدم الدفاع عن اختيارهم ومنحهم حقهم الطبيعي في الحياة والاختيار، الأمر الذي يدفعهم لممارسة وسائل غير طبيعية للوصول إلى حقهم، وإن كل ما حولهم من الممارسات يبرهن لهم أن الحق للقوة، وأن الذين يتسلطون عليهم، ويتحكمون فيهم، لا يتسلحون بالحجة والمنطق، والمشروعية الانتخابية ولم يصلوا بها، وإنما بقدر ما يمتلكون من القوة والقهر، وأنه لا سبيل إلى الخلاص منهم وإيقاف تسلطهم إلا بالقوة والعنف.. ذلك أن العنف هو اللغة السائدة، لذلك كان لابد أن يختار كوسيلة معتمدة، ويكون الطريقة الوحيدة للوصول، والتمتع بحق الحياة وحق الحرية والاختيار.. وقد تكون جريمة العنف الحقيقية، فيمن يتسبب فيها، وليس عند من يمارسها فقط، لقد أصبح الشعار السائد في عالمنا الإسلامي مع شديد الأسف أن البقاء للأقوى، والأقوى ليس الذي يمتلك المبدأ والقيمة والحجة، وإنما الذي يمتلك السلاح.. فإذا أردت أن تبقى وتحافظ على وجودك، فامتشق السلاح، عد إلى حياة الحيوان الذي زوده الله بمخالب وأنياب ووسائل مادية لتحقيق حياته، واعدل عن تكريم الإنسان، عطل جميع خصائصك وعقلك وملكاتك، واتجه إلى تقوية أنيابك وعضلاتك.

وأعتقد أن القضية ليست بهذه البساطة والمصادفة، وإنما هي نية مبيتة لتفجير العالم الإسلامي، ذلك أن عسكرة النظام الإداري في الكثير من بلاد العالم الإسلامي، ودعمها والقبول بها، حتى ممن يدعون الحرية والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، والحيلولة دون الناس وما

يريدون، هو السبب الحقيقي وراء مظاهر العنف والاقتتال، الذي وصل إلى مرحلة الحرب الأهلية في كثير من المواقع.

والدلائل اليومية على أن عسكرة الأنظمة الإدارية وتحويل الإدارات إلى مخافر للأمن، في بعض بلاد العالم الإسلامي، كانت الغاية منها محاصرة الصحوة الإسلامية وشل حركتها وكبت أنفاسها، والحيلولة بينها وبين بعث موات الأمة، ابتداء من نجاح الأنموذج الأول في اعتماد العسكر لإسقاط الخلافة، وامتداداً إلى الكثير من المآسي التي تلفنا من كل جانب.

لقد حرم الإسلاميون من حقوقهم الطبيعية في الاختيار والوجود والتعبير عن أنفسهم، تحت شتى الادُعاءات والمعاذير والذرائع الواهية، في الوقت الذي يسمح فيه لغيرهم من اليساريين والعلمانيين، على الرغم من تجاربهم المخزية في الحكم والسياسة، وجميع أعداء الإسلام، ليس فقط بممارسة حقهم، وإنما التسلط على الآخرين، الأمر الذي لابد أن يؤدي إلى ممارسة واستنبات العنف وصناعة التطرف.

إن التوهم أن السماح للإسلاميين يمكن أن يحمل للمجتمع الويلات والإرهاب والإلغاء للآخرين ونزع الإيمان عنهم، ومصادرة للديمقراطية، وإشاعة للطائفية والإرهاب، هو حكم على النوايا، وحجج بائسة لا تقنع حتى أصحابها، فكيف تقنع الأمة؟ والمفارقات في هذا الأمر عجيبة حقاً، خاصة وأن الذين يدعون ذلك، يحملون تاريخاً من الإرهاب الفكري والاستبداد، يندي له جبين الإنسانية، وليس حاضرهم بأحسن حالاً من تاريخهم، لكن المفارقة تقتضي أن يقبل منهم الإرهاب الفعلي، ويدافع الإسلاميون ويلغى وجودهم، حماية للحرية.. ولا ندري أين هي؟ وتخوفاً من تطرف موهوم.. إن الطائفيات السياسية الفاقدة للمعيار والأخلاق، أشد خطراً من الطوائف الدينية.

فهل السماح لحزب وطني، يعني أن بقية الأمة ليسوا وطنيين، في منطق بعض فلاسفة السياسة اليوم؟ وهل السماح لحزب ديمقراطي، يعني أن

بقية الأمة ضد الديمقراطية؟ وهل السماح لحزب دستوري، يعني أن بقية الأمة ضد الدستور والدستورية؟

لماذا لا يطبق هذا القانون ذو الاتجاه الواحد، إلا على الإسلاميين؟ وهل تطبيق هذا القانون الجائر، قدم حلاً للمشكلة وأنهى قضية الانتماء الإسلامي، وقضى على مظاهر العنف التي تأكل الأمة وطاقاتها وإمكاناتها، أو أنه أزم المشكلة، وكرس البلاء؟ وهل ما مورس خلال أكثر من نصف قرن من الظلم والديكتاتورية والاستبداد السياسي، حل المشكلة، وألغى الوجود الإسلامي الفاعل؟

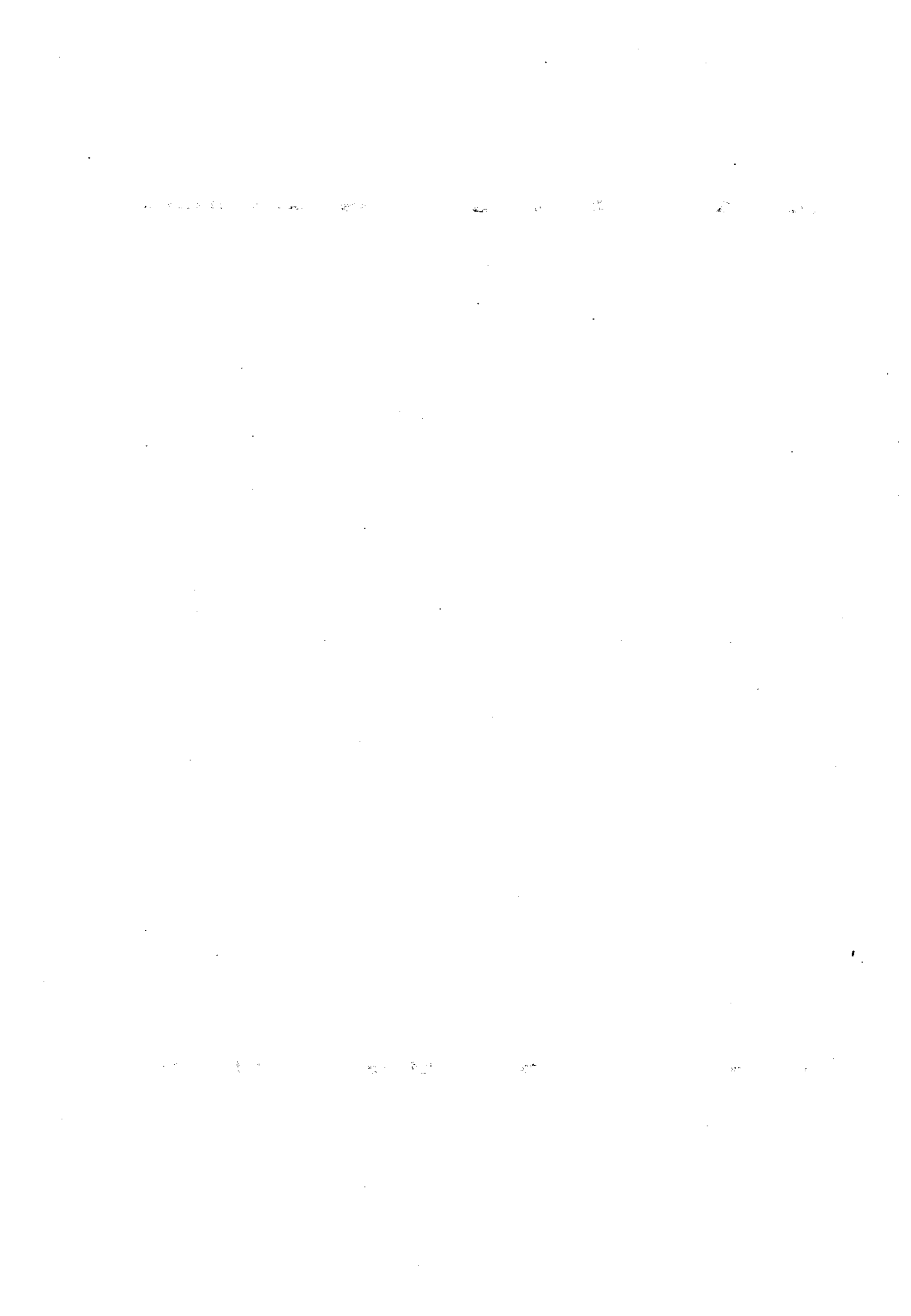
والحقيقة التي لابد من بيانها: أن القضية لم تقتصر على حرمان الإسلاميين من ممارسة حقهم في الإطار السياسي، وإنما امتدت تحت عنوان تجفيف المنابع، إلى إلغائهم من كل المواقع التعليمية والإعلامية والإدارية والعسكرية، وقد يصل الأمر إلى إلغاء الإسلام الفاعل من المناهج التعليمية والإعلامية، ويلغى أن يكون الإنسان منتمياً للدعوة الإسلامية، ويتحقق بالمظهر الإسلامي، ليكون ذلك سبيلاً إلى رفضه من كل المواقع وعدم الاعتراف به.. فكيف والحالة هذه، لا يمارس الرفض والعنف، إلا إذا افترضنا به أن يكون بليداً؟ إنهم يحرمون ـ كما أسلفنا ـ من حقوقهم الطبيعية، في الوقت الذي يفسح المجال لأعداء الإسلام لتبوّء كل المواقع..

إن الخوف الكاذب على الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في الكثير من عالمنا الإسلامي، جعلنا نمارس أسوأ أنواع العنف والاستبداد والديكتاتورية.. إننا نخاف على الحرية من الحرية.. وعلى الديمقراطية من الديمقراطية.. وعلى حقوق الإنسان من حقوق الإنسان.. وإن الخوف من الإسلاميين على الديمقراطية، منح الآخرين الحق في الاستبداد ووأد الديمقراطية.. ولا أظن أن الأمر أصبح يتطلب مزيداً من الفهم والاستدلال بأن المستهدف هو الإسلام والمسلمون، وليس حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن الذين يدعون ذلك تكذبهم ممارستهم وتوبخهم أعمالهم.

وسوف لا تحل القضية إلا بالاعتراف بالواقع، وعدم المكابرة بغير الحق، والتنادي إلى كلمة سواء، إذ لا يمكن أن يعقل أن يقبل الإنسان العادي أنه بالإمكان التصالح مع يهود وتطبيع العلاقات معهم، وحذف كل ما ينال من تاريخهم وعلاقاتهم بالمسلمين، حتى ولو كان قرآناً وسنة، واستمرار التقاتل بيننا.. إلا إذا قررنا الحقيقة المرة: أن من لوازم التصالح مع يهود، مواجهة الإسلاميين ودفعهم إلى التطرف، لتسويغ القضاء عليهم..

فهل يدرك الإسلاميون أبعاد المعركة، ويحسنون التعامل معها، ولا يمكنون لعدوهم من النيل منهم؟ وحصاد أجيالهم؟ أم سيبقون رصيداً جاهزاً لاستفزاز عدوهم، وجرهم إلى المعركة، للقضاء عليهم؟





حَقِيقَةُ الصِّرَاع

٢٣٩٥/١١

تجاوز حقائق العقيدة والقفز من فوق التاريخ[1]

التاريخ خير معلم، وهو المرآة الصادقة لصورة الأمة وحقيقتها، والمختبر الدقيق لعقيدتها وأفكارها ومسالكها، والمدخل الصحيح للتعرف على حاضرها وتقدير مستقبلها، وأي تجاوز أو غفلة عن التاريخ وإدراك صحيح لعبره، وأي قفز من فوق عطائه، أو تجاهل لحقائقه، سوف يلحق بصاحبه الخيبة والخسران.

ولعل ذلك الغياب عن التاريخ الخاص بالأمة المسلمة والتاريخ العام للأمم والشعوب، التي نعيش ونتعامل معها، هو أشد ما ابتليت به الأمة المسلمة اليوم، حيث تتراكم هزائمها وتتوالى خسائرها، بسبب عجزها عن قراءة التاريخ، والإفادة من حقائقه، التي وصلت إلى درجة اليقين.. إنها تعيش اليوم بلا ذاكرة، وتضيع عليها الجهات وتشرق بها الرياح وتغرب، ويأخذها عدوها حيث يريد، وحيث يظن، متوهمة أن في ذلك خيرها ونصرها.

ولعل حقيقة يهود في التاريخ العام، تشكل منجماً لا ينضب من العبر والعظات، سواء في ذلك علاقتهم بالأنبياء، وقيادتهم الدينية للعالم، أم صلتهم بالأمم والشعوب الأخرى، الخارجة عن تميز الشعب المختار، أو

---

(١) الشرق، ٨/١١/١٩٩١.

علاقتهم التاريخية بالمسلمين، أصحاب القيادة الدينية العالمية والرسالة الخاتمة، وكل الكيود والمؤامرات التي بدأت من المدينة المنورة، ولا تزال مستمرة على مختلف الأصعدة وبمختلف الأسلحة، وإن كانت الساحة الفلسطينية اليوم هي المجال الأوضح للمواجهة بين المسلمين واليهود، والصراع الديني والحضاري التاريخي، رغم المحاولات الكثيرة لقراءة الواقع بغير أبجديته الصحيحة، ووضع الصراع الحضاري والديني والتاريخي، في غير إطاره، تلبيساً على المسلمين، وتضليلاً للحقيقة.

وقد يكون الصراع الحقيقي، التاريخي والمستقبلي، إنما هو بين المسلمين واليهود، بكل تحالفاتهم، ونفوذهم في الحضارة العالمية، ونظامها الجديد.

وقصة بني إسرائيل في القرآن الكريم، والمساحة التعبيرية الكبيرة التي احتلتها من كتاب الله الخالد على الزمان والمكان، ورصد مسالكهم، وعلاقاتهم بأنبيائهم، ونكولهم عن حمل رسالة الله، وقتلهم الأنبياء، وخيانة العهود، ونقض المواثيق، وصناعة النفاق، وإشاعة أنظمة الربا، والسيطرة على المال، واستخدام الجنس وسيلة لتحقيق أهدافهم، ليست من باب المصادفة، وليست من قبيل القصص، وحكايات التسلية لتزجية الفراغ، وإنما هي حقائق يقينية، لابد أن تبقى حاضرة في وجدان الأمة المسلمة صاحبة الرسالة الخاتمة، في مواجهة أشد الناس عداوة لها، لتأخذ حذرها ولا تغفل لحظة عن أسلحتها وأمتعتها، قال تعالى: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ﴾ (المائدة: ٨٢).. وقال: ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ (النساء: ١٠٢).

لذلك كان ديدن يهود، ومن في إطارهم، إخراج المسلمين عن دينهم، حتى يلغوا ذاكرتهم التاريخية لأفعال اليهود، ومن ثم يكونوا قادرين في التغلب عليهم، حيث لا يمكن لهذا التغلب أن يحصل إلا بعد تغييب

الإسلام عن حياة المسلمين، وإخراجه من معركتهم مع يهود، ووصم دعاته وملتزميه بالإرهاب، والتطرف، لعزلهم عن ضمير الأمة، وإبعادهم عن معركتها الحقيقية، ومطاردة شبابه، واتهامهم بشتى التهم، وإيقاد المعارك الداخلية في البلاد الإسلامية، التي تصب في نهاية المطاف في مصلحة يهود، وتلغي كل القوى القادرة على المواجهة، وتقود للاستسلام لكل مطالب يهود.

ففي الوقت الذي يطارد الشباب المسلم، ويتهم بشتى التهم، ويحال بينه وبين التمتع بالحياة الطبيعية، والتحقق بفرص العيش الآمن، ويحرم من كل المواقع المؤثرة في الحياة، باسم حماية المجتمع من الإرهاب والتطرف والأصولية، في أكثر من بلد إسلامي، ويلغىٰ كل صوت غير صوت الحاكم في العالم الإسلامي، ويراد للناس أن يكونوا نسخة مكررة عنه، لا يرون إلا ما يرى، وتكتم الأنفاس، وتطارد المعارضة، وتصنف في خانة الأعداء والمتآمرين، ويرفض الإسلام كعقيدة مدافعة، نجد على الجانب الآخر الإسرائيلي، تكامل الأدوار وتقاسمها، وإطلاق العنان للمتطرفين والمتشددين والغلاة، وفسح المجالات لهم في الصحافة وكل وسائل الإعلام، وتقبل اليهودية عقيدة معتدية، ويقبل من أصحابها كل الممارسات، سواء في ذلك المعتدل منها والمتطرف.

وينطلق يهود في كل مفاوضاتهم وقراراتهم من الرؤية الدينية التوراتية، ويحاكمون العالم من خلالها، في الوقت الذي تمتد فيه الذراع الإسرائيلية اليوم، لمطاردة الشباب المسلم في معظم بقاع العالم، تحت شتى العناوين والمسميات، ويخرج الإسلام فعلاً من المعركة، ويعلن على رؤوس الأشهاد فصله عن الحياة.

وأعتقد لو أننا كنا صادقين مع قضايانا، ومؤمنين بحقنا، لكانت مظاهرات الغضب والاحتجاج على التفاوض مع يهود، واستحضار تاريخهم الطويل، من لوازم هذا التفاوض، وضروراته، ولكان التقوي بهذه المظاهرات والاحتجاجات، من أهم مظاهر قوة المفاوضين، ووسائل

ضغطهم، لكن المؤسف حقاً، أن تتوالى الصفعات على وجوهنا في كل المناسبات، دون تنبه واعتبار. . ففي إسرائيل تتوالى المظاهرات بما في ذلك مظاهرات عرب الأرض المحتلة، الرافضين للمؤتمر، وتنقل وسائل الإعلام صورها إلى العالم، كما تنقل ممارسات المحتجين والمتطرفين من يهود. . أما في العالم العربي، فكل من يرى غير ما يراه الحاكم، فهو متآمر وخائن ومجرم، لابد من مطاردته واعتقاله، وقد يصل الأمر إلى إعدامه.

وفي إسرائيل لا يستطيع رئيس الوزراء أن يبت في أي أمر من عند نفسه، ولابد من أن يرجع إلى المؤسسات الدستورية لأخذ القرار، أما في العالم العربي فلا حاجة لذلك، فالكل على عقل وقرار رجل واحد ملهم، يضع نفسه فوق مرتبة النبي عليه الصلاة والسلام، الذي قال له أصحابه: أمنزل أنزلكه الله، أم هو الحرب والكيد والخديعة؟ فيرون غير رأيه، ويتحولون إلى الموقع الآخر.

لذلك تأتي هذه المؤتمرات أشبه بعقود إذعان بالنسبة لمعظم حكام المسلمين، بعيداً عن رأي الشعوب واستشارتها، وعقيدتها، وتجربتها التاريخية ومتجاوزة كل حقائق العقيدة، والتاريخ، والواقع، بينما يستصحب اليهود، العقيدة، والدين، والتاريخ، والحاضر، ويستشرفون المستقبل، ويفيدون من كل رأي واتجاه.

لذلك قد لا يكون غريباً ما نشرته بعض الصحف العربية، من مطلبهم الأساس، وهو ليس الاعتراف بواقع الاحتلال لفلسطين فقط، وإنما لا بد أن تعترف الدول العربية بالحق التاريخي لليهود بفلسطين، كشرط للتفاوض لابد منه، حتى تلغي التاريخ، وتصوب الحاضر، وتضمن المستقبل. . أما نحن فننسى البعد الديني، والحوادث التاريخية، والصراع الحضاري، ونتوهم أننا قادرون على القفز من فوق ذلك كله.

الرؤية الإسلامية
والقراءات الخاطئة

لقد أكد الاستقراء، أن رؤية الإسلاميين للقضايا والمشكلات، وامتلاك القدرة على تفسيرها وتقويمها، ومعرفة أسبابها ودوافعها، وعدم المفاجأة بنتائجها وآثارها، كانت صائبة وصحيحة ودقيقة، وعلى رأس تلك القضايا والمشكلات، قضية فلسطين، بكل ظروفها وتطوراتها وتداعياتها ومراحلها، التي يمكن بحق وصفها: بأنها قضية المسلمين الأولى، والتي كانت وستبقى من الثغور المفتوحة والمستمرة في الجسم الإسلامي.. ذلك أنها تشكل الخندق الأول للصراع الحضاري والثقافي والعسكري، أو بكلمة جامعة: للصراع الديني بين الحضارة الإسلامية وما تمتلك من رؤية قرآنية، ومرجعية دينية عقائدية، وتاريخ طويل من التجربة الميدانية والمواجهة المتنوعة على كل المستويات، وبين الحضارة الغربية النصرايهودية بعهديها القديم والجديد.

ولعلنا نقول: بأن أرض فلسطين والقدس بشكل أخص، هي محور الصراع العالمي، وليس الصراع في الشرق الأوسط.. وإنها تحرك العالم كله، مهما حاولنا اختزالها، لتكون بين العرب واليهود، أو اختزلت أكثر لتكون بين الفلسطينيين واليهود، أو بين اليهود ومنظمة التحرير، باعتبارها «الممثل الشرعي والوحيد للقضية الفلسطينية».. هذا الاعتبار الذي جاء

---

(١) الشرق، ٥/١/١٩٩٣.

كجزء من التحضير بعيد المدى لما صارت إليه الأمور، حيث أخرجت القضية من إطارها الفلسطيني، والعربي، والإسلامي، والإنساني أيضاً.

وحيث أن المواجهة الحضارية بين الحضارة الإسلامية برؤيتها القرآنية، والحضارة النصرانية اليهودية بعهديها القديم والجديد، فسوف يتمحور ميدانها في أرض فلسطين، التي تشكل خط المواجهة الأول لهذا الصراع.. وقد لا نكون بحاجة إلى بيان موقع فلسطين في الرؤية الإسلامية، فهي قبلة المسلمين الأولى، والمسجد الأقصى فيها، قرين المسجد الحرام في رحلة الإسراء والمعراج، حتى إن الرسول ﷺ اعتبر الرباط في فلسطين هو الرباط، ولهذا مغزاه حيث أنها سوف تشكل محور المعارك الإسلامية المستقبلية وعمقها.

قال ﷺ: «ليأتين على الناس زمان، قوس الرجل حيث يرى منه في بيت المقدس، خير له وأحب من الدنيا جميعاً». (رواه البيهقي عن أبي ذر مرفوعاً).

وأخرج الإمام أحمد عن ذي الأصابع قال: قلنا يا رسول الله: إذا ابتلينا بعدك بالبناء أين تأمرنا؟ قال: «عليك ببيت المقدس فلعل أن ينشأ لك ذرية تغدو للمسجد وتروح».

وأخرج أحمد عن أبي أمامة الباهلي، أن النبي ﷺ قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله عز وجل وهم كذلك»، قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال: «ببيت المقدس، وأكناف بيت المقدس» (أخرجه البخاري).. وهذا يشير بشكل أو بآخر، إلى بشائر النبوة في تاريخ بيت المقدس الطويل، والمواجهة المستمرة، وكيف أنه كلما هزمت طائفة، أو حادت عن طريق الجهاد والشعار الإسلامي، حملت الراية الإسلامية والظهور الإسلامي أخرى، وقد لا نكون بحاجة إلى ضرب أمثلة من التاريخ القريب والبعيد.

ولعل السبب الرئيس في أن رؤية الإسلاميين لقضايا الصراع

الحضاري، بميادينه المختلفة، متميزة وأكثر دقة وصواباً وصدقية، هي في أنهم يمتلكون القيم الهادية والمعايير الثابتة، التي يقيسون بها الأشياء، ويحكمون من خلالها عليها، إضافة إلى التجربة التاريخية الغنية، في معركة الصراع العقائدي، التي لم تدع استزادة لمستزيد.

وحسبنا أن نقول: بأن هذه المعايير والقيم، ليست من وضع الإنسان، ولا من صنعه، وتشكيله، ولا تتحكم فيها رغبته وهواه، وإنما هي قيم خالدة ثابتة من خالق الحياة والإنسان، مجردة عن حدود الزمان والمكان، لذلك فهي تشكل للإنسان هداية ورؤية يقينية، ودليلاً ثقافياً، لا مجال للشك فيه، وبذلك يأمن المسلم الملتزم، التدليس والتضليل والضلال وغبش الرؤية، ويبقى مستمسكاً بالحق مهما تكاثفت وتكاثرت وعلت طبقات الغثاء، واشتدت الفتن، لأن هذه الرؤية للقضية هي في نهاية المطاف، دين من الدين، لا يمتلك المسلم معها أي خيار، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٣٦).

إذن فإن رؤية الإسلاميين للأمور، تحكمها قيم اعتقادية، وثوابت من الوحي، لا مجال لاهتزازها، أو تغييرها، أو تجاوزها، أو طمسها، أو القفز من فوقها، أو تأويلها.. وهذه الرؤية بالنسبة لقضية الصراع مع النصرانية اليهودية تتلخص فيما يلي:

إن هذا الصراع، هو صراع ديني بالدرجة الأولى، وفي النتائج الأخيرة، مهما حاولنا التدليس والتلبيس والتضليل، وتسمية الأمور بغير مسمياتها، لقوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (البقرة: ١٢٠). وإن هذا قرآن خالد مجرد عن حدود الزمان والمكان، وقيد سبب النزول.. وإن المشكلة للمتأمل، ليست في المسلمين، حيث شعارهم الدائم وعقيدتهم المستمرة: لا إكراه في الدين، وإنما المشكلة في العدوان المستمر عليهم من الآخر حتى الوصول إلى مرحلة الإلغاء للإسلام والمسلمين.

وقوله تعالى: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ﴾ (المائدة: ٨٢). وهذه العداوة لا تخص زماناً دون زمان، وإنما تشتد وتخبو، بحسب الظروف والأحوال.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ (البقرة: ٢١٧).. فالحرب مستمرة، بأسلحتها المتعددة.. ولعل سلاح السلم، أخطر من سلاح الحرب، ولن تتوقف إلا بإلغائنا، والانتهاء إليهم، حضارياً وثقافياً، والتخلي عن الإسلام، وفي ضوء ذلك يمكننا أن نفهم قول الرسول ﷺ: «الجهاد ماض إلى يوم القيامة»، وما ذلك إلا لأن العدوان مستمر إلى يوم القيامة.

وفي رؤية المسلم: أنه من المستحيل واقعاً وشرعاً، أن يسلط الله أعداء المسلمين عليهم تسليط استئصال وإلغاء، وإنما هي عقوبات وأذيات على المعاصي قال تعالى: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ﴾ (آل عمران: ١١١).

لذلك نهي المسلمون عن موالاة اليهود والنصارى، واعتبرت موالاتهم ردة عن الإسلام، لقوله تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ ﴾ (المائدة: ٥١).

هذه بعض أبعاد الرؤية الإسلامية لقضية الصراع، يدعمها رصيد من الشواهد والتجارب التاريخية، التي لا تخطىء ولم تخطىء، لذلك هي بالنسبة للمسلم دين وعقيدة، ولا مجال عنده للتفسيرات والتأويلات، والتحليلات والتحريمات الأخرى، حتى ولو جاءت من بعض من يدعون الإسلام، ذلك أن فصل القضية الفلسطينية عن واقعها وأبعادها وخلفياتها الدينية، هو إخماد لروح الجهاد، وفل للأسلحة الفاعلة، وعزل القيم الإسلامية عن حكم الحياة، وإسهام بخسارة المسلمين، ولون من السقوط في المفهوم العلماني للإسلام، أو ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزا: «الإسلام العلماني».

والأمر الذي نريد له أن يكون واضحاً تماماً: أن تنزيل هذه القيم على

الواقع، والالتزام بهذه الرؤية من الناحية العملية، مرهون إلى حد بعيد بالاستطاعة التي يمتلكها المسلمون. . وأن افتقاد الاستطاعة أو بعضها، في ظرف معين، لا يعني بحال من الأحوال إلغاء الرؤية القرآنية، ونسخ الأحكام الشرعية، وإنما يعني الاحتفاظ بها حتى يتم بناء الاستطاعة، خاصة وأن القضية تتمحور في رد العدوان، فعدم القدرة على رد العدوان لسبب أو لآخر، لا يغير شيئاً من حقيقة العدوان والعداوة، ويمنح الظلم أو العدوان المشروعية لأسبابه وآثاره المستمرة.

لذلك فليس مستغرباً أن يكون تغيير هوية القضية، والتدليس والتضليل السياسي فيها، وقراءتها بأبجدية مهزومة ومخطئة، رهيناً بتصفية الإسلاميين، وتجفيف منابع التدين في التعليم، والإعلام، والتربية والتوجيه، حتى تصل الأمور إلى القفز فوق القضية حتى من منابر المساجد، واستبدال اللغة في بعض البلاد التي تعتبر مفتاح هذا التدين، وأداة توصيله إلى الجيل. . لذلك يمكن القول: إن اشتداد المواجهة للإسلاميين، يأتي نتيجة طبيعية، ودليلاً واقعياً على صدقية ودقة الرؤية الإسلامية لقضية الصراع، لأن مرور الحلول مرهون بالقضاء عليهم.

والحقيقة التي لابد من طرحها هنا: أن مسؤولية الإسلاميين تتعاظم وتتصاعد يوماً بعد يوم، على كل المستويات، خاصة بعد أن صدق ظنهم واعتقادهم بالآخرين، بعد أن سقطوا وسقطت شعاراتهم ووعودهم وعهودهم وممارساتهم، وصبت جميعها في مصلحة العدو، كما كان مقدراً لها. . وأن أنظار الشعوب تتجه إلى الإسلام والإسلاميين، لأنهم هم الذين أدركوا القضية وعرفوا مساراتها. . وأن المنسلخين عن الإسلام من الاشتراكيين واليساريين والعلمانيين والليبراليين، هم في الحقيقة الرصيد المدخر لحضارة الغرب، وطليعتها إسرائيل في عالم المسلمين، وأنهم في الوقت نفسه رصيد لا بديل عنه للكثير من الأنظمة، التي تسير في فلك الغرب وإطاره الحضاري، ولذلك تراهم يتساقطون على الالتحاق بها، واللجوء إليها، والدفاع عنها في عالم المسلمين، على الرغم من التظاهر بالعداء، ذلك لأن

اليد التي تحركهم، هي اليد نفسها التي تحرك بعض الأنظمة في مواجهة الإسلام، باسم مواجهة الإسلاميين.

بقيت قضية في غاية الأهمية، أعتقد أنه لابد من طرحها للمناقشة، وهي: أن الإسلاميين يمتلكون القيم والثوابت التي تمنحهم الرؤية الصادقة والصحيحة لتفسير الأحداث وتقويمها. فهل يدرك الإسلاميون الواقع بدقة، ويبصرون وظيفتهم تماماً، وكيفية التعامل معه، من خلال الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة، ويستمسكون بأسلحتهم الفاعلة، ويحسنون الجهاد الفكري والتربوي، ولا يغفلون عن هذا السلاح الفعال، ويقدمون الإسلام على أنه الدين الوحيد البعيد عن العدوان والعنصرية، والتمييز والتسلط، وأنه هو وحده يمثل المشترك الإنساني، والملاذ الأخير للبشرية، حيث لا فرق فيه بين الناس إلا بالكسب الصالح والتقوى، ولا يعدلون عن ذلك إلى أسلحة مادية لا تقدم ولا تؤخر إذا ما قيست بما يمتلك الآخرون، حيث أصبح المطلوب الآن تشويه البديل الإسلامي، ومحاصرة رؤية الإسلاميين، والتخويف منهم، بعد أن سقطت جميع الوعود والعهود، ولم يعد من الممكن الدفاع عنها؟



حتى تتبع ملتهم[1]

«لا مفر للعرب من أن يجلسوا إلى طاولة المفاوضات، ويومها على إسرائيل أن تفرض شروطها كاملة، وأن تأخذ منهم ما لم تنجح في أخذه بالقوة المسلحة.

وعلى العرب أن يلبوا جميع مطالبنا، وسنجعلهم آنذاك يفهمون أن وجودهم في حد ذاته مكسب، وأن هذا الوجود سيكون مطابقاً لوجود إسرائيل.

إن الأوكسجين ـ حتى ـ سنجعلهم يدركون أنه بإمكاننا قطعه عليهم، عندما نريد».

هذه الفقرة، نص من كتاب موشي ديان: «ماذا نأخذ بالمفاوضات»، ويكاد يكون مضمونها هو بالضبط استراتيجية إسرائيل التفاوضية كما تظهر إلى الآن.. إنها تريد أن تتجاوز احتلال الأرض العربية الإسلامية إلى احتلال الإنسان العربي، والأسواق العربية، والمياه العربية، والسيطرة على مناهج التربية والتعليم والإعلام، وتطويعها لتكون في خدمة المخطط الإسرائيلي، أو ما يسمى بمقتضيات التطبيع والسلام.. إنها تتحدث اليوم عن سوق مشتركة للمنطقة، تقودها إسرائيل، وغايتها أن تسخر المنطقة العربية، ثروات، وسوقاً، وعمالة رخيصة، للتكنولوجيا الإسرائيلية، وللعبقرية

---

(١) الشرق، ٢٢/٦/١٩٩٣.

الصهيونية! والتحضير للحقبة اليهودية، والهيمنة الصهيونية، يتم على أكثر من مستوى، وأكثر من صعيد، ومن زمن بعيد، ونحن مانزال نحول الهزائم إلى انتصارات، ونتحدث عن سلام الشجعان والأقوياء، وكنا نقول في الماضي: إن إسرائيل احتلت الأرض ولم تحتل الإرادة العربية، وإننا خسرنا المعركة، ولم نخسر الحرب.. والواقع الذي تعيشه الجماهير العربية يقول: إننا نخسر اليوم السلم، كما خسرنا بالأمس الحرب، على الرغم من صور الإخراج والسيناريوهات المرسومة بدقة، لما اتفق عليه بالسر، والقدرة على فلسفة الهزائم التي تخصصنا بها لأكثر من نصف قرن، والتي كانت جميعها توظف لصالح الحقبة اليهودية، وتمهد لها.

والحقيقة التي لابد من الاعتراف بها: أن العالم العربي يمر اليوم بأسوأ حالاته، على مختلف المستويات، ولعل ذلك يمثل اللحظة المناسبة للسلام الإسرائيلي، بل لعل ذلك من لوازم السلام وشروطه، حيث لم يصل العالم العربي إلى حالة من التفكك والوهن والضياع والاقتتال، كما هو عليه اليوم.. ولم تكن هذه الحال عبثاً ومصادفة، وإنما هي ثمرة للتحضير الطويل للوصول بالمنطقة إلى حالة الاستسلام الكامل، حتى لقد بات الاستسلام مكسباً من المكاسب الكبيرة عند بعض أهلها وقادتها.

ونستطيع أن نقول: بأن إسرائيل استطاعت الإيقاع بين الأنظمة والشعوب، في الكثير من أنحاء العالم العربي، إلى درجة باتت بعض الأنظمة العربية تطمئن إلى إسرائيل، وتتعاطف معها، وتأمن جانبها، أكثر من اطمئنانها لشعوبها، وأن وظيفتها الوحيدة تتمثل اليوم في قمع الشعوب وترويضها للقبول بالحل الإسرائيلي.. كما أنها استطاعت إيهام بعض الأنظمة، أن الخطر عليها آت من شعوبها.. ولم تقتصر إسرائيل على الإيقاع بين بعض الأنظمة العربية وشعوبها، وإنما تجاوزت ذلك أيضاً إلى اختراق بعض الحركات الوطنية والقومية.. ولم تتوقف محاولاتها عند اختراق الحركات الوطنية، وإنما تحاول تجاوزها، إلى اختراق بعض الحركات الإسلامية، ومحاولة دفعها إلى ممارسات شاذة تغري بقمعها ومطاردتها

ومحاصرتها، والتأكيد بذلك لبعض الحكومات، أنها الخطر الحقيقي عليها، أو أنه لن يستقر لها وضع إلا بمطاردتها وقتلها.

وإسرائيل تدرك قبل غيرها، أن الخطر الحقيقي عليها يتمثل في الاتجاه الإسلامي، وأن الصراع الحقيقي التاريخي والحالي، إنما هو مع الإسلام والإسلاميين، لذلك لابد لها من الإيقاع بهم بشتى الصور والممارسات، وتحويل المواجهة لتكون بينهم وبين حكوماتهم.. ولابد من الاعتراف أيضاً أن هناك رصيداً من بعض الإسلاميين، ممن لم يدركوا طبيعة المعركة وحقيقة الصراع، جاهزاً للاستفزاز والاستجابة السريعة للوقوع في الشرك، والدخول في معارك غير محسوبة، سوف توظف في نهاية المطاف لمصلحة إسرائيل.

لقد استطاعت إسرائيل إغراء بعض الأنظمة ـ وهذا من لوازم التمكين للهيمنة اليهودية ـ بأن الخطر عليها وعلى المنطقة آت من الإسلام والإسلاميين الأصوليين، لذلك لابد من اعتبار الإسلاميين هم العدو الأول في المواجهة، لتخرب بيوت المسلمين بأيديهم.. ولم تقتصر على ذلك وإنما شاركت أيضاً بوضع الفلسفة المناسبة للحقبة القادمة، وذلك بأن مناهج التربية والتعليم والإعلام، تعتبر من المنابع الأساسية لتفريخ الإسلاميين الأصوليين، الذين يمثلون الخطر على الحضارة والمجتمع، ويحولون دون التطبيع والسلام المنتظر للمنطقة، لذلك لابد من تجفيف المنابع، وتعديل مناهج التربية والتعليم، وبرامج الإعلام، لتحول دون استنبات الإسلاميين، وتأمين التطبيع والسلام مع يهود، وهذا يتطلب إعادة النظر في مناهج التربية الإسلامية، واللغة العربية، والتاريخ، ليحذف منها كل ما يتعرض لليهود، أو لصفاتهم، أو تاريخهم، أو صراعهم، حتى ولو كان ذلك قرآناً أو حديثاً أو سيرة، أو تاريخاً أو نصوصاً أدبية.. ولم يقتصر الأمر على ذلك، وإنما باسم تجفيف المنابع، والتحضير للتطبيع والسلام، تجاوز الأمر أيضاً إلى تأميم المساجد، وتحويلها إلى إدارات رسمية، يخضع وعظها وإرشادها ودروسها، وأحياناً روادها، إلى رقابات مسبقة.

لقد باتت إسرائيل تتحكم بكل شيء، وتشترط ما يحقق لها هدفها،

وتراقب كل ما تريد، لاحتلال الإنسان العربي المسلم، بالسلام، بعد أن احتلت الأرض بالحرب، ولم يأت ذلك مصادفة وإنما ثمرة لتحضير طويل.

قال خبراء فضاء أوروبيون: إن القمر الصناعي الإسرائيلي «أفق»، الذي أطلق منذ أكثر من خمس سنوات، سيتجسس على العالم العربي، من المغرب إلى الخليج. ويقول مهندس إلكتروني في شركة «دورنييه الألمانية»: إن اهتمامات إسرائيل انصبت مؤخراً على تطوير أجهزة التنصت على المخابرات الهاتفية، وتسجيلها في كل أنحاء العالم العربي، وخاصة المخابرات التي تجري في سراديب وأقبية الأركان والوزارات، والهيئات الرسمية الحساسة. وإن الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال قطعت شوطاً كبيراً وأدت إلى نتائج خارقة.

وإن أهمية قمر التجسس، هي في قدرته الخارقة على التقاط آلاف المخابرات الهاتفية وتنقيتها، وتصنيفها، ودفع الجهاز الرقابي المختص في ذلك، في إيصالها إلى المركز التجسسي، في عملية لا تتجاوز الدقائق.

هذا عدا ما يفعله الموساد الإسرائيلي في العالم العربي، من إثارة الفتن، والاضطراب، والاقتتال، لتحضير المنطقة للقبول بالهيمنة اليهودية.

إن إسرائيل سوف تصنع السلام الذي تريد، السلام الذي يجعل المنطقة العربية كلها، بأسواقها، وطاقاتها، ومياهها، وإنسانها، في دائرة التحكم الإسرائيلي.

وسوف يكون من لوازم هذا السلام، ضمان التفوق الإسرائيلي، والسيطرة الإسرائيلية، والعلو اليهودي، والمزيد من السقوط العربي... إنه السلام الذي تصنعه إسرائيل اليوم وتشترط له ما تريد من التفوق والتحكم في المجالات المتعددة.. إن معاهدات السلام التي تخرج اليوم، هي أشبه ما تكون بعقود الإذعان، التي يمارسها القوي على الضعيف، والتي لن تمر في العالم الإسلامي ما لم يخرج المسلمون عن دينهم، ولن تقبل إسرائيل، ولا ترضى إلا بإخراج المسلمين عن دينهم.

فهل يدرك المسلمون ذلك، ويعتصمون بدينهم وقيمهم، ويعودون إلى التربية الأسرية، بعد أن افتقدوا الكثير من الحصون والمواقع في مجالات التربية والتعليم والإعلام، ليحولوا دون الاختراق اليهودي، ويحتفظوا بالإنسان المسلم الذي يدرك قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (البقرة: ١٢٠).

* * *

هل يخسر العرب حقوقهم بالسلام كما خسروها بالحرب[1]؟!

لابد أن نؤكد بادىء ذي بدء، بأن قضية فلسطين واحتلالها من قبل يهود، هي قضية العقيدة والتاريخ والحاضر والمستقبل، وهي قضية المسلمين جميعاً في كل زمان ومكان، لها أحكامها الشرعية التي لا خيار للمسلم من الالتزام بها، وأبعادها الدينية والتاريخية والجغرافية والحضارية، وأن تاريخها الجهادي يحتل معظم صفحات التاريخ، وأن معاركها طويلة وطويلة جداً، والكثير منها لم يحسم في جيل أو زمان، بل نقول: إن من طبيعة معاركها أن تكون طويلة، تجمع بين الكر والفر، ويسهم بها أجيال وأجيال.. وحسبنا أن نقول: إن الحروب الصليبية التي دامت قرنين من الزمان، لم تستطع أن تغير من هوية المنطقة، وتحملها على التطبيع مع الهزيمة، على الرغم من نشوء ثمانية أجيال في مناخ الحقبة الصليبية، وإن الميدان العسكري لم يكن الميدان الوحيد للصراع، وإنما امتد الصراع لمختلف الميادين والأصعدة الفكرية والثقافية الدينية والاقتصادية والعسكرية، وحفلت الحقبة الصليبية بالكثير من المعاهدات والمجاهدات والمخادعات.. لذلك نعتقد أن أي تعامل مع القضية، في غياب التاريخ والعقيدة والحق والعدل، سوف يبوء بالفشل ويكون عاجزاً عن تقديم أي حل أو معالجة، مهما بدا من المقدمات التي يتوهم أصحابها أنها مؤشرات

(١) الشرق، ١٥/١١/١٩٩١.

ومبشرات على طريق الحل. وأي تطبيع للهزيمة وتمهيد لقبول الاستعمار، في غياب الحق والعدل، سوف يشكل تحدياً واستفزازاً جديداً قد يؤخر الصراع أو يغير من طبيعته، ولكن لا يحسمه أو يلغيه..

ولا أدل على ذلك من انتفاضة عرب الأرض المحتلة وخاصة الأرض التي احتلت عام ١٩٤٨ ومضى أكثر من نصف قرن على عمليات التهويد والتطبيع، ومع ذلك نجد الأجيال الجديدة تتابع المسيرة وتجدد الذاكرة تجاه العدو، وترفض التعايش معه.. كما أن المعاهدات التي وقعت في المنطقة واستعادت بعض الأرض المحتلة، لم تستطع أن تحقق القبول بالاحتلال وتطبيع العلاقات مع العدو المحتل، على الرغم من كل الجهود والدراسات والبحوث والتدخل بمناهج التربية والتعليم، سواء على الجانب العربي، في محاولة لنزع المفردات الدراسية التي تكشف عن حقيقة العدوان وتاريخه الطويل، أو الجانب الإسرائيلي والتهويد لمناهج التعليم، والمعالم الإسلامية في الأرض المحتلة، بل لعل المواجهات المتعددة التي سجلتها الساحة العربية في مصر، أو الشعب المصري، على المستوى الفردي والجماعي، على الرغم من معاهدة كامب ديفيد، تفوق جميع المواجهات التي سجلت على الساحة العربية عامة، وحتى عند أهل القضية أنفسهم.

من هنا نقول: إن أي حل أو عهد أو تفاوض، يتجاهل الحقائق الأساسية للمشكلة الفلسطينية، سوف يبوء بالفشل، وأي تعامل سطحي مع القضية ذات العمق التاريخي والديني، لا يغير من الحقيقة شيئاً، ولا يلزم حتى الذين اختيروا لتوقيعه، ولا يخرج عن أن يكون هدنة لاستئناف مواجهات جديدة عندما تتاح الفرصة، لأن العهود التي تتجاهل حقائق الأمور، وحقوق الشعب وإقامة العدل، هي في الحقيقة عقود إذعان، وشروط مفروضة، في ظروف لا يملك صاحبها خياراً.

والحقيقة التي لابد من الإشارة إليها هنا: أن العرب وخاصة في تاريخ القضية الفلسطينية المعاصرة، كانوا يتحركون من خلال أمنياتهم ورغباتهم، لا من خلال الإعداد المطلوب للتعامل مع الواقع، بمتغيراته السريعة

والمستمرة. . ولابد أن نعترف أن اليهود كانوا الأقدر على التعامل مع الظروف الدولية وتسخيرها لمصالحهم، وتكريس احتلالهم، فلقد راهنوا على النظام الدولي في مراحل الصراع والتناقض والحروب الباردة، وأفادوا منه الكثير، وهم اليوم أسبق إلى الإفادة من النظام الدولي الجديد. . ولعل الهجرات اليهودية السوفيتية، والاعتراف الدبلوماسي من الاتحاد السوفييتي، والتسلل إلى أوروبا الشرقية، وشراء مؤسسات الإعلام، والحضور الاقتصادي، يعتبر مؤشراً على مقدرتهم على التعامل مع المتغيرات. . أما نحن فلانزال محلاً للمتغيرات ومزرعة للتجارب، وكثيراً ما نقتصر على رد الفعل ونعجز عن الفعل، وكثيراً ما راهنا على الحصان الخاسر، وخاصة في زمن الصراع والحرب الباردة والساخنة. . وأخشى ما نخشاه أن نكون عاجزين عن فهم النظام الدولي الجديد، وحسن التعامل معه ،وتوظيفه لخدمة قضايانا، وبذلك نخسر السلم كما خسرنا الحرب، لأن الكثير منا لا يبصر للمواجهة إلا ميداناً واحداً، وكأنه مصاب بعمى الألوان، في الوقت الذي يفيد عدونا من كل الظروف. . وأخشى ما نخشاه، أن يحمل لنا النظام الجديد تكريس الاحتلال، والموافقة على شرعيته، وعدم الاقتصار على واقعيته، وبذلك نخسر الحرب والسلام معاً.



غرباء في أوطانهم..
مستوطنون في أوطان غيرهم[1]

نقلت الأنباء أن الوكالة اليهودية، أعلنت مع مطلع عام (١٩٩٣): أن ٤٠٠ ألف و٤٥٥ يهودياً من الاتحاد السوفيتي سابقاً، استقروا في فلسطين منذ بداية موجة الهجرة في ديسمبر ١٩٨٩.. وأوضحت الوكالة المعنية باستقبال الوافدين، أن ٤٦٠ ألف مهاجر وصلوا إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٢، من بينهم ٦٤ ألفاً من الاتحاد السوفيتي.. وكان ١٧٠ ألف مهاجر وصلوا في العام ١٩٩١ من بينهم ١٤٥ ألفاً من الاتحاد السوفيتي.. وقد سجلت الهجرة من الاتحاد السوفيتي أعلى مستوى لها في ديسمبر ١٩٩٠ مع وصول ٣٦٦٢٥ مهاجراً إلى ١٨٥ ألفاً خلال العام ١٩٩٠.

وتتوقع الوكالة اليهودية وصول ١١٠ آلاف مهاجر في العام الحالي ١٩٩٣، من بينهم مائة ألف من الاتحاد السوفيتي.

وأعلن مكتب الإحصاء الوطني: أن عدد سكان إسرائيل والقدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل، يبلغ ٥,١٩٢ مليون نسمة في مطلع العام ١٩٩٣، وقد سجل زيادة بنسبة ٢,٦ بالمائة، بالمقارنة مع العام الماضي (١٩٩٢) إضافة إلى العمل على وراثة وشراء الخبرات العلمية والنووية.

إلى هنا وينتهي هذا الخبر الرعيب، الذي يثير الشجون والاستفزاز

(١) الشرق، ١٩٩٣/١/٥.

والتحدي، ويفتح الجروح النازفة، التي يحاول كثيرون التعامي ء ها والتطبيع معها، وتعطيل الحس العربي الإسلامي تجاهها، والاستمرا في تدمير الطاقات والإمكانات البشرية والمادية المأمولة لمواجهتها، لأن تدمير الطاقات الإسلامية من لوازم الصورة المطلوبة.

والمعروف أن أي يهودي في العالم بمجرد دخوله أرض إسرائيل، يتمتع بكافة حقوق المواطنة التي يتمتع بها أي فرد في الدولة، دون النظر إلى جنسيته ولونه ومكانته الاجتماعية، يكفي أن يثبت أنه يهودي.. وهذا التدفق البشري المتشبع بالرؤية الدينية التوراتية إلى أرض المعاد، يجتاز الحدود الجغرافية والأعراف الدولية، والانتماءات الوطنية، وقوانين الجنسية، والصعوبات المالية، والمخاطر الأمنية، في سبيل تحقيق رؤياه الدينية التي يفرضها على العالم العربي، نواة العالم الإسلامي.. ولا يصل فرد إلى إسرائيل إلا وتكون الوكالة المعنية باستقبال الوافدين، قد هيأت له المسكن والحياة المستقرة، حيث تمتد المستوطنات في كل الاتجاهات، وتلتهم مساكن أهل البلاد الأصليين وأراضيهم، وتطمس كل ما يمت إلى تاريخهم وثقافتهم ودينهم. ونحن في العالم العربي لانزال نعيش في غرفة الانتظار ونمني أنفسنا بالحديث عن الهجرات المعاكسة، التي تهدد الوجود اليهودي في فلسطين، كما نمني أنفسنا بالحديث عن الأزمات، الاقتصادية والسياسية، التي سوف تقضي على الكيان الإسرائيلي من داخله، لتستمر حالة الحذر والسبات العام، والتمكين ليهود من الأرض العربية، حيث لم نعد نكتفي بذلك، بل نمكن لليهود اليوم من الإنسان العربي أيضاً، وذلك بتطبيع الهزيمة والاحتلال، وتجريده من أسلحة المقاومة المادية والمعنوية.

وكم كان يتمنى الإنسان أن تقوم وكالات في العالم العربي الإسلامي تعنى بإعداد المبعدين الذين تقوم إسرائيل بترحيلهم عن أراضيهم وتطردهم إلى خارج فلسطين سنوياً.. كما تعنى بهجرة الأدمغة والسواعد والطاقات والأموال، التي تغادر العالم العربي والإسلامي، وتقوم بدراسة أسباب الطرد، من الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، والعجز الغذائي، حتى

ندرك عمق المأساة التي نعيشها، والمستقبل الرعيب الذي نقدم عليه، حيث يفرغ العالم الإسلامي من طاقاته، من عقوله وسواعده، وخبراته، وأمواله، ليفقد مناعته ومقاومته، ويمكن ليهود ليس من فلسطين فقط، وإنما نعينها على تشكيل وبناء إسرائيل الكبرى في المنطقة، ذلك أن الأموال والأدمغة المهاجرة إلى الغرب، تتحول ثمراتها لتكون في خدمة يهود.

إن الإصابات الداخلية في العالم العربي والإسلامي، وإضعاف جهاز المناعة على مختلف الأصعدة، هو الذي يمكن للجراثيم الخارجية من غزو الجسم والفتك به، كما يمكن للجراثيم المستوطنة من اليقظة والتقوي، لتلتقي مع العدو الخارجي في عملية التدمير.. إن الفراغ النفسي والثقافي والروحي والمادي، هو الذي يسمح للوافد أن يمتد بأرضنا ونفسنا ونسيجنا الثقافي والاجتماعي.. وإن الذين يحاولون تفريغ الأمة من عقيدتها وإسلامها وتاريخها وثقافتها، هم جنود في جيش العدو، مهما حاولوا التضليل الإعلامي، والزيف الوطني، والظهور بمظهر الحريص على مصلحة الأمة.. إنهم جزء من الصورة المرسومة لمستقبل المنطقة، التي تمكن للحقبة اليهودية أن تجتاح العالم العربي والإسلامي.

إسرائيل التي تفرغ الأرض المحتلة من طاقاتها وخيراتها، وتطرد سكانها وتبعد صفوتها ونخبها، تستقبل المدد البشري للاستعمار الاستيطاني، من الاتحاد السوفيتي، صديق العرب القديم، والغطاء الدولي والسياسي والمالي من أمريكا، صديق العرب الجديد.

وكيف لنا أن نلوم أمريكا والاتحاد السوفيتي سابقاً، وإسرائيل، ولا نلوم أنفسنا ونحن نمارس طرداً للطاقات ومحاصرة لها، أشد مما تفعله إسرائيل؟! ومعظم المواطنين في العالم العربي، هم مهاجرون في أوطانهم، أو مهجرون من أوطانهم، الأمر الذي سيتمخض في المستقبل القريب لمصلحة إسرائيل.. وقد يكفينا في ذلك بعض الإحصاءات الإجمالية عن العقول والطاقات المهاجرة إلى الغرب، التي تشكل الدم المتدفق في جسمه،

والمرتكز الأساسي في إنجازه.. ويكفينا أن نلقي نظرة سريعة على أبواب السفارات الغربية والأمريكية والكندية في كثير من بلدان العالم الإسلامي، لنتصور هول المأساة القادمة علينا، دون أن يجرؤ أحد منا على طرح الموضوع، وتحديد المسؤول عنه بشجاعة.. وهؤلاء الذين يهاجرون أو يجدون فرصة المهاجرة هم من المحظوظين جداً، ذلك أن ما يعادلهم أو يزيد، هم من نزلاء السجون والمعتقلات السياسية، عدا المطاردين في حياتهم ومعاشهم، الذين يعانون الغربة في أوطانهم، بسبب الألغام والفتن التي تفجر في العالم الإسلامي، لتكون سبيل التدخل الخارجي لعالم منكوب لا يستطيع أن يدير أمراً، بحيث يصير التدخل الخارجي سبيل الخلاص، أو خشبة الخلاص.

والناظر في أحوال العالم العربي والإسلامي، يجد الكثير من الفتن المفتعلة، والصور الشاذة، التي لا نعتقد أن إسرائيل بعيدة عنها.. إن معظم معاركنا الداخلية قتال في غير عدو.. إننا نكسر أسلحتنا بأيدينا وندمر طاقاتنا لمصلحة عدونا.. ولا نتجاوز إذا قلنا: إن معظم شباب العالم الإسلامي الفاعل المتدين الملتزم، اليوم بين سجين، ومطارد، ومهاجر، وأية دعوة للتدين والحصانة الفكرية والاستقامة، أصبحت جريمة لا تغتفر في بعض بلاد العالم الإسلامي نتيجة للفتن والهمس الخفي لإعداء الإسلام في الخارج، وعملائهم في الداخل، حتى إن إسرائيل عندما انتقدت في عملية الإبعاد الأخيرة لصفوة من أهل الأرض المحتلة قالت: إنها لم تفعل مع هؤلاء الأصوليين إلا جزءاً يسيراً مما تفعله بعض الأنظمة العربية، وإن ممارستها لا تقاس بالواقع العربي على مختلف الأصعدة!

والحقيقة التي لا مهرب من الاعتراف بها: أن عللنا وإصاباتنا التي تمكن لعدونا، إصابات داخلية: ﴿هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ (آل عمران: ١٦٥) ﴿فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ﴾ (إبراهيم: ٢٢).. فلماذا نلقي بالتبعة على غيرنا، إعفاء للنفس؟

إن العدوان على الإسلام والإسلاميين في العالم الإسلامي، هو الذي

أغرى الأعداء بأن يفعلوا فعلهم في البوسنة والهرسك، وليبريا، وكوسوفو، وبورما، وكشمير... إلخ.

وإن هدم المساجد وتحنيط دورها، وتعطيل رسالتها، واعتبارها مصدر الخطر، وهوانها على أهلها، هو الذي أغرى اليهود بحرق وهدم الأقصى، وأغرى الهندوس بتدمير المسجد البابري، ويغري تلامذتهم في العالم الإسلامي بالعدوان على المساجد.

إن التعسف وسوء التصرف من بعض الأفراد، الجهلة بالإسلام، لا يجوز أن يؤدي إلى شك في نشاط المؤسسات الإسلامية، ومحاصرة الشباب الإسلامي، الذي هو أمل الحاضر وعدة المستقبل، والدرع الواقية من العدو، إنما يجب أن يؤدي إلى التصويب والتسديد، وطرح الصور السليمة والبديلة.. لكن الحقيقة التي لا نريد الاعتراف بها، أن بعضنا يتخذ من الصورة الشاذة والمشوهة، ذريعة لمحاربة الإسلام نفسه، وعزله عن ضمير الأمة، وتقديم الأمة فريسة سهلة ليهود ومن وراءهم.

وبعد، فهل نستطيع أن نقول: إن محاربة الإسلام باتت هي المؤشر الصحيح على الجنود في جيش العدو، المجندين، والذين يعيشون في داخل الأمة المسلمة؟

وهل نمتلك الجرأة الكافية على المراجعة والمصارحة، وإيقاف المعارك المفتعلة، التي تستنزف طاقاتنا وأموالنا، وتحصد شبابنا، ونتصالح مع أنفسنا، قبل أن نفكر بالصلح مع عدونا، على حساب أرضنا وعرضنا، ونعلم أن الإسلام هو درع الأمة الواقية، وهو سبيلها في الصمود والنهوض، وإنه ليس حكراً على جماعة أو حزب أو حكومة أو نظام أو مؤسسة أو جمعية، وإنه دين الله للبشر جميعاً، فندرك مسؤوليتنا تجاه ديننا وأمتنا، وإن سبب إصاباتنا هو الإنسلاخ عنه، وليس الالتزام به؟

أمة اقرأ
التي لا تقرأ[1]

هذه بعض القراءات البسيطة والمحدودة، أضعها أمام القارىء الكريم، وفي تقديري أنها تشكل بعض النوافذ التي يمكن النظر من خلالها إلى الكثير من الحقائق والتفسيرات، التي تتجاوز بعض صور التضليل الإعلامي والضلال الثقافي والسياسي، التي تمارس على الكثير منا، وتساهم بحالة السبات العام في هذا الزمن الردىء، زمن الانكسار والتراجع والتمكين لفلسفات السقوط، وتطبيع الهزائم، والقضاء على روح الأمة وقدرتها على المواجهة، واستشعار التحدي، والحس بالهزيمة، وبناء القدرة على الاستجابة وإدراك واقعها بكل صوره وأبعاده وتركيباته المعقدة، وإبصار المستقبل الذي ينتظرها إن هي بقيت سادرة في غيها، مهملة شأن نفسها، ناسية أمر ربها، مناقضة لتاريخها وتراثها، غافلة عن أسلحتها وأمتعتها، يميل عليها عدوها ميلة واحدة: ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ (النساء: ١٠٢).

لقد أصبحت الأمة اليوم لا تمتلك سلاحها، وإذا امتلكت لا تمتلك استعماله في الدفاع عن نفسها، كما أنها لا تمتلك كيفية استخدامه.. إنها لا تمتلك أموالها وخيراتها أو مواردها، لأنها باتت محتلة في عقولها وسواعدها ومواردها.. ووصف الزمن الذي صرنا إليه بالرداءة، بسبب فعل أهله في

---

(١) الشرق، ١/١٢/١٩٩٢.

مراحل الفتن، استعمله القرآن عندما وصف الأيام بالنحسات، بسبب غفلة أهلها وإتيانهم المنكرات في تجمعاتهم، وكثرة الخبث.

وسوف اكتفي بإيراد بعض القراءات، وتقديمها كمعلومة بعيداً عن أي مداخلة أو تعليق:

○ أوردت مجلة المجلة التي تصدر في لندن، في عددها ٦٦٧، بتاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٩٢، تحت عنوان: أوضاع انتخابية فاضحة:

«انتقد كلينتون موقف بوش من ضمانات القروض، وقال: إنه يعارض مبدأ إقامة دولة فلسطينية، وإنه مستعد للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ووعد بأنه سوف يحرص كل الحرص على احتفاظ إسرائيل بتفوقها العسكري على العرب، وأنه لذلك يجب عدم بيع أي سلاح لدولة عربية بدون استشارة وموافقة إسرائيل مسبقاً».

وعن محادثات السلام قال: إن إسرائيل قدمت تنازلات كبيرة! ولم تقابلها أي تنازلات من العرب.

وفي إحدى خطبه روى كلينتون بصوت غلب عليه التأثر، قصة لمستمعيه، خلاصتها: أن قسيساً كان صديقاً لعائلته، أوصاه وهو على فراش الموت، بألا يساوم أبداً في الحفاظ على سلامة إسرائيل، لأنه لو أصاب إسرائيل ضرر، فسوف يغضب الله عليه.. وقال: إن وصية القسيس كان لها موقعها في قلبه، فوعده بألا يقصر في هذه الرسالة.. ولذلك فهو مصر على أن يبر بوعده الذي قطعه على نفسه مهما كلفه الأمر.

○ نشرت جريدة الندوة السعودية، في عددها ١٠٣٠٦، الصادر في مكة المكرمة، بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ تحت عنوان: مبعوث من كلينتون إلى تل أبيب:

إن الرئيس المنتخب بيل كلينتون أوفد مبعوثاً خاصاً إلى إسرائيل للتباحث مع رئيس الحكومة إسحاق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريز.

وهذا المبعوث هو: «ستيوارت اينستات»، وهو من أركان حملة كلينتون الانتخابية، وعمل في إدارة الرئيس كارتر، كما أنه من أعضاء مؤسسة «سياسة الشرق الأدنى»، وهي مؤسسة بحوث تخدم إسرائيل.

وسوف يبحث «انيستات» مع المسؤولين في الكيان الصهيوني عدداً من القضايا، تمهيداً لتسلم مهام الإدارة الجديدة بما في ذلك الزيارة التي سيقوم بها رابين للولايات المتحدة في مارس القادم.

○ ونشرت جريدة الخليج التي تصدر في الشارقة، بتاريخ ٢١/٣/٩١:

يقول وزير خارجية أمريكا الحالي جيمس بيكر، في معرض سرده لقصة تنشئته الدينية في تكساس: «لقد احتلت دولتان على نحو خاص، مكاناً في ضميرنا، وهما: الولايات المتحدة حيث نعيش، وإسرائيل القديمة التي شهدت مولد الديانة المسيحية، ولذا فإن إسرائيل تمثل جزءاً من القيم التي اعتز بها».

وحسبنا أن نعلم أن «كالفين»، رائد حركة الإصلاح الديني في أوروبا، كان يهودي الأصل: وأن مارتن لوثر صاحب حركة الإصلاح الديني، كان يتصرف من خلال إيحاء أصدقائه اليهود.. وأن ٦٠٪ من الأمريكيين بروتستانت.. وأن ١٥٪ تقريباً من قسس البروتستانت الذين يمارسون الوعظ يوم الأحد في الكنائس النصرانية، يهود.. وأن البروتستانت يستعملون في صلواتهم التوراة (العهد القديم)، وأنهم يؤمنون بفكرة أرض المعاد، وإعادة بناء الهيكل، والوعد الإلهي لإسرائيل.

وأن اليهود وصلوا في الإطار الكاثوليكي أيضاً، إلى الحصول على وثيقة التبرئة المشهورة: تبرئة اليهود من دم المسيح، وإبطال العقيدة والعبادة النصرانية في ذلك الموضوع، لقرون طويلة.

إذا عرفنا ذلك، أدركنا البعد الديني والسياسي الذي يتحرك فيه يهود عالمياً (راجع كتاب الأصول الإنجيلية). ولم يقتصر اليهود على ذلك، بل

لايزالون يحاولون الوصول إلى المواقع المؤثرة في العالم الإسلامي، على مستوى المؤسسات الحاكمة أو المؤسسات الشعبية والدينية، على حد سواء. لقد هزمنا نحن المسلمين عسكرياً، واحتلت أرضنا لأكثر من قرنين في الحروب الصليبية، ولعقود متطاولة في عصر الاستعمار الحديث، لكن لم نهزم روحياً وثقافياً، فبقيت خميرة النهوض النفسية، ففعلت فعلها، فنهضنا وناهضنا، ورددنا الحملات الصليبية على أعقابها، وواجهنا الاستعمار الحديث، لكن المشكلة اليوم، في إشاعة فلسفة الهزائم وتطبيع الهزائم، ومحاولات إلغاء خميرة النهوض، وتحقيق الهزيمة الثقافية والروحية للأمة، أو تهزيم الأمة إن صح التعبير، وقتل طاقاتها وتفجير الألغام على حدودها، أو في شوارعها، أو جامعاتها ومعاهدها ومصانعها، ومحاولة يهود التسلل إلى مؤسساتها، لإفسادها من الداخل، والاستمرار في الكيد المدروس والهمس الخفي الذي يخضع لكل المواصفات المطلوبة، والتخطيط المذهل بأن الخطر الذي يهدد الحضارة العالمية، ويتهدد الأنظمة الحاكمة ليس من يهود وهيمنتهم وتأثيرهم، وامتداد زراعتهم في العالم الإسلامي، وإنما من الدعوات الأصولية التي تشكل عدو إسرائيل الحقيقي، حتى لا يكاد يجمع العالم اليوم كإجماعه على مطاردة الأصولية والأصوليين.. ولعل من وسائل ذلك: ممارسة الضغط والتحدي والاستفزاز لدفع بعض العناصر المتحمسة لصناعة التطرف، وبعض العناصر المتطرفة للقيام بانفجارات تمكن لإعداء الإسلام، وتؤكد الهمس الخفي الذي يوحي به يهود، فيصبح بأسنا بيننا شديداً، ونكفي إسرائيل أعداءها وخصومها، ونمكن لها على أيدينا، فنخسر الحرب والسلم معاً.. لقد أصبح معيار التطرف والاعتدال هو القبول باحتلال إسرائيل أو رفض الاحتلال.

لا شك أن غياب القراءة والثقافة الصحيحة هي مشكلة عالمنا الإسلامي اليوم، وقد لا يكون الأمر عفوياً، وإنما هو من لوازم الهزيمة والسقوط الحضاري.. فتمكين الشعوب من القراءة والاطلاع، يزيد من وعيها وإدراكها واستشعارها لحقوقها وواجباتها، فتخرج من القطيع الذي

٢٤٢٣/١١

يساق وبسهولة إلى مرعاه ومذبحه، وتفسد على القائمين على أمرها الدور المرسوم لهم.

إن أمة ﴿إقرأ﴾، أصبحت اليوم لا تقرأ، وإذا قرأت قرأت بأبجدية مغلوطة كما يراد لها.. ونخشى أن نقول: إنها تخرب بيوتها بأيديها، وتنال من نفسها ما لم ينل عدوها منها. إن معركتنا مع يهود مستمرة استمرار الحياة نفسها، وقد لا تحسم بمعركة أو بعصر أو بجيل، بل تطول وتطول، حتى تتوقف الحياة على الأرض، متراوحة بين كر وفر حتى تقوم الساعة، ويتغير نظام الحياة، فينطق الحجر والشجر، وتشكو الدنيا من فساد يهود.. والشر من لوازم الخير.. فهلا نتحقق بالرؤية القرآنية الخالدة عن يهود؟ وهلا نعتبر بالتاريخ الطويل، أم إننا مصرون على حالة السبات العام، وتكريس الجهل بديننا الذي يقود إلى الجهل بعدونا؟



احذروا الاختراق[1]

محاولات الاختراق للعالم الإسلامي والمسلمين لم تتوقف لحظة واحدة، منذ أن اختص الله هذه الأمة بالرسالة الخاتمة وأورثها الكتاب، وتحولت القيادة الدينية للعالم من بني إسرائيل إلى المسلمين، وبعد أن أدرك يهود في أعقاب معركة بدر ما صار إليه أمر الإسلام من الظهور والتمكين فقالوا: «إنه أمر قد توجه»، أي أنه بالغ وجهته، فاستنفروا وبدأوا رحلة الكيد والمكر والمخادعة والمواجهة، على أكثر من صعيد، وبمختلف الوسائل.

ولعل من الحقائق الخالدة خلود القرآن نفسه، لأنها حقيقة قرآنية: أن الصراع مع يهود مستمر استمرار الحياة، وأن هذا الصراع سوف لا يتوقف ولا يهدأ، وإنما قد تختلف أسلحته وتتبدل مظاهره وأشكاله وشوكاته، حتى تتوقف الحياة، ويتغير نظام الكون، وتختل سننه وقوانينه، فينطق الحجر والشجر، وتتكشف كل المواقع اليهودية المخبوءة بين المسلمين، ولا تحسم المعركة إلا بتوقف التاريخ البشري.

وقد يكون هذا من طبيعة الحياة وسنن التدافع البشري، وتداول الأيام بين الناس ـ والشر من لوازم الخير ـ حتى ولو لم يكن الظهور ليهود بشكل علني ومباشر، لأنهم يحرصون دائماً أن يكون الأغيار هم أدوات الصراع وضحاياه.

هذه السنة الجارية أكدها القرآن، ولفت نظر المسلمين إليها، وقدم

---

(١) الشرق، ٢٠/٧/١٩٩٣.

عليها الشواهد والوقائع من حياة المجتمع الإسلامي الأول، مجتمع القدوة، الذي يعتبر بحق المختبر الإنساني الذي اتضحت وتأكدت من خلاله تلك السنن، ليأخذ المسلمون حذرهم، فيعيشوا حالة اليقظة الدائمة والاستنفار: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُوا۟ جَمِيعًا ﴿٧١﴾ ﴾. (النساء: ٧١)، ولا يغفلون لحظة واحدة عن أسلحتهم وشوكاتهم المتنوعة، فاليهود أشد الناس عداوة للمؤمنين: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ﴾ (المائدة: ٨٢)، وعداوتهم مستمرة: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ (البقرة: ٢١٧).. ولن يرضوا عن المسلمين، مهما قدموا التنازلات، وتساهلوا بالتزام أحكام دينهم: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾ (البقرة: ١٢٠). هذه سنن وقوانين مستمرة استمرار الحياة، دعمتها شواهد السيرة، ويؤكدها الواقع المعاش. ولولا أن هذه قوانين وسنن مستمرة، لما كانت آيات القرآن خالدة، مجردة عن حدود الزمان والمكان، ولما كان لهذه التحذيرات أي معنى، ولانقلب القرآن من كتاب هداية وخلود، تتأكد شواهده في كل زمان ومكان، إلى كتاب قصص وحكايات وتواريخ طواها الزمان الماضي.

إن إيماننا بخلود القرآن يعني: أن ما عرض له من سنن وقوانين، مطردة ومستمرة.. لكن المشكلة كل المشكلة اليوم، هي في تغييب الرؤية القرآنية عن حياة المسلمين، وفكرهم، وهو الشرط الأول للوقوع في الفخاخ والشراك اليهودية، وليصبحوا لقمة سائغة في فم الأعداء، بأفكارهم وثرواتهم، يلوكونهم كيف يشاؤون.. ولعل من المفارقات العجيبة أن يبلغ المكر اليهودي مبلغه من بعض الرؤوس المتنفذة في العالم الإسلامي، فتعمل على إقصاء الرؤية القرآنية، وتعطيل الحس الإسلامي ومحاربة الصحوة واليقظة الإسلامية في مناهج التعليم، ووسائل الإعلام، لصالح يهود، وتساهم ولو بشكل سلبي في ارتداد المسلمين عن دينهم وتحويلهم عنه، وتكريس غفلتهم عن أسلحتهم وأمتعتهم، وهذا أقصى ما يتمنى يهود أن يصلوا إليه، حتى يمكن لهم في الأرض.

ومع إيماننا بأن الله حافظ لدينه، ومؤيد للعاملين في سبيله، وأن العاقبة والنصر دائماً للمتقين، وأن أعداء الدين لا يضرونا إلا أذى، ويستحيل عقلاً وشرعاً وواقعاً أن يستأصلونا: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾، وحتى هذا الأذى، هو من قبيل الاستفزاز والتحدي والمنبه الذي يعيد للأمة صوابها ويقضي على العناصر الرخوة والشائخة في حياتها، إلا أن عدم الإصرار واستمرار الحفظ، مرهون في تحريض اليقظة الدائمة عند المسلمين، لاستشعار التحدي والكشف عن أساليب يهود في المكر والكيد والمخادعة، وإعادة البناء للداخل الإسلامي، حتى لا تكون هناك أية فرصة للاختراق والامتداد في داخلنا، خاصة وأن تاريخنا القريب والبعيد يحمل لنا الكثير من الشواهد والأدلة، على ألوان وأشكال من التسلل والتجسس والاختراق، وأبعاد من المواجهات، لم تدع استزادة لمستزيد.

فعندما عجز اليهود عن المواجهة المباشرة، تسللوا إلى داخل الصف الإسلامي، وشكلوا مراكز شيطانية لصناعة النفاق والمنافقين، الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإيمان، ويتحمسون له، كانوا: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ (البقرة: ١٤)، فكم من المراكز الشيطانية اليوم التي يخلو إليها الكثير من الناس، ويخرجون للاندساس في صفوف المؤمنين، والتظاهر بالحماس لقضيتهم؟!.

كما حاول اليهود بكيد ومكر، التسلل إلى الصف الإسلامي والتظاهر بالإيمان والدعوة إليه ومن ثم الارتداد والخروج، للتأثير على المسلمين، واطراحهم عن دينهم: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَٰبِ ءَامِنُوا بِالَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوٓا ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾﴾ (آل عمران: ٧٢). وكم هي الأحزاب والجماعات والنحل والملل التي خرجت في عالم المسلمين اليوم، تدعو إلى العلمانية والماسونية وإسقاط التكاليف الشرعية، وإبعاد الدين عن حكم الحياة، ولا يدري الكثير من أتباعها أنها صناعات يهودية لعالم المسلمين، إلا بعد فوات الأوان؟!

ولم يكتف يهود بذلك، ولما لم يستطيعوا أن يحرفوا النص القرآني،

عمدوا إلى التفسير والتأويل، فكانت الإسرائيليات في التفسير هي المؤامرة الثقافية والفكرية الأولى، لتدمير فكر المسلمين من الداخل.

وأكثر من ذلك، فهم لايزالون يندسون في الداخل الإسلامي.. والذي يقرأ يجد الشواهد الكثيرة، فتاريخ عبد الله بن سبأ، ودوره في الفتنة الكبرى، وموسى بن ميمون في الأندلس، الذي حفظ القرآن وتفقه في المالكية، وكان له ما كان، ثم عاد إلى يهوديته في مصر، ويقرأ في التاريخ المعاصر عن أخبار إيلياهو كوهين، الذي أتقن العربية وتحمس للقضايا الوطنية، ووصل إلى أخطر المواقع، ويقرأ اليوم عن الكثير من الحوادث والأحداث التي تمارسها الموساد، ليس على مستوى الحكومات والمؤسسات الرسمية فقط، وإنما على مستوى الأحزاب والجماعات والمنظمات، حتى وصل بها الأمر إلى التفكير بإيجاد عناصر وتدريبها على أعمال الجاسوسية، وتثقيفها بالثقافة الإسلامية المطلوبة، وإلباسها الزي الإسلامي، ودفعها إلى بعض الممارسات والحماسات للإيقاع بالمسلمين، وتشويه صورة الإسلام والمسلمين في العالم الإسلامي والعالم، وهذا ليس جديداً علينا.

فعبد الله بن أُبي بن سلول رأس النفاق والمنافقين، كان يصلي بالصف الأول وراء الرسول ﷺ، ولم يكتف بذلك، وإنما ينتهر ويعنف من يتكلم والرسول يخطب، حتى يحسن الاستماع.. وهو هو الذي تولى كبر الإفك والإساءة إلى بيت النبوة والطعن بشرفها.. وهو هو الذي كان وراء التمكين لهزيمة أُحد وخلخلة الصف، كان هذا، والوحي يرصد كل تحرك، والمسلمون هم خير القرون.. فكيف حالنا اليوم، وكم ابن سلول يقفون في الصف الأول، وقد ارتقت أساليب التجسس والاختراق، إلى درجة لو أدركها الإنسان، لتشكك في أقرب الناس إليه؟ وما الإصابات التي ماتزال تلحق بالعاملين للإسلام إلا بسبب غفلتهم، وبسبب جيوش العملاء الذين يقذفون إلى داخلهم، ويحرضونهم على ممارسات وأفعال ليست من طبيعة دينهم وأخلاقهم وتكون سبباً في تدمير وشل حركتهم.

لقد بُحت الكثير من الأصوات وهي تحذر من هذا الخطر، وتدلل عليه

بالأدلة المادية، ومع ذلك مانزال نصر، حكاماً ومحكومين، على التجاهل والتقاتل، حيث بلغنا من أنفسنا ما لم يبلغه عدونا منا.. إنها مشكلة النفاق المعاصر، سواء أدركه البعض أو لم يدركوه، والذي مايزال يمتد ويمتد في غياب الرؤية القرآنية الخالدة، التي بدونها لا تتحقق المناعة المطلوبة.

ولعل الجماعات الإسلامية ومحاولات الاختراق التي تستهدفها، هي الأكثر مسؤولية اليوم لإدراك عصر التجسس والنفاق المعاصر، وما يتطلبه من الحيطة والحذر، حتى يتوقف الاختراق والمخادعة للذين آمنوا.. وبشيء قليل من متابعة الأحداث، والقراءة المتأنية، ندرك الكثير مما نحمل عليه، ونفسر الكثير من الصور المصنوعة للإرهاب والتطرف هنا وهناك.. فهل نأخذ حذرنا من محاولات الاختراق لإسلامنا، وجماعاتنا، التي لم تتوقف لحظة واحدة، وندرك خلود الرؤية القرآنية فنتحصن بها؟ والله غالب على أمره.



يهود الدونمة
من جديد(١)

الذي كان يدرك المقدمات بشكل صحيح وسليم، والتحضيرات القريبة والبعيدة على المستويات كلها، سوف لا يفاجأ بالنتائج التي انتهت إليها القضية الفلسطينية، بل يعتبرها طبيعية ومتسقة مع مقدماتها تماماً، ولاشك عندي أن الذين فوجئوا بالنتائج، لم يبصروا المقدمات، ولم يدركوا أبعادها المرسومة مسبقاً، ورضوا لأنفسهم أن يستمروا كضحايا للتضليل السياسي والثقافي والتعليمي والإعلامي، وحتى الثوري والعسكري.

ولعلنا نقول: إن ضحايا التضليل والضلال، هم الرصيد المطلوب والجاهز دائماً، ليكون محلاً للتمكين لكل الإصابات والنكبات والأزمات والكوارث وفلسفات الهزائم، التي تلحق بالأمة بل هم جزء أساس من تلك المقدمات التي أوصلت إلى هذه النتائج، التي تعتبر أكثر من طبيعية.. ونستطيع أن نقول بصراحة شديدة: إن الأمة العربية والإسلامية، أو بعض الأنظمة والقيادات التي تحكمها، والتي أدت وظيفتها على الشكل المطلوب، هي التي وصلت بالأمة إلى مرحلة الوهن وحالة الغثاء، والقابلية التي تؤهلها للسقوط والرضوخ لما يراد لها، ويفرض عليها، وقتلت روح المقاومة في حياتها، وأفقدتها معانيها، بعد أن سلبتها حريتها، وزرعت حواس الذل والخنوع في نفسها، حتى أصبحت من خوف الموت في موت،

(١) الشرق، ٢١/٩/١٩٩٣.

ومن خوف الذل في ذل، وأصبحت من شدة استعبادها والاستبداد الواقع عليها، والطغيان السياسي والظلم الاجتماعي الذي يمارس فيها، مؤهلة تماماً لقبول العدو، لأنه سوف لا يلحق بها من المظالم والمساوىء، أكثر مما هو واقع بها، لذلك نقول: إن الذي يفاجأ بالنتائج ويفزع منها الآن، هو إحدى ضحاياها، ذلك أن الصورة التي انتهت إليها الأمور ليست وليدة اللحظة، وإنما هي ثمرة لتحضير آثم طويل كان يحيك في الصدور، ويطبخ في السر، ويخشى أن يطلع عليه الناس. قال رسول الله ﷺ: «والإثم ما حاك في صدرك وخشيت أن يطلع عليه الناس»، وهذا شأن المفاوضات السرية، التي تكيد للأمة.

والذي يعزينا نحن المسلمين، أن التاريخ لا يمكن أن يختزل بموقف، أو بقرار، أو بجماعة، أو بمنظمة أو بمعاهدة، أو بقيادة أو بنظام حكم، أو ببطولة وشجاعة مدعاة أو موهومة، وأن العقيدة لا يمكن أن تنتقص بإفك سياسي أو ثقافي أو اجتماعي أو فكري. وأن الأمة المسلمة في مسارها التاريخي الطويل، كانت تتعرض للسقوط كلما اهتز انتماؤها لهذا الدين، وضعف التزامها بقيمه ومبادئه.. وأنه لا يمكن أن يحكم عليها من فترات مرضها وسقوطها وغفلتها، وإنما بما تمتلك من قيم سماوية صحيحة، وتجربة تاريخية غنية، وصراع مع يهود تاريخي مديد، ومبشرات إلهية واعدة، تبقى قادرة باستمرار على التجاوز ومعاودة النهوض، والقضاء على العناصر الرخوة والشائخة في حياتها، والخروج من التيه من جديد، ذلك أن الإسلام بكتابه وسنة نبيه ﷺ، كان دائماً قوتها الدافعة في فترات النهوض، ودرعها الواقية في مراحل السقوط.

بل لعلنا نقول أكثر من ذلك: لقد كانت القيم والأخلاق والتعاليم الإسلامية، حتى في حالات السقوط والانكسار العسكري، أقوى من جند الغالب، وسواعده، واستطاعت هضمه وتحويله لاعتناق الإسلام، والتضحية في سبيله، وقد لا نكون بحاجة إلى إيراد الشواهد التاريخية.

ولعل في الحقبة الصليبية التي دامت أكثر من قرنين من الزمان، وكانت ضحايا المسجد الأقصى لوحدها أكثر من سبعين ألف قتيل، وحيث وقعت معاهدات، وتواطأت جماعات وأقليات دينية مع العدو الصليبي، حتى إن بعضها جند أكثر من ثلاثين ألف مقاتل من الأشداء للتعاقد مع الصليبيين، حتى ظن بأن الأمة قد تودع منها درساً وعبرة. وكيف استطاعت الأمة المسلمة التجاوز لمأساتها.

وليس الإعصار المغولي بأقل أثراً من العدوان الصليبي، حيث انقلب المغول فيما بعد، جنوداً للإسلام، يدافعون عنه وينشرون تعاليمه.

إن وعود الله لهذه الأمة صادقة كل الصدق. وإن أعداءها لا يضرونها إلا أذى.. قال تعالى: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ﴾ (آل عمران: ١١١)لأنها صاحبة الرسالة الخاتمة الخالدة.. وهذا الأذى لابد منه لتأديبها على معاصيها، وتنبيهها على تفريطها، وذلك عندما يكثر الخبث في حياتها، ولعل تسليط يهود عليها هو أعلى درجات العقاب والتحدي، حتى لو سوغ ذلك بمعاهدات واتفاقيات هي في نهاية المطاف أشبه ما تكون بفتاوىٰ السلطان المستبد، لا يعبأ بها، لأنها لا تحرم حلالاً، ولا تحل حراماً، لأنها لون من عقود الإذعان والاستعمار الذي يكرس الذل والظلم والهوان، ولا يقوم على الحق والعدل.

وقد يكون من المفيد التذكير، أو فتح بعض النوافذ التاريخية على مسار القضية والتحضير لها على المستويات المتعددة، لعل ذلك يساهم برفع حالة الاندهاش، ويخفف من هول المفاجأة، التي يعاني منها البعض، ويحولنا من حالة البكاء على الأطلال، ومحاولة استرداد الماضي، التي لم نحسن غيرها، إلى شيء من البصارة والوعي وامتلاك القدرة على التعامل مع الحاضر، ورؤية المستقبل، والخروج من حالة التلاوم.

ذلك أنه قد يكون المطلوب الآن، أكثر من أي وقت مضى، أو قد يكون السؤال المطروح بإلحاح: كيف نتعامل مع مرحلة ما بعد سلام

الإذعان، أو مرحلة الاستسلام؟ كيف نتعامل مع المرحلة من خلال معرفة كاملة ودقيقة باستطاعتنا وما صرنا إليه، وحالة يهود واختراقهم الكامل للكثير من مواقعنا؟ كيف نستطيع الاحتفاظ بالأمة، وتحصينها بعقيدتها، عدة كفاحها ودرع صمودها، ووسيلة وقايتها من الذوبان، إذا لم نكن قادرين على التغيير والمواجهة في هذه الحقبة القادمة، التي يمكن أن نسميها بحق الحقبة اليهودية الثانية؟

ونستطيع أن نقول: إن بقيت الحال على ما هي عليه من وهن الانتماء، وضعف الالتزام بالقيم الإسلامية، فسوف تكسب إسرائيل معركة السلام كما كسبت معارك الحروب، التي وقعت جميعها لمصلحتها، ذلك أن المتتبع لبعض الأمور، يتأكد بما لا يقبل الشك، أن بعض الحروب جاءت لاستكمال جغرافية الدولة اليهودية في هذه المرحلة.

ولعل إسرائيل أدركت بشكل مبكر، مكامن القوة عند خصومها والسلاح الفعال في أيديهم، بل لعلنا نقول: إن مشاركة الإسلاميين في معارك الجهاد في فلسطين، وبلاءهم الحسن، وتضحياتهم الكبيرة والمقدورة، كانت بمثابة القنابل المضيئة والأضواء الكاشفة، وكانت هي السبب وراء النكبات التي بيتت لهم، والبلاء والمحن التي ألحقت بهم، والسجون والمعتقلات والقتل الذي مورس عليهم ومايزال، حتى إن بعض ملاحق المعاهدة تنص بصريح القول على أن من أهدافها محاصرة وملاحقة ومواجهة الحركات الدينية الأصولية، التي تشكل الخطر المستقبلي عليها، وهذا ليس بجديد.. فمن المعلوم أن دولة الخلافة الإسلامية، على وهن التزامها بالإسلام، كانت الجدار الذي لم يستطع اليهود أن يظهروه للوصول إلى إقامة الدولة في فلسطين. وقد حاولوا شراء زعامة الدولة وإغراء السلطان عبد الحميد بالمال وغيره، فباءت محاولاتهم بالفشل، بسبب بقايا التدين التي كانت تحكم تصرفاته ومواقفه، فأدركوا أن الدين والتدين هو العدو الحقيقي، فتحولوا إلى صناعة زعامات بديلة من نوع آخر، وكان سبيلهم إلى ذلك الدخول في الإسلام ظاهراً والكيد له من الداخل.. ونستطيع هنا أن

نقول: إن التاريخ يعيد نفسه تماماً، وإن الاختراق اليهودي المباشر، وغير المباشر، بدأ يجتاح المؤسسات الإسلامية وبعض تجمعات العمل الإسلامي، لتشويه صورة الإسلام والتنفير منه.

فجاء دور يهود الدونمة: أنور باشا وجمال باشا وإبراهيم وجاويد... إلخ، وطرحوا شعار القومية الطورانية كبديل عن الرابطة الإسلامية، وعمدوا إلى العسكر ـ وما أسهل صناعة الزعامات فيهم ـ لتنفيذ المهمة، فكان بطل التنفيذ الناجح كمال أتاتورك، الذي اعتمد فيما بعد كنموذج للعسكر والأتاتوركيات في الكثير من بلاد العالم الإسلامي، وتفجرت دولة الخلافة، ومازال شظاياها تتفجر في كل البلاد التي كانت تابعة لها لمصلحة يهود وتحول يهود الدونمة إلى فلسطين والعالم العربي، ليتابعوا مهمتهم في إثارة النعرات القومية والإقليمية والعرقية والدينية، التي تمزق الجسد الإسلامي الواحد، وتحوله إلى شيع وأحزاب حيث كان من لوازم إسقاط الخلافة تدمير كل ما يمت إليها بصلة، وتقطيع كل أوصالها.. وتحاول إسرائيل اليوم، تفجير الصحوة الإسلامية، والقضاء على اليقظة الإسلامية، باختراقها والتسلل إلى مواقعها بلون جديد من يهود الدونمة، الذين لما ينتهي دورهم في العالم الإسلامي، بل لعلنا نقول: إن دورهم سوف لن ينتهي حتى تقوم الساعة، ويتغير نظام الكون، وينطق الحجر والشجر ويبين مخابيء يهود في أوساطنا.

وبدل أن تتحول قضية فلسطين من نقمة إلى نعمة، وتصبح منبهاً حضارياً يعيد يقظة الأمة، وينهي غفلتها، ويجمع طاقاتها، ويعيد التزامها بالقيم الإسلامية، ويمتن انتماءها، ويمنحها الرؤية الصحيحة، ويبصرها بعدوها، ويجعلها تستشعر التحدي، أخذت القضية مسارات أخرى على يد الذين يحضرون لها، لتكون سبيلاً إلى النكبات والأزمات والنكسات السياسية والعسكرية.. والخشية كل الخشية أن تتحول في هذه المرحلة، إلى لون من الاقتتال والتآكل الداخلي، والعجز عن التعامل معها، وامتلاك القدرة على قبول الرأي الآخر، والحوار المفتوح، ونعود لعقليتنا السابقة نفسها التي

كانت سبب البلاء، عندما كنا نتوهم أن الطريق إلى فلسطين لابد أن تمر بدمشق، أو عمان، أو بيروت، أو القاهرة، أو بغداد، وكذا وكذا . . . وإذا بحقيقة الأمر، أن طريق يهود إليها، كان من فوق أجسادنا جميعاً.

* * *

٢٤٣٥/١١

الانتفاضة
وتجديد ذاكرة الأمة(1)

قد لا نغالي إذا قلنا: بأن القدس وما حولها من الأرض التي بارك الله فيها، كانت دائماً محوراً للصراع الدولي، ومحركاً للأحداث العالمية بشكل مباشر أو غير مباشر، بل لعل من أطول فترات الاستعمار والمواجهة، وجولات الكر والفر، كانت في هذه المنطقة، وسوف تستمر والله أعلم، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وتتغير معالم الحياة وقوانينها المألوفة، فيتوقف الفساد والإفساد، وينطق الحجر والشجر، إشارة إلى مواطن الفساد التاريخي، للقضاء عليها: هذا يهودي ورائي تعال فاقتله.

والقرآن الكريم الخالد، المجرد عن حدود الزمان والمكان، يقول في سورة الإسراء، ولأرض الإسراء: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ﴾ ويقول: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾. وهذا الكلام الإلهي، يوحي باستمرار المعارك والتدافع الحضاري: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾. واستمرار التداول بين الناس وتدافع الحق والباطل ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾.. ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً﴾ وهذه سنة الحياة.

لذلك فالحكم على المنطقة من خلال حقبة تاريخية، أو جولة حربية،

---

(1) الشرق، ١٥/١٢/١٩٩٢.

أو معركة موقوتة، أو غلبة طارئة، واعتبار ذلك هو الصورة الحقيقية والنهائية، فيه الكثير من المجازفة والتجاوز والخلل.

فالذي يقرأ عن الحروب الصليبية التي دامت قرنين من الزمن، ونشأ في مناخ الهزيمة الصليبية ثمانية أجيال، يظن أن هذه البلاد قد تودع منها، وانتهت إلى غير المسلمين.

والذي يعيش الحقبة اليهودية ونفوذها، وسيطرتها وامتدادها وغطرستها، والسقوط العربي في مواجهتها، يتملكه الإحباط والانكسار النفسي، إذا غفل عن التاريخ وعبرته.

والمتأمل، يجد أن الحقبة الإسرائيلية الحالية، قد لا تخرج بعمومها عن الانتظام في تاريخ المنطقة، ذلك أن سجلها التاريخي، وعاء كامل للحروب والمعاهدات والخيانات والسقوط والنهوض، وكل عوامل النصر والهزيمة، بل لعل في تاريخ الحروب الصليبية: من الابتسلام، وشيوع فلسفات الهزائم، والتمزق، والتشرذم، بسبب تفجير الألغام المزروعة في الجسم المسلم، وإثارة الخلافات الدينية والعرقية والإقليمية والقبلية والقومية، التي ما تزال آثارها إلى الآن، ما يفوق الحال التي صرنا إليها، ويكاد لا يصدق، وهذا لاشك من بعض الوجوه، يحتفظ لنا بالأمل، إذا كانت عندنا القدرة للاعتبار.. لكن المشكلة اليوم، في محاولة قطع جذور الأمة، وتجفيف منابع اعتبارها.

لذلك فقد لا يكون غريباً أن تدرس إسرائيل حقبة الحروب الصليبية، وتقيم لذلك الندوات في جامعاتها، وتستدعي علماء وأساتذة في التاريخ، وتقيم حواراً كبيراً، وتبرز الدور اليهودي خلال الحقبة الصليبية، وتحاول استخلاص العبرة من تلك الحروب، وتتجنب عثارها، وتسرق تاريخنا، للاعتبار به، بعد أن سرقت أرضنا، واحتلت عقلنا، وتتحكم اليوم بالكثير من قراراتنا.

نعود إلى القول: بأن معارك المنطقة طويلة ومستمرة، لا تحسمها

معركة، ولا تحكمها معاهدة، ذلك أن أي حل أو معاهدة تناقض عقيدة المسلم، وحقه الطبيعي، وتجافي العدل وتشيع الظلم، محكوم عليها بالسقوط مهما طال الزمن.

إن المسلم الذي يتعبد بالقرآن يومياً خمس مرات، عدا النوافل والتلاوات الأخرى، لا يمكن بحال من الأحوال أن يقبل بفلسفة الهزيمة وضياع الحق، والموافقة على الظلم، حتى ولو كان عاجزاً في مرحلة من المراحل، لأنه لا يمتلك إمكانية التصرف. إن القدس بشكل خاص وفلسطين بشكل عام، ليست ملكاً لرجل أو دولة أو منظمة أو مؤسسة أو جيل أو عصر، إنها ملك أجيال المسلمين، كل المسلمين، في كل العصور، وإن أي تصرف يغاير هذه الحقيقة، لا يلزم حتى صاحبه عندما يستشعر عقيدته، كما لا يعتبر مصدراً لإلزام أحد.. إنها تصرفات لا تملك أن تحل حراماً أو تحرم حلالاً، فهي ليست مصدراً للتشريع، وإنما أخطاء أو تصرفات قسرية، تضاف إلى تاريخ الأخطاء الكثيرة في سجل المنطقة.

وقد لا يكون أمر الانتفاضة التي تدخل الآن عامها السادس، غريباً ولا مستهجناً على تاريخ فلسطين الطويل، وإنما هي أحد المسارات الطبيعية لهذا التاريخ الحافل بالانتفاضات والثورات والمواجهات، التي لا تخبو ولن تخبو، حتى يعود الحق إلى نصابه، وحتى يستدير الزمان ويرجع كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، فيعود المسلمون لإدارة الأماكن المقدسة.. ذلك أن المسلم هو الإنسان المؤهل الوحيد، بما يمتلك من عقيدة تحرم الإكراه على الدين، وتعترف بالحرية الدينية للناس جميعاً، وتعترف باليهودية والنصرانية وأتباعهما، نقول: إن المسلم هو المؤهل الوحيد لإدارة هذه الأماكن.. ولعل الفترة التي كان الأمر فيها للمسلمين، هي أفضل الفترات أماناً وسلاماً واستقراراً، والتاريخ شاهد ذلك.

والذي نحب أن نذكر به: أنه ليس المطلوب من الانتفاضة تحرير الأرض، وتحقيق النصر، بما تمتلك من الوسائل البسيطة، والمحاصرات

الرهيبة من العدو والصديق، حسبها أنها جددت ذاكرة الأجيال باتجاه العدو، واحتفظت بروح الأمة الجهادية، وأدانت ممارساته الوحشية وأبرزت صورته الحقيقية للعالم.

إن الانتفاضة انتصرت وحققت أهدافها، حيث ضمنت تواصل الجهاد، ونقل روحه إلى الجيل القادم، حتى لو عجز هذا الجيل عن تحقيق شيء، فلعل المهمة تتحول إلى الجيل القادم.. ولعل عظمة الانتفاضة التي امتدت خمس سنوات، في أنها نظمت صغار الأمة وكبارها، وأدانت كل محاولات التطبيع والتعايش مع الظلم والهوان والاحتلال، وإن كان لا يرى بعضهم منها إلا أحد أزرار الضغط للحد من أطماع إسرائيل في مفاوضاتها مع العرب.

وطبعاً لا يغيب عن إسرائيل أن الانتفاضة خرجت من المسجد، وأن المسجد كان ولايزال منطلق الانتفاضات الجهادية الكبرى، حيث لا تزال عقيدة الأمة ومقدساتها هي الأقدر على الصمود والتصدي، إلى درجة سميت معها الانتفاضة بثورة المساجد، لذلك كان الهم الأول لإسرائيل، محاصرة المسجد وشل وظيفته، وإخراج الانتفاضة منه، والحيلولة دون العودة إليه، لأنه العدو الأول والأخير لها.. فيوم الجمعة هو دائماً يوم الاستنفار الكبير، والحيلولة بين الجيل وبين الوصول إلى المسجد الأقصى، للتزود والانطلاق من جديد.

وبالإمكان القول: إن إسرائيل نجحت إلى حد بعيد في فرض حصار على المسجد، وإخراجه من المواجهة، ومدده الدائم، وإخراج أهله منه.. ولم تقتصر في ذلك على فلسطين المحتلة، وإنما تجاوزتها إلى كثير من أنحاء العالم الإسلامي، حيث اصطناع المواجهات مع رواد المساجد، العدو الأول لإسرائيل.. وإسرائيل بقدرتها على الهمس الخفي، والتخويف من الإسلام والمسلمين، وتسللها إلى الداخل الإسلامي، وزرع الألغام والإغراء بالصدام، الذي سوف يكون خير ضمانة لها واستمرار لعدوانها، أصبح أمراً لا يخفىٰ على أحد.

٢٤٣٩/١١

لقد وقع في خلد كثير من المسؤولين في عالمنا الإسلامي، أن الخطر عليهم ليس من إسرائيل، وعدوانها، واحتلالها وأطماعها في الأرض والمياه والأسواق، وإنما الخطر الحقيقي من المساجد وروادها، وبذلك حققت إسرائيل حلمها في شل حركة المسجد بأيدي المسلمين أنفسهم، لأنها لو فعلت ذلك بنفسها، فإنها ستستنفر المسلمين للجهاد، وعندها سوف تخسر كل شيء.. فهل يقع المسلمون في الشرك؟ ويكون بأسهم بينهم شديداً؟ وفي ذلك فرصة إسرائيل التي لم تكن تحلم بها.

والله غالب على أمره.



عملية الإبعاد شاهد إدانة للنظام الدولي الجديد[1]

أمر هذا العالم غريب جداً في نظرته للقضايا والمشكلات، وحكمه عليها وتعامله معها، وقد يكون حال العالم العربي الإسلامي أشد غرابة ومفارقة، حيث انتهى اليوم إلى هذا المنخفض الحضاري، وقبل لنفسه بالأدنى.. قبل أن يعيش في موضع التلقي والاتباع، وأن يكون دوره في رجع الصدى، ولا مانع عنده أن ينتهي به التقليد والاتباع إلى دخول جحر الضب الذي أخبر عنه الرسول ﷺ وذلك يكون عندما تفتقد الأمة ذاتيتها وهويتها وشخصيتها، ويغيب عنها مركز الرؤية، وتقتصر على المحاكاة.

وفي تصوري أن الدعوات الإقليمية والقومية والعرقية واللونية والجغرافية والحزبية، التي تمزق العالم الإسلامي اليوم، وتذهب بريحه، هي ثمرة أو لون لجحور الضِّباب، حيث أصبحنا نستميت في الدفاع عن الجحور والحدود المصطنعة، التي تهدد وحدة الأمة، وتقطع أوصالها.

نعود إلى القول: إن أمر هذا العالم غريب حقاً، إنه يقبل بإسرائيل دولة دينية عنصرية متعصبة، معتدية محتلة، ويرفض الإسلام ديناً إنسانياً دفاعياً، لا يخص لوناً ولا قوماً ولا جنساً بعينه، وإنما بمقدور كل إنسان أن يعتنقه، ويرتقي فيه إلى المقام الذي يتناسب مع تقواه وكسبه، فهو بأصل وضعه، مناقض للانغلاق والتحجر والعنصرية والتعصب، والإكراه على الدين.

---

(١) الشرق، ٢٩/١٢/١٩٩٢.

وحال العالم العربي أشد غرابة، حيث أصبح يحضر لقبول الاعتراف بإسرائيل، دولة دينية مستعمرة، تتلقى اليهود من جميع أنحاء العالم، وتنتصر لهم، وتقيم لهم المستوطنات وتمنحهم كامل الحقوق، وتتعامل مع العالم كله من خلال الرؤية الدينية التوراتية، وتعتبر نفسها مسؤولية حتى عن التاريخ اليهودي، وما فعلته مع حكومة أسبانيا وطلبت اعتذارها عن فترة محاكم التفتيش، وما أصاب يهود، قبل أية اتصالات، خير دليل على ما نقول.

معظم العالم العربي الذي يقبل اليوم بإسرائيل، يحول دون منح المشروعية السياسية والدستورية للعمل الإسلامي، بحجة أن الأحزاب والجماعات الإسلامية، تؤدي إلى الفرقة والطائفية وتمزيق النسيج الاجتماعي للوطن الواحد! وفي تقديري، إن ذلك الموقف الغريب العجيب، الذي يتنافى مع طبيعة الإسلام وتاريخه الحضاري والسياسي، من لوازم الحقبة اليهودية، التي تجتاح العالم اليوم.

لقد أدركت إسرائيل ومن يخططون للمنطقة، أن قيام إسرائيل على الرؤية الدينية في قلب العالم الإسلامي، سوف يكون عامل يقظة واستفزاز وتحد يدفع العالم الإسلامي للعودة إلى دينه وعقيدته، بعد رحلة الضياع التي خلفتها الحقبة الاستعمارية، وأسهمت بقيام إسرائيل، فكان لابد من إيجاد فلسفة تسهم باستنقاع العالم الإسلامي وتضمن حالة السبات العام، وكان لابد من إقامة ودعم أنظمة عسكرية قادرة على ضبط أي خروج أو يقظة، بحيث يكون ظاهرها الإعداد لتحرير فلسطين من يهود، لذلك فأي صوت يخرج عن سياستها وإيقاعها، يتهم بالعمالة لإسرائيل ولأمريكا التي تقف وراءها.

ثم كان لابد من إسقاط هيبة الأنظمة العسكرية التي أقامت كيانها على تحرير فلسطين، فكانت نكبة ١٩٦٧، التي انتقلت إسرائيل بعدها من كيان مصطنع، لا يمتلك مقومات البقاء والاستمرار، إلى أسطورة في القوة، تتغلب وتنتصر على جيوش العالم العربي مجتمعة، لذلك لابد من القبول بها والتعامل معها!

وحتى لا تأخذ الهزيمة أبعادها ومداها في استفزاز الأمة وتحريكها، وعودة روح الجهاد إليها مرة أخرى، حاولوا إسقاط العالم العربي في فرية التفريق بين اليهودية كدين والصهيونية كفكرة إستعمارية، واقتضى ذلك أن أية دعوة للعودة إلى الإسلام وإيقاظ روح الجهاد الإسلامي، سوف تشكل خطورة على المنطقة بأكملها، ليس من إسرائيل، وإنما من عودة الإسلام إلى أهله، وجن جنون الصحافة الغربية، وبدأت تخوف من أن تولد النكبة عودة روح الجهاد الإسلامي، وتحارب ذلك، وتغري الأنظمة بحربه بشتى الوسائل.

ولكن رب ضاربة نافعة، فلعل قيام إسرائيل ونكبة ١٩٦٧، وممارساتها في تهويد الأرض المحتلة ومناهج التعليم فيها، واعتداءها على المساجد والمقدسات، كان من أبرز العوامل في الإحياء الإسلامي والصحوة الإسلامية.

ومن هنا بدأت إسرائيل وكل أجهزة الإعلام الغربية تقريباً، التخويف من الإرهاب والتطرف الديني.

ولعل دمغ العمل الإسلامي بالتطرف والإرهاب، الأمر الذي أطلق على كتائب التحرير من قبل إسرائيل، ثم تسرب إلى وسائل الإعلام الغربية، ومنها إلى وسائل الإعلام العربية، حتى أصبح وكأنه ضربة لازب على العاملين للإسلام، إلى درجة جعلت دعم بعض الأنظمة في العالم الإسلامي وثمن استمرارها، مرهوناً بمدى مطاردة ومحاصرة العاملين للإسلام، ولم تعدم طبعاً التقاط بعض الصور الشاذة والانفجارات العشوائية، وتقديمها دليلاً على التطرف والخروج، وقد لا نستغرب وقوع بعض الجماعات والأفراد المسلمين بالفخاخ المنصوبة لهم.

لقد رفض الإسلام كدين مدافع، وقبلت اليهودية عربياً وعالمياً كدين معتد محتل، ولم تعدم إسرائيل القدرة على الهمس الخفي بأن الخطر على

بعض الأنظمة ليس من إسرائيل، وإنما من الحركات الأصولية الإسلامية، التي تطالب بتحرير الأرض واسترداد الحق.

وما كان الإنسان يتصور أن يأتي اليوم الذي يكون فيه القبول بإسرائيل، معيار الاعتدال.. والالتزام بالتحرير، يمثل الإرهاب والتطرف!

وهكذا أدخل العالم الإسلامي في هذا النفق المظلم، وتحول بأسه ليكون بينه شديداً. وجعلت الأصولية وليس إسرائيل، هي الهاجس الدائم لكل لقاء أو اجتماع أو مؤتمر أو تنسيق أو تعاون.. وقد لا يتفقون على شيء، إلا على محاربة الأصولية! الأمر الذي انتهى إلى اصطدامات دامية، واجتهادات محزنة من كل أطراف المواجهة.

وقد امتد الأمر إلى الأرض المحتلة وفصائل التحرير الفلسطيني، فباتت كل واحدة تكيد للأخرى، ورفضت الأصولية لأنها الشوكة الجهادية والمادية الحقيقية في حلق إسرائيل، التي تعرف التاريخ أكثر من كثير منا، وتعرف عوامل الصمود والمقاومة والمواجهة الحقيقية.

ولقد أشرنا أكثر من مرة إلى أن معارك أرض الإسراء طويلة، وحلقاتها مستمرة، وأن هذه الثورات الجهادية تأبى بطبيعتها الانحراف عن المفهوم الجهادي الإسلامي، لذلك فالمتتبع لتاريخ فلسطين الجهادي القديم والحديث، يجد أن معظم الحركات كانت بداياتها جهادية إسلامية، وبمجرد أن يفتر حماسها أو تخرج عن منطلقاتها، تهمش وتنعزل عن ضمير الشعب، ويأتي البديل الإسلامي من جديد.

ولعل صورة الانتفاضة أو ثورة المساجد، التي جاءت لتجدد معاني الجهاد، وتواجه فلسفة الهزائم والضعف، التي بدأت تجتاح العالم العربي، هي مؤشر جديد على استمرار الروح الجهادية ومضيها في الأمة، والجهاد ماض إلى يوم القيامة، لأن العداوة ماضية إلى يوم القيامة.

وإسرائيل تعرف أن الجهاد عدوها الأول والأخير، وأنه على الرغم من كل أساليب القمع في داخل إسرائيل وخارجها وما حولها، لم يمنع ذلك من

التواصل والاستمرار. ولاشك أن العقبة الكبرى أمام الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي، هي حركة المقاومة الإسلامية، التي تشتد محاصرتها على مختلف الأصعدة.

ولا ندري إلى أي مدى يمكننا القول: إن اختيار هذه النخبة المثقفة والصفوة المتعلمة من الأرض المحتلة، وإبعادها من أوساط الأمة، إلى أي مدى سوف يساهم بتمرير الحل في المنطقة واستمراره، والتمكين له في الأرض المحتلة؟ وإلى أي مدى سيكون في خدمة دعاة الحل من عرب وإسرائيليين، خاصة وأن إسرائيل تعرف، ومن خلال التاريخ الطويل رد الفعل العربي والعالمي على حد سواء؟ وهل هذا الإبعاد من لوازم الحل أيضاً؟ وليس هو في الحقيقة عقبة في طريق الحل!

ذلك أن الصورة المطروحة لهؤلاء الأصوليين، إن صح التعبير، صورة مخيفة لإسرائيل، سوف تحملها على التعامل مع الآخرين، لسد الطريق أمام الأصوليين، حسب توهمها.. فهل سيكون الإبعاد ورقة تفيد دعاة القبول بإسرائيل، بأن على إسرائيل أن تقبل بهم كمعتدلين، وإلا فسوف يصير شأنها إلى هؤلاء المتشددين؟ ذلك أن قتل جندي إسرائيلي يعتبر ظاهرة طبيعية، لا تقاس بعشرات القتلى الذين يموتون يومياً على يد يهود.. فهل قتل الجندي، يشكل الذريعة المطلوبة لعملية الإخراج؟

ويبقى إخراج هذه الصفوة والنخبة المثقفة من أهل الأرض المحتلة، أكبر شاهد إدانة للنظام الدولي الجديد الذي يدعي الانتصار للحق والعدل، ويلغي سيادة الدول على أرضها باسم حق التدخل الإنساني، ويقف عاجزاً عن مواجهة إسرائيل.

كما إنه شاهد إدانة للواقع العربي الذي يرفض الإسلام كدين دفاع، ويقبل اليهودية دين اعتداء واحتلال وعنصرية، ولعل ذلك من النعم، حتى لا يغرر بالمسلم اليوم، ويكون على بينة من أمره.

اليهود: ومرحلة جديدة من تحريف الكلم[1]

استهداف النص في الكتاب والسنة، الذي يحقق حماية الأمة المسلمة وعصمتها ما اعتصمت بهما، بالتحريف والتأويل، والتفسير الباطل، كان ومايزال قائماً ومستمراً، لأن الكيد للإسلام والمسلمين، لم يتوقف ولا لحظة واحدة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ (البقرة: ٢١٧).. وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (البقرة: ٢١٢).

ولن نتوقف هنا عند الذين يحاولون إخراج المعارك مع يهود عن حقيقتها وأهدافها، ويجهدون أنفسهم في فلسفتها، لتضليل المسلمين عن الحقيقة، فيقولون: إن الحروب والمواجهات الحالية والتاريخية ليست دينية، وليست صليبية، وإنما هي استعمارية اقتصادية، أو سياسية وما إلى ذلك.. وإن سلفنا ومؤرخينا أسموهم بالفرنجة ولم يسموهم بالصليبيين! ويكتب مثل هذا الكلام في بعض الصحف الإسلامية ممن يدعون المرجعية الإسلامية لفكرهم ومعارفهم، التي يظنون أنها متميزة!

وحسبنا هنا أن نقول: بأن الله يعرفها بأنها دينية، لا تتوقف حتى نتبع ملتهم، لا تتوقف حتى نرتد عن ديننا.. بهذه الصراحة وهذا الوضوح، يحدد الهدف في القرآن، وبعضنا يحاول ويجهد نفسه ليجرد هذه الحروب

(١) الشرق، ٢١/١٢/١٩٩٣.

والمواجهات للمسلمين من أغراضها وأهدافها وسماتها ودوافعها، كما أسلفنا.. وحتى لو سلمنا جدلاً بأن هذه الحروب سياسية أو اقتصادية، فهي في أبجديتنا وقراءتنا لها، حروب دينية، لأن الإسلام نظام شامل لجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها.. وأن هذه الأغراض حتى لو تمحضت لها تلك الحروب، لا تخرج عن حرب الإسلام نفسه، وتكون حرباً دينية، لأنها تحاول إخراجنا عن ديننا بشموليته التي شرعها الله لنا، ومحاصرة مفهوم الدين، وعزله عن الحياة.

وفي اعتقادي، أننا لا نستطيع استرداد قوتنا، واستنفار طاقتنا، وشحذ فاعليتنا، وحماية قيمنا الشاملة، إلا بهذه الرؤية القرآنية، وهذا الوعي، وتخليص المسلمين من هذه الفلسفات الضالة المضللة، من الناحية الثقافية والسياسية.

نعود إلى القول: إن النص الإسلامي في الكتاب والسنة، كان ومايزال مستهدفاً، لأن تخريب القيم، وإصابة عالم الأفكار، وكسر الموازين والمعايير، التي تشكل كيان الأمة ورؤيتها للأشياء وحكمها عليها، هو بدء الهزيمة أو هو الهزيمة الحقيقية.. وإن سقوط عالم الأشياء والأشخاص، يأتي ثمرة لإصابة عالم الأفكار دائماً.

لقد نبه الرسول ﷺ الجيل الأول، جيل التلقي والنقل الثقافي، إلى هذه القضية الخطيرة، وكانت تعليماته تتمحور حول حفظ ما نزل من القرآن وكتابته، والنهي عما سواه من كلام، حتى ولو كان كلام النبوة نفسها، حتى لا يختلط القرآن بغيره من الكلام، بقوله «لا تكتبوا عني غير القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه» فسلم النص القرآني حفظاً وكتابة، وكانت الصلوات الجهرية معاهد للمراجعة والمذاكرة أمام الجمع من المسلمين.

وبذلك ورد القرآن واستمر إلى الآن عن طريق التواتر، الذي يفيد علم اليقين.. هذا النص الذي توفر عليه المسلمون جميعاً في كل العصور، هو الأساس لبناء المرجعية لهذا الدين، حتى إننا نجد الرسول ﷺ لم ينه عن

كتابة غير القرآن فقط، وإنما نهى عن قراءة غيره والنظر فيه، قبل أن تبنى المرجعية، وكلنا يعلم كيف نهى الرسول ﷺ عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما رآه ينظر في نسخ من التوراة، وقال له: «أمتهوكون أنتم؟ والله لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي».

ولم يقتصر الحفظ على النص القرآني، الذي تعهد الله بحفظه، وأوجد له أوعية الحفظ من الصحابة والتابعين ومن تبعهم حتى اليوم، وإنما امتد أمر الحفظ إلى البيان للقرآن، حيث قال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ . . . ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾﴾ (القيامة: ١٧ ـ ١٩) ومن هنا نقول: بأن البيان النبوي حفظ أيضاً. . وهذا الإيضاح النبوي، الذي جاء لبيان المقاصد وكيفيات التنزيل، هو من لوازم حفظ النص القرآني نفسه. . ومن نعم الله الكبيرة، حفظ البيان كحفظ القرآن.

وقد تكون المشكلة عند العجز عن إلحاق أية إصابة بالنص القرآني، المنقول بالتواتر، التحول إلى الانحراف بالتفسير، والتأويل، بما يسمى التحريف، أو تحريف الكلم عن مواضعه، ذلك أن التحريف عند الأمم السابقة، حيث لم تنتشر الكتابة وأدواتها بعد، كان يتم بتغيير اللفظ ليتغير تبعاً لذلك المعنى، وبدل أن يتكيف مسلك الإنسان مع النص يكيف النص بالتحريف ليبرر ويسوغ الرغبات والمسالك الإنسانية. أما في مرحلة الرسالة الخاتمة حيث دقة النقل والتسجيل والكتابة والتواتر، فكان لابد من أن يتجه التخريب الثقافي إلى التأويل والتفسير، وهو الخروج بالمعنى عما وضع له اللفظ، فبدأت التفسيرات الذاتية والعرفانية والباطنة واليهودية والعلمانية والياسرية. . إلخ التي تعطل التكليف، وتقتل فاعلية الأمة، وتؤيد انحرافاتها وخروجها.

ولم يقتصر الأمر على التحريف عند التفسير بالرأي، وإنما تجاوز إلى وضع الروايات على لسان النبوة، للتحريف عن طريق المأثور أيضاً، بما سمي بالإسرائيليات، التي لم تقتصر على حشو بعض كتب التفسير بقصص

وخيالات وتخريفات بني إسرائيل، التي تناقض عصمة النبوة، ليصبح التفسير اليهودي للنص الإسلامي، هو سبيل المسلمين لفقه النص والتعامل معه.

ومحاولات استهداف النص في الكتاب والسنة، وتفسير الإسلام وقراءته بغير أبجديته، لم تقتصر على يهود، لأنهم العدو الواضح الذي حذر الله منه، وإنما تجاوزت إلى صنائعهم وتلامذتهم في العالم الإسلامي، الذين لا نصيب للإسلام من عقيدتهم وسلوكهم، أصبحوا اليوم هم الذين ينظرون للمسلمين، ويبينون مقاصد دينهم.. يفسرون نصوص الدين ويحرفون الكلم عن مواضعه، لعزل الدين عن الحياة وترسبت معتقداتهم في أذهان البسطاء من المسلمين، ويجدون من يناصرهم ممن استنبتوا على التربة الإسلامية.

فالإسلام في نظرهم، دين لا علاقة له بالحياة، لا علاقة له بالدولة، وما جاء من النصوص يفيد تنظيم شؤون الحياة والدولة والفرد والمجتمع، مردود إلى الرسول الحاكم، وليس إلى الرسول النبي!

إنهم يعطون أنفسهم حق التفسير والاجتهاد في الدين، وتسييسه، لمصلحتهم، ومصلحة بعض الحكام، ولا يسمحون لأهل الإسلام مجرد القول في السياسة، وضبطها بقيم الدين وأخلاقه، وبيان الحكم الشرعي في تصرفات أهل السياسة.

وفي هذه المرحلة الخطيرة من حياة الأمة، بدأت تفتح الكثير من الجرائد والمجلات العربية صفحاتها للمقالات والتحقيقات الصحفية، وتستطلع آراء الكثير من اليهود - وتعتبر هذا من السبق الصحفي - والمستشرقين في أمر الإسلام والصحوة والمستقبل، وشرح وبيان وتأكيد معاني مصطلحات الأصولية والإرهاب والتطرف وما إلى ذلك، ليصبح ذلك هوية لدعاة الإسلام لشل حركتهم ومحاصرة نشاطهم، والإغراء بهم، لصالح العلو اليهودي القادم، وتطبيع الهزيمة المأمول، لأنهم يدركون أن القيم

٢٤٤٩/١١

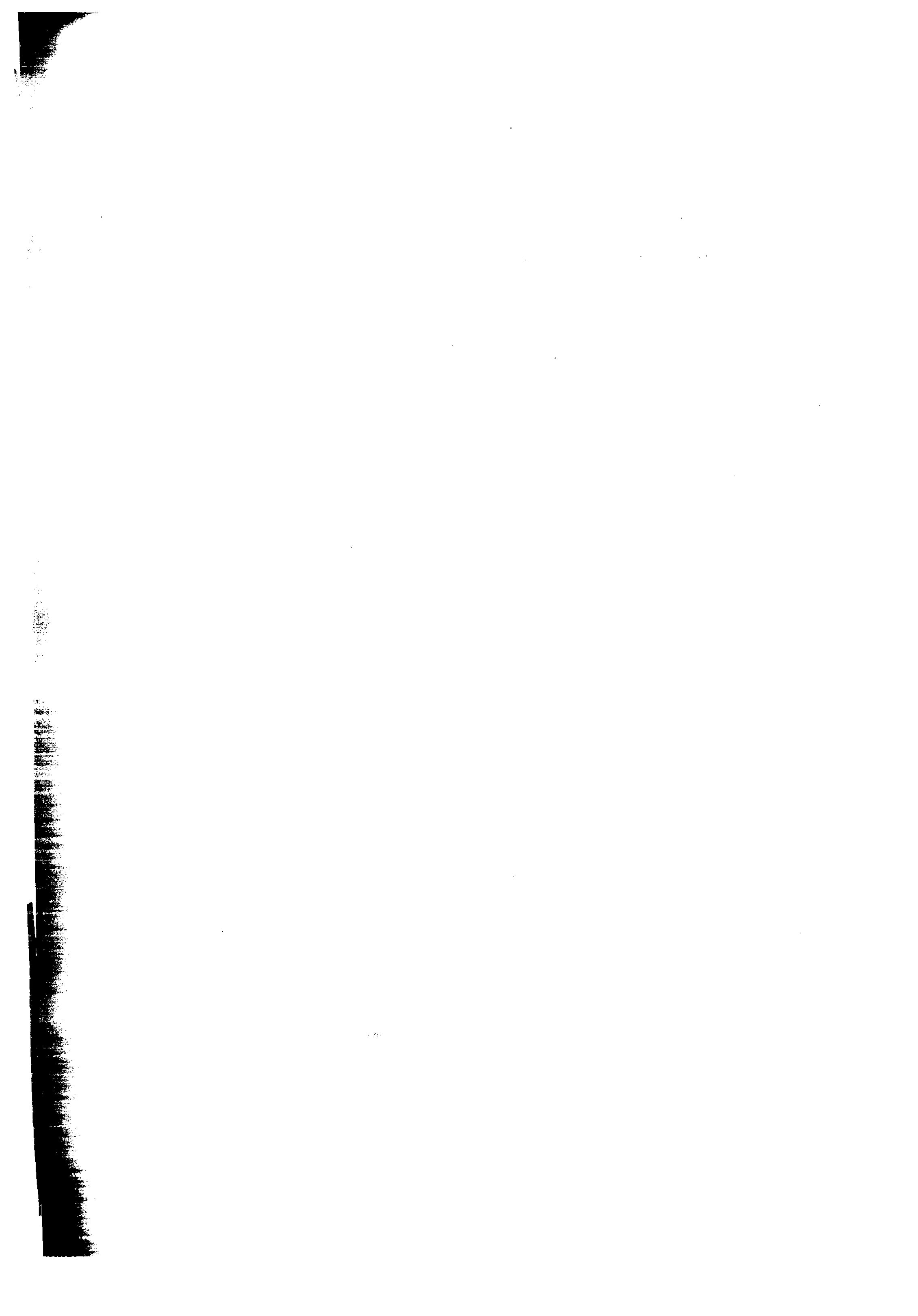
الإسلامية هي السد المنيع الذي سوف لا يستطيعون أن يظهروه، ولا يستطيعون له نقباً.

صحيح أن التفسير والفهم للقيم الإسلامية بعد بيان النبوة، ليسا حكراً على طبقة أو عصر أو كهانة دينية، وأنه لا يوجد في الإسلام متحدثون باسم الله، لكن صحيح أيضاً أن للتفسير أهله ومتخصصيه، بعيداً عن هذا العبث الذي يمكن له من ساحاتنا الثقافية، حتى لنطبع حياتنا الفكرية بخصائص يهود، الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، ونخشى أن نقول: لقد بدأت من جديد مرحلة تحريف الكلم، في العهود والوعود والمواثيق والقيم، التي هي صنعة ملازمة ليهود، والتي لم تتوقف عبر التاريخ.. بدأت قصة بقرة بني إسرائيل من جديد، في فهم وتفسير نصوص غزة وأريحا، لكن قومنا لا يعلمون، ولا يريدون أن يعلموا.

* * *

التضليل الثقافي

٢٤٥١/١١



العبث بالأحكام الشرعية والتدين المغشوش[1]

قد يكون من أخطر المشكلات التي نعاني منها، على المستوى الثقافي والتعليمي، والتي تورث نوعاً من التدين المغشوش، إن الإصابة لا تلحق بالنوايا بقدر ما تلحق بالوسائل والممارسات، ذلك أن المشكلة ليست دائماً بالحصول على المعلومة وحفظها، بقدر ما هي بفقهها وحسن توظيفها في الزمان والمكان المناسبين، وطرائق التعامل معها، والانضباط بأخلاق المعرفة وآدابها.

إن حفظ الحكم الشرعي، لا يعني فقهه والتبصر بتطبيقه وفق ذلك بل لابد من فقه محله وأدوات تنزيله على الواقع، أو تحضير الواقع ليصبح محلاً مناسباً لهذا الحكم، ومن ثم مدى الاستطاعة المطلوب تحقيقها ليصبح هذا الحكم ملزماً أو وارداً في شأن المكلف. لذلك نقول: إن خطورة حفظ بعض الأحكام الشرعية دون فقهها، لا يقل خطورة عن الجهل بها، من حيث الممارسة، بل قد يكون حفظها دون فقهها هو الأخطر، لأنه يورث ثقافة مغشوشة، يتوهم معها صاحبها إنه إنما يمارس مقتضيات الدين عندما يعبث في مسألة تطبيق الأحكام الشرعية، ويظن أنه يتقرب إلى الله. لذلك نرى بعض علمائنا ـ الفضيل بن عياض ـ عرف العمل الصالح بأنه: الذي يجتمع له عنصرا الإخلاص والصواب.. الإخلاص في النية، والصواب في الوسيلة.

---

(١) الشرق، ٢٦/٦/١٩٩٢.

من هنا نقول: بأن من المشكلات الأساسية التي يعاني منها بعض المتدينين أو المثقفين المسلمين بشكل عام، وبعض مؤسسات وتنظيمات العمل الإسلامي بشكل خاص: عدم فقه وإدراك الأبعاد الحقيقية لخطاب التكليف في الكتاب والسنة، والظروف والشروط والملابسات التي أحاطت بتنزيل النص وتجسيده في الواقع العملي، في فترة القدوة، ومدى الاستجابة المطلوبة في كل حال، وطبيعة التدرج في التطبيق، والفرق الواضح بين مرحلتي الدعوة والدولة، وارتباط ذلك بالاستطاعة والوسع من جانب، وفهم واقع المجتمع والأفراد المخاطبين وتأهيلهم للتلقي من جانب آخر، ليخاطب الناس على قدر عقولهم، حتى لا يكذب الله ورسوله.

ومن المعروف أن فقه واستيعاب خطاب التكليف، والإحاطة بظروف تطبيقه، يعطي الفرد آفاقاً وأمداء للدعوة والعمل الإسلامي، تمنحه الحركة في الظروف كلها، ابتداءً من مرحلة الاستضعاف وما يمر به الفرد المسلم من الشدة والضيق، التي يمكن أن يحكمها قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ (النحل: ١٠٦)، وانتهاءً بأقصى حالات القوة والتمكين في الأرض، حيث تصبح وظيفة الدولة الإسلامية ومسؤوليتها جماعة حرية الاختيار والدفاع عن حرية التدين والانتصار لذلك في العالم كله، الذي يحكمها قوله تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ (الأنفال: ٣٩)وما بين التكليفين من المجالات ما يسع ظروف الحياة وملابساتها وواقع المجتمعات والأفراد في المراحل كلها.

إن عدم فقه أبعاد خطاب التكليف وتوافقه مع قدرات وإمكانات التنزيل، أوقع بعض جوانب العمل الإسلامي والعاملين، في الكثير من المضاعفات والإصابات حيث يكلفون أنفسهم بما لم يكلفهم الله به.

وهناك وجه آخر للإصابة، قد لا يكون أقل أهمية وشأناً من حيث الممارسة والنتائج، في حالة عدم فقه أبعاد خطاب التكليف، ذلك أنه من خطاب التكليف ما هو واقع بمقدور الفرد ومسؤوليته واستطاعة كالصلاة، والصوم، والحج.. والمسالك الأخلاقية المندرجة في إطار الأسرة

والمجتمع، وهذا غالباً ما يكون في مرحلتي الدولة والدعوة معاً. . ومنه ما يخص الحاكم المسلم من الحكم بما أنزل الله، وإعلان الحرب، والجنوح إلى السلم، وإقامة الحدود وتشريع التعزيرات، وجميع تلك الأمور التي لا يمكن أن يتصور عقلاً ولا شرعاً أن يخاطب بإنفاذها المسلمون كأفراد وجماعات قبل التمكين والدولة. .

لذلك فالخلط والتداخل بمحل الخطاب وعدم فقهه بدقة، وتحديد المسؤول عنه، يوقع العاملين بمضاعفات ومخاطر وألوان من العبث، تمارس تحت شعار الدين، وهي ليست من التدين في شيء. . فالحكم الشرعي «الدين» شيء والتدين شيء آخر، فمثلاً قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا. . . ﴾ (المائدة: ٣٨). . ماذا سيكون الحال لو اعتقد الفرد أو التنظيم أنه المخاطب بهذا، وبدأ الأفراد يعتقدون أن ذلك من مسؤوليتهم ويمارسون الأقضية على الناس، ويعطون لأنفسهم الحق في تطبيق العقوبات والحدود، التي لها شروطها وتحرياتها وخصائص ومؤهلات من يحكم فيها؟ أو أن يفهم الآيات على غير ما وضعت له، فيظن أن فلاناً من الناس يحدث فتنة وأن الله يقول: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (الأنفال: ٣٩) فيقدم على ارتكاب جريمة دون فهم ووعي للنص وإبعاده ولما نزل له؟

وقد لا نستغرب أن تتوهم بعض الجماعات، ويفتي بعض مسؤوليها ـ غفر الله لهم ـ أنه في حال غياب الدولة المسلمة، يحق للأفراد القيام بوظائفها وتنفيذ العقوبات وإقامة الحدود، في الوقت الذي نرى فيه بعضهم الآخر يفتي بتعطيل الأحكام الشرعية الواقعة تحت تكليفه وضمن مسؤوليته، حتى تقوم الدولة الإسلامية، وكلا الفريقين يعيش على الأرض نفسها، ويعلن الالتزام بالإسلام!

ونحن هنا لا نقول: بأن الفرد المسلم معفى من خطاب التكليف، الذي يخص الحاكم بإطلاق، وإنما نرى أن نصيب الفرد من خطاب التكليف هذا، ليس القيام بوظيفة الحاكم أو القاضي، وإنما العمل والدعوة، والتزام الوسائل المشروعة، والتحضير لإقامة السلطة المسلمة الحاكمة، التي يناط

بها تنفيذ الأحكام، والاستجابة لخطاب التكليف، وليس المطلوب من الفرد تنفيذ تلك الأحكام.

لذلك نعتقد أن الكثير من الإصابات التي لحقت بالعمل والعاملين للإسلام إنما كانت بسبب مسالك العنف، واعتماده وسيلة للتغيير، واعتباره من التكاليف الشرعية، الأمر الذي جاء نتيجة لعدم فقه خطاب التكليف، ومراحله ومحله ومسؤوليته،سواء في ذلك الاستطاعة وفهم طبيعة المجتمع، أو مدى نصيب الفرد والدولة المسلمة من هذا الخطاب.

* * *

مغالطات[1]

هناك الكثير من المغالطات التي تسود حياتنا الفكرية، وتسهم باستمرار حالة التضليل الثقافي والرؤية المشوشة، وتكرس الفرقة بين أبناء الأمة وتعمق الأخاديد فيما بينها، وكأنها أصبحت مولعة بتتبع مواطن الخلاف والفرقة، التي أصبحت أشبه بالألغام التي تفجر في الوقت المناسب.

ولعل من أولى هذه المغالطات التي تعتبر وراء الكثير من مشاكلنا الفكرية، هي هذا الخلط العجيب بين الدين بنصوصه المعصومة في الكتاب والسنة، الخالدة المجردة عن حدود الزمان والمكان، الصالحة لكل زمان ومكان، وبين الفهم البشري للدين الذي يتولد أو يتأتى في ظروف معينة، واستجابة لحاجات طارئة.. ذلك الاجتهاد البشري والفقه البشري للنص المعصوم، الذي يجري عليه الخطأ والصواب بسبب العلم المحدود والعمر المحدود، لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون معصوماً وصواباً بإطلاق، وفي كل العصور، لواقع تفاوت العقول وتنوع القدرات وتعدد النظرات وتغير الأحكام حتى في المسألة الواحدة، والعصر الواحد، بين الناس بل حتى عند الشخص الواحد عندما تتغير الظروف من حوله.

من هنا نقول: إن هذا الفقه البشري أو الفهم البشري لنصوص الدين، ليس معصوماً ولا مقدساً كما هو الحال عند الأديان الأخرى وكهاناتها الدينية، وإنما يجري عليه الخطأ والصواب، كما أسلفنا، حتى وإن كان بني

(١) الشرق، ١٩٩٢/١٢/٢٢.

في الأصل على المقدس المعصوم، فهو ليس معصوماً ولا مقدساً، وهذه ميزة تغيب عن كثير من الأذهان التي تتوهم القدسية لأقوال وأفهام البشر، وبذلك يشيع في الوسط الفكري نتيجة لذلك لون من الإرهاب الديني والدين منه براء.. فبدل أن يمنحنا الإسلام الرحابة والمرونة والتعددية في النظر، والتنوع في الاجتهاد، الذي يغني الحياة ويتسجيب لحاجاتها، نضيق واسعاً، ونحاول أن نحاصر القيم الخالدة المطلقة الصالحة لكل زمان ومكان، بفهم بشر أو عصر أو جماعة أو حزب أو مؤسسة دينية للإفتاء والدعوة! والذي يطلع على اجتهادات الصحابة، خير القرون، الذين شهدوا التنزيل وعايشوا الرسول ﷺ ويرى تنوع أنظارهم في المسألة الواحدة والعصر الواحد، لا شك يحكم على الكثير من العقول الإسلامية اليوم، بأنها تضيق واسعاً، وبدل أن يمنحنا الإسلام الحرية في النظر والاجتهاد والتعددية، حاصرناه بفهمنا واجتهادنا وادعائنا: بأن ما وصلنا إليه هو الحق المطلق، وبمقايسة محزنة للآيات القرآنية التي نتلوها: فماذا بعد الحق إلا الضلال، وطالما أننا نمتلك الحق المطلق فيما نرى، إذن فما عند الاجتهاد الآخر إلا الضلال المطلق أيضاً.

ونحن هنا لا نطلق الحبل على الغارب ليقول في الإسلام ويجتهد في نصوصه كل من هب ودب، أو لما يدب بعد، وإنما لا شك أن هناك مواصفات وشروطاً لابد من توافرها ابتداءً، من العلم بالنصوص واللغة، التي وردت فيها، إلى جانب فهم العصر والأعراف وما إلى ذلك، مما لا مجال له الآن.

ولعل في مقدمة تلك الشروط: الإيمان بالإسلام والالتزام بتعاليمه، والاعتقاد بمشروعيته العليا في الحياة والمجتمع على مختلف الأصعدة.

ومن هنا أيضاً يمكن أن نعرض لمغالطة تعتبر في عصرنا الحاضر من أخطر المغالطات التي تسود الساحة الفكرية على مستوى العالم الإسلامي، من مشرقه إلى مغربه، وهي الجراءة والتطاول والوقاحة في الإقدام على تفسير الإسلام من قبل رؤوس علمانية، لا تؤمن أصلاً بهذا الدين ولم تركع

في حياتها ركعة ولم تسجد سجدة لله سبحانه، ولا نصيب للإسلام من سلوكها وعقولها، إضافة إلى أن بضاعتها العلمية في هذا الإطار محزنة، ومع ذلك تدعي لنفسها الحق في التفسير الإسلامي، وكأن العلمانية أصبحت في العصر الحاضر إحدى مدارس التفسير أو مصادر التفسير للإسلام.

ولم يقتصر ذلك على من ينتسبون إلى الإسلام، وإنما تجاوز إلى غير المسلمين من الكتاب العلمانيين الذين يمكن لهم في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وكأنهم أصبحوا من لوازم الصورة السياسية التي تؤصل للمغالطات في الساحة الفكرية والإسلامية، لذلك قد لا نستغرب كلامهم عن الإسلام السياسي وغير السياسي، وكلامهم عن الأصولية والتطرف والإرهاب، وغير ذلك من القضايا الإسلامية الخطيرة والدقيقة.

ولعلنا نقول: إن اعتماد العلمانيين أحد مصادر التفسير الإسلامي، وهم يجاهرون بعداوتهم للإسلام وفصله عن الحياة، سوف يؤدي بالتأكيد إلى اقتناع الإسلاميين لصوابية اجتهادهم وتفسيرهم الإسلامي، لأن الذين يدعون التنظير والتصويب هم أعداء الإسلام، والجهلة بثقافته وتاريخه وتشريعه، فكيف يجيء كلامهم مقبولاً؟

ولعل من المغالطات الكبيرة أيضاً: أن بعض الأنظمة التي تكرس فصل الدين عن الحياة والدولة، وتدين التوجهات الإسلامية وتطاردها ولا تسمح لها بالتعبير عن نفسها، ولا تسمح لها بالاجتهاد والحق في قيادة المجتمع، بل تحاسبها حتى على النوايا المفترضة تحت شعار إبعاد الدين عن السياسة، لأنه يؤدي إلى الفرقة والطائفية... الخ.. في الوقت الذي تسمح فيه لكل ناعق، نراهم يحرفون إدخال الدين في شؤون الدولة، لكن لا مانع عندهم من استخدام الدين في كثير من المواقف والممارسات والمعاهدات، غطاءً ومبرراً لأفعالهم.. هم يحرمون على أهل الدين الاشتغال بالسياسة، لكن لا يحرمون على أنفسهم توظيف الدين واعتماده غطاء لتصرفاتهم السياسية في محاولة لمخادعة الجماهير المسلمة واكتساب ثقتها أو تأييدها.

ولعل من المغالطات الأساسية أيضاً: ما نراه من علماء السلاطين الذين يجعلون جل همهم تصيد النصوص والأحكام، وانتقاءها، ونزعها من سياقها، لتبرير بعض التصرفات التي تقدم عليها الحكومات، لذلك نرى الكثير من الأحكام التي شرعت للدولة المسلمة، توظف لبعض الحكومات التي تعلن انسلاخها عن الإسلام، في القول والممارسة اليومية.. إنهم يقبلون الإسلام الذي يسوغ تصرفاتهم ويبرر أعمالهم، أما الإسلام الذي يحكم تصرفاتهم ويوجه سياساتهم، فهو المحرم.

يحرمون إدخال الدين في السياسة، لكنهم يحلون توظيفهم للدين في دعم سياساتهم!! يجتهدون في الدين، ويحرمون على الناس الاجتهاد في السياسة!!

* * *

عبث من العبث - ١ -[1]

قد نكون اليوم أحوج من أي وقت مضى، للعلماء العاملين العدول، الذين أخبر عنهم الرسول ﷺ بقوله: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، وانتحال المبطلين»[2]، ليقفوا بوجه هذا العبث الخطير بالأحكام والنصوص الشرعية، الذي بدأ يملأ ساحاتنا الفكرية، ويمارس التضليل الثقافي والسياسي لعالم المسلمين، ذلك أن الرؤوس الجهال، التي تنصب للمسلمين في الندوات، والصحف، والمجلات، ومعظم وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، والتي أصبحت تفتي بغير علم، فتضل وتضل، سوف تشكل خطورة شرعية وثقافية وسياسية.

وما أعتقد أنه مر بتاريخ المسلمين فترة اجتمع فيها التأويل الجاهل والتحريف المغالي والانتحال الباطل كهذه الفترة، وكأن النصوص والأحكام الشرعية أصبحت ملكاً مشاعاً مباحاً لكل من هب ودب، أو لم يدب. حتى غير المسلمين والحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله، والذين ينكرون النبوة والإسلام والغيب، بدأوا يفسرون الإسلام وينظّرون للمسلمين.. إنه المثلث الخطير الذي يحاصر المسلمين، ويحيط بهم من كل جانب، ويقوى تأثيره ويشتد في غيبة العلماء العدول الذين يحملون العلم الشرعي، ويقيمون موازين الحق والعدل ويبينونه للناس ولا يكتمونه.

---

(١) الشرق، ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٣.

(٢) انظر «مشكاة المصابيح» رقم ٢٤٨.

وقد تكون المشكلة حقيقية في هذا الجو من التخلف والتراجع والإرهاب الفكري، الذي يطارد المسلمين ويحيط بهم من كل جانب.. هذا الجو من الإرهاب الفكري والتهم الموجهة إلى الإسلام والمسلمين، والضخ الإعلامي الذي يحمل ظلالاً نفسية وعقلية كئيبة، وتحمل في ثناياها الكثير من الفهوم المعوجة، والتفسيرات الباطلة والمهزومة، لنصوص الكتاب والسنة، وحوادث السيرة النبوية، وتقفز من فوق فهوم المسلمين، وما تلقته الأمة بالقبول خلال أربعة عشر قرناً.. وبدل أن تكون النصوص الشرعية وسيلة لحمايتنا من السقوط والضياع والضلال، نسقط فشلنا، وتخلفنا، وضياعنا، على النصوص، ونتصيد المبررات من هنا وهناك، حتى ولو أدى ذلك بنا إلى تمزق الرؤية الشاملة في الكتاب والسنة، وتقطيعها، وجعلها تفاريق تقود من الناحية العملية إلى الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه الآخر، دون أن ندرك أن الخزي الذي نعيشه هو بسبب ذلك، وإن كنا نتنكر لذلك من الناحية النظرية.

إن عجزنا وعدم استطاعتنا وشراسة الهجوم علينا، لا يجوز أن يلغي بعض الأحكام الشرعية، أو يقود إلى العبث بها، وإنما قد يعني تأجيل بعض الأحكام حتى نبني الاستطاعة، ونمتلكها، ونحمي أنفسنا خلال فترة الهزيمة، والتأهل لإعادة البناء باستعلاء الإيمان.. أما أن يؤدي الأمر إلى إلغاء الأحكام أو الانحراف بالتفسير والتأويل، حتى يوافق هوى في نفوسنا أو إرضاءً لخصومنا، فذلك هو السقوط المخيف، الذي يمارسه بعض الكتاب والمفكرين الذين يوسمون بالإسلاميين، والذين استنبتوا في التربة الإسلامية، ممن قد يعجبنا قولهم في الحياة الدنيا، ليمارسوا عملية توهين القيم وتخريب مدلولات النصوص، وكسر الموازين الشرعية باسم الدفاع عن القضية الإسلامية، وإيقاف العبث بشأنها.

ولعل من أخطر أنواع العبث، ذلك الشرخ الكبير الذي يركز على إحداثه اليوم في البناء الإسلامي، والذي جاء في الحقيقة صدى للتفسير العلماني للإسلام ونصوصه، وقد بدأ أول ما بدأ من عند العلمانيين ثم تلقاه

الذين يعملون على علمنة الإسلام، من الداخل الإسلامي، وقد يكون هذا من أخطر أنواع الانتحال الباطل. .

وخلاصة ذلك: أن الأحكام الشرعية الإسلامية، تنقسم إلى قسمين: فما كان له علاقة بالجانب العبادي، الذي ينظم علاقة الفرد بربه بعيداً عن حكم الحياة، وتقويم المجتمع بشرع الله، فهو من بلاغات الرسول النبي، وهو الدين. . أما ما كان من نصوص وتشريعات في المجالات الحياتية المتعددة، فهو من بلاغات الرسول الحاكم، التي إنما شرعها الرسول ﷺ بصفته حاكماً لا نبياً «!» أو بمعنى آخر: «الأمر الملزم من النبوة هو بلاغات العبادة وتنظيم العلاقة بين الفرد وربه، أما البلاغات الأخرى في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهي من الأحكام القابلة للإلغاء، لأنها كانت تناسب عصرها، وهي ليست من الدين»!

نعم. . هذا هو الفهم الجديد للدين، والفلسفة الجديدة لفصل الدين عن الحياة، الذي أطل علينا بعد أربعة عشر قرناً على يد بعض الصحفيين والكتاب والمفكرين «الإسلاميين المتنورين»، الذين لم يخرجوا في النهاية عن أن يكونوا أدوات للعلمانيين، أو إحدى غرساتهم في الساحة الإسلامية.

وقضية أخرى في هذا العبث العجيب، التي لا تقل خطورة عما سبق، وهي قضية حرية التدين، والإكراه في الدين أو على الدين، والاستشهاد بآيات من القرآن الكريم، ومحاولة التلاعب بمدلولاتها وإيرادها على غير محالها ومواردها، والعبث بأحكامها الشرعية.

فما لاشك فيه أن الحرية في الاسلام حق من حقوق الإنسان الأصلية، ودليل كرامته، وسبيل مسؤوليته، حتى لنكاد نقول: إن التدين بالأصل هو إقرار للحرية، بل هو الحرية عينها، وإنه لا إكراه في الدين ابتداء. . والتدين والإسلام، هو التزام واختيار، وليس إلزاماً وإجباراً. . والآيات في ذلك أكثر من أن تحصى، وتاريخ الإسلام شاهد ذلك، فقوله تعالى: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ وقوله: ﴿ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ وقوله: ﴿ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ

﴿ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ كلها دلائل وشواهد على أن التدين اختيار وليس إجباراً . .

أما المشكلة حقيقة، هي بالبعث بهذه الآيات، ذلك أن هذه الآيات موجهة إلى الناس ابتداءً، وليس إلى من اختار الإسلام، والتزم به عن طواعية واختيار، ورغبة واقتناع . . فالذي اختار الإسلام، والتزم بمبادئه وقيمه، وأحكامه، لا يحق له أن يتنكر لنتائج اختياره، فيؤمن بالإسلام ثم يكون حراً في أن يصلي أو لا يصلي . . يؤمن بالإسلام، ومن ثم يكون حراً في أن يزكي أو لا يزكي . . يؤمن بالإسلام، ويكون حراً في الخروج على قيم المجتمع الإسلامي، ونقض أحكامه والعبث بشرعه، تحت شعار: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ أو شعار: ﴿ فَإِنۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُۗ ﴾ (آل عمران: ٢٠)، ﴿ وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحۡزُنكَ كُفۡرُهُۥٓۚ إِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْۚ ﴾ (لقمان: ٢٣)، ﴿ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴾ (الغاشية: ٢٢) . . إلى آخر الآيات . . . فهذا لون من العبث، ذلك أن هذه الآيات تقرر سبيل الدعوة إلى الدين، وتحذر من ممارسة الإكراه عليه، أما بعد أن يلتزم الإنسان ويختار، فلابد أن يحاسب ويسأل عن نتائج اختياره، فالقول: إن هذا مترافق مع المسلم حتى بعد الاختيار، فقضية لم نسمع بها لا في سلف هذه الأمة ولا في خلفها إلا من العلمانيين و «المفكرين الإسلاميين المستنيرين»، الذين يدعون بأنهم أكثر فهماً للإسلام من أبي بكر وعمر وإجماع المسلمين (!) فالمرتدون في زمن أبي بكر لم يخرجوا على الدولة ويحاربوها كما هو معلوم، وإنما حاولوا العبث بأحكام الدين ونقضها وامتنعوا عن أداء الزكاة، فكان جواب أبي بكر الحاكم المسلم، الذي طلب إلينا التزام سنته وهديه: والله لأقتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، والله لو منعوني عقالاً أو عناقاً كانوا يؤدونه للرسول ﷺ لقاتلتهم عليه . . ولم يخطر بباله أن هذا يتناقض مع قوله تعالى: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، و ﴿ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ . . . ﴾ (الغاشية: ٢٢) . . . الخ!

إن تحويل الآيات التي وردت في خطاب الكافرين، وبيان طريق

ووسائل دعوتهم، في بدء الدعوة، إلى تطبيقها على من اختاروا الإسلام بدون إكراه، لون من العبث والتضليل الخطير لعامة المسلمين. . وإلا كيف نتصور المجتمع الإسلامي ودولته وكيانه، إذا كان الإنسان في كل لحظة يمكن له أن ينقض عهوده ووعوده، ويلغي خياراته، باسم الحرية وعدم الإكراه؟!

* * *

عبث من العبث ـ ٢ ـ[1]

أشرت في المقال السابق إلى إننا قد نكون اليوم أحوج من أي وقت مضى، للعلماء العاملين العدول، الذي يفقهون الدين، ويفهمون العصر.. الذين أخبر عنهم الرسول ﷺ بقوله: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، وانتحال المبطلين، ليقفوا في وجه هذا العبث الخطير بالأحكام والنصوص الشرعية، الذي بدأ يملأ ساحاتنا الفكرية ويمارس التضليل الثقافي والسياسي لعالم المسلمين، وذلك أن الرؤوس الجهال، التي بدأت تطل علينا وتنصب للمسلمين في الندوات والصحف والمجلات، ومعظم وسائل الإعلام، والتي أصبحت تفتي بغير علم، فتضل وتضل، سوف تشكل خطورة شرعية وثقافية وسياسية.

وإذا عانينا في فترات تاريخية سابقة، من التأويل الجاهل للنصوص، أو من المغالاة في الفهم والممارسة أو من بروز النحل والملل الباطلة تحت المظلة الإسلامية لخداع عامة المسلمين، فإننا اليوم نعيش مأساة هذا المثلث الخطير الذي يحاصرنا من كل جانب: التأويل الجاهل، والمغالاة، والتحريف والانتحال، حتى بدأنا نقفز من فوق فهوم المسلمين لأربعة عشر قرناً، ونتجاوز فهم الجيل الأول خير القرون، ونؤول النصوص لتتوافق مع رغبة أعداء الإسلام ونوهن القيم ونلغي التميز ونقاربها بقيم الحضارة الغربية، لعلهم يقبلوننا (!).

---

(١) الشرق، ٤/١/١٩٩٤.

وكان مما أشرت إليه، ذلك الشرخ الكبير الذي يركز على إحداثه اليوم في البناء الإسلامي، وخلاصته: أن الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين: فما كان له علاقة بالجانب العبادي، الذي ينظم علاقة الفرد بربه بعيداً عن حكم الحياة وتقويم علاقات المجتمع بشرع الله، فهو من بلاغات الرسول النبي، وهو الدين.. أما ما كان من نصوص وتشريعات في المجالات الحياتية المتعددة، فهو من بلاغات الرسول الحاكم التي إنما شرعها بصفته حاكماً لا نبياً (!) وبالتالي فهذه البلاغات تصبح قابلة للإلغاء لأنها كانت تناسب عصرها، وليست لها صفة الخلود، وليست من الدين (!).

والعجيب أن هذا الأمر ورد في إطار المعركة الفكرية المطروحة اليوم، حول حد الردة، ومدى علاقته بالدين، وهل هو حكم الرسول النبي، أو هو حكم الرسول الحاكم؟!

والغريب أن نص الحديث يدلل على ما له علاقة ببلاغات الرسول النبي حتى لو حاكمناهم إلى هذا التفريق الذي ابتدعوه.. فالرسول ﷺ يقول: «من بدل دينه فاقتلوه»[1]، فمحور الحد تبديل الدين.. ويقول في حديث آخر: «لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث».. أحدها: «التارك لدينه»[2].. فالمسألة في إطار الدين، اعتناقه، أو تركه، وليست من بلاغات الرسول الحاكم كما زعموا.

وقد لا تقل خطورة عما سبق، المغالاة التي تقود أصحابها إلى تحريف النصوص، والخروج بالمعنى عما وضع له اللفظ، وعدم الاستيعاب والفقه لخطاب التكليف، في الكتاب والسنة، ذلك أن بعض الأحكام الشرعية إنما هي من تكليف الحاكم المسلم واستطاعته، ولا يمكن للأفراد بحال من الأحوال أن يمتلكوا الاستطاعة على إنفاذها، مثل عقد المعاهدات وإعلان الحرب، والجنوح إلى السلم، وإنفاذ الحدود وإقامة الأقضية وتنفيذها بين

---

(١) انظر «صحيح الجامع الصغير» برقم ٦١٢٥.

(٢) انظر «صحيح الجامع الصغير» برقم ٧٦٤٣.

الناس. فعلى الرغم من أن هذه أحكام شرعية، وخطاب من الله إلى المؤمنين، لكن إنفاذها إنما يكون من قبل الحاكم المسلم.. وفي حال غياب الحاكم المسلم أو الدولة المسلمة، لا يحق لأي فرد مهما كان، أن يعلن أنه هو الدولة المسلمة، وبذلك يعطي نفسه الحق في إقامة الحدود ومعاقبة الناس، حتى لا تتعطل الأحكام الشرعية، حتى لو فقدت الاستطاعة، وكأن الفهم الصحيح لهذا الخطاب الشرعي، أن يقوم بما يستطيع كفرد، ويقع في حدود تكليفه، ويعمل من جانب آخر على الوصول إلى الدولة المسلمة، التي تقيم الأحكام، وإلا أصبحت لدينا فوضى، وأصبح كل إنسان يمنح نفسه السلطة التي يراها، ويخف لممارستها. وبالتالي لا يحق للأفراد لا من الناحية الشرعية ولا العملية، إقامة الحدود وتنفيذ العقوبات والقيام بمهام وسلطات الدولة المسلمة.. وإن التطاول إلى هذا، نوع من الغلو، الذي يقود إلى التحريف أو يقود إليه التحريف والفهم المعوج لخطاب التكليف.

ومن العبث على الجانب المقابل، توهم بعض المتدينين أو المنتسبين إلى هذا الدين، أنهم غير مكلفين بأداء الأحكام والواجبات الشرعية، حتى ما يقع منها ضمن استطاعتهم ومسؤوليتهم، إلى أن تسترد الخلافة الإسلامية وتقوم الدولة الإسلامية... ولا ندري كيف تقوم الدولة المسلمة، وكيف تسترد الخلافة الإسلامية، وبمن تقوم إذا كان الداعون لها يعيشون في غرفة الانتظار، ولا يتدربون على المعاني والمبادىء الإسلامية التي تقع في مقدورهم، وتؤهلهم لأن يكونوا لبنات سليمة في البناء الإسلامي المأمول؟

إنه العبث الخطير في الفهم للأحكام، وكيفية التعامل معها.. فجماعة ترى أنه في حال غياب الدولة المسلمة فهي الدولة التي تحاول ممارسة وظائفها دون أن تمتلك قدراتها ومسؤولياتها.. وجماعة أخرى ترى أنه في حال غياب الدولة، تسقط الأحكام الشرعية، حتى فيما يقع منها ضمن مقدور واستطاعة الأفراد.

واتجاه آخر يرى أن الإسلام لم يحارب الكفر، وإنما حارب الظلم،

وتعايش مع الكفر (!) وكأن الكفر والشرك لا ظلم فيه(!) ولا يتسع المجال لإيراد الآيات هنا.

ومن العبث بالأحكام الشرعية أيضاً: المحاولات الانتقائية للآيات والأحاديث، في محاولة لإبطال فرضية الجهاد والالتفاف على أحكامها وتحضير المسلمين للقبول بالهزيمة.. وأكثر من ذلك، لقد بدأت اليوم مرحلة التأصيل والتطبيع للهزيمة، ومحاولة الاستشهاد لها بمرحلة الدعوة، وإسقاط مرحلة الدولة، علماً أن الجهاد لم يتوقف لا في مرحلة الدعوة ولا في مرحلة الدولة.

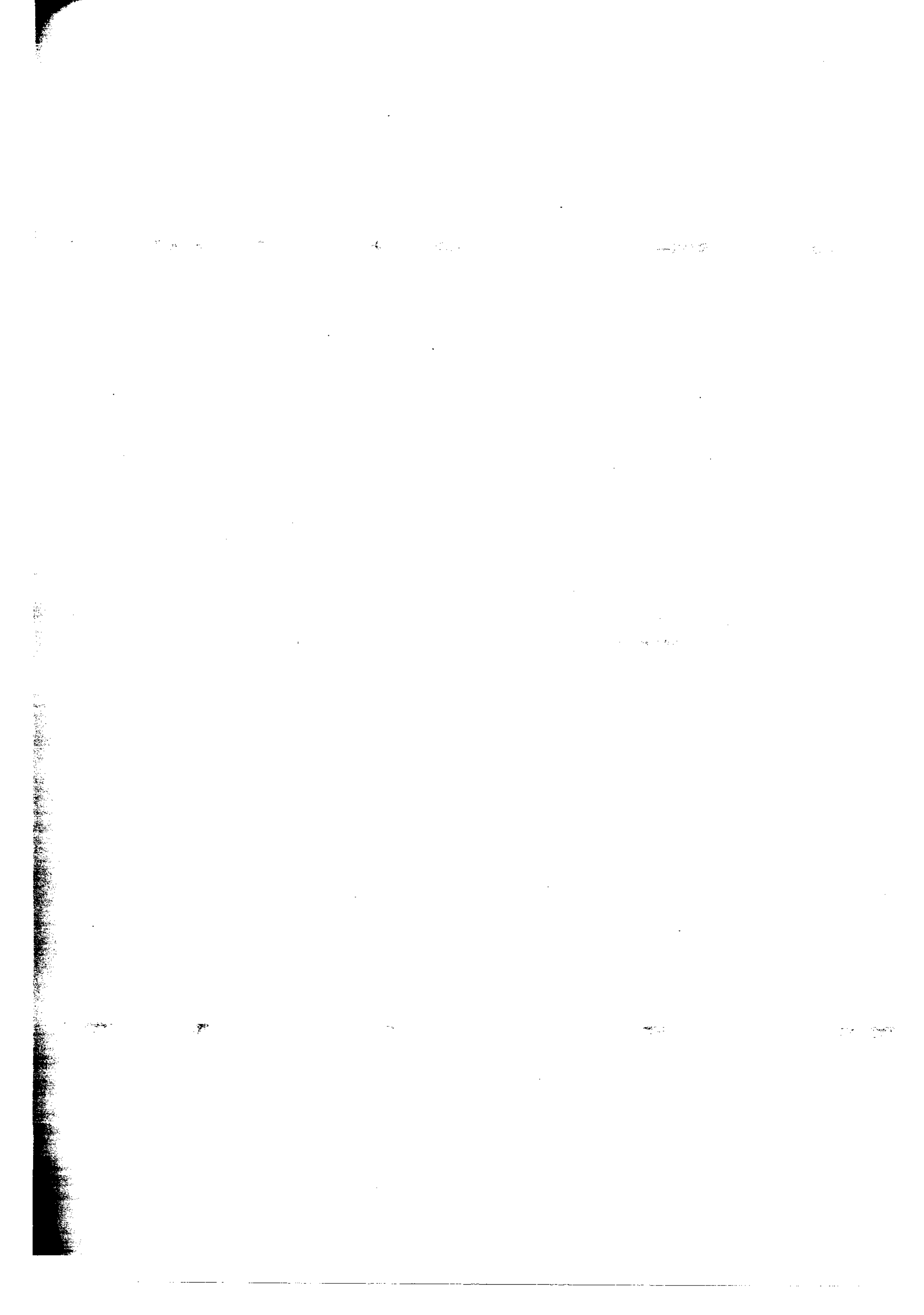
ولعل من أخطر أنواع العبث أيضاً إلى جوار ذلك كله: محاولة بعض الغلاة، حيث أحكام الآيات والأحاديث التي نزلت في الكافرين والمنافقين على رؤوس المسلمين في الدروس والخطب والمساجد دون أن يدري ماذا تصنع يداه.

من هنا نقول: إن الحاجة اليوم أصبحت ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى العلماء العدول، الذين يحملون هذا الدين، ويحمون أحكامه من العبث، ويسقطون الرؤوس الجاهلة، التي تفتي في الأحكام الشرعية فتضل وتضل، وتغرر بجماهير المسلمين وعامتهم، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.



خَللٌ في التّشكِيل الثقَافي

٢٤٧١ / ١١



الهزائم السياسية
والانتصار الثقافي[1]

لعل من أعظم خصائص الإسلام، أنه جاء للناس كافة، وهذا يعني فيما يعني: أن الناس متساوون أمام الله سبحانه وتعالى، وأن فرص الاستجابة بينهم متكافئة، وأنه لا أحد أحق من أحد بهذا الدين، إلا بمقدار كسبه وتقواه، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ (سبأ: ٢٨).. وإن من أعظم مقاصد الإسلام، إن لم تكن أعظمها على الإطلاق استنقاذ الناس، وإلحاق الرحمة بهم، والرحمة: مرحلة فوق مرحلة العدل والإحسان، وهذا المقصد هو الغاية التي من أجلها كانت البعثة المحمدية أصلاً، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، بحيث يمكننا القول: يتمحض الإرسال لتحقيق الرحمة بالإنسانية جمعاء، لذلك اتجه الإسلام إلى الإنسانية والعالمية، منذ اللحظات الأولى لنزول القرآن، والخطوات الأولى لحركة الدعوة، وجاء الإنتاج الإسلامي والعطاء الإسلامي في المجالات المتعددة، يشكل: «مشتركاً إنسانياً» تشارك فيه البشرية جميعها على اختلاف ألوانها وأجناسها ومناطقها الجغرافية، وسويتها الاجتماعية، إلى درجة استطاع الصحابي بلال الأسود أن يقف على سقف أقدس بقعة في جزيرة العرب «الكعبة»، ويعلن نداء التحرير، وإسقاط الطواغيت والجبابرة، بقوله: الله أكبر.

---

(١) الشرق، ٢٢/٥/١٩٩٢.

كما شارك سلمان الفارسي وصهيب الرومي وغيرهم، في المسيرة الإسلامية، وتشكيل النواة الأولى للعالمية الإسلامية، في الوقت الذي كان فيه العالم، يعيش ضمن أسوار الفرقة، والتمييز، والاسترقاق.. جاء الإسلام ليشكل المجتمع المفتوح، والأمة المفتوحة، لكل الناس، أينما كانوا.. ونستطيع أن نقول: بأن الإسلام أول من دعا إلى فكرة المواطن العالمي، في أمة الإسلام، لذلك فمن المستحيل عقلاً وواقعاً، أن يجد التعصب طريقه إلى الإسلام، لأنه ليس ديناً منغلقاً على جنس أو لون أو منطقة جغرافية، وبمقدور كل إنسان، كائناً من كان، أن يختار الإسلام في أي لحظة، لاقتناعه به، وينافس بارتقائه في فعل الخير، كل من هو موجود في الساحة الإسلامية.

ولعل هذه الانفتاح العالمي، هو الذي مكن بعض المنافقين والحاقدين، التلبس بلبوس الإسلام، وولوج ساحته والكيد له من الداخل، لكن كان الإسلام دائماً أقوى من أعدائه وكان ينفي الخبث عن تاريخنا، كما ينفي الكير خبث الحديد.. لذلك نرى الذين لا يخلصون النوايا، لا تطول رحلتهم في الاتجاه الإسلامي، وسريعاً ما يكشفون، ويسقطون.

نعود إلى القول: بأن الإسلام يتسحيل أن يكون ديناً عنصرياً أو تعصبياً لأنه دين عالمي، وأول من دعا إلى العالمية. وجاءت آيات القرآن الكريم تدعو إلى العالمية في المرحلة المكية، حيث لم يمتلك المسلمون بعد بيتاً أميناً، ولا قرية، ولا مدينة.. حتى بعد قيام دولة المدينة، وأثناء المعاناة في غزوة الخندق عندما أصبح المسلم لا يأمن على نفسه من الذهاب إلى الخلاء، إلى درجة قال بعضهم: إن محمداً يعدنا بسقوط دولتي كسرىٰ وقيصر، ونحن لا نأمن أن نذهب إلى الخلاء (!) في هذا الوقت من الشدة الشديدة يضرب الرسول ﷺ بالفأس الصخرة الكبيرة التي اعترضتهم في الخندق، وينقدح الشرر من إصابة الفأس للحجر، فيلمح الرسول ﷺ سقوط أكبر الإمبراطوريات الظالمة لصالح العدل والرحمة الإسلامية.

فالإسلام عالمي الرسالة والخطاب، منذ اللحظات الأولى، والوصول

إلى إلحاق الرحمة بالناس، هو رسالة المسلم الملتزم طريق النبوة.

واليوم بعد انهيار السدود، وسقوط الحدود، وتحول العالم شيئاً فشيئاً صوب العالمية، يقتضي الأمر، أكثر من أي وقت مضى، مراجعة الخطاب الإسلامي، ومدى ملاءمته، والمواصفات المطلوبة له، وحسن مخاطبته الناس بألسنتهم، ولا نقصد باللسان هنا: اللغة كألفاظ وتراكيب وأدوات توصيل جامدة، وإنما نقصد باللغة كأنماط للتفكير، وأنساق للثقافة، ومداخل للتعبير.

ولا يعفينا إسلامياً من القيام بالدور العالمي الذي هو مقصد الدين الأول، الإصابات الإقليمية والمحلية، وخاصة في هذه الظروف من الحوار والصراع الحضاري، حيث أتيحت فرص ووسائل نادرة للدعوة والبلاغ المبين. فالصراع الحضاري سنة طبيعية، والتنوع الحضاري حاجة إنسانية، لا يمكن إلغاؤه، وكل حضارة تسعى لبسط قيمها ومفاهيمها على الناس، وتحاول أن تجعلها عالمية، وإن كانت بعيدة عن المشترك الإنساني في حقيقتها ومقوماتها، وإن كانت حضارة غالبة سياسياً.

وأعتقد أن المسلمين يمتلكون من القيم والمبادىء والتاريخ والمشترك الإنساني، الذي جاء نتاجاً لكل الشعوب والأجناس والأمم، ما يؤهلهم للدور الحضاري والثقافي الإنساني اليوم، على الرغم من الإصابات والهزائم السياسية. . ويمكن أن نقول: بأن السياسة قد تفرض من الخارج، أما الثقافة فهي قناعة من داخل الإنسان، من الصعب هزيمتها سياسياً.

لقد هزم المسلمون سياسياً في مواقع متعددة، ولا يزالون يهزمون، والهزيمة السياسية لم تعن أبداً الهزيمة الثقافية، حيث لا يزال الإسلام يحقق انتصارات ثقافية على مختلف الأصعدة، ومختلف المواقع المتقدمة والمتخلفة معاً. هزمت سياسة الإسلام والمسلمين وسقطت أنظمة، وذهبت حكومات ودول، ولم تهزم عزيمتهم، لذلك كانوا دائماً الأقدر على النهوض، لاحتفاظهم بعالم أفكارهم وثقافتهم.

وكم سقط من الدول وسقطت معها ثقافاتها، وبقيت الثقافة الإسلامية هي الحصن الحقيقي والقابلة للنهوض. . والمستقرىء للتاريخ يجد أن ثقافة المغلوب الإسلامية، كانت أقوى من عسكر الغالب في معظم أنحاء العالم الإسلامي، والتاريخ الإسلامي، حيث تحول الغالب إلى الإسلام وانقلب إلى الدفاع عنه بدلاً من محاربته. ولعلنا نرى في اشتداد الضربات التي تتعدد محاورها، ومواقعها اليوم، شاهداً على تحقيق الذات ودليل اليقظة، وتأصيل الوجود التي يصدق عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُمۖ بَلۡ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ﴾ (النور: ١١). . وإن قيم الحضارات الأخرى التي تسللت إلى العالم الإسلامي من خلال الاتجاهات الخارجة عن الإسلام، لخدمة الثقافات غير الإسلامية، بدأت تتساقط وتلغى، حتى من قبل أصحابها، لأنها لم تحقق الهدف الذي وجدت من أجله، وأصبح الكثير من أصحاب ودعاة تلك القيم يطالبون بإلغائها ويحذرون من استمرارها خاصة على المستوى السياسي، لأنها سوف تتيح الفرصة لوصول الإسلاميين إلى السلطة، ويستدلون على ذلك من أكثر من بلد من بلاد العالم الإسلامي، وخاصة بعد أن أصبح واضحاً أن هذه القيم ليست مجردة ولا موضوعية، وإنما هي ابتداءً منحازة إلى الحضارة والثقافة التي طرحتها، حيث تؤكد الأحداث يومياً أنها طرحت لتحقيق العمالة الثقافية، فهي تسقط اليوم كما سقطت العمالة السياسية.

ونحن هنا لا نبرىء بعض دعاة الإسلام الذين قد لا يكون تحقق لهم القدر المطلوب من الكسب العلمي والتشكيل الثقافي الصحيح، كما لا نبرىء الكثير من الكتاب الذين استنبتوا في التربة الإسلامية لتمييع القيم الإسلامية والنيل منها من الداخل، من الممارسات التي تمكن للعدو، وتغتال القيم الإسلامية، وتسهم بالسقوط السياسي، لكن الحقيقة أن الهزائم السياسية تفرضها العضلات الأقوى، أما الانتصارات الثقافية فمحلها المنطق والعقل والميراث الثقافي والقيم الحضارية، التي يمتلكها المسلمون اليوم ومهمتها أن ترشد السياسة وتعقلها، وتجعل السياسي إسلامياً، بدل أن تجعل

الإسلامي سياسياً.. أو بمعنى آخر: تعمل على تديين وأسلمة السياسة. وليس تسييس الدين وتوظيفه للأغراض والمصالح الشخصية.

فإلى أي مدى يستطيع المسلمون أن يمتدوا صوب العالمية بثقافتهم وقيمهم، ويقدموا نموذجاً للمشترك الإنساني، في حضارتهم المفتوحة، بعيداً عن روح التسلط والاستعمار الجديد للحضارات، التي تدعي العالمية وتحاول إعادة استعمار العالم؟

* * *

٢٤٧٧/١١

الخلل في التشكيل الثقافي[1]

ما أزال أعتقد، ويتأكد لي، عندما أفكر في كثير من الإصابات والوهن، والتخلف الحضاري الذي صرنا إليه، أن مرد الأزمات التي نعاني منها على مختلف الأصعدة، يتجه بالدرجة الأولى إلى الخلل في عالم الأفكار، وإن شئت فقل: في أدوات ووسائل التشكيل الثقافي، والموارد الثقافية التي تصنع شخصية الإنسان وتمنحه النظرة والمعيار الذي يتعامل به، ويصدر عنه في تعامله مع نفسه ومحيطه الخارجي.. تلك الموارد الثقافية والتربوية التي تبدأ من عند الأسرة في مرحلة الطفولة الأولى، ومروراً بمناهج وأنظمة التعليم في مراحله المتعددة، إضافة إلى الضخ الإعلامي الذي بدأ يقفز إلى الموقع الأول ويمتلك أقوى وسائل التأثير والتشكيل الثقافي والتعليم المستمر، ويشكل البديل الاجتماعي والثقافي والترفيهي والتربوي للكثير من الوسائل الأخرى، التي بدأت تتراجع أمامه يوماً بعد يوم.

ولعل المشكلة تكمن في الخلل المنهجي والتربوي، الذي يحدث عنه الخلل والإصابة في الناتج من النماذج البشرية، التي تعاني من الإصابات الثقافية، على الرغم من كسبها العلمي الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى مراحل التعليم النهائية.

وليست بعض معاهد ومؤسسات التعليم وتنظيمات العمل والدعوة

(١) الشرق، ٢٤/٧/١٩٩٢.

الإسلامية، والتي يفترض فيها أن تبرأ من الكثير من الأمراض والإصابات الثقافية، وتشكل مواقع متقدمة تبصر المشكلات، وتجعل من معاهدها ومؤسساتها وتنظيماتها مراكز تدريب على التخلص من الأزمات الثقافية التي تعاني منها الأمة، وتنتج نماذج تثير الاقتداء بسلوكها وتعاملها، وتستطيع انتشال الأمة، وتصويب مسيرتها بحكمة، لتعيد إليها العافية الثقافية... أقول: ليست بعض هذه المؤسسات بمنأى عن الإصابات التي تعاني منها الأمة.. فكيف والحالة هذه، تستطيع أن تمارس عملية الإنقاذ المنوطة بها؟.

ومهما حاولنا الإصلاح والتغيير وترميم الواقع، بعيداً عن الموقع الفاعل: «معالجة الخلل الفكري والتشكيل الثقافي»، وبناء النخبة القادرة على القيادة والتصويب، فإننا نضرب بالحديد البارد.. وعملية إصلاح الخلل الفكري والتشكيل الثقافي، التي يصدر عنها الإنسان ويعمل عليها، و ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ (الإسراء: ٨٤) ليست بالأمر السهل، وإنما هي العقبة الحقيقية التي يجب اقتحامها، وذلك بالخروج من أسرها وإبصار الخلل، ومن ثم رسم المسارات ووضع المناهج التربوية والتعليمية والإعلامية، ومنابر الثقافة الشعبية لتجاوزها، إضافة إلى عامل الزمن المطلوب لعملية التحويل الثقافي.

ويمكن أن نشير بكثير من الاختصار، لبعض جوانب الخلل في التشكيل الثقافي، التي تحول دون بناء الشخصية الاستقلالية المأمولة، وتخرج نماذج مشوهة وسلبية في مختلف المجالات.. ففي نطاق الأسرة، وضمن تقاليدنا ومواريثنا التربوية «على الرغم من التعلم»، نجد أن الطفل الأفضل والأمثل هو الطفل المعطل الخامل، الذي يطيع بدون مناقشة ودون استفهام ودون رأي! وقد يصير شاباً ولا يسأل عن رأيه.. وإذا حاول أن يسأل أو يناقش أو يستفهم حول ما يطلب إليه فعله، أو للتعرف على الحياة والبيئة من حوله، انصبت عليه كل وسائل السخط واللوم والتقريع والتهديد

والتحذير أن يعود لقلة الأدب والمعاكسة، بينما يحظى الطفل الخانع المعطل، بكل الرضا والتشجيع والقبول.

ولعلنا نقول: قد لا تتوافر الثقافة التربوية المطلوبة لأحد الأبوين أو لكليهما، على خطورة وأهمية التربية الأسرية، فيمكن للمدرسة بما يتوافر لها من المعلمين والموجهين والمربين والمشرفين الاجتماعيين والمناهج المدروسة والبرامج المختارة، أن تقوم بالدور المأمول في تشكيل الشخصية السوية، وإذا بنا نفاجأ بتكريس العطالة وإلغاء الشخصية بدل بنائها.. فالطالب الأمثل والأفضل هو الذي لا يسأل ولا يتحرك طيلة الحصة الدراسية ولا يناقش ولا يجاوب ولا يبدي رأياً، وإنما يتعامل مع ما يلقيه المدرس الرضىٰ والقبول والسكوت المطبق كسائر الأشياء، التي لم تمنح نعمة العقل والنطق.. وكلما كان الطالب أقرب للموت والاستسلام والسلبية، كان أقرب إلى قلب المعلم ومباركته.. وفي نطاق المعاهد والكليات والجامعات، المفترض فيها أن تكون مراكز للتدريب على البحث والدرس والحوار والمناقشة وتعدد وجهات النظر والتعرف على المراجع والقدرة على الحصول على المعلومة، وكيفية اختبارها والإفادة منها، وعدم بناء الرأي على الظن والهوى، انقلب الطلبة إلى أوعية للتلقي دون أية مناقشة أو مدارسة، وإذا وجد طالب مشاغب علمياً، فالجو العام وصرامة المدرس كافية لإعادته إلى حالة السبات العام. وغاية ما يطمع فيه الطلبة، تقليل مساحة المطلوب لضمان النجاح في الامتحان، هذا إذا لم ينقلب التعليم الجامعي أو بعضه على الأقل، إلى مدرس يملي طيلة المحاضرة، والطلبة يكتبون، ولا يتاح لهم الاستفسار عن شيء مما يكتبون، وقد يكتبون خطأ ويحفظون خطأ، المهم أن يمنحهم المدرس النجاح.

وبدل أن تؤسس مناهج التعليم ووسائل التربية، على أن الشهادة هي المؤهل للبحث، والدرس، والمناقشة، والنظر «إجازة بامتلاك الأهلية»، تصبح هي نهاية العلم وغايته.. وبدل أن تكون وسيلة تمكن من الامتداد

الفكري والثقافي، تصبح غاية وأداة للإلغاء والتوقف، والوهم بالحيازة على المعرفة من كل جوانبها.

وليس حال بعض شيوخ الطرق الصوفية والتعليم الإسلامي أحسن حالاً فالمريد المفضل هو الإنسان المعطل الذي يكون بين يدي الشيخ كالميت بين يدي الغاسل (!) والشعار المعمول به دائماً: لا تعترض فتنطرد، وخطأ الشيخ أفضل من صواب المريد.. ولا مانع أن يكرس الخطأ والجهل وتؤول الآيات والأحاديث على غير ما وضعت له، ذلك إن كثرة السؤال والاستفهام، سبيل الهلاك (!) والدليل قائم وجاهز من حديث الرسول ﷺ: «إنما أهلك الذين من قبلكم كثرة سؤالهم»!؟.

فإذا جئنا لبعض تنظيمات ومؤسسات العمل الإسلامي، رأينا الأسوار الحزبية تحول دون كل تطلع ومعرفة وموازنة ومحاورة ومناقشة، لأن ذلك من الشغب.. فعمليات النقد والمراجعة والتقويم، تشوش الصف وتخلخل الثقة وتبصر العدو بمواطن الضعف، والشورى التي هي أساس شرعي، غير ملزمة، لذلك فالأجواء وما يسودها من إرهاب فكري، تطرد وتضيق بكل صاحب عطاء ورأي، وبمجرد أن يدخل بعض الشباب من حديثي السن والثقافة والعلم عتبة العمل الإسلامي، يصبحوا فقهاء ومفكرين وخطباء وشعراء ووعاظاً، وقد لا يمتون إلى العلم الشرعي بصلة، حسب بعضهم ما سمع من خطب وحفظ من آيات وأحاديث، ولا مانع عنده من التطاول على الآخرين، وإدخال نفسه في الكثير من القضايا الشرعية التي تتعدد فيها وجهات النظر وتتعارض الأدلة، وقد لا يحسن قراءتها علاوة على إدراكها، والقدرة على ترجيح بعضها.. إنه يتوهم أن الانتساب للعمل الإسلامي والغيرة على الإسلام والحماسة له، كافية لأن تمنحه الفقه والعلم والدراية، فلا مانع عنده من التطاول على العلماء ظاناً أن القفز إلى أكتافهم يظهره ويطيل قامته.. وقد لا نستغرب من بعض الشباب الذين لا يحسنون القراءة أن يعترض على قضية شرعية في الفقه أو الحديث أو القرآن بدعوى أن صاحبها ليس من أهل الاختصاص، في الوقت الذي يعطي نفسه حق

التخطيء والتصويب والتقويم في القضية نفسها، وهو دونها اختصاصاً وإدراكاً.

صحيح أنه لا يوجد في الإسلام طبقة تحتكر المعرفة الشرعية والتفسير للنص الديني - كهانة دينية - فالعلم متاح ومشاع للناس جميعاً، لكن في الوقت نفسه ليس الحق في ذلك لكل من هب ولم يدب أن يقتحم الساحة، ويدعي المعرفة، ويتطاول على الآخرين سواء في ذلك من تدفعه الحماسة أو تحمله العداوة.. ولعل ذلك كله، ناتج عن الخلل في التشكيل الثقافي، والتأدب بأدب المعرفة.

* * *

أهل الخبرة
هم أهل الثقة[1]

قد تكون من أخطر مشكلات التخلف والضياع الذي نعاني منه في العالم الإسلامي، وعلى مختلف المستويات والانتماءات، ولو بأقدار متفاوتة، أننا مانزال نظن ونتوهم أن رسم السياسات العالمية، واتخاذ المواقف، والوصول إلى القرارات، ووضع استراتيجيات التعامل مع الآخرين، تخضع للرغبات الشخصية، وتبنى على الأحداث الطارئة وردود الأفعال الآنية، بعيداً عن امتلاك المعلومات المطلوبة، ومن ثم التحليل والدراسة، واستشراف المستقبل من خلال عبر الماضي، ودلائل الحاضر، والإحاطة بعلم الأمور قبل الحكم عليها، واكتشاف مسارها، حتى لا يقعوا بتكذيب ما لم يحيطوا بعلمه، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره. . فكيف يحق للإنسان اتخاذ موقف ما من قضية لم يعان منها، ولم يدرك أبعادها؟ والله سبحانه وتعالى يقول محذراً: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ (الإسراء: ٣٦). ويقول: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ ﴾ (يونس: ٣٩). ولعل السبب الرئيس لمشكلاتنا، أننا نحكم على العالم ونحاكمه من خلال واقعنا المتخلف، المملوء بالتقلبات والانقلابات الخطيرة في حياتنا ومواقفنا، التي غالباً ما تحكمها الرغبات الشخصية والإرادات المنفردة، على الرغم من شعاراتنا المرفوعة: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ۝ ﴾ (الفرقان: ٥٩)، ﴿ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ

---

(١) الشرق، ٢/٢/١٩٩٣.

خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ (فاطر: ١٤)، ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧﴾﴾ (الأنبياء: ٧). حيث أننا ما نزال نقدم أهل الثقة ونبعد أهل الخبرة، ولا أدري كيف يكون ثقة من لا خبرة له؟ لذلك نرى سياساتنا تتبدل وتتغير رأساً على عقب وبسرعة مذهلة، وبحسب أمزجة وتغير أصحاب النفود، إلى درجة يمكن معها القول في شؤوننا كلها: إنه كلما جاءت أمة لعنت أختها، حيث لا نزال نبدىء ونعيد، ونبني ونهدم، وننقض غزلنا، وهذه الحالة طبيعية جداً لأن الأمر لم يقم على علم وخبرة.

وأعتقد أن خيباتنا كلها وإحباطاتنا، ومفاجآتنا بالنتائج، دليل على عجزنا عن علم المقدمات والإحاطة به، وقصورنا على فهم المرجعيات الفكرية والسياسية له، وطالما نحن على هذه الحال فقد يكون من الصعب ومن خلال ما يسمى في علم النفس: الاستبطان، الحكم على سياسات وقرارات الآخرين بشكل علمي وموضوعي ومن ثم الإدراك الكامل لكيفيات التعامل معها، لأننا مفتقدون لهذه الأسس في حياتنا.

لذلك نقول: إن المرتكزات والمرجعيات السياسية لا تتغير وتنقلب رأساً على عقب بهذه السهولة كما هو الحال في العالم الإسلامي، بذهاب حاكم ومجيء آخر أو بتغير حكومة واستلام أخرى، ذلك أن القرارات لم تعد من صنع وقدرة فرد أو أفراد مهما علا شأنهم، وإنما أصبح لها متخصصون ودارسون ومحللون يعتمدون المعلومات والعبر المتولدة من التاريخ والجغرافيا والحاضر.. ليس ذلك فقط، وإنما من التجارب الميدانية وما يتولد عنها من ردود الفعل قبل اعتماد السياسات والإعلان عنها بشكل نهائي، فالعالم يحكمه العلم والخبرة والتخصص وتقسيم العمل، حيث لم يعد يتسع المجال للأغبياء والكسالى وأصحاب الأمزجة في عالم الأذكياء.

فلم يعد يخفى على أحد اليوم، أن من أهم وأخطر خصائص هذا العصر، أنه بحق عصر ثورة المعلومات، والتراكم المعرفي، والتخصص

وتقسيم العمل، ذلك أن تدفق المعلومات وتسارعها وتنوعها وحجمها بلغ درجة يصعب معها علىٰ الفرد وحتى الجماعات الصغيرة، أن تحيط بهذه المعلومات التي تشكل الخريطة والدليل الفكري لرسم السياسات، وكيفيات التعامل مع العالم واتخاذ القرارات الناضجة على هدى وبصيرة.

إن مراكز البحوث والدراسات والمعلومات، باتت جزءاً من هياكل المؤسسات والمعاهد والجامعات، كوسائل معينة ومساعدة على تحضير المواد الأولية «المعلومات»، والمسوغات العلمية، والدراسات الموضوعية، وبذلك تتخلص المؤسسات من التخبط والعشوائية والارتجال في اتخاذ القرارات ورسم السياسات. . ونستطيع القول: إن هذه المراكز لم تعد تقتصر على تقديم المعلومات والخبرات المطلوبة لصاحب القرار، وإنما بدأت تشكل، بما يتوافر لها من المتخصصين والخبراء، مختبرات فكرية للتحليل والاستنتاج واقتراح الحلول، أو بتعبير أدق: صياغة القرار، حيث لم يبق على صاحب القرار إلا استيعاب ذلك وإعلانه.

إن غياب الخبرة التي تشكل محل الثقة فعلاً، عن عقلياتنا على مستوى الأفراد والجماعات والحكومات، يجعل مواقفنا وسياساتنا وقراراتنا مثيرة للحزن، إلى درجة أفقدتنا كل إمكانية وفاعلية، ليس في المداخلة لتغيير الحدث، وإنما في القدرة على فهمه واستيعابه بشكل صحيح، لذلك نستمر في غرفة الانتظار أمام ما يدور حولنا، نعلق آمالنا على سقوط الحزب الفلاني وقيام الحزب الآخر، كما حصل لنا تجاه الانتخابات الإسرائيلية وإذ الحقيقة: كالمستجير من الرمضاء بالنار، فلا شامير ولا رابين يخرجان عن مرجعيات وثوابت الدولة الصهيونية، وإن اختلفت وسائل التنفيذ والإخراج، وقد تكون قفازات الحرير وما تخفيه وراءها، أخطر علينا من قبضات الحديد. وكذلك الحال بالنسبة للانتخابات الأمريكية، عندما ظننا أن ذهاب فلان ومجيء فلان يعني التغيير الكامل، كما هو حالنا.

ولا نذيع سراً أو نأتي بجديد إذا قلنا: إن كل إدارة تعتمد في رسم

سياساتها وقراراتها على مركز أو أكثر من مراكز البحوث والمعلومات والدراسات، لبلورة ورسم التوجيهات الأساسية، الخارجية منها والداخلية.. وقد يكون من المفيد أن نأتي ببعض الأمثلة:

فمن المعروف أن مؤسسة «راندا»، ومقرها في ولاية كاليفورنيا، لعبت دوراً هاماً في توجيه إدارتي كنيدي وجونسون، كما أن معهد بروكنجز قدم في عام ١٩٧٥ لإدارة كارتر الوثيقة الأساسية: نحو سلام في الشرق الأوسط.

ولئن مارست مراكز مثل معهد المؤسسة الأمريكية، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، ومؤسسة التراث، أدواراً هامة في إدارتي ريجان الأولى والثانية، فإن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، لعب دوراً هاماً في إدارة الرئيس بوش.. وتلعب هذه المراكز دوراً أساسياً في ترشيد السياسة، ورسم معالمها تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، وإبداء المشورة لمتخذي القرار.

ولعل التقرير الذي أصدره معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في سبتمبر ١٩٨٨: «البناء من أجل السلام»، هو الذي بلور سياسة بيكر وزير خارجية أمريكا السابق، إزاء عملية السلام في المنطقة. الأمر الذي دعا كيسنجر وزير خارجية أمريكا الأسبق إلى القول: إن مسؤولي السياسة الخارجية لا يقومون ببناء رصيد الأفكار، بل إنهم ينفقون مثل هذا الرصيد.. أما الأفكار فعادة ما تأتي من خزن التفكير «مراكز المعلومات».. هذا عدا مئات المراكز المتخصصة بالجماعات والتنظيمات واللغات والمناطق الجغرافية والمراحل التاريخية والأديان والآداب والثقافات والفلسفات التي لم يعد بالإمكان الاستغناء عنها.

فإلى أي مدى يبقى العالم الإسلامي بعيداً عن التفكير الموضوعي العلمي، ويتخبط في الارتجال والعشوائية، ولا يتيح لأهل التخصص والخبرة دورهم في إنضاج الرأي وتقديمه لصاحب القرار؟ وإلى متى يتوهم

صاحب القرار بأن الثقة يمكن أن تكون في غير أهل الخبرة؟ فترد الأمور إلى أهلها لدراستها والإحاطة بعملها، واستنباط الحلول الملائمة لها، والله يقول: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ ﴾ (النساء: ٨٣). فمتى نتحول من مرحلة الإذاعة إلى مرحلة إحالة الأمور إلى المتخصصين؟

وهل لنا بعد هذا، أن نقرأ حديث الرسول ﷺ: «من استعمل رجلاً على عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله والرسول وجماعة المؤمنين»[1]، بكل أبعاده الغائية؟

وهل ندرك أبعاد قول الرسول ﷺ: «إذا وسد الأمر لغير أهله فانتظروا الساعة»[2] حيث تتوقف فاعلية المجتمع ويدخل غرفة الانتظار، إذا أبعد أهل الخبرة، الحالة التي تؤول به إلى الوفاة، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

* * *

(١) انظر «ضعيف الجامع الصغير» برقم ٥٤٠١.

(٢) انظر «صحيح الجامع الصغير» برقم ٨٢٦.

كيف السبيل إلى
الارتقاء بهذه المؤتمرات[1]

في مثل هذه الأيام من كل عام تغتنم الجاليات والمراكز والمؤسسات الإسلامية في أوروبا وأمريكا عطلة أعياد الميلاد ورأس السنة، لعقد مؤتمراتها وتكثيف نشاطاتها وإعادة ترتيب أوضاعها، وتدارس مشكلاتها ومراجعة برامجها للسنة القادمة.

وتتضمن هذه النشاطات طروحات ومناقشات وحوارات فكرية كما تتضمن الكثير من النشاطات الاجتماعية والخيرية والثقافية، كإقامة الندوات وإلقاء المحاضرات واستضافة بعض المفكرين والباحثين من العالم الإسلامي، إلى جانب افتتاح معارض الكتب التي تسعىٰ لتأمين الكتاب الإسلامي بالأسعار المعقولة التي يتمكن معها الطلبة وأبناء الجاليات الإسلامية من الحصول على الموارد الثقافية التي لابد منها في مجتمع الغربة.

ولا يقتصر النشاط الإسلامي في أوروبا وأمريكا على بحث مشكلات الطلبة والجاليات، وإنما يتجاوز ذلك لطرح ومناقشة قضايا ومشكلات العالم العربي والإسلامي.

والحقيقة التي لابد من الاعتراف بها: أن الوعي الإسلامي في أوروبا

---

(١) الشرق، ٢٧/١٢/١٩٩١.

وأمريكا، بدأ ينتشر مع طلائع الطلبة والمبتعثين الذين ترافق وصولهم مع حركة اليقظة الإسلامية والصحوة الإسلامية في بلاد العالم الإسلامي.

ولقد استطاع الطلبة والمبتعثون إيقاظ الوعي والاعتزاز الإسلامي عند الجاليات التي كادت تفقد هويتها وتذوب في مجتمعات الاغتراب بثقافتها وحضارتها ولغتها، خاصة وأن تلك الجاليات خرجت من العالم العربي والإسلامي في فترة الاستعمار والهزيمة الحضارية والثقافية فوصلت إلى هناك والفقر والجهل والأمية والهزيمة النفسية حالت بينها وبين القدرة على إعلان دينها، أو التكلم بلغتها حتى كادت تذوب نهائياً، كما أسلفنا.

ولئن عجزت الحضارة والثقافة الغربية عن إذابة الآباء أو الجيل الأول، إن صح التعبير، فلقد تكفلت باحتلال الأبناء وإدماجهم في مجتمعها وإلغاء انتمائهم ونزوعهم إلى حضارتهم وثقافتهم، هذا إذا استطاع بعضهم أن يتابع تعليمه، ذلك أن معظمهم كانوا يحترفون الأعمال البسيطة وأحياناً الشاقة لتأمين لقمة العيش، بحيث لم يبق عندهم مجال للتفكير.

ولم تكن ضواغط الفقر والحاجة وعوامل الجذب الموجودة في أوروبا، هي التي تدفع إلى الهجرة، الأمر الذي يصدق على الهجرات الأولى، وإنما جاء تزايد الهجرات في السنوات الأخيرة بسبب أجواء ومناخ الاستبداد السياسي الذي أشيع في بلاد العالم الإسلامي، وهوامش الحرية التي يتمتع بها المسلم هناك في أوروبا وأمريكا، ولعل هذا من الفتن القاسية للمسلم اليوم.

وقد لا نرى مانعاً من القول ـ مع الأسف الشديد ـ إن المسلم اليوم يستطيع أن يتكلم عن الإسلام ويدعو إليه ويجتمع عليه مع غيره في بلاد أوروبا وأمريكا أكثر مما يستطيع ذلك في معظم بلاد الاسلام أو بلاد العالم الإسلامي، هذا إذا لم تدركه وتلاحقه صور القمع والاستبداد السياسي وهو هناك.. وكثيراً ما يصطحب المسلم المسافر إلى هناك رقيبه الأمني في داخله، ولا يحسن التعامل مع واقع الحرية الذي يمنح له، وكثيراً ما تحول

الإصابات المحمولة والمنقولة من عالم المسلمين، دون بلوغ النشاطات والمؤتمرات الإسلامية أهدافها لأنها تحمل بمشكلات العالم الإسلامي التي قد لا يعاني منها الطلبة وأبناء الجالية، وإنما تريد لهم بعض حكومات العالم الإسلامي أن يصيروا إقطاعات بشرية لصالحها وميداناً لزعاماتها.

نعود إلى القول: بأن طلائع الطلبة والمبتعثين الذين غادروا إلى أوروبا وأمريكا مع مرحلة الصحوة الإسلامية، هم الذين أيقظوا الوعي الإسلامي في الجاليات وأعادوا إليها الاعتزاز بدينها وأمتها وحضارتها، كما أن المراكز الإسلامية هناك هي بمثابة الواحات الخضراء التي يأوي إليها المغتربون من العالم الإسلامي، فتقدم لهم الرعاية والعناية وتؤمن لهم جميع الحاجات وخاصة الطلبة حديثي العهد بتلك البلاد.

كما أن الجاليات الإسلامية في الكثير من المدن الأوروبية أقامت المراكز والمساجد والمدارس، واعتمدت لها الكثير من المتفرغين الذين يتابعون الشئون الإسلامية بشكل جيد بعد أن اعتقدت أن الإسلام جاء إلى تلك البلاد ليستقر.

والأمل كبير جداً أن تستطيع الجاليات الإسلامية إنشاء المدارس ذات الدوام الكامل، التي تقوم بتدريس المناهج المدرسية في تلك البلاد إلى جانب مواد اللغة العربية والتربية الإسلامية، وقد استطاع بعضها فعلاً الوصول إلى تحقيق هذه الأمنية، إضافة إلى ما تقوم به تلك المدارس والمساجد من إحياء الشعائر والاحتفال بالمناسبات الإسلامية كالأعياد والجمع إلى درجة يمكن أن نقول معها: إن بعض الطلبة والمبتعثين الذين خرجوا من بلادهم بلا شيء، قد تعرفوا إلى الإسلام هناك والتزموا بالإسلام هناك، وكان مناخ الحرية والأجواء الإسلامية المتميزة هي التي مكنت الخيار الإسلامي من نفوسهم، فعادوا وهم أكثر التزاماً من كثيرين ممن تلقوا الإسلام بالوراثة في بلادنا.

ولاشك أن تلك المراكز والمساجد والمؤسسات والمؤتمرات

والجاليات، هي مواقع إسلامية متقدمة في بلاد الحضارة الغربية، تتحمل مسؤولية مزدوجة: مسؤولية تجاه نفسها ونموها نمواً سليماً، وحماية نشئها من الذوبان والضياع في مزابل الحضارة الأوروبية، ومسؤولية تجاه الوسط الذي تعيش فيه، لتنشر الإسلام وتعرف الناس به، وتقدم لهم صورة صحيحة عن الفرد المسلم المنضبط بقيم الإسلام بكل أبعادها، إلى درجة يغري باتباعه والتعرف على عقيدته، تمهيداً لاعتناقها.. كما أن عليها أن تكون رسلاً لقضايا العالم الإسلامي العادلة لتكتسب انتصار العالم وتأييده لقضايانا، وهذا يقتضي أن نفكر ونفكر كثيراً في حسن إعداد هذه الطلائع المباركة، وندعمها بكل الوسائل الممكنة، ونزودها بالثقافة الضرورية، لتشكيل المناعة الحضارية وامتلاك القدرة على لون من الخطاب الإسلامي المناسب لواقع تلك المجتمعات ومشكلاتها التي تعاني منها، ونعرفها بالمداخل الحقيقية للعقل الأوروبي والأمريكي وكيفية التعامل معه، والمشكلات التي تعاني منها تلك الجاليات والطلبة أنفسهم، وتجنب هذه المؤتمرات والتجمعات، المشكلات التي يعاني منها عالم المسلمين لتكون صورة مؤثرة للتربية بالقدوة والإغراء باعتناق الإسلام.. كما علينا أن نبصر بقيم الإسلام للأقليات والأحكام الشرعية التي تحفظ عليها سلوكها ودينها في مجتمعات غير المسلمين.

* * *

٢٤٩١/١١

الدكتور زكي نجيب محمود
وشهادة النضج والاكتمال[1]

وأخيراً توفي داعية تجديد الفكر العربي، الدكتور زكي نجيب محمود أستاذ الفلسفة الذي كان يمثل المنهج الوضعي والفلسفة التحليلية الغربية في عالم المسلمين، وكان شيخ التغريبيين، والذي تناول فكره وسوف يتناوله العديد من المفكرين والكتاب والصحفيين بالتحليل والدراسة، ويلقون عليه الأضواء من الزوايا المتعددة، والمناهج المختلفة، والكثير منهم سوف يعمد إلى عملية التقطيع والانتقاء من فكره، بحسب رغبته، أو ليوظف فكر الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود، ليعضد فكره وينتصر له، بل لعل الاتجاه العلماني الوضعي، الذي يدعي زوراً وبهتاناً النزوع العقلي والمنهج التجريبي، الذي تستوي عنده العلوم المادية التي تقع ضمن إطار أشياء الإنسان وتحت تجاربه، والعلوم الإنسانية، العصية بطبيعتها عن الخضوع للمنهج الحسي التجريبي، لأن الإنسان فيها، هو نفسه محل البحث، وأداته في وقت واحد، هذا إضافة إلى أن أغوار النفس الإنسانية وإرادتها وقدرتها على الاختيار والتكيف، تجعلها غير خاضعة وغير منضبطة بالمنهج الحسي المادي التجريبي.

أقول: لعل أصحاب الاتجاه العلماني الوضعي يجدون عنده ضالتهم المنشودة من خلال عملية التقطيع والانتقاء وتغييب ما انتهى إليه المفكر

---

(١) الشرق، ١٤/٩/١٩٩٣.

الفيلسوف، وقد تفوتهم المقدرة على الرؤية الشاملة التي تقتضي تتبع مراحل تطوره الفكري، أومحطاته الفكرية المتتالية، وبذلك يجيء حكمهم متعسفاً ومبتسراً وجائراً ويمثل مرحلة زمنية وصفها صاحبها «بالقلقة».

ولعل ذلك الداء أصاب بعض الإسلاميين أيضاً، الذين لا يرون في الدكتور زكي نجيب محمود إلا الجانب المظلم من فكره الذي يشكل المرحلة التي أسماها هو بنفسه المرحلة القلقة، والذي سبق انبلاج الفجر الثقافي عنده، ولا يتابعون رحلته الفكرية التي استقرت عند مرحلة النضج والرشد والاكتمال، والتي يمثلها بحق ما ورد في كتاب «تجديد الفكر العربي» الذي يعتبر من أواخر ما كتب، ذلك أن ما ورد في هذا الكتاب يعتبر إلى حد بعيد توبة فكرية تجب ما قبلها وتنسخه، وكفارة لما سبق، وتصويباً للأمور.

وأعتقد أن تتبع مراحل تطور فكر الدكتور زكي نجيب صاحب الرحلات الفكرية المتشعبة والمتنوعة، ويقينياته التي انتهى إليها بعد هذه الجولات العديدة، سوف يكون مفيداً للأجيال، لأنه يختزل لهم الأعمار العقلية، ويقدم لهم الخلاصة لرحلة فكرية خارجية عملاقة، كانت رهينة للفكر الغربي وكانت تجهل الثقافة العربية الإسلامية، ثم عادت واستقرت عندها واطمأنت إليها بعد أن أتيحت لها الفرصة الكافية للاطلاع عليها.

حتى إن الرجل اعتبر في محاضرة له في إحدى الدول الخليجية التي أقامت حفلاً لتكريمه بأنه لو توفي قبل أن يطلع على الثقافة العربية الإسلامية ـ التي كان يتنكر لها في مقتبل حياته ـ لدخل القبر جسداً بلا رأس! هكذا فالثقافة الإسلامية أصبحت عنده تمثل الرأس.

وأنا لست مع الذين يتسرعون بالحكم على الناس وتكفيرهم وتأثيمهم، بنظر كليل وفقه قليل، أو من خلال رؤية جزئية ويطلقون الأحكام الجزافية دون الإحاطة الكاملة بواقع الناس، كما أني لست ممن ييأسون من إيمان الناس الذين يظهرون أفكارهم ومعاصيهم لفترة من الوقت، خاصة أن الكثير

من الصحابة الكرام بقي يستمع إلى القرآن بضع سنوات، دون أن يؤمن، ومن ثم انتهى إلى ساحة الإيمان، والدفاع المقدور عن الإسلام، وفي هذا ما فيه من الحكم والعظات في المجال الدعوي.

والأمر أولاً وأخيراً مرده إلى الله سبحانه وتعالى، الذي وسعت رحمته كل شيء.. ومن تأديب النبوة وآدبها: ألا نزكي على الله أحداً، وألا نتسرع أيضاً بتأثيم أحد أو تجريمه، وهذا لا يناقض مناقشة وبيان فساد الأفكار ومخالفتها لشريعة الله، ولعل مناقشتها وبيان فسادها يعتبر أحد وجوه البيان والاستتابة للمنكر.

والآن وبعد هذه التقدمة التي ما كنت أريد لها هذه الإطالة، وبعيداً عن التحليل والاستنتاج الذي سوف يتأثر بمنهج صاحبه، أقدم شهادة الدكتور زكي نجيب محمود عن نفسه، في كتابه: «تجديد الفكر العربي»، وحيرته، وقلقه، ومن ثم استقراره:

«لم تكن قد أتيحت لكاتب هذه الصفحات في معظم أعوامه الماضية، فرصة طويلة الأمد، تمكنه من مطالعة صحائف تراثنا العربي على مهل. فهو واحد من ألوف المثقفين العرب، الذين فتحت عيونهم على فكر أوروبي - قديم أو جديد - حتى سبقت إلى خواطرهم ظنون بأن ذلك هو الفكر الإنساني الذي لا فكره سواه، لأن عيونهم لم تفتح على غيره لتراه. ولبثت هذه الحال مع كاتب هذه الصفحات أعواماً بعد أعوام: الفكر الأوروبي، دراسته وهو طالب، والفكر الأوروبي، تدريسه وهو أستاذ، والفكر الأوروبي مسلاته كلما أراد التسلية في أوقات الفراغ.. ثم أخذته في أعوامه الأخيرة صحوة قلقة، فلقد فوجىء، وهو في أنضج سنيه، بأن مشكلة المشكلات في حياتنا الثقافية الراهنة ليست هي: كم أخذنا من ثقافات الغرب، وكم ينبغي لنا أن نزيد؟ وإنما المشكلة في الحقيقة هي: كيف نوائم بين ذلك الفكر الوافد، الذي بغيره يفلت منا عصرنا، أو نفلت منه، وبين تراثنا، الذي بغيره تفلت منا عروبتنا، أو نفلت منها؟». ويمضي زكي نجيب محمود: «استيقظ

صاحبنا ـ كاتب هذه الصفحات ـ بعد أن فات أوانه أو أوشك، فإذا هو يحس الحيرة تؤرقه، فطفق في بضعة الأعوام الأخيرة، التي قد لا تزيد على السبعة أو الثمانية، يزدرد تراث آبائه ازدراد العجلان، كأنه سائح مر بمدينة باريس وليس بين يديه إلا يومان، ولابد له خلالهما أن يريح ضميره بزيارة اللوفر، فراح يعدو من غرفة إلى غرفة، يلقي بالنظرات العجلى هنا وهناك، ليكتمل له شيء من الزاد قبل الرحيل. هكذا أخذ صاحبنا ـ ومايزال ـ يعب صحائف التراث عباً سريعاً، والسؤال ملء سمعه وبصره: كيف السبيل إلى ثقافة موحدة متسقة، يعيشها مثقف حي في عصرنا هذا، بحيث يندمج فيها المنقول والأصيل في نظرة واحدة؟». «تجديد الفكر العربي، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ص ٥ ـ ٦».

ثم يتابع القول: «لست أذكر في حياتي الفكرية سؤالا قد ألح علي كما ألح علي سؤال طوال الأعوام الخمسة الأخيرة بصفة خاصة، فهو سؤال طرح نفسه على المفكر العربي منذ أوائل القرن الماضي، وظفر منه بإجابات تتفاوت إيجازاً وإطناباً، وضوحاً وغموضاً، صواباً وخطأ. هو السؤال الذي يسأل عن طريق للفكر العربي المعاصر، يضمن له أن يكون عربياً حقاً ومعاصراً حقاً. ولقد تعرضت للسؤال منذ أمد بعيد، ولكني كنت إزاءه من المتعجلين الذي يسارعون بجواب قبل أن يفحصوه ويمحصوه. فبدأت بتعصب شديد لإجابة تقول: إنه لا أمل في حياة فكرية معاصرة إلا إذا بترنا التراث بتراً، وعشنا مع من يعيشون في عصرنا، علماً وحضارة ووجهة نظر إلى الإنسان والعالم. بل إني تمنيت عندئذ أن نأكل كما يأكلون، ونجد كما يجدون، ونلعب كما يلعبون، ونكتب من اليسار إلى اليمين كما يكتبون، على ظن مني آنئذ أن الحضارة وحدة لا تتجزأ، فأما أن نقبلها من أصحابها ـ وأصحابها اليوم هم أبناء أوروبا وأمريكا بلا نزاع ـ وأما أن نرفضها، وليس في الأمر خيار بحيث ننتقي جانباً ونترك جانباً كما دعا إلى ذلك الداعون في اعتدال» «تجديد الفكر العربي، ص ٩ ـ ١٢».

«وبعد أن ثبت بالدليل القاطع أن «عدونا الألد هو نفسه صاحب

الحضارة التي توصف بأنها معاصرة» كانت «هزة» وبداية «صحوة»، بات ينظر معها داعية بتر التراث «نظرة التعاطف مع الداعين إلى طابع ثقافي عربي خالص»، ولكن دون أن يتاح لهذا التعاطف الوجداني أن يجد ترجمة عملية له نظراً إلى انقطاع عن التراث وعن «الثقافة العربية الخالصة». ثم كانت تباشير الصحوة الكاملة أخيراً عندما توافرت للابن المتلهف إلى العودة إلى البيت الأبوي، ظروفها الموضوعية: «أحمد الله أن أتاح لي آخر الأمر الفراغ كما أتاح لي مكتبة عربية أقضي فيها بعض ساعات النهار، وها هنا نشأ السؤال مرة أخرى، يلح إلحاحاً شديداً هذه المرة: نعم لابد من تركيبة عضوية، يمتزج فيها تراثنا مع عناصر العصر الراهن الذي نعيش فيه، لنكون بهذه التركيبة العضوية عرباً ومعاصرين في آن، ولكن كيف؟ ما الذي نأخذه وما الذي نتركه من القيم التي انبثت فيما خلف لنا الأقدمون؟ وهل في مستطاعنا أن نأخذ وأن ندع على هوانا؟» «المصدر نفسه، ص ١٤».

«إن العلم والعمل موصول أحدهما بالآخر، فإذا وجدت «علماً» مزعوماً لا يجيء بمثابة الخطة الدقيقة لعمل يؤدى، فقل: إنه ليس من «العلم» في شيء إلا باسم زائف» «المصدر نفسه، ص ١٧٩».

وبعد: ألا يقتضي هذا من العاملين للإسلام ألا يتسرعوا في أحكامهم، وألا يختزلوا تاريخ الإنسان في مرحلة من حياته قد تكون قلقة، والشواهد على ذلك كثيرة في كل العصور ـ وأن يعيدوا النظر بأدوات الدعوة ووسائل توصيلها، متحرين في ذلك الحكمة والموعظة الحسنة ومتوخين إلحاق الرحمة بالناس، حيث يبقى الإنسان عدوَّ ما جهل؟!



في إطار الذات

٢٤٩٧/١١

خلود الرؤية القرآنية والفقه الحضاري[1]

لاشك عندي في خلود الآيات القرآنية، وتجردها عن حدود الزمان والمكان، وقدرتها على منح الإنسان رؤية تصلح لكل زمان ومكان، وهذا إلى جانب كونه عقيدة، يعتبر من لوازم الرسالة الخاتمة بالنسبة للمسلم، حيث ختمت النبوة بمحمد ﷺ، وجاءت رسالته لتكون مصدراً للحياة حتى يرث الله الأرض ومن عليها.. فهو أمر يؤكده الواقع، ويشهد له التاريخ، ويرى الإنسان شواهده ممتدة امتداد التاريخ الإنساني نفسه.

ولا أرى معنى للخلود في الحقيقة، إذا كانت القضايا التي عرض لها القرآن، وطرحها، سوف تبقى وقفاً على عصر معين وحكراً على جيل بعينه، ومجتمع، أو زمان أو مكان، ذلك أن الخلود يعني: أن النماذج والقضايا التي عرض لها القرآن، سوف تتكرر في كل وقت وحين، وجيل، وإلا لكان القرآن كتاب قصة وتاريخ، لا صلة له بالحاضر، ولا دور له في المستقبل. وكما أن النماذج والقضايا التي عرض لها القرآن خالدة، وسوف تتكرر، فكذلك الحلول والرؤى والأحكام، التي جاء بها للعلاج، سوف تتكرر أيضاً.

وقد تكون هذه القضية محسومة في مجال الفقه التشريعي، أو الاجتهاد

(1) الشرق، ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٣.

الفقهي التشريعي، وتشكل قناعة لا مجال للشك فيها، فلقد بذل علماؤنا ولايزالون، جهوداً مقدورة ومجاهدات واجتهادات في استنباط الأحكام التشريعية من أدلتها في الكتاب والسنة، مما يعتبر مفخرة من المفاخر الإنسانية، وكنزاً من أثمن الكنوز التشريعية التي لا تتوافر لأمة من الأمم، وبرهنوا رحمهم الله على خلود الشريعة الإسلامية، وصلاحيتها لكل زمان ومكان، وقدرتها على توليد الأحكام، ومد الحياة، ومعالجة مشكلاتها، بما تقتضيه من الحلول.. برهنوا عملياً على مرونة الشريعة، وقدرة مصادرها، من كتاب وسنة، وإجماع وقياس، واجتهاد واستحسان، واستصلاح واستصحاب، ومصالح مرسلة، على العطاء الدائم الذي لا ينفد.

ومن الأمور اللافتة للنظر حقيقة، وهذا لم يتوافر في تاريخ التشريع البشري لأي شريعة أو قانون أو فقه، إنه على الرغم من التوقف في تطبيق الشريعة الإسلامية في معظم المجتمعات الإسلامية، لأسباب لا مجال لذكرها هنا، فإن الاجتهاد والامتداد وتوليد الأحكام وإنشاء المعاهد المعنية بدراستها وتدريسها، مايزال مستمراً، ولا تزال تثبت حياتها، وتبرهن عليها، على الرغم من كل المحاولات لإقصائها وإبعادها عن مجالات الحياة، من النواحي الرسمية على الأقل.

حتى إننا لنرىٰ أن الكثير من الأشخاص والهيئات والمؤسسات ماتزال تلتزم في معاملاتها وممارساتها ومشروعاتها أحكام الشريعة الإسلامية، وتفضل الاحتكام إليها، على القوانين المعمول بها، على الرغم من عدم وجود سلطة لتنفيذ الأحكام، وحمايتها، مفضلة في ذلك الارتكاز إلى الوازع الداخلي.. ولعل هذا الاستمرار وعدم الانقطاع، أحد أدلة الخلود والقدرة على العطاء.

نعود إلى القول: لقد بذل علماؤنا ومايزالون جهوداً فائقة ومتميزة في مجال استنباط الحكم التشريعي أو الفقه التشريعي، وكان ميدان اجتهادهم ونظرهم هو آيات الأحكام التي لا تزيد عند أكثرهم على خمسمائة آية، وعلى

أحاديث الأحكام أيضاً، وكان نظرهم في هذه الآيات لا يتجاوز بعض مقاصدها وأغراضها في بيان أحكام الحلال والحرام.

ومع تقديرنا لهذا العمل العظيم، وتأكيدنا لأولويته في النظر العقلي، والفقهي، حتى يكون المؤمن على بينة من أمره فيما يفعل وما يدع، ذلك أن خلاصة الشريعة عند علماء الأصول تكاد تتلخص في كلمتين: افعل، لا تفعل، ليطابق سلوك المسلم منهج الله وهديه، نقول: مع تقديرنا لهذا العمل العظيم وما اقتضاه من مناهج في أصول الفقه والحديث والتفسير واللغة، فإنه يبقىٰ يشكل بعض مقاصد القرآن والسنّة.. ويمثل بعض جوانب الرؤية القرآنية والبيان النبوي.. ولعل السبب في ذلك، لعل السبب هو أن الجيل الأول، أو المجتمع الإسلامي، كان يتمثل عملياً الرؤية القرآنية في تصوره وسلوكه، ولم يكن بحاجة إلى الاجتهاد وتوليد المناهج والقواعد والعلوم في شعب المعرفة الأخرى، أو في الميادين المعرفية الأخرى، الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والتربوية، وما إلى ذلك.

وكم كان الإنسان يتمنى أن يتوجه الاجتهاد وتؤصل مناهجه أيضاً، في ميادين الحياة المختلفة، ولا يقتصر على ميدان الفقه التشريعي.. كم كان الإنسان يتمنى أن تتوجه الاجتهادات إلى إنتاج فقه تربوي وفقه اجتماعي وفقه سياسي وفقه اقتصادي وفقه أخلاقي. أو بكلمة مختصرة: فقه حضاري بشكل عام، وأن تكون آيات القرآن كلها محلاً للاستنباط والاجتهاد، وألا يقتصر على بعض مقاصد القرآن أو بعض آياته. فبمقدار ما نعتقد أن الفقه التشريعي يشكل ضرورة وحاجة ودليلاً لسلوك الإنسان، بمقدار ما نعتقد أن بناء الإنسان وتشكيله طبقاً للرؤية القرآنية في التربية والاجتماع والسياسة، وتحضيره ليصبح محلاً للحكم التشريعي، ضروري أيضاً، ذلك أن الاعتناء بتوليد الأحكام التشريعية فقط، بعيداً عن بناء الإنسان، محل الحكم، والامتداد بشعب المعارف المختلفة، قد يفتقد قيمته العملية، فلا قيمة للحكم إذا افتقدنا محله، الذي هو الإنسان.. إن الاهتمام بالحكم التشريعي فقط، وصرف معظم الجهود إلى المعرفة التشريعية أو اعتبار القرآن مصدراً

للفقه التشريعي فقط، يشكل خللاً لابد من استدراكه، ببذل جهود لاعتبار القرآن الخالد مصدراً للمعرفة بشكل عام، أو مصدراً لشعب المعرفة جميعاً، ذلك أن آيات الأحكام التشريعية هي بعض آيات القرآن، وأن الأحكام التشريعية هي بعض مقاصد آيات الأحكام. . إن هذا التبعيض في التعامل مع القرآن عملياً، وترك بقية آياته ومقاصدها للتبرك، أقول: إن هذا التبعيض في التعامل، ولا أقول في الإيمان بآيات القرآن كلها، أورثنا الكثير من الخزي والتخاذل والتخلف عملياً.

إن مجتمعات الأنبياء وما كانت تعانيه من أمراض وعلل اجتماعية، وما كان يشيع فيها من مسالك وأخلاق، ومواقف الكبراء وأتباعهم من دعوة الأنبياء، يعتبر منجماً لا ينضب للفقه الاجتماعي، أو لعلم الاجتماع، كما أن السنن التي أشار إليها القرآن الكريم، واستشهد لها من تاريخ البشرية على الأرض وطلب من الإنسان التوغل في التاريخ الإنساني للتأكد من حتميتها، ونفاذها، وتحدى القرآن بترتب عواقبها نفسها، إذا توفرت مقدماتها، يعتبر من القوانين الاجتماعية الصارمة الخالدة في الرؤية القرآنية، التي ما تزال معطلة في حياة المسلمين. . ولعل الكثير من الإصابات التي تلحق بنا، إنما هي بسبب الغفلة عن هذه السنن الاجتماعية والنفسية، والمادية، التي ما تزال تعمل عملها فينا، دون أن نلتفت إليها، ونظن أن غاية الاجتهاد والتأصيل والمنهجية هي الوصول إلى الفقه التشريعي أو تطبيق الشريعة فقط.

إن الكثير من المخاطر والإصابات الفكرية أو الغزو الثقافي لأمتنا، إنما جاء بسبب منا، لأننا توقفنا عن الامتداد بالكثير من شعب المعرفة التي تمنحها الرؤية القرآنية في المجالات الاجتماعية والسياسية والنفسية والتربوية والأخلاقية، ولم نؤصل لها المناهج والأصول، ونستنبط قوانينها، أو نظرياتها من مصدرها في الكتاب والسنة.

إن توقفنا في ذلك، أحدث فراغاً مخيفاً، سمح بامتداد المناهج والآليات والنظم المعرفية الغربية، على رؤيتنا القرآنية ومرجعيتنا الإسلامية،

ولسوف تستمر هذه الإصابات وتمتد وتتأصل وتتجذر في مجتمعنا، ما لم نمتلك القدرة على جعل الكتاب والسنة مصدراً للمعرفة بشكل عام، مصدراً للفقه التربوي، والفقه السياسي، والفقه الاجتماعي، والأخلاقي... الخ، ونحسن التوجه صوب الإنسان، محل الحكم، بنفس القدر أو يزيد، عن توجهنا إلى تأصيل الحكم واستنباطه.

إننا بأمسّ الحاجة اليوم إلى فقه التداول الحضاري والسياسي، في ضوء قوله تعالى: ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (آل عمران: ١٤٠).. إننا بحاجة إلى فقه قوانين السقوط والنهوض الحضاري.. إننا بحاجة إلى سنن وقوانين المدافعة، لنمتلك القدرة على المداخلة والإفادة من تسخيرها لصالح الحق والخير، في ضوء قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ ﴾ (الحج: ٤٠).. إننا بحاجة إلى فقه التسخير وكيفياته وآلياته، لنمتلك القدرة على فعاليته قدراً بقدر. إننا بحاجة إلى فقه التعامل مع الظلم وتحقيق الحصانة الثقافية حتى لا نسقط ولا نيأس.. إننا بحاجة إلى فقه سنة الأجل، بحاجة إلى الإدراك بأسلوب علمي سليم أن النفس والاجتماع والعمران البشري تحكمه قوانين وسنن نافذة، شأنها شأن قوانين وسنن المادة والكون، ذلك أن العلم منبع الإيمان، وكأن البيان من السماء والبرهان من الأرض لذلك، قال تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ ﴾ (فصلت: ٥٣) إننا بحاجة إلى فقه اجتماعي، لمعرفة سنة الله في الأمم السابقة في ضوء قول الله تعالى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾ ﴾ (الأحزاب: ٦٢).. إننا بحاجة إلى فقه تاريخي في الاجتماع والعمران البشري وفقه تسخيري، وبكلمة مختصرة: إننا بحاجة إلى فقه الحياة، الفقه الحضاري، الذي نستمده من قيمنا ومرجعيتنا الإسلامية، حتى نستطيع السير على بصيرة، والعمل على هدى، ونتعظ بتاريخنا والتاريخ الإنساني، فنحقق الوقاية الحضارية من السقوط، ونكون في مستوى التكليف في قوله تعالى: ﴿ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ

﴿فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ (آل عمران: ١٣٧ ـ ١٣٨).. والله المستعان.

* * *

العمل الإسلامي
من الحماس إلى الاختصاص[1]

ابتداءً لابد لنا أن نقرر: أن الإسلام إنما جاء بالقيم الضابطة لمسيرة الحياة والمبادىء الأساسية لمجالات الحياة المختلفة في السياسية والاقتصاد والتربية والاجتماع، وترك للعقل الإنساني الاجتهاد والإبداع في ضوء تلك القيم والمبادىء الأساسية، للخطط والبرامج التي تتناسب مع الواقع والمشكلات المستجدة.

إن الادعاء بأن الكتاب والسنة يحتويان البرامج والتفاصيل الجزئية لكل المشكلات والقضايا التي تتوالى على مر العصور، فيه الكثير من المجازفة والتجاوز وإلغاء دور العقل في الاجتهاد ومحاصرة الإسلام والقضاء على صفة الخلود في الرسالة الإسلامية، التي تعتبر من لوازم الخاتمية ومن أخص خصائص الإسلام، وقدرته على الاستجابة للمشكلات الطارئة وإتاحة الفرصة لوجهات النظر المختلفة والقدرات المتفاوتة القادرة على الاجتهاد وتنزيل القيم الإسلامية على الواقع المعاش وتقويم سلوك الناس بها.

وعندما يدعو الإسلاميون إلى الحل الإسلامي أو المشروع الإسلامي، لا يعني ذلك أن القيم المحفوظة في الكتاب والسنة تعني البرامج التفصيلية، التي لا غنى عن الاجتهاد فيها، وإنما يعني أن الإسلاميين يتميزون في دعوتهم، بامتلاك القيم الضابطة والمبادىء الموجهة لمسيرة الحياة، الحامية

---

(١) الشرق، ٢٢/٩/١٩٩٢.

من الانحراف، وأن أمر الاجتهاد في وضع البرامج لا مندوحة عنه ولا مفر منه.. صحيح أن هناك بعض القضايا التي لا تتبدل بتبدل الزمان والمكان، جاءت أحكامها تفصيلية في الكتاب والسنة، وأن المسلم لا يمتلك إزاءها أي اجتهاد أو تطوير.. كما أنه صحيح أيضاً إن الفقه الإسلامي أو التراث الفقهي، يعني التطبيقات العملية للقيم الإسلامية في مختلف العصور، وأن هذه التطبيقات هي البرامج التي يمكن أن تشكل خصوبة في التجربة تمكن من القدرة على امتلاك الأهلية لإبداع البرامج، وإن لم تكن صالحة بشكل مطلق لحل مشكلات العصر الذي نحن فيه لأنها إنما جاءت لمعالجة مشكلات عصر معين وتنزيل القيم الإسلامية على ذلك الواقع من خلال ملاحظة بعدي الزمان والمكان، الأمر الذي يجعل الإسلاميين هم الأقدر على إبداع البرامج المتناسبة مع تاريخ الأمة وقيمها وشخصيتها الحضارية، لكن هذه الإمكانية أو القدرة إذا لم تنم بتوفير الاختصاصات المتعددة في المجالات المختلفة سوف تبقى إمكانية معطلة، وقدرة محاصرة، وعاجزة عن تعمير الأرض وبناء الحضارة والقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني وتحقيق العبودية لله سبحانه وتعالى.

إن الحماس للقيم الإسلامية والاستمرار برفع الشعار الإسلامي دون القدرة على التحقق بالاختصاصات العلمية المختلفة، التي تمكن من ترجمة القيم إلى برامج وتحويل الشعار إلى واقع والنظرية إلى ممارسة والفكر إلى فعل، لم يعد يغني شيئاً، ذلك أن مرحلة الحماس والشعارات والتعبئة العامة للأمة كانت من لوازم العمل الإسلامي وضروراته وشروطه الأساسية في مرحلة استرداد الذات واستعادة الهوية الإسلامية للأمة وتجديد الالتزام بالإسلام والانتماء إليه، والإيمان بأنه سبيل الأمة إلى البناء الحضاري والتحرر الثقافي لكن بعد أن تحولت الأمة إلى الخيار الإسلامي وجددت إنتماءها للإسلام والتزامها به، أصبح لابد لها من الاجتهاد ووضع البرامج والأوعية الشرعية لحركتها طبقاً لمنهج الله سبحانه وتعالى. ذلك أن الاستمرار في ترديد الشعارات دون القدرة على وضع البرامج والأوعية

الشرعية للحركة الإسلامية، يعني الإحباط ويعني الإفلاس والعجز..
ونخشى أن نقول: بأنها دعوى بلا دليل من الواقع.

وفي تقديري أن الحماس والتوثب الروحي وشحذ الفاعلية، شروط لابد منها في عملية البناء ومشاريع النهوض، لكنها تصبح عبئاً على أصحابها واستنزافاً للطاقات في غير مواقعها الفاعلة، إذا لم تحمل أصحابها على توفير التخصصات العلمية في شعب المعرفة المختلفة.. تلك التخصصات التي تمكن من إبداع الوسائل، ووضع البرامج في ضوء القيم الإسلامية في الكتاب والسنة، ذلك أن الخبرة والتخصص الذي يمكن من إبداع البرامج والتبصر بحلول المشكلات، التي تعاني منها الأمة، أمر غيرُ الحماس والتوثب الروحي، وإن كان الحماس والتوثب الروحي شرطاً لابد منه ليؤتي التخصص ثمرته وينصرف العلم إلى وظيفته.. ومهما حاول الإسلاميون قيادة المجتمع إلى تحقيق عبودية الله وتقويم سلوك الناس بالإسلام، دون تحقيق التخصصات التي تمكن من ذلك، فسوف يراوحون في مكانهم ويبتعدون عن أهدافهم شيئاً فشيئاً، وقد يبتعد الناس عنهم، ذلك أن الناس يريدون ترجمة المبادىء إلى برامج تحقق لهم السعادة وتخلصهم من السقوط في الدنيا والآخرة. ولن يحقق ذلك إلا المخلصون المتخصصون، فلا الإخلاص وحده كاف لإبداع الوسائل وترجمة المبادىء إلى برامج، ولا التخصص وحده كاف.. وما لم نشعر بأهمية التخصص في شعب المعرفة المتعددة وندرك أن ذلك من فروض الكفاية، وأن فروض الكفاية، هي واجبات اجتماعية مقدمة في كثير من الحالات على الفروض العينية، وأنها بالنسبة لمن اختارها تصبح فرضاً عينياً دينياً، فلن تقوم لنا قائمة.. قد نصل إلى حكم المجتمع بسبب عجز غيرنا وفشله، لكننا لن نكون أحسن حالاً كثيراً إذا لم نمتلك التخصصات المتنوعة التي تشكل في مجموعها تحقيق الاكتفاء الذاتي ويصبح شعارنا قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ (فاطر: ١٤) وقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ (الفرقان: ٥٩). ففروض الكفاية هي في الحقيقة: تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاختصاصات المتنوعة.

قد يقول قائل: إن العالم الإسلامي لا يشكو من ندرة التخصصات ولا من قلتها ومع ذلك يعاني التخلف والهزيمة على مختلف المستويات. . وإن التخصصات والخبرات تبخس حقها وتبعثر هنا وهناك وقد تطرد، وتوضع في غير مواضعها المناسبة، وقد تمتص الخبرات من العالم المتقدم مادياً، وتوظف لحسابه ويحرم منها العالم الإسلامي. . وهذا صحيح إلى حد بعيد، ولكن من الصحيح أيضاً أن هذه التخصصات تفتقد التشكيل الثقافي السليم، وتفتقد مركز الرؤية، أو الخريطة الثقافية، التي تمكن أصحابها من توظيفها لمصلحة عقيدتهم، وتجعل منهم دماً في شرايين الآخرين ونسخاً من كتب في مكتباتهم، بعيداً عن امتلاك القدرة على تحويل المنابر والمجتمعات التي يعيشون فيها إلى الوجهة الإسلامية وتحضير أنفسهم ليكونوا جاهزين لأداء دورهم في بناء أمتهم، وتشكيل جمعيات ومؤسسات مصغرة للدولة يتدربون من خلالها على إبداع البرامج للمجتمع الإسلامي المنشود، ويشكلون نواة لمجتمعات إسلامية متكاملة تعطي صورة عملية مشرقة عن الحل الإسلامي والمشروع الإسلامي، وتترجم القيم والشعارات الإسلامية بما تمتلك من خبرة، تمكن من وضع الوسائل الصحيحة، من خير ورحمة لإنقاذ البشرية، مما تعاني من الشقوة وتسلط الإنسان على الإنسان تحت شتى الحجج والمسميات.



المناصحة والنقد
بناء للعمل وليسا هدماً له[1]

الموضوع الذي سأعرض له ما يزال يؤرقني ويقلقني فعلاً، وسبب ذلك الأرق ما يغلب على الظن من ضرورة الإحجام عن بعض الكتابات والمصارحات والمناصحات خشية أن يوظف الكلام المكتوب لمصلحة خصوم الإسلام والإسلاميين، لأن مثل هذه المصارحات قد تؤدي إلى انكشاف العورات وبيان مواطن الضعف التي تشكل خروقاً يدخل منها الأعداء، إضافة إلى انعكاسات ذلك على وحدة الصف وما تلحق به من الخلخلة والتشويش (!)

والحقيقة إن هذه الخشية في نظري على الأقل، هي من الأوهام التي كلفت العمل الإسلامي وما تزال، الكثير من الخسائر وألحقت به العديد من الإصابات وجعلته يتستر على بعض الأخطاء، حتى لا تنكشف لأعداء الإسلام، لكن كانت النتيجة أن توقف المناصحة والمكاشفة والتستر على الأخطاء، أدى إلى مضاعفات أكبر بكثير مما يمكن أن يترتب من آثار سلبية لو عولجت في وقتها.

ولعل النظر السريع والحكم من خلال اللحظات الآنية، يولد تلك الخشية، لكن لو تأملنا الناتج النهائي والمردود العام لعملية التصويب لتبددت الخشية، ولأدركنا قيمة المناصحة في الوقت المناسب ومخاطر

(1) الشرق، ٢٦/١/١٩٩٣.

توضح الخطأ على المدى البعيد، لأن يشكل ألغاماً قد تؤدي بالعمل كله إذا لم نقبل ببعض الخسائر المحدودة.. إضافة إلى أن المناصحة وبيان الخطأ، أمر مطلوب لتعريف الأجيال بتجارب العمل الإسلامي وأخطائه حتى لا تقع في تكرار التجربة والوقوع في الخطأ، وقبل هذا وذاك، فإن تقويم العمل وبيان الخطأ والمناصحة، واعتبار نصرة الظالم بالأخذ على يديه ومنعه من حقوق الأخوة الإسلامية، منهج قرآني ونبوي يوجب الاتباع، فالله خاطب الصحابة وهم خير القرون وفي أشد الهزائم مرارة وأكثرها ضحايا، معركة أُحد، وفي مرحلة ظهور الكفر على الإيمان من الناحية المادية والعسكرية بقوله: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥).. وقوله: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا﴾ (آل عمران: ١٥٢).. وقد نستغرب اليوم كثيراً أن يكون بين الصفوف المندفعة إلى الجهاد تحت قيادة الرسول ﷺ وعين الوحي: من يريد الدنيا!!

ولعل من أخطر الأمور والتحديات المطروحة على الفكر الإسلامي بشكل عام والجماعات الإسلامية المنظمة بشكل خاص، حيث أن تلك التحديات الداخلية أصبحت ظاهرة يصعب تجاوزها والقفز من عليها، والتي باتت تشكل هماً مؤرقاً يستدعي الكثير من النظر والدراسة والتحليل والتشاور للخروج بالفكر الإسلامي والعمل الإسلامي من النفق المظلم، الذي يدخل فيه، شريطة ألا تقتصر الدراسة على رصد الآثار السلبية وترميمها بالمساعدات والإغاثات المتنوعة، وهذا أمر طيب وحق من حقوق الأخوة الإسلامية، وإنما لابد أن تتمحور الدراسة على اكتشاف الأسباب ومعالجتها بدقة، والخروج بحلول وأوعية شرعية حركية، قادرة على تحقيق التغيير المطلوب وتأمين النقلة النوعية للعمل الإسلامي المعاصر،

هذه المخاطر والتحديات المطروحة، هي ما يمكن أن نطلق عليه: ظهور فكر الأزمة، أو فكر المواجهة: هذا الفكر الذي أفرزته في واقع العمل الإسلامي، حالة المحن والأزمات والمطاردات والمواجهات التي تعرض لها.

وقد لا تكون المشكلة في فكر الأزمة، لأنه قد يمثل استجابة طبيعية أو رد فعل طبيعياً لحالة المواجهة والتعبئة، لكن المشكلة كل المشكلة فيما أرى، في الفكر الإسلامي الحركي الذي حاول تعميم فكر الأزمة، وخلده على الزمن كله، وفي كل الحالات، ولم يستطع أن يضعه في الزمان والمكان المناسبين له، وتوهم أنه يصلح لكل الأحوال والأزمان، مهما تغيرت الظروف.. لذلك نجد الكثير من فصائل العمل الإسلامي أصبحت عاجزة عن تطوير نفسها ووسائلها وخطابها وتعاملها مع المحيط الخارجي، ووقعت في الشراك التي نصبتها لنفسها، وشارك في دفعها إليها عدوها، بحيث يمكن القول: بأنها وقعت في أزمة الفكر والفعل، وعدم القدرة على الإنتاج الفكري والثقافي الملائم والمطلوب للمرحلة، بسبب فكر الأزمة الذي استغرقها، وبذلك نشأ الكثير من الأفراد نشأة غير سوية نتيجة التربية غير السوية، بسبب الهواجس الأمنية، وهواجس المواجهة المفترضة، إلى درجة أصبحت معها المواجهة هي معيار الصواب وصدق العمل والاستقامة، وهذا بطبيعة الحال جعل مواصفات القيادة ومؤهلاتها مواصفات شخصية، وجعل الأفراد دون القدرة على اكتشاف المؤهلات والصفات الموضوعية الملائمة لكل عصر.

فإذا صح لنا أن نقول: بأن فكر الأزمة كان ثمرة طبيعية للتعامل معها، وتحقيق الحماية النفسية وصيانة الشخصية من الانكسار أمام المحن، فهل يصح لنا أن نعتبر هذا الفكر صالحاً لكل الظروف والأحوال والملابسات، حتى إن بعض العاملين إذا لم يكن هناك أزمة يستدعيها، ليجد نفسه ويمارس الفكر الذي يحسنه؟!

ونعتقد أن فكر المواجهة الذي ساهم بتشكيلنا الثقافي، لم يعد يقتصر على مواجهة الآخر ممن نظن أنهم خارجون عن الإسلام، وإنما تحول أيضاً ليجعل المواجهة بين فصائل وجماعات العمل الإسلامي نفسها، الأمر الرعيب الذي بدأنا نلمح آثاره هنا وهناك، حتى وصل إلى لون من التصفيات الجسدية المؤسفة.

إن هذا الفكر الشائع، الذي أسميناه فكر الأزمة، الذي انتهى بنا إلى أزمة الفكر، ترتب عليه أننا أصبحنا لا نحسن إلا الموت وتقديم الضحايا، التي يمكن أن تستعار لتصفية الكثير من الحسابات الخارجة عن صنعنا واختيارنا.

ولعلنا نقول: إن عجزنا عن متابعة الطريق وبلوغ الأهداف، والمراوحة في مرحلة المقدمات، وتحقق غيرنا بالنتائج، من أبرز سماتنا وتاريخنا المعاصر، على أكثر من موقع من مواقع العمل على طول العالم الإسلامي.

ومن القضايا المطروحة للبحث والمدارسة والمناقشة، والتي تعتبر ثمرة لفكر الأزمة والمواجهة، والتي أصبحت وكأنها ضربة لازب على العمل الإسلامي، والحركي منه بشكل أخص، هي قضية المواجهات المستمرة مع الآخر.. والسؤال المطروح: هل أسباب هذه المواجهات كلها تعود إلى عوامل خارجة عن إرادتنا وكسبنا وفكرنا؟ وإذا كان ذلك كذلك فما هو سبيل العلاج لهذا الواقع؟ هل العلاج باستمرار المواجهات غير المتكافئة التي تجاوزت كل عقل ومنطق، حتى أصبحت أشبه بالحروب الأهلية المعلنة على العمل الإسلامي، تحت أسماء وشعارات شتى، والتي تحصد الأجيال المسلمة كلما اشتد عودها واستوت على سوقها، لتبدأ أجيال جديدة من جديد؟ وهل من سبيل إلى طرح صور أخرى للتعامل، تكسبنا نوعاً من الاطمئنان، يسمح بالنمو والتربية والامتداد حتى يعرفنا الناس عن قرب؟

إننا نعتقد أن هناك كثيراً من الصيغ المشتركة التي يمكن أن نلتقي عليها مع الآخر، لتحقيق الأهداف المشتركة، وأن المجال متاح أمامنا لأن نؤيد من الأعمال والطروحات الفكرية والسياسية، كل ما يلتقي مع مقاصد ديننا، وبذلك نشجع على فعل الخير، ولو لم يكن من كسبنا.. فالمعارضة في مفهومنا ليست رفض كل شيء، لأنه قادم من الآخر، وإنما هي لكل شر.. ولا نمتلك إلا تأييد خطوات الخير، الأمر الذي يشجع الآخرين على فعل الخير، ليضمنوا تأييدنا من جانب، وليقتنعوا أننا أصحاب مبادىء ولسنا

أصحاب مصالح.. وفي بعض نماذج العمل الإسلامي ريادة في هذا المجال.

* * *

﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾(1)

تعاظم أمر الصحوة الإسلامية وامتداداتها المحلية والعالمية، والانفعال بالإسلام والقضايا الإسلامية، على مستوى النخبة المثقفة وعامة الأمة بشرائحها الاجتماعية المتنوعة، تجاوز اليوم حدود وقدرات الكثير من التنظيمات والجماعات والمؤسسات والأشخاص من المجددين لأمر الدين، الذين كان لهم بدون شك فضل الريادة في الإيقاظ والإحياء، واستعادة الفاعلية التي كانت بشكلها العام مفقودة في الواقع الإسلامي.

حتى ليمكننا القول: بأن الصحوة الإسلامية التي تمور بها جنبات العالم الإسلامي من أقصاه، إلى أقصاه أصبحت حركة أمة تنفعل بالإسلام وتتحرك به، وتقرأ وتفسر من خلال أبجديته وقيمه، الكثير من التحركات والقرارات والممارسات والسياسات العالمية، وصدى ذلك في السياسات والممارسات المحلية، مهما حاول البعض التقليل من شأنها وحبسها في نطاق بعض المصطلحات والتنظيمات والحزبيات، لمحاصرتها وفصلها عن جسم الأمة وضميرها الاجتماعي، وتوهم إمكانية القضاء عليها.

لقد قامت محاولات مستمية على مختلف المستويات ولا تزال، تحاول اعتبار الصحوة الإسلامية من ردود الفعل الآنية السريعة غير المتأصلة وغير الرشيدة والطارئة، التي جاءت ثمرة للظروف السياسية والاقتصادية

(1) الشرق، ١٢/١/١٩٩٣.

والاجتماعية السيئة، للتقليل من شأنها والهروب من الاعتراف بها ومحاولة تهميشها، والحط من أقدارها، لكن ذلك لم يغير من الحقيقة شيئاً.. ولا أدل على ذلك، من الواقع اليومي الممتد والمصمم على الاستمرار مهما كانت الظروف وعظمت التضحيات والمواجهات.. ولا أدل على ذلك أيضاً من تراجع الكثير من المفكرين العلمانيين إلى مواقع الاعتراف بهذا الواقع، أو ما أسماه بعضهم بالشرعية الواقعية، حتى ولو لم تعترف الأنظمة بالشرعية السياسية من الناحية الرسمية، حيث أصبح عندهم من المسلمات، أن أي تصور لإعادة تشكيل المستقبل وأي مشروع للنهوض يحاول تغييب الإسلام والإسلاميين عن الساحة، فيه الكثير من التجاوز والتخبط واستمرار الدخول في النفق المظلم، ومحكوم عليه بالفشل مسبقاً!

ولسنا الآن بسبيل دراسة أسباب الصحوة وعودة الأمة للانتماء إلى الإسلام والالتزام بأحكامه، وقد كتب في ذلك الكثير سواء على مستوى الداخل الإسلامي أو على مستوى الخارج الإسلامي أيضاً، لكن الذي يعنينا أن نقرره: أن الصحوة أصبحت حقيقة ماثلة وقائمة، وأن استرداد الذات المسلمة هو الوضع الطبيعي للأمة من الناحية التاريخية والثقافية والحضارية.. وأن المعوقات والتعثرات والإصابات التي تتعرض لها، هي أمور طبيعية أيضاً، ما كانت لتتعرض لها لولا حقيقة وجودها والشر من لوازم الخير، يقول تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (الفرقان: ٣١).

إن الإصابات أمور طبيعية، تقتضيها سنة الله في الأنفس والسقوط والنهوض.. إنها سنة التدافع البشري وتداول الأيام بين الناس، التي من مقتضاها ضرب الحق والباطل: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ﴾ (الرعد: ١٧).. هذا التضارب والتدافع هو الذي يؤصل ويبلور الحق، ويذهب الزبد جفاء، ويسهم بالنمو والتمكين: ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ (الرعد: ١٧).. هذا البقاء والمكث في الأرض، والتمكين للحق، لا يمكن أن يتحقق بدون هذا التدافع: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم

بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ﴾ (الحج: ٤٠) وهذا التدافع الذي نراه هو حقيقة التكليف وميدان الجهاد والمجاهدة، الذي أخبر الرسول ﷺ بأنه ماض إلى يوم القيامة.

ورب ضارة نافعة، فكثير من القضايا والمشكلات والأحداث العالمية التي مرت بالأمة المسلمة، جاءت بمثابة وسائل إيضاح معينة على تأكيد حقائق هذا الدين وتقديم التربية الميدانية، وتحقيق العبرة والدرس المطلوب، والتي لولاها والله أعلم، لتخلف الإبصار وعجزنا عن الاعتبار.

إن التضليل والإفك السياسي والفكري الذي مورس ويمارس في عالم المسلمين، كان في نهاية المطاف لمصلحة الصحوة الإسلامية مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النور: ١١).

وبالإمكان القول: إن الكثير من المواجهات والأحداث والأوضاع التي تملأ العالم الإسلامي اليوم، لو أمكن تجريدها من ظرفها الوقتي، وتجاوز إصاباتها الآنية والنظر إليها من خلال وضعها في موقعها الصحيح من المسيرة التاريخية للأمة، سوف تمنحنا القدرة على إبصار الكثير من الجوانب الإيجابية والنتائج العظيمة التي تتولد عنها: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لكن المشكلة في النظر إليها من خلال اللحظة والزمن الآني، بعيداً عن المسار التاريخي الطويل.

إن المواجهة الاستعمارية الصليبية في المغرب الإسلامي، هي التي مكنت للإسلام من نفوس الشعوب، وجعلته المرجعية التي لا يمكن القبول بغيرها.. وإن الأرض التي تسقى بالدماء الإسلامية لن تنبت إلا الإسلام، إن عاجلاً أو آجلاً.. وإن إلغاء الديمقراطية والتنكر لها، عندما تكون فرصة لمجيء الإسلام والإسلاميين، كانت سبباً في سقوط دعاواها وأشخاصها، والحيلولة دون الافتتان بها في عالم المسلمين.. وإن دعم أنظمة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، مع ادعاء الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان، أصبح دعوى بلا دليل.

وإن إصابات المسلمين في البوسنة والهرسك وغيرها، على الرغم من التضحيات والعذابات الكبيرة، إلا أنها أسقطت هيبة وقيمة المؤسسات الدولية وقراراتها التي تكيل بمكيالين، فهي فيّ عالم المسلمين تلجأ إلى فرض قراراتها بالقوة المسلحة، وفي عالم النصارى واليهود تحول دون صياغة القرارات بلهجة شديدة. . وحالت دون الاستلاب السياسي والافتتان الثقافي، وبصرت المسلمين الغافلين بحقائق الأمور، حيث إنها لم تخرج في الحساب النهائي عن أن تصب في المصلحة الإسلامية وتدعيم الصحوة، وتأكيد مصداقية الرؤية الإسلامية.

ولعل من الأمور الأساسية، أن نشير إلى أن أمر القضية الإسلامية وخلودها لا يخص جيلاً ولا حزباً ولا جماعة ولا جنساً ولا فترة تاريخية ولا منطقة جغرافية، وإنما هي الحقيقة الخالدة الممتدة عبر الزمان والمكان. . وأنها قضية الأمة، كل الأمة، التي لا تجتمع على الخطأ.

ذلك أن الإسلام لم يبدأ بالجماعة الفلانية، كما أنه لن ينتهي بها، وإنما هي تمثل حلقة أو بعض حلقة في سلسلة تاريخية متطاولة، لها كسبها، لذلك نقول: إن كسب أية جماعة وفعلها وتجاربها واجتهاداتها وخطأها وصوابها، ليس ملكاً لها وحدها وإنما هو ملك للأمة كلها، وملك للأجيال القادمة التي سوف تتابع الطريق، مستهدية بالقيم المحفوظة بالكتاب والسنة، معتبرة بتجارب العمل الإسلامي. . وإن النظر السريع إلى الموضوع من خلال جماعة أو ظرف زمني أو أحداث معينة، بعيداً عن مسارها الحقيقي، سوف يوقع بالكثير من المجازفات والانفجارات العشوائية والاجتهادية المحزنة والأحكام الجائرة.

إن تعاظم أمر الصحوة الإسلامية وغلبة تيازاتها، بقدر ما يمنحنا من القوة والتعبئة العامة والارتكاز إلى الإصالة، بقدر ما يضعنا أمام مسؤوليات كبيرة وجسيمة، ذلك أن هذا المد الإسلامي العظيم إذا لم نجتهد في ضبط مساره ووضع الأوعية الشرعية لحركته، والوسائل الصحيحة والشرعية لعلاقاته، والأهداف الواضحة لمراحل نموه وتدرجه، والمناصرة والمناصحة

المطلوبة لتصويب أخطائه وعدم التعصب والتستر على الخطأ بحجة عدم الانكشاف للعدو وخلخلة الصفوف، فسوف نقع بإحباطات ومجازفات وممارسات خطيرة، لن يقتصر أثرها السلبي على هذا الجيل وإنما يمتد إلى الأجيال القادمة.

وقد يكون من أخطر الأمور، ونحن بسبيل التصويب والمناصحة لمسيرة العمل الإسلامي، وبسبب من الغفلة عن النظرة الكلية للأمور، أن نقع في خطأ التسوية بين المخطئين من الإسلاميين، وبين المنحرفين المتنكرين للإسلام... فالمخطئون هم إخواننا وحق الأخوة يقتضي النصرة بالمفهوم الإسلامي: انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، فإذا كان مظلوماً نعمل على رفع الظلم عنه، وإذا كان ظالماً نأخذ على يديه ولا نقره على الظلم، وفي كلا الحالين هو أخ لنا، له حقوق الأخوة والنصرة والولاء، وهو على كل حال غير المتنكر، العدو للإسلام.. إن الخلط في هذه المسألة وظف الكثير من العلماء المسلمين، لمصلحة غير المسلمين، وجعل سيوفهم على إخوانهم، دون القدرة على النظرة الكلية للأمور، هذا من جانب، ومن الجانب الآخر، فإن التوهم الذي أصاب بعض العاملين للإسلام وظنوا في ذلك خدمة للإسلام، التوهم بأن التستر على الخطأ حتى لا يستغل ويوظف من قبل أعداء الإسلام، هو مصلحة للإسلام والمسلمين، يحمي المسلمين، من أعدائهم، ويضمن سلامة الصفوف، وعدم التشويش عليها.

والواقع أن النظرة الآنية قد تمنح صاحبها هذه القناعة، لكن الحقيقة أن السكوت عن الخطأ يناقض المنهج الإسلامي والتوجيه النبوي، ذلك أن السكوت عن الخطأ والانتصار لصاحبه، لأنه من الصف المسلم، أو من الجماعة أو الحزب، هو مفهوم جاهلي تعصبي بعيد عن خلق الإسلام وخلود الإسلام، ذلك أن كشف الخطأ ومعالجته قد يوقع بعض الخسارات الآنية دون شك، لكنه على المدى البعيد يحقق الارتقاء والثبات والاستمرار السليم، خاصة وأن أمر التجمعات الإسلامية ليس ملكاً لها، والإسلام ليس ملكاً لها، تتصرف به حيث تشاء، وإنما هو ملك للأمة عامة، ومن حق

الأجيال أن تقوم لها التجارب، ويحدد لها موطن الخطأ والانحراف عن النهج، لتكون على بينة من أمرها وتأتي تجاربها أكثر نضجاً وتتحقق الإجابة عن السؤال الكبير الذي لايزال مطروحاً، والذي لم نجرؤ على بحثه، والإجابة عنه بالقدر الكافي: لماذا تتكرر أخطاؤنا، ويمنى العمل الإسلامي بنكبات ونكسات، ونعجز دائماً عن قطف الثمار المرجوة لمجاهداتنا وتضحياتنا؟ وهل تتناسب هذه النتائج مع تلك المقدمات والشعارات؟.

ولعل الجواب الأساس هو: عدم تقويم تجارب العمل، وتحديد مواطن الخلل والتقصير، فتأتي الأجيال لتكرر التجارب والأخطاء نفسها، فلا تلبث أن تتفجر الألغام من الأخطاء المزروعة في الجسم الإسلامي، والتي عدلنا عن نزعها حتى لا يسمع صوتها الأعداء، فكانت النتيجة النهائية أخطر بكثير مما توهمناه مصلحة.

ولعل من أخطر الأخطاء التي تقع بها بعض الجماعات: التوهم بأن الإسلام حكر عليها وحدها، وأن فهمها واجتهادها هو الصواب المحض، الأمر الذي يغلق عليها منافذ الحوار ويجعلها جسماً منفصلاً عن الأمة، يسهل القضاء عليه، وبذلك نعجز عن العودة إلى الأمة، وحسن التعامل معها، وإيصال الإسلام إليها، وتقويم حياتها به.



﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾[1]

إن ما يعانيه عالم المسلمين اليوم من الاختلاف، والافتراق، والتمزق، والتآكل الداخلي، والتباين في وجهات النظر، وصل إلى درجة جعلت الدم المسلم سهلاً ورخيصاً، وجعلت اقتتال المسلمين من أفغانستان إلى الصومال، إلى المواجهات التي تملأ شوارع العالم الإسلامي تقريباً، سبيلاً إلى دخول العالم الإسلامي من جديد في دائرة التحكم والوصاية الدولية، وبدل أن يصرف موارده وخيراته في سبيل التنمية والارتقاء، يستنزف كل أمواله وشبابه في معارك وصراعات ما أنزل الله بها من سلطان، ولا يقبلها عقل ولا يقرها دين.. وما أدري ما هو الاجتهاد والفهم الأعوج للإسلام الذي يقود إلى هذا الاقتتال الجاهلي والتصفية الجسدية، ويعجز عن إيجاد الصيغ المشتركة التي يلتقي عليها الجميع؟ وكأن الاقتتال والتصفيات الجسدية، أصبحت ضربة لازب على عالم المسلمين، وكأن القيم الإسلامية نزلت على العالم الآخر الذي لا يزال يسعى جاهداً لتطوير المؤسسات المشتركة والأعمال المشتركة والأسواق المشتركة، ويلجأ إلى الحوار والمناقشة والتحكيم، لحل مشكلاته وخلافاته، الأمر الذي يذكرنا بقولة الشيخ محمد عبده رحمه الله، الذي قال، بعد زيارته للغرب: بأنه رأى مسلمين ولم ير إسلاماً في الوقت الذي رأى في العالم الإسلامي إسلاماً ولم ير مسلمين (!)

---

(١) الشرق، ٨/١٢/١٩٩٢.

فالتدين في نهاية المطاف لا يخرج عن أن يكون حسن المعاملة، والرسول ﷺ يقول: «الدين المعاملة».. ولعل الرسول ﷺ كان يبصر المستقبل وما ينتظر الأمة من بلاءات وجاهليات ودماء، بسبب انسلاخها عن قيم الإسلام الأصلية، عندما كان من وصيته في حجة الوداع، آخر عهده في الدنيا قوله: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم، حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا».. وقوله: «كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه». وقوله: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»، حتى إنه لم يرض للمسلم المحارب أن يقتل في ساحة المعركة من يشهد أن لا إله إلا الله، حتى ولو قالها تقية، وتظاهراً، وعياذاً من القتل.

وما أدري كيف نفهم اليوم الإسلام، ونصر على استمرار القتال في الصومال فوق جثث الجوعى، ويصل الأمر إلى قطع الإمدادات والأطعمة، وموت الناس، والرسول ﷺ يقول: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها»، ويصل الأمر إلى استدعاء قوات أجنبية لإدارة البلد، وتصريف شأنه، وكان لابد لها أن تأتي؟!

ولا أدري ما اجتهاد المتقاتلين في أفغانستان الذي يجعل بأسهم بينهم، ويوصل إلى هذه الشدة، بحيث يفوق عدد الضحايا في معركة واحدة، ما لم يفعله عدونا فينا خلال معارك طويلة؟! أي إسلام هذا الذي انتهى بصاحبه إلى هذه الصورة وهذه المآسي؟! وإذا لم يكن فهمنا للإسلام قادراً على إيجاد الصيغ المشتركة لتعاملنا، وإذا لم يكن فهمنا للإسلام مؤصلاً لمفهوم الأخوة فيما بيننا، ومشعراً لكل منا بحقوق الأخوة، فأي إسلام هذا الذي ندعيه وندعو إليه؟ وأي إسلام هذا الذي يثير الاقتداء والإيمان عند الآخرين؟ إننا بادعائنا الإسلام، وفعلنا القائم، كالذي يوبخ نفسه.

وقد تكون المشكلة في إننا قضينا ردحاً من الزمن لا نتوجه إلاّ صوب الخارج، أو صوب العامل الخارجي، ونلقي عليه بالتبعية في كل شيء، من تقصيرنا، وتخلفنا، واستعمارنا، واقتتالنا، ويخطب خطباؤنا، ويكتب

كتابنا، ونجيد الكلام عن الآخر، ودوره وأساليبه في الكيد لنا، ولم ندرك أن مكائد هذا الآخر، لم تستطع أن تنال منا جزءاً مما نفعله بأنفسنا، بل لعلي أقول: إن مجموع ما قتلت إسرائيل من أهل فلسطين، الذين يواجهونها على كل صعيد خلال نصف قرن تقريباً يمكن أن لا يتجاوز قتلى معركة واحدة من معاركنا الداخلية.

لقد أحسنا المواجهة مع الخارج، وعجزنا عن المصالحة مع أنفسنا، رغم ادعاءاتنا العريضة.. وبالإمكان القول: إن الشعب الأفغاني أو الجهاد الأفغاني، انتصر على أحد أكبر إمبراطوريتين في العصر الحاضر، لكنه أخفق بالانتصار على نفسه.. لقد أحسن الموت في سبيل الله، وهو اليوم يخفق في تحقيق الحياة في سبيل الله.

ولو أردنا اليوم أن نفكر بتداعيات الوجود الأجنبي في الصومال، والآثار المرتقبة له في القرن الأفريقي، لما وسعتنا الصحف والمجلات، لكننا لم نعكف على أنفسنا ولو مرة واحدة في محاولة لتصويب الخلل في حياتنا وعلاقاتنا.

إننا نريد للعالم أن يدافع عن المسلمين وينتصر لهم، والدماء المسلمة تملأ العالم الإسلامي على أيدي المسلمين أنفسهم.. كيف نستطيع أن نحمل العالم على تقديرنا وإقامة وزن لنا، ونحن لا نقدر أنفسنا ولا نحترم عهودنا؟! إن نداءاتنا لحقن دماء المسلمين في البوسنة والهرسك تكذبها ممارساتنا وأفعالنا، والدماء النازفة في حياتنا.

إن ما يعانيه عالم المسلمين اليوم، لا يخرج عن أن يكون أعراضاً لأمراض مستوطنة في الجسم الإسلامي، وخللاً في البنية العسكرية للعقل المسلم، وآثاراً للأزمة الأخلاقية التي يعاني منها السلوك المسلم.

وما من سبيل إلى الخروج، إلا بمعالجة جذور الأزمة وتصويب الفهم وإعادة صياغة السلوك الخلفي كضمان ضرورته تحت شعار: «قل هو من عند أنفسكم» وإلا كنا كالذي يضرب في الحديد البارد.

ولاشك أن الاختلافات في وجهات النظر وتقدير الأمور والحكم عليها، أمر فطري طبيعي، له علاقة بالفروق الفردية والسوية الثقافية وسائر الموارد الفكرية التي تشكل الشخصية والاختلاف هذا نعمة من الله، إذ يستحيل قيام شبكة علاقات اجتماعية بين الناس أصحاب القدرات الواحدة، والنمطية الواحدة، ذلك أن الأعمال الذهنية والعملية، تتطلب مهارات متفاوتة، وكأن حكمة الله اقتضت أن يكون بين الناس بفروقهم الفردية وبين الأعمال، تواعد والتقاء، وكل ميسر لما خلق له ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝﴾ (هود: ١١٨).. فالاختلاف سنة الحياة، فما بالنا نحول النعمة إلى نقمة؟!

من هنا نقول: إن الاختلاف بوجهات النظر، بدل أن يكون ظاهرة صحية تغني العقل بخصوبة الرأي، والاطلاع على عدد من وجهات النظر، ورؤية الأمور من أبعادها وزواياها كلها، وإضافة عقول إلى عقل، وأعمار إلى عمر، انقلب عند مسلم عصر التخلف والتراجع الإسلامي، إلى وسيلة للاقتتال والتآكل الداخلي، حتى كاد الأمر يصل إلى حد التصفية الجسدية.. وقد كان الاستنصار والتقوي بأعداء الدين على صاحب الرأي المخالف، ولهذا في الواقع الحاضر والتاريخ القريب والبعيد شواهد، فكثيراً ما يعجز الإنسان عن النظرة الكلية للأمور والرؤية الشاملة للأبعاد المتعددة، فيقبع وراء جزئية يضخمها ويكبرها حتى تستغرقه، إلى درجة لا يمكن أن يرى معها شيئاً آخر ورأياً آخر أو إنساناً آخر، وقد تصل الأمور عنده بمقايسات محزنة، إلى أن يرى أعداء الدين والوطن أقرب إليه من المخالفين له بالرأي من المسلمين الذين يلتقون على أصول العقيدة نفسها.

ولعل في الحادثة التاريخية الشهيرة، عبرة وعظة، وذلك عندما ذر الخلاف بقرنه، وفقد آدابه وأخلاقه وضوابطه، وفرقت بعض طوائف الأمة المسلمة دينها الجامع، ما يلقي بعض الأضواء على واقعنا اليوم.

يروى أن واصل بن عطاء أقبل في رفقة فأحسوا الخوارج. فقال واصل

لأهل الرفقة: إن هذا ليس من شأنكم فاعتزلوا ودعوني وإياهم، وكانوا قد أشرفوا على العطب، فقالوا: شأنك.. فخرج إليهم، فقالوا: ما أنت وأصحابك؟ قال: مشركون مستجيرون ليسمعوا كلام الله، ويعرفوا حدوده.. فقالوا: قد أجرناكم.. قال: فعلمونا.. فجعلوا يعلمونه أحكامهم، وجعل يقول: قد قبلت أنا ومن معي.. قالوا: فامضوا مصاحبين فإنكم إخواننا.. قال: ليس ذلك لكم، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ (التوبة: ٦)، فأبلغونا مأمننا فنظر بعضهم إلى بعض، ثم قالوا: ذلك لكم، فساروا بأجمعهم حتى بلغوا المأمن. «الكامل في اللغة، والأدب للمبرد».

لقد وصلت حدة الاختلاف إلى مرحلة أصبح المشرك معها، وعدو الدين، يأمن على نفسه عند بعض الفرق والاجتهادات الإسلامية، التي ترى أنها على الحق المحض، أكثر من المسلم المخالف لها بوجهة النظر والاجتهاد، وحيث أصبح لا سبيل للخلاص من التصفية الجسدية، إلا بإظهار صفة الشرك والعياذ بالله.

فأي تدين هذا، وأي حال تلك التي صرنا إليها؟ وإذا لم يخجل المتقاتلون تحت الرايات العمية من الله، فمن يخافون، والرسول ﷺ يقول: «من قاتل تحت راية عمية، يغضب لعصبة، أو ينصر عصبة، فمات، مات ميتة جاهلية»[1].



(١) انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم ٩٨٣ طبع المكتب الإسلامي.

لكنكم غثاء
كغثاء السيل[1]

الدم المسلم هو أرخص الدماء في العالم اليوم، وكأن المآسي والأزمات وكل أصناف المعاناة، استوطنت بلاد المسلمين وأصبحت ضربة لازب عليهم، على الرغم من أن عدد المسلمين اليوم يتجاوز المليار، وأن بلادهم تتمتع بالموقع الممتاز، وتمتلك مصادر الطاقة العالمية، التي تتوقف عليها حركة العالم كله، كما تمتلك النسب الكبيرة من موارد المياه، والموارد الطبيعية، لكنهم مع ذلك كله غثاء كغثاء السيل، تتداعى عليهم الأمم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها.. ولعل تسلط يهود عليهم بهذه الصورة، مؤشر كاف على حالة الهوان التي وصلوا إليها، والوهن الذي انتهوا إليه، لأنهم تحولوا إلى حب الدنيا، حيث يعيشون على الاستهلاك للذائذها بأي ثمن، وكراهية الموت الذي يعني فيما يعني: القعود عن العمل والإنتاج، كما يعني انطفاء فاعلية الإيمان، الذي جعل منهم خير أمة أخرجت للناس.. لقد أصبحوا محلاً لقذائف الوهن النفسي والمادي، الداخلي والخارجي على حد سواء.

والحقيقة التي لابد من الاعتراف بها ـ حتى ولو كانت شديدة المرارة ـ أن المسلمين هانوا على أنفسهم قبل أن يهونوا على غيرهم.. وأن الدماء المسلمة التي تسيل في الداخل الإسلامي نتيجة التخلف والحماقات

(١) الشرق، ١٧/٤/١٩٩٢.

والمغامرات والحروب الجاهلية التي لا تخرج في حقيقتها عن حروب الخيام قبل الإسلام، والمخيمات بعد الإسلام، حيث الارتداد إلى التعرب «العصبية القبلية»، التي اعتبرها الإسلام من الكبائر، ورياحها المنتنة التي تهب على عالم المسلمين، إذا لم ينتبهوا إليها، والضحايا الكبيرة هنا وهناك، أعظم بكثير مما يفعله أعداؤهم بهم.

ولو أتينا على ذكر أقل الأرقام والإحصاءات من القتلى التي جاءت ثمرة لحروب الحماقات والمغامرات والاختلافات على المغانم الكاذبة، وصناعة الزعامات، لكانت وحدها كافية للدلالة على إننا نفعل بأنفسنا، ما لم يفعله أحد فينا.. إن مجموع ما قتلته إسرائيل خلال أكثر من نصف قرن من الزمان، لا يعدل قتلى خلافاتنا الطائفية، والعرقية، والحدودية، ولا نريد أن نذكر بالحرب العراقية الإيرانية التي كان قتلاها على الجانب الإيراني أكثر من مليون وستمائة ألف، عدا عن قتلاها على الجانب العراقي، الذي قد يساوي هذا العدد أو يقترب منه، وهذا وحده يكفي للدلالة على حالة الهوان والخزي التي صرنا إليها.. فكيف إذا أضفنا قتلى الأكراد، وقتلى حرب الخليج، وقتلى الطائفية في لبنان، وقتلى مخيمات الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا... الخ؟

لقد أصبح بأس المسلمين بينهم شديداً، وخلافهم كبيراً، أصبحوا يخربون بيوتهم بأيديهم، الأمر الذي أذهب ريحهم، وساهم بفشلهم، وقلل من شأنهم، وأغرى بهم عدوهم.. لقد تحول كثير من بلاد العالم الإسلامي إلى ألغام موقوتة يفجرها الخصوم متى شاؤوا، هذا عدا عن الأعداد الكبيرة التي هجرت العالم الإسلامي، بسبب الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، والأعداد الكبيرة المسكوت عنها في السجون والمعتقلات، الأمر الذي يفوق جميع أشكال المعاناة وسيول الدماء التي نسمع بها ونراها على خريطة العالم اليوم، من كشمير إلى يوغوسلافيا، إلى بورما، إلى الفيليبين، إلى الصومال.

وقد لا يكون مستغرباً ـ بل لعل ذلك يشكل مزيداً من الفتنة ـ أن نرى كثير اً من المسلمين اليوم في العالم الإسلامي يلوذون بالأعداء، ويجدون عندهم من فرص العيش والحرية والكرامة وحقوق الإنسان، أكثر مما يجدون في بلادهم، وطبعاً هذا ليس أمراً عفوياً، ذلك أن الذين يتحكمون في العالم الإسلامي اليوم، ويدعون الانتصار للحرية، وحقوق الإنسان، وهم الذين يؤيدون أنظمة القمع والاستبداد السياسي، ويمارسون الطرد لكل الكفاءات والخبرات من العالم الإسلامي، والجذب من هناك، لتصبح الكفاءات المسلمة في خدمة الحضارات المتحكمة، ويبقى العالم الإسلامي يعاني التخلف والسقوط. . والحقيقة التي لا مفر للاعتراف بها أيضاً، أن الذي جرأ الأعداء علينا وأغراهم بنا، هو الواقع الذي نحن عليه، ولو كان الدم المسلم مصوناً في بلاد المسلمين، والإنسان المسلم محترماً في بلاد المسلمين، لما استطاع أن يتجرأ عليه أحد.

ولو اعتبرنا بردود الفعل السوية التي تقتضيها الفطرة الطبيعية، ورأينا كيف تستنفر الصهيونية كل قواها لحماية مقبرة لها في آخر الدنيا، وتطارد من يظن به أنه ساعد على البطش بيهود أينما كان، وتطلق سراح مئات الأسرى في مقابل خلاص إنسان يهودي واحد، وتوفير الأمن له، وتحاكم الأنظمة السياسية على التاريخ البعيد، كما فعلت مع النظام الأسباني الذي طالبته بالاعتراف بالجرائم التي لحقت بيهود، قبل خمسة قرون بالأندلس، والاعتذار عنها، قبل القيام بأية زيارة رسمية متبادلة. . . لو أدركنا فعلاً قيمة الإنسان في أوروبا وأمريكا، لكان ذلك وحده كافياً لاستفزازنا، ودعانا لإعادة النظر في أوضاعنا وممارساتنا، لكن الدم المسلم هو الأرخص في بلاد المسلمين قبل أن يكون رخيصاً في البلاد الأخرى، بل لعل رخصه هنا، هو الذي رخصه هناك. . بل لعلنا نقول: إن العدوان الخارجي على المسلمين، كان دائماً وتاريخياً، سبباً وراء توحدهم وصمودهم وتلاحمهم، والعودة بهم إلى الاعتصام بإسلامهم والقضاء على الجوانب الرخوة في حياتهم، لذلك كان لابد لإنهاكهم وتمزيق شملهم، وبعثرة وحدتهم، أن

تنقل المعارك والعداوات إلى الداخل الإسلامي، بل لعل الإصابات الداخلية هي من لوازم الصور المطلوبة.

ولا نزال نذكر كيف أن الكتاب والمفكرين والمنظرين الغربيين، أكدوا على أهمية أن تقف بعض بلاد العالم الإسلامي إلى جانبهم، مهما كان الثمن، وأهمه أن يتحارب العرب والمسلمون ويشاركوا في معارك المناطق الإسلامية، وتنفذ المخططات المرسومة للمنطقة على أيديهم، حتى لا يكون فرض المخطط من الخارج سبيلاً إلى وحدة الأمة وتلاحمها في مواجهة عدوها المشترك، وتمكينها من القراءة بأبجدية سليمة.

هل من المعقول لو لم نكن هينين على أنفسنا، أن نهون إلى هذه الدرجة على أعدائنا الذين يمارسون حرب الإبادة في بورما ويوغوسلافيا والفيليبين وكشمير... إلخ؟ كنا نقرأ ما ينسب إلى جمال الدين الأفغاني رحمه الله، ونعجب فعلاً عندما قال في حقبة الاستعمار البريطاني للقارة الهندية: لو أن كل هندي نفخ نفخة واحدة صوب الجزر البريطانية، لشكل ذلك إعصاراً يؤدي بها، ولو بصق كل هندي بصقة واحدة لأغرق الجزر البريطانية في البحر، دون أن يتنبه رحمه الله إلى أن القضية ليست قضية أعداد، وإنما خضوع الأمة للحالة الغثائية ومرورها بمرحلة القصعة التي تتداعى عليها الأمم بسبب انطفاء الفاعلية، وموت الإرادة، والتفكك والتآكل.

لقد أصبح حال المسلمين اليوم أقرب للهوان والغثاء من أزمنة الاستعمار العسكري، حيث بدأ الكثير في العالم الإسلامي يترحم اليوم على روح الأمة المقاومة، ووحدتها الصلبة في زمن الاستعمار، التي غابت عنها اليوم، ذلك أن مرحلة ما بعد الاستعمار فعلت ما لم يستطع الاستعمار فعله.. لذلك نقول: بأن العدوان الخارجي يعيد تشكيل الأمة، ويستنفرها، فلا خوف منه.. وإن المشكلة كل المشكلة في العدوان الداخلي. إن مئات المسلمين اليوغوسلاف والبورميين يعيشون اليوم أسوأ مأساة عرفتها البشرية،

إذ يقتلعون من بلادهم وأموالهم، ويرمون على حدود الدول الأخرى فريسة للجهل والمرض والموت بالجملة، لكن الواقع الإسلامي عاجز عن أن يقدم لهم شيئاً بل قد يرى أن ذلك بعض ما يعاني، ويمارس عليه في الخفاء، لذلك نرى أن المؤسسات الخيرية الإنسانية غير الإسلامية أكثر حضوراً حتى من المؤسسات الخيرية الإسلامية، وهذا من مزيد الفتنة، حيث يصبح الأعداء أكثر رحمة، من الإخوة في الدين.. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

* * *

استمرار المعارك الخاسرة[1]

يستغرب الإنسان، إلى متى نبقى نحن العرب والمسلمين رصيداً جاهزاً للاستفزاز والاستجابة لما هو مطلوب منا دون أن ندري؟ وإلى متى يستثار حماسنا وتوثبنا الروحي لنكون وقوداً في معارك ومواجهات لم نخطط لها، ولم نبدأها، ولم نبصر نتائجها، ولم نفكر بعواقبها، ولا بما بعدها؟! إلى متى تصفى الحسابات الدولية والإقليمية والمحلية بدمائنا، ونجر إلى منازلات ومعارك توظفنا ولا ندرك أبعادها، ونعجز عن دراستها وتقويمها، ونتوهم أننا أصحاب المبادرة والتقدير والتدبير، دون أن ندري أننا نؤدي الدور المرسوم لنا بدقة، ونستميت في قتل أنفسنا؟ إلى متى نكسر أسلحتنا بأيدينا، ونهدر طاقاتنا، ونهدم مؤسساتنا، وندمر اقتصادنا، ونقتل شبابنا في معارك وهمية وخاسرة، الكل فيها مغلوب، والكل فيها مهزوم، والكل فيها محكوم، والكل فيها أداة من أدوات الصراع الدولي، علم بذلك أم جهل؟ أليس فينا رجل رشيد؟.

والمشكلة إننا لا نكاد نخرج من الدوامة، ونبصر بعض الحقائق والمخادعات، التي استنزفتنا، حتى يرمينا المخططون لعالمنا الإسلامي بمخادعات أخرى، ويفجرون ألغاماً زرعوها على أرضنا، وهكذا، لتستمر حروب الاستنزاف والمواجهات الداخلية.

---

(1) الشرق، ٢٧/٤/١٩٩٣.

لقد قضينا ردحاً من الزمن نتوهم أن الطريق إلى تحرير فلسطين ـ قضية المسلمين الأولى ـ لابد أن يمر من بيروت أو عمان أو دمشق أو القاهرة أو بغداد، وقامت بيننا الصراعات والمواجهات الدموية، ومر الدمار والدماء من معظم العواصم العربية، لكنها لم تمر من فلسطين، وكانت كلها في الحساب الأخير لصالح إسرائيل، وإسرائيل تعرف كيف تغذي حروبنا وتخترق صفوفنا وتدرس ظروفنا ونفوسنا، وتحسن إثارتنا، وتنهك قوانا، وتصنع لنا زعامات، وتجعل استمرارها ومساندتها رهيناً بإلغاء شعوبنا.. وقد نتوهم إننا نمتلك إيقاف الحروب والمواجهات الداخلية والتفاهم، والتصالح مع أنفسنا، وأن أمرنا بيدنا (!)

لقد تبدلت الشعارات ولم تتبدل حقيقة المعركة، حتى أصبح الطريق إلى السلام والاستقرار والتفاهم مع يهود اليوم، رهيناً بالقضاء على «الأصولية الإسلامية» والتشدد، وقد كان تحرير فلسطين بالأمس القريب رهيناً بالقضاء على الرجعية الإسلامية والسياسية. والمستهدف أولاً وأخيراً هو الإسلام ودعاة الإسلام، لأنهم يشكلون العقبة السياسية والثقافية والحضارية أمام عمليات الاحتواء والهيمنة والعمالة الحضارية والسياسية.

ما أسهل استفزازنا، وما أسهل أن تهب علينا الرياح الجاهلية المنتنة، وما أسهل أن ينادي منادٍ بما يفرق جمع المسلمين، من القوميات والإقليميات والحزبيات، ويغيب عنا نداء النبوة: «دعوها فإنها فتنة».. لكن الظاهر أن بعضنا لا يزال يحن للرياح المنتنة، لأنها تشكل المناخ المناسب له، فيحاول بعثها من مرقدها، أو يكون أداة في يد أعداء الإسلام لبعثها، وكم عانينا من هذا البعث الجاهلي، وهذه الجاهلية التي تحاول القضاء على وحدتنا الجامعة، وكم وظفنا هذا البعث الجاهلي لمواجهة خصومه فينا، وتصفية حساباته بدمائنا.

والسؤال الكبير المطروح اليوم: كيف نستطيع أن نتحرر من ارتهان عدونا؟ وكيف نستطيع أن ندرك اختراق يهود لنا، ومكرهم فينا، بعد أن

أمكنهم حملنا على مغادرة قيمنا وتاريخنا، وتخويفنا من ديننا، وإسقاط كل ما يمس يهود ويبين عداوتهم وحقيقتهم، من برامج التعليم والإعلام والثقافة، باسم التطبيع والسلام؟

كيف نستطيع أن نوقف حروبنا الأهلية ومواجهاتنا ومعاركنا ضد أنفسنا، وندرك جميعاً حكاماً ومحكومين، أننا لا نخرج عن أن نكون وقوداً وأدوات لغيرنا، بعضنا لا يدري وبعضنا الآخر يدري، لأنه يعلم أن ذلك ثمن وجوده، وسلطته، وزعامته؟

لقد قاتل المسلمون روسيا القيصرية، وقدموا دماءهم تحت وعود الثورة البلشفية للوصول إلى حقوقهم، ومن ثم صاروا أول ضحاياها.

وكان المسلمون أبطالاً ومجاهدين في تحرير أفغانستان من الشيوعية، فأصبحوا مجرمي حرب، لابد من مطاردتهم في كل مكان، بعد أن انتهت مهمتهم، وحيل بينهم وبين أهدافهم.

وقاتل المسلمون فرنسا في الجزائر، لترد الأسلحة إلى صدورهم في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وقاتل المسلمون في تركيا، تحت راية القرآن، الذي رفعه كمال أتاتورك في حربه لليونان، فكان الإسلام أول ضحاياه..

وجاهد المسلمون اليهود في فلسطين عام ١٩٤٨، وأبلوا بلاء حسناً، فكان ذلك سبب النكبات المتتالية التي حلت بهم..

وقاتل المجاهدون إنجلترا في قناة السويس، فرجعوا من الجهاد إلى المعتقلات.

واستثرنا في حرب الخليج، فانحاز بعضنا إلى معارك سياسية لم ندرك تماماً حقيقة زعاماتها، وأسبابها، ونتائجها، وتركتنا فريسة للتمزق والتلاوم.

واليوم وبعد أن تبلور النظام العالمي الجديد أو نظام الهيمنة الجديد،

اقترن بشن حرب عالمية على الإسلام والمسلمين، شواهدها هنا وهناك، ولا تزال الحقيقة الحاضرة، غائبة عن كثير منا، حيث استطاع يهود اختراقنا، ولم يقتصر ذلك على المؤسسات الرسمية، ويحزننا أن نقول: إنه تجاوز إلى المؤسسات والمنظمات الشعبية لتخريبها من الداخل، وحملها على ممارسات تغري باستئصالها.

لقد استطاعت إسرائيل أن تغري الغرب بتدمير قوة العالم العربي لمصلحة يهود.. استطاعت أن تقنع الغرب أن الإسلام ودعاته، هم العدو الحقيقي بعد سقوط الشيوعية، وأن الحاجة إليها في قلب العالم الإسلامي، أشد من أي وقت مضى.

كما استطاعت أن تقنع الكثير من الزعامات العربية الرسمية، وغير الرسمية، أن الخطر عليها من الإسلام والمسلمين، وأن طريق النجاة والزعامة إنما هو بمواجهة الإسلام والمسلمين، فوقعنا في الفخاخ اليهودية جميعاً، وها نحن نقتل أنفسنا على كل المستويات، ونتوهم أننا ننفي القتل والعنف بمزيد من القتل والعنف، فنحقق هدف يهود فينا، ونصبح جنوداً في جيش العدو، مهما حاولنا التلبس بالمظاهر الوطنية.

لقد أعلن إسحق نافون رئيس الكيان الصهيوني في محاضرة له في القدس:

«أن الخطر الإسلامي لا يمكن مقارنته بالخطر الشيوعي السابق»، للإيحاء للدول الغربية، أن إسرائيل تستطيع لعب دور هام جداً في هذا المجال، ويبدو أن حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل في الأراضي المحتلة ضد الإسلام والمسلمين، وتغري بها في الكثير من عالمنا العربي، تحت شعار محاربة الإرهاب، تدخل في هذا الإطار.

وتشير التوقعات إلى أن إسرائيل وأجهزة الاستخبارات التابعة لها، يمكن أن تقدم على تنفيذ سلسلة من العمليات الإرهابية في مناطق مختلفة

من العالم وفي داخل العالم الغربي، وأن تلصق تلك التهم بالحركات الإسلامية، وذلك على غرار ما حدث في المركز التجاري العالمي في نيويورك وغيرها.

وقد تكون المشكلة دائماً فينا: ﴿هَٰذَاۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْۗ﴾ (آل عمران: ١٦٥).. فمتى ندرك حجم المأساة، وندرك حقيقية المعارك والمواجهات التي نستجر إليها، ونساهم بحصد أجيالنا المسلمة، كلما كادت تشتد وتستوي على سوقها، وندفعهم إلى ممارسات ومعارك غير محسوبة وغير مدروسة، وقد تتبلور في صورتها النهائية لصالح أعداء الإسلام ولا نعتبر بتجاربنا، ولا تاريخنا المعاصر في أكثر من بلد إسلامي، ولا نقوم تلك التجارب لتشكل بصيرة للأجيال القادمة، فلا نقع فيما وقعنا فيه من الشراك المنصوبة لتدميرنا، ونستشعر التكليف بالنبوي: «لا يلدغ المؤمن من حجر مرتين»، حيث لا يزال اللدغ مستمراً وعلى أكثر من مستوى؟



ظاهرة الاستنجاد بالإسلام في أوقات الشدائد[1]

من الأمور التي تكاد تكون من المسلمات: أن الإسلام هو خيار هذه الأمة، وهو قدرها الحضاري، وهويتها الثقافية، وشخصيتها التاريخية، ورسالتها إلى العالم.. وليس الإسلام خيار فئة، أو شعار جماعة، أو تنظيماً، وإن حاولت ذلك بعض الفئات والجماعات في ظروف معينة، أو نتيجة لصور التسيب والتحدي والتحلل التي قد تتسلل إلى بعض جوانب الأمة الرخوة، الأمر الذي يشكل تحدياً واستفزازاً، وردود فعل متباينة في قوتها هنا وهناك، ذلك أن الإسلام ليس حكراً على جماعة أو فئة أو جنس أو عصر أو إقليم، وإنما هو دين الله وكلمته التي تلقاها الإنسان الأول، في النبوة الأولى، واستمر التلقي حتى النبوة الآخرة، حيث اختتام النبوة، وتوقف الادعاء والانتحال والنبوات الكاذبة.. من هنا نعلم أن الإسلام كما أنزله الله يمتد في أعماق الماضي، ويضرب جذوره في تربة الأرض التي خلقها الله وسخرها للإنسان، وحتى تتبدل الأرض غير الأرض والسموات، لذلك فمن الخطأ التاريخي والعلمي والفكري والعقيدي والديني والحضاري، التوهم بأن الإسلام يخص جماعة أو فئة أو تنظيماً أو إقليماً، وإنما هو دين الله للبشر، كل البشر، في كل عصر ومصر، حتى الكفار

---

(١) الشرق، ١٠/٤/١٩٩٢.

والعصاة وغير المؤمنين بإمكانهم الولوج إلى الساحة الإسلامية في الوقت الذي يشاؤون، دون إذن من سلطان أو وساطة من بشر، أو كهانة من رجل دين، ويسابقون على فعل الخيرات وترك المنكرات والتميز بالتقوى، بل ولعل المعيار الإسلامي للتفاضل، يؤكد هذه الحقيقة ويكرسها، ذلك أن الأكرم هو الأتقى، والتقوى أمر كسبي واقع بمقدور كل إنسان، لأنها ليست وقفاً على لون أو جنس أو جماعة أو طائفة أو عصر.

من هنا: نقول إن الإسلام هو دين الأمة جميعاً وعقيدتها وتاريخها وحضارتها، وإن العاملين للإسلام لا يخرجون عن أن يكونوا، إن هم أحسنوا تمثل الإسلام، مواقع متقدمة وسرايا استطلاع، تحمل هم الأمة وتبصر أهدافها، وتكشف أعداءها، وتغري بسلوكها، وليست فئات متميزة منفصلة عن جسم الأمة وأهدافها.

وقد يكون من أخطر البلايا التي أصيب بها العالم الإسلامي، غياب هذه الحقيقة عن كثير من الأذهان، أو تغييبها عمداً ومكراً من أعداء الإسلام، حتى يكون الإسلام محسوراً محصوراً ببعض الفئات والجماعات، يمكن تدميره بتدميرها، ومحاصرته بمحاصرتها، وإسقاطه بأخطائها، أو على أحسن الأحوال هو خيار لفئة وطائفة من الأمة، وليس هو خيار الأمة، وقدرها، وهويتها، كما أسلفنا.

وقد يكون تصرف بعض الجماعات المسلمة قد أعان على ترسيخ هذه المغالطة في نفوس الناس، دون التنبه إلى المخاطر الكبيرة التي تحملها مثل هذه التصرفات غير المبصرة، وانعكاساتها على روح الأمة ونسيجها الاجتماعي.

ولا أدل على أن الإسلام دين الأمة وقدرها وخيارها ومصدر قوتها وعزتها وحصنها المنيع الذي حال دون ذوبانها في أيام الشدائد والزلازل الماحقة، كما كان مصدر رسالتها في حملها الخير للبشرية جمعاء، وإلحاق الرحمة بها، من أن الإسلام لا يزال حتى هذه اللحظة الملاذ والحصن الذي

تلجأ إليه الأمة في أيام الشدائد والأزمات والمواقف المصيرية، حيث تسقط كل الشعارات والطروحات والبطولات والزعامات المصنوعة في الفراغ.

والمتأمل للتاريخ القديم والحديث، يدرك هذه الحقيقة، حتى عند المتنكرين للإسلام، المحاربين لأتباعه، كيف يلتجئون للإسلام ويستنجدون به، لينقذهم من أزماتهم وورطاتهم التي انتهوا إليها بسبب بعدهم عن الإسلام وعدم تحكيم تعاليم الإسلام بممارساتهم وتصرفاتهم.. وأعتقد أنه على الرغم من الجوانب الإيجابية الكثيرة لهذا اللجوء إلى الإسلام والاستنجاد به في أوقات الشدائد والأزمات حتى ممن تنكروا له في أوقات العافية والرخاء، والاعتراف بأن الإسلام هو الملاذ الأخير، فإن الأمر يحمل الكثير من الأمور السلبية الخطيرة، ولعل من أخطرها: أن الإسلام يستدعى في مرحلة معينة للإنقاذ من ورطات ومعالجة مشكلات لم يكن له يد في حكم مقدماتها، ولم تلتزم تعاليمه في سلوك أصحابها، الأمر الذي يخشى معه إجهاض القيم الإسلامية وبيان عجزها عن الإنقاذ والمواجهة في معارك غير متكافئة حضارياً وثقافياً وعسكرياً لأن الإسلام وأصحابه كانوا قبل المعركة والتحضير لها في مربع الخطر: المواجهة والاتهام والمحاصرة. وكانوا ينعتون بمختلف النعوت الوافدة من ثقافات وأنظمة معادية للإسلام وأمته ابتداء.

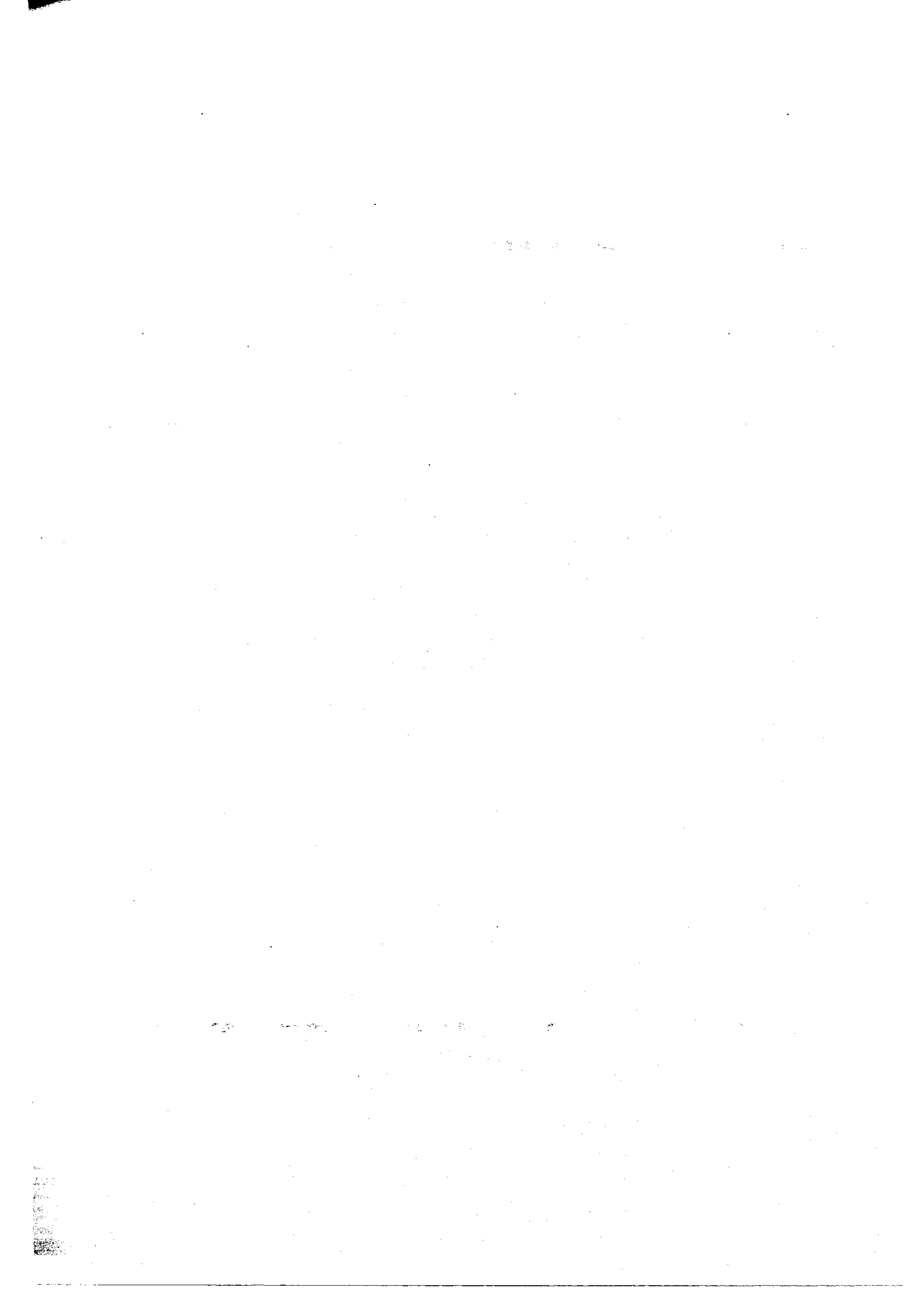
وقد يكون من الأمور الخطيرة أيضاً: أن الإسلام لا يستنفر إلاّ للقتال والمواجهة، ولا يعتمد للبناء والنهوض، الأمر الذي قد يوقع في ذهن الآخرين أنه دين السيف والمواجهة وإثارة الروح القتالية فقط، ولا نصيب له من التحضر والسلام.

نعود إلى القول: بأنه لا شك أن الإسلام هو قدر الأمة وشخصيتها وتاريخها وحضارتها وحصنها وعدة دفاعها ووسيلة كفاحها وصمودها.. وأنه المحرك الوحيد للأمة، لذلك نرى الكثير من الزعامات التي قد تكون متنكرة له، مع ذلك تستدعيه في الوقت المطلوب لعله ينقذها. وهذا الأمر

بقدر ما يحمل من الحقائق بقدر ما يبطن من المخاطر، خاصة عندما يرفع الشعار الإسلامي في المناسبات، ليس إيماناً به وإنما مخادعة للأمة للابتزاز السياسي والانتخابي وبناء الزعامات والقيام بالمغامرات التي لم يستشر الإسلام فيها، من أشخاص قد لا يكون نصيب للإسلام من سلوكهم ومبادئهم، والشيء المحزن حقاً أن هذه الزعامات لا تزال تجد من يخدع بطروحها ونسيان تاريخها الطويل.. ومن المؤلم حقاً أيضاً أنه لا يزال في الأمة المسلمة من يختزل التاريخ في موقف، أو ينسى التاريخ كله ويلغيه بموقف واحد، وكم من المفسدين خادعونا بموقف واحد. وحسبنا أن نقول: إن ذلك يعتبر مؤشراً على أن الإسلام، والإسلام وحده هو خيار الأمة ومحركها وحصنها.. وإن على الذين يستنجدون بالإسلام، ولا يدركون هذه الحقيقة إلا في الأزمات، أن تأخير الاستنجاد في الإسلام في مرحلة بلوغ الروح الحلقوم، لا ينفع شيئاً، وإنما الذي ينفع أن تدرك حقيقة الإسلام وموقعه من الأمة ودوره في عملية البناء والنهوض ومبادئه الإنسانية التي تلحق الرحمة بالبشرية جميعاً، وليس فقط في أوقات المواجهة.. وأن تدعى بلاد العالم الإسلامي لأبيها الثقافي والحضاري الذي هو الإسلام، فذلك أقسط عند الله.. وأن تدرس أسباب التطرف والمغالاة الحقيقية التي يوسم بها الشباب، والتي تدفعهم لانفجارات ومواجهات كرد فعل على التحدي والاستفزاز المستمر لدينهم وتاريخهم وحضارتهم، وألا يقتصر الأمر على معالجة آثار التطرف من قبل سلطات الأمن لأن ذلك لا يزيد الطين إلا بلة، ولأنه ينهك الأمة ويبدد طاقاتها، ويجعل بأسها بينها، وعند ذلك لا فائدة من الاستنجاد بها في أوقات الشدة، خاصة ممن كانوا سبباً في تدميرها والقضاء على روح المقاومة فيها.



ملاحظات
حول الجهاد الأفغاني



هل نحسن الحياة في سبيل الله كما نحسن الموت في سبيل الله[1]

سيبقى الجهاد الأفغاني منارة مضيئة على الطريق الإسلامي الطويل، مهما تعرض له من الإصابات والنكسات، حسبه إنه جدد الذاكرة الإسلامية، تجاه الكثير من المعاني التي كادت تغيب عن حياتنا، وشحذ فاعليات الأمة المسلمة، وأيقظ روحها الجهادية وحرك كوامن الخير في نفوسها، ودلل بما لا يقبل الشك على أن العقيدة أبقى من السياسة، والأمة أقوى من الحكومة، والمبادىء أبلغ من الشعارات، إلى درجة يمكننا معها أن نقول: إن دروس المعلم الأفغاني، سوف تبقى ماثلة ومطلوبة لأمة المسلمين لأكثر من عقد من الزمان، خاصة وإن الأمم تتكالب علينا وتتداعى كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، لكن بأساليب ووسائل واستراتيجيات، جديدة في أسمائها، قديمة في أسبابها ودوافعها، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ (البقرة: ٢١٧).. فحالة القتال مستمرة، واستمرارها حقيقة خالدة، وإن اختلفت أسلحتها وساحاتها وعناوينها، والعلة الأساسية في هذه الحرب المستعرة والتي تتفجر هنا وهناك هي الإسلام، والقتال والعدوان مستمر علينا، والمسلمون ليسوا عدوانيين وإنما المطلوب إليهم دائماً أن يكونوا حذرين ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ ﴾ (النساء: ٧١).. ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ ﴾

---

(١) الشرق، ٢٤/٤/١٩٩٢.

(النساء: ١٠٢).. فالغفلة عن الأعداء تغري الأعداء بالعدوان، والغفلة عن التنمية والبناء تغريهم بالتحكم فينا والاحتواء لنا، لكن المعركة مستمرة وطويلة، ولن يضر الأعداء المسلمين إلا أذى، قال تعالى: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ﴾ (آل عمران: ١١١).. وهذا الأذى الذي يشكل تحدياً، يشحذ الهمة، ويقوي العزيمة، ويجمع الطاقة ويقضي على العناصر الشائخة، هو الخير في نهاية المطاف، لأنه يشكل المحرض الحضاري، أو المنبه الحضاري، الذي لا غنى عنه، لذلك لابد أن نوطن أنفسنا على المعارك الطويلة الخالدة، وعلى مختلف الأصعدة، لأن الإسلام الذي هو علة الاعتداء علينا، خالد مستمر حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ ﴾ (البقرة: ٢١٧)، يعني الاستمرار والدأب والديمومة، ومن هنا قال الرسول ﷺ: «الجهاد ماض إلى يوم القيامة».

والحقيقة التي لابد من الإشارة إليها والاعتراف بها، ونحن على أبواب النصر في أفغانستان، الذي يعني فيما يعني، إعادة النظر في الكثير من المعادلات والحسابات في المنطقة كلها، بل في العالم، كما يعني إعادة التفكير بالإسلام والطاقة التي يمنحها لأتباعه على الصبر والتضحية والإقدام والثبات والاستشهاد، والإيمان بما أعد الله للمجاهد، الأمر الذي أصبح مفقوداً عند إنسان اليوم، الذي يعيش على العب من المتاع، والاستغراق في الاستهلاك والملذات.. إن هذه الطاقة الهائلة التي يتمتع بها المسلم والمفقودة عند غيره، والتي لو أحسنا توجيهها وحسن توظيفها في ساحات البناء والتنمية والدفاع، لتحولت الأمة المسلمة إلى وريث حضاري يحمل الخير للبشرية ويلحق الرحمة بها ويحقق الغاية التي من أجلها كانت البعثة المحمدية: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

لكن المشكلة فيما أرى، أن المسلمين اليوم هم الأقدر على المواجهة والتضحية والبذل والفداء والموت في سبيل الله، منهم على الحوار والبناء والحياة في سبيل الله. إننا بحاجة أن نتعلم كيف نحيا في سبيل الله، وندرك

ثواب ذلك، وأهميته بالنسبة لنا وللآخرين، كما نؤمن بثواب الموت في سبيل الله. . إن الهدف من الموت والحياة هو سبيل الله، فلماذا لا نحرص على أن نحيا في سبيل الله وإقامة المجتمع الإسلامي، وتحقيق العبودية لله، وحمل الخير وإلحاق الرحمة بالناس؟

وقد يكون ذلك المسلك بسبب الضغوط والمواجهات والعداوات، الأمر الذي حول كل طاقاتنا وثمرات إيماننا إلى ضروب من رد الفعل. . والذي نريد أن نؤكد عليه هنا هو: أن نمتلك الزمام وألا يتحكم فينا دائماً رد الفعل، لأن ذلك يحمل من المخاطر علينا وعلى قضيتنا الشيء الكثير. . فكثيراً ما يستعار جهادنا، وتوظف تضحياتنا، وتصفى الحسابات الدولية والإقليمية بدمائنا، ونحن في غفلة. ذلك أننا لا نبصر إلا الموت والبذل والتضحية والفداء، أما لماذا؟ وكيف؟ ومتى تكون هذه التضحيات؟ فذلك أمر غائب عن كثير من تصرفاتنا. والجهاد والموت في سبيل الله مهما سما وعظم ثوابه، لا يخرج عن أن يكون وسيلة شريفة سامية، لتحقيق غاية سامية فكيف يصح أن تصبح الوسيلة غاية، وألا نبصر الغاية؟ والأهم والذي يجعلنا نخاف ونتخوف على مصير الجهاد الأفغاني هو تاريخ المسلمين القريب، حيث يحسنون الزراعة والسقاية والجهد والصبر، ويسيئون القطاف والتعامل مع النصر والثمرة، حتى يجيء غيرهم ممن كان منتعلاً للاستعمار وأداة للعمالة الثقافية ليتابع الدور المرسوم لمرحلة ما بعد الاستعمار، ذلك أن الهزائم ليس لها أب، أما النصر فتتعدد آباؤه، إلى درجة قد تغيب الحقيقة.

لقد كانت التضحيات الإسلامية والجهاد الإسلامي، وراء تحرير بلاد العالم الإسلامي من الاستعمار جميعاً، وليس المجال متسعاً للأمثلة، فإذا جاءت مرحلة الاستقلال وقطف الثمرات، أهيل التراب على الجهاد الإسلامي، وجيء بالطبقة الجاهزة لاستلام الاستقلال، والعبث به، ومتابعة دور المستعمر والتنكر للإسلام، الذي كان عدة الأمة وحصنها ومصدر قوتها وجهادها.

صحيح أن الجهاد الأفغاني بفصائله المختلفة، قد حمل أوزار العالم

الإسلامي وتناقضاته ودخل عليه من قبله، وأن الحزبيات الضيقة والخلافات المستوردة من الخارج الأفغاني، كرست الكثير من خلافاته وتناقضاته، ولم ترع الله في تصويب مسيرته، وأن الجماهير المسلمة كانت تنظر إليه من خلال رغبتها وأمانيها، وليس من خلال واقعه ومشكلاته، التي لا تخرج عن أن تكون طبيعية لو أخذت طريقها للعلاج الصحيح في الوقت المناسب.

وإن الكثير من الدول والجماعات في العالم الإسلامي، أحسنت القيام بالدور المرسوم لها في لعبة الصراع الدولي، وأرادت من الجهاد الأفغاني أن يكون أداة تستعمل وقت اللزوم وتوقف حين تؤدي دورها المطلوب، ذلك أن المطلوب هو إنهاك الاتحاد السوفييتي، وليس المطلوب البديل الإسلامي، بعد أن أدى الجهاد الإسلامي الغرض.

وصحيح أيضاً أن المعادلة اليوم في غاية الصعوبة، لما يحاط بها، ويحاصرها، ويعتريها من إصابات، ليست وليدة اليوم، إلا أن المأمول من قادة الجهاد أن يستطيعوا النصر على أنفسهم أولاً كما انتصروا على عدوهم، وأن يبرهنوا أنهم مجاهدون حقاً في مرحلة النصر كما هم مجاهدون في مرحلة الاحتلال، ويجعلوا الخلاف في وجهات النظر وسيلة للتكامل، وحسن البناء، وليس وسيلة للتآكل والتبعثر والتمكين للأعداء.. ومهما كانت النتيجة فسيبقى المعلم الأفغاني هو أستاذ الجهاد في العصر الحديث، يؤكد أن إرادة الشعوب أقوى من جبروت الهيمنة العالمية، والأنظمة الاستبدادية.. فهل يستطيع أن يصبح معلماً في مرحلة الاستقلال والبناء، ويحل الخلافات بالحوار والشورى، وأن يحذر من إراقة الدم المسلم تحت شتى المسميات والمسوغات، فإذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار والعياذ بالله؟

متى نتعلم
كيف نختلف[1]؟

لاشك أن الاختلاف في وجهات النظر، وتقدير الأشياء، وتباين الحكم عليها، أمر فطري، له علاقة بالفروق الفردية إلى حد بعيد، سواء قلنا: بأن هذه الفروق عضوية خَلْقية، أم قلنا: بأنها مكتسبة.. على كل حال تبقى الفروق الفردية حقيقة واقعية قائمة، وهي رحمة من كل الوجوه، إذ يستحيل بناء الحياة، وقيام شبكة العلاقات الاجتماعية بين الناس، إذا كانوا من أصحاب القدرات الواحدة.. والرغبات الواحدة، والنمطية الواحدة، بل لعلنا نقول: لو كان الأمر كذلك لانعدمت حرية الإنسان، وألغيت إراداته، ونسخ اختياره، وأهدرت إنسانيته، ذلك أن الأعمال العقلية والعملية في الحياة، تتطلب مهارات متفاوتة، وكأن حكمة الله سبحانه وتعالى، اقتضت أن يكون بين الناس ـ بفروقهم الفردية ـ وبين الأعمال في الحياة، تواعد والتقاء، وكل ميسر لما خلق له، وعلى ذلك فالناس مختلفون، والمؤمنون درجات، فمنهم الظالم لنفسه، ومنهم المقتصد، ومنهم السابق بالخيرات: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ (هود: ١٨٨) ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ (يونس: ٩٩).. ولو جاز الإكراه في شيء، لوجب الإكراه بالدين الحق، لكن ذلك يتعارض مع كرامة الإنسان وحريته واختياره، لذلك

(١) الشرق، ١/٥/١٩٩٢.

كان شعار الإسلام على الرغم من أنه حق: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ . وكأن التدين أصلاً اختيار والتزام وليس إلزاماً وإجباراً، وسوف يكون هناك مؤمنون وكافرون، وسوف تتفاوت درجات المؤمنين والكافرين. لكن لابد أن نقول أيضاً: إن الاختلاف الذي هو سنة فطرية وآية في الخلق وسيلة إلى التعاون والتكامل والتكافل، ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ﴾ (الروم: ٢٢)، ﴿ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ﴾ (الحجرات: ١٣) هو يقيناً غير النزاع.. فالخلاف قد يكون طبيعياً، ومطلوباً، وظاهرة صحة، وسمة حضارية، وإنسانية، ووسيلة للتعاون والتكامل، لكن عندما تغيب أخلاقه وآدابه وأصوله، ينقلب من نعمة إلى نقمة، وكأني بأصحابه ينطبق عليهم وصف الله تعالى للقوم الذين بدلوا نعمة الله كفراً، وأحلوا قومهم دار البوار.

إن الخلاف إذا لم يضبط بأخلاق وآداب، إذا لم يضبط بدين وخوف من الله، فسوف يؤدي إلى النزاع.. وقد يكون المطلوب اليوم من المسلمين في مختلف المواقع، إعادة النظر بهذه الحقائق.. قد يكون المطلوب منهم ألا يتعلموا أساليب الوفاق فقط، بقدر ما يُطلب إليهم أن يتعلموا آداب الاختلاف، وأصوله.. أن يتعلموا كيف يختلفون، لأنهم لو عرفوا كيف يختلفون لأدركوا نعمة الله في الفوارق الفردية، ولأدركوا أيضاً، كيف يستطيعون تحويل الخلاف من ساحة النزاع والاقتتال والتأزم، إلى ساحة التكامل والتنوع والعطاء، أي لاستطاعوا تحويل الأزمة الناشئة عن الخلاف إلى حل، ولأمكنهم اكتشاف القواسم المشتركة، والقاعدة المشتزكة، التي لابد أن يقف عليها الجميع. ومن ثم لاكتشفوا مساحات كبيرة من الحرية التي يتمتع بها كل منهم، ذلك أنهم بهذه النظرة الساذجة إلى الخلاف كما هو حالهم، ضيقوا واسعاً، وحاصروا أنفسهم، قبل أن يحاصرهم غيرهم، وحولوا نعم الله عليهم إلى نقم.. والعجيب أن في ميراثنا الثقافي الكثير من التعدد في وجهات النظر، الأمر الذي حقق لنا ثروة فكرية، لانزال نفاخر بها، اللهم إلا ما كان من فترات ذهاب العلم، وشيوع التقليد، والتعصب

المذهبي، الذي يعني أول ما يعني: انعدام الكسب العلمي.. وأكاد أقول: إن التعصب والتنازع إنما هما بسبب انكماش الكسب العلمي، وشيوع الأمية الثقافية، فأقل ما يقتضيه العقل المثقف، أن يكون للآخر، الحق نفسه الذي أراه لنفسي، إذ كيف يسوغ عقلاً وشرعاً، أن أعطي نفسي وأنا إنسان مثلي مثل الآخرين، الحق في إلغائهم وإنهائهم، ومنعهم من أن تكون لهم وجهة نظر؟! الأمر الذي لم يرضه الله لعباده، ولم يمارسه نبي مرسل، مع أنه مبعوث بالحق المطلق.

والناظر في عطاء الكتاب والسنة، يرى أن الأمور الأساسية التي نطلق عليها اليوم مصطلح: الثوابت، أو القاعدة المشتركة بين أبناء الأمة المسلمة، حسمت بنص قطعي الدلالة وقطعي الثبوت، مما ورد بالتواتر الذي يفيد علم اليقين ولا يدع مجالاً للشكوك والاختلافات، لا في الفهم ولا في التفسير، أما ما وراء ذلك فهو اجتهادات ظنية، إما ثبوتاً أو دلالة، والمقرر عند العلماء أن الاجتهاد لا يلزم إلا صاحبه، ومن ثم من يقتنع به.. أما الثوابت فلا مجال للتفرق فيها والاختلاف عليها، لأن ذلك زيغ وخروج عن الملّة.

لذلك فكل القضايا الظنية والأمور الاجتهادية، هي محل لتعدد وجهات النظر.. ومن المخاطر والحفر التي وقع فيها العمل الإسلامي، وما كان له أن يقع، أن كل طائفة أو جماعة ترى أن اجتهادها هو الحق المطلق ثم تقرر ببساطة أنه ليس بعد الحق إلا الضلال، لذلك فهي ترى في الآخرين الخروج، والسقوط على الطريق، أو الخروج عن الملة، إذا لم يروا ما ترى، ولو في إطار الوسائل، مع الاتفاق على الأهداف.. ولو عقل العاملون للإسلام دور الخلاف ومجالاته وفوائده، وعرفوا كيف يختلفون فيما وراء الثوابت، لجنبوا العمل الكثير من النزق، ولتحول الاختلاف من التآكل والتمزق، إلى التعاون والتكامل.

إن التفكير بضرورة أن يكون الآخرون نسخة مكررة عنا هو طريق المهالك المعاند للطبيعة في الخلق.. إن الذي يريد أن يكون الآخرون نسخة

عنه، إنما يحكم بإلغاء الآخرين وإعدامهم فعلاً، فما عليه إلا أن يكتفي بالنسخة الأصلية التي هي هو.. ومخاطر الخلاف تتعاظم، عندما يتصاعد إلى مرحلة النزاع والنزاع المسلح، ومن ثم التوهم أن طريق الحق والدين هو بتصفية الآخرين، وعندها يصل الإنسان إلى المرحلة التي يتنكر معها لهدفه الذي قام من أجله.. وأي هدف أعظم من الجهاد في سبيل الله بالروح والمال؟!

فالعالم كله اليوم يحاول أن يوجد أنماطاً من العمل المشترك، والقواسم المشتركة.. وقد يكون وجود التيارات المتشددة على الخريطة السياسية، من لوازم النجاح، وأوراق الضغط الضرورية للتيارات المعتدلة.. وإذا كان هناك اتفاق على الثوابت وتبادل الآراء، واختلاف الوسائل، فقد يكون المتشدد شبحاً يخوف به العدو لقبول طروحات الاعتدال، وبذلك يساهم المتشددون في قوة المعتدلين، ولنا في يهود خير شاهد ولكننا لا نعتبر.

نقول هذا الكلام بمناسبة بوادر الخلاف التي ظهرت بين فصائل الجهاد الأفغاني، ونحن هنا لا نعطي أنفسنا الحق في التجريح، والكشف عن النوايا، وتقويم الجهاد، وأدائه عن بعد، ونحن نعيش في حظوظ أنفسنا بعيداً عن الفداء، وكلنا نذكر ببعض الأوليات الإسلامية التي قد تغيب مع الحماس، وتوهم المصلحة، فالنزاع مهلكة الجميع، والتنازل عن بعض الاجتهادات الفردية لمصلحة الجميع، دين وخلق إسلامي والتعصب.. والانتصار للرأي، ليسا ديناً.. والانتصار على النفس لا يقل أهمية عن الانتصار على الأعداء، إن لم يكن أخطر؛ لذلك نحذر من إحباط العمل، والعودة إلى روح النزاعات القبلية، والتعرب بعد الهجرة إلى الإسلام، التي اعتبرها الرسول ﷺ من الكبائر، ونهى عنها. فاعتماد الرابطة القبلية في سبيل التقوي على الخير، من الإسلام، أما جعل الروابط العرقية فوق رابطة الإسلام، فنوع من التعرب والعودة إلى الجاهلية الأولى.. فالتجمع على أساس الباشتو أو الطاجك، بعد هذا الجهاد الطويل نوع من الرياح المنتنة

التي تهب على الجهاد الأفغاني الإسلامي.. فهل نتجاوز حظوظ النفس، ونصد هذه الرياح؟! فإذا لم نعرف كيف نختلف، فلن نعرف كيف نتفق.

* * *

حتى لا يغتال الجهاد في أفغانستان[1]

أشرنا في ما سبق إلى أن الخلاف ظاهرة طبيعية فطرية، وأنه ثمرة للفوارق الفردية، التي هي من نعم الله تعالى على البشرية، حيث إن الأعمال في الحياة، سواء في ذلك الأعمال المادية الحرفية، أو الأعمال الفكرية، متفاوتة، ولا تتطلب مهارات واحدة، فكأن بين الأعمال والناس تواعداً والتقاء، لذلك يرى بعض الفلاسفة أن الأعمال هي التي تختار أصحابها، وكل ميسر لما خلق له، وذلك أمر لا بد منه ـ أي الخلاف الطبيعي ـ لقيام شبكة العلاقات الاجتماعية، لذلك حاول كثير من علمائنا تجلية هذه القضية، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، حيث فرقوا بين الخلاف المذموم، الذي يتحول إلى نزاع وافتراق، وتشرزم، وإنهاك للأمة وذهاب بريحها، ومساهمة بفشلها، وبين الخلاف الممدوح الذي يغني العقل ويفتح النوافذ الفكرية، أو يجمع العقول في عقل، والتاريخ في الحاضر، يغني التجربة ويخصب الرؤية، ويبصر بالأمور المطروحة من كل جوانبها، لذلك أسموه اختلاف تنوع، بينما أسموا الأول اختلاف تضاد، وبذلوا جهوداً تربوية وعلمية وتشريعية، ووضعوا آداباً وضوابط ومناهج للاختلاف، في محاولة لتحويل الخلاف من احتمال التنازع والتآكل إلى مجال التكامل والتعاون.

---

(١) الشرق، ٨/ ٥/ ١٩٩٢.

وحتى يعرف المسلمون كيف يختلفون، لأنهم لو لم يعرفوا آداب الخلاف وضوابطه ومناهجه، فسوف تتحول وجهات النظر المختلفة حول القضايا المطروحة ـ وهي نعمة كما أسلفنا ـ إلى نقمة، ذلك أن المشكلة ليست دائماً في نقص العلم والمعرفة، وإنما هي في كثير من الأحيان بسبب البغي وغياب أخلاق المعرفة، وأدب الاختلاف، لذلك عزا الله تعالى فرقة أهل الكتاب واختلافهم إلى البغي العلمي فقال: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴾ (آل عمران: ١٩).

وقضية تحويل الاختلاف إلى تكامل وتعاون لا تعالج عند النتائج، وإنما لابد لها من تربية وتدريب في مجالات التربية والتشكيل الثقافي جميعاً، ابتداءً من الأسرة ومروراً بالمدرسة والنادي والمسجد والجمعية والتنظيم السياسي، وما إلى ذلك، حيث لابد من تمرين الذهن على أن النظر للحقيقة له أكثر من زاوية، وعلى قبول الرأي الآخر، وأن الرأي الآخر ضرورة لا يستغنى عنها، ولا تقوم الحياة بدونها، لأن نمو الحياة، واستمرارها، وتزكيتها، مرهون بالتدافع والتفاعل، سواء بالتعددية في إطار الحق الواحد، أو التناقض والتضاد في أطار التباين، يقول تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَـٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (الحج: ٤٠).. ويقول: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَـٰطِلَ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (الرعد: ١٧) إذن لابد من التدافع بنص القرآن، للوصول إلى الحق وهزيمة الباطل.

إن الالتزام بآداب الحوار والخلاف، وتقاسم الاختصاصات والأدوار، للتوافق مع كفاءات الناس وما يؤدي إليه من الاصطفاء المسلكي، أصبح ضرورة اجتماعية، وسمة حضارية، وهو قبل ذلك كله تكليف شرعي، ذلك أن الرجل الملحمة المستغني عن جميع الآراء والكفاءات، والذي يحمل جميع الاختصاصات ويفهم في كل شيء، لم يعد له وجود في هذا العصر، لأنه في الحقيقة لا يفهم شيئاً ولا يتقن شيئاً. هذا العصر، الذي لا تستطيع أن تنهض بوظائفه إلا الدول ذات التجمعات البشرية الكبرى.

ولعل مشكلة المسلمين المزمنة والتي لم يعالجها إلا الإسلام، والتي كانت مستحكمة قبل الإسلام، والتي لاتزال تذر بقرنها كلما ضعف الوازع الديني، هي النزوع إلى الفوز بالغنيمة والانطلاق من الروح العصبية القبلية الجاهلية.. فالغنيمة والقبيلة الجاهليتان هما أساس البلاء.

ولعل بعض التنظيمات المعاصرة اليوم هي ذات نسب أصيل مع قبائل جاهلية الأمس، أو هي الصورة المتطورة لقبائل الأمس، لذلك نرى أن هذه الأمور كانت تطل برأسها حتى في عصر النبوة محاولة أن تجد مكاناً لها في المجتمع الجديد، ابتداءً من الخلاف على غنائم بدر، وانتهاءً بسقوط المسلمين في معركة بلاط الشهداء، بسبب اختلافهم على الغنائم، الأمر الذي حال دون وصول الإسلام إلى أوروبا، حيث كان أعداء الأمة إنما يحاولون إثارة هذه العصبيات وإيقاظها وتفجير ألغامها في جسم الأمة.. وإذا كان الإسلام هو الذي أخمدها وتجاوزها، فلابد إذن من إقصائه أو إلغاء فاعليته وإجهاضه من الداخل، حتى لا يبقى مجرد أمل.. وتشتد الخطورة، عندما تتلبس النزعات العصبية والعرقية لبوس الإسلام، بذلك ينقلب الخلاف الذي هو في الأصل نعمة، عند مسلمي عصر التخلف، إلى وسيلة للتآكل الداخلي والإنهاك، وفرصة للاقتتال، حتى كاد الأمر أن يصل ببعض المختلفين إلى حد التصفية الجسدية، وإلى الاستنصار والتقوي بأعداء الدين على صاحب الرأي المخالف، ولهذا في التاريخ القريب والبعيد شواهد، فكثيراً ما يعجز الإنسان عن النظرة الكلية السوية للأمور، والرؤية الشاملة للأبعاد المتعددة، فيقبع وراء جزئية يضخمها ويكبرها، حتى تستغرقه، إلى درجة لا يمكن معها أن يرى شيئاً آخر، أو إنساناً يرى رأياً آخر! وقد تصل به إلى أن يرى ـ بمقايسات محزنة ـ أعداء الدين أقرب إليه من المخالفين له بالرأي من المسلمين، الذين يلتقون معه على أصول العقيدة نفسها...

ولعل في الحادثة التاريخية الشهيرة ـ عندما ذر الاختلاف بقرنه، وفقد آدابه، وفرقت بعض طوائف الأمة المسلمة دينها الجامع ـ ما يلقي بعض الأضواء التي قد تكون ذات مغزى لحياتنا اليوم إلى حد بعيد...

«يروى أن واصل بن عطاء أقبل في رفقة، فأحسوا الخوارج، فقال واصل لأهل الرفقة: إن هذا ليس من شأنكم، فاعتزلوا ودعوني وإياهم، وكانوا قد أشرفوا على العطب. فقالوا شأنك. فخرج إليهم، فقالوا: ما أنت وأصحابك؟ قال: مشركون مستجيرون ليسمعوا كلام الله، ويعرفوا حدوده. فقالوا: قد أجرناكم، قال: فعلمونا. فجعلوا يعلمونه أحكامهم، وجعل يقول: قد قبلت أنا ومن معي. قالوا: فامضوا مصاحبين، فإنكم إخواننا. قال: ليس ذلك لكم، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ فأبلغونا مأمننا، فنظر بعضهم إلى بعض، ثم قالوا: ذاك لكم. فساروا بأجمعهم حتى بلغوا المأمن (الكامل في اللغة، والأدب للمبرد: ٢/ ١٢٢).

لقد وصلت حدة الاختلاف إلى مرحلة أصبح المشرك معها، يأمن على نفسه عند بعض الفرق الإسلامية التي ترى أنها على الحق المحض، أكثر من المسلم المخالف لها بوجهة النظر والاجتهاد، حيث أصبح لا سبيل معها للخلاص من التصفية الجسدية، إلا بإظهار صفة الشرك!!

إنه الاختلاف الذي يتطور ويتطور وتتعمق أخاديده فيسيطر على الشخص ويتملك عليه حواسه إلى درجة ينسى معها المعاني الجامعة والصعيد المشترك، الذي يلتقي عليه المسلمون، ويعدم صاحبه الإبصار إلا للمواطن التي تختلف فيها وجهات النظر، وتغيب عنه أبجديات الخلق الإسلامي، فتضطرب الموازين، وينقلب عنده الظني إلى قطعي، والمتشابه إلى محكم، وخفي الدلالة إلى واضح الدلالة، والعام إلى خاص، وتستهوي النفوس العليلة مواطن الخلاف، فتسقط في هاوية تكفير المسلمين، وتفضيل غيرهم من المشركين عليهم...

وقد تنقلب الآراء الاجتهادية والمدارس الفقهية التي محلها أهل النظر والاجتهاد، على أيدي المقلدين والأتباع إلى ضرب من التحزب الفكري، والتعصب السياسي، والتخريب الاجتماعي تؤول على ضوئه آيات القرآن

وأحاديث الرسول ﷺ، فتصبح كل آية أو حديث لا توافق هذا اللون من التحزب الفكري، إما مؤولة أو منسوخة، وقد يشتد التعصب ويشتد فتعود إلينا مقولة الجاهلية: «كذاب ربيعة أفضل من صادق مضر...».

ولعل مرد معظم اختلافاتنا اليوم، إلى عوج في الفهم، تورثه علل النفوس من الكبر والعجب بالرأي، والطواف حول الذات والافتتان بها، واعتقاد أن الصواب والزعامة وبناء الكيان إنما يكون باتهام الآخرين بالحق وبالباطل، الأمر الذي قد يتطور حتى يصل إلى الفجور في الخصومة، والعياذ بالله تعالى.

إننا قلما ننظر إلى الداخل، لأن الانشغال بعيوب الناس، والتشهير بها، والإسقاط عليها، لم يدع لنا فرصة التأمل في بنائنا الداخلي، والأثر يقول: «طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس».

لقد اختلف السلف الصالح رضوان الله عليهم، لكن اختلافهم في الرأي لم يكن سبباً لافتراقهم.. إنهم اختلفوا لكنهم لم يتفرقوا، لأن وحدة القلوب كانت أكبر من أن ينال منها شيء.. إنهم تخلصوا من العلل النفسية، وإن أصيب بعضهم بخطأ الجوارح، وكان الرجل الذي بشر الرسول ﷺ الصحابة بطلعته عليهم، وأخبرهم أنه من أهل الجنة، هو الذي استكنهوا أمره وعمله، فتبين أنه لا ينام وفي قلبه غل على مسلم... أما نحن اليوم فمصيبتنا في نفوسنا وقلوبنا، لذلك فإن معظم مظاهر التوحد والدعوة إليه، والانتصار له، إنما هي عبارة عن مخادعة للنفس، ومظاهر خارجية قد لا نختلف فيها كثيراً عن غيرنا، والله تعالى يقول: ﴿وَذَرُوا۟ ظَـٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ (الأنعام: ١٢٠). فالعالم الإسلامي بعد أن كان دولة واحدة تدين بالمشروعية العليا لكتاب الله تعالى وسنة رسوله، أصبح اليوم سبعاً وثمانين دويلة أو يزيد، والاختلاف بينها لا يعلم مداه إلا الله، وكلها ترفع شعارات الوحدة، بل قد توجد ضمن الدولة الواحدة كيانات عدة. وليس واقع بعض العاملين للإسلام اليوم ـ الذين تناط بهم مهمة الإنقاذ ـ أحسن حالاً من مؤسساتهم الرسمية...

وقد تكون المشكلة اليوم في أفغانستان، أكثر تعقيداً من التبسيط الذي حاول بعضنا أن يرسمه، من خلال رغباته، وليس من خلال الواقع، ذلك أن التركيب القبلي شديد التعقيد، والسنوات الطويلة من الجهاد وحمل السلاح، والاقتناع بأن القوة هي الفيصل، وهي الحل، ومحاولات الأعداء المستمرة لتوسيع شقة الخلاف والوقوف وراء من يوالونهم واتهام الآخرين بالتشدد والأصولية وما إلى ذلك حتى يمكن لهم التسلل إلى الداخل الإسلامي كان السبيل لإنهاك الجميع، وإنهاء الجميع، وليس حال وسائل إعلامنا إلا صدى وأوعية لما يلقى فيها من الوكالات والمؤسسات العالمية، والتي تصبح مهمتها الترويج لها.

هذه الأمور الخطيرة هي أكبر من رغباتنا إذا لم نستطع وضع القواسم المشتركة وبناء الأرض الصلبة من الثوابت التي يقف عليها الجميع، ويدافع عنها الجميع، والقناعة بأن غلبة إحدى الفصائل عسكرياً على الأخرى لا تحل المشكلة، وإنما تعقدها، وتكرسها، وأن الحل هو بالحوار للوصول إلى القواسم المشتركة، وامتلاك القدرة على إبصار الأولويات وتوطين النفس على قبول المرحلة الجديدة، مرحلة الدولة، بعد مرحلة الجهاد، للوصول إليها بكل مواصفاتها التي تقتضيها، خاصة وأن الجهاد الأفغاني هو أمل المسلمين، وتجربة المسلمين المعاصرة، وحتى لا يغتال الجهاد الإسلامي للمرة الألف، كما هو حاصل في تاريخنا القريب والبعيد، حيث يستدعى الإسلاميون لاستعارة تضحياتهم وتوظيف دمائهم، لتصفية الحسابات الدولية.. أما مرحلة الدولة والبناء فكأنها لا تخصهم.





فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

٢٥٥٨/١١

الموضوع	الصفحة

٢٥٥٩/١١



الأعمال الفكرية الكاملة

تتمحور حول:

-التأكيد أن عقيدة التوحيد هي ميثاق التحرير والخلاص؛ وأن الغاية الأساس للنبوة الخاتمة إلحاق الرحمة بالعالمين: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾؛ وتبيين الآثار المدمرة لتحالف الاستبداد السياسي والكهانة الدينية (الجبت والطاغوت).

- التأسيس لمنهج التقويم والمراجعة وبناء العقل الناقد؛ وتحديد مواطن الخلل، وكشف أسبابه، واقتراح سبل علاجه.

-التدريب على التفكير الاستراتيجي وبناء الرؤية المستقبلية، والإفادة من التراث لبناء الحاضر ورؤية المستقبل؛ والتشجيع على الاجتهاد وإعمال العقل، في ضوء هدايات الوحي وضوابط الشرع.

-إحياء المنهج السنني، وبيان أهمية السير في الأرض، والتوغل في تاريخ الأمم، والتبصر في العواقب والمآلات لتحقيق العبرة.

-المساهمة في بناء «الطائفة القائمة على الحق»، الأنموذج التطبيقي لقيم الدين في واقع الناس، ودليل خلود الإسلام.

- المساهمة في تجديد أمر الدين، ونفي نوابت السوء، ومعالجة أسباب الغلو والتشدد، والعودة بالأمة إلى منهج الوسطية، والتمييز بين قيم الدين المعصومة وصور التدين.

-اعتبار التشكيل الثقافي ومعاودة النظر في مواصفات الخطاب الإسلامي السبيل الأجدى للتغيير.

-التعريف بأهم مقومات النهوض التي تمتلكها الأمة، ووسائل تفعيلها.

-إحياء فكرة الفروض الكفائية، واستكمال الاختصاصات الغائبة، وإعادة بناء مفهوم «أهل الحل والعقد».

-بيان الدور الحضاري للأمة، ورسم معالم رسالة المسلم في حقبة العولمة، وتوسيع دائرة التفاهم، وتحويل الاختلاف إلى تنوع وتكامل.

-تحرير القول في إشكالية «الحاكمية»، وبيان أبعاد تطبيق الشريعة، وبيان أن التكليف منوط بالاستطاعة.

- التصويب لمنهجية الاقتداء، ووضع المشكلات المعاصرة في موقعها المناسب من مرحلة السيرة وفترة القدوة وجيل خير القرون.

-بيان أن عملية النهوض تتطلب فقه النص وفهم الواقع، والتعامل مع المشكلات من خلال الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة .

-صوابية الحل لمشكلات عصر معين، لا تعني بالضرورة قدرتها على معالجة مستجدات كل عصر.